

ابن سينا

الشيفاء

لمنطق

منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي
قم المقدسة إيران ١٤٠٥ هـ ق



الشفاء

(لِمِنْطِقُ، وَ)

٤ - القياس

راجعه وقدم له

الدكتور ابراهيم مذكور

بتحقيق

سعيد زاهد

وزارة الثقافة والإرشاد القومي

المؤسسة المصرية العامة

للتأليف والترجمة والطباعة والنشر

بمناسبة الذكرى الألفية للشيخ الرئيس

القاهرة

الهيئة العامة لشئون المطبع الأميرية

١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م

ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۳۷۰-۴۲۸ ق.

{شفاء. برگزیده. منطق}

الشفاء: منطق جلد دوم / مؤلف ابن سینا؛ راجعه وقدم له ابراهيم مذكور؛ تحقيق سعيد الزايد. - قم: مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكري - الخزنة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران، ۱۴۳۳ هـ - ۲۰۱۲ م -

۱۳۹۱

ج ۴

ISBN 978 - 600 - 161 - 069 - 1 (دوره)

ISBN 978 - 600 - 161 - 074 - 5 (جلد دوم منطق)

فهرست نویسی بر اساس جلد اول.

کتابنامه به صورت زیرنویس.

نمایه.

عربی.

۱. منطق - متون قدیمی تا قرن ۱۴ هـ. الف. مذكور، ابراهيم بیومی، ۱۹۰۲-۱۹۹۵ م. ب. زاید، سعید. ج. کتابخانه بزرگ حضرت آیت الله العظمی مرعشی نجفی. گنجینه جهانی مخطوطات اسلامی. د. عنوان. هـ. عنوان: شفاء. برگزیده. منطق. و. عنوان: منطق.

۱۶۰

BBR ۴۸۹ / الف / ۷۷۲

۲۴۴۷۸۸۱

۱۳۹۱



الشفاء (المنطق ج ۲)

المؤلف : شیخ الرئيس ابن سینا

المحقق : سعيد زاید

راجعه وقدم له: دكتور ابراهيم مذكور

النشر : مكتبة سماحة آية الله العظمى المرعشي النجفي الكري

-الخزنة العالمية للمخطوطات الاسلامية - قم - ايران

الطبعة الثانية: ۱۴۳۳ هـ. ق. / ۲۰۱۲ م / ۱۳۹۱ هـ. ش

العدد المطبوع : ۵۰۰ نسخة

المطبعة : گلوردی - قم

ليو غرافيا : تيرهوش - قم

مشرف الطباعة : علي الحاسي باقریان

ISBN (vols.): 978 - 600 - 161 - 069 - 1

ردمك (التورقة): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۶۹ - ۱

ISBN (vol.): 978 - 600 - 161 - 074 - 5

ردمك (المجلد): ۹۷۸ - ۶۰۰ - ۱۶۱ - ۰۷۴ - ۵

AYATOLLAH MAR'ASHI NAJAFI ST., Qom 3715799473, I.R.IRAN

TEL: + 98 251 7741970-78; FAX +98 251 7743637

[http:// www.marashilibrary.com](http://www.marashilibrary.com)

[http:// www.marashilibrary.net](http://www.marashilibrary.net)

[http:// www.marashilibrary.org](http://www.marashilibrary.org)

E_mail: info@ marashilibrary.org

الفهرس

صفحة

| | |
|--------|----------------------------------|
| (١) | مقدمة للدكتور إبراهيم مدكور |
| (٢) | (١) التعليقات الأولى |
| (٣) | (ب) كتاب القياس |
| (٤) | ١ — القياس وأنواعه |
| (٩) | ٢ — القياس الحلى |
| (١٢) | ٣ — الأقيسة ذوات الجهة |
| (١٣) | ٤ — القياس الشرطى والاستثنائى |
| (١٥) | ٥ — الاستقراء والتخيل |
| (١٩) | المحاورات التى قام عليها التحقيق |

القياس

المقالة الأولى

| | |
|----|---|
| ٣ | الفصل الأول — فصل فى صورة القياس المطلق |
| ١٠ | الفصل الثانى — فصل فى أن المطلق آلة فى العلوم الحكمة لا يستغنى عنها |
| ١٩ | الفصل الثالث — فصل فى المقدمات وأجزائها وفى المقول على الكل بالإيجاب والسلب |
| ٢٨ | الفصل الرابع — فصل فى الجهات أعنى الإطلاق والضرورة والإمكان والامتناع |
| ٣٨ | الفصل الخامس — فصل فى التناقض بين المقدمات ذوات الجهات |
| ٥١ | الفصل السادس — فصل فى حد القياس المطلق العام |
| ٦٦ | الفصل السابع — فصل فى شكوك تعرض فى حد القياس المذكور وحلها |

المقالة الثانية

| | |
|-----|--|
| ٧٥ | الفصل الأول — فصل فى عكس المقدمات على الإطلاق |
| ٨٨ | الفصل الثانى — فصل فى عكس المطلقات |
| ٩٥ | الفصل الثالث — فصل فى عكس الضروريات والممكنات |
| ١٠٦ | الفصل الرابع — فصل فى القياسات الاقترانية وذكر الأشكال الثلاثة فى حالتى الإطلاق والضرورة |

المقالة الثالثة

| | |
|-----|--|
| ١٢٥ | الفصل الأول — فصل فى القياسات المختلطة من الإطلاق والضرورة |
| ١٤٠ | الفصل الثانى — فصل فى تعقب النظر فى الجيج على كون النتيجة مطلقة |
| ١٥١ | الفصل الثالث — فصل فى باقى الاختلاط منها |
| ١٦٠ | الفصل الرابع — فصل فى حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر حكمها |
| ١٧١ | الفصل الخامس — فصل فى إعادة النظر فى رسم الممكن وتحقيق القول فيه |

المقالة الرابعة

- الفصل الأول — فصل في القياسات الممكنة في الشكل الأول ١٨٩
- الفصل الثاني — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول ١٩٠
- الفصل الثالث — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الأول الممكنة والاضطرارية ١٩٩
- الفصل الرابع — فصل في القياسات الممكنة في الشكل الثاني ٢٠٥
- الفصل الخامس — فصل في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني ٢١٦
- الفصل السادس — فصل في أصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث ٢٢٣

المقالة الخامسة

- الفصل الأول — فصل في القياسات الشرطية وأصنافها ٢٣١
- الفصل الثاني — فصل في الشرطيات المنفصلة ٢٤٢
- الفصل الثالث — فصل في تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحملات ٢٥٣
- الفصل الرابع — فصل في شرح معاني الكلية والحزبية والمهمة والخصية في الشرطيات ٢٦٢
- الفصل الخامس — فصل في معنى الكلية السالبة في الشرطيات ٢٧٩

المقالة السادسة

- الفصل الأول — فصل في القياسات المؤلفة من الشرطية المختلطة في الأشكال الثلاثة ٢٩٥
- الفصل الثاني — فصل في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات ٣٠٥
- الفصل الثالث — فصل في القياسات المؤلفة من المنفصلات ٣١٩
- الفصل الرابع — فصل في القياسات المؤلفة من الحلية والشرطية في الشكل الأول ، والحلية مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة ٣٢٥
- الفصل الخامس — فصل في القياسات المؤلفة من الحلية والشرطية ، والحل فيها مشارك للقدم في الأشكال الثلاثة ٣٣٧
- الفصل السادس — فصل في القياس المقدم على نمط الأشكال الثلاثة ٣٤٩

المقالة السابعة

- الفصل الأول — فصل في تلازم المقدمات المختلطة الشرطية وتقابلها ٣٦١
- الفصل الثاني — فصل في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات وحال التلازم فيها ٣٧٣
- الفصل الثالث — فصل في عكس المقدمة المختلطة ٣٨٥

المقالة الثامنة

- الفصل الأول — فصل في تعريف القياس الاستثنائي ... ٣٨٩
 الفصل الثاني — فصل في تعدد أصناف القياسات الاستثنائية ... ٤٠٠
 الفصل الثالث — في قياس الخلف ... ٤٠٨

المقالة التاسعة

- الفصل الأول — فصل في تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الافتراضية ... ٤١٥
 الفصل الثاني — فصل في تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب ... ٤٢٦
 الفصل الثالث — فصل في القياسات المولفة من مقدمات أكثر من اثنين وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة ... ٤٣٣
 الفصل الرابع — فصل في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب ... ٤٤٦
 الفصل الخامس — فصل في بيان غلط من ظن أن القصة قياس ... ٤٥٥
 الفصل السادس — فصل في تحليل القياسات وذكر وما بها وتحذيرات تعتمد ويخضع بها في ذلك ... ٤٦٠
 الفصل السابع — فصل في ذكر أليفات قياسية بعمر تحليلها وبيان الوجه الذي يهمل به ذلك ... ٤٦٩
 الفصل الثامن — فصل في تعريف وجوه أخرى من الاعتبارات المأخوذة من الحدود ومن نفس الحكم لا بالقياس إلى النتيجة يهمل بها التحليل ... ٤٨١
 الفصل التاسع — فصل في ذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب أشكال المقدمات يجب أن تراعى في التحليل بسبب الشكل والافتراض وصوره المقدمات ... ٤٩٠
 الفصل العاشر — فصل في استقراء النتائج التابعة للمطلوب الأول بالقياس المؤلف ... ٤٩٧
 الفصل الحادي عشر — فصل في أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا يتكس فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقومات صادقة ... ٤٩٩
 الفصل الثاني عشر — فصل في قياس الحدود ... ٥٠٦
 الفصل الثالث عشر — فصل في عكس القياس ... ٥١٣
 الفصل الرابع عشر — فصل في رد قياس الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف ... ٥١٨
 الفصل الخامس عشر — فصل في القياسات المولفة من مقدمات متقابلة ... ٥٢٤
 الفصل السادس عشر — فصل في المصادرة على المطلوب الأول ... ٥٢٩
 الفصل السابع عشر — فصل في وضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب ... ٥٣٤
 الفصل الثامن عشر — فصل في وما بها وتحذيرات يخضع بها السائل والمجيب في تسليم المقدمات والاستناع عن تسليمها وغير ذلك ... ٥٣٧
 الفصل التاسع عشر — فصل في أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا وأنه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم ... ٥٤٢

| | | |
|-----|--------|--|
| ٥٤٩ | | الفصل العشرون — فصل في عكس النتائج |
| ٥٥٥ | | الفصل الحادى والعشرون — فصل في القياسات الفقهية والعقلية |
| ٥٦١ | | الفصل الثانى والعشرون — فصل في الاستقراء |
| ٥٦٨ | | الفصل الثالث والعشرون — فصل في التمثيل |
| ٥٧٣ | | الفصل الرابع والعشرون — فصل في الدليل والعلامة والقراءة |
| ٥٨٣ | | فهرس المصطلحات |

مقدمة

للدكتور إبراهيم مذكور

يسير الذهن على نحوين متقابلين ، فإما أن يدرك الأشياء مباشرة ودون واسطة ، وإما أن ينتقل من نقطة إلى أخرى قبل أن يصل إلى الهدف ، فيحدث حدسا ، أو يفكر في روية . وليس في الحدس إذن لحظات ولا مراحل تفكير ، وبالعكس في " الروية " حركات ذهنية متلاحقة . والبرهنة أسمى مظاهر التفكير المرقى فيه ، وأساسها نظام وترتيب وتحليل وتركيب ، أو بعبارة أخرى تنسيق بعض الصور الذهنية للوصول إلى غاية . ولا بد لها من ألفاظ أو رموز تعين على هذا التنسيق ، فهي لا تستغنى عن اللغة ، ومن هنا ارتبطت بالحياة الاجتماعية . فنحن نبرهن ، لأننا نناقش ونقابل أفكارنا بأفكار غيرنا . وقد قيل : " إن البرهنة المنطقية نقاش ذهني يستعيد داخلها المناقشات الخارجية " ^(١) . فللمجتمع شأن واضح في نشأة البرهنة ونموها وتطورها .

والذهن في برهنته يبط ويصعد ، يحال ويركب ، ينتقل من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام ، وبالعكس . ينتبع الظواهر والجزئيات ليستخلص منها بعض القواعد والكليات ، أو يصدر عن مبادئ وقوانين ومجرد مقررات ومسلّمات ، ليطبّقها على مفردات وجزئيات ، ويكشف عن مجهول . وبذا كانت البرهنة استقرائية أو قياسية ، في ثنائية يرد إليها جميع أنواع الاستدلال غير المباشر . وبين المنطق الاستقرائي والمنطق القياسي صلات ووجوه شبه كثيرة ، ولكنهما يتميزان في وضوح ،

I. Piaget, le jugement et le raisonnement chez l'enfant, genève, 1924,
PP. 296—270.

فينصب أحدهما بوجه خاص على المعرفة التجريبية ، وينصب الآخر على المعرفة العقلية .

والقياس الأرسطي ، أو السلوجسموس " كما حربه مترجمو الإسلام ، باب هام من أبواب البرهنة القياسية ، قدّر له من النجاح والذيع مالم يقدر لأية نظرية منطقية أخرى . عدّ في التاريخ القديم والمتوسط قانون الفكر الأسمى ومنهج البحث العلمى الوحيد ، وإذا كان قد نقد ونوقش في التاريخ الحديث ، فما ذاك إلا ليدعم ويستكمل . تم جاء المنطق الرياضى فى التاريخ المعاصر ، فعزيزه وأيده ، يخوضان معانعى صوريا ، ويقومان على أساس من نظرية العلاقات وفكرة الأصناف والأنواع . قال برترند رسل بحق : " المنطق البحث والرياضة البهنة ليسا إلا شيئا واحدا " (1) .

(أ) التحليلات الأولى

عاجل أرسطو نظرية القياس فى " كتاب التحليلات الأولى " الذى لم يشك أحد فى نسبته إليه ، ويظهر أنه اهتدى إليها فى ضوء الجدل السوفسطائى والحوار السقراطى ، وتأثر فيها بقسمة أفلاطون الثنائية ودراسات الأكاديمية الرياضية ، ويحيل هو نفسه فى " كتاب التحليلات الأولى " غير مرة على كتابيه "الجدل" و "السفسطة" ، مما يرجع أنهما أسبق وجودا ، ويشير إلى الصلة بينهما . وقد حظى "كتاب التحليلات الأولى" بتقدير ، وقداسة نل أن يحظى بها كتاب آخر فى المنطق . شرح وعلق عليه عدة مرات ، وترجم إلى لغات كثيرة قديما وحديثا .

وقد غنى به العرب ، فإعناؤه من كتب أرسطو عامة والمنطقية خاصة ، ترجموه

B.Russell, Introduction to Mathematical Philosophy, London, 1919, P.229. (1)

أكثر من مرة عن السور يانية تارة واليونانية تارة أخرى. وتضافر على ترجمته كثيرون، في مقدمتهم إسحق بن حنين الذي تخصص في ترجمة الكتب الفلاسفية. ولم يقنعوا بترجمته وحده بل ترجموا معه بعض شروحه القديمة، وهي شرح الإسكندر الأفروديسي، وثامسطيوس، ويحيى النحوى^(١).

واحتفظت لنا المكتبة الأهلية بباريس بنسخة منه تصعد إلى النصف الثانى من القرن الرابع الهجرى^(٢)، وقد نشرت أخيرا^(٣). وهى ترجمة واضحة دقيقة، تؤدى الأصل أداء صادقا، ويمكن مقارنتها بأحدث الترجمات فى الإنجليزية أو الفرنسية. تعول على المصطلح العربى ما أمكن، وتستعين أحيانا بتعريب بعض الكلمات اليونانية، وفيها نقطة بدء صالحة لتأريخ المصطلحات المنطقية العربية.

وما إن ترجم "كتاب التحليلات" إلى العربية حتى أقبل على شرحه المترجمون والفلاسفة، فشرحه أبو بشر متى بن يونس، والكندى، والفارابى^(٤). وعول عليه ابن سينا تعويلا كبيرا فى "كتاب القياس" من منطق "الشفاء".

(ب) كتاب القياس

يجرى على سنن ابن سينا فى أسلوبه الواضح، وعرضه المستقيم، ومنهجه المنسق. يشتمل على تسع مقالات تعالج نظرية القياس فى نواحيها المختلفة، وتحت كل مقالة عدة فصول. ويكاد يلتقى مع "كتاب التحليلات الأولى" خطوة خطوة، وإن كان

(١) ابن النديم، القهرست، القاهرة، ١٣٤٨ هـ، ص ٣٤٨.

(٢) Catalogue des Manuscrite arabes de la Bibliothèque nationale, no. 2346.

(٣) الدكتور عبد الرحمن بدوى، منطق أرسطو، ج ١، القاهرة ١٩٤٨.

(٤) ابن النديم، القهرست، ص ٣٤٨ و ٣٦٨.

أغزر مادة وأكثر تفصيلا، لأنه لم يقف عنده وحده، بل ضم إليه شروح المتقدمين والمتأخرين. ولا نتوقع من مشائى مخلص أن يخرج على أستاذه، أو أن يقبل في سر ما يقترح من تعديل في آرائه. وبالعكس جد ابن سينا في أن يعرض نظرية القياس الأرسطية عرضا دقيقا ، اللهم إلا إن خانه التحقيق التاريخي ، فعزا إلى أرسطو ما ليس من عمله. والواقع أن الأرسطية والمشائية اختلطتا في العصر الهانيسى والقرون الوسطى ، بحيث أصبحت التفرقة بينهما عسيرة .

١ - القياس وأنواعه :

عرف ابن سينا القياس بأنه "قول إذا ما وضعت فيه أشياء أكثر من واحد ، لزم من تلك الأشياء بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار"^(١) ، وهو بهذا كأنما يأخذ عبارة أرسطو بنصها^(٢) . فالقياس مجموعة قضايا أو مقدمات ، ولا بد له أن يشتمل على مقدمتين على الأقل ، وفي هذا ما يميزه من التقابل والتناقض . والأقيسة المركبة يمكن ردها إلى أقيسة بسيطة مكونة من مقدمتين فقط^(٣) . ويحاول ابن سينا أن يدخل في القياس مثل $ج = ب$ ، $وب = د$.: $ج = د$ ، ملاحظا أنه يتضمن أمرا محذوفا ، وهو : مساويات المتساويات متساوية^(٤) ، وهذا ما سماه في مكان آخر "قياس المساواة"^(٥) . إلا أنه ليس من اليسير دائما أن ترد البرهنة الرياضية إلى مجرد قياس أرسطى ، ذلك لأن هذا

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، القاهرة ١٩٦٣ ص ٥٤ .

(٢) Aristote, Premiers Analytiques, tr. Tricot, Paris 1936, P. 4.

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٨ — ٥٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) ابن سينا ، كتاب الإشارات والنتائج ، لندن ١٨٩٢ ، ص ٦٥ .

القياس يقوم أساسا على علاقة الحمل والتداخل ، في حين أن البرهنة الرياضية تقوم على علاقات أخرى كالمساواة واللامساواة ، والتلازم والتعارض .

والحد الأوسط أهم أجزاء القياس ، ولا سبيل إلى تكوينه بدونه . وبموضعه من المقدمات تحدد الأشكال المختلفة ، ولعله سمي حداً أوسطاً بسبب هذا الموضع . على أنه وسط أيضاً بحكم وظيفته ، فهو الذي يربط المقدمتين ، ويسمح بالانتقال من حكم إلى آخر . وما القياس إلا حكم مصحوب بعائنه ، والإنتاج فيه سير من معلول إلى علة^(١) . وسمى "علم التحليل" ، لأن فيه مطلوباً أو نقطة بدء تحليل ويبحث عن مبادئها ، وما ينتج الشيء علة له من حيث هو نتيجة^(٢) .

وبالحد الأوسط يتميز القياس من القسمة ، لأن هذه وإن اشتملت على خطوات متلاحقة لا تعنى برابطها بعضها ببعض ، ولا بالبحث عن العلاقة بين حكم وآخر ، ومن الخطأ أن يقال إنها قياس أو سبيل إلى اكتساب القياس^(٣) . مثلاً الكائنات حية وغير حية ، والإنسان كائن حي . والحيوان مائت وغير مائت ، والإنسان مائت . وهكذا نستطيع أن نستخلص صفات الإنسان من أمثال هذه التقسيات ، ولكننا لم نبرهن على واحد منها ، بل اقترضنا دخول الإنسان في القسم الذي يلائمه^(٤) . وقد سبق لأرسطو أن سمي القسمة قياساً عاجزاً^(٥) ، ويرى ابن سينا أنها يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج ، وكل ما تفيده أنها تنبه إلى ترتيب الفصول ،

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٤٥٥ — ٤٥٧ .

(٥) Aristote, Prem. Anal. L 46 a.

وما ينقسم إليه الشيء بالذات أو بالعرض^(١) . ولم يستوقفه ما عني به المحدثون من بيان مدى تأثير القسمة الأفلاطونية في نشأة القياس الأرسطي ، بل لم يعرض لأفلاطون هنا ، ولم يجر اسمه على لسانه . وقد لاحظنا غير مرة أن معلوماته التاريخية محدودة وخاطئة أحيانا ، فيقول مثلا إن أرشميدس يبرهن على التعاليم ولم يكن المنطق في زمانه محصلا^(٢) ، مع أنه جاء بعد أرسطو بنحو مائة سنة .

وبالحمد الأوسط يتم الإنتاج ، فهو الذى يعين على الانتقال من الكلى إلى الجزئى ومن العام إلى الخاص . وله — كسائر الكليات — مفهوم وما صدق ، وينظر إليه تارة من ناحية مفهومه ، وأخرى من ناحية ما صدقه . ويعنى أنصار المنطق الصورى بالتعويل خاصة على الماصدق ، لكى يبرزوا فكرة الأصناف وتداخل الجزئى فى الكلى . وبذا تصبح البرهنة آلية ، ويمكن التعبير عنها بدوائر هندسية على نحو ما صنع أيلر ، أو الرمز لها بالفاظ أو جمل مثورة أو منظومة تحفظ عن ظهر قلب . ويرى فريق آخر أن الحمل إنما يقوم على أساس الكيف لا الكم ، وأن تفكيرنا ينصب على صفات ومعان ، لا على أصناف وأنواع ، فأساس القياس المفهوم . تلك هى الخصومة المشهورة بين أنصار الماصدق وأنصار المفهوم ، التى طال فيها الأخذ والرد فى التاريخ الحديث^(٣) .

لم تستوقف هذه الخصومة ابن سينا ، لأنه فيما يظهر ينظر مثل أرسطو إلى الحد الأوسط من ناحية المفهوم والماصدق معا . فىرى كما أشرنا من قبل أنه أمر مشترك بين المقدمتين ، ومعنى يربط حكيين أحدهما بالآخر . وأساس الحمل عنده

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٥٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣) Madkour, L'Organon d'Aristote dans le monde arabe, Paris 1934, P.198-202.

الكيف ، وقد رفض من قديم محاولة إدخال السور على المحمول (Quantification du prédicat^(١)) . إلا أنه من ناحية أخرى يقيم إنتاج الشكل الأول — وهو دعامة الأشكال الأخرى — على أساس من التداخل واندماج الجزئى فى الكلى^(٢) . وللسور شأن فى القياس بوجه عام ، بدليل أنه لا ينتج من جزئيتين ، ولا بد أن تكون إحدى المقدمتين كلية على الأقل ، وتلعب النتيجة الأخص فى الكم دائما^(٣) .

والواقع أن القياس أوضح جزء صورى فى المنطق الأرسطى ، وفى تعريف أرسطوله وشرحه لكيفية إنتاجه إنما يعنى بصورة البرهنة . وقد لمس ابن سينا هذه الصورية وأشار إليها فى وضوح ، ملاحظا أن تكوين القياس وعكسه وأشكاله وأضربه إنما تقوم على أساس صورى^(٤) . ولكن بجانب الصورة مادة أيضا . وإذا كانت هناك أقيسة علمية يقينية . فهناك أقيسة أخرى مشهورة وظنية فى ميدان الجدل والخطابة . والفهم والمصدق أمران لا ينفصلان ، لآنا فى تجريد المعانى الكلية إنما نصدر عن الأفراد لننتهى إلى صفات عامة ومشتركة . وثنائية أرسطو أعرف من أن نقف عندها ، لأنه يحاول دائما أن يجمع بين الواقعى والنظرى ، وباسم الحس والعالم الخارجى استطاع أن ينقض نظرية المثل الأفلاطونية . وهذه الثنائية واضحة كل الوضوح لدى ابن سينا ، فلم يقع فيما وقع فيه بعض المشائين من الغلو فى طرف أو فى آخر . وفى الحقيقة لا تعبر خصومة المحدثين حول

(١) Ibid , P. 189-190.

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٤٢٩ — ٤٢٩ .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣ — ٩ .

المفهوم والمصدق عن رأى أرسطو، وليس فيها جدوى، ولم تخل من أخطاء^(١).

*
* *

يقسم ابن سينا القياس إلى اقتراني لا يصرح فيه بأحد طرفي النقيض الذي فيه النتيجة ، واستثنائي يصرح فيه بذلك . والاقترانيات حمليات خالصة ، أو شرطيات خالصة، أو مكونة منهما . والشرطيات متصلة تارة، ومنفصلة أخرى ، أو مكونة منهما^(٢) . ولا تخرج الأقيسة ذوات الجزة عن هذه ، وكل ما ترمى إليه أن توضح جانب الوجود والواقع من ضرورة أو إمكان أو امتناع . ولهذا التقسيم أساس عند أرسطو الذي عرض للأقيسة الحملية ، ووقف طويلا عند ذوات الجهة، ولعله استعمل صيغة الشرط في أمثلته دون أن يفصل القول في الشرطيات . وقد تدارك هذا ثاوفرسطاس والرواقيون الذين أسهبوا في شرح الأقيسة الشرطية والاستثنائية . ولم يتردد ابن سينا في أن يأخذ عنهم، ولكن في شيء من التعديل، فهو يؤثر الشرطيات لأنها أقرب إلى الاستعمال وأشد علوقا بالطبع^(٣) . وينتقص القياس الاستثنائي الذي يعدّ جانبا هاما في المنطق الرواقى ، ويقربه من المنطق الحديث . رهنا مرة أخرى لا يدرك فيلسوفنا الفوارق المدرسية، ولا يعنى بالتسلسل التاريخي . ويشير فقط إلى أنه وقع في يده ”كتاب في الشرطيات“ ، يعزى إلى الإسكندر الأفروديسي ، أو ”فاضل المتأخرين“ ، ويلاحظ أنه غير واضح ومملوء بالأخطاء ، ويرجح أنه منحول^(٤) .

(١) Madkour, L'Org.non . P. 201-202.

(٢) ابن سينا ، كتاب الإشارات ص ٦٦ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ابن سينا ، كتاب القياس، ص ٣٥٦ .

ولسنا في حاجة أن نشير إلى أن هذا التقسيم يقوم على أساس لفظي ، وكم خدعت اللغة المناطق وعلى رأسهم أرسطو ، وقضت عليهم بفوارق ربما كانت سطحية . ولا شك في أن تقسيم ابن سينا على ما فيه واضح وشامل ، ذهب إليه منذ عهد مبكر ، واستقر عنده في مؤلفاته الأخيرة ، وخاصة في "كتاب الإشارات" . ومع هذا يتابع في "كتاب القياس" السنة المألوفة ، فيعالج أولا الأقيسة الحماية ، وينتقل إلى ذوات الجهة ، ومنها إلى الشرطيات ، ثم يحتم بالاستثنائيات .

٢ - القياس الحملي :

هو قياس اقتراني بسيط يقوم على قضايا حماية ، ويتكون من مقدمتين فيهما شئ مشترك يسمى الحد الأوسط ، وغير مشترك يسمى الطرفين ، ومن غير المشترك تتكون النتيجة . وتسمى إحدى المقدمتين صغرى إن اشتملت على موضوع النتيجة ، وكبرى إن اشتملت على محمولها ، مثل : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر .: كل حيوان جوهر^(١) . وقد درج مناطق العرب على أن يبدءوا بالصغرى ، وينتوا بالكبرى ، على عكس ما سار المناطق المحدثون ومناطق الإسكولائية اللاتينية . وكأنهم تأثروا بوضع الأمثلة التي قدمها أرسطو للشكل الأول^(٢) ، وهو وضع ييسر الإنتاج ويجعله شبه آلي .

وبحسب موقع الحد الأوسط في المقدمتين تتحدد أشكال القياس ، لأنه إما أن يكون محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى ، أو بالعكس ، أو يكون محمولا فيهما ، أو موضوعا فيهما . وهذه القسمة العقلية تؤدي إلى أشكال أربعة لا يقبل

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٢) Aristote, Prem. Anal, 1,4, 25 b.

منها ابن سينا إلا ثلاثة ، فيقبل القسم الأول لذي يعبر عن الشكل الأول ، وهو أكل الأشكال وأوضحها . ويرفض القسم الثاني ، وهو الشكل الرابع الذي كان موضع أخذ ورد ، لأنه بعيد عن الطابع ، ولا تكاد تسبق قياسيته إلى الدهن . وفي إثبات حجته كلفة مضاعفة . ويقبل القسمين الأخيرين اللذين يمثلان الشكل الثاني والثالث ، وإن كانا أقل وضوحا من الشكل الأول^(١) .

يبعد ابن سينا بتقسيمه هذا قليلا عن المعلم الأول ، الذي حاول حصر أشكال القياس على أساس مدى انطباق الحد الأوسط على الطرفين ، لأن ما صدقه إما أن يكون مساويا لهما ، أو أكثر شمولا ، أو أقل ، فليس ثمة إلا أشكال ثلاثة ليس من بينها الرابع . ويشير ابن سينا في اقتضاب إلى أن جالينوس ، أو فاضل الأطباء كما يسميه ، يذكر الشكل الرابع^(٢) . ويؤثر هو ألا يعرض له وألا يدخل في تفاصيله ، والتمزم ذلك في منطق الشفاء ، وفي كتبه المنطقية الأخرى . فهو لم يحمله ولم يغفل الإشارة إلى موقف جالينوس منه ، كما زعم برنتل الذي أعوزته المصادر العربية^(٣) ، ولكنه لم يأخذ به .

وليس في الشكل الرابع في الحقيقة استدراك يذكر على أرسطو ، فقد وجه إليه^(٤) ، ثم جاء تلميذه ثاوفرسطس فتوسع في أضربه^(٥) . وإذا صح أن جالينوس هو الذي قال به ، فإنه لم يصنع شيئا أكثر من أنه وضع لهذه الأضرب اسما خاصا .

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٠٧ — ١١١ .

(٢) ابن سينا ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٣) C. Prantl, geschichte der Logik, Leipzig, 1855-1870, t. I, P. 571.

(٤) W. Ross, Aristotle, London, 1923, P. 35.

(٥) Prantl ; Op. Cit. 573-574.

ولم يصلنا من مؤلفاته شيء يوضح موقفه منه ، والمصادر العربية وحدها هي التي تغزوه إليه ^(١) . ومع ذلك أبي كبار فلاسفة الإسلام أن يعترفوا بالشكل الرابع ، استمساكا بالتقاليد الأرسطية السليمة . ولم يأخذ به إلا منطقة العرب المتأخرون ، على غرار ماصنع منطقة عصر النهضة والتاريخ الحديث ^(٢) .

يفصل ابن سينا القول في الأشكال الثلاثة ، فيشرح أضرابها ، ويبين شروطها وكيفية إنتاجها . ويقرر أولا أن لاسبيل إلى إنتاج من مقدمتين سالبتين ، ولا من جزئيتين ، ولا من صغرى سالبة وكبرى جزئية إلا في الأقيسة ذوات الجهة ، وتقع النتيجة الأخرس دائما في الكم والكيف ^(٣) . ويقتصر على الأضراب المنتجة ، مبتدئا دائما بالمقدمات الكلية والموجبة . والشكل الأول عنده أكمل الأشكال لأنه ينتج الكلى والجزئى والموجب والسالب ، وأوضحها لأنه بين البرهان ولا يحتاج إلى دليل ^(٤) . ولا ينتج الشكل الثانى إلا سوابب بين كلية وجزئية ، ولذا جاء ترتيبه بعد الأول . ولا ينتج الثالث إلا جزئيات ، والكلى أنفع ولا شك من الجزئى في العلوم ، ومن هنا كان ترتيبه الأخير ^(٥) . ولكن هذين الشكلين أقل وضوحا في إنتاجهما من الشكل الأول ، ولذا يحاول ابن سينا — كما صنع أرسطو — أن يردهما عن طريق العكس إلى الشكل الأول ، وقد عيب هذا الرد على نظرية القياس الأرسطية ، وعد نوعا من الدور ^(٦) . ورغم أن ابن سينا لم ينتبه إلى هذا

Madkour, L'Organon, P. 206-207. (١)

Ibid., P. 208-247. (٢)

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٤٢٦ — ٤٢٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ١١٠ — ١١١ .

(٥) المصدر السابق ، ص ١١٦ — ١١٧ .

Madkour, L'Orgaon, 213-214. (٦)

الدور ، فإنه يلاحظ ، كما لاحظ لاشيليه — حديثا — أن لهذين الشكلين وظيفة خاصة ، لأن من القضايا ما وضعه الطبيعي أن يكون سالبا ، ومنها ما وضعه أن يكون جزئيا ، فينبغى أن يكون ثمة وسيلة للبرهنة عليه كما هو ، وإذن فهذان الشكلان ليس بمستغنى عنهما ^(١) .

٣ — الأقيسة ذوات الجهة :

أشرنا من قبل إلى ثنائية المنطق الأرسطى وجمعه بين الصورة والمادة ، والنظر والواقع ، والأقيسة ذوات الجهة أحد أمثلة هذه الواقعية المنطقية ، لأنها تحاول أن تبين مدى تحقق الحكم وجوبا أو إمكانا أو امتناعا . ولاشك في أنها دقيقة وغامضة ، وقد زادها الشراح تعقيدا حتى عدت ضربا من التمارين المنطقية المملوءة بالأخطاء ، واستبعدت من كثير من المؤلفات المنطقية . ولكن ابن سينا يستمسك بها ، ويعالجها في كتبه المطولة والمختصرة ، فيقف عليها في ” كتاب القياس ” مقالتين أو يزيد ، في أكثر من مائة صفحة ^(٢) ، ويشرحها شرحا مستوفى في كتابي ” النجاة ” ^(٣) ، ” والإشارات ” ^(٤) .

والقضايا نوعان : مطلقة ، وذوات جهة ، وتتكون الأولى من الموضوع والمحمول والرابطة ، في حين أن الثانية يضاف إليها ما يبين نوع العلاقة بين المحمول والموضوع ، هل هي ضرورية أو ممكنة أو ممتنعة ؟ وهذه الإضافة هي الجهة ، ولا يفوت ابن سينا أن يشير إلى اختلاف الشراح في تعريفها ، محاولا أن

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١١٩ — ١٢٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٤ — ٢٢٨ .

(٣) النجاة ، ص ٢٤ — ٣٩ .

(٤) الإشارات ، ص ٣٢ وما بعدها .

يقف بها عند حدود ضيقة^(١) . والأقيسة ذوات الجهة ما اشتملت على قضية موجهة على الأقل ، فهي إما ذوات جهة خالصة ، أو مختلطة منها ومن غيرها . وهنا يسترسل ابن سينا - كما صنع أرسطو - في عرض الأقيسة ذوات الجهة من الأشكال الثلاثة ، في مقدماتها المختلفة بين ضروريات وممكنات وممتنعات ، وبين كيفية إنتاجها وشروطه . وقد سبق لثاوفرسطس أن يصر أمر هذه الشروط ، مقررًا أن النتيجة في الأقيسة ذوات الجهة تتبع أيضا الأخص في الجهة كما تتبعه في الكم والكيف . ولم يجاره ابن سينا في ذلك ، ورأى أن للجهة حكمها الخاص^(٢) ، ويعارض جالينوس فيما ذهب إليه من أن " البحث في المقدمات الممكنة هذر " ، لأن المطالب الممكن لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . والأقيسة الطيبة في أغلبها ممكنة ، ومعظم ما ورد في " كتاب الفصوص " لأبقراط يدور حول هذه الأقيسة^(٣) . وتلك أفكار تقرب ابن سينا من المحدثين ، بقدر ماتبعده عن رجال التاريخ القديم والمتوسط .

٤ - القياس الشرطي والاستثنائي :

أفتى المشاءون والرواقيرن في تأليف مقدمات وأقيسة شرطية على صور مختلفة ، بين متصلة ومنفصلة ، وعنادية وغير عنادية . وأسرفوا في ذلك إسرافا طغى فيه اللفظ على المعنى ، واللغة على المنطق ، وقد أدرك ابن سينا هذا الإسراف . ولاحظ أن من ضياع الوقت أن ندخل في تفاصيل أمور تخضع لأحكام عامة ،

(١) ابن سينا ، النجاة ، ص ٣٤ - ٣٥ .

(٢) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ١٢٥ - ١٢٧ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

ومع هذا لم يسلم من ذلك . فعرض في "كتاب القياس" - محاكاة للسابقين في الغالب - فصولا في الأقيسة الشرطية على غزارة مادتها قليلة الحدود ، وتقع في نحو ثلاث مقالات ، وأكثر من مائة وأربعين صفحة^(١) . فيه فصل القول في أصناف الشرطيات ، ويشرح في إسهاب الأقيسة المؤلفة من متصلات ومنفصلات ، أو من حملات وشرطيات في الأشكال الثلاثة بأضربها المختلفة ولم يعد إلى نفسه إلا في مؤلفاته المختصرة "كالنجاة" "والإشارات" ، وفيها يقف بالقياس الشرطي عند حدوده المقبولة ، دون أن يضيف جديدا إلى ما قال به المشاؤون والرواقيون من قبل .

والقياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين إحداهما شرطية ، والأخرى وضع أو رفع لأحد جزئيهما ، وتسمى المستثناة ، وغنها تلزم النتيجة . والاستثناء إما من المقدم ، أو من التالي ، مثل : إن كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن الشمس طالعة .: الكواكب خفية . أو إذا كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية ، لكن ليست الكواكب خفية .: الشمس ليست بطالعة^(٢) .

ويستعرض ابن سينا الأقيسة الاستثنائية وأضربها المختلفة ، دون أن يخرج عما قاله ثاوفرسطس والرواقيون ، وإن عزاه إلى أرسطو^(٣) . وكثيرا ما طغت شخصية المعلم الأول على غيره ، فنسب إليه ما ليس من صنعه . ويعيب فيلسوفنا على جالينوس أن خطأ أرسطو في مثال ورد في "كتاب النفس" يجري مجرى القياس الاستثنائي ، ولا يتردد في أن يقرر أن له "سبقا في العلم الطبي ونكوصا في المنطق"^(٤) .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣١ - ٣٨٦ .

(٢) ابن سينا ، الإشارات ، ٧٨٤ .

(٣) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٣٨٩ - ٤٠٧ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٣٩٨ .

وقياس الخلف نوع من الأقيسة الشرطية والاستثنائية ويحرص ابن سينا على ضبط لفظ الخلف ، فليس بالفتح كما ظن ، على أساس أنه يأتي من الورا والخلف ومن طريق النقيض ، وإنما هو بالضم بمعنى المحال ، لا بمعنى التخلف عن المواعيد ، ” والأوقع عندي أن الخلف المستعمل هنا هو بمعنى المحال لا غير ^(١) ” .

• — الاستقراء والتمثيل :

يقسم ابن سينا ، على غرار بعض المناطق المعاصرين ، البرهنة إلى ثلاثة أقسام : قياس ، واستقراء ، وتمثيل ^(٢) . ويقصر كما قدمنا البرهنة القياسية على قياس أرسطو ، فيقف بها عند تلك الحدود الضيقة التي وقفت عندها في التاريخ القديم والمتوسط . ويعد القياس الأرسطي أقوى الحجج وأسمى ومائل البرهان ، ويليه الاستقراء .

والاستقراء سير من الجزئي إلى الكلي ، أو بعبارة أخرى ” الحكم على كلي بما وجد في جزئياته الكثيرة ، مثل حكمتنا بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ ، استقراء للناس والدواب والطيور ^(٣) . وهو لا يوجب العلم الصحيح ، لأنه ربما كان مالم يستقرأ خلاف ما استقرئ ، كالتساح في المثال السابق . والاستقراء ضربان : تام وناقص ، والتام هو ما استقصيت جميع أفرادها ، مثل : الإنسان والفرس والبغل قليل المرارة ، وكل قليل المرارة طويل العمر ، فالإنسان

(١) المصدر السابق ، ص ٤١١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٥٥ .

(٣) ابن سينا ، إشارات ، ص ٦٤ .

طويل العمر^(١) . والانتقال هنا من الكل إلى الكل ، أو كما يقول المحدثون من الشيء إلى نفسه . والاستقراء الناقص ، وهو المشهور ، ماطبق فيه حكم بعض الأفراد على الكل ، ويستعمل في التجربة ، ويحصل منه ضرب من اليقين^(٢) وفي هذا ما يكشف عن ابن سينا العالم والفيلسوف .

ويكاد يلتقي مع أرسطو في كل هذا ، فهو يقول بالاستقراء التام الذي ورد في "كتاب التحليلات الأولى" على صورة قياس من الشكل الأول ، وبالأستقراء الناقص الذي أشار إليه "كتاب طوبيقا"^(٣) ، وإن كان يعنى به أكثر من أستاذه . وقد زعم بعض الشراح ، أن النوع الأول لا يعد استقراء ، وأخذ بهذا جيلوين المعاصرين^(٤) .

ويرى ابن سينا أن النوعين يقومان على أساس واحد ، ويتقلان من الأفراد إلى الكليات . ولاشك في أن الاستقراء الناقص أقرب ما يكون إلى استقراء يكون ، وإن كان الهدف مختلفا ، فإن ابن سينا وأرسطو إنما كانا يرميان إلى الكشف عن مميزات الجنس والنوع ، في حين يحاول بيبكون الانتقال من الظواهر إلى القوانين وتفسير الطبيعة تفسيراً عقلياً .

والتمثيل حكم على جزئى بمثل ما هو في جزئى آخر لمعنى جامع بينهما ، فهو الحكم على شئء بحكم موجود في شبيهه ، مثل العالم محدث لأنه جسم مؤلف كالبناء ، والبناء محدث^(٥) . ويسميه الفقهاء قياسا ، ويتكون من أربعة أركان : الأصل

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ٥٥٧ . (٢) المصدر السابق ص ٥٦٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٥٥٩ .

(٤) Goblot, Revue philosophique, Janvier, 1911.

(٥) ابن سينا ، النجاة ، ص ٩١ .

وهو المعروف حكمه ، والفرع وهو ما يقاس عايه ، والعلة وهى وجه الشبه ،
والحكم وهو نتيجة ذلك كله . ويحرص ابن سينا على أن يعقد فى ”كتاب القياس“
فصلا للقياسات الفقهيّة ، ميّزا الصلة بينها وبين التمثيل المنطقي^(١) .

وليس هذا التمثيل إلا الـ $\pi\rho\alpha\delta\epsilon\iota\gamma\mu\alpha$ الذى قال به أرسطو ، فهو استدلال
عن طريق المثال ، وهو أدنى طرق البرهنة ، ويفترق عن الاستقراء فى أنه
لا يوصل إلى تعميم ولا إلى حكم كلى^(٢) . والتمثيل فى الواقع ليس إلا خطوة
فى سبيل الاستقراء ، أو هو استقراء شَبّه كما سماه هملان^(٣) ، فليس قسما للاستقراء
ولا نوعا خاصا من الاستدلال ، ومهما يكن من أمره ، فإن ابن سينا يلاحظ
بحق أنه كان ذا شأن لدى فقهاء زمانه .



والآن نستطيع أن نقرر أن ابن سينا قد أخذ بنظرية القياس الأرسطية
فى جوهرها وتفصيلها ، يجعلها ويعدها أسمى صور البرهنة ، ويرى أنها وضعت
كاملة بحيث لا تقبل زيادة ولا نقصا . فلم يسلم بذلك النقد الذى وجهه إليها
الشكك من قديم ، وتوسع فيه نفر من المحدثين . ونحى عنها إضافات بعض
المشائين والمتأخرين كالشكل الرابع مثلا ، اللهم إلا ما لم يستتب فيه معالم التاريخ .
وقد وفق فى عرضها عرضا مستفيضا فى ”كتاب القياس“ ، وردّ على شبهات بعض
الشرح المتقدمين والمتأخرين . وربطها ببيئته والحياة الفكرية التى أحاطت به ،

(١) ابن سينا ، كتاب القياس ، ص ٥٥٥ — ٥٥٦ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٦٩ .

(٣) Hamelin, Année philosophique, Le raisonnement par analogie, 1902, P.28.

فأشار إلى محاولة الفقهاء الإسلاميين استخدام التمثيل المنطقي في أقيستهم .



وفي نشر "كتاب القياس" لإحياء لتراث هام ، وكشف عن معلم من معالم المنطق العربي . وقد اضطلع بتحقيقه الأستاذ سعيد زايد ، الذي ضم إلى تخصصه في الفلسفة خبرة واسعة في النشر والتحقيق ، وصحبة طويلة لابن سينا في "كتاب الشفاء" منذ سنة ١٩٤٩ . وشغل بهذا الجزء منذ سبع سنوات أوزيد ، وعول في تحقيقه على أحد عشر مخطوطا ، وكـم صادفته روايات قلقة وتحريفات في الكلمات والأعلام الأجنبية بخاصة ، ولم يعدل فيها إلا بقدر استمساكا بالأصل الذي صدر عنه . وما هو ذا "كتاب القياس" يخرج اليوم جلياً سهل المأخذ ، وفي نهايته فهرس لما ورد فيه من مصطلحات . وإني لأترك للقراء وعشاق ابن سينا أن يقدروا ما بذل في تحقيقه من جهد ، وما اقتضاه نشره من بحث ودرس .

ابراهيم مذكور

رموز المخطوطات التي قام عليها التحقيق^(١)

| | |
|------------------------------------|---------------------------------|
| (١) ب = بنجيت ٣٣١ خصوصية ، | (٦) ع = طائر رقم ٢٠٧ . |
| ٣٤١٥ بنجيت بالأزهر . | (٧) ط = على أميرى رقم ١٥٠٤ . |
| (٢) بنج = بنجيت (هامش) . | (٨) م = متحف بريطاني رقم ٧٥٠٠ . |
| (٣) د = دارالكتب المصرية رقم ٨٩٤ . | (٩) ن = نور عثمانية رقم ٢٧٠٨ . |
| (٤) س = سليمانية (داماد) ٨٢٤ . | (١٠) هـ = مكتب هندي رقم ٤٧٥٢ . |
| (٥) سا = داماد رقم ٨٢٢ . | (١١) ي = يني جامع رقم ٧٧٢ . |

(١) لم تقدم وصفا للمخطوطات في هذا الجزء ، فقد سبق وصفها في الأجزاء التي تم نشرها من قبل .
(المحقق)

القياس

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى من المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الأولى

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في صورة القياس المطلق

قد فرغنا من تعديل الألفاظ المفردة وأحوالها ، ومن تعديد التأليف الخبري
الحمل منها . وقصدنا الأول وبالذات في صناعة المنطق هو : معرفة القياسات ،
والقسم الناظر منها في القياسات البرهانية . ومنفعة ذلك لنا هي ، التوصل بهذه
الآلة إلى اكتساب العلوم البرهانية . وقصدنا الثاني : معرفة أصناف القياسات
الأخرى ، فبعضها ينفعنا بالارتياض فيها ، والتخلص عنها إلى العلوم البرهانية ،
كالجداوليات ، ولها منافع أخرى ؛ وبعضها ينفعنا العلم بها في التحرز عنها عند

(١) بسم الله الرحمن الرحيم : الفن الرابع من الجملة الأولى في القياسات تسع مقالات بسم الله الرحمن
الرحيم د ، الفن الرابع من الجملة الأولى في القياسات تسع مقالات ن ؛ ساطعة من س ، سا ، ع ، عا ،
م ، هـ ، (٢ - ٣) المقالة . . . المنطق : الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق في القياس
تسع مقالات المقالة الأولى وهي سبعة فصول س ، هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول السبعة]
(٢) الأولى : + وهي د ، سا ، عا ، م ، ن . (٥) فصل : الفصل الأول س ،
سا ، ع ، عا . (٧) وأحوالها فأحوالها د ؛ ومن أحوالها ع . (٩) والقسم : ومنها القسم
حا . (١٢) أخرى : آخر ب ، د ، سا ، م ، ن || عند : حين س ، ع ، هـ ، ي .

ابتغاء العلوم البرهانية ، كالسوفسطائية ؛ وبعضها ينفعنا في مصالح المدينة ، ونظام المشاركة ، كالخطابة والشعر . وجميع هذه كالمشاركة إما بالفعل ، وإما بالقوة ، في هيئة القياس وصورته . وأكثر اختلافها في موادها .

والعلم الباحث عن الأمر الكلي مقدم دائماً على العلم الباحث عن الأمر الجزئى . ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يمكنه أن يعرف القياس المخصص .

فبالحرى أن نندم القول في القياس المطلق . أما يان اختلاف حال المقاييس في المواد فالأولى أن يؤثر الكلام فيه . وأما ما قيل من أن المقدمات إما أن تكون واجبة فيكون منها البرهانيات ؛ وإما ممكنة أكثرية ، فيكون منها الجدليات ؛ وإما ممكنة متساوية ، فيكون منها الخطائيات ؛ وإما ممكنة أقلية ، فيكون منها السوفسطائيات ؛ وإما ممنوعة ، فيكون منها الشرعيات ؛ فيجب أن لا يلتفت إليه ، ولا ينظر بوجه من الوجوه إلى هذه القسمة .

ونعلم أن الواجبات تدخل في البرهان . والممكنات أيضاً قد تدخل في البرهان ، على النحو الذى سنبين لك عند كلامنا في البرهان . وأما الجدليات فتكون صادقة في الكل ، وتكون كاذبة في الكل ، فلا يعتبر فيها حالها في نفسها ؛ بل الشهرة أو التسليم . والسوفسطائية تكون كاذبة في الكل ، وتكون صادقة في الأكثر ، فلا يلتفت إلى ذلك ، بل لأنها تكون خلاف ما يدعى من أمرها من أولية أو شهرة ، فتكون مشبهة بأولى أو مشهور .

(٥) يمكنه : يمكن أن : سافطة من س ، هـ . (٦) اختلاف حال : حال اختلاف س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، عى . (٨) البرهانيات : البرهانية ب ، م || وإما ممكنة : أرممكن د ، ن . (١٠) السوفسطائيات : السوفسطائية ب ، د ، م ، ن ، عى || ممكنة : ممكنة س . (١٢) قد : سافطة من د ، س ، سا ، ع ، هـ ، عى || البرهان : البراهين د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن . (١٣) النحو : الوجه د ، سا ، ن || سنين : تين م . (١٥) أو التسليم : والتسليم م ، عى . (١٦) لأنها : إلى أنها د ، س ، ع ، عا ، ن ، هـ ، عى . (١٧) شهرة : + مشهورة ع || مشبهة مشبهة م ، هـ .

والخطايات يعتبر فيها أن تكون مظلونة ومشهورة في بادئ الرأي ، وإن لم تكن مشهورة حقيقة ، فربما كانت كاذبة مطلقا ، وربما كانت صادقة ، كما أن الصادقة ربما كانت مشهورة في بادئ الرأي ، وربما كانت غير مشهورة في بادئ الرأي . والشعريات إنما يلتفت فيها إلى أن تكون تخيلة ، كانت صادقة أو كاذبة في الكل أو لا في الكل إذا كانت النفس تنفعل عنها انفعالا نحو اقتباس أو انبساط ، لأنها صدقت بشئ منها ؛ بل من جهة حركة تخيلية تعرض لها عندها ، كمن إذا سمع قول قائل للصل إنه مرة مقيئة اشماز عن تناوله ، وربما سمع الثناء على جميل كان يعرفه جميلا ، أو الذم لقبيح كان يعرفه قبيحا ، وكان التصديق لا يحرك منه شيئا ؛ فإذا سمع الشعر الموزون هاج تخيله فانبعث نزاهه أو نفوره إلى موجب تخيله طاعة للتخيل لا للصدق .

١٠

بل نرجع من رأس ، ونقول : إنه لما كان علم القياس جزءا من المنطق ، وكان علما بصورة ما ، تلك الصورة تتكرر وتتغير لأجل أن مادتها تتغير وتتكرر ، فيصير إحدى الصنائع الخمس ، لم يكن لنا سبيل إلى معرفة أصناف أقسام الاختلاف إلا بعد معرفة الصورة الجامعة للأصناف ، وهي صورة القياس بما هو قياس ، فقدم النظر في صورة القياس . ثم لم يكن لنا سبيل إلى معرفة القياس إلا بعد تقدم معرفة ما القياس . مؤلف منه ، فقدم النظر في بسائط القياس ، وبسائطه القريبة هي القضايا ، وبسائطه البعيدة التي هي بسائط بسائطه هي

١٥

(٤) تخيلة : مختلفة س . (٥) صادقة : + في الكل ن || أولاف : أوف ن || أولاف الكل : + ولا في الكل د . (٦) أو انبساط : رانبساط س ، سا ، ه || من : ساطة من ن || تخيلية : تخيلية ع ، ن ، ه . (٧) عندها : ساطة من م || قائل : القائل ع ، ي || للصل : للصل م ؛ ساطة من سا || مقيئة : ساطة من ب ، س ، ع ، ا . (٨) أو الذم : والذم ب ، م . (٩) منه : منها د ، س ، سا ، ع ، ه ، ي . (١١) من : إلى س . (١٣) أصناف : ساطة من سا . (١٦) تقدم : ساطة من ع .

المفردات . فبدئ بالمفردات . فلما أحصيت وصلت ، تلى ذلك بالنظر في التأليف الأول منها الذى يكون فيه الصدق أو الكذب . فلما عرف ذلك ونصل ، شرع في تعليم القياس .

ونقول : إن الاستدلال صنعة ما ، تؤدي إلى غرض . وكل صنعة فإنم
٥ تتعلق بمادة وصورة ، وبحسب اختلاف كل واحد من المادة والصورة يختلف المصنوع في الصنعة . فربما كانت الصورة فاضلة ، ولم تكن المادة فاضلة ، كما يتفق أن يبنى البيت من خشب نخروطين سبخ ، ثم وفى حقه من الشكل والرسم ، ولا يبنى ذلك ، ولا يبلغ به الفرض الأقصى من الانتفاع به ، والسبب فيه رداءة مادته . وربما كانت المادة فاضلة ، لكن الصورة غير فاضلة ، كما يتفق أن يبنى بيت من خشب صلب وحجارة صلبة بناء غير محكم في تركيبه ووضعه وهندامه
١٠ وشكله ، فيعدم فائدة استجادة خشبه وحجارته لاستفساد صورته . وربما اجتمع الأمران جميعا . فكذلك الاستدلال يدله الفساد من أحد وجوه ثلاثة : إما من جهة أن يكون ما يؤلف عنه غير وثيق ، أى غير حق ، وغير بين ، وعلى غير ما يجب أن يكون ، فإن أوقع عليه تأليف حسن ورصف فاضل لم يغن في التوصل إلى الفرض ، وإما من جهة أن نفس التأليف ليس يوجب شوق الذهن إلى
١٥ الفرض . وإن كان ماعنه التأليف فاضلا حقا . وإما لاجتماع الشئين جميعا . وكما أن الصانع يلزمه أن يعرف أى الصور نافعة في غرضه ، وأياها غير نافعة ،

(١) فلما : فلان . (٢) الأول : الأول عا || فيه : فيهاب ، سا || أو الكذب : والكذب ب ، د ، س ، سا ، ع ، ن ، ه ، ي (٣) تعليم : تعلمى . (٤) صورة : ساقطة من س (٦) فربما : وربما سا . (٨) به : ساقطة من د ، ن || فيه : ذلك س . (١٠) بيت : البيت د ، ع || خير : عل س ، م || محكم : بحكمة د (١١) لاستفساد : لاستفاد س . (١٤) ورصف : وصف د ، س ، ه ، ي || لم : ما س ، ع ، ه || التوصل : التفصيل سا ؛ التوصل عا . (١٧) يعرف : لده أنه ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي || الصور : الصورة س .

وأى المواد محكمة ، وأياها متوسطة ، وأياها واهية ، كذلك المستدل يلزمه أن يعرف حال التأليفات منتجها وعقيمها ، وحال ما عنه التأليف . والفرض في الاستدلال حصول علم أو تسليم أو ظن على سبيل اكتساب . والمؤدى المعتمد عليه هو القياس . ومادة القياس هى مصدقات أو أمور في حكم مصدقات سلف بها التصديق . وصورة القياس هى الرصف والتأليف الذى يقع فيها .

- فأنت تعلم أنه ليس يمكن أن يكتسب العلم بالمجهول من أى علم كان ، بل يعلم له إلى المجهول نسبة مخصوصة ، وتعلم أنه ليس أى تأليف اتفق فى المعلومات التى عندك تؤدى إلى أى مطلوب اتفق ، بل تأليف مخصوص . فالمنطوق يلزمه أن يعرف أصناف المطالب ، وهى بأعيانها أصناف القضايا ، ثم يعرف أن أى التأليفات يؤدى إلى أى مطلوب ، ويعلم كل ما يؤدى إلى كل مطلوب معين .
- فإن القضايا تدخل فى تأليف تأليف نحو مطلوب معين . وذلك لما من حيث هى قضايا مطلقة ليس يلتفت بعد إلى مادتها . وذلك هو الذى يجب أن يعلم من أحوالها أولا ، ثم يعلم أن تلك القضايا كيف تكون مادتها ، أعنى حال الصدق فى تأليف أجزائها حتى يؤدى فيما يؤدى إليه إلى يقين ، وكيف يكون حتى يؤدى إلى ظن قوى يكاد يشبه اليقين ، وكيف يكون حتى ينلظ ، وكيف يكون حتى يوقع أغلب الظن . وبالجملة القناعة ، وكيف يكون حتى يخيل . ثم ينظر أن الأفضل والأبلغ فى كل باب ما هو ، وليس يلزمه هذا فى جنة التصديق فقط ، بل وفى جنة التصور ، وعلى هذا القياس بعينه . ولما لا بد من مصدقات أولى

(٤) حكم مصدقات : حكم المصدقات س ، سا ، عا ، عى . (٥) فيما : ساقطة من ن .
 (٨) عندك تؤدى : تؤدى عندك ن . (.) بأعيانها : أعيانها عا ، هـ (١٠) التأليفات :
 التأليف سا ، عى . (١١) من حيث : حينى (١٢) ليس : ليست ن . (١٣) أعنى :
 حل سا (١٤) حتى (الأول) : ساقطة من هـ || يؤدى فيما : ساقطة من عى .

لم تكنسب بروية ، وإلا لما كان لنا سبيل إلى كسب الثواني ؛ إذ كان لوجه لكسب الثواني إلا بتقديم تصديق الأوائل . فلو احتجج في كل مصدق به إلى أول ، ذهب إلى غير النهاية ، ولم يكن إلى قطعه سبيل . فبين أن تلك أوائل المواد القياسية ، سواء أكان التصديق بها واقعا بأول العقل ، أو بالحس ، أو بالتجربة ، أو بالتواتر ، أو بالشهرة ، أو بالغلط ، أو بالظن ، أو بالقبول من مظنون به الصواب فيما يقول . والمصدقات بالكسب قد تعود مرة أخرى مواد لقياسات تكنسب بها مصدقات أخرى ، ويمضي ذلك إلى ماعسى أن لا يتناهى .

وقد جرت العادة بأن يسمى تعليم القياس علم التحليل . والسبب الحقيقي في ذلك أن الاستدلال بالحقيقة إنما يكون على مطلوب محدود . وأما الذى يكون على غير ذلك السبيل ، أعنى أن يكون القياس ، يعتقد اتفاقا فيؤدى إلى نتيجة من النتائج لم تطلب ، ولم يجمع لها القياس ، فهو شئ غير صناعى ، وإنما هو أمر بحتى ؛ بل القياس الصناعى هو أن يكون لك غرض ، فتطلب ما ينتجه أو تنتج مقابله ، وما ينتج الشئ علة له . من حيث هو نتيجة ، فيكون نظرك حينئذ مبتدئا من معلول إلى علة ، ويكون مع ذلك نظرك في جملة تطلب أن تفصلها بإدخال الوسيط كما ستعلمه بعد من أجزائها . ويكون نظرك مبتدئا من واحد يملأه إلى كثرة ، ويطلب له مبادئ كثيرة .

(٢) فلو : ولود ، ن (٣) ذهب : لذهب سا . (٥) بالظن : للظن سا ، ع ؛ الظن ه || بالقبول : للقبول ع ؛ القبول ه (٦) من : عن س ، سا ، ع ، عا ، ه (٧) أخرى : ساطعة من س . (١٢) لم تطلب : ثم تطلب س || لها : له عا . (١٣) يكون : + كل د ، ن || لك : كل س . (١٤) علة : عليه سا . (١٥) علة : + له ي || مع : من ع (١٦) الوسيط : الوسيط د ، س ، سا ، ع ، ن ؛ الوسيط ه || ستعلمه : ستعلمه د ، س ، ه || بعد من : بعد بين ب ، س ، سا ، ع ، ه ، ي || من واحد : مع واحد س (١٧) له : ساطعة من م .

وهذا النوع من النظري يسمى التحليل بالعكس ، كما أن مقابله يسمى التركيب .
 فسمى هذا الكتاب كتاب التحليل بالعكس لهذا الوجه ، لا لوجوه يخترعها قوم
 بالتكلف المشتط فيه . والدليل على صحة هذا القول أنك ستعلم عن قريب أن
 جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب إنما يسمى قياسا بعد أن يوضع نفس المطلوب ما
 ويقايس به أجزاء القول الناتج إياه ، حتى يتعين الأصغر، والأوسط، والأكبر،
 والصغرى ، والكبرى . وذلك لا يتعين إلا وقد يعين المطلوب كما ستعلم . وإنه
 إن كان قول ينتج شيئا ، ولكن ليس ينتج ما جعل أجزاؤه بالقياس إليه هذه
 الأجزاء ، أعنى الصغرى والكبرى والأصغر والأوسط والأكبر ،
 لم يسمى ذلك قياسا .

(١) النوع من النظر : النظر من النوع هـ || مقابله : مقابل هـ . (٤) سمى : يسمى س || ما :
 ساقطة من ع (٥) ويقايس : ويقاس س ، سا ، هـ ؛ أو يقايس ع ومقايس هـ ؛ || الناتج :
 المنتج س ، سا ، ط ، هـ . (٦) لا يتبين : لا يتبين هـ .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في أن المنطق آلة في العلوم الحكيمه لا يستغنى عنها

قد كان سلف لك الوقوف على موضوع المنطق ، وبيان أن اللفظ كيف يقع فيه ، وسلف لك بحاله أن المنطق كيف يكون جزءا للحكمة ، وكيف يكون آلة ، وأنه لاتناقض بين من يجعله جزءا ، وبين من يجعله آلة ، فإنه إذا أخذ موضوع المنطق من حيث هو أحد الموجودات ، وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كانت ، كان المنطق جزءا من الفلسفة يعرف أحوال موجودات ما حالها وطبيعتها أن يعرف كيف يكتسب بها المجهول أو يعين فيه . فمن حيث أن هذه الحال أمر خاص لبعض الموجودات ، أو عارض ذاتي له . أو أمر مقوم إياه ، فهو نظرا ما في الموجود من حيث هو موجود ما بحال ، فهو علم ما من العلوم .

ولكن لما عرض ثانيا أن كانت هذه المعرفة من أمر هذا الموجود تعين في معرفة أمور أخرى ، فتكون هذه المعرفة التي هي بنفسها معرفة ما ، آلة لمعرفة أخرى ، بل جل الغرض فيها معرفتها في معرفة أخرى . فكونها معرفة بجزء من الموجودات ، هو كونها جزءا من الفلسفة ، وكونها معرفة بجزء من الموجودات

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، سا ، ط ، م ، ع ، ي ، فصل ٢ هـ . (٦) وأنه : وأنها هـ .
(٧) المطلق : ساقطة من ن || هو (الثانية) : أنه ع . (١١) إياه : إليه ب || ما في :
في ط ، في ما هـ . (١٤) هي : ساقطة من ي . (١٥) بل . . أخرى : ساقطة
من سا || فكونها : وكونها د ، ع ، ي . (١٦) كونها : كونه س ، سا ، ع ، ط ، هـ ، ع ، ي .

من حيث تعيين في معرفة أخرى ، ولتكون تلك المعونة هو كونه آلة . فكون
المنطق جزءا يكون أعم من كونه آلة ، وليس هو جزءا من الشيء الذي هو آلة له
فإنه ليس جزءا لما هو آلة له ، وهي العلوم التي تكال بالمنطق وتوزن بعبارة ؛
بل هو جزء من العلم المطلق الذي يعم هذه العلوم كلها . وكونه منطقا هو من حيث
هو آلة ، ومن حيث هو آلة قد يحمل عليه أيضا معنى أعم من الآلة ؛ كما أن الإنسان
من حيث هو إنسان قد يحمل عليه الحيوان ، ويقال إنه حي . وليس افتراق كونه
جزءا وكونه آلة افتراقا بمعنيين متباينين على الإطلاق ، بل بمعنيين أحدهما أخص
والآخر أعم . فإن كل ما هو آلة لعلوم كذا فهو جزء من العلم المطلق ، وليس
ينعكس ، فهكذا يجب أن يتصور . وإن كان ما قاله فاضل المتأخرين في نصرة
من رأى أن المنطق آلة ، وليس بجزء ، هو أنهم ما يمكن أن يقال فيه .

وأما كونه آلة فلا أنه يعين . وليس كل معونة ، فإن المعرفة قد تعين في معرفة
أخرى على أن تكون مادة ، وتعين على أن تكون ميكالا ، وميزانا ، ولا تكون
مادة البتة ، وإن كان المعيار قد يمكن أن يجعل بوجه من الوجوه جزءا أو مادة .
فإننا إذا قلنا مثلا : كل متحرك جسم ، والنفس ليست بجسم ، واقتصروا على
هذا ، وأتجنبنا : فالنفس ليست بمتحركة ؛ لم يكن ههنا مادة منطقية البتة ،
ولم يكن المنطق بوجه من الوجوه معينا في هذا من حيث هو مادة ، بل من حيث
هو ميكال يعرفنا أن هذا التأليف متج . وكذلك إن كان بدل هذا حد من

(١) المعونة : المعرفة ، ع . ي . || تكون : فيكون د ، ع ، ن . (٤) منطقا هو : منطقا د ، ن ، ع .
(٥) عليه : عليان . (٩) قاضل : أفضل ع . (١٠) المطلق : المطلق م || فيه : ساقطة
من ن . (١٣) يحمل : + مادة م || جزءا أو مادة : أو مادة س ، مادة ع ، مادة هـ .
(١٤) ليست : ليس ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، ع ، ي . (١٥) فالنفس :
والنفس ع || ليست : ليس سا ، عا . (١٥) ههنا : هناك م ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ع ، ي .
(١٧) ميكال : ميكال د .

الحدود ، أو رسم من الرسوم ، فكان المنطق ينفع في أن يكال به هذا ويوزن ، ولا ينفع في أنه جزء منه البتة . فإن تكلفت وقلت : لكن هذا شكل متج ، ينتج سلب المتحرك عن النفس ، حتى حاولت أن تتم به الكلام ، صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول . لكن غرضنا في الاعتراف بأن المنطق جزء ، كما هو أيضا آلة ، ليس على أن يصير جزء مادة على هذه الصفة ، أعنى الوجه الذى يدخل فيدل على أن هذا مترن بالمنطق مكيال به . فلأنا إذ علمنا المنطق ، لم يحوج في كل قياس نعمله أن نصرح بالفعل بأنه مترن بالمنطق ، حتى يكون ذلك مصححا به ، وجزءا من القول المتج ، بل إذا جاء تأليف نعلم في أنفسنا أنه متج ، أو حد نعلم في أنفسنا أنه حد أتجنبنا واقتصرنا عليه . كما أن النحوى إذا قال : ضرب زيد ، اقتصر على هذا اللفظ في غرضه ، ولم يحسن أن يقول : وزيد مرفوع بأنه فاعل ، بل يعلم هذا ويستغنى عن ذكره عند استعمال ما علم هذا لأجله .

فالمنطق ليس معينا في العلوم على أن يؤخذ مادة فيها من حيث مطالبا مطالبا غير منطقية . نعم أن كثيرا من الأصول التى في الجدل ، أو في الخطابة ، وفى الشعر ، تؤخذ مقدمات ، وقياسات ، لكن مطالبا تكون منطقية ، مثل أنه ، هل هذا الشيء أفضل أو غيره ، وهل هذا ظلم أو ليس بظلم ، وما أشبه ذلك . فإن هذه مطالبا منطقية تجعل مقدمات ما منطقية مواد في إثباتها ، وليس كلامنا في أمثال هذه المطالب .

(١) هذا : ساقطة من م . (٥) الصفة : الصورة عا . (٦) مترن : موزون ع . (٧) نعلمه : نعلمه د ، س ، عا ، ن ، ي || بأنه : لأنه د ، فإنه ه . (٦ — ٧) مكيال . . . بالمنطق : ساقطة من ع . (٨) تأليف : — قياس د ، ن . (١١) وزيد : زيد ب . (١٣) مطالب : ومطالبا ع . (١٤) منطقية : يقينية س || نعم : نعم م || أوفى : "و" س ؟ وفى د ، سا ، عا ، ن ، ه ، ي .

- وربما أدخل المنطق أيضا كالجُزء في بعض المواضع إذا لم يوثق بذكر المتعلم ما علمه من ذلك المعيار في المنطق ، فيكون ذلك على سبيل التذكير . كما أن النحوى أو اللغوى إذا استعمل ضربا من الإعراب أو اللفظ في كلامه لداع ما نفشى أن لا ينتبه له السامع لم يَقْبَح أن يشير إلى وجهه ، فتصير إشارته إلى وجهه استعمالا لمقدمة نحوية أو لغوية . وربما كانت مطالب مشتركة أيضا بين المنطق وبين صناعة أخرى ، وأكثر ذلك مع الفلسفة الأولى ، فيكون بيانها المحقق في الفلسفة الأولى ، وبيانها بوجه آخر ، أو على سبيل الوضع ، في المنطق ، فتستعمل مواد في قياسات علمية . فإن التفت إليها من حيث تعلمت في المنطق ، كان على سبيل التذكير ، وكان إيرادها على سبيل إيراد ما هو مستغنى عنه . وإن التفت إليها من جهة أنفسها ، كانت أصولا موضوعة إذا استعملت في علوم .
- ١٠ ومثال هذا ما قيل : لما كان العلم الطبيعي علما بأمور ذوات مبادئ ، وكان العلم بذوات المبادئ إنما يستفاد من العلم بالمبادئ ، فيجب أن ينظر أولا في المبادئ . فإن المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المُشتمل على تعليم البرهان ، وأيضا فإنما تتحقق بالحقيقة في صناعة الفلسفة الأولى ، فإن أُورِدَت على أنها وضع وخطاب منلامع من لم يسمع المنطق ولم يُعلمه ، كانت هذه مقدمة وضعية ، يتقلدها
- ١٥ الطبيعي من صاحب الفلسفة الأولى ، ويضمها وضعا في علمه ، كما هو الحال في أكثر مبادئ العلوم ، وإن كان ذكرها وإيرادها على أنها شيء مفروغ

(٢) ما علمه : لمعلمه ن ؛ ما علمه ه || التذكير : التذكرا ، ع . (٤) وجهه :

جهة س . (٧) المحقق : ساطعة من ه . (٨) حيث : + أن د . (٩) التذكير :

التذكير . (١٠) علوم : أمور ع . (١٣) الكبرى : الأولى س || فإنما : فإنها ع

(١٤) تتحقق : تحقق م . (١٥) يسمع : يسمع د ، م ، ي || يتقلدها : ويتقلدها ع .

(١٦) ويضمها : ويضعها ع .

منه في المنطق، معتقد فيه الحقيقة، فلا موقع له إلا الموقع الذي من حقه أن لا يذكر ولا يورد، كما لا يذكر حال القياس أنه ناتج، والفاعل أنه رفع، إذ كان إنما يعلم، يستعمل في العلوم ميكالاً ومعياراً، لا داخلاً في الكيل والقياس، بل إنما أورد أمثال ذلك تذكيراً لما يغلب على الظن بأنه ليس من المباحث المنطقية التي تثبت في الذهن لأنحاء كل وقت. وحق هذا أن يعلم ويعتبر وجوده فيما يتعلم من غير تصريح به، فإن صرح به فعلى سبيل تذكير.

وأما ما ظنه فاضل المتأخرين من أن المقدمات المستعملة في مناقضة مالميس وبرمانيدس هي منطقية، إذ ذكر فيها الكم والتناهي، وأن التناهي للكم بذاته أو لغيره أولاً وما أشبه ذلك، فقد زل. فإن النظر في الكم وما يلحق الكم ليس بنظر منطقي. وقد فرغنا من هذا في بياننا لقاطيغورياس. فالمنطق معين على سبيل أنه ميزان، لا على سبيل أنه داخل في الوزن. وإنما هو منطق لأنه هكذا. وأما سائر العلوم الأخرى فمعين بعضها في بعض على سبيل أن المطلوب في هذا المعين يصير مقدمة ومادة للعان لا على سبيل التعيين. فإن أوجب موجب أن لا يتناول بالفضلة الفلسفة كل ما هو علم بوجوده، بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وعلم بالموجودات لا من حيث تُعين في كل علوم أخرى، كان له أن يجعل المنطق آلة لاجزاء. لكنه كالتكلف المستغنى عنه.

(١) منه في المنطق: في المنطق عنه ب، د، س، ع، م، ن، هـ، ي، عنه في المنطق سا
|| الحقيقة: حقيقة س، ساء، ن، هـ، ي، حقيقة ع، ما || فلا: لاع. (٢) كما
لا يذكر: كما يذكر ع || ناتج: منتج س، سا، عا. || إذ: إذا د، ع، ن.
(٣) لا داخلاً: داخلاً. (٤) أمثال: مثال د، ن || تذكيراً: تذكراً د، ع، ن
|| على: في عا، ساقطة من ب، د، س، ع، م، ن، هـ، ي || التي: ساقطة من ن.
(٦) تذكير: تذكير ع. (٧) من: ساقطة من س، ساء، عا || المقدمات: المقدمة د،
ن || مناقضة: مقدمات عا || مالميس ب، نج، س، ساء، ع، م، هـ، ي، مالميس
د، ع، ن. (٨) وأن التناهي: ساقطة من د. (٩) ليس: فليس ع. (١٠) من: من
س، ساء، عا، هـ. (١١) لاعل: على. (١٣) المعين: المعنى عا || للعان:
للعان د، س، ع، عا، ن || المعين: التمييز. س، هـ، ي، التبرع، ن. (١٥) كل:
كل ب، د، ساء، ع، عا، ن، ي. (١٦) كالتكلف: كالتكليف م.

والمنطق نعم العون في إدراك العلوم كلها . فذلك حق للفاضل المتأخر أن
يُضطر في مدح المنطق . وقد بلغ به هذا الإفراط إلى أن قال : إن المنطق ليس
محله من العلوم الأخرى محل الخادم ؛ بل محل الرئيس لأنه معيار وميكال . ولكني
أقول : ليس كون العلم معينا على سبيل أنه معيار يرفعه ، أو كونه معينا على سبيل
أنه مادة يضعه ؛ بل ما كان مقصودا بنفسه في كل شيء أشرف وأعلى من
المقصود لغيره . فلا يحق أن يحاول إثبات رياسة المنطق على العلوم الأخرى .
لكن بنا حاجة إلى أن نجيب من يسأل فيقول : إن المنطق إن كان محتاجا إليه
في المباحث الفكرية ، فيجب أن يكون محتاجا إليه في تعلم صناعة المنطق نفسه ،
وأن يكون هذا الكتاب الذي في القياس محتاجا إلى معرفته ليعلم به ما سلف قبله .
ثم ما بال قوم هم يبرهنون ولا قانون عندهم ، كأرشميدس الذي يبرهن على التعاليم
ولم يكن في زمانه المنطق محصلا ؛ بل ههنا آخرون جدليون ، وآخرون خطباء ،
وآخرون شعراء ، وما شئت من السوفسطائيين .

فقول أولا : إن التعليم على وجهين : تعليم هو إفادة العلم بما من شأنه أن
يجعل ، كمن يعلم أن الزوايا الثلاث من المثلث مساوية لثلاثين . وتعليم هو
تذكير وإعداد . أما التذكير فإن يجعل الأمر الذي لا يجمل إذا أخطر بالبال
مخطرا بالبال . فإن الذي ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علما

- (١) الفاضل : الفاضل ب ، م ، ن || الفاضل المتأخر : يعني به الإسكندر الأفروديسي .
(٢) مدح : حق سا ؛ حلم || به : فع || هذا : ساقطة من سا . (٣) مييار وميكال : معين
وميكال ها . (٤) معيار يرفعه : معير يرفعه بخ ، م ، م معنى يرفعه ها || يرفعه : رفته د ، ن ||
سبيل (الثانية) : ساقطة من سا . (٥) فلا يحق : فلا يجوزع . (٦) تعلم : تعليم س .
(٧-٨) محتاجا . يكون : ساقطة من ع . (٩) إل : إليه د ، ن || سرفته :
مرفقة د ، سا ، ع ، م ، ن . (١٠) هم : ساقطة من هـ . (١١) وآخرون خطباء : خطباء هـ .
(١٢) من : ساقطة من ن . (١٣) أولا : ساقطة من سا . (١٤) كمن يعلم أن : كأن سا ||
من المثلث : ساقطة من د . (١٥) يجمل : يحمله ع || إذا : إلا س .
(١٦) علما : حلم س ؛ عالم هـ .

بالفعل التام ؛ بل هو علم بالقوة القريبة من الفعل ، وأقرب من قوة الذى إذا
أخطر بالبال أمكن أن يتشكل فيه . فهذا هو التذكير . وأما الإعداد فإن يخطر
معه بالبال أمور تجرى مجراه ، يكون كل واحد منها إذا علم لم يفد إلا العلم به
نفسه ؛ وإذا أخطر بالبال فى مجاورة الآخريوقع منهما أن يفيدا علما لم يكن .
فيكون لابد من إعداد تلك الكثرة لما يراد من التعليم المتوقع بإيقاع المجاورة .
فليس كون الشيء إذا أخطر بالبال معلوما هو خطوره بالبال معلوما ، ولا كون
الشيء مخطرا بالبال وحده هو كونه مخطرا بالبال مع غيره . فضرب من التعليم هو
هذا . وضرب من التعليم هو ما قلناه قبل . وذلك أيضا على قسمين : فله قسم
متصل منسق يبعد أن يقع فى نمطه غلط ، ومنه قسم ليس كذلك . ومثال الأول
ما نتعلمه فى علوم الحساب والهندسة . وعلامته قلة وقوع الاختلاف فيه . ومثال
الثانى ما نتعلمه فى علوم الطبيعيين ، وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه .

ثم إن الأمور التى تعلم فى علم المنطق منها ما تعليمه على سبيل التذكير والإعداد ،
ومنها ما هو على سبيل الوضع ، ومنها ما هو على سبيل التاج والاحتجاج . ولذلك
يجب أن يكون ظنك بأكثر ما فى قاطيفورياس أنه إما وضع وإما تذكير وإعداد
على أنه ليس علما منطقيا فى الحقيقة ، وما فى بارى إرمينياس أكثره تذكير

(١) بل هو : بل من . (٢) فإن : فإنه م (٣) تجرى : مجرى عا ، م ؛ الجرى د || به : ساقطة
من سا ، عا ، ي . (٤) منها : منها د ، ن ، ي ، س ، سا ، عا ، هـ . (٥) فيكون : يكون ب ،
د ، س ، ع ، عا ، م ، ن ؛ ساقطة من ي || المجاورة : المجاورة ع . (٦) كون : ساقطة من ع .
(٧) مخطرا بالبال : مخطران . || وحده . . . بالبال : ساقطة من ع || هو : وهو س .
|| قلناه : قلنا س ، سا ، عا . (٨) على : ساقطة من ي || قسم : ساقطة من ي . (٩) يضع :
يقطع ب || نمطه : نمط ع || قسم ليس : ما ليس عا . (١٠) تتعلمه : يتعلم س ، سا ، عا ، هـ ، ي ؛
نتعلمه ع || علوم : علم س . (١١) تتعلمه : يتعلم س ، سا ، ع ، هـ ، ي || وقوع : ساقطة
من ع . (١٢) الأمور : العلوم د ، ن || تعلية : تليه سا . (١٣) التاج :
الإنتاج د ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ ، ي || ولذلك : وكذلك ع . (١٥) وما فى : وأما فى ع .

- وإعداد ، وبعضه احتجاج واستدلال . وما بعد ذلك مُحْط من تذكير ومن تعليم أمور لا يقع فيها اختلاف إذا فهمت على وجهها لأنها من القسم المتسق . والمنطق ، فإن أكثر الحاجة إليه فيما كان من التعليم على وجه القسم الآخر . فلذلك لا حاجة إلى جميع المنطق في جميع المنطق ؛ بل الجزء الذي على سبيل التذكير والإعداد يحتاج إليه في الجزء الذي على سبيل الكسب ، حتى يكون الجزء الذي على سبيل التذكير والإعداد يعتبر به الجزء الذي على سبيل الاحتجاج والكسب . ويكون الجزء الذي على سبيل الاحتجاج مما يقل وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة . والذي يُتوهم من وقوع الاختلاف فيه فإنما هو بسبب الألفاظ ، ووقوع الاختلاف في معانيها ، وذهاب كل فرقة إلى غرض آخر ، لو اجتمعوا على الغرض الواحد لما تنازعوا في أكثر الأمور . وهو كلام غير منطقي دخيل ١٠ في المنطق .

- ومع ذلك فلا ننكر أن يبرهن غير المنطقي ، وأن يجادل غير المنطقي ، وأن يخطب غير المنطقي . فإن المنطقي أيضا إذا تعلم هذه الصنائع لم تنفعه نفس معرفته بهذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتبرن يصير له استعمال هذه ملكة ، كما أن النحوي إذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو في أن يستعمل النحو استعمالا بالغا إلا بعد التمرن واكتساب الملكة . وقد تحصل ملكة في النحو من غير معرفة القوانين ، وفي الجدل ، وفي غير ذلك ، إلا أنها تكون ناقصة . ولذلك ١٥

(١) مُحْط : مُحْط د . (٢) فهمت : فهم ب ، ع م . (٣) الآخر : الأخير د ، ع ، ن ، ه ، ي .
 (٦) الاحتجاج : الاجتناع ن . (٧) بما : فباع . (٨) يتوهم : توهم د ، ن || من : ساقطة
 من د || فيه : + عند الحقيقة س ، ساء ، ع ، ي . (٩) اجتمعوا : أجمعوا ن . (١٠) لما : كما س
 || دخيل : دخل د ، ع ، ن . (١٣) غير المنطقي : ساقطة من س ، ع ، ي ||
 أيضا : ساقطة من ساء ، ع ، ن ، ي . (١٤) له ارتياض : آلة ارتياض م ؛ ارتياض
 ع || وتبرن : أو تبرن ع . (١٥) في : غير ع . (١٦) ملكة : الملكة س ، ساء ، ع ، ه .
 (١٧) أنها : أن سا .

يُحسوز أن تزول وتفسد كما زالت الملكة النحوية عن العرب . لأنهم كانوا مُعولبن على الملكة . فلو كانت لهم مع الملكة قوانين تصدر أفعال الملكة من الملكة وعنها ، وكانت معيرات ، ما كان يقع ما وقع . فليس سواء من له ملكة وعلم بجميع قوانين تلك الملكة ممثلة لعقله منزوعة عن المواد يرجع إليها فيما يفعل ، والذي له ملكة ساذجة لاتدعمها معرفة بالقوانين ، بل الأولى أن تكون الصناعة محصلة ثم تكتسب الملكة على قوانينها . فإذا لا غنية عن المنطق لمن أراد أن يستظهر ، ولا يعول على ملكة غير صناعية .

(١) الملكة النحوية : ملكة التحريم . (٢) معيرات : مددات سا ، منايرات طا || ما كان : ما كانت ي || ما وقع : فيما وقع ن || وقع : يقع طا . (٤) عن : ساقطة من ع || يرجع : رجع سا || فيما : قام ، في ما ه . (٥) لاتدعمها : تدعها ع || تدعها : تدعها س ، سا ، طا ، ه .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في المقدمات ، وأجزائها ، وفي المقول على الكلى بالإيجاب والسلب

- يجب أن نين ما المقدمة ، وما الشيء الذى يسمى حدًا لمقدمة ، وما المقول
على الكلى بالإيجاب والسلب ، وما المقول على البعض ، وما القياس ،
وما الكلى منه وما غير الكلى منه ، ثم بعد ذلك نشرع فى تنويع القياسات ،
وتعرف ما يلحقها من الاعتبارات .

- فالشيء الذى كان يسمى فى كتاب بارى إرميناس قولاً جازماً وقضية . فإنه إذا
جعل جزء قياس كان مقدمة . فالمقدمة قول جازم جعل جزء قياس . وليس
هذا فصلاً يلحق المقدمة ؛ بل اعتبار عرضى ، حتى لو توهمنا المقدمة نفسها
زال عنها أنها جزء قياس لم يجب أن تفسد ذاتها ولا كونها قولاً جازماً ، فساد
اللون الموجود فى حد البياض إذا توهم أن كونه مُفرقاً للبصر قد زال . فإنه
ولأن كان فصول الجواهر قد يظن بها أنها معانى تلحق جنسيتها ، وتزول من
غير فساد طبيعة جنسيتها ، فلا يظن ذلك بفصول الأعراض : على أن الظن
المظنون به فى الجواهر مما فيه موضع نظر ، وسينكشف فى الموضع اللائق به .
وكما أن القضايا محصورة ومهمة وشخصية ، كذلك المقدمات . فيجب أن يحقق

(٢) فصل : الفصل الثالث ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ي ، فصل الثالث د ، فصل ٣٢ .

(٥) والسلب : أو بالسلب س ، ع ، عا ، هـ . (٦) وما غير : وغرب || تنويع : تنوع

س ، ع ، (١٤) بفصول : لفصول س . (١٥) الجواهر : الجوهرن || عا :

ماد ، سا . (١٦) فيجب : يجب ن || يحقق : يحقق س .

حال محصور محصور . فالمحضور الذى هو موجب كل كقولنا كل ب آ ،
 فيجب أن نحققه أولا فنقول : يجب أن نعلم أن معنى قولنا : كل كذا هو
 كذا ، هو أنه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكل . فليس معنى
 قولنا : كل إنسان ، أنه كل الناس جملة ، ولا الإنسان الكل ، بل إن كل واحد
 واحد منهم حتى لا يشذ شيء . فإنه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الأفراد .
 فربما قيل على الجملة ما ليس يقال على الأفراد . ولا الحكم على الإنسان
 الكل من حيث هو كل يجب أن يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف ،
 بل هذا الحكم هو على واحد واحد من الجزئيات الشخصية أو النوعية والشخصية
 مما إن كان المعنى جنسيا . ثم يجب أن نعلم أنه ليس معنى قولنا : كل واحد
 واحد مما هو كذا ، معناه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا ، كقولنا :
 كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو أبيض من حيث هو أبيض فقط ، بل كل
 ما يوصف بأنه أبيض ، وكل شيء يقال له أبيض كان ذلك الشيء أبيض بأنه
 نفس الأبيض من حيث هو أبيض ، أو كان شيئا موصوفا بأنه أبيض وله حقيقة
 أخرى ، كإنسان أو خشبة موصوفين بالبياض . وأيضا يجب أن نعلم أن قولنا :
 كل أبيض ، ليس معناه كل ما هو موصوف بأنه أبيض دائما . فإن قولنا :
 كل أبيض ، أعم من قولنا كل أبيض دائما . فإن الأبيض ، أعم من الأبيض
 وقتا ما ، ومن الأبيض دائما . فقولنا : كل أبيض ، معناه كل واحد

(١) محصور محصور : المحصور المحصور د ، ن || فالمحضور : فأما المحصور ، سا ، هـ ؛ ساقطة من د ، ن .
 (٢) هو : فهرع . (٣) جملة ولا : ولا جملة د ، ن . (٤) الناس : إنسان ن .
 (٥) الأفراد : الافراد ب . (٥ — ٦) هو الحكم ... ما ليس : ساقطة من ع .
 (٦) ربما : وربما ما || يقال : قال ع . (٧) علمت : عرفت س . (٨) من : + هذه ع ||
 والشخصية : فالشخصية هـ (٩) جنسيا : جنساد ، س ، سا ، هـ . || معنى : ساقطة من د ،
 ن ، ي (١٠) معناه : معنود ، ن || واحد : واحد واحد ع ، هـ ، ن ، ي . (١٤) وأيضا :
 وإنما هـ . (١٦) أعم ... فإن الأبيض : ساقطة من س .

مما يوصف بأنه أبيض دائماً أو غير دائم كان موضوعاً للأبيض موصوفاً به أو كان
ففس الأبيض . وهذه الصفة ليست صفة الإمكان والصحة . فإن قولنا : كل
أبيض ، لا يفهم منه البتة أنه كل ما يصح أن يكون أبيض ، بل كل ما هو
موصوف بالفعل بأنه أبيض كان وقتاً ، غير معين أو معيناً أو دائماً بعد أن يكون
بالفعل .

- وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الأعيان فقط ، فربما لم يكن الموضوع
ملتفتاً إليه من حيث هو موجود في الأعيان كقولك كل كرة تحيط بذى حشرين
قاعدة مثثة ، ولا الصفة هي على أن يكون للشيء وهو موجود ، بل من حيث هو
معقول بالفعل موصوف بالصفة على أن العقل يصفه بأن وجوده بالفعل يكون
كذا ، سواء وجد أو لم يوجد . فيكون قولك : كل أبيض ، معناه كل واحد
مما يوصف عند العقل بأن يحتمل وجوده بالفعل أنه أبيض دائماً ، أو في وقت
أى وقت كان . فهذا جانب الموضوع .

- وأما جانب المحمول فيقول : إن ههنا موجبات مطلقة ، وضرورية ،
وممكنة . أما الموجبة الكلية المطلقة فينبغى أن نتكلم فيها ، ونعرف الفرق بين
المطلق والضرورى ، فنقول : إن ههنا أقوالاً كلها موجبات ، والأحوال فيها
مختلفة . فنقول : إن الله حى ، أى دائماً لم يزل ولا يزال ، ونقول : كل
بياض لون ، وكل إنسان حى ، ونعنى لا أن كل واحد مما هو بياض لون لم
يزل ولا يزال كذلك ، أو كل إنسان حى لم يزل ولا يزال كذلك ، بل إنما نقول :

- (١) مما يوصف : مما هو يوصف ع || بأنه : أنه ه . (٢) قولنا : ساقطة من ه .
(٣) كل ما يصح أن يكون : ساقطة من ه . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، ع ، ها ، ه ، عى ||
معينا : معين سا . (٧) كقولك : كقولنا حى . (٩) بالصفة : بصفة د .
(١٠) كذا : ساقطة من ع || سواء : وسواء د . (١٣) وأما : + فى س . (١٤) الكلية :
ساقطة من سا . (١٥ - ١٦) هـ . . . إن : ساقطة من س . (١٦) الله : + عز وجل
ه ، عى || ولا يزال : ساقطة من د . (١٨) إنما : ساقطة من س ، ها ، ه ، عى .

إن كل ما يوصف بأنه بياض ، ويقال له إنه بياض ، فإنه ما دام ذاته موجودة فهو لون . وكذلك كل واحد مما يقال له إنسان . فإنه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا ؛ بل ما دام ذاته وجوهره موجودا . ونقول : إن كل متحرك جسم ، ولسنا نغنى أن كل واحد مما يتحرك فإنما هو جسم ما دام يتحرك فقط ، بل وإن لم يتحرك ، إنما نغنى أنه جسم ما دام ذاته موجودا . والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن هناك لا يفتقر الحال بين قولنا : ما دام ذاته موجودا ، وبين قولنا : مادام بياضا . وههنا يفتقر الحال بين قولنا : كل موصوف بأنه متحرك ما دام ذاته موجودا ، وبين قولنا : مادام متحركا . ونقول : كل أبيض فله لون مفرق للبصر ، ولا نغنى أن كل واحد مما يقال له أبيض ، فما دام ذاته موجودا ، فهو ذو لون مفرق للبصر ؛ بل ما دام موصوفا بأنه أبيض . وأما الذي يوصف بأنه أبيض إذا زال عنه أنه أبيض لم تبطل ذاته . وحينئذ لا يوصف بهذا الوصف . ونقول : كل منتقل من الرى إلى بغداد فإنه يبلغ مثلا قريسين ، ولا نغنى أنه مادام موجودا أو ما دام منتقلا إلى بغداد ، بل أنه له وقت لا محالة يوصف فيه بأنه يبلغ قريسين . ونقول : كل حجر فإنه ساكن ، فإن هذا يجوز أن يكون له دائما ما وجد ، ويجوز أن يكون

(١) بأنه : أنه . (٢) لون : + بياض ع . (٣) ذاته : ساقطة من س || وجوهره : وجوده عا . (٤) جسم (الأول) : ساقطة من ن || ولسنا نغنى : لسنا نغنى سا ، ي ؛ ونغنى عا || فإنما : فله سا . (٤ — ٥) أن كل . . . موجودا : أن كل ما يوصف بأنه متحرك فهو جسم مادام ذاته موجودا إلا مادام يتحرك فقط بل وإن لم يتحرك لما عني إنما يعنى أنه جسم مادام ذاته موجودا عا . (٥) وإن : فإن ع ، م . (٦) الحال : الخبر س || بين : من ع ، عا || بين قولنا : ساقطة من د . (٧) كل : ساقطة من عا (٨ — ١٠) وبين قولنا . . . موجود : ساقطة من ع . (١٠) فإدام : مادام د ، س ، ع ، م ، ن || ذر : ساقطة من س || مادام : دام ي . (١١) وأما : وما ع || أنه : ساقطة من م || ذاته : + حقيقة ن . (١٣) قريسين : بلد معروف بينه وبين هذان ثلاثون فرسخا قرب الديار وهي بين هذان وحلوان (بأنوت ، معجم البلدان ج ٧ ص ٦٣ ، ط . الخالجي سنة ١٩٠٦) || ولا نغنى : لا نغنى س ، ه . (١٤) أنه : ساقطة من عا || يبلغ : بلغ عا ، ه .

- وقتا ما . ولا بد من أن يكون وقتا ما ، ويمحوز مع ذلك أن يكون دائما
 في بعضه ، ما دام ذاته موجودا ، اتفاقا لا ضرورة . فلا يكون
 في كل وقت ، إنما هو وقت ما . ونقول : كل مستيقظ فإنه نائم ، بمعنى
 كل واحد مما يوصف بأنه مستيقظ فإنه وقتا ما يكون نائما لا محالة ؛
 وكل مستنشق فإنه ناغ ، ونعني كل موصوف بأنه مستنشق فإنه ناغ .
 ليس ما دام ذاته موجودا ، أو ما دام مستنشقا ، بل له وقت هو موصوف
 بأنه فيه ناغ ، وكذلك كل مولود فإن له وجودا في الرحم ، أي كل شيء موصوف
 بأنه مولود فهو موصوف وقتا ما بأنه في الرحم ليس ما دام مولودا . وأنت تعلم
 أن قولك : إن كل مولود فله وجود في الرحم ، وأن كل موصوف بأنه مولود
 فهو موصوف وقتا ما بأنه في الرحم . وليس هذا أنه موصوف عندما هو مولود
 بأنه في الرحم . فإن قولك : كل مولود هو كذا ، الذي معناه كل ما هو موصوف
 بأنه مولود ، أعم من قولك : بشرط كونه مولودا ، أولا بشرط كونه مولودا ،
 وأعم من أنه حين ما هو مولود أوحينا آخر . ومن هذه ما يكون الوقت وقتا
 متعينا فيه ، كقولك : القمر يوجد له الكسوف ؛ وقد يكون الوقت وقتا
 غير متعين ، كقولك : الإنسان يوجد له الاستنشاق .

١٥

- (١) وقتا ما ولا بد : وقتا ولا بد ع || من : ساقطة من س ، ه ، (٢) لا ضرورة :
 ولا ضرورة ن . (٣) وقت : واحد نج ، س ، سا ، ه || إنما : + يكون ع ||
 فإنه : ساقطة من س ، ه || بمعنى : يعني س ، ع ، ن ، ه ، + أن ع . (٤) وقتا ما
 يكون نائما : نائم وقت ما ه . (٥) فإنه : ساقطة من س ، سا ، ع ، ع ، ه || ونعني : ونعني
 س ، سا ، ع ، ع ، ه ، ي || كل : ساقطة من س . (٦) أو ما دام : + ذاته ع (٧) بأنه :
 ساقطة من سا . (٨) فهو : فإنه س ، ساقطة من ي . (٩) إن : ساقطة من ه .
 (١٠) فهو : فإنه س || وليس : ليس س ، ع ، ي . (١٢) أولا . . . مولودا : ساقطة من س .
 (١٣) من أنه : أنه م . (١٤) متعينا : معينا ع ، ي || فيه : ساقطة من || الوقت : ساقطة
 من س || وقتا : ساقطة من ع . (١٥) متعين : معين س ، ع ، ع ، ه ، ي ؛ متغير ن .

وهذه كلها تترك في أن المحمول يُوجبُ فيها للوضع . فإن قال قائل :
ليس هكذا ؛ بل قولك كل مستيقظ نائم كاذب ، إلا أن قول : إن كل
مستيقظ نائم في غير وقت يقظته . وكذلك يجب أن قول : إن كل متقل إلى
بنداد فهو بالغ قريسين في نصف قطع مسافته ، وإن كل مولود فهو موصوف
بأنه في الرحم قبل ولادته . فتكون هذه المقدمات إنما تصدق بشرطة تزداد .
فالجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما ، أن كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما ، وكل موصوف بأنه
في الرحم قبل ولادته ، فهو موصوف بأنه في الرحم وقتا ما ، وكل بالغ قريسين
في نصف قطع مسافته فهو بالغ قريسين لا محالة وقتا ما . فإن وجود الشيء
للشيء فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ، ووجوده له في الوقت ، يختلف
في أشياء ويتفق في شيء . وذلك أنه يختلف في الأزمان ويتفق في أنه وجوده
له وفي نسبته إليه . فكذلك وجود البلوغ أو النوم للشيء ، معنى يعم في الذهن
وجوده له فيما مضى ، ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال . وليس هو
إيجاب ليعين شيئا من ذلك بعينه ؛ بل هو حمل إيجاب لأجل هذه النسبة ،
ثم يصير له ثلاثة أقسام : إيجاب في الماضي ، وإيجاب في المستقبل ؛ وإيجاب
في الحال . فبين إذن ، أن المقدمات التي اقترناها من المقدمات الزمانية
صحيحة . فإذا أضفنا إليها الصغريات فقلنا مثلا : كل مستيقظ نائم في وقت

(٢) كاذب : ساقطة من ع . (٣) أن قول : ساقطة من ع || قول إن كل : قول كل سا .
(٤) قطع : وقطع ن . (٥) إنما تصدق : ساقطة من م . (٧) وقتا ما : وكل موصوف
وقتا ، وكل موصوف د . (٨) قبل . . . الرحم : ساقطة من م || قريسين : + الذي ه .
(١٠) الوقت : وقت م . (١١) وذلك : وكذلك د || الأزمان : الزمان ي || ويتفق
في أنه وجوده : ويتفق في وقت وجوده س ؛ ويتفق في وجوده د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي .
(١٢) له : وه سا ، ساقطة من م . (١٣) له : + فيه عا . (١٥) ثلاثة : ساقطة من ع .

كذا ، وكل قائم في وقت كذا ، فهو قائم على الإطلاق ، أي بلا زيادة شرط ،
أتبع : أن كل مستيقظ فإنه قائم . فتكون قضايا صحيحة ، وتترك في أن فيها
حلا موجبا .

- والجواب الثاني هو أنا تساعد ، فتجمل المحمول ما جعلتموه . فهو أيضا
تصحيح لما ذهبنا إليه . فإن كل متقل إلى بغداد فهو موصوف بأنه بالغ
قريسين في نصف قطع مسافته . وليس ذلك ما دام متقلا إلى بغداد ، اللهم
إلا أن يقولوا : إن هذا الشرط يجب أن يكون في جانب الموضوع ، فيقال :
إن كل متقل إلى بغداد ، هو في نصف مسافته ، فهو بالغ قريسين ، وكل
مولود قبل أن يولد فهو في الرحم . فإن قالوا : هكذا قلنا ، ليس كلامنا في أن
هذا صحيح أو فاسد ، وليس إذا كان هذا صحيحا كان الأول غير صحيح ، بل
كلامنا : وهذه الزوائد مقرونة بالمحمول فتجمل زيدا المتقل إلى بغداد موضوع
سائقا ولنظر هل يحمل عليه ، أنه بالغ إلى قريسين في نصف مسافته ،
أولا يحمل عليه . فإن كان لا يحمل عليه ، فيكون مسلوبا عنه ، فيكون زيد
المتقل إلى بغداد مسلوبا عنه أنه بالغ قريسين في نصف مسافته . فلما أن
يكون هذا السلب عنه دائما ، أو ما دام متقلا إلى بغداد . وليس هذا مسلوبا عنه
دائما ولا ما دام متقلا إلى بغداد ، بل في بعض زمان كونه متقلا إلى بغداد .
فلذا انتفاه في بعض وقت انتفاله ، لا يمنع إطلاق السلب . فكذلك وجوده

(٢) فإنه : فهو س . (٤) جعلتموه : جعلتموه ع . (٥) تصحيح : صحيح س ، ع ||
فهو : فإنه ع . (٦) مسافته : مسافة م . (٨) إن : بأن س ، هـ ، ساقطة من ع || هو :
وحد د ، م ، ن ، ي ؛ فهو ع . (٩) فهو : + بالغ ع || قلنا : ساقطة من ن .
(١١) لتجمل : ولتجد ل ع ، ي . (١٢) إلى : ساقطة من ع . (١٣) أولا : ولا ع ||
فيكون سلوبا : سلوبا ي . (١٤) أنه : + بدس || بالغ : + إلى بخ ، د ، ع ، م ، ن .
(١٥ - ١٦) وليس . . . بغداد : ساقطة من ع . (١٧) انتفاه : ساقطة من ع || انتفاله : + له
ي || إطلاق : + زمان س .

في بعض الوقت لا يمنع إطلاق الإيجاب ، فإن السلب والإيجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي تكون بها القضية قضيته ، ويكون فيها محمول وموضوع ؛ بل يختلفان في أن أحدهما يوجب والآخر يرفع . فالحق إذن ، أن هذا يصدق سلبه ويصدق إيجابه ، وأن القضايا المطلقة نفس السلب والإيجاب فيها لا يتناقض ما لم يشترط الوقت والحال .

وإذا تقرر هذا فنقول : قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية المطلقة . وليس ذلك خلافا حقيقيا ؛ بل خلافا في استعمال اللفظ . فذهب فريق إلى أن الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، كيف كان ، بحيث يكون ذلك الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة ، غير ملتفت فيه إلى أن ذلك على أى الأقسام المذكورة بعهد أن لا يشترط فيها ضرورة أو لا ضرورة . وذهب فريق إلى أن الإطلاق يعني به حال القضية من حيث إن فيها حكما ، أى سلبا أو إيجابا ، يكون موجودا بشرط أن لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا ؛ بل ما خالف هذا ، فيكون المطلق بهذا المعنى أخص من المطلق بالمعنى الأول .

والأمثلة التي تورد في التعليم الأول تغلب الظن على أن الغرض ما ذهب إليه الفريق الأول . فإنه وإن أورد في مواضع ، أمثلة يصدق فيها السلب والإيجاب معا ، فذلك على سبيل إبانة دعوى جزئية بمنال من جملة المطلقات في مثله لا يستمر الحكم الكلى . فقد بان من هذا أن قولنا : كل مَبَّ آ معناه كل واحد

(٧) المطلقة : ساقطة من هـ . (٨) حال القضية : حالا لقضية ع . (٩) ذلك : هذا س ، هـ

(١٠) المذكورة : المذكور ب ، د || فيه : ساقطة من س || إل : على ع ، هـ ، ي .

(١١) فيها : فيه س . (١٢) إن : ساقطة من ع . (١٣) تناب : تسلب د .

(١٤) فإنه : وإنه س ، هـ ، ع ، عا || في : أمثلة ع . (١٥) معا : جيماس ، ساء

عا ، هـ || جزئية : جزئى س ، ساء . (١٦) قولنا : ساقطة من د .

- واحد مما يوصف ويفرض أنه بالفعل بَ ، دائما أو غير دائم ، فإنه موصوف
 أيضا بأنه آ من غير أن يتلفت إلى متى ذلك ، ومن أى الأقسام كان . فقوم
 جعلوا كونه بهذه الصفة ، هو كونه مطلقا ، لكن لم يعرفوا هذه الأقسام كلها ؛ بل إنما
 عرفوا ثلاثة أقسام : أحدها أن يكون ب هو آ دائما ، والثاني ما دام موصوفا
 بأنه بَ ، والثالث ما دام موصوفا بأنه آ . فيكون قولنا : كل ب آ يتضمن هذه
 الأقسام الثلاثة وهو يعمها كلها . فيكون العموم إما على اعتبار هذا التثليث
 فقط ، وإما على اعتبار الأقسام التي ذكرنا ، والخصوص بحسب قسمين حتى
 يكون المطلق بالمعنى الخاص ما ليس الحمل فيه دائما . وسيتضح لك تحقيق القول
 في أقسام الضرورة بعد .

(٢) بأنه آ : ساقطة من سا || آ : ألف ع || إلى : ساقطة من ب ، د ، ص ، سا ، ع ، ط ، م ،
 ن ، ي . (٣) هو كونه : + بهذه الصفة د . (٥) بأنه آ : بأنه ألف ع .
 (٦) هذا : ساقطة من ط . (٧) وإما على : وإما لا على .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في الجهات أضي الإطلاق والضرورة والإمكان والامتناع

- لنعد تقرير خلافهم في أمر المطلقة فنقول : قال بعضهم ، إن كونها مطلقة هو أن تحذف الجهة عنها قولاً وتصوراً حذفاً ، بمعنى أنه لا يلتفت إلى الجهة التي تجب لها في التصور ، حتى أن قولنا : كل إنسان حيوان ؛ وإن كان حقيقة الحال فيه أن الحيوان موجود لكل ما هو إنسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت إلى ذلك ؛ بل إلى ما تشارك فيه هذه القضية غيرها ، وهو أن الحيوان موجود للإنسان . فهو من حيث أنه موجود فقط فهي موجبة مطلقة . ومن حيث التخصيص فهي أمر أخص ، وهو أنها ضرورية . وكذلك قولهم : كل مستيقظ نائم ، أو كل حيوان متنفس ، فإنه يجب أن لا يلتفت فيه إلى ما يقابل الضرورة من حيث أنه كذلك وقتاً ما لا دائماً ما دام ذاته موجوداً ؛ بل من حيث هو موجود من غير زيادة جهة تقال أو تصور . فيكون المطلق أعم من الضروري . وقوم يجعلون المطلق من ذلك ما لا يكون الحمل موجوداً فيه دائماً . أو ما لا يجب ذلك في كل واحد وإن اتفق في البعض ؛ بل ما يكون الحمل وقتاً ما أو لا يجب أن يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجوداً . وقوم يجعلون المطلق

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، ع ، سا ، ع ، ما ، م ، ي ؛ فصل ٤ : (٧) فيه : مه ن ؛ به س ؛ ساقطة من ب . (١٠) فهي أمر : فهو أمر ع ، ا ، ي || ضرورية : ضرورة س ، ن . (١١) يجب : ساقطة من ي . (١٢) من حيث : ساقطة من س ، ع || رتاً ما : وقتاً ب ، د ، س ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، ي . (١٤) ذلك : + أي هـ . (١٥) ما يكون : يكون د ؛ ما لا يكون هـ || أولاً : ولا ب ، د ، سا ، م ، ن ، هـ .

ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى يكون قولنا : كل أبيض ،
معناه أن كل أبيض موجود بالفعل في زمان ما . فتكون الكلية الموجبة المطلقة
على الرأى الأول معناه ما ذكرناه ؛ وعلى الرأى الثانى معناه كل واحد واحد مما
يوصف عند العقل بالفعل أنه بـ دائماً أو غير دائماً ، فهو موصوف بأنه آ وقتاً ما
لا محالة ، سواء كان معيناً أو غير معين من غير وجوب دوام ؛ وعلى الرأى الثالث
أن كل واحد من الموجودين في وقت ما بـ ، فإنهم موصوفون بأنهم آ في ذلك
الوقت . وهذا الرأى الثالث مخيف مختل . فإن كل واحد من الموجودين في
وقت ما بـ إذا لم يصرح بالشرط المذكور كانوا بعض ما يوصف بـ ، وقولك
كل بـ أهم من ذلك .

- وهنا قضاي موضوعاتها أمور لا يلتفت إلى وجودها ، ومع ذلك يحمل عليها
محولات لا تكون ضرورية ولا أيضاً ممكنة ؛ بل يحمل عليها بأنها توجد لا محالة
وقتما ، كقولهم : كل دائرتين عرضيتين تتحركان دائماً بالخلاف على محور واحد
إلى قطبيه فإنهما تنطبقان وتنفصلان . فإن هذه القضية ليست ضرورية . فإن
كونهما ينطبقان أو متطابقين ليس لهما دائماً ، ولا أيضاً من الممكنات التى يجوز
أن تكون أولاً تكون ؛ بل يجب أن يكون بالفعل وقتاً . ولا أيضاً حين حمل

(٢) أبيض : + معناه ي || ما : + مثاله كل إنسان موجود بالفعل فهو حيوان سا ؛ ساقطة من هـ .
(٣) الرأى (الثانية) : رأى م . (٤) بأنه : أنه س ، سا ، هـ || آ : بـ ع || رقتا ما : وقتاى
(٥) لا محالة : + مثاله كل أبيض فله لون مفرق للبصر ع || دوام : ولا دوام سا ؛ ردوام ع ، هـ ||
الرأى : رأى م . (٦) بأنهم : ساقطة من س . (٨) وقولك : في قولك س
(٩) ذلك : + لأن إذا ظا كل إنسان فهو حيوان لم يشر فيه الموجودين بالفعل كان الحكم على
بعض الإنسان عا . (١٠) لا يلتفت : ساقطة من ن (١١) ضرورة : ضرورة ن .
(١٢) وقتا ما : ساقطة من س . (١٣) قطبيه : قطبيهما سا . (١٤) متطابقين :
مفصلتين هـ . (١٥) أولاً تكون : ولا تكون د ، ي ؛ أن لا تكون سا ، ع ، هـ || بل :
ساقطة من ن . || ولا أيضاً : أيضاً ن .

عليها هذا الحمل في هذا القول . فإما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الإمكان ، وإن كان له مدخل إمكان . ومع ذلك كله فلا يعنى أن ذلك فيما وجد وقتا ما من الدوائر ؛ بل لا يلتفت إلى وجودها ؛ بل إلى ماهيتها فقط . فإذا ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر الذى نعتبره . فبين أنها تكون مطلقة ، ولا يكون المطلق ما ذهبوا إليه . والمعلم الأول يمنع من هذا الظن فى المطلق صراحا ، ويلزم من فرضه محالات نذكرها فى خلال المباحث التى نحن متوجهون إليها بالاستقصاء .

وقد نبع من هذا المذهب مذهب آخر فى أمر الجملات حتى التفت فى أمر الضرورة والإمكان إلى أمر القضية فى أن موردها يصدق ويكذب ، وترك أمر المحمول باعتباره إلى الموصوفات بالموضوع . فكان قوانا : كل حيوان إنسان ممكنا ؛ إذ كان يمكن أن يتوهم وقت من الأوقات لا حيوان فيه إلا الإنسان . فحينئذ يصدق أن "كل حيوان إنسان" . فتكون هذه حينئذ مقدمة وجودية صادقة . وقبل ذلك تكون ممكنة إذا اعتبرت من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما . فإن حسب حاسب أن مقتضى هذا المشال غير ممكن فقد يمكن أن تطلب لذلك أمثلة من أمور أخرى من أنواع الأمور التى لا نهاية لها .

والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار الجمل أنا لو فرضنا هذا الأمر واقما كان من حيث السور ، وصدقه ليس واجبا أن يدوم صدقه . ومن حيث الحمل كان

(٣) فإذا هـ ، عى . (٤) هذه : ساطعة من عا || نعتبره : يعتبر د ، عى || أنها : ساطعة من ن . (٥) من : عى من ، سا ، هـ . (٦) خلال : خلال ب ، د ، ع ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، عى . (٧) بالاستقصاء : بالاستيفاء . (١٠) المحمول : المجهول . د ، ع ، م ، ن | باعتباره : فاعتباره هـ . (١١) إذ : إذى || وقت : أن وقتا . (١٤) فإن : وإن د ، ع . (١٥) من أنواع : ومن أنواع عا ، هـ . (١٦) الأمر : الحمل من (١٧) حيث (الأول) : هذا من .

- الإنسان ضروريا لكل واحد من الحيوانات الموجودين في ذلك الوقت . فإنه لم يكن الشيء الموصوف ذلك الوقت بأنه حيوان يجوز أن يكون موجود الذات ، وليس يوصف بأنه إنسان . لكننا سنوضح فيما يستقبل أن هذا الرأي الناج أيضا غير صواب ، وأن الاعتبار في الضرورة والإمكان إنما هو بحسب مقايضة حال المحمول والموضوع . ويدخل عليه بعد ذلك السور وليس ذلك بحسب السور .
- أما المذهبان الأولان فإننا لا نناقش فيهما بوجه . فإنه يجوز أن يعنى بالمطلق أيهما أريد بعد أن يحفظ لكل اعتباره .

- ولنعلم أن القضية من حيث هي قضية أحكاما ، ومن حيث هي قضيته يوجد فيها الحمل دائما أحكاما أخص ، وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما أحكاما أخص . والأمثلة التي تورد في التعاليم الأول تدل على أن المطلقة بحسب الاصطلاح الأول هي العامة . وقد زعم قوم أنه لا مقدمة كلية إلا ضرورية . وقد غلطوا ، فإننا نجد كليات يكون الحمل في كل واحد من الموضوع لا دائما كما مر لك . فلا يجب أن يلتفت إلى ذلك . فإن ذلك كان من سوء فهمهم لما يراد بالضروري . لكن الأول بنا الآن هو أن نذكر الكلية الموجبة الضرورية ، فنقول : إن قولنا : كل ب آ بالضرورة ،
- ١٥ معناه كل واحد واحد مما يوصف بالفعل أنه موجود ب كان دائما ب أو كان وقتا ما ب ، فذلك الشيء موصوف بأنه آ لا عندما يوصف بأنه ب

(٢) موجود الذات : موصوفا لذات ع . (٦) الأولان : الباقيان ن ؛ ساقطة من س ||
 فإننا : فإنه د || فيهما : فيباد ، ع ، ن ؛ قياس . (٩) يوجد (الأول) : وجد ب .
 (١١) العامة : الكلية ن . (١٣) لك : ساقطة من س || يجب : + إلى م .
 (١٤) من : ساقطة من م || هو : ساقطة من ، . (١٥) قولنا : ساقطة من د ، ن .
 (١٥-١٦) بالضرورة . . دائما ب : ساقطة من ع . (١٦-١٧) أركان : وكان ع
 (١٧) وقتا ما : وقتا س . || آ لا عندما يوصف : ساقطة من ع .

فقط ولا وقتا معينا ، بل ما دام ذات هذا الذى يوصف بأنه بَ موجودا .
 فإن كان دائما موجودا فيكون دائما . وإن لم يكن دائما موجودا كواحد واحد *
 من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا ، سواء كان ذاته نفس المعنى الذى
 في الموضوع مثل الموصوف بأنه إنسان - فإن الموصوف بأنه إنسان ليس شيئا
 إلا نفس الإنسان - أو كان الموصوف بأنه بَ قد يكون موجود الذات
 ولا يوصف بأنه بَ ، كما مثلنا لك قبل هذا .

بل نعود فنقول : إنا قد نستعمل لفظ الضرورة وهو الدوام فى مواضع :
 من ذلك أنا نقول : إن الله تعالى حى بالضرورة ، أى دائما لم يزل ولا يزال .
 ونقول : كل إنسان حيوان بالضرورة ، لا أنه كذلك فيما لم يزل ولا يزال ،
 ولكن ما دام ذات الشيء الذى يقال له إنه إنسان موجودا ، أى مادام موصوفا
 بما جعل معه موضوعا ، ونقول : إن كل متحرك متغير بالضرورة ، لا أنه دائم
 لم يزل ولا يزال ولا أنه دائم ما دام ذات المقول عليه إنه متحرك موجودا ،
 بل ما دام متحركا . وإن كان قد يتفق أن يكون دوام ذاته موجودا أو كونه
 مقولا عليه إنه كذا واحدا ، كما نقول : كل إنسان فإن دوام وجود ذاته
 ودوام اتصافه بالإنسان واحد . ونقول : كل متحرك فهو بالضرورة جسم ، أى
 أنه كلما يقال عليه إنه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا ، وإن

(١) مادام : دام ، سى || ذات : ساقطة من ع || موجودا : موجودة د ، ن (٢) كان : + النوع .
 (٣) ذاته موجودا : ذاته موجودة د ، ن . (٦) ب : ساقطة من ع (٧) لفظ : لفظة س ،
 ع ، ط ، ن ، ه ، سى . (٨) من : فنح || تعالى : + عز وجل سى ، ساقطة من س ، س ، ع ، ط ، ه ،
 (٩) أنه : أنها . (١٠) إنه : ساقطة من س ، س ، ع || إنسان : الإنسان س || موجودا :
 موجودة د ، ن . (١٢) دائم : دائما : ب ، س ، س ، ط ، م ، سى || موجودا :
 موجودة د ، ن . (١٥) واحد : واحدا د ، س ، ع ، يوجد س || فهو : ساقطة من ب ،
 د ، م ، ن . || أى : ساقطة من ب ، د ، س ، ط ، م ، ن (١٦) إنه : إن س || موجودا :
 موجودة د ، ن .

فأوق بالحركة فهو جسم . ونقول للماشي إنه ماشى بالضرورة مادام ماشيا ، ولا نقول ماشى بالضرورة وحده . ونقول : إن القمر يوجد له الكسوف بالضرورة وقت كذا وكذا . وهذا وإن صح طيه أنه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى . فإن شرط الضرورة في القول الثاني هو "ما دام الكسوف موجودا" . وشرط الضرورة في القول الأول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس . وهما وإن تلازما متخالفان . ونقول : كل إنسان فإنه يتنفس بالضرورة ، ليس وقتا معينا ، بل وقتا لا بد منه ، وليس أيضا معنى هذا أنه يتنفس بالضرورة مادام متنفسا وإن لازمه . وهذه كلها أقسام المطلق الكلى . وإنما للضرورى المرسل فيها هو الذى يقال فيه المحمول أو يسلب عنه مادام ذات المقول طيه الموضوع موجودا . والذى لم يزل ولا يزال يدخل في هذا .

١٠

وأما المرجبة الكلية الممكنة فكقولنا : كل ب آ بالإمكان ، ومعناه إما أن كل واحد مما يوصف بأنه ب دائما أو غير دائم ، فغير ضرورى وجود آ ولا وجود آ له إذا لم يعتبر شرط ، ولا يلحظ إلى أنه سيوجد له لا محالة وقتا ما ، أو يجوز أن لا يوجد البتة ، أو يجوز أن يصاحبه دائما ، وهذا الممكن أعم من المطلق بالوجه الثانى . وإما أن كل واحد واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب دائما أو غير دائم ، فإنه في أى وقت يفرض ذلك الوقت موجودا له فإنه يكون

١٥

(١) فارق : كان من ع . (٥) العقدة : العقلة ه . (٦) مقابلا : متقابلا د ، ن || متخالفان : متخالفين ع . (٧) أنه : ساقطة من ى . (٨) تنفسا : موصوفا بالتنفس سا || وإن لازمه : ساقطة من ع || وهذه : وهذا ع || كلها : كله ع || الكل : ساقطة من س || دائما : وأما هو . (٩) عنه : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ، م ، ى . (١٠) موجودا : موجودة د ، ن . (١١) فكقولنا : قدولنا ، ه || آ : ساقطة من د || إما : ساقطة من ع ، م ، ى . (١٢ - ١٣) وجود آ ولا وجود آ : وجود ولا وجود آ ب ، س ، سا ، ع ، م ، ى . (١٤) واحد واحد : واحد ه . || بأنه : فإنه د ، ن . (١٦) فإنه في : لاقى د ، ن || الوقت : الحكم ع ، ى || فإنه في . . . له : ساقطة من سا .

أى مستقبل يخصه ، يفرض ذلك الوقت بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ، ليس مستقبلا إلى مبتدأ آن محدود ، حتى تكون حينئذ الموضوعات موضوعات مخصوصة ، وتكون الموضوعات التى توصف بأنها ب فى زمان معين ، ويكون المستقبل المعتبر مستقبل وقت معبر محدود . فلا يكون قولنا : كل ب ، يشمل على جميع ما يوصف بأنه ب فى كل زمان ، وذلك خلاف ما فرضناه .

وهذا المفهوم الثانى من الممكن يخرج عنه المطلق ، فلا يكون جزئيا تحته ، وإن جاز أن يكون شخص محدود يصدقان جميعا فيه . فإن زيدا إذا قصد ، فهو قاعد لاهل الضرورة ، ولا أيضا بالإمكان بهذا المعنى ؛ بل بالإمكان بالمعنى الذى قبله ، إذ ليس هذا القعود دائم الوجود ولا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا . وأما أنه ليس فى الإمكان بهذا المعنى ، فلأن الإمكان بهذا المعنى يقتضى المستقبل ولا يلتفت إلى الحال ، وهذا ملتفت فيه إلى الحال . فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا ، وبحسب اعتبار الوقت مطلقا ، إذ يعين ؛ ولا يكون أحد الاعتبارين داخلا فى الآخر ، أو مقولا عليه ، وأن تلازما . وقد يمكن أن يجعل كونه غير مستحق أن يتعين له وقت بالضرورة اعتبارا آخر للإمكان . فإن القعود ليس كالنفس أو كالترع للوت

(٢) وأن لا يوجد : وأن لا يجوزعا || ليس : ولا نعين ه || إل : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي || محدد : + فإنه عندما يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقياسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ هاشب ، ي ؛ + لا يكون له حكم موجود فى وقت محصل فهو فى أى وقت كان مستقبل بقياسه بحيث يجوز أن يوجد فيه ذلك الحكم وأن لا يوجد ولا نعين ذلك بمستقبل مبتدأ ه .

(٣) بأنها : د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) فلا : ولا س . (٨) شخص : + وقت ع . || قد : وجد د ، ن . (١١) موجودا : موجودة د ، ن || بهذا : هذا ع .

وقتا ما ، أو كالكسوف . فإن الشيء يجوز أن لا يقعد البتة ، وليس يجوز أن لا ينكسف القمر البتة . فيجوز أن يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي يقتضيها وقت لا محالة هو معنى الإمكان . فيكون قولنا : زيد قاعد ، يدخل في هذا الإمكان من غير اعتبار المستقبل ، وقولنا : زيد يتنفس لا يدخل في هذا الإمكان ؛ بل في القسم الأول الذي هو شئ غير ضروري دائم .
 ٥ وأما الإمكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخله كل شئ حتى الضروري . لكن المستعمل ، فيما أقدر ، أحد القسمين المذكورين .

فن شاء أن يجعل للضروري والمطلق والممكن طبائع لا تتداخل البتة ، ولا تجمع في مادة واحدة ، جعل للضروري "الموجود" ما دام ذات الموضوع موجودا ، والمطلق "ما يجب وجوده وقتا ما بعينه أو بغير عينه لا دائما" ،
 ١٠ والممكن "مالا يجب وجوده ولا سلبه وقت من الأوقات" فأما إن جعل الممكن "ماليس ضروريا حقيقيا" دخل القسم المذكور من المطلق فيه ، وإن جعله "معتبرا بحسب المستقبل في أى وقت بعينه فرض" صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت لا بعينه ، وإن لم يقل أحدهما على الآخر ، ولم يدخل فيه ، بل صاحبه في المادة ؛ فكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار . وإن أخذ الممكن بحيث لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة ، ولا ضرورة

(١) كالكسوف : الكسوف ه || لا يقعد : يقعد س || البتة : ساقطة من ن || وليس : ولان .
 (٢) الضروري : الضرورة سا . (٧) فيما : فيها ه || أقدر : أوردن . (٨) للضروري :
 الضروري ع ، عا ، ن ، ه . (١٠) موجودا : موجودة د ، ن ؛ موجودات عا .
 (١٣) المادة : + فرضي . (١٤) وبين : ساقطة من ن || لا بعينه : + فيه لا ضرورة دائمة ه .
 (١٥) فكانت : وكانت س ، عا ، ه ، ي . (١٦) الممكن : الممكن س ، عا ، ه ، ي ||
 لا ضرورة فيه لا ضرورة دائمة : ولا ضرورة فيه ولا ضرورة دائمة م ؛ لا ضرورة فيه دائمة س ، ع ، ه .

بوقت ، انفرد الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه . فقد صرف الطريق في تفهيم الجهات . وكان منالك إنما هو في الكلّ الموجب . ولك أن تنقله إلى غيره .

وأما الموجبة الجزئية المطلقة ، كقولك : بعض ب آ ، فمعناه بعض ما يوصف بالفعل أنه ب سواء كان ذلك البعض دائماً ب ، أو وقتاً ما ب ، أو خطأ ، فإنه يوصف بأنه آ من غير بيان ، أو بشرط لا دائماً . وأما الضرورية فإن يكون بعض ما يوصف بأنه ب ، على أى الأحوال المذكورة شئت ، يوصف دائماً بأنه آ ما دام الذات الموصوفة بب موجودة ، والممكنة على ذلك النحو المذكور . ومن هذا القياس يعلم أن السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف تكون وكذلك الجزئية . وبالحقيقة فإن لغة العرب ولغات أخرى مما عرفناها لا يوجد فيها لفظ يدل على سلب كلّ إلا ويوجب أن يفهم منه أن لا شئ مما هو موصوف بأنه ب موجود له ألف البتة ما دام موصوفاً بأنه ب ، وإذا قيل : لا شئ مما هو ب آ ، ثم يوجد شئ مما هو ب في وقت ما هو آ وإن كان السلب عنه وقتاً ما آخر صادقا ، كان المفهوم من اللفظ كأنه قد انتقض . وإذا قيل : كل إنسان يتنفس ، فيرى إنسان لا يتنفس في ساعة من الساعات ، لم تر أن الكلام قد انتقض ، كما ترى أنه إذا قيل : لا واحد من الناس متنفس ، فإنه إذا وجد في وقت يتنفس ظن أنه متنفص ، اللهم

(٢) تفهيم : تفهم د ، س ، ع ، ع ، هـ ، ي ؛ + تفهم م || في (الثانية) : ساقطة من ي ||
 ولك : ولكن س . (٤) المطلقة : + المطلقة ي || كقولك : كذلك د ؛ كقولان .
 (٦) فإنه : ساقطة من ي || بشرط : شرط د ، ن || لا دائماً : دائماً م . (٧) فإن : فإنه س .
 (٨) الموصوفة : الموصوف س ، ع ، ع ، هـ ؛ + موصوفة ع . (٩) ومن : من د || هذا : ساقطة من ي . (١١) لا يوجد فيها : ساقطة من م . (١٣) وإذا : وإن س ؛ فإذا سا || ثم : لم ي || يوجد : وج س ، ع ، هـ . (١٤) كان (الثانية) : فإن كان د ، ن .
 (١٥) فيرى : ورأى سا || فيرى إنسان : + أنه سا . (١٦) ترى : ساقطة من ع .

- إلا أن يُصَرَّح ، فيقال : لا واحد من الناس متنفس دائما . فحينئذ لا يعمل مصادفة بعض الناس متنفسا وقتنا ما مناقضا لهذا . فإن شئنا أن نجد للسالب الكلى لفظا مطلقا يقع على الوجوه كلها لعمومه ، فبالحرى أن نستعين بلفظ آخر مثل قولنا : كل ب فإنه لا يوجد آ ، فيكون كأنا قلنا : كل واحد واحد بما هو ب ، فإنه لا يوجد آ ، ويشبه أن لا تكون هذه القضية موجبة ، فإن حرف السلب فيها قبل الرابطة . ويشبه أن لا تكون لفظة "كل" وحدها تدل على إيجاب البتة ، بل على عموم . فإن جاء الحمل موجبا ، دل على إيجاب ، إما محصل وأما معدول ، كقولنا : كل إنسان يوجد لا عدلا . وإن جاء الحمل سالبا دل على سلب ، كقولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا . وكذا حال البعض ، فإني لا أجد كبير فرق بين قولنا : بعض الناس ليس بكتاب ، وبين قولنا : ليس بعض الناس بكتاب ، وإن لم تمنع اللغة أن يكون قولنا : كل إنسان ليس يوجد عدلا سلبا . فهذا هو السالب الذى يجب أن يستعمل فى السلب العام الذى تدخل فيه الوجوه المذكورة كلها . ويجب عليك أن تعرف الحال فى المعنى المقصود فى الموضوع والمعدول إذا كانت القضايا جزئية ، فإنها لا تفارق الكلية ، إلا أن الحكم فيها فى بعض الموضوع .

- (١) إلا أن : أن لا م || متنفس : + فإنه إذا وجد ن . (٢) لهذا : بهذا م || السالب : السلب د ، ن . (٣) كلها : ساقطة من ع || لعمومه : بعمومه م || آخر : + من ع . (٤) لا يوجد : + له م ، ه . (٥) السلب : السالب ب ، م || الرابطة : الرابط م || ويشبه : أو يشبه م ، ه . (٦) جاء : ساقطة من د || دل : دلت م ، سا ، ع ، ط ، ه . (٧) محصل وإما معدول : محصلا وإما معدولا سا ، محصل أو معدول ن || لا : ليس ي || عدلا : عادلا ع . (٨) سالبا : سلبان || دل : دلت م ، سا ، ع ، ط ، ه || ليس : أن هو ؛ ساقطة من م . (٩) وبين : ومن ع || بعض الناس بكتاب : كل إنسان كتابا || وإن : فإن م ، ع ، ط ، ه ، ي . (١٠) السالب : + الكلى م .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في التناقض بين المقدمات ذوات الجملات

ويحق علينا أن ندل على المناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة .
 فإن لقائل أن يقول متشككا : إن المذكور منها في الفن الثالث غير كاف . وذلك
 لأننا إذا قلنا : كل ب آ ، وأردنا أن نراعي الزمان في قولنا : ليس كل ب آ ،
 إذ هو أحد شروط النقيض ، عسر ذلك علينا . مثلا إذا قلنا : كل إنسان يتنفس ،
 أى في الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، وقلنا : ليس كل إنسان يتنفس أى
 في الوقت الذى يتفق أن يتنفس فيه ، حتى يكون الوقت واحدا ، كان ذلك
 بالحقيقة مناقضا للأول . إلا أننا لسنا نراعى هذا في المواضع التي تستعمل فيها
 المناقضات ؛ إذ ليس يتبين بهذا خلف " . ، ولا يقع شك في أنه حين ما يتنفس
 ليس لا يتنفس ، وعلى ما سنشيع القول فيه ، ولا البراهين على أحوال المقدمات
 السالبة المطلقة بوجه ، نحو مثل هذا . فإن هذا مما لا يشك فيه . وإن حصل
 زمان واحد واحد لتأخذه من حيث هو وقت في نفسه ، لامن حيث هو وقت

- (٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، ع ، م ، ي ؛ فصل هـ . (٣) الجملات : + هـ ي .
 (٦) ليس : ساقطة من د ، ع ، ن . (٧) إنسان يتنفس : إنسان يتنفس د ، ع ، ن . (٨) فيه :
 ساقطة من ب ، د ، م ، س ، س ، ع ، م ، ن ، ي || وقلنا : وقولنا ع (٩) يتفق أن : ساقطة من ع
 (٨ — ٩) وقلنا فيه : ساقطة من م . (١٠) إلا أننا : لكتناع || المواضع : الموضع ع ،
 ي || التي : ساقطة من س || فيها : + هذه هـ . (١١) يتبين : يلزم د ، ن || ١٠ : ساقطة
 من د . (١٣) فإن هذا : ساقطة من د ، م | حصل : حصلنا س ، س ، ع ، م ، هـ .
 (١٤) حيث : ساقطة من د ، ي + ماس .

مؤقت بالنفس يعذر ذلك ، فلم يمكن تحصيله . والفرق بين أخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه ، وأخذه من حيث هو وقت مؤقت بالحمول ، أنه إذا قيل : إن القمر ينكسف نصف ليلة كذا ، وقيل : إن القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا ، كان ذلك مما يشك فيه ، ويحتاج إلى بيان ، وكان التناقض حاصلًا مع ذلك . وأما إذا قيل : إن القمر ينكسف وقت كسوفه ، وليس ينكسف وقت كسوفه ، فإنه وإن كان هذان القولان كالأولين في أنهما متناقضان فليس يقع خلاف البتة في أن السالبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك .

ويجب أن نعلم أن زمان الحمل في الواحد يجوز أن يعين . وأما في القضية الكلية ، وفي كل واحد ، فكيف يمكن أن يعين ، حتى يعتبر في السلب ، فيكون السلب بإزائه . فإن أهملتا مراعاة الزمان والوقت أمكن أن تصدق الكلتيان المتضادتان ، كقولهم : كل إنسان متحرك ، وكل إنسان ليس بمتحرك . كما أن التعليم الأول قد استعمل قولنا : كل فرس مستيقظ ، صادقًا ، مع قولنا : كل فرس نائم . أى ذلك في وقت والآخر في وقت آخر . وإنما كنا نقول : إن المتضادات لا تصدق معًا إذا حُفظ فيها شرائط التقيض ، وكانت الأزمنة فيها واحدة . وذلك أمر قد يكون في نفس الأمر . وأما نحن فيعسر علينا أن نورد

(١) مؤقت : ساقطة من د ، م || بالنفس : بالنفس ع ، هـ || فلم : ولم ع || بين : من ط . (٢) وقت في نفسه : وقت مؤقت في نفسه ع || وأخذه من : ومن ع || وأخذه من حيث هو وقت : وأخذه من حيث هو ع . (٣) إن : ساقطة من ي . (٤) يشك : لا يشك د ، س || التناقض : فيه ساء ع ، هـ (٥) وأما : ولما س || وليس : ليس ع || ينكسف : أى ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، ي ، أى ب ، ي . (٦) خف وقت ب ، م || هذان : هذا س . (٧) السالبة : المرجحة س ، هـ ، ي . (٨) وكل : كل ب ، د ، ساء ع ، ط ، م ، ن ، ي || كما : وكاب ، ساء ع ، ط ، م ، هـ ، ي .

ذلك . فإنا إذا قلنا : كل ب آ ، وكانت الأزمنة متفرقة ، لكل واحد زمان آخر ، ثم قلنا : ليس كل ب آ ، لم يمكننا أن نشير بهذا إلى الزمان الذى لكل واحد خاصا . فإنه ليس كل ب آ ، فى زمان واحد . نعم لو قلنا : ليس بعض ب آ ، أى ليس بعض ب آ فى الزمان الذى قبل فيه إنه آ ، لكان ربما أمكن أن يكون ذلك البعض واحدا ، ويتعين زمانه . ولكن هذا إنما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منطوقا به مصرحا . وأما إذا كان معنى ذلك فى زمان ما ، ولم يعين ، فكيف يكون قولنا : ليس بعض ب آ ، يدل على أنه ليس فى ذلك الزمان الذى لم يعين . وأما إن أريد أيضا أنه ليس آ ، فى زمان ما ، أمكن أن يصدق القولان . فإن عني أنه ليس آ ، فى الزمان المعين الذى يكون فيه آ ، كان صدق السالبة بينا بنفسه فى كل موضع ، ولم ينفع فى الخلف ، وليس كذلك . على أنا لسنا نستعمل عبارة " ليس بعض ب آ " فقط ؛ بل قد نستعمل عبارة " ليس كل " . وهذا التأويل لا يستمر حيث نقول : " ليس كل " . وسيأتيك من البيانات لهذا ما يزداد به استبصارا فى موضعه . وأيضا ليس يمكننا أن نقول : إن نقبض قولنا : كل ب آ ، هو قولنا : ليس كل ب آ ، على معنى أنه ليس ما دام كل ب موصوفا بب فهو آ حتى يكون لهذا الضرب من المطلق نقبض مطلق . وذلك لأنهما قد يصدقان معا ؛ لأنه يمكن إذا كان قولنا : كل ب آ ،

(١ — ٢) وكانت . . . ب آ : ساقطة من ع . (٢) يمكننا : يمتد ، ع .
 (٦) كان (الأولى) : ساقطة من س ، هـ . (٧) منطوقا : مطلقا || أما : فأما هـ . (٩) أريد أيضا : ساقطة من عا . (١٠) صدق : كذب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (١٢) لسنا : لم ن || بعض : ساقطة من ن . (١٣) وهذا : فهذا سا || كل : + إذ لا يتعين هـ (١٤) به : ساقطة من هـ . (١٦) ما دام كل ب : كل ب ما دام سا || ب : ب م || ب : آم || فهو آ حتى : فهو حتى م || لهذا : هذا عا ، ساقطة من د ، ن . (١٧) قد : ساقطة من ع .

أى فى وقت من أوقات كونه ب ، صادقا ، أن يصدق معه ليس كل ب آ ،
 أى ما دام موصوفا ب . واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا . ولذلك قد
 قالوا فى أمثلة المطلقات : كل فرس مستيقظ ، وكل حيوان متحرك بالإرادة ،
 أى بالفعل حتى لا يصير ضروريا . وليس ذلك دائما مادام موصوفا بالموضوع .
 فإن اقتصر على التثليث فى القسمة كانت المناقضة سهلة . فكان إذا قيل :
 كل ب آ ، وكان إطلاقه أن كل ب آ دائما ، ثم قيل : ليس كل ب آ ، أعنى دائما ، أوقيل :
 كل ب آ ، وكان إطلاقه أن كل ب آ ، مادام ب موصوفا ب ، ثم قيل : ليس كل
 ب آ أى مادام موصوفا ب كان متناقضا ، أوقيل : كل ب آ ، أى مادام موصوفا
 ب ، ثم قيل : ليس كل ب آ ، أى مادام موصوفا بأنه آ ، كان متناقضا .

- ١٠ لكن نفس الإطلاق لا يوجب أحد هذين المعنيين بعينه ، ولا الحلود
 المذكورة فى التعليم الأول تساعد أن يكون الحكم كله على هذا الاعتبار . فيجب
 أن يطلب عاما لذلك كله . فعسى ذلك هو أن لا يكون موصوفا بأنه آ ، مادام
 الشرط الذى فى الموجب . ويعرض ههنا من الضلال أيضا ما ذكرناه فيما سلف .
 فإن حكم الشرط فيه حكم الوقت . وإنه وإن كان تقيضا فلايس يمكننا أن نستعمله
 على بصيرة . لكن اعتبار القسم الثالث من الهذر والهذيان ، أعنى القسم الذى
 يقال فيه : كل ب آ ، ما دام موصوفا بأنه آ ، وكذلك تقيضه ، وهو أنه ليس

(٢) واللفظ : فاللفظ سا ، ع ، ي . (٤) وليس : فليس ع . (٥) التثليث :
 السلب ع || فكان : وكان ع ، ع ، ا ، ي . (٦) كل (الأولى) : إن كان س || دائما . . .
 ب آ : ساقطة من سا || أعنى دائما : أى دائما سا ، ي . (٦-٧) دائما ثم قيل . . .
 إطلاقه : ساقطة من ع ، ع ، ا ، ي . (٧) وكان : أو كان ا . || أن كل ب آ : ساقطة من
 ع ، ع ، ا ، ي . (٨-٩) أوقيل . . . متناقضا : ساقطة من د ، ن . (١٠) المعنيين :
 الراضين س . (١١) تساعد : تساعد سا . (١٢) بأنه : ساقطة من سا .
 (١٣) الضلال : الزلل ع || أيضا : ساقطة من ا || ذكرناه : ذكرنا م . (١٤) وإن :
 إذا م . (١٦) بأنه آ : فى الوقت ي || وكذلك : كذلك سا .

كل ب آ في الوقت الذي هو آ ، فإن هذا السالب لا يصدق البتة . ولا يكون لهذا الاعتبار في الإطلاق فائدة إلا أن يصرح بالضرورة ، فتقلب القضية عن حالها ، وتصير كأنه يقول : كل ما يوصف بأنه ب ، فإنه بالضرورة ودائما ما دام ذاته موجودة يوصف بأنه آ ، ما دام ألفا ، ويكون الألف ليس هو المحمول بل جزءا من المحمول . ويكون المحمول هو أنه ما دام ألفا فهو آ .

وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة ؛ بل هو ضروري له . فكذلك في الجانب الآخر إذا اعتبرت هذا اقلبت القضية في الموجبة والسالبة ضرورية ؛ بل يجب أن يلتفت في المطلقات إما إلى الوجود فقط ، وإما إلى أن الوجود غير دائم . وأما أنه مع أى شرط يجب ، فهو أمر يلحق المطلق بالضرورة ، ويغير المحمول عن كونه محمولا إلى كونه جزءا محمول . وإذا كان كذلك فيجب أن يكون المطلق

إما أن يعتبر فيه نفس الوجود غير ملتفت فيه إلى الدوام وغير الدوام ، أو الوجود ملتفتا فيه إلى غير الدوام فقط حتى تدخله الأقسام . ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التي يجب معها الوجود ، وهي الشرائط التي تعين الوجود في وقت الوجود وتوجبه . وقد علمت أن نفس قولك : إن هذا موجود وليس دائما ، غير قولك : إنه موجود وجب وجوده لوجود كذا ، وإن ترافقا في وقت ؛ وإذا لم تدخل الشرائط الموجبة للوجود في الإيجاب ، فيجب أن لا تدخل في السلب المناقض .

- (١) ولا : فلا سا . (٢) لهذا : بهذا ع || بالضرورة : بالصورة ع . (٣) ودائما : دائما ع . (٤) موجودة : موجودا سا ، ع ، هـ ؛ موجود ع || ألفا يكون : ساقطة من س . (٥) أنه : ساقطة من سا . (٦) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، ع ، ع ، هـ ، ع ، هـ . (٧) اعتبرت : اعتبر ع || الموجبة : الموجب ب || والسالبة : ساقطة من ب ، س ، ع ، ع ، هـ ، ع ، هـ . (٨) فقط : ساقطة من ع ، ع || فقط وإما : فقط إما ي || وإما إلى : وإما د . (٩) محمولا : ساقطة من س || إلى كونه : ساقطة من س || وإذا : وإما إذا ع ، هـ . (١٠) أو الوجود : والوجود د . (١١-١٢) إلى الدوام . . . فيه : ساقطة من ع ، ع ، ع . (١٣-١٤) في ردة الوجود : ساقطة من د . (١٥) ترافقا : توافقا ، توافقا س ، ن ، ع ، ع . (١٦) المناقض : الناقض ع .

- نعم إذا كان شيء يوافق الضرورة وليس نفس الضرورة كالتقسيم الثاني من الأقسام الثلاثة ، كقولك : كل ب آ ، أى كل ب فإنه يكون آ عندما يكون ب .
- ثم قول : ليس كل ب آ ، إذ قد يكون ب ، ولا يكون آ . ففى مثل هذا يتميز التناقض ، ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه ، وإن لم يصرح . فلو كان قولنا :
- كل ب آ ، المطلقة ، إما أن تكون عامة تم الضرورى الدائم ، والذي هو ضرورى
- ما دام الشيء موصوفا بأنه ب ، ولا شيئا آخر ، أو كانت المطلقة ما تكون بشرط ، ما دام الشيء موصوفا بأنه ب فقط ، لا ما دام موجود الذات . حتى يكون قولنا : كل ب آ دائما ، ما دام ذاته موجودا ؛ بل عند وقت ما هو ب . ويشتت إلى أنه ليس دائما ما دام ذاته موجودا ، ولا يلتفت إلى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا . فإنه وإن كان لا شرط لتصديره ضروريا إلا ذلك الشرط مثلا ، فقد علمت أن بين اعتبار كونه غير دائم ، وكونه لازما بشرط فرق ، وأن الالتفاتين والاعتبارين مختلفان ، لكان إذا قيل بعد هذه الشروط : إنه ليس كل ب آ ، أى قد يكون الشيء ب وليس آ من غير التفات أيضا إلى شرط سيكون مناقضه وإنما كان يكون هذا لو أنا إذا دفعنا الثالث الذى لا فائدة فيه لم يبق إلا هذان القسمان ، فكان المطلق إما الأمر الذى يعمها
- ١٥ أو الثانى منهما . لكن ليس الأمر كذلك . فإن الأقسام كما علمت كثيرة ، وصاحب التعاليم الأول مثل فى المطلقات بمثل قوله : كل فرس نائم ، وكل فرس

(١) يوافق : يوافق | كالتقسيم : كالتقسيم م . (٥) كل : ساقطة من د || الدائم : والدائم م .
 (٦) أو كانت : وكانت د ، ن ؛ ولو كانت سا (٨) قولنا : ساقطة من م ، سا ، ه ، ي
 || موجودا : موجودة د ، ع ، ن . (٩) موجودا : موجودة د ، ن ؛ موجود م .
 (١٠) لتصديره : لتصديره د ، سا ، ع ، م ، ن ، ي (١١) مثلا : ساقطة من د || قد : وقد د ، ع ،
 ع ، ن || فرق : فرقا د ، م ، ن . (١٢) مختلفان : ساقطة من ع || إنه : إذ ه (١٣) قد : ساقطة
 من ع ، ن || يكون : ساقطة من سا . (١٥) فكان : وكان د ، ع ، م ، ن ، ه || يعمها :
 يعمها د ، ه . (١٦) الأقسام : أقسامه م .

- للقول . فإن هذا أولى بأن نفهمه من لفظ القول ، إذ كونه مستيقظا ، أعم من كونه مستيقظا في وقت بعينه ، أولا في وقت بعينه ، بل وقت كيف اتفق ، أودائما ؛ إذ كل مستيقظ دائما فهو مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما ، وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ ، وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير دائم ، وليس أيضا معنى أنه مستيقظ أنه مستيقظ عندما يتكلم ولا في آن بعينه ؛ إذ كل إنسان ليس حيوانا الآن . فإن استعملنا المطلق على هذا الوجه ، استعملناه من حيث يوجه نفس الأمر . وإن استعملناه على الوجه الذي يوجد فيه للطلق تقيض مطلق ، استعملناه بحسب اصطلاح يصطاح عليه فيما بيننا .
- على أنا لا نقول : ” كذا ” البتة ، ومعنى ” كذا ” الذي يجب أن يعنى به ؛ بل إذا قلنا : ” كذا ” ، قلنا : وحين يعنى ” كذا ” المصطلح عليه . وأنت تعلم أن هذا حجر وتكلف . فإذن إذا قلنا : كل ب آ ، فمضى إنما يكون تقيضه أن بالضرورة ليس كل ب آ ، أعنى التقيض الذى يمكننا استعماله ، وتدل عليه ألفاظنا التى نطلق بها ، ولا يمكننا أن نطلق إلا بها . لكنه ليس يلزم إذا قلنا : كل ب آ ، وكذب أن يصدق لا محالة بالضرورة ” ليس كل ب آ ” ؛ فإنه قد يكذب ذلك لصدق قولنا : بعض ب يمكن بالإمكان انحصارى أن لا يكون آ البتة في وقت من الأوقات . وهذا القول لا ينافى كذب قولنا : كل ب آ . فإذن المناقض هو الأمر الجامع لها ، وهو أنه يمكن أن لا يكون كل آ وبعض ب البتة ألفا

(١) فهمه : فهمه ساء ع ، ط ، ن ، هـ . (٢ - ١) أعم من كونه مستيقظا : ساقطة من ع . (٦) بعينه : لا ولا أن لا بعينه ع ؛ لا ولا في آن لا بعينه ط || استعملنا : استعملها م . (٧) من : ومن ما . (٩) لا نقول : نقول س . (٩ - ١٠) إذا قلنا : كل د . (١١) فاذن : فاذن ع || فاذن إذا : فإذا ما . (١٢) التى : التى ساء ، هـ . (١٤) وكذب : فإنه يكذب ع ؛ أو كذب م || ليس : وليس س (١٥) قولنا : ساقطة من س || بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س ، ط ، م ، ن ، هـ || آ : ساقطة من ساء ع ، م ، هـ ، ي .

بالإمكان العام . فإنك تعلم أنا إذا قلنا : كل ب آ على الإطلاق الذى يعم الضرورة
 وغير الضرورة ، وصدق ، كذب هذا ، لأنك إذا قلت : يمكن أن لا يكون
 بعض ب آ البتة بالإمكان العام ، وكذب ، صدق ، بل وجب أن يكون كل ب آ ،
 إما بالضرورة أو إطلاق غير ضرورى . لكن قولنا : يمكن أن لا يكون بعض
 ب آ البتة ، بالمعنى العام ، هو مثل قولنا : ليس بالضرورة بعض ب آ وقتا ما ،
 وليس هذا نقيض الضرورية حتى يمنع ذلك أن يكون نقيض غيرها ، فإن ز يادتنا
 فى مقدمة البتة وفى أخرى وقتا ما غيرت الأحوال . وأما إذا أخذ المطلق بالمعنى
 الأخص ، فإن السالبة والموجبة الضروريتين جميعا إذا صدقا ، كذب ذلك . وكذلك
 يكذب إن صدق الممكن بالمعنى الأخير الذى هو : أن يجوز وجود الشيء الموضوع
 وعدمه ، ولا يعرض له المحمول الجائز العروض أصلا . مثاله أنك إذا قلت :
 كل ب آ أى وقتا وحالا لا دائما ، فإن كان السلب يجب دائما أو الإيجاب
 يجب دائما ، أو يتفق فى البعض أن يوجد ويعدم ، ولا يعرض له آ البتة ،
 كذب فى جميع ذلك إن كل ب آ ، ولم يجب أن يصدق شيء من ذلك بعينه .
 وليس يمكنك أن تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه ، فإن السلب لا يدخل فيه
 الإيجاب . ولا تجد أيضا إيجابا يقابل ذلك ، لأن الإيجاب لا يكون مناقضا
 للإيجاب . والسلبان يعمهما شيء واحد . فعمى أنك محتمل فتريد فى السلب

- (١) بالإمكان : الإمكان ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، ي || ب آ : ب ع ، ع .
 (٢) لأنك : أنك ع ، وأنك ع ، ي لى . (٣) ب آ : آ ع . (٤) بالضرورة :
 ب ضرورة سا ، هـ ؛ لضرورة ع ، ع . (٥) الضرورية : الضرورية ع || ذلك : + من هـ ||
 قبيض غيرها : غيرها فى قبيض سا . (٦-٧) فإن ز يادتنا فى : ساقطة من سا . (٨) جميعا :
 كلاما س . (٩) ب آ : آ ب س || فإن : وإن ع ، ع || أو الإيجاب : والإيجاب ع .
 (١٠) آ : ساقطة من سا . (١١) والسلبان . . واحد : ساقطة من ع || يعمهما :
 + جميعا هـ || أنك : أن د .

- فقول ليس كل بـ آ ، وقتا بعينه لا دائما ، بل إما بعضه دائما أو بعضه لا البته . فقول الآن : إن المطلقة بالمعنى العام الموجبة الكلية ، كقولنا : كل بـ آ ، يخرج عنها شيئان : أحدهما بالضرورة بعض بـ ليس آ ، والثاني اتفاقا بعض بـ ليس آ البتة . فإنه إذا كان الإيجاب دائما أو وقتا ما لا محالة فذلك داخل في المطلق العام ، فيجب أن يكون البعض مسلوبا عنه دائما . وسأب آ عن البعض دائما ما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب أن يكون ضروريا ، بل يجوز أن يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما في مدة وجوده ، بل الدائم السلب أو الإيجاب الضروري ما كان دوامه بحسب طبيعة كلية الموضوع ، لا بحسب شخص ما . فإن المسلوب عن شخص ما ، دائما ، قد يكون غير الضروري . فإذا ن هذا التقيض أيضا ، وهو السلب الدائم عن البعض مطلق ، إذ قد يشمل كل الضروري وغير الضروري . فاما إن كان المطلق مأخوذا بحسب المعنى الخاص ، فتقيضه سلب ذلك الإطلاق ، وهو سلب الإطلاق الخاص لا السلب المطلق . فإن سلب الإطلاق قد يجوز أن يكون غير السلب المطلق ، كما أن سلب الضرورة غير ضرورة السلب ، وسلب الإمكان غير إمكان السلب . فيجوز أن يكون المطلق الموجب إنما هو كاذب ، لا لإيجابه ، بل لإطلاقه ، إذ هو ضروري الإيجاب . فهذا يجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق ضرورة السلب . ويجوز أن يكون كاذبا ، لأن الحق إمكان سلب دائم في البعض .

بـ آ : آ ب ع ، هـ . (٢) العام : النامى هـ . (٥) آ : ساقطة من م .
 (٦ - ٧) ضروريا . . . يكون : ساقطة من ح . (٨) أو الإيجاب : والإيجاب ع ||
 ما كان مادام ح . (١٠) وهو : هو ع || مطلق : المطلق م . (١١) مأخوذا :
 ساقطة من د . (١٢) فتقيضه سلب ذلك : فتقيض ذلك د (١٢ - ١٣) سلب الإطلاق الخاص لا :
 ساقطة من هـ . (١٦) يجوز : ويجوز ب د ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ .
 (١٦ - ١٧) لأن الحق ضرورة . . . كاذبا : ساقطة من ي .

وجميع هذا يشترك في سلب إطلاق الإيجاب ، وإن لم يشترك في سلب مطلق الإيجاب ، فيكون حينئذ نقيضه ليس كل ب بالإطلاق آ ، بل هو بالضرورة موجب في البعض أو دائم السلب عن البعض . وهذا ليس سلبا مطلقا ؛ بل سلب الإطلاق . وإن كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فقابلها أيضا جزئية موجبة دائمة الإيجاب في البعض على الوجه الذي يعم التحوين المذكورين . وأما إن كانت مطلقة خاصة فقابلها أحد الأمور الثلاثة : إما ضرورة السلب في البعض ، أو ضرورة الإيجاب ، أو إيجاب دائم في البعض غير ضروري . وهذه الثلاثة لسنا نجد لها إيجابا واحدا تشترك فيه ، كما كان يوجد هناك سلب واحد مشترك فيه . وأما الجزئية الموجبة كقولنا : بعض ب آ على الإطلاق العام فيشكل الأمر فيها . هل يقابلها الضروري والإمكان معا . فإنه يشبه أن لا يصح سلب الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما . فإن كان لا يصح ، فيكون بعض الأشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها ، فيدخل في المطلق ولا يناقضه ، ويبقى الضروري هو الذي يقابله . وإن صح السلب ، فيكون الدائم حينئذ يقابله ، ويكون الدائم غير الضروري ، ويكون الضروري ما لطبيعته يستحق أن يلوم سلبه عن كل شخص هو مسارب عنه ، والدائم ما يكون لطبيعته أو اتفاقا . وليس على المنطق أن يعرف هذا بالحقيقة من حيث هو منطقي . فلنأخذ أن مقابلة السلب الدائم ، حتى إن كان لا دائم إلا ضروريا ، فذلك ، وإن كان دائم غيره فقد أتى بالنقيض والممكن . فإنه يشبه أن لا يشكل

(١) إطلاق : الإطلاق م (٢) حينئذ : ساقطة من سا . (٤) الإطلاق : ساقطة من ع .
 (٥) وأما إن : وإن ع (٦) كانت : + سالبة ع ، ع ، ه ، ع ، ي || فقابلها : فقابلها سا ؛ يقابلها ع .
 (١٠) هل : بل ع . (١٢) يوجد : ساقطة من ع || الممكن : لا كل شخص دائما ع
 || فيدخل : ويدخل ع ؛ مدخل م . (١٣) هو : وهو ع ، ع ، ي || وإن : فإن ع ، ع .
 (١٦) أرتافا : وأتافا ع . (١٨) فذاك : فذلك د ، سا ، ع ، ه ، ع ، ي .

- أنه لا يتفق وجوده لكل شخص دائماً ، كما كان يشكل مدمه . فإن العدم كأنه
 أليق بالممكن ، فيكون التقيض ههنا الدائم . فتقيض قولنا : بعض ب آ ،
 ليس شئ من ب آ ، البتة . وتقيض قولنا : ليس كل ب آ ، أن كل ب آ
 دائماً ، على أن يفهم من الدائم ما فهمت . فإن كاتنا مطلقتين بالمعنى الخاص
 لم يجب أن يكون مقابلهما شئ بعينه ؛ بل كان الضروري الموافق في الكيف
 والدائم المخالف في الكيف ، بعد أن يخالف في الكم ، داخلين في تقيضه .
 وأما قولنا : كل ب آ بالضرورة ، فتقيضه ليس بالضرورة كل ب آ . وإن
 وجد أو جوز أن يكون كل ب آ دائماً ويلزمه ، يمكن بالمعنى الأعم أن لا يكون
 كل ب آ . وقولنا : بالضرورة لا شئ من ب آ ، فإن تقيضه الحقيقي ليس
 بالضرورة لا شئ من ب آ ، إما بالإمكان أو بضرورة الإيجاب ، فإن ذلك
 بالحقيقة إيجاب . ويدخل في قولنا : يمكن أن يكون بعض ب آ ، الإمكان
 الأعم ، وقولنا : بالضرورة بعض ب آ ، تقيضه : ليس بالضرورة ولا شئ
 من ب آ ، ويلزمه يمكن أن لا يكون شئ من ب آ ، الإمكان العام .
 وقولنا : بالضرورة ليس كل ب آ ، فإن تقيضه بالحقيقة أنه ليس بالضرورة
 ليس كل ب آ ، ويلزمه يمكن أن يكون كل ب آ ، الإمكان العام .

وأما في باب الإمكان ، فإننا إذا قلنا : يمكن أن يكون كل ب آ ، فتقيضه
 ليس يمكن أن يكون كل ب آ ، بل يجب أو يتنع أن يكون مطلقاً على حسب

(٣) أن : + ليس ع . (٦) والدائم : أو الدائم ع . (٨) وجد أو جوز :
 حذا أو يجوز ع || كل : ساقطة من ع . || يمكن : يمكن س ، ساء ع ، عاء ه ، ن ،
 ويمكن ي . (١٠) إما بالإمكان : بل إما بالإمكان د ، س ، ساء ع ، عاء ن ، ه ، ي .
 (١١) الإمكان : بالإمكان ع . (١٣) العام : الأعم ه . (١٧) أو يتنع أن
 يكون : أو يتنع أو يمكن د ، ساء ع ، عاء ن ، ه ، ي .

أحوال الممكن ، ولا يلزمه بالضرورة ليس كل ب آ على ما ظن . فإن ذلك في سلب الممكن الأهم . وقولنا : يمكن أن لا يكون شيء من ب آ ، قبيضه : ليس يمكن أن لا يكون كل ب آ ؛ بل يجب أو تمتنع أو بالإطلاق على حسب أحوال الممكن . ولا يلزم شيء بعينه إيجابا في البعض ، ولا يوجد لأصناف ما يصدق مع كذب الممكنة الكلية شيء واحد يعمها ، وعلى هذا فقس في الجزئيتين .

(٣) ليس يمكن أن لا يكون كل : ليس يمكن أن لا يكون شيء من كل هـ . (٣) بالإطلاق : لإطلاق د ؛ مطلقا (٤) يلزم : يلزمه ساء ، ي || لأصناف : أصناف هـ .

[الفصل السادس]

(٥) فصل

في حد القياس المطلق العام

- قد عرفت إذن المقدمة والمقول على الكل إيجاباً وصلاً ، والجهات والتناقض فيها .
- و كما أن القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغير ذلك ، فكذلك
- المقدمة من حيث هي مقدمة ، بل إنما تكون المقدمة برهانية وجدلية وغير ذلك
- بفروق أخرى بعد كونها مقدمة . فالبرهانية تكون أحد جزئي التناقض ليس أيهما اتفق ؛
- بل الحق منهما ، مثل الأولية أو المحسوسة ، والمستندة إلى الأولية والمحسوسة
- أوشى ، آخر إن كان يجرى بجرى ذلك . وهذه لا تكون إلا واحدة . وأما الجدلية
- فإنها تكون للجيب ما هو مشهور ومحمود . وربما كان المتقابلان معاً مشهورين ، فكان
- كل واحد منهما بالقوة للجيب مقدمة جدلية . فكان القياس إذا أراد أن ينصر
- وضعا وانتفع بأحد المتقابلين استعماله ، ثم إذا أراد أن ينصر مقابله وانتفع
- بالمقابل الثاني أخذه واستعمله . وأما بحسب وضع واحد فيتعين له مشهور واحد .

- (٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي ، فصل ٦ هـ (٣) القياس :
- ساقطة من ي || العام : ساقطة من س . (٤) والمقول : والمحمول سا ، ع ، ط ، ي || وصلها : أرسلها ، ع ، ط ، هـ
- (٥) القياس : + قول ط . (٧) أحد : إحدى د ، ن ، ي . (٨) منها : منها س ||
- أر المحسوسة : والمحسوسة ع ، ن ، هـ ، ي || والمقدمة : أرا المقدمة د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ .
- (٩) أوشى : ساقطة من م || يجرى : ساقطة من ط ، ع ، هـ || يجرى : ساقطة من س .
- (١٠) فكان : وكان س ، ع ، ط ، هـ . (١١) القياس : القياس ب ، د ، ن (١٢) وانتفع :
- + ب د س م || استعماله : لاستعماله س ؛ استعماله ع || ثم : ساقطة من ع || إذا : ساقطة
- من ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، ي .

وأما السائل فأنما ينتفع بما يتسلمه من المحجب ، ولا يتعين ما يتسلمه من المحجب .
وربما بدأ فاستعمل مشهورا ، وإن لم يتسلم من المحجب . وكان حينئذ حكم
المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمحجب ، في أنه ينتفع بالطرفين جميعا .
وأما الذى يكتسبه بالتسلم ففى أكثر الأمر إنما ينتفع بأحد النقيضين بعينه إذا
نحنا نحو إنتاج مقابل ما ينصره المحجب على الاستقامة . وقد ينتفع بالثانى فى إنتاج
خلف عليه . وربما أمكن أن ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المحجب ، وذلك
لأنه لو كان مثلا ينتج : أن كل إنسان حيوان ، من تسليمه : أن كل إنسان
حساس ، وكل حساس حيوان ، ثم سلم له : أن كل إنسان عديم الحس ، وسلم
أيضا : وكل عديم الحس حيوان ، أمكنه أن ينتج ذلك بعينه .

- ١٠ فالمقدمة البرهانية تخالف الجدلية بأنها واحدة بعينها من طرفي النقيض دون
الأخرى ، وأن نقيضها لا يكون مقدمة لقياس برهاني البتة ينتج ما أنتجه الأول
بعينه ولا لنتيجة أخرى ، كما كان المحمودان المتقابلان يكونان مقدمتين للقياس
الجدلى ، إذ كان أى طرفي النقيض تسلمه ، مقدمة للقياس الجدلى . لأن البرهانية
لاتصير برهانية البتة بسبب التسليم أو المنع فإنها لا يلتفت فيها إلى التسليم البتة .
١٥ وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة مقدمة . فإن كونها مقدمة غير

(١) ولا يتعين : ولا يتغير د ، ن . (٢) وربما : + انتفع من || بدأ : ابتداء من + أخذ ساء
ابتدأ ع ، ع ، ه ، ع ، ي (٤) بالتسلم : بالتسلم د ، س ، ع ، ن || إنما : فإنما من .
(٥) بالثانى : فى الثانى س ، ع ، ي . (٦) أمكن : أطلع . (٧) تسليمه : تسليمه ب ،
د ، س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي . (٩) وكل : أو كل د ، أن كل س ، س ، ع ، ه .
(١٠) بأنها : أنها ب د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي . (١١) برهاني : برهان ط || أنتجه :
ينتجه ط || الأول : الأول من س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي . (١٢) يكونان : فيكونان س ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ع ، ي .
(١٣) إذ كان : وكان س ، ع ، ع ، ه ، ع ، ي || أى : ساقطة من ي || إذ كان أى طرفي : ساقطة من ع
|| النقيض ... الجدلى : ساقطة من ع || تسليمه : تسليم س ، سلم س ، ع ، ع ، ه .

- كونها مقدمة برهانية أو جدلية . وإنما هي جزء القياس المطلق من حيث هي مقدمة ، لأن حيث هي مقدمة برهانية أو جدلية . فالنظر في صورة القياس والمقدمة مما يجب أن يقدم على النظر في مادتهما . وإذا النظر في الشيء يتبع النظر فيما يشبهه ، وليس به أو يرجع إليه في قوته . وليس أن نعلم الشيء نفسه يكون في صناعته ، وأن نعلم ما يشبهه يكون في صناعة أخرى . فالأمور التي تحكى القياس ، ٥ لأجل الصورة للأجل المادة ، ويرجع إليها من جهة الصورة ، وأنحاء الغلط الذي يقع في القياس من جهة الصورة . والعوارض التي تلزم القياس من جهة الصورة حقها أن تذكر في هذا الفن . أخرى أن تتكلم في هذا الفن في الاستقراء ، والمثال ، والضمير ، من جهة الصورة ؛ وتتكلم أيضا في تركيب القياس ، وتحليله ، وفي الأمور التي تشبه القياسات ، وفي البيان الدوري ، وعكس القياس ، وانعكاس ١٠ القياس بسبب النتيجة ، وارتداد الخلف إلى المستقيم والمستقيم إلى الخلف . فيتين من حال النظر في كل باب منها أنه نظر في أمر يتعلق بصورة القياس . فإذا استمطنا الكلام في ذلك ، انتقلنا إلى بيان أحوال مادة مادة . وأما الحدود فإنها الأجزاء الذاتية للقدماء إذا حل عنها الجزء الرابط ، فيبقى في الحليات الشيء الذي هو الموضوع ، والشيء الذي هو المحمول . وأما السور والجلهية ١٥

(١) أرجدلية : وجدلية ع ، هـ || وإنما هي جزء : وإنما جزءى || جزء : + من ع ، هـ . (٢-١) وإنما ... أرجدلية : ساقطة من د ، ن || من حيث هي مقدمة : ساقطة من ع . (٣) عا : ماد || مادتهما : مادتها هـ || الشيء : شيء س ، عا ، هـ || يتبع : يتبع ع ، عا ، ي (٤) وليس (الأولى) : لو ليس ع || في : ساقطة من ب ، م . (٥) في (الأولى) : ساقطة من م || وأن نعلم : وإن لم نعلم عا || يشبه : أشبه عا || وأن ... صناعة : ساقطة من ع || فالأمور : والأمورد . (٦) ويرجع : فيرجع سا || إليها : إليه ب ، د ، ن ، هـ ، ي || الذي : التي سا ، عا ، ي . (٧) الصورة (الثانية) : ساقطة من ن . (٨) حقها : حق ع ، عا . (١٠) وفي اليان : واليان س ، سا ؛ وفي المثال ع . (١١) والمستقيم : ساقطة من م . (١٢) يتعلق : متعلق س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، ي . (١٣) بيان : ساقطة من سا || وأما : فأما ع . (١٤) إذا : وإذا ع || فيبقى : فيبقى م ، ساقطة من سا .

فدواخل . وأما الرابطة فذاتية المقدمة حتى تكون مقدمة ، ولكنها تبطل عند الانحلال ، ولا يكون ماتحل إليه المقدمة ما يبطل عند الانحلال ، فلا يكون حدا للنحل ، فإن الحد هو ماتحل إليه المقدمة . وفي الشرطيات إذا أسقطت حروف الشرط والجزاء وحروف العناد التي بها الارتباط بقي المقدم والتالي . وصميت هذه حدودا لأنها أطراف للنسبة تشبها بالحدود التي في نسب الرياضيين .

وأما القياس فهو قول ما إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم من تلك الأشياء الموضوع بذاتها لا بالعرض شيء آخر غيرها من الاضطرار . فالقول ههنا كالجنس للقياس . فينبغي أن ينظر أنه جنس للقياس المعقول المتصور في النفس ، أو جنس للقياس المقول . فنقول : إن القياس يقال بالانشابه على الشئيين ، يقال قياس للأفكار المؤلفة تأليفا ما في الجنس فتؤدي إلى تصديق في النفس بشيء آخر ، ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها ، وليس من حيث هو قول مسموع فقط . فإن الأقوال المسموعة لا يلزم عنها قول آخر البتة . فإن اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب أن يتبعه لفظ آخر أولا يتبعه ، ولكن من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول ، على أن يكون قولاً مسموعاً هذا السماع ، بل

٥

١٠

١٥

(١) ولكنها : ولكن سا . (٢) المقدمة : مقدمة س ، عا . (٣—٢) المقدمة ما يبطل . . .
إليه : ساقطة من ع || ما يبطل . . . فإن : ساقطة من س ، سا ، عا ، ن ، هـ .
(٣) الحد : والحد ، س ، سا ، عا ، ن ، هـ || المقدمة : مقدمة ع . (٤) العناد :
ساقطة من س . (٥) قول ما إذا : قول إذا عا ، هـ . (٦) ههنا كالجنس : بكنس ع ||
القياس : القياس ع || فينبغي : وينبغي ع || أنه : إليه س || أنه جنس للقياس المعقول المتصور :
في جنس القياس المتصور ع . (٧) للقياس : القياس ع . (٨) الشئيين : شئيين س ،
سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ، عى . (٩) في النفس : ساقطة من ع || بشئ : بشئ س ، سا ،
عا ، هـ ، عى || للقول : + الآخر عا . (١٠) هو : ساقطة من عى . (١١) هذا : هدد .

لأنه قول مسموع فقط على الإطلاق غير مخصص بلغة دون لغة . فإنه لا يصح أن يكون اللازم أو الملزوم ما تدل به لغة دون لغة ، بل على الإطلاق أى لغة كانت . ومعنى اللازم أن يكون ذلك اللفظ يجب الإقرار بمعناه . وكما أن القياس يقال على هذين ، فالقول الذى هو كالجنس للقياس يقال على هذين . فالقياس المسموع على الوجه الذى قلناه ، جنسه القول المسموع ، والقياس المعقول جنسه القول بمعنى المعقول . لكن القياس المعقول قد يكفينا وحده فى تحصيل الفرض الذى فى القياس ، إذا كان المطلوب برهانيا . وأما فى الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر ، فإن القياس المسموع لا يستغنى عنه فى إفادة الفرض الذى فى كل واحد منها ، وكذا فى الامتناعات التى تستعمل ، وسنذكرها فى مواضعها . فهذا معنى القول المأخوذ فى جنس القياس .

١٠

وأما قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، يعنى : إذا سلمت الأشياء التى فيه ، وليس يعنى : أن تكون بنفسها مسلمة ؛ بل وإن كانت عندك منكراً أو فى نفس الأمور ، لكنها إذا سلمتها لزم منها غيرها . وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير ذلك وقياس الخلف . فإن القياس الجدلي إنما لا يوجب الحق حيث لا يوجب ، لأن مقدماته تكون فى نفسها غير حق ، لكنها مع ذلك إذا سلمت يلزم عنها ما يلزم . والسوفسطائي الذى فيه اشتراك الاسم فإنه

١٥

(٢) أو الملزوم : والملزوم ع ؛ له الملزوم د ، ن || ما تدل به لغة دون لغة : وما يدل عليه فى لغة قوم ع || ب ؛ عليه ه ، ي || بل : ساقطة من ساء . (٣) يقال : يطلق س ؛ عال ع . (٤) يقال : ساقطة من ع . (٥) قلناه : قلنان || القول المسموع : ساقطة من ه || القول ... جنسه : ساقطة من ي (٦) بمعنى المقرر : لمحق القول س . (٨) واحد : ساقطة من ن . (٩) منها : منها د ، ساء || وكذا : وكذلك س ، ساء ع ، عا ، ه ، ي . (١٠) قد : ساقطة من د ، ن || جنس : جنس ع . (١٣) الأمور : الأمر س ، ح || لكنها : ولكنها ع || غيرها : غيرها ع || يعم : فى س . (١٥) مقدمات : فى قد ع || تكون : ساقطة من عا || حق : حقه س ، ساء ع ، عا ، ه ، ي . (١٦) فيه : فى ع .

يؤهم مع ذلك تصورا لذلك الاسم على أنه معنى ، فإذا سلم ما فيه على الوجه الذى
 يأخذه السوفسطائى لزمت منه النتيجة . مثال ذلك : إذا قال السوفسطائى : الماء
 عين ، وكل ما له عين فإنه يبصر ، فالماء يبصر . فإن هذه المقدمات إذا سلمتها على
 نحو ما أخذ ، لزم المطلوب بها ، إذ لا يخلو حينئذ من وجهين : إما أن يعنى بقوله : إن
 الماء له عين ، عين ينبوع ، أو عين الحدقة ؛ أو يعنى بقوله : إن له عينا ،
 أن له شيئا يسمى عينا . فإذا سلمت المقدمات على أى الوجوه كان ، حتى كان
 كأنك تقول : إن الماء له عين ينبوع ، وكل ما له عين ينبوع فإنه يبصر ،
 أو الماء له عين حدقة ، وكل ما له عين حدقة فهو يبصر ، أو الماء له " ما يسمى
 عينا " ، وكل ما له " ما يسمى عينا " فهو يبصر . فإنا إذا سلمت هذه ،
 وإن كانت كاذبة ، لزمت النتيجة . فاما إن تخالفت فى التسليم ، لم يكن ما نقوله
 قياسا ؛ أعنى إذا لم يكن الأوسط عينا بمعنى واحد ، لم يكن ما قاله قياسا البتة ،
 وإن سلمتها ، لأنها لا يلزم من تسليحها — والأوسط مختلف — شئ . وأمثال
 هذه القرائن الغير المتجهة ، فإنها ليست بقياسات سوفسطائية ، بل هى قياسات
 سوفسطائية . ومعنى هذا أنها ليست فى أنفسها قياسات ، ثم تنسب إلى
 السوفسطائى ، أى ليس إذا سلم ما فيها — وإن كان على سبيل الغلط — يلزم عنها
 المطلوب . كما أن أشياء فى أنفسها قياسات ثم تنسب إلى الجدلين ، فيكون كونها

- (١) يؤهم : ساقطة من ع . (٢) يأخذه : أخذته || السوفسطائى : السوفسطائية ع .
 (٣) وكل ما : وكتاب ، ع ، م ، ن ، ه ، ي . (٤) حينئذ من وجهين : ساقطة من
 م ، ع . (٥) عين عين : عين م . (٦) سلمت : + هذه س || أى : ساقطة من ع .
 (٧) فإنه : فهو م ، س ، ع ، ع ، ه ، ي . (٨) له . . . الماء : ساقطة من د .
 (٩) تخالفت : تخالف د . (١٠) تخالف د . (١١) بمعنى : لحنى م . (١٢) القرائن : والقرائن م ، ه ||
 (١٣) — (١٤) بل . . . (١٥) ليس : ليست م ، س ، ع ، ع ، ه ، ي .
 (١٦) أنفسها : نفسها ع .

- سوفسطائية وجدلية مخصصات لها بعد كونها قياسات . ومن شرطها أنك إذا سلمت ما قيل فيها ، لزم عنها غيرها . فأما ما لم يكن هكذا فليس قياسا البتة ، حتى تخصص بانها قياسات سوفسطائية ، لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما نقول : إن هذا إنسان مائت ، وقول : هذه فضة زيف ، ويعنى بها أنها أشياء شُبهت بالقياسات ، فيقال لها قياسات مشبهة مجازا واستعارة ، كما يقال : حيوان مصوّر وإنسان مصنوع .

- والنظر في معرفة كل شئ هو على وجهين : أحدهما في أن نعرفه ، والثاني أن نعرف ما يشبهه ، وليس هو . فالنظر في كلا وجهي القياس السوفسطائي نظر منطقي . وأما القياس الشعري فإنه وإن كان لا يحاول إيقاع التصديق ، بل التخيل ، فإنه يرى أنه يوقع التصديق ، ولا يُعترف فيه من حيث هو شِعرانه ١٠ كذب ، وهو يستعمل مقدماته على أنها مسلمة . مثلا إذا قال : فلان قر لأنه حسن ، فإنه يقيس هكذا : فلان وسيم ، وكل وسيم قر ، ففلان قر . فهذا القول أيضا إذا سلم ما فيه ، لزم عنه قول . لكن الشاعر ليس يريد في باطنه أن يستقدها ، لأن اللازم ، وإن كان يظهر أنه يريده من حيث هو شاعر ، بل قصده أن يُخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس للمدوح ، كما إذا قال : إن الورد سرم ١٥

(٢) فيها : ساقطة من د ، ن . (٤) وقول هذه : وهذه ع || فضة : فضة ع ، ي || زيف : + وقول من قصد زيف ن . (٥) أشياء : ساقطة من ع || مشبهة : مشبه د ، س ، ساء ع ، هـ ، ي || واستعارة : أواستازة هـ || كما : وكما س ، هـ || يقال : يقول ساء . (٦) مصور وإنسان : ساقطة من د . (٧) هو : ساقطة من ع . (٨) فالنظر : النظر ع ، والنظر ي || كلا : كل هـ ، ساقطة من م . (١٠) التخيل : التحليل د ، ن || يرى أنه : يرى أن ع ، عا || يوقع : موقع ساء ع ، ن || ولا يعترف : ولا يعرف ساء ولا يعرف ع . (١١) كذب : كيف كذب د || أنها : أنه هـ . (١٢) وكل وسيم : ساقطة من ع || قرر (الثانية) : ساقطة من هـ . (١٣) قول : + آخر عا . (١٤) لكن ع . (١٥) اللازم : الكلام ع || النفس لمدوح : قس المدوح ع .

- بقل قائم في وسطه روث ، فكأنه يحاول أن يقول : فكل ما هو مُسَمَّ بقل بهذه الصفة فهو نَجِسٌ قَدْرٌ . فإن قوله ، وإن كان قياسا ، أى إذا سلمت مقدماته لزم عنها المطلوب ؛ فإنه ليس يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأي بقوله ، بل يريد أن تنفرد النفس عن المقول فيه تحيلا . فقد بان أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، يشتمل على جميع هذه . وكما أن الحمل يسلم ، فكذلك الشرطى يسلم ؛ وكما أنه يكون قول مركب من حليات فيلزم عنه قول آخر ، فكذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة أو مخلوطة يلزم عنه قول آخر . فهذه أمور ستعلمها في مواضعها . فلم يحسن من ظن أن قولنا : إذا وضعت فيه أشياء ، إنما هي الأشياء الحلية دون الشرطية . وإنما قال : أشياء ، ولم يقل : شئ واحد ، فرقا بين القياس وبين ما يلزم عن مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب إلى القبح وما أشبه ذلك . فإنك ستعلم أن القياس لا يصح أن يكون من حد واحد ، بل ولا من مقدمة واحدة ، بل إنما يكون من أقوال أكثر من واحدة ، إما اثنتان إذا كان القياس بسيطا ، أو أكثر من ذلك إن كان القياس مركبا . ولما كان معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو : إذا سلمت فيه أشياء ، كانت الأشياء هي القضايا لا محالة ؛ لأن التسليم لا يقع إلا للقضايا .

ولا يجوز أن يقال : إن القياس قول إذا وضعت فيه مقدمات . ومن قال هذا فقد أخطأ في التحديد . وذلك لأنه يكون قد أخذ القياس في حد نفسه ،

(١) فكل : وكل س ، سا ، ع ، ها ، ه ، عى . (٢) عنها : عه س ، سا ، ع ، ه ، عى || فإنه : لكنه د ، س ، سا ، ن ، ه ، عى || بقوله : بقول ع . (٣) فكذلك : فهكذا س ، ه ؛ وكذلك سا ، عى . (٤) فهذه : وهذه س ، ع ، ه || أمور : ساقطة من د ، ن ، عى . (٥) ستعلمها : يستلها ب ، ع ، ها ، م . (٦) وإنما : وإنما ع ، ه ، عى . (٧) من : ساقطة من م . (٨) بل (الأولى) : ساقطة من س ، ع || من مقدمة : في مقدمة ها || واحدة : ساقطة من ع . (٩) إن : إذا سا . (١٠) قوله : قولنا سا || فيه (الأولى) : ساقطة من د ، ن || هو : ساقطة من ه . (١١) للقضايا : بالقضايا د . (١٢) وذلك لأنه : كأنه قد ن .

- لأن المقدمة إنما تحد بأنها قضية هي جزء قياس ، فكأنه يقول : إن القياس قول
إذا وضع فيه قضايا هي أجزاء قياس . و يعرض ما عرض لبعض منغليهم في أمر
الجنس والنوع . لكن يجب أن يؤخذ في حده قضايا أو أشياء من غير أن توجد
مقدمة . ومعنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت ما فيه من
الأشياء التي هي القضايا . وليس معنى هذا أن يكون القياس شيئاً ، وما يوضع فيه
شيئاً خارجاً عنه ؛ بل ما يوضع فيه ، هو ما يلتم منه القياس ، فهو منه على أنه جزء
له منه يلتم . وليس معنى قوله : إذا وضعت فيه أشياء ، هو أنك إذا سلمت
أشياء ، مما فيه ، بل معنى ذلك : إذا سلمت الأشياء التي فيه كلها ، التي منها
تأليفه . وقولنا : لزم من تلك الأشياء الموضوعة ، ممناه : من تلك الأشياء
الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه . وذلك لأن اللازم ليس عن
تلك المقدمات التي هي مادة التأليف كيف كانت ؛ بل منها ومن التأليف فيها
وهو نحو كونها في ذلك القول . فيكون كأنه قال : لزم من تلك الأشياء الموضوعة
فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعها . وقوله : بذاتها ، أي أن تلك الموضوعات
لا يحتاج في أن يلزم عنها ما يلزم إلى أن يقتدر بها شيء يتم بذلك لزوم ما يلزم
عنها سواء كان معقولا أو مـرحا به . فإنك إذا قلت : ج مساو لب ، وب مساو
لد ، فج مساو لد . إنما يكون تم لك هذا بأن استشعرت أن ج مساو لمساوي د ،
ومساويات المساويات مساوية . فليس هذا القول قياسا على وجهه . ومثل

(١) فكأنه : وكأنه ع . (٢) فيه : فيها س || قياس : ساقطة من ه . (٦) شئ :
شيئا د ، ع ، ن ، ه ، ي || خارجا : خارج س || هو : ساقطة من ي . (٧) منه : ساقطة من حـ .
(١٠) من . . . : فيه : ساقطة من سـ || فيه (الثانية) : ساقطة من ع || لأن وأن س ، سـ ، ع
حـ ، هـ ، ي || اللازم : لزوم د ، ن || من : خرب ، م . (١١) تلك : ساقطة من هـ .
(١٢) القول : المقول س ، ع ، ع ، هـ . (١٣) أن : ساقطة من س ، ع ، حـ ، م .
(١٤) هنا : ساقطة من د || ما يلزم (الأول) : ساقطة من د || أن (الثانية) : ساقطة من ع || يقتدر :
يقرن د ، س ، ع . (١٦) لك : لكن ع . (١٧) مساوية : مساويات ع بمساوياته هـ .

قول القائل : فلان يطوف في الليل فهو متلخص . فإن هذا القول ليس قياسا بالفعل ، ولا يلزم عنه كونه متلخصا بذاته ، بل يتسلم شيء آخر معه ، وهو أن يسلم أن كل طائف في الليل متلخص . وكقول القائل : حفظ السنة ، ضد إهمال أمر السنة ، لكن حفظ السنة ليس شرا ، فإهمالها شر ، فإذا حفظ السنة خير . فإن هذا لا يلزم من هذا القول ، ومما وضع فيه بذاته ، بل عن مقدمة ، مخوفة إن كل ما هو غير شر وبضاد الشر فهو خير .

وكن يقول : إنك تقول : إن النهار موجود ، لكن النهار موجود ، فانت إذن صادق . فقد حذف ههنا ، وكل من يقول قولاً يكون طيه الوجود فهو صادق . وأشياء هذه كثيرة . واعلم أن معنى اللزوم هو أنك إذا سلمت تلك ، يجب أن تسلم هذا القول الآخر ، ليس أنه يجب أن يكون صادقا ، ولا أن اللزوم يكون بينا بنفسه هنا . فإن قولنا : كذا يلزم عن كذا ، أهم من قولنا : كذا يبين اللزوم عن كذا . فكذلك هذا الحد يتناول القياسات البيئية للزوم ، وما ليس إلزامها ، يبين . وإذا قال : يلزم ، فقد فارق الاستمراء والمثال والعلامة ، وما أشبه ذلك . فإن تلك إذا سلمت مقدماتها ، لا يلزم منها شيء باضطرار . وقولنا : لا بالعرض ، نعى به أن لا يكون إنما لزم اللازم بسبب مقدمة أخرى

(١) في الليل : بالليل س ، ن || فهو : ساقطة من ع ، ي . (٢) ولا يلزم : فلا يلزم ي .
 || يتسلم : يتسلم د ، س ، هـ . (٣) وكقول : وكقولك م || حفظ السنة : ساقطة من هـ . (٤) أمر : ساقطة من م || فإذا : فإن سا . (٥) خير : شرم || القول : الآخر سا || وما : رجاس ، ط ، باع . (٦) الشر : السهم . (١٠) الآخر : الأخير د ، م ، ن . (١١) فإن قولنا كذا : فإن قولنا س . (١٢) بين : وهو بين هـ ، وبين ي || فكذلك : فذلك س ، سا ، ط ، هـ ، ي || الحد : الجزء د . (١٣) بين : بين ع ، ن ، هـ || وإذا : فإذا ع || قال : قبل د ، ن . (١٤) باضطرار : بالاضطرار ع ، ن . (١٥) وقولنا : أو قولنا هـ . || به : ساقطة من د ، ن ، ي || لزم : يلزم د ، ن || اللازم : ساقطة من ي .

لم تورد ، ليس حالها حال المحذوف أصلا . فلا يدل الذي يحتاج أن تتم به المقدمات الموضوعة بأن يضاف إليها . فذلك قد أورد ما يفضل عنه ، بل هي مقدمة تركت هي وأخذ بدلها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض ، لاعت ذاتها ؛ كمن يقول : الدليل على أن جزء الجوهر جوهر ، هو أن جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر ، وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر ، فإذا جزء الجوهر جوهر . وهذا لازم عن هذا القول لا محالة ، فإنه لا يكون ما قبل مسلما إلا وهذا لازم . لكن ليس يلزم عنه لذاته ؛ بل إنما يلزم عن مقدمة أخرى يجب أن تقرن بالأولى ، وتلك الأخرى هي أن ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن قوة المذكور أن ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر هي في قوة هذه المقدمة .

١٠

وأما ما كان من الأقوال فيه فصل ، لا يحتاج إليه في أن يلزم ، وما يلزم الجملة لا يحتاج أن يفصل عنها . وذلك لإنها من حيث هي تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء الذي يلزم ، لا وحدها ، ولا مع غيرها ، ولا يتعين ؛ بل يلزم عن بعض أجزائها ، فلا يحتاج أن تفرق بينها وبين القياس ، فإنها لم تشركه في شيء . وقولنا : شيء ما ،

- (١) فلا يدل : ولا يدل د ، ن ؛ بلا يدل هاشد ، س ؛ ولا يدل سا || تتم : تتم س ، ساء ، ع ، م ، ه ، ي . (٢) به : ساقطة من د ، ن || فذلك قد : قد عا . (٣) تركت : ركب د ، ن ؛ تركب ه || ما هو في قوتها : ما فوقها ن || فيلزم : فلزم ط ، ي || التي : التي ي . (٤) على أن : على س . (٥) جزء (الأول) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || جوهر : ساقطة من م || جزء (الثانية) : أجزاء د ، ع ، م ، ن || الجوهر (الأول) : + جوهر د || رفعه : رفعها د ، ع ، م ، ن (٦) لا يرفع : لا يرفع م || جزء : أجزاء د ، ع ، ن ؛ جوهر سا . (٨) وتلك : تلك د ، ن . (٩) هي : هوس ، ساء ، ه || المذكور : المذكورة نج ، ساء ، ع . (١٠) هي : ساقطة من ه || في : ساقطة من س ، ساء ، ط . (١١) فيه : ساقطة من سا || وما يلزم : ما يلزم د ، س ، ساء ، ع ، ط ، ن ، ه ، ي ؛ قبل م . (١٢) عنها (الثانية) : عنه ه . (١٣) الذي : ساقطة من س || ولا يتعين : ولا يتغير ه ؛ ولا يتغير س . (١٤) يحتاج أن : ساقطة من ع || فإنها : فإنه س ، ع ، ط ، ه ، ي || وقولنا : وقوله ع ، ه .

- قالوا : إن المراد به شيء واحد . وربما لم يذكر شيء ما . ولكن ليس يكون القياس قياسا بأن يكون اللازم عنه واحدا أو كثيرا ، فلو كان ههنا قول ، ويلزم عنه أقوال متلازمة أو متكافئة ، ما كنا نبخل أن نعطيه اسم القياس . لكن المراد في هذه الزيادة شيء ، إن لم يفهم من هذه الزيادة ، كان هذا الحد مطابقا لأشياء لا تسمى قياسا . مثال ذلك : أنه إذا قيل : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ، فإنه قد يلزم منه أن بعض آ ليس ج . وستعلم بعد ، أن الأمر على هذه الصورة . وقد منعوا أن يكون هذا قياسا ، وإن كان يلزم من وضع ما وضع فيها لذاتها قول آخر . ومعنى قولنا يلزم ما علمت ، لا أنه يلزم بين اللزوم . فإذن ليس هذا قياسا . وهذا الحد إن ترك على ظاهره يتناوله ، فقد وجب من هذا أن يبحث عن فصل في هذا الحد يصير به غير مشارك له ، ولا يوجد إلا في هذا الموضع . فقله : ١٠ شيء ما ، أى شيء محدود ، ويكون ذلك محدودا موضوعا محصلا عند الذهن ، أو أشياء كذلك إن كانت . ويكون هذا القول ، إذا وضع فيه أشياء ، يوجب ذلك الشيء المحدود . فإذا كان كذلك ، فقد يتعين نسبة ما للقياس إلى اللازم . وإنما قالوا : إن قولنا : ليس شيء من ج ب ، وبعض ب آ ليس قياسا ، لما وجدوه ليس يلزم عنه الشيء المحدود . وأما كيف كان هذا الشيء المحدود ، فإنا حين نزيد هذا التأليف نزيفه على أنا جعلنا السالبة صغرى والجزئية كبرى . ١٥

(١) إن : ساقطة من د ، ن || معنى : ساقطة من ع . (٢) ويلزم : يلزم ع (٣) المراد : + به هامش ع . (٦) قد : ساقطة من سا . (٧) يكون : ساقطة من سا . (٧-٨) وإن كان يلزم قياسا : ساقطة من ي . (٨) بين : من ب ، ع . (١٠) يصير : وصيرس . (١١) محصلا : يحصل ع . (١٢) فيه : فيها من || يوجب : أوجب سا . (١٣) نسبة : نسبتة د ، سا ، ه || القياس : بالقياس من || اللازم : + به ه || وإنما : رجماع . (١٤) وبعض ب : + ليس م ، ي || لما : ساقطة من ي . (١٥) كان : ساقطة من ع ، ي || الشيء : للشيء سا || وأما . . . المحدود : ساقطة من ي . (١٥-١٦) وأما . . . كبرى : ساقطة من د (١) تزيد : نزيه سا ، ح ، ط ، ن ، ي ، زؤلف ه || نزيه : نؤلف ه .

فلما لم يلزم عنه شيء ما حددناه وعيناه على نسبة ما لزومه من غيره ، لم يكن قولنا إذا سلمت فيه أشياء لزم عنها شيء ما مخلود الذي له نسبة إليه بصفة محدودة كون غيره كذلك ، فلم يكن قياسا كون غيره قياسا .

فإن قال قائل : فيجب أن يكون كثير مما هي قياسات تصير غير قياسات
إذا لم تنتج ما يريده . فنقول : أولا ، إنها تكون قياسات بالقياس إلى ما تنتجه ،
وغير قياسات بالقياس إلى ما لا تنتجه . وأما ثانيا ، فإننا لمنا نقول : إنه إذا لم ينتج
أى شئ اتفق مما لا يريده لم يكن في نفسه قياسا ، بل إذا كان لا ينتج شيئا ماله
معه نسبة معينة على ما سنصف بعد . وليس إذا كان لا ينتج شيئا فرض ،
فليس ينتج شيئا له معه تلك النسبة ، ولم يكن قياسا لأنه ينتج شيئا ،
بل لأنه ينتج شيئا معينا . فإذا كان كونه لا ينتج أمرا فرض مما لا يرفع عنه أنه
يلزم عنه شئ ما الذى نعينه ، فلا يرفع عنه أنه قياس .

ثم لا مانع يمنع من أن يقال : إن من القياس ما هو قياس على مطلوب غير محدود ، ومنه ما هو قياس على مطلوب محدود ، بعد أن نعلم أنا حيث نقول في هذا الكتاب : إن كذا قياس ، فإنما نعني هذا الأخير . فلا يكون اسم القياس

(١) فإذا : وإذا ۥ || فإذا ... كبرى : ساطعة من ساء ع || هنا : عينا
 بفتح ، ساء عا + أن عا . (٢) وعينا : وعينها س ، هـ . (٣) ما :
 + منها س || نسبة : نسبته ع ، هـ . (٤) كون غيره قياسا : ساطعة من ع .
 (٥) ماتجبه : ما لا تجبه د ، ي . (٦) مما : ماد . (٧) بل لأنه ينج شيئا :
 ساطعة من د . (٨) لا يرفع : لا يضيح || يلزم : لزوم ع . (٩) وسه ...
 محدود : ساطعة من د || بند : ساطعة من عا . (١٠) هذا الأخير : هذا الآخر ع ، عا
 || فلا : ولاد ، ن .

لهذا الأخير من الجهة التي يشارك فيها الأول ؛ بل من جهة جملة مشاركته وخصوصيته . على أن القياس إنما هو قياس لأجل شيء ، والجهة حجة على شيء . وليس من شأن المتعلم أن يبحث عن التأليفات حتى كيف يتفق أن تنتج ؛ بل من شأنه أن يحصل مطلوباً فينظر هل يصح أولاً يصح ويعمل القياس مسوقاً إليه ، فيكون كل قياس إنما يطلب لشيء ما محدود . وقولنا : آخر غيرها ، يعني بهذا أن لا تكون النتيجة قد كانت في نفسها إحدى ما سلم . فإن ذلك إن كان مسامحاً لما كان يحتاج أن يقاس ليلزم تسليمه ؛ بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس . ويشترك الحمل والشرط في هذا . وقوله : بالاضطرار ، أى دائماً ، ليس في مادة دون مادة . فإنا إذا قلنا : ليس أحد من الناس بفرس ، وكل فرس صمال ، فأوردنا محولاً مساوياً للأوسط ، لزم في هذه المادة وكل مادة يشاركها في صورة المساواة والانعكاس أنه ليس أحد من الناس بصاهل . ولكن ليس يلزم مثل هذا من كل تأليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة دائماً ، فليس هذا التأليف قياساً .

وليس يعجبني قول من يقول : إن قوله اضطراراً ، يفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال . وذلك أن تلك لا يلزم عنها شيء ، لادائماً ولا غير دائم . فإن مقدمات الاستقراء إذا صحت لا يلزم عنها شيء البتة ، ولا المثال إذا سلم . لكن المثال

- (١) لهذا الأخير : لهذا الآخر ، ع || بل : ساقطة من د ، ن || مشاركته : مشاركته ، ع
(٢) وخصوصيته : وخصوصية س ، ع ، ع . (٣) وليس : فليس ع ، ع ، ع ، ع || التأليفات :
التأليف ع || حتى : ساقطة من س || كيف : تكون ع || يتفق : اتفق د ، ن . (٤) ويجعل :
أرجح || مسوقاً : مسوقاً د ، س ، ن ، ع . (٥) آخر : ساقطة من ع ، ن || غيرها : غيره ع .
(٦) ما سلم : ما سلمنا س ، ع . (٧) كان : ساقطة من س || كل : كان س .
(٨) فأوردنا : فأوردنا ع . (٩) شيء : + البتة س . (١٠) لادائماً . . .
شيء : ساقطة من د ، ع ، ن . (١١) المثال : + الذي ع ، ي .

الذى أوردناه، إذا سلمت المقدمات التى فيه، لزم عنه الشيء بشرط فى المادة ،
وليس اضطرارا عن هيئة الصورة التى للتأليف . فتكون القرائن الغير المنتجة
يلزم عنها أشياء فى مواد ما لها حال وشرط، ولا يلزم فى غيرها من المواد ؛ فيكون
مدى لزم عنها شيء ولكن لا دائما . والاستقراء والتعميل لا يلزم منهما فى مادة من
المواد شيء البتة، حتى يكون يلزم عنها شيء ، ولكن لا اضطرارا، أى ليس دائما .
كما ظنوا .

(١) بشرط : لشرط ه . (٢) هيئة : هذه ع . (٣) مواد ما : مواد هـ ب ، م ||
حال : بحال د ، م ، ن || وشرط : أو شرط ه ، ي . (٤) لا دائما : دائما د ، م ، ن ||
والاستقراء : فالاستقراء س ، هـ || منها : عنها سا . (٥-٣) فيكون . . . من المواد :
ساقطة من د ، ن .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها

لكن قد يلحق هذا الذي قيل شكوك : منها أن اللوازم قد لا تكون
اضطرارية ، بل تكون ممكنة ، ويكون القياس قياسا . ومنها أن القياسات
الجدلية قياسات ، وليس ما يلزم عنها يلزم بالضرورة ، بل في غالب الظن .
والخطايات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا . وأيضا فإن القياسات الشرطية
قد تكون النتيجة فيها شيئا مما في المقدمات . فإنك إذا قلت : إن كانت الشمس
طامعة فالنهار موجود ، لكن الشمس طامعة فالنهار إذن موجود ، فيكون اللازم
مما رضع في المقدمات ، وقد جعلت القياس الشرطي داخلا في هذا الحد .
وكذلك إذا قلت : إما أن تكون الحركة موجودة أولا تكون موجودة ، لكن
الحركة موجودة ، فينتج نقيض التالي وهو عين المقول في الاستثناء ؛ وذلك لأنك
إذا قلت : إن الحركة موجودة ، أنتج : فالحركة موجودة . وأشنع من هذا مثال
آخر : إنه إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ، لكن الحركة موجودة ،
فالحركة موجودة . وقالوا أيضا : إن ههنا مقاييس توجب النتيجة عن قول

- (٢) فصل : الفصل السابع ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ي ، فصل ٧ هـ . (٤) قد :
ساقطة من س . (٥) اضطرارية : اضطرارا ع || القياسات : القياس ع .
(٧) لزوم ما : ساقطة من ع . (٨) فيها : منها ط . (٩) لكن ...
موجود : ساقطة من ع . (١٠) القياس : ساقطة من م . (١١) لكن :
ولكن ع . (١٢) وذلك : ساقطة من ع . (١٤) لكن الحركة موجودة :
ساقطة من د ، ن . (١٥) أيضا : ساقطة من سا ، ع || النتيجة : والنتيجة د ، ن .

واحد كقول القائل : فلان يتحرك ، فهو إذن حى ، ولما كان عبد الله يكتب ، فهو إذن يحرك يده .

فأما الشك الأول فينحل بأن يتذكر ما قلناه : إنه ليس معنى قولنا : يلزم اضطرابا ، أن اللازم فى نفسه يكون قولاً اضطراباً ، بل إن لزومه عن القياس يكون اضطراباً ، وإن كان فى نفسه كذباً ، أو حقاً ضرورياً ، أو ممكناً وغير ضرورى .
 ٥ . فإن الباطل والممكن قد يلزم اضطراباً عن شئ إذا سلم ، ويكون فى نفسه غير اضطرابى .

وأما الشك الثانى فقد قيل : إنه عنى باللازم ما كان لازماً بالحقيقة ، أو على سبيل الإقناع . وليس كذلك ، فإن اللازم عنى به المفهوم من اللازم حقيقة لا مجازاً . ومع ذلك فإن الشك منحل ، لأن ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات
 ١٠ . فإن ما فيها إذا سلم لزم عنه النتيجة اضطراباً ، إنما يكون مشكوكاً فيها ، لأن تلك المقدمات يكون مشكوكاً فى أمرها . فأما كون القياس قولاً إذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطراباً ، فهو أمر مشترك للجميع .

وأما الشك الثالث فينحل بأن يعرف أن قوله : ”لزم عنها غيرها“ معناه غير المسلمات . والمسلمات هى التى يكون فيها صدق أو كذب . ولم يكن قولنا :
 ١٥ . ”فإنها موجودة“ مسألاً فى نفسه ، أو متعرضاً لأن يكون فى نفسه حقاً أو باطلاً ؛

(١) فلان وفلان ساء عا . (٢) يحرك : يحرك د ، ن || يحرك يده : يده يحرك ع . (٣) اضطراباً : اضطراباً د ، ساء ع ، عا ، ن ، سى ؛ اضطراباً م ؛ اضطراباً هـ . (٤) اضطراباً : اضطراباً ساء ع ، هـ ، سى || يكون : ساقطة من م ، م . (٥) اضطراباً : اضطراباً ع ، هـ ، سى ؛ + وإصراراً م ، م . (٨) وأما : فأما ع . (٣-٨) فينحل . . . الثانى : ساقطة من م . (١٠) ومع ذلك : ساقطة من ع || الجدلية : الحقيقة والجدلية ع . (١١) فإن : فإن ساء || يكون مشكوكاً : مشكوك عا . (١٦) أو باطلاً : وباطلاً ع .

بل كان المسلم شيئا هو جزء منه . فإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، هو بجملة مسلم واحد ، ولا تسليم فيه لأحد جزئيه الآن ، فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد . حتى إذا قلت : إن كان الإنسان حجرا فهو جماد ، ولا واحد من هذين بمسلم ، والمقدمة مسلمة ، لأن التسليم ههنا يتناول حال النسبة بين القولين ، كما أن الصدق يتناوله ؛ فإن لفظ الشرط والجزاء قد حرف القضيتين عن أن يكونا قضيتين ، ويكون فيهما صدق أو كذب ، ووضع أو تسليم . ولذلك إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة ، لم يكن صدق ولا كذب . وكذلك إذا قلت : فيكون النهار موجودا ، مع الفاء وحرف الجزاء ، لم يكن صدقا ولا كذبا ، فلم يكن شيء منهما مسلما أو غير مسلم . وإن كان إذا أفردت كل واحد منهما كان صدقا أو كذبا ، وأعرض لتسليم أو غير تسليم . وكذلك إذا قلت : هذا إما كذا وإما كذا ، صار الصادق المسلم هو الجملة غير الأجزاء . فإذن النتيجة غير الأمور المسلمة .

وأما الشك الآخر ، وهو أن تقول : إن كانت الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ، لكن الحركة موجودة ، فالحركة موجودة ؛ فإن هذا الشك يخل من وجوه : أحدها : أن هذا القول ليس بقياس البتة ، فإن القياس هو ما يفيد زيادة تسليم ، وهذا ليس يفيد شيئا . وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان ؛ بل

- (١) بل : ساقطة من د || هو : هي ن || الشمس : الشمس د . (٢) هو : وهو س . (٣) إذا قلت : أو قلت ع || قلت : فلتاع . (٤) بمسلم : مسلم ع . (٥) فإن : وإن د ، س ، ن ، ه ؛ ساقطة من ع . (٦) ووضع : أو وضع سا . (٧) أو تسليم : وتسليم ب ، س ، ه ، ع ؛ (٨) فيكون : ساقطة من ي || الفاء : ساقطة من ي . (٩) منها : منها ع . (١٠) واحد : واحدة سا ، ع ، ه ، ي || كان : ساقطة من ع || وأعرض : وأعرض ع (١١) هذا : ساقطة من د ، ن || إما كذا : ما كذا سا ، م || وإما كذا : أو كذا ع || الصادق : الصدق ح . (١٢) وأما : وما ه . (١٤) لكن : موجودة : ساقطة من ع . (١٦) كل ما : كذا سا || هو : بل : ساقطة من ع . || كان : اتفق .

ما يلزم عنه شيء مستفاد تسليمه، ولم يكن مسلما من جملة ما يسلم موضوعا في جملة ما وُضِعَ. فإذا لم يكن هذا قياسا، لم يجب أن نقول: إن شيئا هو قياس، وقد لزِمَ منه لازم ليس غير الموضوع. والثاني: أن المسلم أيضا ليس هو النتيجة، فإن المسلم هو: "لكن الحركة موجودة" مقرونا بلفظة لكن. وكذلك قولك: "فالحركة

- موجودة" مقرونة بالفاء الواصلة، وفيما وُضِعَ نتيجة وهي: أن الحركة موجودة. وهذا جزء من المسلم لا المسلم. والدليل على ذلك إن قائلا إن قال: إن الحركة موجودة، ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء، حتى يكون كأنه قال: وصادق مع ذلك إن الحركة موجودة حتى تكون الحركة موجودة كموضوع، وقد حمل عليه، وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين شيء. فإن لزِمَ، فع الاستشعار بأن هذا مستثنى، فَبَوْن أن الحركة موجودة، يجعل في الذهن جزءا من قضية محمولها الاستثناء، فيثبت يلزم ما يلزم. وهكذا الحال في المثال الذي أورد للفصل، وقد تكلف له أنواع من الجواب.

- لكن الحق أن هذا ليس بقياس. لست أقول: إن المقدمة المنفصلة إلى إيجاب وسلب لا تكون قياسية، فإنها تدخل في القياسات. لكني أقول: إن استعمالها على أن يقرن بها استثناء النقيض، وعلى ما قيل في الشك، ليس يؤدي إلى قياس. فإنه لما قال: إما أن تكون الحركة موجودة، أو لا تكون، فقد ساق

(١) ما يلزم عنه شيء: ساقطة من ع. || عنه: عناس، عا، عى || مستفاد: يستفاد سا، ع، عا، ن، ه، عى. (٢) هذا: ساقطة من عى. (٣) منه: عنه عى || ليس: ساقطة من عا || والثاني: فالثاني د. (٤) مقرونا: مقرون د، ن؛ مقرونة ع، عا || بالفتحة: بلفظ د، س، ن || قولك: قوله س. (٤-٥) مقرونا: موجودة: ساقطة من سا. (٥) مقرونة: مقرونا س || الواصلة: الفاصلة د، ن || وفيها: وما سا؛ فباع || وهى: هو سا؛ وهى عا؛ وهو س، ه. (٦) من: ساقطة من ع || إن الحركة: الحركة عى. (٨) كموضوع: لموضوع د، س، ع، عا، ن. (٩) فإن: قال م. - (١١) وهكذا: وما كذاى. (١٣) الحق أن: الجواب ع || هذا: + شيء. (١٥) وعلى: حل س. (١٦) أولا تكون: أولان.

هذا الكلام إلى أن يبين به أمرا مجهولا ، أو يلزم أمرا منكرا لا يقتربه . فلما قال :
 لكن الحركة موجودة ، وجعل هذا جزءا من القياس ليبين به أن الحركة
 موجودة ، لم يكن هذا قياسا ، لأنه كان المطلوب فيه قد بان وسلم ، قبل عقد
 القياس عليه . فإن كان القياس إنما هو لاستنباط شيء ، فقد كان مستغنى
 عنه ؛ وإن كان لإلزام شيء منكر ، فالمخاطب لا يسلم أن الحركة موجودة
 ليستغنى بها ، فإذا لم يسلم ذلك لم يتعقد عليه من هذا قياس . ومع ذلك فإنه إذا لم
 ينح نحو سلب صريح ، بل إلى جهة من جهات العدول ، كانت حينئذ النتيجة
 غير التي ذكر ، بل إن الحركة ليست غير موجودة . وهذه ليست هي أن الحركة
 موجودة ، ولو كان يلزمها ، فإن اللوازم كلها أغيار في المعنى ، كما قد علمت مرارا .
 وأما الأمثلة الأخرى فلإنما تتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت عقلا ،
 قد حذف في واحد منها ” أن كل متحرك حي “ ، وفي الآخر ” وكل ما كان
 السراج موجودا فالضوء موجود “ وهي الشرطية ، وفي الثالث ” كل كاتب يحرك
 يده “ . فقد وقفت على حد القياس ، فاه لم الآن أن من القياسات ما هي كاملة
 (١) به أمرا : أنه أمرا سا || مجهولا : محولاع || أمرا منكرا : أمر منكس ، سا ، عا ، هـ ، ي .
 (٢) لم يكن : ليس ن || قد : فقد ع ، عا || وسلم : أو سلم س ، هـ ، ي || قبل : بل د . (٤) عليه
 فإن كان القياس : ساقطة من سا || لاستنباط : لاستنباطية سا || فقد : ساقطة من د (٥) لإلزام :
 الإلزام سا || منكر : منك عا || فالمخاطب : والمخاطب ع . (٦) فإذا : وإذا ب ، س ، عا ، ع ،
 هـ ، ي || لم يتعقد : ما يتعقد س || قياس : القياس عا (٧) ينح : يلحظ ب ، د ، س ،
 سا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي || جهات : جهة سا || العدول : المعدول عا || كانت : كان ب ،
 د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ، هـ ، ي . (٨) التي : الذي ب ، د ، س ، عا ، عا ، م ، ن ،
 ي || ذكر : ذكرت هـ || ليست : ليس ع || غير : ساقطة من ي . (٩) ولو : وإن س || قد :
 ساقطة من د ، ن ، هـ . (١٠) فإنما : فإنها عا ، ي . (١١) قد : ولقد د ، م ،
 ن ، هـ ، ي || حذف : حذفت ع || في : كل هـ || منها : منها د || حي : ساقطة من ي ||
 وكل ما : وكلما د ، س ، ن ، هـ ، ي . (١٢) وقفت : + الآن د ، ن || فاعل :
 واعلم د ، ع ، عا ، ن .

وهي التي تظهر لصورتها لزوم تسليم النتيجة عنها ، ومنها ما هي غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم عنها بيّنا ، وإنما يلزم بتغيير ياحقها ترجع به إلى الكاملة ، يكون ذلك التغيير لها في نفسها وحدودها ، لا في شيء آخر يدخل عليها . ويكون ذلك التغيير لها يلزم صدقه مع صدق ما يسلم فيها .

(١) تظهر : ساقطة من س || لزوم : يلزم س ؛ ساقطة من سا . (٢) وإنما : ساقطة من ع || يلزم : لم يلزم ب ؛ يتبين بخ ، س ، ع ، ي ؛ يبين لزومها سا ، ه || بتغيير : بتغير سا ، ه || به : ساقطة من ع ؛ بها ي . (٣) بتغيير : التبرع ، ن ، ه ، ع ، ي || آخر : ساقطة من د ، ن . (٤) ذلك التغيير : ذلك التبرع ، ن ، ه ، ع ، ي || لها : ساقطة من ع || مع : ساقطة من ي || يسلم : يلزم ع .

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثانية

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في عكس المقدمات على الإطلاق

٥

قد جرت العادة بأن يُعرف أولا حال عكس المقدمات ، حتى إذا وقف عليها سهل الأمر في معرفة القياسات التي ليست بكاملة . ومعنى العكس هو تصوير الموضوع محولا ، والمحمول موضوعا ، مع بقاء الكيفية والصدق على حاله . والقضية المنعكسة هي التي تقبل هذا العكس . فالسالبة الكلية من المطلق إذا أخذت بحسب ما يفهم في التعارف من قول القائل : ” لا شيء من ج ب ” ، ١٠ وهي المستعملة في العلوم فإنما تنعكس . وإن أخذت على ما يجب في نفس

(٢) الجملة : جملة د || في المنطق : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن ، ي ؛ في القياس وعلى أربعة فصول س ؛ أربعة فصول سا ؛ في القياس أربعة فصول هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول الأربعة] ؛ + أربعة فصول ع . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ي ، فصل ١ هـ . (٩) قد : وقد س || حتى : فهي س || وقف : وقفت ع . (٧) ومعنى : ويعنى ع || العكس : بالنكس ع . (٨) الموضوع : المحمول س ، سا ، هـ || محولا : موضوعا س ، سا ، هـ || والمحمول موضوعا : والموضوع محولا س ، سا ، هـ . (٩) فالسالبة : والسالبة س ، ع || المطلق : المطلقة ع . (١٠) من (الأول) : في س . (١١) وإن : فإن ع ، عا .

الأمر فإنها لا تنعكس . فاما والمفهوم من " لا شيء من ج ب " ، أنه :
ولا واحد من الموصوفات بأنها ج بالفعل ، محولا عليه ب ، مع امتشعار ما دام
موصوفا ب ج من ، غير منع ، أن يكون مادام ذاته موجودا ؛ بل مع تجويز أن يكون
مع ذلك مادام ذاته موجودا فليس ب ، فينعكس . وذلك إذا كان قولنا : لا شيء
من ج ب ، معناه أنه لا شيء مما يوصف بج يوصف ، مع الوصف ب ج ، أنه ب .
فنه ما يدوم وصفه ب ج ، فيدوم سلب ب عنه ؛ ومنه ما لا يدوم وصفه ب ج ، ويدوم
سلب ب عنه ما دام ؛ ومنه ما لا يدوم له أحد الأمرين . فلذا كان حقا أن
كل واحد مما يوصف بج كيف كان يسلب ب عنه دائما ما دام ذاته موجودا
فيكون السلب ضروريا ، صدق معه لا شيء من ج ب . وإذا كان السلب عنه
حقا عندما يكون ج فقط ، صدق " ولا شيء مما هو ج ب " . فإذن هذا يصدق
على الضروري ، وعلى فن واحد من الأشياء التي نسميها مطلقات ، فنقول : إنه
ينعكس مثل نفسه . فإنه إن كان لا شيء من ج ب ، فلا شيء من ب ج ، وإلا
فبعض ب ج . فلتعين ذلك البعض وليكن د ، فيكون د بعينه موصوفا بأنه ب و ج ،
فيجتمع فيه أنه ب وأنه ج . فيكون شيء واحد يجمع فيه أنه ج وأنه ب .
وقد قلنا : إنه لا شيء من ج يوصف بأنه ب ، أى مع ما يكون ج ود ، مع أن
ج هو ب ، هذا خلف .

(١) والمفهوم : المفهوم ع || من لا شيء : لا شيء ب ، س ، ع (٢) ولا : لا د ، ع ، ن || الموصوفات :
الموضعات ع || محولا : محولا د ، ن || ب : ساقطة من ع . (٣) موجودا : موجودة ن .
(٤) وذلك : ذلك ع . (٥) وصفه : لونه ع || وصفه ب ج : ساقطة من ع .
(٦) ب : ساقطة من ن || مادام : + موجودا س ، ه . (٧) يسلب : يسلب ب ؛
فيسلب س ، ه || ب : ساقطة من ع . (٨) لا شيء : لا شيء د ، ع ، ع ، ن ، ي .
(٩) لا شيء : لا شيء د ، ع ، ع ، ن ، ي . (١٠) يكون ج فقط : يكون ب فقط سا || ولا شيء : لا شيء د ، ع ، ع ، ن ، ي .
(١١) فقول : نقول ي . (١٢) لا شيء : لا شيء ع . (١٣) فلتعين : ولتبرس ؛ فلتعبري || د :
ج س || د (التالية) : ساقطة من د ، ن . (١٤) فيجتمع : فيجمع ع ، م || وأنه ج : وجمع
ع . || فيه : ساقطة من ن .

وهذا العكس يجوز أن يكون كالأصل ، فإنه كما يكون لا شيء من الأبيض
أسود أى ما دام أبيض ، فكذلك لا شيء من الأسود أبيض ما دام أسود .
وكما أنه لا شيء من الحجارة حيوان ، أى دائماً ما دام موجودا ، فكذلك لا شيء
من الحيوان بحجارة ما دام موجودا . فحكم الأصل لحكم العكس .

وقد زيف قوم هذا البيان فقالوا : لأنه تبين فيه أن السالبة الكلية منعكسة ،
بأن يوجد نقيض السالبة الكلية وهى الجزئية الموجبة ، فتمكس جزئية موجبة ، ثم
تصحح الدعوى على سبيل الخلف . وفى هذا وجهان من التقصير : أحدهما أنه
لم يبين لنا بعد هل الموجبة الجزئية تنعكس . وبعد ذلك فإنه حين يبين لنا أن
الموجبة الجزئية تنعكس ، يبين بأن السالبة الكلية تنعكس ، وهذا يبان الدور .
وقالوا : إنه أيضا بـ آ ، تبين بالخلف بقياس من الشكل الثالث ، وذلك مما لم يبين
لنا بعد . فهؤلاء حادوا عن هذا البيان وأتوا ببيان آخر ، وهو أن جـ لما كان
مباينا لبـ ، ومباين المباين مباين ، فبـ أيضا مباين لجـ ، فلا شيء من بـ جـ . أما اعتراضهم
فنقضه أهل التحصيل ، وبنوا أن هذا ليس على سبيل استعمال عكس الجزئية ،
بل على سبيل تعيين شيء واحد . واقتراضه يكون بعينه كلا الأمرين .
وهذا أمر تعلمه من غير أن يلتفت فيه إلى حديث العكس .

(١) يجوز : يجب هـ . (٢) فكذلك : وكذلك س ، هـ ؛ فذلك سا . (٣) فكذلك : وكذلك
س ، هـ ؛ فذلك سا . (٤) الحيوان : + أن يكون س ، سا ؛ + ويكون عا ؛ +
يكون هـ ، ع . (٥) فقالوا : قالوا س ، سا . (٦) فتمكس : فتمكس سا ، ع ، ع .
(٧) وجهان : الوجهان عا . (٨) لم : ليس م || حين : حيث س ، سا ، عا ، هـ ||
لنا : ساقطة من ع . (٩) الجزئية تنعكس : الجزئية د ، ن ؛ الجزئية منعكسة سا || بين : بين م .
(١٠) أيضا بـ آ : ساقطة من هـ ، ع || بـ آ : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن .
(١٢) اعتراضهم : اعتراضهم س ، ع . (١٤) شيء : ساقطة من سا || واقتراضه : واقتراضه
د ، ع ، ن || يكون : يكون ع . (١٥) فيه : ساقطة من س || العكس : العكس سا .

الواحد يتعين لك بالحس أو بالعقل أنه بعينه جـ وبـ فيحد موصوفا بجـ هوبـ ،
وموصوفا ببـ هو جـ ، من غير استعمال قياسين في أمر هذا الواحد ، ومن غير
عكس . وهذا النقض نقض حسن وحق .

وأما طريقتهم فقبلوها ومالوا إليها وحسبوا أنها بيان نافع . وهذا خطأ ممن
أبدعه ومن القائل . وذلك لأن المباين اسم مشترك يقال على وجوه . فمن ذلك
في المكان ، ومن ذلك في الحد ، ومن ذلك في أشياء أخرى منها المباين بمعنى
أنه ليس هو ، فيكون معنى قولنا : ههنا مباين المباين ، هو أنه ليس هو المباين في المكان
ولا في الحد ، كبيانات الأشياء التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ، ولكن
في معنى أنه ليس هو . فإذا قال قائل : إذا كان لا شيء من جـ بـ ، فلا شيء من
بـ جـ ، لأن جـ مباين لبـ ، كان معناه لأن جـ ليس هو بـ ، وما ليس شيئا
فليس الآخر : هو لم يخل إما أن يكون هذا مبينا ، فيكون مبينا أنه إذا كان جـ ليس
بـ فليس بـ جـ ، وإن كان ذلك غير صحيح فهذا غير بين ، لأن جـ ليس هو عبارة
عن مادة بعينها ، بل عن كل مباين ، وبـ عبارة عن كل ما يوين . فلا يمكن

- (١) أو بالعقل : وبالعقل . (٢) هو : فهو س || جـ : ساقطة من هـ || قياسين :
قياسي سا . (٣) النقض : + النقيض د || حسن : ساقطة من م . (٤) طريقتهم :
طريقهم د ، س ، ع ، عا ، ي || قبلوها : وقبلوها ي . (٥) وذلك : لذلك سا ؛
بذلك ن . (٦) في المكان : بالمكان ن || منها : من هـ || بمعنى : لمعنى ع . (٧) مباين
المباين : مباين للمباين ع || المباين هو : المباين ن || هو (الثانية) : + ليس س ، هـ . (٨) كبيانات :
كباين ع || قد : ساقطة من ن . (٩) فإذا : وإذا ع || قائل : القائل سا ||
إذا كان : ساقطة من هـ ، ي . (١٠) فليس : وليس د ، ن || لم : ولم ع || هذا مبينا : +
فالآخر كذلك وإن كان أحدهما محتاجا إلى بيان فالآخر كذلك لكن الشخص إما مبينا بنفسه ع ، ي ؛
+ فالآخر كذلك وإن كان أحدهما محتاجا إلى بيان فالآخر كذلك هـ || فيكون : + أيضا سا ،
ع ، عا . (١٢) فليس بـ جـ : ساقطة من ع | فليس : ليس ن || وإن : فإن ع || فهذا :
فهو م . (١٣) ما يوين : مباين ع .

أن يقال : إن هذا جزئى غير بين تحت كلّى بين . فلو كان مسلما أن كل مباين
 لشيء فالشيء مباين له ، أى كل ما هو ليس الشيء فليس الشيء هو ، كما لانتك
 فى أنه لما كان جَ ليس بَ فَبَ ليس جَ . نعم ههنا شيء بين بنفسه ، وهو أن
 الشيء المباين لشيء فذلك الشيء مباين له ، وبإزاء ذلك مسلم أن ما ليس بشيء
 فذلك الشيء ليس هو ؛ بل هما فى هذا الموضع قولان مترادفان على معنى واحد .
 وليست المسألة هذه ؛ بل المسألة أنه إذا كان لا شيء من جَ إلا مباينا لبَ ،
 فهل يكون لا شيء من بَ إلا مباينا لجَ . وهو بعينه طلبنا ، هل إذا لم يكن شيء
 من جَ بَ ، فهل ليس شيء من بَ جَ . وليس معنى المباينة إلا هذا . فإن كان
 أحدهما بينا بنفسه فالآخر كذلك . لكن الشخصى إما بين بنفسه فى كليهما
 أو قريب من البين ، فإذا حصر حصرا كلياً تغيرت المسألة ، وزال البيان بنفسه .

١٠

تأمل الحال فى الموهلة ، فإن هذه الكلية فيها كاذبة ، مثل قولك : جَ مباين لبَ ،
 فليس يلزم أن يكون بَ مباينا لجَ ، فإن الحيوان مباين للإنسان بهذا المعنى ،
 والإنسان لا يباينه . وكذلك المسور بسور جزئى ، فإنه إذا كان بعض جَ مباينا
 لبَ ، لم يلزم أن يكون بعض بَ مباينا لجَ ، فلم يكن كون المباين مباينا لمباينه نافعا
 ههنا . وذلك لأن جَ قد يكون مباينا لبعض بَ ، ومواصلا لبعض الآخر ،

١٥

(١) كل : كل ب ، م || كل بين : كل ع (٢) كا : كناد ، ع ، ن ، كذا ه ، ي ؛
 ساقطة من س . (٣) قَبَ : و "بَ" د . (٤) لئى : بشئ د || سلم : فلم سا .
 (٥) مترادفان : مترادفان ن . (٦) هذه بل المألة : ساقطة من م || جَ : بَ ع .
 (٧) لافى : ساقطة من س . (٨) فهل : بل : ساقطة من ع . (٩) الشخصى :
 الشخص ع ، عا ، م . (١٠) قريب : قريبا ع || فإذا : وإذا د || حصرا : ساقطة من
 ع || يزال : وزالت عا || بنفسه : ساقطة من ع . (١١) الكلية : المهمة ن .
 (١٢) للإنسان : الإنسان س . (١٣) لأن جَ : لأن جَ ع || قد : ساقطة من س ، عا ،
 ه ، ي || بَ : جَ ه || ومواصلا : مواصلا ، ه .

فيكون ذلك البعض الأول مبايناً له ، ولا يوجب أن تكون مباينة كلية . فكذلك
إذا قلنا : لاشيء من جـ ب ، أوجبنا المباينة من جانب جـ ، ولا ندرى هل الجانب
الآخر مباين بكليته أو ببعضيته فيحتاج أن يبين ببيان ، بل ليسم أنه إذا كان كل
جـ مبايناً بـ ، أى ليس شيء من جـ ب ، فب مباين لكل جـ ، وليسم أن هذا
بين بنفسه . فهل إذا نقل كل من جـ إلى بـ ، يكون حقاً أن كل بـ مباين
لجـ ، أو يكون ليس كذلك ؛ بل حكمه حكم البعض إذا نقل عن جـ إلى بـ
في قولهم : بعض جـ مباين لبـ ، فصار بعض بـ مبايناً لجـ كان كاذباً ، عل
أنه حيث يصدق والمباين مباين للباين ، إنما يصدق إذا كان المتباينان موجودين
معاً حال المباينة . وأما إذا كانت المباينة هو أن لا يكون أحدهما موجوداً ، مثل
مباينة الكاتب للإنسان حين لا يكون إنسان ما كاتباً ، فلا يقال : إن الآخر
المعدوم مباين أيضاً . فهذا البيان ليس بشيء ، ولا ينبغي أن يلتفت إليه ؛ بل
إلى بيان التعليم الأول . وأما طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف ، فالجواب
عنه أن قياس الخلف معقول بذاته مستأنس إليه في نفسه ، وليس يحتاج إلى أن
يعلمنا حاله ، في لزوم ما يلزم عنه إذا كان كاملاً ، معلم . والمعلم الأول ، فإنه ليس يعلمنا
حال قياس الخلف إلا على سبيل التذكير والتجريد عن المادة . واستعماله وقبوله طبيعي

- (١) ولا يوجب : لا يوجب د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، عى || مباينة كلية : مباينته د ، ن
|| فكذلك : فذلك س ، س ، ع ، م ، ن . (٢) ولا ندرى : فلا ندرى س ، م || الجانب : +
المباين ع . (٣) بكليته ، لكليته م || بل : ساقطة من عا || ليسم : ليسم د ، ثم ن .
(٤) وليسم : ونسلم ع . (٥) نقل كل من : نقل من د ، ن . (٦) من : ساقطة
من ع || إلى : ساقطة من عى . (٧) يـ : بـ كـ د || كاذباً : + فهذا عا . (٨) إنما : لها ع
|| المتباينان : المباين د ، المباينات ع ، المتباينات م ، ن ، عى . (٩) المباينة : المباين م ، ن .
(١٠) حين : حتى د ، س ، ن . (١٢) التعليم : التعلم عا || استعماله : استعمالها م .
(١٤) حاله : حياله عى || عنه : ساقطة من س || معلم : ساقطة من سا .

- وعلى ما تعلم . ثم إن الفاضل من المتأخرين قد بين هذا بوجه حسن ، فقال :
- والإنتاج بنفسه ، إنما يعلم بعد على سبيل التذكير ، لا على سبيل إفادة علم مجهول . فيلزم من ذلك أن بعض ب ليس ب وهذا خلف . فهذا ، أما إذا كانت الكلية السالبة على ما يجب في نفس الأمر فليس يجب لها عكس . وهي التي رأينا أن نجعل
- ٥ العبارة عنها بقولنا : كل ج ، فليس يوجد ب . أو أن نقول : ليس ولا واحد من ج إلا وليس ب فيفهم منه أن كل واحد مما يوصف بأنه ج بالفضل كيف كان دائماً أو غير دائم فإنه يسلب عنه ب ، لا ندري متى ، أفي جميع زمان ما يوصف بأنه ج ، أو في جميع زمان وجوده وصف بـ أو لم يوصف ، أو في بعض زمان كونه ج ، أو زمان غير زمان كونه ج . فإن ما يوصف بأنه ج ، إذا سلب عنه ب في زمان كونه ج كله ، فقد سلب عنه ب ، وإن كان في بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه ب ، وإن كان في زمان قبل أو بعد ذلك فقد سلب عنه ب ، وإن كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب . فإننا وإن قلنا مصلوب أو سلب أو يسلب ، فأوهنا زماناً ، فذلك اضرورة اللفظ ، بل مرادنا أن كل شيء يوصف بأنه ج ، فذلك الشيء حق عليه سلب ب لا ندري متى . فإذا كانت السالبة الكلية
- ١٥

- (١) فقال : وقال ع ؛ ساقطة من س . (٢) قلنا . . . ج ب : ساقطة من ع .
- (٣) فيلزم : ويلزم ع . (٤) ليس : + ج سا || أما : وأما ب ، د ، س ، سا ، ع ، ما ، م ، هـ ، ي . (٥) ليس : لاشئ . س . (٦) فيفهم : فهم ع ، ن .
- (٧-٨) بالفضل . . . متى : ساقطة من س . (٨) فإنه : بأنه سا || يسلب : سلب ما .
- (٨) متى : ساقطة من ع || أفي : أوفي س . (٩) ما يوصف . . . جميع زمان : ساقطة من س ، ع || بـ : كـ د . (١٠) أو زمان . . . جـ : ساقطة من ع ||
- جـ (الثالثة) : ساقطة من م . (١١) بـ (الأولى) : ساقطة من س || في زمان : ساقطة من هـ ||
- كله : كلية س ، ع || فقد : + وصف : جـ هـ . (١١-١٢) وإن كان . . . عه بـ : ساقطة من م . (١٢) وإن (الأولى) : فإن ع || وإن كان في زمان قبل . . . عه بـ : ساقطة من ع . (١٣) أو سلب : ساقطة من د ، ن . (١٤) فأوهنا : وأوهنا س ، ع .
- (١٥) فذلك : فذلك ما || عليه : ساقطة من هـ .

المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم، أو ما هو خارج عن الضرورة، وهو الذي ليس السلب عنه دائماً ما دام ذاته موجوداً، بل في وقت ما من أوقات وجوده، وهي التي تخص بالوجودية، لم يلزم لها عكس. فإن سلب الضحك بالفعل عن كل إنسان، صحيح بهذا الوجه، فإن كل إنسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتاً ما، وإذا سلب وقتاً ما فقد سلب مطلقاً. وكل إنسان يسلب عنه الضحك مطلقاً، وخصوصاً على رأى من يخرج الضرورة عن الإطلاق. وإذا كان هذا السلب الكلى مطلقاً لا ينعكس، إذ ليس يمكن أن يسلب الإنسان عن الذي يضحك بالفعل بوجه من الوجوه، وكذلك في مواد كثيرة، فقد وجد للسلب الكلى لماطلق مادة لا ينعكس فيها. وهذا معنى قولنا: إن كذا لا ينعكس، أى ليس يلزم عكسه، لا أنه لا ينعكس في مادة من المواد. فبين من هذا أن السالب الكلى المطلق الحقيقي لا ينعكس. لكن هذا السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشأن؛ فلذلك لا يقال: ولا واحد من الناس ضاحك.

فلينظر الآن في وجوه أخرى تعتبر لهذا، فنقول: إن قوماً يقولون: إن المطلقة هي التي الحكم فيها على ما حصل من الموضوعات موجوداً، حتى يكون إذا قال قائل: كل ج ب، كان معناه أن كل واحد من الموصوفين بأنه ج في الماضي

- (١) العامة: فالعامة د، ساء ن؛ فالعامة ع || خارج: + عنه هـ. (٢) ليس: ساقطة من ع. || موجوداً: موجودة د، ع، ن || أوقات: الأوقات ن. (٤) الضحك: ساقطة من ع. (٥) وإذا سلب وقتاً ما: ساقطة من ع || ما: ساقطة من س || وكل: فكل س، ساء هـ، عى. (٦) كان: ساقطة من س. (٧) يسلب: يسلب هـ. (٨) للسلب: السلب د، ساء عى. (٩) المطلق: ساقطة من ن || مادة: ساقطة من عى. (١٠) لا: ساقطة من ساء || أنه: لأنه ساء. (١١) لا يعبر: لا يعنى س || عنه: ساقطة من ع. (١٢) الشأن: اليان د، ع، عى || فذلك: فذلك د، ع، ن || ضاحك: ضاحكين ب، د، س، ساء ع، ط، ن، هـ. (١٣) لهذا: هذا د. (١٤) يكون: ساقطة من د، ن. (١٥) كان: وكان ط.

والحال مما قد وجد هو موصوف بأنه ب . فيكون قولهم : لا شيء من جـ ب ، معناه أنه لا شيء مما وجد وحصل جـ ب بالفعل إلا مسلوب عنه كونه ب ، وإن كان قد يمكن أن يوجد له ب . أو يكون بعض جـ إذا وجد كان ب بالضرورة ، لكنه الآن ليس موجودا ، والموجود منه هو البعض الذي لا شيء منه ب . مثال

- الأول عندهم إذا اتفق في وقت إن لم يكن إنسان متحركا بالفعل . ومثال الثاني أن يكون وقتا لا لون موجود فيه إلا البياض ، فيكون حيث كل لون يابضا ، فيكون هذا الوجودى ينمكس أيضا . فليظفر هل يلزم من هذا أن لا شيء مما هو ب فهو جـ أيضا . أما إذا عني في العكس ما عني في الأصل ، فليس يجب أن يكون هذا العكس ، لأنه يجوز أن يكون ب مسلوبا عن جـ الموجود ، ولم

- يوجد في غيره . فانه ليس يلزم إذا سلبت الكتابة عن إنسان موجود ، أن تكون الكتابة موجودة في آخرين ، أو أشياء أخرى غير الكتابة حكمها هذا الحكم . فليس يلزم من ذلك أن يكون سلب جـ عن كل واحد من الذين حصل لهم وجود ب ، حقا على سبيل الإطلاق . فثمهم ربما لم يحصلوا ب ، حتى يصيروا بحيث إذا وضعوا كان السلب عنهم على الحكم المذكور . وأما على غير هذا الشرط وعلى أن يكون جـ مسلوبا عن ب ، سواء لم يوجد ب أو وجد في شيء آخر غير جـ ، فهذا
- ١٥ صحيح خارج من طريق العكس على هذا القانون .

(١) ما : + قدع (٢) كان (الأول) : ساقطة من ع || قد : ساقطة من س . (٤) والموجود : الموجود ع || هو : ساقطة من س ، ع ، هـ || البعض : ساقطة من هـ || الذى : الذين هـ || منه : منهم هـ .
(٦) وقتا : وقت د ، ع || لا : لا د ، ولا ع || لون (الأول) : كون ع || موجودا : موجود د ، ن ، هـ ساقطة من ع . || يابضا : يابض د ، ن ، هـ س . (٨) فهو : وهو س || في العكس : بالعكس ن || ما عني : بل عني د ، ن . (٨ - ٩) يجب أن يكون : ساقطة من ن || أن : أن
يجوز : ساقطة من ع . (١٠) أن : ساقطة من ع . (١٢) الذين : الذى ع .
(١٤) المذكور : المذكورة م || وعلى : على س . (١٥) في : ساقطة من ع .
(١٦) خارج : ساقطة من س ، ع || خارج من طريق العكس : ساقطة من س ، هـ .

لكن ينبغي أن ينظر أن هذه القضية حيثئذ، أى القضايا تكون . فإنه لا يلزم أن تكون ضرورية . فإنه إذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب، وكان ب شيئا لا يجب أن يسلب عنه ج في كل زمان، مثل: أن يكون اتفق أن كان كل موجود أبيض في وقت ما، مسلوبا عنه أنه مالك ألنى وقرذهب، وكان حيثئذ لا وجود لمالك ألنى وقرذهب في الموجودين في ذلك الوقت هو أبيض، وانعكس أنه لاشيء مما هو مالك ألنى وقرذهب بأبيض، كان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة، ولم يكن ممكنا حقيقيا، إذ قد سلب عنه بالفعل . وقد اتفقوا على أن كل قضية إما أن يكون فيها حكم بالفعل ضرورى، أو حكم بالفعل غير ضرورى، أو حكم ممكن ليس فيه شرط أنه بالفعل، وإذ ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فتستكون مطلقة . فيكون ما ظنوه من أن المطلق هو الذى يجب أن يكون الحكم فيه على الموجودين في زمان، قد حصل باطلا . واعلم أن قولنا: كل كذا كذا، ليس يعنى به كل موجودين كذا في زمان ما، فإن الموجودين من الناس في زمان ما بعض الناس لا كل الناس . ومع ذلك فإن هذا إذا اعتبر، حصلت أقسام لا يمكن إلحاقها بالضرورى ولا الممكن، فيجب إذن أن لا يلتفت إلى هذا المذهب، وسيحوجنا إمعاننا فيما يستأنف إلى أن نزيد هذا الغرض شرحا . فإن لم يعتبر وجود الموضوع، بل اعتبر صدق القضية، كان

(١) أى: إلى س . (٢) شيئا: ساقطة من د . (٣) وفر: الحل يحمل على ظهر أو على رأس (السان) || ذهب: ذهباع، ط، ع، ي؛ ساقطة من هـ . (٤) وقرذهب: وقرذهباع || وانعكس: فالنعكس هـ؛ فانعكس ي . (٥) ذهب: ذهباع، ع، ي . || كان: وكان د، س، سا، ع، ن، ع، ي؛ سلب م؛ فكان هـ || هذا: ساقطة من ع . (٦) اتفقوا: نصواع . (٧-٨) أو حكم . . ضرورى: ساقطة من ع . (٩) ممكن: مماس، بمن || أنه: ساقطة من سا || ليست: ليس س، سا، ع، ط، هـ، ع، ي . (١٠) فتستكون مطلقة: ساقطة من ع || من أن المطلق: من المطلق، ع، ي . (١١) حصل: حصل س، ط، هـ . (١٢) قولنا: ساقطة من ع || يعنى: عني؛ معناه ن || كل: ساقطة من ي . (١٣) زمان ما: زمان د، ن || بعض الناس: ساقطة من سا || كل الناس: كل إنسان م || ذلك: كذا د .

الموضوع موجودا أو غير موجود ، حتى تكون المطلقة هي التي الحكم فيها بسوره صادق زمانا ما ، سواء كان الموضوع موجودا أو غير موجود . فإن غير الموجود يصدق عليه السلب عاما ، كان العكس مثل الأصل بعينه متعلقا بذلك الزمان ، وكان مطلقا ؛ إلا أن هذا الاعتبار مزيف ، لما دريت ولما يستقبلك .

- وأما إن أخذ الموضوع على السبيل الذي اختاره الفاضل من المتأخرين ، حتى يكون جـ ما يصح أن يكون جـ حتى يدخل فيه ما يصح أن يكون جـ ، وإن جاز أن يوجد ويعدم ولا يكون حاصلا له أنه جـ ، فليظنر ما يلزم من ذلك ؛ فيكون معنى السالب الكلى على مذهبه ، إما أنه لا شيء مما يصح أن يكون جـ بالفعل أو بالقوة موصوفا بالفعل بأنه بـ ، وإما أنه لا شيء مما يصح أن يكون جـ موصوفا بأنه يصح أن يكون بـ . لكن هذا الفاضل جعل المطلقة مالا يجب سلب بـ عنه بالفعل كل وقت ، فلا يجد محيصا من الإلزام السالف ، إذ بينا أن مثل هذه المطلقة قد لا تتمكس ؛ ولا يتغير ذلك بأن يجعل الموضوع ماهو موصوف بالفعل مما يوصف به الموضوع أو بالقوة ، وما يجري مجراه . فهذا على أول الوجهين .

- وأما الوجه الثاني ، فإنه قضية يسلب فيها الإمكان العام ، وليست مطلقة . فإن قال قائل : إنه ليس كذلك ؛ بل الإمكان ههنا في مفهوم المحمول ، وإنما

(١-٢) حتى . . . موجود : ساقطة من ع || حتى . . . الموجود : ساقطة من س .
 (٢) ما : ساقطة من ن ، هـ ، ي . (٥) السيل . سيل د (٦) جـ ما يصح : به ما يصح د ؛ ما يصح هـ || أن يكون جـ : أن يكون بـ عا || حتى . . . جـ : ساقطة من ع || وإن : + كان د . (٧) فيكون : ساقطة من م . (٨-٩) بالفعل أو بالقوة . . . جـ : ساقطة من ع . (١٠) جعل ؛ يجعل س ، سا ، عا ، هـ || مالا يجب : مما لا يجب د ، سا ، ع ، ن ، ي . (١١) عنه : عناد ، ن || عن : من ع ؛ حل هـ || الإلزام : إلزام د ، هـ . (١٢) المرضوع : + موصوفاس ، ع ، عا ، هـ . (١٣) وما يجري : ويجري د || فهذا : وهذا ع . (١٥) وليست : فليست هـ ، ي .

- يكون ذات جهة بجهة تلحق الرابطة ، ونحبر عن إمكان الرابطة فتقول أولا : إن
الجهة هنا في مقابلة القضية السالبة ملحقه بالرابطة ، فإنك تقول هناك : بعض
ما هو ج يصح أن يكون ب . وثانيا : إن كل مقدمة لها جهة يمكن أن تجعل
الجهة فيها خالصة عن المحمول ، فإنه يمكن أن تجعل جهتها جزءا من المحمول ، ثم
تلحق بها جهة أخرى . فإنك إذا قلت : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، فك أن
تقول بعده : كل إنسان بالضرورة يمكن أن يكون كاتباً . وأما ثالثاً : فما تقول
في قولك : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، أمعناه أن كل إنسان يمكن ، أو يصح ،
ولا تمتنع كتابته ، مدخلا للجهة على المحمول على نحو معناه . فإنك إن قلت هذا
وعينت بالإمكان الإمكان الحقيقي الذي يصدق في هذا الموضع ، فقد كذبت .
فإن إمكان الكتابة ليس ممكناً ، اللهم إلا أن يلتفت إلى إمكان قريب . حينئذ
لا يجد حيلة فيما ليس فيه ، إلا إمكان واحد . ومع ذلك فيكون قولك : كل
إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، كاذبا على هذا التأويل . لأن ذلك كله ليس بإمكان بعيد
ولا قريب ، بل الناس مختلفون في ذلك . وأما بعد هذا كله فينتظر أن هذا
كيف ينعكس ، فنقول : إن هذه القضية مع هذا كله تكون على حكم السالبة
الضرورية ، إذ كان لا شيء مما يصح أن يكون ج ، هو شيء يصح أن
يكون ب .

- (١) بجهة : الجهة د ، ه ، ي || ونحبر : ونحبر د ، ن . (٢) بالرابطة : بالرباط ن .
(٣) الجهة : ساقطة من ع || فإنه : فإن س . (٧) أن يكون يمكن :
ساقطة من م || أمعناه : معناه د ، م ، ع ، ن ، ه ، إذ معناه سا || أو يصح : أن
يصح م ، ه ، م ، ه ، د ، ع ، ن . (٨) إن : إذا س ، سا . (٩) الإمكان :
ساقطة من سا || في : ساقطة من ه || كذبت : كذب ه . (١٠) ممكناً : يمكن ه ||
إمكان : مكان ي . (١١) حيلة : ساقطة من سا | واحد : بواحد د ، ن || قولك :
ساقطة من س . (١٢) يمكن : يمكن ه . (١٥) إذ : إذا د ، ع ، ن .

- هذا وإن قوما قالوا : إن السالبة الكلية على الوجه الأول أيضا لا تنعكس ، وأوردوا له أمثلة فقالوا : نحن نقول لا شيء من الحيطان في الوند ، ولا من البطيخ في السكين ، ولا ينعكس أنه لا شيء من الأوتاد في الحيطان ، أو السكاكين في البطاطيخ ؛ فالجواب عن أمثال هذا هما ذكروه أن المحمول ليس هو الوند ولا السكين ، بل في الوند وفي السكين ، فاجملهما كما هما بجملة موضوعين • ينعكس .

-
- (١) قالوا : سالطة من س || أيضا : سالطة من ب • (٢) نحن : + أيضا س || لا شيء : أن لا شيء د ، ن • (٣) البطيخ : البطاطيخ ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، ه ، ع ، ي • (٤) البطاطيخ : البطيخ ع • || هذا : هذا د ، س ، سا ، ط ، ن ، ه || ذكروه : ذكروا ع ، ي • (٥) ولا السكين : والسكين س ، ع || فاجملهما : بل فاجملهما سا ؛ فإن جملهما ع || هما : هوع || بجملة ما : بجملة ه •

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في عكس المطلقات

وإذ قد بينا هذا فلبين أن الكلية الموجبة هل تنعكس ؟ وكيف تنعكس ؟
 ٥ اكلية موجبة أم جزئية ؟ وهل تبقى مطلقة ؟ أم لا تبقى مطلقة ؟ فنقول : إذا صدق قولنا كل ج ب فليس يلزم أن يكون كل ب ج . مثاله كل إنسان حيوان ، وليس كل حيوان إنسان . وأيضاً نقول : كل إنسان مستيقظ ، ولا نقول : كل مستيقظ إنسان . فليس يجب إذن للكلية الموجبة عكس كلي موجب ، فإنه ربما كان المحمول أعم . وأما عكسها الجزئي فواجب ، فلنا إذا قلنا : كل ج ب لزم أن بعض ب ج . وقد جرت العادة في بيان هذا أن يقال : إنه إن لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج . وهذا مما ينعكس ، فيكون ولا شيء من ج ب ، وقد قلنا : كل ج ب ، وهذا خلف . فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب .

وعلى أن ننظر في هذا البيان ، هل هو حقيقى ، أم ليس بحقيقى . وذلك أنه إن كان قبيض الموجبة الجزئية المطلقة هى السالبة الكلية المطلقة ، وقد قيل : إن

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ي ؛ فصل ٢٠ (٥) أم جزئية : أوجزئية س ، سا ، هـ ، ن || أم لا : أرسا ، ع ، ط ، م ، ي ؛ أرسا ، ع ، ط ، م ، ي ؛ إذا : إن ، د ، ن || صدق : ساقطة من د ، ن . (٧) كل حيوان إنسان : كل حيوان إنسانا سا ، ع ، ن ، ي || قول : ساقطة من ط . (١٠) أن بعض : أنت يكون بعضى . (١١) إن : لوس || فيكون : + هو قبيضة د ، ع ، ن ، ي || ولا شيء . فلا شيء ، د ، ن . (١٢ — ١١) وهذا . . . ج ب : ساقطة من س . (١٢) وهذا : هذا ب ، س ، ط ، هـ ؛ هذا سا . (١٤) أم ليس : أرسا ، ع ، ط ، م ، ي .

من اختار هذا الاعتبار في المطلق. فإن كان المطلق مأخوذاً على المعنى الأخص،
فبين انعكاسه بالاقتراس الذي سنشير إليه بعد. ونقول الآن : إن مناقض قولنا،
ليس كل المطلق، هو كل الذي الحمل فيه دائم. وأما مناقض السالب الكلي المطلق
والموجب الكلي المطلق العام للجميع، هو الجزئي الذي يدل على الدوام. وقد
عرفت الفرق بين الدائم والضروري، فيجب أن يراعى هذا في جميع ما نورد. •
فهذه أصول يجب أن تكون منك على ذكر، فإن الناس لم يشتغلوا بها.

ونقول : إن هذا العكس يمكن أن يبين التعيين والاقتراس. وذلك بأن يقال :
إذا كان كل جـ بـ فيفرض واحد من الموصوفات جـ وليكن دـ، فيكون
دـ هو جـ وهو بـ. فالمرصوف بـ الذي هو دـ موصوف بأنه جـ. وكذلك
قد يمكن أن تبين بالخلف على قياس ما فعله الفاضل من المتأخرين، فإنه إن لم يكن
بعض بـ جـ، فلا شيء من بـ جـ السالب المطلق، بمعنى، ما دام ذات بـ موصوفة
بأنها بـ، وكان كل جـ بـ ينتج بقياس كامل طبيعي أن : لا شيء من جـ دـ.
هذا خلف.

وأما أن هذا العكس ما حاله، فنقول : حاله أيضاً الإطلاق العام، فلا يلزم إذا
كان كل كاتب مستيقظاً، أي وقتاً ما، يجب أن يكون بعض ما هو مستيقظ هو

(١-٦) من اختار... بها : ساقطة من ما . (٢) بالاقتراس : بالإفراض د، ع || الذي :
الكلي هـ || إن : ساقطة من هـ . (٣) ليس : ساقطة من ع || الحمل : حل م || دائم : ساقطة
من م || السالب : السلب ن . (٤) هو : فهو د، ن . (٥) عرفت :
عرف م . (٦) أصول : أحوال د . (٧) والاقتراس : والإفراض د، ع .
(٨) الموصوفات : الموضوعات هـ . (٩) وكذلك : ولذلك ما . (٩-١٠) وكذلك قد يمكن
أن تبين : ويتبين هـ . (١٠) تبين : يتبين ما، هـ، ي . (١١) بمعنى : يعني د، ن || موصوفة :
موصوفة ب، د، ع، م، ن، ي . (١٢) وكان : وقد كان د، ن || جـ د : جـ ب هـ، جـ
د، ع، ما، ن، بـ جـ م، ما . (١٤) فنقول حاله : ساقطة من ما || فنقول : + أن
هـ، ي . (١٥) يجب : ساقطة من د، ن .

كاتب، مادام ذاته موجودا، أو مادام مستيقظا. وفي بعض المواضع يجب كما نقول: كل إنسان حيوان، أى مادام موجودا ودا، و. بعض الحيوان إنسان، أى مادام موجود الذات. وهذان يعمهما الإطلاق العام. ولقائل أن يقول، إنا إذا قلنا: كل كاتب مستيقظ، لزم منه أن بعض ما هو مستيقظ فإنه كاتب ما دام موجود الذات. وذلك أنا إذا قلنا: الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين. وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا، وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ. فبعض ما يقال له إنه مستيقظ، فإنه كاتب ما دام ذاته موجودا. فقد انعكس ههنا أيضا ضروريا.

- نقول في جواب ذلك: أما أولا، فإننا نسأل ولا تناقش المناقشة التي لنا في هذا، فنقول: لا يمنع وجود بعض المستيقظ كتابا ما دام ذاته موجودا، أن يكون بعضه ليس كذلك. فإنه كما أن الجزئية لا يمنع صدق سلبها صدق إيجابها، كذلك لا يمنع صدق ضرورتها صدق لا ضرورتها. وكذلك بعض الأجسام أبيض بالضرورة، وبعضها أبيض لا بالضرورة. فإن كان بعض ما هو موضوع المستيقظ كتابا بالضرورة إذا أخذنا الشرط المذكور، فبعضه الذي ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة. وإن قابلنا هذا الكلام بالحق، لزمنا أن لا نسلم أن الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ. فإن ذات الكاتب بشرط أن يؤخذ كتابا فقط لا يوصف بالمستيقظ. فإن الشرط هو أن يكون كتابا فقط

(١) موجودا: موجودة د، ن؛ ساقطة من ع || مادام: مام. (٢) ودا: دائما؛ أو دائما ساع، م. (٣) موجود: وجود م. (٤) حيث: ساقطة من د || موجودا: موجودة د، ن. (٥) له: ساقطة من ع. (٦) موجودا: موجودة د، ن || أيضا: ساقطة من س. (٧) صدق (الأول): الصدق ي. (٨) صدق (الثانية): ساقطة من م || وكذلك: ولذلك من، س، ع، ه. (٩) بالضرورة وبعضها أبيض: ساقطة من م || لا بالضرورة: بالضرورة ع.

بلا زيادة. والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا، فيكون كاتباً فقط ليس كاتباً
 فقط، بل إذا أخذ مطلقاً، أى الكاتب، كيف كان هو الموصوف بأنه كاتب، المحبوز أن
 يكون، كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفاً لا بالضرورة. وأما الأشياء من
 حيث حدودها، وبشرط تجريده العوارض عنها، لا تكون موضوعة لما ليس
 بمحدودها ولا في حدودها. ثم ستعلم أن قولنا: من حيث هو كاتب، ليس جزءاً
 من الموضوع البتة، وذلك في مثل قولنا: الكاتب من حيث هو كاتب هو
 مستيقظ، بل جزء من المحمول. وسنبين لك حيثئذ أن الشك منحل من وجه آخر.
 ونرجع فنقول: إن العكس في المطلقين جميعاً لا يجب إلا مطلقاً عاماً. وذلك
 لأنك إن أخذت المطلقة خاصة، وجدتها قد تنعكس خاصة، وقد تنعكس
 ضرورية. مثال الأول: كل كاتب مستيقظ، وعكسه: بعض ما هو مستيقظ
 كاتب لا بالضرورة. ومثال الثاني: كل إنسان متنفس لا بالضرورة، وعكسه: أن
 بعض ما يتنفس إنسان بالضرورة. وإذا عرفت حال الكلى الموجب المطلق،
 فكذلك فاعلم حال الجزئى الموجب، وأنه ينعكس مثل نفسه جزئياً موجباً. والبيان
 ذلك البيان. وينبغي أن لا يطول بسببه.

- (١) هو: ساقطة من سا. (٢-١) ليس كاتباً فقط: ساقطة من ع. (٢) أخذ: أخذناه ||
 أى: هو م. (٣-٢) بأنه... الموصوف: ساقطة من م. (٤) وبشرط: وبشرطه.
 (٥) بمحدودها: حدودها سا؛ لحدودها ع || حدودها: حدود ن. (٦) [ابتداء من
 كلمة "وذلك" في السطر السادس ساقط من نسخة ي] || هو (الثانية): ساقطة من ن.
 (٨) ونرجع: فراجع سا؛ وراجع د، ع || المطلقين: المطلقين م، سا، ع، ن، هـ
 || لا يجب: + إن سا. (٩) إن: إذا د، م، ع، ن || وجدتها
 قد: وجدتها لقد ب، م، ع، ع، م، هـ. (١٠) لا بالضرورة (الأول): بالضرورة م || ومثال:
 مثال م. (١٢) وإذا: وإذا م، ن، هـ، ع || حال: ساقطة من د، ن.
 (١٣) وأنه: فإنه ن | ر: اليا والبيان سا. (١٤) وينبغي: ولا ينبغي عا.

وقد أوردت أمثلة نوقض بها ما قلناه من انعكاس الكلى بالموجب جزئيا .
 فلا يحتاج أن ننددها كلها ، بل يجب أن يترك ما قلناه في الجواب عن حدود
 أوردت ، لتبين بها أن السالبة الكلية لا تنعكس . وكذا الأمر أن تنظر إلى جملة
 الموضوع وجملة المحمول فتعكسه كما هو ، لا تنقص جزءا مما فيه ولا تغيّره ، أعني
 الجزء الذى إذا نقصته عنه وهو بحاله الأول قبل العكس فأردت أن تحفظ
 الإيجاب والسلب مع نقصانه لم تجد الحكم ثابتا . فإنك إذا حفظت المحمول كما
 كان والموضوع كما كان وعكست لم تغلط ولم تغالط . وأما السالبة الجزئية
 فإنها لا تنعكس ، فليس إذا لم يكن كل حيوان إنسانا ، أو كل إنسان كاتباً ، وجب
 أن لا يكون كل إنسان حيوانا ، أو كل كاتب إنسانا .

- وهنا نوع من العكس آخر يجب أن نتأمله ، وهو الذى يسمى عكس
 النقيض ، وهو أن يؤخذ ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا ، وما يناقض
 الموضوع فيجعل محولا . فنقول : إذا قلنا كل جـ بـ ، لزم منه أن كل ما ليس
 بـ ليس جـ ، وإلا فليكن بعض ما ليس بـ ليس ليس جـ ، فهو جـ . فبعض ما ليس
 بـ هو جـ ، يتمكّن فبعض ما هو جـ هو ما ليس بـ ، وقلنا كل جـ بـ . وإذا
 قلنا : كل ما ليس بـ ليس جـ ، صح كل جـ بـ ، وإلا فليصح ليس كل جـ بـ .
 فيكون بعض ما هو جـ مسلوبا عنه بـ ، فذلك البعض جـ وليس بـ . وقلنا : كل
 ما ليس بـ ليس جـ فذلك البعض جـ وليس بـ . وإذا قلنا : لا شئ من جـ بـ

(٢) فلا : ولا س ، سا ، ع ، عا ، هـ ؛ لا د ، ن || ندها : ندها عا ، ندها م .
 (٤) جزئا : شيئا س || عا : + هو د ، ن . (٦) ابتا : تاما د ، ن .
 (٨) أو كل : وكل س ، ع . (١٠) آخر : سائطة من س .
 (١١) فيجعل : ليجل هـ . (١٢) فنقول : + إذا د ، سا ، ن || أن : سائطة من س .
 (١٣) ليس ، ليس جـ : ليس جـ د ، ع ، م . (١٤) يتمكّن : فينكس س ، سا ، ع ، عا ، هـ .
 || وقلنا : وقد قلنا د ، ن || كل : وكل ع . (١٥) ما ليس بـ : ما بـ م .
 (١٦) بـ : بـ س || بـ : بـ ع .

لا يلزم لا شيء مما ليس بـ ليس جـ . فإنتك إذا قلت : لا شيء من الناس حجارة ، لم يلزم أنه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بإنسان ، أو ليس شيء مما ليس بحجارة هو إنسان ؛ بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو إنسان ، وإلا فلا شيء مما ليس بحجارة هو إنسان ، فلا شيء من الناس ليس بحجارة . وكنا قلنا لا شيء من الناس حجارة . وإذا قلنا : بعض جـ بـ ، لزم بعض ما ليس بـ ليس جـ . فإنه يوجد موجودات أو معدومات خارجة عن جـ وبـ معا ، فيكون بعض ما ليس بـ ليس جـ . وأما قولنا : ليس كل جـ بـ ، فيلزمه ليس كل ما ليس بـ ليس جـ ، وإلا فكل ما ليس بـ ليس جـ ، فكل ما هو جـ فهو بـ . وهنا خصوص أخرى ، والأولى أن نجعل مواضعها كتاب اللواحق .

(١) حجارة : بحجارة س . (٣) حجارة : بحجارة د ، س ، ع ، هـ ، ن (٥) حجارة : بحجارة د ، س ، ن . (٦) أو معدومات : ساقطة من م . (٧) ليس (الثانية) : ساقطة من د ، ن || فيلزمه ليس : فليس يلزم د ، ن . (٨) ليس (الثانية) : ليس بـ . (٩) والأولى : الأولى س ، س ، م .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في عكس الضروريات والممكنات

- ونقول : إذا قلنا بالضرورة لا شيء من جـ بـ ، فيجب أن يكون بالضرورة
 لا شيء من بـ جـ . قالوا : وإلا أمكن أن يكون بعض بـ جـ ، فأمكن أن يكون بعض
 جـ بـ ، فأشكل ههنا شيء وهو أنه استعمل عكس الممكن فيه . وهذا ما لم يبين بعد .
 فقال بعضهم : إن انعكاس هذا الممكن بين بنفسه . فإنه إذا أمكن أن يكون شيء
 شيئا ، أمكن أن يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء . ولما كان هذا بينا بنفسه ،
 جاز تعريف غيره به ، غير متوقف فيه أن يبين حاله . وهندي أنه يحتاج
 هذا العكس إلى بيان ما أيضا . وليس ما فرضوه بينا أعرف من أن المنع كونه
 شيئا ، يمنع كون ذلك الشيء هو الذي هو المطلوب أو قريب من المطلوب . لكن
 ما قاله الآخرون أحسن ، وهو أنه إن أمكن أن يكون بعض بـ جـ كان فرضه
 غير محال . وأكثره أن يكون كذبا . والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال . فإن
 لازم ما يمكن ممكن . فإن المحال لا يكون البتة . فما لا يكون إلا ويلزمه المحال
 لا يكون البتة . وكيف يكون ، وإنما يكون مع كون ما لا يكون البتة . فالكذب الغير
 ١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث : بـ ، د ، س ، ع ، م ، م ، فصل ٣٠ . (٤) لا شيء :
 ساطعة من د . (٥) بـ جـ (الأول) : جـ بـ ن || فأمكن : وأمكن د ، ن .
 (٦) جـ بـ : بـ جـ م || فيه : ساطعة من ع . (٧) شيء : ساطعة من ع .
 (٩) غير : ساطعة من د . (١٣) وأكثره : وأكثر د || الزير : خبر || محال :
 المحال س ، ع . (١٤) فإن : وإن ن . (١٤ — ١٥) فلا يكون . . .
 البتة : ساطعة من س . (١٥) وكيف : فكيف س || فالكذب : والكذب ب .

المحال لا يلزمه المحال. فإذا فرض بعض ب ج. وجودا، فحينئذ يكون بعض ج ب موجودا، فحينئذ يكون بعض ج ب سجا صلت كذبا غير محال. لكنك قد قلت بالضرورة: لا شيء من ج ب، فكيف يكون قولنا: بعض ج ب، غير محال، فهو محال. ولزم من قولنا بعض ب ج، فقولنا بعض ب ج كذب ومحال. هل أن هذا له وجه، وهو أقرب، عندى، وهو أن نقول: إذا جاز وأمكن شيء، أمكن لازمه. فإذا أمكن أن تصدق المطلقة العائلة: بعض ب ج، أمكن لازمها ضرورة، أى قولنا: بعض ج ب. وهذا أصح ما ينبغي أن يقال. وأما إن كان القول موجبا مثل قولك باضطرار أن يكون كل ج ب أو بعض ج ب، فيقولون إنه باضطرار أن يكون بعض ب ج. والبيان المشهور لهذا هو أنه لا بد من أن يكون بعض ب ج، لأنه من حيث هو مطلق هذا حكمه. فحينئذ إما أن يكون باضطرار، أو لا يكون باضطرار. فإن كان لا باضطرار، فبعض ج ب لا باضطرار، وكان كله باضطرار، وهذا خالف. وفي هذا البيان مواضع تغليب.

وذلك لأن الذي سلف من تعليمهم في انعكاس المطلقة الموجبة، إنما كان
أنها تنعكس جزئية فقط ، ولم يبين أنها إن كانت لا باضطراب فيكون عكسها

- (١) لا يلزمه الحال : لا يلزم الحال ساقطة من د ، ن || جَبَّ : جَبَّ ساء ، ع (٢) موجودا لحفظ يكون بعض جَبَّ : ساقطة من س ، ما ، هـ . (٤) جَبَّ : جَبَّ ساء ، ع ، ما || قولنا بعض جَبَّ : ساقطة من ع || جَبَّ (الثانية) : جَبَّ ساء ، ع (٥) وهو : هو || أقرب : الأقرب د ، س ، ع ، ما ، ن ، هـ || أن قول : أنه قول د ، س ، ساء ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ . (٦) جاز : جازس || تصدق : + المقدمة ، ما || المطلق : ساقطة من ما || القائل : العامة د . (٧) جَبَّ : جَبَّ ع || لازمها : لازماع || جَبَّ : جَبَّ ساء ، ع ، ما || أى قولنا : بعض جَبَّ : ساقطة من ما . (٨) موجبا : الكل الموجب . (١١) باضطرار (الثالثة) : بالاضطرار د ، س ، ن (١١ - ١٢) فإن كان . . . جَبَّ لا باضطرار : ساقطة من ع . (١٢) لا : ساقطة من ع || لا باضطرار : لا بالاضطرار س ، ن || وهذا : هذا د . (١٣) مواضع : موضع ع . (١٤) لأن : + الشيء || تسليمهم : تسليمهم ساء . (١٥) بين : بين س ، ما ، هـ || باضطرار : بالاضطرار ع ، هـ .

لا باضطرار . ولا هذا حق بوجه من الوجوه . فإن كل إنسان كاتب
لا باضطرار ، ثم كل كاتب إنسان باضطرار .

- والتخليط الثاني هو أنا وإن سلمنا أن هذا البيان قد ينفع في إثبات عكس
الكلى الموجب ، فكيف ينفع في بيان العكس الجزئى الموجب . فإنه ليس يمنع
قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، أن يكون بعض جـ ب أيضا لا بالضرورة .
فيجوز أن يكون عكس قولنا : بعض بـ جـ بالضرورة ، هو أن بعض جـ ب
لا بالضرورة . ثم إن انعكس على قولهم فصار بعض جـ ب لا بالضرورة ، مع
صحة الأصل ، وهو قولنا : بعض جـ ب بالضرورة ، ولم يلزم خلف . فإنك تعلم
أن بعض الأجسام متحركة ضرورية ، وبعضها متحركة لا بالضرورة . وكذلك
بعض الأجسام سود بالضرورة أى دائماً ، وبعضها سود لا بالضرورة ؛ بل
الحق أن هذه تنعكس مطلقة بالمعنى الأعم ، وهو أن بعض بـ جـ بلا زيادة
شرط . والبرهان عليه هو المثالان المذكوران . وأنت تعلم أنه ليس يجب أن
يكون عكس غير الضرورى عن غير الضرورى من المثال المذكور . فلا يمتنع

(٢) لا باضطرار : لا بالانطرار : س ، ع ، هـ ، م ، هـ . (٣) والتخليط : وتخليط
سا || البيان : بيان ع || قد ينفع : ساقطة من س || ينفع : يجمع ع || فى : + بيان ب ، م ||
إثبات : بيان ب ، . (٦) بـ جـ : جـ بـ د ، س ، سا ، ها ، ن ، هـ || أن (الثانية) : +
يكون ن || جـ بـ : بـ جـ د ، س ، سا ، ها ، ن ، هـ . (٧) فصار : ومارد ، ن || صح :
ساقطة من س . (١١) أن هذه تنعكس : أنها ن || هذه : هذا س .
(١٣) من غير الضرورى : ساقطة من سا || عن : ساقطة من ع ، ها ، هـ || غير (الثانية) : ساقطة
من د ، س ، م ، ن || المذكور : + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة مثل أحد من الناس
كاتباً بالضرورة فإنه لا يمنع نج ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكسه ليس أحد من الناس
كاتباً بالضرورة فإنه س ، سا ، هـ ؛ + وهو أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وبعضه ليس أحد
من الناس كاتباً بالضرورة ع ؛ + من أن بعض الكتاب إنسان بالضرورة وعكسه ليس كل أحد من
الناس كاتباً بالضرورة فإنه ها || فلا : لا س ، سا ، ها ، هـ .

أن يكون الشيء ضروريا حمله على شيء ، ثم ذلك الشيء لا يكون هذا ضروريا له . وستزيدك لهذا شرحا في موضعه .

ومع هذا فيجب أن نورد وجوه التلخيص الذي مكافئه أصحاب التعصب عن هذا اللازم . فقال بعضهم : إن قولنا : كل كاتب إنسان بالضرورة ، ليس حقا . وذلك لأن الكاتبين المعدومين هم إناس معدومون ؛ فبعض ما هو كاتب هو بالإمكان ناس ، أى تمكنوا أن يصيروا ناسا .

وهذا هو الإنسان الذي ذكر أن قولنا : كل جَب ، معناه كل ما يقال له أنه بالفعل جَب ، وأخرج ما هو كاتب بالإمكان ، داخلا في قولنا : كاتب . فالآن قد أدخل الكاتب بالقوة في هذه الجملة ، ومع ذلك فليس نجد البتة مقدمة كذبة ضرورية موجبة . فإن قولنا : كل إنسان حيوان بالضرورة ، كاذبة ؛ لأن الناس المعدومين حيوان بالإمكان . فبعض الناس ، وهو الذى بالقوة ، حيوان بالإمكان ، فليس بالضرورة كل إنسان حيوان . ولا نجد مثالا من الأمثلة المستعملة للكلى الموجب ، يكون صادقا البتة .

وقال بعض المحصلين : إن قولنا بعض الكتاب ناس بالإمكان ، صحيح . وذلك لأن معنى هذا أن بعض ما يوصف بأنه كاتب بالضرورة ، هو إنسان . وسواء لم يكن كاتبا ، أو كان كاتبا ، وكان بالضرورة كاتبا ، أو كاتبا

(٢) وستزيدك : وستزيدك ب ، د ، س ، ن || وستزيدك . . . موضعه : ساقطة من ع ، عا .
(٣ - ١٦) ومع هذا . . . وكان بالضرورة كاتبا ، أو كاتبا : ساقطة من ب ، س ، م ، ي .
(٣) التلخيص : التلخيص ه . (٤) اللازم : الإلزام سا ، عا . (٥) لأن : أن د ، ع ، ن ، هـ .
(٦) تمكنوا : يمكن سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ع ، ن ، هـ . (٨) داخلا : حاصلع ، هـ .
(٩) فالآن : الآن د ، ن . (١٤) الكتاب : الكاتب ع ، ن || ناس : ساقطة من د .
(١٥) بالضرورة هو إنسان : هو بالضرورة إنسان سا . (١٦) وسواء : سواء سا || أو كان كاتبا : ساقطة من سا .

لا بالضرورة ، حتى يكون إنسانا بالضرورة ، وإن لم يكن كاتباً . فإذاً كونه إنسانا بالضرورة ، ليس لأنه كاتب .

فإذا قلت : بعض ما يوصف بأنه كاتب ، هو إنسان بالضرورة وإن لم يكن كاتباً ، فأنت تقول في نفسك ، لا من جهة أنه كاتب ، بل من جهة أنه كاتب لا توجب الضرورة . فإذاً يكون غير ضرورى أن تكون معه الإنسانية ، فيكون بعض الكتاب وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب ليس ضرورياً أنه إنسان أو ليس بإنسان ، وذلك من جهة ما هو كاتب . فبعض الكتاب ممكن أن يكون إنساناً من جهة ما هو كاتب .

وهذا الرجل ، وإن دقق ، فقد غلط وحله التعصب على تحمل وجه بعيد ، وغلط من ظن أن قولنا : الكاتب من حيث هو كاتب ، لا يوجب الضرورة ؛ حتى يصبح معه أن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، لا يكون حمل الإنسان ضرورياً عليه ، وليس كلامنا في أن كونه كاتباً هو الذى جعل حمل الإنسان عليه ضرورياً أو لم يجعل ، بل كلامنا في الإنسان هل يحمل على الكاتب من جهة ما هو كاتب . فإن قال : إنه يحمل عليه دائماً ، فيكون ضرورى الحمل عليه . فحين أنه يحمل عليه ، وإن لم يكن لأجل أنه كاتب . وكذلك إذا زالت الكتابة

(١ - ١٥) لا بالضرورة . . . الكتابة : ساقطة من ب ، م ، م ، ع ، ي . (١) إنسانا : إنسان ه || إنسانا بالضرورة : + ليس لأنه كاتب فإذا قلت بعض ما يوصف بأنه كاتب هو إنسان بالضرورة ع || وإن : فإن ه || لم : ساقطة من د . (٣ - ٤) وإن لم يكن كاتباً : ساقطة من ع ، ه ، ه . (٤) كاتباً : ساقطة من د || فى : مع س ، ه . (٦) ضرورياً : + له س . (٧) أو وليس : وليس س . (٩) دقق : وقف د . (١٠) من (الأول) : + أنه د || أن : ساقطة من ع ، ن . (١٢ - ١٣) وليس كلامنا . . . يجعل بل : ولم يجعل ع . (١٤) دائماً : فحين أنه يحمل عليه دائماً س || ضرورى الحمل عليه : ضرورياً أى يحمل عليه ع ، ه ، ن ، ه . (١٥) فحين أنه يحمل عليه : ساقطة من س ، ع ، ه ، ن .

مع كونه إنسانا محمولا على الشيء الذى هو الكاتب ، فإن ذلك لا يمنع أن يكون محمولا على الكاتب ، ودائما له . فليس أنه لا يكون ويحمل على شيء ، يوجب أنه حين يكون لا يحمل عليه دائما .

فأما إن قال : إن الكاتب من جهة ما هو كاتب ، هو كاتب فقط ولا زيادة ، والإنسان معنى آخر غير أنه كاتب ، فليس محمولا عليه ، كان هذا حكم الإنسان والحيوان . فإن الإنسان ، من حيث هو إنسان ، هو أنه حيوان . نعم الحيوان حينئذ جزء من حده ، وكذلك الحيوان والإنسان جزءان من حد الكاتب . فإن الكاتب من الخواص الذاتية ، بمعنى ، أنها توجد في حدها الموضوع وجنسه لا محالة . وبعد هذا كله ، فإن الكتب إذا أخذ أنه كاتب فقط ، وكان الإنسان مقارنا له كان غير محمول عليه بالضرورة لا بالإمكان ؛ فكان بعض الكتاب بالضرورة ليس إنسانا لا بالإمكان ، وهو الكاتب من جهة ما هو كاتب .

على أن ههنا غلطا آخر . وهو أن قولنا : من حيث كذا ، ومن جهة كذا ، من أجزاء المحمول . فقوله : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ليس بالضرورة إنسانا ، هو بمعنى قوله : الكاتب ليس من الضرورة إنسانا ، من جهة ما هو كاتب ، ولو كان هذا الاعتبار ليس جزءا من المحمول ، بل جزءا من الموضوع ،

(١-١٦) مع كونه إنسانا . . . بل جزءا من الموضوع : ساقطة من ب ، م ، م ، ع ، ي .
 (١) كونه : كون سا || إنسانا : الإنسان د ، سا . (٢) يوجب : موجب د ، ع ، ط ، ن .
 (٣) لا يحمل : لأنه يحمل ع ، ط . (٤) ما هو كاتب هو كاتب فقط : ما هو كاتب فقط د ، سا ، هـ . (٥) أنه : + محمول د ، سا . (٦) وكذلك : كذلك ع ، ط . (٨) أنها : أنه هـ . (٩) وكان : كان د ، ع . (١٠) كان : ساقطة من سا ، ع ، ط || بالإمكان : الإمكان ع ، ن || فكان : وكان ع . (١١) الكتاب : الكاتب هـ . (١٣) على : قيل ع ، ن || أن : ساقطة من ع ، هـ . (١٤) فقوله : وقوله سا . (١٥) بمعنى : معنى د ، ط ، ن . (١٥-١٦) من جهة . . . من المحمول : ساقطة من د ، ن . (١٦) الاختبار : ساقطة من عا .

- لزم منه محال . فإنا كلما نقول : الحيوان من جهة ما هو حيوان ، ناطق أو ليس ؛ فلو كان من جهة ما هو حيوان ناطق ، للزم أن يكون كل حيوان ناطق ؛ ولو كان الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، للزم أن لا يكون أحد من الحيوانات ناطقا . لأن الشيء الذى يقال على الشيء من حيث هو هو ، ومن حيث هو طبيعته ، فيقال من حيث كان ، وكيف كان . لكن لما كان قولنا •
- من حيث ومن جهة كذا جزءا من المحمول ، لم يلزم أن يجاب أن الحيوان من جهة ما هو حيوان ليس بناطق ، بل أن يجاب أن الحيوان ليس من جهة ما هو حيوان بناطق ، بل قد يكون وقد لا يكون . فإذا كان كونه بحيوانية تسلب عنه النطق ، غير كونه لا بحيوانية توجب عليه النطق ، لم يلزم أن يكون الأمر فى تسليم القسمين على سواء .

١٠

وكيف يكون جزءا من الموضوع ؟ وأجزاء الموضوع يجب ، إذا كان بعدها شيء يحمل على الموضوع ، أن تجيء بعينه كقولنا : الحيوان الناطق كذا ؛ معناه الحيوان الذى هو الناطق كذا . فإذا قلنا : بعض الكتاب من جهة ما هو كاتب ، فيجب أن يكون معناه بعض الكتاب ، المأخوذ من جهة ما هو كاتب ، أو بعض الكتاب ، الذى هو من جهة ما هو كاتب فقط . فيكون إدخال هذا السور

١٥

- (١ - ١٦) لزم منه محال . . . ومن جهة كذا السور : ساقطة من ب ، س ، م ، ع ، ي .
 (١) ناطق : ناطقا ، عا . (٢ - ٣) ناطق لزم . . . ما هو حيوان : ساقطة من .
 (٢) ناطق (الثانية) : ناطقا ، عا ، هـ . (٤) ومن : هو من ع ، ن . (٥) لكن : ولكن سا .
 (٦) كذا : ساقطة من سا ، عا ، هـ . (٨) بحيوانية : بحيوانيته سا . (٩) النطق (الأول) :
 الناطق د ، ع ، عا ، ن ، هـ || لا بحيوانية : لا بحيوانيته سا || النطق (الثانية) : الناطق ن .
 (١٠) تسليم : التسليم د . (١١) وأجزاء : فجزاء ع ، ن ، هـ || بدعا : بدد ، ع ،
 عا ، ن ، هـ . (١٢) كذا : + إذن د ، ع + إذا سا ، هـ . (١٣) الكتاب : الكاتب ن ، هـ .
 (١٣ - ١٤) من جهة . . . الكتاب : ساقطة من ع . (١٤) الكتاب : الكاتب ن . (١٥) أو بعض
 الكتاب : ساقطة من ع || فقط : ساقطة سا || فيكون إدخال هذا السور : ساقطة من ع ، عا .

فيه هذرا، فإن الكتب الذى أخذ من جهة ما هو كاتب فقط لا يتبعض ولا أيضا يتصور بالكل ، حتى يقال : كل كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب ؛ ولا يكون هذرا إذا جعل هذا جزءا من المحمول ، فقليل : بعض الكتاب هو من جهة ما هو كاتب كذا ، فإذا كان هذا جزءا من المحمول ، فيجب أن يكون جزءا من الموضوع عند العكس .

وهب أنه جزء من الموضوع ، أليس يجب أن يكون جزءا من المحمول ؟

قيل : فيكون قولنا كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، معناه أن كل إنسان ممكن أن يكون كاتبا ، الذى هو من جهة ما الكاتب كاتب فقط ؛ وهذا كاذب ، فإنه ولا واحد من الناس يوصف بأنه كاتب المأخوذ من جهة ما هو كاتب فقط . فإن الإنسان لا يكون الشيء ، الذى هو مجرد الكاتب فقط الذى أنه إنسان وأنه حيوان ، خارجا من وجوده مسلوبا عنه . ولسنا نلتفت عند ما نقول : إن الإنسان ممكن أن يكون كاتبا ، إلى اعتبار فى الكاتب ، وجهة تفتقر به ، غير معنى مطلق أنه كاتب بلا شرط لا بشرط لا . فننتظر ، هل يحمل ذلك على الإنسان ، فيجب أن لا يلتفت فى الموضوع إلا أنه الذى هو موصوف بكذا ،

- (١-١٤) فيه هذرا . . . موصوف بكذا : ساقطة من ب ، س ، م ، ي .
 (١) فإن : كان د ، ع ، عا ، ن ، هـ || فيه هذرا . . . فقط : ساقطة من ع ، عا || لا يتبعض : ولا يتبعض ع ، عا ، التبعض هـ . (١-٢) ولا أيضا يتصور بالكل : ولا سور بالكل د .
 (٢) كل : لكل د . (٤) كذا : ساقطة من ع ، ن ، هـ || هذا : ساقطة من ع ، ن .
 (٦) أليس : ليس د ، ع ، عا ، ن . (٧) أن (الأولى) : ساقطة من سا ، ع ، عا ، هـ .
 (٨) يمكن : يمكن ع || ما الكاتب : ما هو الكاتب هـ . (٨-٩) من جهة . . .
 المأخوذ : ساقطة من ع . (٩) ولا واحد : لا واحد ن . (١١) خارجا : خارج ع || مسلوبا مسلوب ع ، ا . (١٢-١٣) تفتقر به غيره : يفتقر به غيره د ؛ يقرر غيره ع .
 (١٣) بلا شرط : ساقطة من د ، سا ، هـ || لا (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، هـ || فننتظر : + أنه سا ، هـ || لا فننتظر : ساقطة من عا . (١٤) فيجب أن : ساقطة من شا || إلا : إلى د ، عا ، هـ .

بلا شرط دوام أولا دوام ، ولا بشرط من جهة ، ولا نلتفت إلى المحمول إلا مأخوذا محولا . فأى شرط الحقتاه به ، فهو جزء الجملة ، هو المحمول ، ثم بعد ذلك يربط ويؤخذ عند العكس فيما يجعله محولا أو موضوعا ، ولا يهمل . ولو كانت هذه الشروط معتبرة لبطل ، كثير من المقدمات الضرورية ، وصارت ممكنات ، ولتجمع جوامع ماقلناه .

فلتنظر هل إذا كان ج ب ، وب ممكن في ج خاص به ، فهل إذا حمل ب على ج ، فـ ج أيضا يحمل على ب أولا يهمل ؟

فلنكن ج الحيوان ، وب الكاتب ، فلتنظر هل يجب أن نأخذه من حيث هو كاتب . لكننا نجد الكاتب ، من حيث هو كاتب ، مسلوبا عنه أنه حيوان ، فـ ج مسلوب عن الحيوان الكاتب من حيث هو كاتب ؛ بل يجب أن يراعى ما كان أوجب ، فنجعله موضوعا ، فيبين أن الحيوان يكون محولا عليه ، فنراه يكون محولا عليه وقتا ما ، أو ما دام الذات موجودة . فإن كان الحق هو أنه محمول عليه دائما ما دام ذات الكاتب موجودة ، فالحيوان ضرورى للكاتب ، والكاتب ليس ضروريا للحيوان . وفي هذا بلاغ لمن أنصف .

-
- (١-١٤) بلا شرط دوام ... لمن أنصف : ساقطة من ب ، س ، م ، ي .
 (٢) شرط : ثـ س || الحقتاه : أشرطنا س || فهو : وهو س || ثم : ساقطة من ع ، ن .
 (٣) محولا : محفوظا ه || أو موضوعا : وموضوعا د ، ع ، هـ || ولا يهمل : ولا يهمل هـ .
 (٤) الشروط : الشريطة د ، هـ . (٥) ماقلناه : ماقلنا ع . (٧) فـ ج : +
 أم بـ ج || على : ساقطة من هـ || أولا يهمل : أولا د ، وإلان . (٩) لكنا : فكنا هـ ||
 مسلوبا : مسلوب س ، هـ . (٩-١١) مسلوبا ... يراعى ما : ساقطة من ع ، ن .
 (١٢) وقتا ما : وقتا ع ، ن . (١٣) أنه : ساقطة من ع || مادام ذات الكاتب : ما ذات
 سبب للكاتب ع ، أى مادام ذات الكاتب = || موجودة : موجودا هـ . (١٤) هذا : +
 الموضوع ن || لمن أنصف : من الصف ع .

وأما الجزئية السالبة الضرورية ، فإنها لا تنعكس . فإنه ليس إذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بأنه حيوان إنسانا ، يجب أن لا يكون بالضرورة كل إنسان حيوانا . واعلم أن قولنا بالضرورة ليس ، ليس سلب الضرورة ؛ بل سلب الضرورة ليس بالضرورة .

٥ وأما المقدمات الممكنة ، فقد قيل فيها في مثل هذا الموضع ما أصف : قالوا : إن الممكن باشتراك الاسم يقال على الضروري وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقي . فما كان في الضروري والمطلق لحكمه حكم ذيك . وما كان في الممكن الحقيقي لحكمه قد يخالف ، على ما سنبين لك في موضع آخر . فأوهم ظاهر هذا اللفظ أن الممكن إذا قيل على الضروري لم يكن مخالفا له إلا في اللفظ ، فيقال له ممكن ونعني أنه ضروري . فإذا لم يكن مخالفا إلا في اللفظ كان عكسه عكسه . وليس ينبغي أن يفهم الأمر على هذه الصورة . فإنه ليس أحد من الناس يقول ، ولا في لغة من اللغات يقال ممكن على الضروري ، ويعني به الضروري . ولا الشبهة التي دعت إلى أنه يعمل في لفظة الممكن اشتراكا ، حتى كان يجب مرة أن يقال على الضروري ومرة أن لا يقال ، وكان يمتنع كونها مقولا على الضروري أنها تنعكس إلى السالبة العكس الذي يجري بينهما ، إذ كان ما يمكن أن يكون يمكن أن لا يكون . وكان يوجب كونها مقولا على الضروري أن سلبها لا يقال عليه ، وإلا كان تقيضا وهو أنه ليس يمكن مقولا على الضروري ، وكان الضروري ممتنعا شبهة توجب أن يكون حلها بأن الممكن يقال على الضروري قولاً مترادفا . فإن الممكن إذا كان له معنيان ، وأحدهما أعم من الواجب ، والآخر

(٤) وأما فأما د ، ن . (٥) فيها : ساطعة من د ، ح ؛ وهذا س (١٣) حتى : حين ع ، ما . (١٥) ما ؛ عاد ؛ ساطعة من س . (١٦) يمكن ؛ يمكن ب ، سا ، ه . (١٧) كان ؛ لكان س . (١٨) وكان الضروري : ساطعة من م . (١٩) وأحدهما : أحدهما د ، ن .

- مباين للواجب فإن الشبهة تتحل أيضا . وحل الممكن الذي يجب قوله على
الضرورى إلا الممكن الذى سلبه لا يقال على الضرورى ؛ لأن سلبه أنه ليس
بممكن ومعناه ممتنع . فيكون الممكن الذى يجب أن يقال على الضرورى هو الذى
هذا سلبه . فإذا كان هذا الممكن المقول على الضرورى الوجود معناه أنه ضرورى
ومفهومة ذلك ، كما يكون فى الأسماء المترادفة ، كان ما ليس بضرورى وما ليس
بممكن معنى واحد ، وكان ما ليس بضرورى إذن هو الممتنع ، وهذا محال ؛ بل
الممكن المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بدل اسم غير محصل هو
لفظة غير ممتنع ، وهو أعم من الواجب ومن الممكن . فليس إذن صحة انعكاس
الضرورى أو المطلق وهو أخص منه ، يوجب صحة انعكاسه فى نفسه ؛ بل يجب
أن يعلم أن معنى الكلام المذكور فى التعليم الأول الصحيح هو أن هذا إذا قيل
على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن ، فما منه فى مادة الضرورى حكمه ما قيل .
وكذلك ما هو فى مادة المطلق حكمه ما قيل . وأما الممكن الحقيقى فسيوضح
أمره بعد ، ليعلم أن بعد إيضاح الحكم فى جميع ما يجب هذا العام ، يتضح حكم
هذا العام . والنظر فى الممكن الحقيقى وفى عكسه جرت العادة بتأخره ، فتؤخره .

(٤) فإذا : فإذا ؛ فإن س . (٦) معنى : بمعنى د ، ن . (٧) بدل : يدل على م .

(١٢) وكذلك . . . ما قيل : ساقطة من ع ، ن . (١٣) هذا : ساقطة من د ، ع ، ن .

(١٤) وفى عكسه : وعكسه س || بتأخره : بتأخير س ، ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات الافتراضية وذكر الأشكال الثلاثة في حالتى الإطلاق والضرورة

فهذه الأشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعالجه من أمر
القياس ، فنقول : إن اللازم عن القياس لا يخلو ، إما أن يكون غير مذكور هو
ولا نقيضه في القياس بالفعل ، وتسمى أمثال هذه المقاييس اقترانيات ، مثل
قولك : كل حيوان جسم ، وكل جسم جوهر ، فكل حيوان جوهر ، وإما أن
يكون اللازم أو نقيضه ، وبالجملة أحد طرفى المطلوب مذكور فيه بالفعل بوجه ما ؛
وهذا أسميه استثنائيا ، والجمهور يسمونه شرطيا . وإنما لم أسمه شرطيا ، إذ من
الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران . ١٠

ولنقدم ما يكون على سبيل الاقتران . ومنه ما يكون من عبارات . فنقول :
إن كل قياس اقترانى بسيط حمل ، فإنه مؤلف من مقدمتين يشتركان في حد
اشتراك المثال المورد في الجسم . وهذا الحد لا يخلو إما أن يكون في أحدهما
محمولا ، وفي الآخر موضوعا ، أو يكون محمولا في كليهما ، أو موضوعا
في كليهما . وإذا كان موضوعا في أحدهما محمولا على الآخر ، فإما أن يكون ١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، س ، ع ، ح ، م ، ي ، ض ، هـ . (٧) فكل : وكل د .
(٩) أسميه : أسمه هـ || استثنائيا : استثنائية د ، ن || شرطيا : من الشرط ن || وإنما لم أسمه شرطيا :
ساقطة من هـ . (١٢) مؤلف : مؤلف د ، س ، ع ، ح ، م ، ن ، هـ . (١٣) المثال المورد :
المذكور س . (١٥) موضوعا في أحدهما محمولا على الآخر : في أحدهما موضوعا وعلى الآخر محمولا ح .

- محمولا على موضوع المطلوب ، وموضوعا لمحمول المطلوب ، وهو الذى يسمى الشكل الأول ، وإما أن يكون محمولا على محمول المطلوب ، موضوعا لموضوع المطلوب ، وهذا هو الشكل الذى ألقى ، لما أذكره من العلة بعد وجوبه فى المقدمة . فإنهم حين قسموا الأشكال على المقدمة الثالثة التى ذكرناها بغايات ثلاثة ، عينوا واحدا منها على أنه الشكل الأول ، وأخذوه على أنه هو الذى أوسطه موضوع فى أحدهما محمول فى الآخر ، ثم لما نظروا فيه من حيث يجتمع منه ما يجتمع ، أخذوه من حيث يحفظ موضوع وسطه موضوعا ومحمولا محمولا فقط . وهذا أخص من المعنى الذى لأجله جعل شكلا أولا . فإذا جعلوه شكلا أولا ، لا يجرد أن الأوسط موضوع ومحمول ، بل لأن الأوسط محمول على موضوع المطلوب ، وموضوع لمحمول المطلوب ؛ فقد ألفوا قسما رابعا . وفاضل الأطباء يذكر هذا ، ولكن لا على هذا الوجه ؛ بل هذا الإلغاء هو بسبب أنه أمر غير طبعى ، وغير مقبول ، وغير ملائم لعادة النظر والروية ، ومستغنى عنه بقوة ، عكس نتيجة ما هو شكل أول ، وعلى ما سنوضحه فى موضع آخر . فليكن الشكل الأول ما ذكرناه . وأما الثانى فهو الذى يكون حده الأوسط محمولا على الطرفين . وأما الثالث فهو الذى يكون حده الأوسط موضوعا فيهما جميعا .
- والطرف الذى هو موضوع المطلوب يسمى حدا أصغر ، والمقدمة التى فيها هذا

(١) وهو : وهذا س ، س ، هـ ؛ وهذا هو ع . (٢) هو : ساقطة من ع || الذى : ساقطة من س . (٣) الثلاثة : الثلاثية د . (٤) ثم : ساقطة من ع || لما : ما هـ . (٥) حيث يجتمع : يجتمع د || يحفظ : ساقطة من س . (٦) وهذا : فهذا ع . (٧) أولا فإذا : وإذا ع || فإذا : س ، ع ، ن ، هـ || لا يجرد : يجرد د ، ع ، ويجرد ن . (٨) بل هذا : بل هو س || هو : وهو س . (٩) النظر والروية : الروية س . (١٠) بقوة : لقوة د ، ع ، ن . (١١) حده : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٢) (١٤-١٥) وأما الثانى : الطرفين : ساقطة من ما || محمولا . . . الأوسط : ساقطة من ع . (١٥) وأما الثالث : والثالث س .

الطرف تسمى مقدمة صغرى ، والطرف الذى هو محمول المطلوب يسمى حدا أكبر ، والمقدمة التى فيها هذا الطرف تسمى مقدمة كبرى . وتأليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة . والتى يجب عنها النتيجة لذاتها تسمى قياسا . وهيئة نسبة الأوسط إلى الطرفين يسمى شكلا . والذى يلزم ، فإنه مادام يساق اليه بالقياس يسمى مطلوبا . فإذا لزم سمى نتيجة . وإنما سمى الشكل الأول شكلا أولا لأن إنتاجه بين بنفسه ، وقياساته كاملة ، ولأنه ينتج جميع المطالب ، والثانى لا ينتج إلا الساب ، والثالث لا ينتج إلا الجزئى ، ولأنه ينتج أفضل المطالب وهو الكلى الموجب . وادلم أنه لا قياس من سالتين ، ولا من جزئيتين ، ولا صغرى سالبة كبرها جزئية إلا أن يكون الساب ممكنا . وادلم أن النتيجة تتبع أحسن المقدمتين ، لافى كل شيء ، بل فى الكمية والكيفية دون الجهة . وهذه جمل تعلمها بعد باعتبار الجزئيات .

الشكل الأول :

والشكل الأول فإنه لما كانت صفراء موجبة ، صار الحد الأصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الأوسط . فإذا كان فى الكبرى إيجاب كلى على كل ما يقال عليه الأوسط ، أو سلب كلى عن كل ما يقال عليه الأوسط كيف قيل ، دخل فيه الأصغر . فإن لم يكن كليا أمكن أن يفوته الأصغر ، إذ يجوز أن لا يكون هو

- (٢) مقدمتين : المقدمتين م ، هـ . (٣) والتى : والذى س ، ع ، ع ، هـ ، || وهيئة : دهرس .
 (٤) يساق : يقاس سا || بالقياس : القياس د ، س ، سا ، ع ، ع ، ن ، هـ .
 (٥) سمى (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (٦) ولأنه ينتج : وينتج د ، ن . (٧) ولأنه : ولا د ، ع . (٨) صغرى : + من ع ، هـ . (٩) أن النتيجة : أن هذه النتيجة عا .
 (١١) باعتبار : اعتبار د ، ن . (١٢) الشكل الأول : ساقطة من سا ، هـ .
 (١٣) والشكل الأول : ساقطة من س || كانت : كانت ب ، د ، س ، سا ، م ، ن .
 (١٤) كل : ساقطة من م . (١٥ — ١٤) فإذا . . . الأوسط : ساقطة من د .
 (١٥) دخل : داخلا . (١٦) لا يكون هو : يكون هذا س .

- البعض الذى عليه الحكم ، سواء كان ضروريا أو ممكنا . فاما إذا لم يكن الأوسط محمولا على الأصغر ، فستجد أمورا توجب على كليهما ، وهما مباينان ؛ وأمورا تسلب من كليهما ، وهما متباينان . فلا يلزم أن يكون الحكم على الأوسط حكما على الأصغر ، كان سلبا أو إيجابا . فإن كان الأكبر جزئيا ، فذلك أبعد ؛ بل إن كان جزئيا على الأوسط ، والأوسط موجودا للأصغر ، لم يجب أن يتعدى إليه ،
- إذ الحكم على الأوسط كان حكما جزئيا ، فيجوز أن يكون الأوسط أعم من الأصغر ، ويكون الحكم فى البعض الذى هو خارج عن الأصغر بإيجاب أو سلب ، فيكون الحكم على ما ليس الأصغر ، ويكون ماقدما ذكره . فبين أنه إذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية لم ينتج . وهذا يجب أن يقتصر عليه ، ولا يشتغل بعد ضروب ما لا ينتج ، بسبب أنها لا يلزم منها نتيجة معينة . فإنك
- ١٠ بعد الإحاطة بمقدماته ، يمكنك أن تورد تلك الأمثلة . واعلم أن المهملات حكمها حكم الجزئيات ، فتصلح صغريات ، وتنتج مهملة . وأن الخصوصات أحكامها أحكام الكلية . فإنه قد يكون من مخصصين قياس ، كقولك : زيد هو أبو عبد الله ، وأبو عبد الله هذا ، أو أخو عمرو . ولكن النتائج تكون مخصصة شخصية . وأكثر ما تستعمل المخصصات مقدمات صغرى .
- ١٥

فلتعد المحصورات فنقول : إنه إذا كان كل ج ب وكل ب آ ، فبين أن كل ج آ ،

(١) سواء : وسواء ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || فاما إذا : فإذا سا . (٢) توجب : يجب ع || مباينان : متباينان د ، سا ، ع ، م ، ن . (٣-٢) مباينان وهما : ساقطة من س ، ع . (٣) يكون : ساقطة من ع . (٥) موجودا : موجود س ، ه || إليه : عليه ه . (٦) كان حكما جزئيا : حكم جزئى س ، ه . (٨) فيكون : ويكون ه || الأصغر : للأصغر ، ن . (٩) سالبة : ساقطة من س . (١٠) ولا يشتغل : ولا يستل ع . (١١) تلك : هذه س . (١٣) هو : وهو ه . (١٤) وأبو عبد الله : ساقطة من س . (١٥) صغرى : ساقطة من ع . (١٦) ب آ : ب ب ه ، ن .

وأنه إذا كان كل جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، فبين أن لا شيء من جـ آ ،
 وأنه إذا كان بعض جـ ب ، وكل بـ آ ، فبين أن بعض جـ آ ، وأنه إذا كان
 بعض جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ؛ فبين أن ليس كل جـ آ . فهذا هو الشكل الأول ،
 وضروبه المحصورة هذه الأربع ، ونتائج هذه . وقد يلزم القياسات الثلاثة من
 هذه لوازم هي عكوس هذه . فإن جعلت قياسات عليها ، لم تكن قياسات كاملة
 بالقياس إليها ؛ بل إنما يتبين ما يلزم عنها بالعكس . فاما من قال : إن في غير
 هذه الضروب ما ينتج ، وهو إذا كان لا شيء من جـ ب وكل بـ آ ، أو لا شيء
 من جـ ب وبعض بـ آ ، أنتج ليس بعض آ جـ . قال : لأنك إذا عكست كل
 بـ آ أو بعض بـ آ ، أنتج من الشكل الثاني ليس كل آ جـ . فالجواب عن هذا
 ١٠ أنه إنما قيل كبرى وصغرى ، بسبب أن في أحدهما موضوع المطلوب ،
 وفي الأخرى محمول المطلوب . فإذا جعلنا مقدمة جـ ب صغرى ، وكان بـ الحد
 الأوسط ، فيكون جـ الحد الأصغر ، ويكون موضوع المطلوب ، وعلى مثل ذلك
 يكون آ محمول المطلوب . فإذا قلنا : لا ينتج بسلب أو إيجاب ، حينئذ أن ذلك
 لا ينتج و آ محمول . وقد زال بهذا الشك . فإن أنتج شيئا ، فليس عن كبرى

- (١) وأنه : أو أنه د || أن : أنه د ، ن || جـ آ : + لأن جـ داخل فيما يحمل عليه ب ع .
 (٢ - ١) كل جـ ب . . . كان (الأول) : ساطعة من سا . (٢) فبين أن بعض : فبعض ع ||
 جـ آ : + لأنه داخل فيما سلب عنه ب ع || وأنه : أو أنه م (٣) جـ ب : جـ آ ع .
 (٤) المحصورة : + هي ع || ونتائج هذه : ونتائج هـ . (٤ - ٥) يلزم القياسات الثلاثة
 من هذه : يلزم من هذه القياسات الثلاثة ب ، م ، سا || الثلاثة من هذه : الثانية ع .
 (٦) بل : لكن ع ؛ ساطعة من سا || يتبين : تبين س ، ط ، م ، ن هـ || فاما : وأما د ، ن .
 (٧) ما ينتج : ساطعة من ط . (٨) أنتج : نتج ع || ليس : أنه س || آ جـ : آ بـ س ، ع .
 (٩) فالجواب : والجواب س . (١١) فاذ : وإذا ع . (١٢) وعلى : على د .
 (١٣) آ : ساطعة من م . (١٤) شيئا : ساطعة من ع || عن : غير م ، م .

وصغرى على ما وضع . ومع ذلك فإنه يرجع إلى الكمال بعكسين . فهو بعيد
عن الطبع ، مناسب للقسم الثاني من الأقسام الأربعة للأشكال ، الذي إنما أُلغى
لأنه بعيد عن الطبع جدا . فإن الشكل الثاني بُعِدَ عن الطبع في نظم مقدمة واحدة
هي الكبرى ، والثالث بُعِدَ عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى ، وإذا
كان البعد في معنى واحد احتمله الذهن وفطن للفرض . وأما القسم الثاني فإنه^٥
يحتاج في رده إلى الأمر الطبيعي إلى تغيير يلحق جميعه ، وهو مستغنى عنه .
فالأولى به وبما هو في مذهبه أن يلغى .

الشكل الثاني :

هذا الشكل خاصيته في نظمه أن الأوسط منه محمول على الطرفين ، وخاصيته
في إنتاجه أن الموجبتين منه لا تتجان ، وذلك لأن المحمول الواحد بالإيجاب ،
كالجسم يحمل على متباينين كالخمر والحيوان ، وعلى متفقين كالإنسان والضحالك .
ولا السالبان ، لأن المحمول الواحد كالخمر قد يسلب عن متباينين كالإنسان والفرس ،
وعن متفقين كالإنسان والناطق . ولا عن جزئيتين ، فإن المحمول الواحد يوجب
لبعض الأمر الواحد ويسلب عن بعضه ، وقد يوجب ويسلب عن بعضي

(١) بعكسين : بعكس من ، بعكسين ع . (٢) مناسب : ومناسب س ، هـ || الذي : الذي س ،
ع || إنما : ساقطة من س . (٣) لأنه بعيد : لأنها بعيدة س || بعد : بعيد س ، ع ، ن .
(٤) هي : وهي س ، ع || بعد : بعيد س ، ع || وهي : هي س ، س ، هـ || وإذا :
فإذا د ، ن . (٥) البعد : البعيد س || احتمله : احتمل س ، احتماله ع || الثاني : الباقي
س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٦) رده : زيادة ن || تغيير : تغيير هـ ، أمر ط . (٧) في
مذهبه : بمذهبه س . (٨) خاصيته : خاصة س || منه : فيه هـ || وخاصيته : خاصته ع .
(٩) الموجبتين : الموجبين س . (١٠-١٣) والفرس . . . والناطق : ساقطة من ع .
(١١) ومن : من ن . || عن : هل د ، ن || يوجب : موجب ع . (١٢) بعضي :
بعض د ، س ، س ، ط ، هـ .

أمرين مختلفين . ولا إذا كانت الكبرى جزئية ، فإنه إذا حكم على " كل شيء ما " ، ثم حكم على " بعض الآخر " ، لا بخلاف ذلك ، جاز أن يكون الشيء محمولا على ذلك الكل ، لكنه أعم منه ، فيوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب عليه ، وجاز أن يكون مبيانا له بكميته لا يحمل عليه . فهذه خاصيته في الإنتاج . وإنما كان شكلا ثانيا ، وآخر عنه الشكل الباقي من الأشكال ، لأنه ينتج ما هو أنفع وهو الكلى ، وذلك الباقي لا ينتج إلا الجزئى ، وإن كان ينتج الموجب ، وهذا لا ينتج إلا السالب . فإن السالب الكلى أنفع من الجزئى الموجب ، أى فى العلوم ، ولأنه إنما يحدث منه الأول بعكس الكبرى منه ، وأما الباقي فيحدث بعكس الصغرى ، فقرابته من الأول فى أشرف المقدمتين .

١٠ والأشياء الاختيارية التى لا وجوب فيها وإنما يدعو إليها الاستحسان والأخذ بالأولى ، فإنها لا تتجاوز بعلها المبلغ الذى أومأنا إليه . ومع ذلك فإننا نريد أن نصرح بما يرفع الحق عن وجوها قناع الحياء فيه ، وهو أنه إذا كانت هذه السالبة الكلية المطابقة على حسب ما يفهم من السلب الكلى المطلق فهما بحسب

- (١) جزئية : + فإنه إذا سلب من كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المطلوب منه لكنه هامش ب + فإنه إذا سلب عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المطلوب عنه لكنه أعم منه فيوجب عليه وجاز أن يكون مبيانا لا يحمل عليه د ، ع ، ن ؛ + فإنه إذا سلب عن كل شيء أى سلب الأوسط عن كل شيء ثم أوجب لبعض آخر جاز أن يكون ذلك الشيء محمولا على المطلوب منه لكنه أعم منه ويوجب عليه وإن كان بعضه لا يوجب س . (٢) لا بخلاف : بخلاف س ، ه || الشيء : + الآخر س ، ه . (٣ - ٢) ذلك الكل : المطلوب عنه س . (٣) الكل : المطلوب ه || منه : + ذلك س . (٤) له بكميته : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ؛ لا ه || فهذه : فهذا د ، ن . (٥) الباقي : الثانى ن . (٦) ولأنه : وأنه ع . (٨) منه (الأول) : منه د ، س ، ع ، ن || وأما الباقي : الباقي ب || فيحدث : + منه س ، س ، ع ، ع ، م ، ه . || قرابته : قرابته س . (١٠) وإنما : وإنما د ، ع ، ن ، ه . (١١) ذلك : هذا س ، س ، ع ، ع ، د ؛ + كده د ، س ، س ، ع ، ع ، ن ، ه . (١٢) الكلية : ساقطة من ع || المطلق : ساقطة من س .

الأمر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام أو بالمعنى الخاص. فإنه لا يأتلف من هذا في هذا الشكل قياس. وذلك لأن السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة، قد تصدقان معا على شيء واحد. وقد أوردت له أمثلة في التعليم الأول. فإن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان، لأن كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم وقتا ما. وبالجملية إذا كان محمول يحمل على كل واحد لادائما، بل وقتا ما، فهو أيضا يسلب عن كل واحد لادائما، بل وقتا ما. وكذلك إن كان حمله حملا يجوز أن يكون لادائما وإن لم يوجبه، فيجب أن يعلم إذن أنه ليس يجب أن ينقصد من السالب المطلق والموجب المطلق قياس في هذا الشكل، اللهم إلا أن يستعمل السالب الكلي على اللفظ المشهور الذي بينا أنه ينعكس، أو تستعمل المطلقة التي إطلاقها لا للحمل بل للحصر، إذ يصدق الحصر كليا في بعض الأزمنة، أو يستعمل في القضيتين ما يتعذر مراعاته، وهو جعل الوقت في لكل واحد وقتا واحدا إن أمكن، وشرطا واحدا إن أمكن.

لكن المطلقة باعتبار القول في نفسه، مما لم تجر العادة بأن تستعمل في العلوم وفي المخاطبات، بل جرت العادة بأن يستعمل السالب في كل موضع وينوى الشرط الذي ذكرناه. وكذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب آ، أنه إنما يستعمل ذلك على نية أن كل ب آ، عند ما يكون ب، فيجب أن يلتفت إلى

(١) لا يأتلف : لا يأتلف س ، س ، س ، لا يأتلف ع ، ع ، ع . (٢) والموجبة الكلية المطلقة : ساقطة من ع . (٣) تصدقان : صدقت ع || عل : في س . (٤) كل إنسان نائم وكل إنسان ليس بنائم قد تصدقان لأن : ساقطة من د ، س ، ع ، ن || نائم (الكيفية) : + وقتا ب ، ع ، + وقتا ما د ، س ، ن ، ن . (٥) إذا : إن ع ، ع . (٦) وإن : فإن ع . (٧) الذي : وذلك الذي ع ، وذلك الذي د ، س ، س ، ع ، ن . (٨) مراعاته : من إتقانه ع . (٩) مما : ما ن || بأن : بأنه ع . (١٠) يستعمل : + في س . (١١) قد : ساقطة من س || العادة : + بأن يستعمل السالب س || ب آ : ب ن || أنه ساقطة من ن . (١٢) نية : ساقطة من د ، ن ، بيان ع .

هذين في هذا الشكل وما بعده . فلنستعمل نحن السالبة على النحو المشهور، فإن ذلك أجمع للغرض، فقول : يجب في شرط إنتاج هذا الشكل أن تكون إحدى المقدمتين موجبة، والأخرى سالبة، وأن تكون الكبرى كلية . ولنذكر الضروب المتاحة فقط :

الضرب الأول : من كليتین والكبرى سالبة ينتج كلیة سالبة ، مثاله :
كل جـ ب ، ولا شيء من آ ب ، فلا شيء من جـ آ . برهانه أنا فعكس الكبرى
فيصير لا شيء من ب آ ، فيكون كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، فلا شيء
من جـ آ . وقد نبينه من طريق الخلف فنقول : إنه إن كان قولنا هذا كاذبا ،
فليكن بعض جـ آ وكان لا شيء من آ ب ، ينتج من الشكل الأول : ليس
كل جـ ب . وكان كل جـ ب ، هذا خلف . ولقائل أن يقول : إن هذا
ليس خلفا محالا ، فإن المطلقات لا يكذب فيها أن يقال كل وليس كل ، فإنه
يجوز أن يكون كل ويعني به في كل واحد وقتا ما ، ولا كل ويعني في كل
واحد وقتا آخر ، وابس هذا بخلف . فالجواب أنا قد قدمنا أن الذي نذهب
إليه ههنا في استعمالنا للطلقات ، ما كان منها بمعنى لا شيء من آ ب ما دام آ ،
وكذلك قولنا : كل جـ ب فإنما يعني به كل جـ ب ما دام جـ ، فتكون النتيجة

(٢) إحدى: أى من أى شئ م . (٤) المنتجة : الناجمة ع . (٥) سائلة ينح : ينحدر
 أمثاله : ساقطة من ساء . (٦) أظا : أظنا من . (٨) إنه : ساقطة من ساء .
 (٩) وكان : فقد كان من ؛ فكان م || ينح من : ينح ساء م . (١٠) كل (الأول) : ساقطة من د ||
 وكان كل يَبَّ : ساقطة من د ، ع || خلف : + لأن النتيجة تفيد الكبرى ساء ع ، عا .
 (١١) يقال كل : يقال لكل م || وليس : + هذا وليس هـ (١٢) يكون كل : + وبعض هـ ||
 به : ساقطة من ساء ع ، عا || وقتما : وقتا م . (١٣) وليس : + آتود || وليس هذا :
 ساقطة من هـ || يخلف : خلف عا || فالجواب : والجواب ع ، عا || تذهب : ذهب ب ، عا
 (١٤) للطلقات : المطلقات ساء ع ، عا ، عا ، عا ، عا || منها : + متلاذس ساء ع ، عا ، عا ،
 ن ، هـ || بمعنى : تعني ع || آ ب د ، ع ، عا ، ن . (١٥) فلما : فلانه من ؛ فلان ها .

- لا شيء من \bar{A} ما دام \bar{A} . وهذا لا يصدق مع قولنا : بعض \bar{A} \bar{A} ما دام \bar{A} ، فإذن هذا خلف محال . فسيببه إما أن التأليف غير متج، وإما أن المقدمات كاذبة . لكن التأليف متج والقائلة : لا شيء من \bar{A} \bar{A} كانت موضوعة حقا . فبقي أن السبب هو كذب قولنا : بعض \bar{A} \bar{A} ، فلا شيء إذن من \bar{A} . قال قوم إنه لا حاجة إلى بيان هذا بالعكس والخلف ، وإن هذا بين بنفسه . فمن البين أن \bar{A} كانت مسلوقة عن شيء موجبة لشيء آخر فالشيثان متباينان، إذا كان \bar{A} مباينا لـ \bar{A} وكان \bar{A} غير مباين له . فاما من جعل هذا الأمر بينا بنفسه، فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب من البين بنفسه . وأما من احتج بما احتج به ، فلم يجعل الحجّة غير الدعوى نفسها ، فإن المتباينين والمسلوب أحدهما عن الآخر معنى واحد، كما علمت . ولكن الذهن يلتفت ١٠ ضرورة إلى أن يقول : إن \bar{A} كانت \bar{A} المباينة لـ \bar{A} أو التي لا توصف بـ \bar{A} ، فيكون قد رده إلى البين إنتاجه بنفسه . وقد ناقضه بعض من يعبر عن المتباين مناقضة صحيحة . وفي هذا كلام طويل الفصل في اللواحق . وهذا ينتج أيضا إن جعل المطلوب الكلي ما ظنه قوم أن قولنا : كل \bar{A} \bar{A} بالإطلاق، أن كل الجليات الموجودة في وقت ما، فهي \bar{A} ، بعد أن يكون الوقت في السالب ١٥ والموجب واحدا . والأصوب أن لا يلتفت إلى هذا .

الضرب الثاني : من كليتين والصغرى سالبة ينتج كلية سالبة . مثاله :

لا شيء من \bar{A} \bar{B} ، وكل \bar{A} \bar{B} ، فلا شيء من \bar{A} . فلما إذا عكسنا

- (٤) حقا : حقه س ، سا ، ما . (٥) \bar{A} : \bar{B} س || وإن : فإن د ، ن .
 (٧) مباينا : متبايناه || وكان : وقد كان ه || \bar{B} : \bar{B} س . (٩) راما : فاماب ،
 م || من احتج : + به ه || غير .. عن د ، ن ، عنه ع . (١٠) كا : + قدس ، سا .
 (١١) إلى : ساقطة من ب ، ع || أو التي : إذ التي د ، ع ، ن . (١٢) بـ \bar{A} : ساقطة من ع ؛
 + بوصف د . (١٤) إن : بأن ه || المطلوب : المطلق سا . (١٥) أن كل : وإن
 كل س || كل : كان د ، ن . (١٥) فهي : فهو س || بعد : قد ع .

الصغرى وأضفناها إلى الموجبة أنتج لا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، ثم يعكس النتيجة إلى حقها . وبالحلف أيضا أنه إن كان بعض $\bar{A} \bar{B}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فبعض $\bar{A} \bar{B}$.

الضرب الثالث : من صغرى جزئية موجبة وكبرى سالبة كلية . مثاله : بعض $\bar{A} \bar{B}$ ، ولا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، فليس كل $\bar{A} \bar{B}$. يتبين بعكس السالبة . وبالحلف أنه إن كان كل $\bar{A} \bar{B}$ ، ولا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، فلا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، وكان بعض $\bar{A} \bar{B}$.

الضرب الرابع : من صغرى سالبة جزئية، كبراهها موجبة كلية . مثاله : ليس كل $\bar{A} \bar{B}$ وكل $\bar{A} \bar{B}$ فليس كل $\bar{A} \bar{B}$ ، والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فلا تقترن بالأخرى الجزئية اقترانا متجا . لتبين بالحلف أنه إن كان كل $\bar{A} \bar{B}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فكل $\bar{A} \bar{B}$ ، وكان ليس كل $\bar{A} \bar{B}$. أو يفرض بعض $\bar{A} \bar{B}$ الذى ليس $\bar{A} \bar{B}$ ولتعينه وليكن \bar{D} ، فلا شيء من $\bar{D} \bar{B}$ ، وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فلا شيء من $\bar{D} \bar{A}$ ، وبعض $\bar{D} \bar{A}$ ، فيرجع إلى الأول .

الشكل الثالث :

خاصية هذا الشكل في تأليفه ما علمت ، وخاصيته في إنتاجه أنه لا ينتج إلا جزئيا ، وشرطه في أن ينتج هو أن تكون الصغرى موجبة وإحداها كلية . فإن كانتا سالبتين لم يجب أن يكون الأمران المسلوبان عن شيء واحد متفقين

- (١) أنتج : نتج ح . (٢) حقها : جهتا سا ؛ حلقها ن ؛ + حلقها د . (٤) من : ساطعة من د . (٥) أنه : ساطعة من سا || فلا شيء : ولا شيء ب ، م . (٧) من : ساطعة من هـ . (٨) فليس : ليس د . (٩) اقترانا متجا : اقتران منتج د ، ن . (١٠) أوليفرض : وليفرض سا . (١١-١٢) وليكن . . . الأول : ولكن \bar{B} ولا شيء من $\bar{B} \bar{A}$ وكل $\bar{A} \bar{B}$ ، فلا شيء من $\bar{B} \bar{A}$ ، وبعض $\bar{B} \bar{A}$ يرجع إلى الأول س . (١٢) فيرجع : يرجع ع . (١٥) وإحداها : وإحديهما د ، سا ، ن || كلية : + واحد ع . (١٦) يكون : يكون ع .

أو مختلفين . وإن كانتا جزئيتين جاز أن يكون الأمر الواحد يوجب في بعض شيء، وأن يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض . وجاز أن يكون المختلفان كل يوجب في بعض ، أو واحد يوجب في بعض والآخر يسلب عن بعض . وإن كانت الصغرى سالبة لم يجب إذا سلب شيء عن أمر أن يوجد له ما يوجد لذلك الآخر أو يسلب عنه . وطبق الآن أن تطلب الحدود :

الضرب الأول : من كليتين موجبتين ينتج جزئية موجبة . مثاله : كل ب ج ، وكل ب آ ، لا يلزم من هذا أن كل ج آ . فإنه يجوز أن يكون ج أعم من ب ويكون الموجود لكل ب إما مساويا لـ ج وإما دون ج في العموم . ولكن يجب أن يكون بعض ج آ وليكن ذلك البعض هو ب . فهذا هو افتراض . أو لنعكس الصغرى فيكون بعض ج ب ، وكل ب آ ، أو لنقل إن كان لا شيء من ج آ ، وكل ب ج ، فلا شيء من ب آ ، وكان كل ب آ ، هذا خلف وعلى الصورة المذكورة .

الضرب الثاني : من كليتين والكبرى سالبة ينتج جزئية سالبة . مثاله : كل ب ج ، ولا شيء من ب آ ، لا يلزم من هذا أن لا شيء من ج آ ، فربما كان ج أعم منهما . لكن ينتج فليس كل ج آ . فلتعين ب ذلك البعض ،

- (١) يوجب : موجب ع . (٢) شيء : + واحد د || شيء بعض : ساقطة من ع . (٣) كل يوجب : كل موجب ع || واحد يوجب : واحد موجب ع . (٤) لذلك الآخر : للآخر كذلك الآخر ، س ، ع ، ن ، لا لآخر س ، ه ، لا لآخر كذلك الأمر ع . (٥) ينتج : + ب ه . (٦) ج : + أي م . (٧) مساويا : مساوي س || وإما : وإلا س ، أو ن . (٨) وليكن : ولكن د ، ن . (٩) وكل : فكل م || أولقل : ولنقل س || كان : كل د ، ن . (١٠) ب ج : ب آ م . (١١) ب ج : ب آ م . (١٢) ب ج : ب ج ه . (١٣) فربما : وربما س . (١٤) لكن : ولكن س ، ه || فلتعين : ولنعين ه || ب : ساقطة من س .

أو لنعكس الصغرى ، أو لنقل إن لم يكن كذلك ، وكل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ فلا شيء من بـ جـ ، وقد كان كل بـ جـ ، هذا خلف .

الضرب الثالث : من جزئية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى . مثاله :
بعض بـ جـ . وكل بـ آ ، ينتج بعض جـ آ . ويرهن عليه بما علمت
في الضرب الأول .

الضرب الرابع : من كلية موجبة صغرى وجزئية موجبة كبرى . مثاله :
كل بـ جـ ، وبعض بـ آ ، فبعض جـ آ . يتبين بالافتراض أن يعين البعض
الذى هو بـ ، وهو آ فيكون كل دـ آ يكن كل دـ بـ وكل بـ جـ ،
فكل دـ جـ وكان كل دـ آ فبعض جـ آ . ويبين أن نعكس الكبرى ثم نعكس
النتيجة فيكون : بعض آ بـ وكل بـ جـ . فينتج بعض آ جـ ، فينعكس بعض
جـ آ . ويتبين أيضا بالخلف أنه إن كان لا شيء من جـ آ ، وكل بـ جـ ،
فلا شيء من بـ آ ، وكان بعض بـ آ . هذا خلف .

الضرب الخامس : من كلية موجبة صغرى وجزئية سالبة كبرى . مثاله :
كل بـ جـ وليس كل بـ آ فليس كل جـ آ . لا يتبين هذا بالعكس إذ الكبرى

(١) أولنعكس : أولنعكس د ، ن ؛ ولنعكس سا || وكل : فكل م ، سا ، ع ، ط ، هـ . (٢) وقد
كان كل بـ جـ : ساطعة من د ، م ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ || كل : ساطعة من م || خلف :
+ وتصور صورة القياس على هذا كل جـ آ ولا شيء من بـ آ يخرج في الشكل الثاني فلا شيء من بـ جـ
وقد كان كل بـ جـ هذا خلف سا . (٤) بعض بـ جـ : بعض جـ بـ هـ || طيه : ساطعة من ع .
(٦) من : ساطعة من بـ ، م ، هـ || من كلية : ساطعة من م (٧) بـ جـ : جـ بـ هـ . (٨) الذى : ساطعة
من سا || هو : + من م ، ع ، ط ، هـ . (٩-٨) بـ جـ فكل : ساطعة من ع . (٩) وبين :
فيبين بـ || بأن : ساطعة من ع . (٩-١٠) وبين . . . ينتج بعض آ جـ : ساطعة من ع .
(١٠) وكل : فكل ط || فينعكس : ينعكس ع . (١١) وكل : وكان ع || بـ جـ : جـ بـ هـ .
(١٢) وكان بعض بـ آ : ساطعة من د || بعض بـ آ : كل بـ جـ فلا شيء من بـ آ ، وكل بـ جـ
فليس بعض جـ آ ط (١٤) بـ جـ : جـ بـ ع || بـ آ : بـ بـ .

لا تنعكس والصغرى تنعكس جزئية . وتبين بالافتراض ، بأن يفرض الشيء الذى هو ب وليس آ وليكن د ، فيكون كما علمت كل د ج ، ولا شيء من د آ . وبالمخلف أنه إن كان كل ج آ وليس كل ب آ فليس كل ب ج . هذا خلف .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صغرى وكاية سالبة كبرى . مثاله : بعض ب ج ، ولا شيء من ب آ ، فليس كل ج آ . تبين بعكس الصغرى بأن يقال بعض ج ب ولا شيء من ب آ فبعض ج ليس آ . وهذا من الشكل الأول . وبالمخلف بأن يقول : وإلا فكل ج آ ، وكان لا شيء من ب آ ، فلا شيء من ب ج ، وكان بعض ب ج ، وهذا خلف .

واعلم أن الشكل الأول وإن كان يرجع إليه هذان الشكلان فهذهن الشكلين خاصة — فائدة ، وهى أن بعض السوالب إنما الطبيعى فيها والسابق إلى الذهن منها أولا ، هو أن يكون أحد الأمرين فيها محولا والآخر موضوعا . فإن عكس لم يكن طبيعيا ، وكان غير السابق إلى الذهن . مثال ذلك أن تقول : ليس السماء بخفيفة أو ثقيلة ، فإن هذا سلب طبيعى سابق إلى الذهن . وكذلك الحال فى قولنا : ليست النفس بمائنة ، أو ليست النار المجردة بمروية . فأما عكوس هذه فنل قولنا : لا شيء من الخفيف أو الثقيل بسماء ، أو ليس شيء من

- (١) لا تنعكس : + لأنها سالبة جزئية سا || يفرض : بفرض س ، سا ، ما ، ه .
 (٢) وليكن : ولكن س . (٣) وبالمخلف : وبالمخلف ع (٤) من : ساقطة من س || من جزئية مثاله : ساقطة من ما . (٥) ب ج : ب ج ع || ب آ فليس كل : ساقطة من ع || تبين : تبين س ، ما . (٦) ج ب : ب ج د ، ع ، ن . (٧) وكان لا شيء : ولا شيء ه . (٨) فلا شيء : ولا شيء سا || بعض : كل د ، ع ، ما ، ن .
 (٩) خاصة : خاصة ب ، د ، سا ، ع ، ما ، م ، ه || وهى : وهوع . (١٠) هو : وهوس .
 (١١) السماء : ساقطة من سا || بمخيفة أو ثقيلة : بمخيف أو ثقيل ب ، د ، س ، ما ، م ، ن ، ه بمخيف ولا ثقيل سا . (١٢) أولست : ولست سا ، ع . (١٣) أو الثقيل : والثقيل سا ، ع .

- المائت بنفس ، أو ليس المرئ بنار . وإن كانت حقا ، فإنها ليست على الأمر الطبيعي والسابق إلى الذهن . فإن النار أولى بأن تكون موضوعة يسلب عنها المرئ من المرئ أن يكون موضوعا ويسلب عنه النار . وكذلك في أمثالها .
- وأیضا فإن الجزئیات هذه أحوالها ، فإننا إذا وضعنا الحيوان والإنسان وسورا جزئيا ، كان الأولى حينئذ أن يكون الحيوان موضوعا في القضية والإنسان محولا ، لا عكسه . وإن كان حقا مثل قولنا : بعض الناس حيوان ، فيجوز في كثير من المواضع أن يكون التأليف الكائن من سالب وموجب ، ويراعى من حال السالب أن يكون على ما هو طبيعي وعلى ما هو أولى إنما يستقيم على هيئة الشكل الثاني . فيكون تأليفهما على هيئة الشكل الثاني أقرب إلى الطبيعي .
- وكذلك يكون تأليف الجزئى وهو طبيعى مع الكلى إنما يقع على هيئة الشكل الثالث . وإذا عكسنا حتى يرجع التأليف إلى الأول ، صار السلب على الوجه الذى ليس بطبيعى ولا سابق إلى الذهن ، وصار الجزئى الطبيعى غير طبيعى .
- فالشكل الثانى والثالث إذن ليسا بمستغنى عنهما . ومن ظن أن القضايا المطلقة لا تستعمل فقد أخطأ . فإن أكثر العلوم تستعمل فيها القضايا المطلقة من كل جنس من المطلقات ، وخصوصا في العلم الذى هو صناعة الرجل الذى حكم بهذا الظن . على أن الفيلسوف يبحث عن كل مطلوب كلى . فإذا أراد أن يبحث

(١) فإنها ليست : فليست ع . (٢) عنها : عنه ع . (٣) من المرئ : ساقطة من م .
ويسلب : أو يسلب سا . (٥) الأولى : أولى ع . (٦) الناس : الإنسان ه .
فيجوز : ساقطة من ه . (١٠) وكذلك : ولذلك ه . || طبيعى : الطبيعى ع . (١١) وإذا :
إذا ع ، فإذا ه . || حتى : ساقطة من م . || السلب : السالب ع ، ه . (١٣) بمستغنى :
بمستغنى د ، ن . (١٤) تستعمل : ساقطة من م . (١٦) حل : وصل د ، م ،
سا ، ع ، ه ، م ، ه . || فإذا : فإن م ، ه ، ع ، ه . || أراد : أردنا د ، ن . || فإذا . . . يبحث :
ساقطة من ع .

عن مطلوب كل مطلق كقولهم : هل العفة خير ؟ وهل كل جسم متحرك ؟
فليس يمكن أن ينتج من الضروريات . فقد لم إذن حال هذه الأشكال الثلاثة .
وإذ علم ذلك فليعلم أن المقدمات الضرورية حكمها في اقترانها هذا الحكم ،
وكذلك في نتائجها . لكنها تخالف في المواضع التي يحتاج في بيانها إلى الخلف .

- وذلك لأن قناض نتائجها لا تكون ضرورية . وذلك لأنه إذا كانت النتيجة
بالضرورة ليس كل \bar{A} ، إما في الشكل الثاني وإما في الشكل الثالث ، فإذا
قلنا : إن لم يكن هذا حقا فنقيضه حق ، لم يخل إما أن يوجد نقيضه : ليس
بالضرورة ليس كل \bar{A} ، فلا تجد هذه المقدمة بحيث يمكن أن يضاف إليها
شيء مما في القياس ، وإما لازم ذلك وهو أنه يمكن أن يكون كل \bar{A} ، فإن هذا
اللازم يكون موجبا جهة الإمكان الأعم . وأنت لم تعلم كيف يتألف القياس
من ممكن بالإمكان الأعم مع مقدمة ضرورية . فإذن لاسبيل إلى تبيينه بالخلف
قبل تعليم الاختلاط من الممكن والضروري . فينبغي أن يتبين بالافتراض . وأما
الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة : ليس كل \bar{A} ،
وبالضرورة كل \bar{B} ، ينتج بالضرورة ليس كل \bar{A} . فإيعين البعض
الذي هو \bar{A} بالضرورة وليس \bar{B} ، وليكن \bar{D} . فإذا كان بالضرورة لاشيء
من \bar{D} ، وبالضرورة كل \bar{A} ، فبالضرورة لاشيء من \bar{D} الذي هو
بعض \bar{A} فبعض \bar{A} ليس \bar{A} .

- (١) عن مطلوب كل مطلق : ساقطة من ع || عن : + كل د ، سا ، م ، ن ، ه || جسم متحرك :
متحرك يتغيرع . (٢) هذه : هذا ب ، + الحال ه . (٣) راذ : راذد ، ع .
(٤) وكذلك : ولذلك ما || التي : الذي ب ، م . (٥) وذلك : وكذلك م .
(٦) فإذا : وإذا ن . (٨) \bar{A} : \bar{D} آ . (٩) هذا : هذه م .
(١٠) موجبا : موجبا سا ، ع || جهة : جهة ه || الأعم : العام س ، ه .
(١٢) وأما : فأما د ، س ، يا ، ع ، ما ، ه . (١٣) هكذا : هذا ب || \bar{A} : \bar{B} ج .
(١٤) \bar{A} : \bar{B} س ، سا ، ع ، ما ، ه || \bar{A} : \bar{B} ج . (١٥) وليس : ليس د .
(١٧) \bar{A} : جع || فبعض \bar{A} ليس \bar{A} : ساقطة من س || ليس : ساقطة من ه .

وأما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون هكذا: كل \bar{b} \bar{c} بالضرورة،
وبالضرورة ليس كل \bar{b} \bar{a} ، ينتج بالضرورة : ليس كل \bar{c} \bar{a} . فليكن \bar{d}
بعض \bar{b} الذي هو أيضا بعض \bar{c} ، فيكون ذلك البعض \bar{c} ، وهو بالضرورة
ليس \bar{a} .

(١) \bar{b} \bar{c} : \bar{b} \bar{c} ه . (٢) وبالضرورة : ساقطة من م || بخج : أنتج ب، م || ليس (الثانية) :
ساقطة من د، ن || \bar{b} \bar{a} : \bar{b} \bar{a} . (٤) آ ساقطة من م ؛ + تمت المقالة الثانية
من القرن الرابع من المطلق م ، ط ؛ + تمت المقالة الثانية من القرن الرابع من المطلق وقف الحمد والممة
سا ؛ + تمت المقالة الثانية بحمد الله وتوفيقه ع ؛ + تمت المقالة الثانية والحمد لله رب العالمين وصل
الله على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين ه .

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثالثة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات المختلطة من الإطلاق والضرورة

٥

قد قلنا في هذه القياسات : إذا كانت مطلقة وإذا كانت ضرورية .
وبقيت المختلطات من الضريين في جملة ما بقى . فلتكلم في المختلطات إذا كانت
إحدى مقدماتها مطلقة والآخرى ضرورية . ولنبداً بالضرب الأول من الشكل
الأول الذى من كليتين موجبتين صفراهما مطلقة وكبراهما ضرورية . مثاله كل جـ ب
أى بالإطلاق ، وكل ب آ بالضرورة . فنقول : إن كل جـ آ بالضرورة ،
ونقول أولاً : إنا قد كنا نأخذ المطلقة فيما صلف عامة لما بالضرورة ولما ليس
بالضرورة ، وإذا أخذناها الآن كذلك اختلط ، فما كان من ذلك يوافق مادة
الضرورة كان حكمها حكم الضرورة ، وما يوافق مادة لا ضرورة فيها اختلف .
فليعن ههنا بالمطلقات ، ما كان من المطلقات غير ضرورى . فما كان يلزم من

(٢) من الفن ٠٠٠٠ المنطق : نحة فصل من || الجملة الأولى في : ساقطة من س ، ع ، هـ ||
في المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسخة هـ بعد ما عتاوين الفصول] (٤) فصل : الفصل
الأول ب ، د ، م ، س ، ع ، ع ، م ، ع ، هـ (٥) والضرورة : بالضرورة س ، ع ، م
(١٠) أى : ساقطة من م || بالضرورة (الأولى) : بالضرورة م (١٢ — ١٣) مادة ٠٠٠
يوافق : ساقطة من م (١٣) لا ضرورة : لا بالضرورة ع || فيها : منها ع (١٤) ظنين : فكيف ع .

خطها بالضرورة نتيجة ضرورية ، علمت أن ذلك حكم الخلط الذى من المطلقة العامة . وما كان يلزم منها مطلقة ، علمت أنك لو أخذتها عامة لزمّت مطلقة عامة ولم تلزم ضرورية . ثم تكون المسافة مقربة . فإنه لو كانت المطلقة العامة توجب ضرورة ، لكانت توجد فى كل جزئ لها . فكانت توجد فى هذه الخاصة التى هى جزئية تحت العامة . فنقول : إن قوما تعجبوا من كون هذه النتيجة ضرورية ، واستبعدوا هذا المذهب . وإنما غرهم شئ واحد ، وذلك لأنهم حسبوا أن الضرورى ههنا كل ما كان ضروريا مادام ذات الموضوع موجودا ، أو ضروريا مادام موصوفا بما يوصف به . حتى إذا قيل : إن كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكذلك إذا قيل : بالضرورة لاشئ من الأبيض أسود ، حسبوه ضروريا حقيقيا . وكانوا إذا قالوا : زيد أبيض ، وكل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر ، لم ينتج لهم : أن زيدا ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، وإلا فزيد أبيض بالضرورة . فكذلك إنما كان ينتج لهم فى مثال الأسود أن زيدا ليس أسود بالضرورة . وكل هذا لأنهم لم يشتغلوا باستنبات حقيقة المقول على الكل قولا ضروريا ، حتى يفتنوا للفرق بين قولنا : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر . إذ معناه ما يوصف بأنه أبيض ، كيف وصف بأنه أبيض ، فإنه مادام ذاته موجودا ، كان أبيض أو لم يكن أبيض ، فهو ذو لون مفرق للبصر . أو كل ما يوصف بأنه أبيض

- (١-٢) أن ذلك ... علمت : ساقطة من ع . (٣) ثم تكون : ولم تكن هـ || مقربة : مقربة ع (٣-٤) توجب ضرورة : ضرورية سا . (٤) لها : ساقطة من ن . (٧) كل ما : كما سا . (٩-١١) حسبوه ... مفرق البصر : ساقطة من ع . (١٠) إذا : ساقطة من س ، ع ، م . (١٣) فكذلك : وكذلك س ، سا ، ع ، ما ، هـ . (١٤) وكل هذا : وذلك ع . (١٦) إذ : أن د ، سا ، ع "و" ما || موجودا : موجودة ب . (١٧) فهو : ساقطة من د ، ن .

كيف كان فادام أبيض بالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر ، أو بالضرورة ليس بأسود . وأنت تعلم مما سلف لك أن بين الاعتبارات فرقانا ، وكيف وأولها كاذب . ولو كانوا قالوا في كبراهم : إن كل أبيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ، لكان أيضا حقا . لكن لم يكن الحق الأوسط حيثئذ مشتركا فيه ؛ وذلك لأن الأبيض بالضرورة ليس محولا على زيد ، بل الأبيض الذى ليس بالضرورة أو الأبيض بلا شرط ، فإن حذفوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة . لأنك لا يمكنك أن تقول : إن كل أبيض بالضرورة أو بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة . فقولك : " كل أبيض " يشملها جميعا ، فلا يمكن أن تقول : كل أبيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر . لكن العادة المجازية هي التي غلطته . فإذا قلنا : كل ج ب ، ثم قلنا : كل ما هو ب بالضرورة أو بغير الضرورة بعد أن يكون ب كان وقتا ما أو دائما فهو آ بالضرورة دائما ، دخل ج في المقول على الكل . فكذا إذا قلنا : كل ب مطلقا الذى يهمهما جميعا ، فوجب أن يكون كل ج آ بالضرورة .

الضرب الثانى كذلك . ولكن الكبرى مطلقة تنتج مطلقة . مثاله كل ج ب

بالضرورة ، وكل ما هو ب فهو آ بالإطلاق ، فكل ج آ بالإطلاق ؛

- (١) أبيض بالضرورة : بالضرورة سا ؛ أبيض فهو بالضرورة ع . (٢) فرقا : وفرقاد ؛ فرقاب ، ع ، م ، ه ، ي . (٣) فهو : وهو سا . (٤) البصر بالضرورة : البصر ؛ البصر أو بالضرورة سا || لكان : ساقطة من د ، ع ؛ كان سا . (٥) بل : ساقطة من م . (٦-٨) أو بغير الضرورة : ساقطة من ع . (٨) فقولك : وقولك ه (٩) جميعا : ساقطة من ع || فلا يمكن : ولا يمكن ع . (١٠) المجازية : المجازية د ، ع ، ن || فإذا : إذا ه || كل (الثانية) : وكل ع . (١١) يكون ب : يكون ج ع . (١٢) دائما : وآ دائما ه . (١٣) فكذا : وكقولك د ، ن ؛ وكذلك سا ؛ فذلك ع ، فذلك هاش ع ، ما ، ن (١٣) هت هما : هت هما م ، م ، ه || ج آ : ج د . (١٤) تنتج مطلقة : ساقطة من د ، ع ، ن .

لأنه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة أو غير الضرورة أنه بالإطلاق آ، فيكون كل ج آ بالإطلاق . وهذه المطلقة لا يصح أن يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائماً فهو آ بالإطلاق . وذلك لأنه ليس كل ما هو ب لا يدوم له أنه ب ؛ إذ قلنا : إن بعض ما هو ب ، وهو الذى هو ج ، هو ب بالضرورة دائماً . فلا يصح إذن بعد ذلك القول ، قولنا : كل ما يوصف ب يكون له آ وقتاً ما ، وذلك الوقت هو كونه موصوفاً ب . فإن بعض ما يوصف ب يوصف به دائماً . لكن يمكن أن توجد هذه المقدمة مطلقة المطلقة التي يكون فيها ضرورة ولا ضرورة ، كقولنا : كل متحرك فهو متغير ، ولا يصح أن نقول : إنه متغير بالضرورة ، ولا ما دام متحركاً وليس دائماً ؛ بل في وقت كونه متحركاً الذى لا يدوم له ؛ إذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركاً ، وبعضه لا يدوم ؛ وكذلك يكون بعضه متغيراً بالضرورة ، وبعض لا بالضرورة . فلا يصح أن نقول : إن الكل كذلك بالضرورة ، ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة ؛ بل نقول : مطلقاً . ويكون الإطلاق العام . فإذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة ، وكان كل ما هو ب آ بالإطلاق من هذا الوجه ؛ كانت النتيجة ، مع أنها مطلقة ضرورية . لأن هذه النتيجة تكون مطلقة كالكبرى ، أى مطلقة عامة ، فيكون كل ج آ ما دام موصوفاً بأنه ب ، لكنه يدوم له الانصاف ب ، فيدوم

(١ — ٢) لأنه ... بالإطلاق : ساقطة من ع || آ ... بالإطلاق : ساقطة من ن .
 (٢) ج آ : ج د || معناها : معناه د ، ع ، ن . (٥) دائماً : ودائماً ه || القول : القول ه . (٦) وقتاً : ووقتاً ، سا || فإن : قال م || ب : ساقطة من ن ، ه .
 (٧) به : ساقطة من ع (٨) فيها ضرورة : ساقطة من ع || كقولنا : كقولك م || ولا يصح : لا يصح م . (٩) وليس : ولا م . (١٠) إذ : إن ع . (١١) وكذلك : وكذلك م ، ع ؛ فذلك سا ، ع || بعضه : متحركاً م (١٢) قول : يقال ع || إن (الثانية) : ساقطة من م || بالضرورة ولا إن الكل كذلك لا بالضرورة : ليس بالضرورة ع || لا بالضرورة : بالضرورة ن . (١٤) وكان : فكانت م ؛ فكان ع ، ع ، ن ، ه .

له كونه آ . مثال ذلك : الثلج أبيض بالضرورة ، وكل أبيض فإنه ملون بلون مفرق للبصر بالإطلاق كما قلنا ، فكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر دائماً .
فليتأمل هذا من يتمجب من إنتاج الضرورة عن صغرى مطلقة وكبرى ضرورية .
فإنه يبعد الضرورية تنتج عن كبرى مطلقة إذا كانت الصغرى ضرورية .

- الضرب الثالث : صفراء كلية موجبة مطلقة ، وكبراء كلية سالبة ضرورية .
مثاله : كل جـ بـ بالإطلاق ، ولا شيء من بـ آ بالضرورة . ينتج بالضرورة
لا شيء من جـ آ ، كما قد علمت .

والضرب الرابع عكسه في الضرورة والإطلاق : كل جـ بـ بالضرورة ،
ولا شيء من بـ آ بالإطلاق ، ينتج : لا شيء من جـ آ . وعلى ما علمت
في الضرب الثاني .

١٠

والخامس صفراء جزئية موجبة مطلقة ، وكبراء كلية موجبة ضرورية .

والسادس عكسها في الضرورة والإطلاق .

والسابع صفراء جزئية موجبة مطلقة ، وكبراء ضرورية سالبة كلية .

والثامن عكسه في الضرورة والإطلاق . والنتائج نابعة للكبرى .

(١) فإنه : فهو س . (٣) هذا : بهذان || يتمجب : نتيجة د . (٤) الضرورية :
الضرورة د || إذا : إذ د ، ن . (٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٦) بالضرورة
(الثانية) : ساقطة من د ، ن (٧) قد : ساقطة من ب ، د ، ن . (٨) والضرب : الضرب س ، ع ؛
ساقطة من ع || الرابع : + هو ع . (٩) بـ آ : جـ آ س || جـ آ : + بالإطلاق
ع (١٠) في : من ع . (١١) ضرورية : + بالإطلاق ع . (١٢) والسادس : والضرب
السادس س || عكسها : عكسه د ، ن . (١٣) والسابع : والضرب السابع س هـ . (١٤) والثامن :
والضرب الثامن س || الكبرى : لكبرى د ؛ الكبرى س ، م .

واعلم أن الجزئية المطلقة لا تتبع الضرورة، ولا الجزئية الضرورية تمنع الإطلاق. فإن الجزئيتين إذا كانتا لا تتمانعان في الساب والإيجاب فكيف تتمانعان في الضرورة والإطلاق، ويمتنع فيهما المعنى المذكور في الضرب الثاني.

وأما الشكل الثاني، فالحق فيه أنه إذا اختلفت القضيتان في الضرورة والإطلاق الخاص، وكانتا كليتين، فقبل الأوسط بالضرورة على كل واحد من طرف، ثم قيل على كل واحد من الطرف الآخر بغير ضرورة، على ما جوزه صاحب الفص أيضا، فكان لأحد الطرفين حكم الأوسط عند كل موصوف، هو أنه دائم له، وعلى الآخر هو أنه ليس دائما له أى لكل واحد واحد منه، كان الحكم سلبا أو إيجابا. فإن الطرفين متباعدان يجب سلب كل واحد منهما عن الآخر. وكذلك إن كانت الصغرى جزئية. فإن البعض الذى فيها مسلوب عن الطرف الأكثر؛ إذ كان ذلك البعض مخالفا له في الحكم. وأنت إذا جعلت الدوام وبغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران، مثلا قولك: كل ج ب بالضرورة، وكل آ ب لا بالضرورة، أو بالضرورة لا شئ من ج ب، ولا شئ من آ ب سلبا هو في كل واحد لا بالضرورة؛ أمكن أن تقول: كل ما يقال له آ، فيحمل عليه أنه دائما ب. ولا شئ مما يقال له ج يحمل عليه أنه دائما ب، فينتج أنه لا شئ من ج آ. وكذلك لو قلت كل ما يقال له ج فهو شئ، ذلك الشئ يسلب دائما عنه أنه ب، وليس شئ مما يقال

(٢) كانتا: كانت د || لا تتمانعان: يتمانعان هـ. (٣) في (الأول): ساقطة من م. (٤) أنه: ساقطة من م || اختلفت: اختلف د، ع، هـ. (٦) بغير: غير ن (٧) القص: النص هـ || أيضا: ساقطة من ن || لأحد: أحد س، ط. (٩) يجب: ويجب هـ || منها: + بالضرورة س. (١٠) وكذلك: ولذلك ع || من: عنه هـ (١٢) قولك: كقولك ع. (١٤) آ ب: ج ب د، ن || هو: ساقطة من ن. (١٥) له ج: آ ب: هـ. (١٥-١٦) ولا شئ... ب: ساقطة من ح (١٧) فهو شئ: فهو هـ.

عليه آ ، فهو شئ ، ذلك الشئ يسلب دائماً عنه أنه ب ، أنتج ليس آ ب ، وذلك بالضرورة . فإلك يمكنك أن تجعل بدل قولك شئ مصلوب عنه كذا اسماً مفرداً . وحيث أنك يمكنك أن تريد جهة الضرورة في جميع ذلك ، وينتج ضرورية . وأما إذا أخذت العامة مطلقة ، لم يجب أن ينتج من موجبتين أو سالبتين ، لأنه يمكن أن تكون تلك المطلقة تصدق على ضرورية ، وفي تلك المادة لا تجب نتيجة . وهذا معنى أنه لا ينتج . فلنعد إلى اقتصاص المشهور في ذلك .

الضرب الأول من ذلك : كل جـ ب بالإطلاق ، وبالضرورة لا شئ من آ ب ، فينعكس إلى الأول ، فينتج : أنه بالضرورة لا شئ من جـ آ . وهذا لا متازعة فيه .

والثاني أن تجعل السالبة الضرورية صغرى .

وأما الثالث فنل قولنا : كل جـ ب بالضرورة ، ولا شئ من آ ب بالإطلاق الغير الضروري . ولكن مما ينعكس حتى يكون فيه تمام المقارنة . وما ينعكس مما ليس بضروري لا يجوز أن يكون إلا نوعاً من المطلقة الصرفة ، أو يكون بمعنى ما حصل في الوجود وقتاً ما ، حتى ينعكس على نحو ما قيل .

فأما إن كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الأول فقد علم أنها إذا انعكست صارت ولا شئ من ب آ ، مادام موصوفاً بأنه ب ، وكل جـ ب دائماً ، فينتج كما علمت ضرورية .

(١) آ ب : جـ آ م ، س ، ع ، هـ . (٢) أن : + تجعل بدل قولك شئ .
(٤) إذا : ساقطة من س || العامة : العامة ن || العامة مطلقة : المطلقة العامة س .
(٥) تلك (الأول) : ساقطة من د ، ن || وفي تلك : فتلك ع . (٧) كل : ساقطة من هـ ||
وبالضرورة : بالضرورة د . (٨) فينعكس : ينعكس ع . (١٢) ولكن ع || يكون :
ساقطة من م || فيه : ساقطة من س . (١٤) حتى : ساقطة من د ، ن || على : ساقطة من د .
(١٥) إن : إذا ع || مطلقة : مطلقاً .

وأما إن كانت على الجهة الثانية فتكون حقيقة التأليف فيها أن كل جـ
 في كل وقت وزمان، فإنه موصوف بأنه بـ دائماً مادام ذاته موجودا لامادام
 موصوفا بأنه بـ فقط . ولاشئ من الموجودين آ في زمان ما موجود له أنه
 بـ . فيجب أن يمنع أن يكون شئ من جـ آ ، عند كون القضية السالبة صحيحة
 موجودة ، وإلا لكان في كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له أنه بـ ، وفي هذا
 الزمان أيضا . ويحسب أن لا يحسن أن تعكس هذه المقدمة عكسا ، حتى يتألف
 منه قياس في الشكل الأول على جهة أن يقال : كل جـ كيف كان فإنه موصوف
 بأنه بـ دائماً ، وكل بـ كيف كان مسلوبا عنه آ في هذا الوقت . فإن الكبرى
 حينئذ — فيما أحسب — لا تكون مطلقة على أحد المذهبين ؛ بل إنما يجب أن يقال :
 كل بـ موجود في هذا الوقت مسلوب عنه آ . حينئذ لا يجب أن يدخل
 جـ تحت بـ . فربما لم يكن جـ موصوفا بأنه بـ في هذا الوقت ، إذا لم يكن ذاته
 موجودا في هذا الوقت . فعلى طريقهم — حينئذ — لا تكون النتيجة مطلقة على شرط
 وجود الموضوع . نعم إن كان جـ موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه أنه
 آ في هذا الوقت ، ولا يلزم أن يسلب عنه في كل وقت . مثلا إذا كان
 جـ أيضا دائما ، ثم اتفق في وقت ما أن لم يكن شئ من المتحركين أو من
 البآآت أيض ، فيكون حينئذ لاشئ من جـ الموجود في ذلك الوقت بقاء في ذلك
 الوقت ، لافي كل وقت . فتكون النتيجة مطلقة على نحو استعمالهم الإطلاق .
 فهذه الاتفاقات كلها إذا اتفقت أنتجت هذه النتيجة . لكن ليس يجب من نفس

(١) الجهة : جهة س || الثانية : الثالثة د ، ن || جـ : جـ بـ م . (٢) كل : ساقطة من ع .

(٤) بـ : + قطع ، ع ، هـ . (٦) حتى : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ .

(٧-٨) فإنه . . . كيف كان : ساقطة من ع . (١٣) جـ : + ماس ، ع ، هـ .

(١٥) ثم : ساقطة من ن || أن لم : أو لم ع . (١٦) البآآت : الساكنين د ، س ، ع ، هـ ، ن ||

بـ : بـ م . (١٦-١٧) بـ : في ذلك الوقت : ساقطة من ع . (١٨) إذا : إن ع ||

أنتجت : أنتج د ، سا ، ع ، ع ، ن ، هـ || هذه : وهذه س || لكن : ساقطة من ع .

الأمر أن يتفق هذه الاتفاقات . وذلك أنا إذا قلنا : كل لون كسوف فإنه بالضرورة سواد ؛ ثم اتفق في وقت إن لم يكن شيء من ألوان الأجرام السماوية سوادا ، إذ هذا على هذه الطريقة وجودي ، لم يجب من هذا أن يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة في الوقت حتى تكون القضية وجودية . فربما لم تكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها . وأيضا لم يجب أن ينعكس ، فيقال :
 ٥ ولا واحد مما هو سواد موجود هو لون الفلك . فربما لم يكن حينئذ سواد موجود لأنهم يجوزون أن يقول القائل : ليس شيء من الألوان سوادا ، أي في وقت ما . وفي ذلك الوقت يصدق أن يقال : لا شيء من الألوان السماوية بسواد . ويكون القول حينئذ صادقا مطلقا . ثم لا ينعكس هذا حتى يرجع إلى الشكل الأول .

١٠

ولكن لقائل أن يقول : إن هذا السلب الكلي صادق ، وليس الشرط أن يكون الموضوع موجودا في الوقت إلا في الموجب ، لأن الإيجاب في وقت معين لا يكون إلا على موجود في ذلك الوقت . وأما السلب فقد يصدق على الموجود والمعلوم . فربما صدق طيهما في كل وقت ، وربما صدق في وقت معين .
 ١٥ والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع . فإن كان دائما فهو ضروري ، وإن كان موجودا ، ولكن في وقت ما ، فهو مطالق وجودي . ثم قولنا : كل ب كيف كان ، فإنه مسلوب عنه آ في هذا الوقت ، قول صادق في هذا الوقت ، إذا لم يوجد في هذا الوقت ب موصوفا بأنه آ ، سواء كانت البات موجودة

(١) أنا : لأن ع . (٢) سواد : ساطعة من هـ . (٣) إذ هذا : وهذا ع . (٤) السماوية : السماويات .
 (٥) مطلقا : + حينئذ ب ، س ، سا ، ع ، م ، + بجملة حينئذ هـ || حتى : ساطعة من س ، سا .
 (٦) ولكن : لكن ع . (٧) وقت معين : الوقت المعين من س . (٨) صدق (الأول) : يصدق من س .
 (٩) قولنا : قلنا ب ، د ، سا ، م ، ن . (١٠) إذا : إذ س || موصوفا بأنه : بأنه موصوف هـ .

أو معدومة لا توصف بآ . فإن المعدومات لا توصف بآ . والموجودات إذا لم توصف مع ذلك بآ ، لم يكن في ذلك الوقت شئ ، هو ب وهو آ . فيصدق السلب الكلى في الوقت ، بل لم أن يعرفوا عن هذا إلى طريقة لم قريبة من هذا في هذا الباب كنا أو مانا إليها فيما سلف . ويلزمنا الآن أن نذكرها لهم ، وذلك لأن للقاتل منهم أن يقول : إنا إذا قلنا كل ج هو ب بالوجود ، أى في وقت ما ، لا يجعل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات ، بل يجعل الوجود للحصر ، فإننا إذا قلنا : كل ج ب بالوجود يفهم منه معنيان .

أحدهما ، أنه قد وجد إن كان الصدق هو قولنا : إن كل ج ب بعدما لم يجب ذلك في نفس الأمر ؛ لأنه ربما كذب هذا الحصر في وقت آخر . ولا يلتفت في ذلك إلى حال ب من ج ، أنه هل هو لواحد واحد منها وجودى أو ضرورى . مثاله أنا إذا قلنا في وقت من الأوقات لا يبيض فيه ولا حمرة ولا شئ من الأوساط إن أمكن : إن كل لون فهو سواد ، وصدق هذا في ذلك الوقت ، ولم يكن صدقا ضروريا ، لم يكن أن كل واحد مما هو موصوف بأنه لون فإنه موجود له وجودا غير ضرورى أنه سواد ، حتى يجوز أن يبقى ذلك الواحد موجود الذات أو موجودا لونا وقد زال منه أنه سواد ، حتى يكون كأن حكنا أيضا

- (١) المعدومات لا توصف بآ : المعدومات لا توصف ببآ ع || والموجودات : والموجودات سا .
 (٢) في ذلك : في ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن ، هـ || فيصدق : يصدق س ، سا ، ح ، ما ، هـ .
 (٣) عن : في س . (٤-٣) هذا في : ساقطة من س ، سا ، هـ (٤) كذا : كاع ، هـ || ويلزمنا : ويلزمهم || أن : ساقطة من م || لم : ساقطة من سا . (٥) لأن : أن د ، س ، ما ، ن .
 (٦) يفهم : يفهم س ؛ ساقطة من سا . (٨) قد : ساقطة من د ، هـ || بعدما : معدوم .
 (٩) لأنه ربما : به و ربما ع . (١٠) ولا يلتفت : ولم يلتفت د ، ن ؛ ولا يلتفت ح || هو : ساقطة من هـ || الواحد واحد : لواحد لواحد م . (١٢) كل : يكون من || فهو : هو س .
 (١٣) فإنه : هو س ؛ فهو سا ، ع ، ما ، هـ . (١٥) حتى : وحتى د ، س ، ما ، م ، ن ، هـ .

أن كل واحد مما يوصف بأنه لون في ذلك الوقت ليس دائماً مادام موجودا لذات فهو سواد ، كلا . فإن الوجود الغير الضروري في قولنا هذا إنما يعتبر في صدق الحصر ، لا في أن المحمول غير ضروري لواحد ، أو لكل .

كذلك لا يلتفت في السالب إلى وجود الموضوع ؛ بل إلى وجود صدق

- السلب الكلى ، وإن كان لا بد من وجود الموضوع في المرجح حتى يصدق الحصر، ولا بد من ذلك في السالب . فإنه إذا كان لا شيء من الألوان في وقت ما ، يابضا ، ولا شيء من المتوسطات ؛ بل كانت الألوان كلها سوادا ، ولم يكن لون البتة ، صدق أن لا شيء من الألوان في وقت ما يابضا ، أى في ذلك الوقت ؛ لأن المعلوم لا يوصف بأنه يابض ولا بشيء من الموجبات . وإذا لم يصدق الإيجاب ، صدق السلب ضرورة . فإذا راعينا ما نقوله ، والتفتنا إلى وجود الصدق في الحصر ، أمكننا أن نمكس هذه القضية . فإن سلكوا هذه الطريقة ، يكون قد كثروا على أنفسهم أصناف القضايا ، وحادوا عن الطريقة المثل ، بما إذا تأملت بعض ما سلف لك وقفت عليه . فإذا كان كل كسوف قمرى سوادا ، وكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد لأن الكسوفات كانت معدومة ، فيكون لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف ، وكذلك لا شيء من الناس يناس ، وكذلك في كل واحد من الأمور . وليس له أن يقول : إن معناه لا شيء من كسوفات القمر في وقت ما بكسوف موجود ، فإنه لم تكن كسوفات القمر من

(١) واحد : ذلك ع . (٢) سواد : السواد د ، ع ، ن . (٣) أولكل : ولكل س ، سا .
 (٥) السلب : السالب ع . (٦) الحصر : + فيه د ، ن || ولابد : وب د ب ، س ، سا ، م ، هـ ، فيد
 ع ، عا || ولابد من : ومن د ، ن || لا شيء : ولا شيء ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن . (٧) ولا شيء :
 ولا شيطا ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ || بل : + ما هـ || لون : ساقطة من ط .
 (٨) صدق : صدق ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) بشيء : شيء ع || الموجبات :
 المدومات س . (١٤) معدومة : معدومة م . (١٦) كل : + وقت م .
 (١٧) موجود : موجودة ط .

حيث أخذت حدا أكبر مأخوذة على أنها موجودة . لكن له أن يقول : إنى
فى كل موضع إنما اعتبر فى المحمولات التى فى المقدمات السالبة المطلقة أن تكون
موجودة فى ذلك الوقت فتثبت بعد ذلك أو تسلب ، ولا اعتبر ذلك فى الموضوعات
للسلب . فسلم له ذلك .

- وإنما طولنا التردد فى هذا الباب ، لتزيد المتعلم استبصارا فى هذا المعنى ، بكثرة
الاحترازات التى يحتاج أن يراعى فى ترويج هذا المذهب ، بعد ما فيه من ضياع
مقدمات ووجوه فاضلة ، مما قد وقف عليه قبل . فنقول : إنه إذا كانت
المطلقات على هذه الصفات ، أمكن أن يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ،
ولا يبالى فيها بأن تكون القضايا فى أنفسها ضرورية أو غير ضرورية ؛ بل
يكون الالتفات إلى الحصر ، حتى إذا كان حقا أن بعض الألوان أسود بالضرورة ،
وبعض الحيوان إنسان بالضرورة ، فعدمت سائر الألوان وسائر الحيوانات
وبقى السواد والإنسان ، وبقي البض من الحيوان الذى هو إنسان بالضرورة ،
والبعض من اللون الذى هو أسود بالضرورة ، وكان حقا أن كل حيوان حينئذ
إنسان أو كل لون أسود ، فكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية . وذلك
لأن صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة ؛ بل مطلقا مثل صدق قولنا :
كل حيوان إنسان . فإنه وإن كان حمل الإنسان على كل واحد من أولئك
الموصوفات بأنها حيوانات ضروريا ، فإن صدق الحصر ليس بضرورى . فيجب

(١) إنى : أى د ، س ، سا ، ن ؛ ساقطة من ع (٢) موضع : موضوع س ، سا || التو : لكن م .
(٣) تثبت : فثبت ع . (٤) السلب : فى السلب س ، ع || فنسلم : فيستمرس ، سا ، هـ .
(١٠) الالتفات : + منها س . (١٢) والإنسان : أو الإنسان د ، س ، م ، هـ || الحيوان :
الحيوانات ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، ع ، ن ، هـ ؛ وكل طا . (١٥) وكان :
فكان د ، ن . (١٦) حيوان : ساقطة من ع . (١٧) الموصوفات : الموصوفين س ||
ضروريا : ضرورات س || فإن : وإن ع .

- أيضا أن يكون قولنا : كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة ، إذ يجب أن لا يثبت إلى حال حيوان حيوان ، بل إلى صدق القول بأن كل حيوان فإنه متحرك وقتا ما أو متنفس وقتا ما . فيكون هذا الصدق موجودا في كل زمان ، فإنك في كل زمان إذا قلت : إن كل حيوان موجود له الحركة ، لا مادام ذاته موجودا ، بل حين ما يتحرك ، يكون صادقا . ولا يكون هذا القول في وقت من الأوقات كاذبا . نعم يكون في وقت من الأوقات ليس كل حيوان متحركا . وهذا لا يناقض ذلك . فإنه في الوقت الذي يصدق أنه ليس كل حيوان متحركا ، أى في الوقت يصدق أيضا أن كل حيوان متحرك أو متنفس وقتا من الأوقات في وجوده ، فإن هذا يصدق في كل وقت ، وإن كان حيوان لا يتحرك في وقت ، إذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت . ويناقض بأن لا يكون حركة في وقت . ٥
- فبالحرى أن تكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة ، بل ضرورية . وهم يأخذونها مطلقة ، ولا يأخذونها ضرورية البتة . وكذلك قولهم : كل متحرك متغير يجب أن لا تكون مطلقة ، بل ضرورية . وقد أخذها بعضهم مطلقة . وصدق من جعل هذه كبرى في الأول مطلقة ، فأتى نتيجة مطلقة . وأيضا فإذا يقولون في قول القائل : بعض الحيوان إنسان بالضرورة ، وبعض اللون سواد بالضرورة ؟ هل هي ضرورية أو مطلقة ؟ لكنهم معترفون بأن هذه القضية الجزئية يجب أن تكون صادقة في كل وقت ، وتقيضها كاذبا في كل وقت . فنجدهم قد نسوا السور فهم غير ملتفتين إلى السور . وكذلك قولنا : بالضرورة ليس كل حيوان إنسانا ، فإنهم معترفون بأن هذه القضية ضرورية . يجب أن يكون جميع

(١) قولنا : ساقطة من ٥ . (٢) متحرك وقتا ما : متحرك وقتا ما ، م ، م ، متحرك في وقت ما .
 (٥) موجودا : موجوده د (٦) يكون : + صادقا ه . (٩) وإن : فإن ع ، ن || كان :
 كل ع . (١٠) ويناقض : فيناقض د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٦) لكنهم : ولكنهم
 سا . (١٨) قد : ساقطة من ع . || السور : سور د ، ن . (١٩) فإنهم : فهم ه .

ذلك مطلقا إن كانت الضرورة إنما تراعى في صدق السور، لا في اعتبار الحال بين المحمول والموضوع. فإن كان الاعتبار هو السور، فصدق هذا السور ليس ضروريا. وذلك لأنهم يسمون أنه قد يصدق وقتا آخر أن كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان. فيكون صدق هاتين القضيتين وجوديا من جهة سورهما في كل وقت.

وكذلك أيضا إذا قلنا: كل إنسان حيوان فإنهم كلهم يعترفون بأن هذه القضية ضرورية. وعلى أصلهم، فإنها لا تكون ضرورية، بل تكون لو توهمنا لا إنسان موجود — على ما يفعلونهم ويقولون — لم يكن أحد من الناس حيوانا، على قياس قولهم: إن قولنا ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف، أى كسوف موجود، قول حق. وإذا كان يصح عندهم أن يكون قولنا:

كل حيوان أعجم صادقا في وقت من الأوقات، حين ما لا يكون إنسان البتة بموجود، وإذا يصح سلب الحيوان عن الإنسان الذى ليس بموجود، فيصح حينئذ أن يقال: ليس أحد من الناس بحيوان. فلا يكون إذن صدق قولنا: كل إنسان حيوان، صدقا دائما، بل إنما يكون صدقا وقتا ما، فلا تكون هذه المقدمة ضرورية، بل تكون ممكنة ويستعملونها ضرورية. فكان يجب أن يمنعوا كون هذه القضايا ضرورية، مع اعتقاد المذهب الذى لم. وطى أن لم أن يقولوا: إنا لو أجبنا إلى الإطلاق، راصينا الوقت الذى نتكلم فيه. وأما في الضرورة والإمكان فإراعى شيئا آخر، فيكونون قد شوشوا على أنفسهم.

(١) إنا: كما || بين: من هـ (٢) فصدق: فيصدق هـ (٣) أنه: أنهم من || قد: ساقطة من عـ (٤) وجوديا: وجوبيا مـ (٥) بأن: أن هـ (٦) لا إنسان: الإنسان عـ || هم: ساقطة من سا، عـ || أحد: ساقطة من سـ (٨) بكسوف: ساقطة من دـ (٩) وإذا: وإن سـ (١٠) صادقا: صدق عـ || في: + كل سـ (١١) وإذا يصح... بوجود: ساقطة من مـ (١٢) صدق: + في عـ (١٣) صدقا: صادقا بـ سـ سا، عـ عـ مـ ن هـ (١٤) تكون: ساقطة من سـ || فكان: وكان دـ سا، عـ مـ ن هـ (١٥) اعتقاد: اعتقاد عـ || أن لم: ساقطة من نـ (١٦) نتكلم: نتكلم عـ بـ تكلم هـ (١٧) فإراعى: فإراعى سا || فيكونون: فيكون سـ سا، فيكونوا عـ

فهذه الأبحاث وما يشبهها صرفتنا عن الالتفات إلى هذا الرأي ، وسنستقصي ما يجب أن يقال من الزيادة على ما قلناه في أبحاث اللواحق . فقد بان أن هذه القرينة تنتج ضرورة . وكذلك القول في الرابع ، إذا كانت الكبرى موجبة مطلقة .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعقب النظر في المجحج على كون النتيجة مطلقة

لكننا مع ذلك نبحث عن المجحج المذكورة في إيجاب كون النتيجة مطلقة
وتقضى فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا ، فأحد مجبهم عكس المطلقة إلى الشكل
الأول ، وقد علمت ما في ذلك . لأنك قد علمت أن الكبرى في الشكل الأول
إذا كانت مطلقة وبحيث تكون عكس سالبة مطلقة يجب عكسها . فإن النتيجة
في الشكل الأول تكون ضرورية ، وإن كانت الكبرى مطلقة . وأما الطريقة
من الخلف التي قبلت في تعيين ما ادعوه من إنتاج مطلقة من تأليف سالبة كلية
صغرى وكلية موجبة كبرى ، وإنه ينتج سالبة كلية مطلقة ، قائمين : إنه
لو كان بالاضطرار ليس ولا شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، لكان بالاضطرار ليس ولا شيء
من $A \bar{B}$ ، ويصح أن يقال : بعض $\bar{B} A$ ، فيكون بالاضطرار ليس كل $\bar{B} \bar{A}$ ،
إذا كان لا شيء من $\bar{B} \bar{A}$ بغير اضطرار ، فلأمان أن يكون لا شيء من $\bar{B} \bar{A}$
الذي هو عكسه بغير اضطرار ، فلا يكون السلب ضروريا في شيء البتة . وحينئذ

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، فصل ٢٠ هـ (٣) في (الأول) :
ساقطة من سا || في المجحج : بالمجج ن . (٥) فأحد مجبهم : بأحد مجبهم ع . (٦) لأنك
قد علمت أن : لأن ع || في الشكل الأول : ساقطة من س . (٧) يجب : ساقطة من هـ .
(٨-٧) وبحيث . . . الكبرى مطلقة : ساقطة من ع . (٩) ما ادعوه : ما ادعوا ب ، م .
(٩-١٠) سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى : من سالبة جزئية صغرى مطلقة وكلية موجبة ضرورية
كبرى ع ، من كلية سالبة صغرى مطلقة وكلية موجبة كبرى ضرورية عا ، من سالبة كلية صغرى
مطلقة وكلية موجبة ضرورية كبرى هـ . (١٠) سالبة كلية : سالبة جزئية ن . (١١) ولا شيء :
في شيء س . (١٢) بعض : لبعض ما . (١٣) وإذا : وإن ، وإذا هـ .

لا يكون مانع عن أن يكون كل ب ج . وقد وجب من فرض ما فرضناه أنه بالاضطرار ليس كل ب ج .

- فأول ما يقال لهم هو أنه ليس إذا لم يكن مانع عن أن يكون إذا كان لا شيء، من ج ب بغير اضطرار ، كان عكسه بغير اضطرار ، حتى يصدق معه في نفس الأمر أن كل ب ج ، يجب أن لا يكون في مادة من المواد مانع من ذلك . وهب أنه لا مانع في موضع ما من ذلك ، فلم حيث يوجد تأليف مثل هذا التأليف لا تكون الحاجة الواقعة إلى المواد المتألفة بهذا التأليف مختصة بمواد فيها هذا المانع . فعسى أنه إذا صدق أن كل آ ب بالضرورة ، كان هذا مانعا أن يصدق ذلك الانعكاس ، فيصدق بعده قولنا : كل ب ج . فلنترك أن كل ما هو ب يمكن أن يكون ج ، وترك مع ذلك أنه صدق سلب المطلق أن لا شيء من ج ب ، ثم لتأمل هل يصح ذلك ؟

- فنقول ، لا يخلو قولنا : يمكن أن يكون كل ب ج ، إما أن يعني بهذا حال صدق السور ، فيكون كأنه قال : إنه ممكن في وقت من الأوقات أن يكون كل ب ج ، ففي ذلك الوقت لا يصدق أن لا شيء من ج ب لا محالة ، فيكون وقتا يصدق أن كل حيوان إنسان ، وحينئذ لا يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ، ولكن في وقت آخر يصدق أنه ليس أحد من الناس بحيوان ، أو تقول في وقت يصدق مثلا أن كل أبيض إنسان ، ويصدق في وقت آخر

(٤) الأمر : الأمور ب د ، س ، سا ، عا ، م ، هـ . (٥) لا يكون : يكون ع ، م ، ن ، هـ (٥ - ٦) وهب . . . ذلك : ساقطة من ع . (٦) فلم حيث يوجد : فلم رجوع . (٧) الحاجة : الخاصة س . (٨) أن يصدق : لصدق ع . (٩) ب ج : ب ج ع . (١٠) ج ب : ب ج ع . (١٢) ب ج : ب ج ع ، هـ ، ب آ م . (١٤) أن يكون : أو يكون ع . (١٧) مثلا : ساقطة من ن || أبيض إنسان : إنسان أبيض سا .

أنه ليس أحد من الناس بأبيض ، لا في ذلك الوقت . فإذا ألفنا هذه الصورة :
 أن لا أحد من الحيوان أو من الأبيض بإنسان ، وكل ناطق إنسان بالضرورة ،
 أنتج لا أحد من الحيوان بناطق في ذلك الوقت . وكانت النتيجة على ما يدعونها . ولو كانت ضرورية لاستحال أن
 يصدق قولنا : كل حيوان إنسان ، أى وقتا ما . فهذا البيان مستمر على هذا
 الأصل ، لكن التأليف ليس من خلط . فإن الموجب لم يكن دائم الصدق ، ولم
 يكن ضروريا . فإنه حين ما لا يكون إنسان موجودا ، لا يكون كل ناطق إنسانا
 موجودا ، وعلى ما قد علمت . وكما جاز أن يصدق قولنا :
 إن كل حيوان إنسان وقتا ، فكذلك يجوز أن يصدق وقتا أن
 كل حيوان فرس ، فلا يكون حينئذ ناطق موجودا ، فلا يكون حينئذ كل ناطق
 إنسانا . فإذا نأى يصدق قولنا : إن كل ناطق إنسان وقتا ما ، فإذا نأى نجبت
 المطلقة من مطلقتين .

وإما أن لا يذهبوا إلى هذا . ولا أرى صاحب التعليم الأول ذهب إلى هذا ،
 بل حرمه تحريما كلياً . وإنما قصد إلى أن يكون الصدق غير ضرورى باعتبار
 الحمل ، لا باعتبار السور . فكان الفرض في قوله : لاشئ من جَبَّ ، أن كل واحد
 من جَبَّ يسلب عنه بَ وقتا ما ، ولا يسلب وقتا ما ، ولا يجب أن يسلب دائما ،
 بل يجوز أن يكون بَ من خواص جَ التى لا تكتم وتكون . فليُنظر كيف

(٢) أو من الأبيض : أو الأبيض ج || بإنسان : إنسان ج . (٧) إنسان : إنسان ج ، ما .
 (٩) إن كل : كل ج . (١١) إن : ماضية من هـ ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ .
 || نجت : أنتجت . (١٥) فكان : وكان هـ ، س ، ن ، هـ . (١٦) ولا
 يسلب : + عه || ولا يسلب وقتا ما : ماضية ن ، س ، هـ || ما (الثانية) : ماضية من
 د ، ع ، ط ، هـ (١٧) يجوز : يجب ج . || وتكون : + وهـ ج .

- يتألف من مثل هذا مع الضرورية قياس يلزم هذا الخلف . فنقول : إذا قلنا ليس شيء من الناس يضحك بالفعل ، أى عندما لا يضحك ، ثم قلنا : كل آ بالضرورة ضاحك بالفعل ، حتى يكون القياس المطلوب ، ما كان لنا أن نقول : كل ضحك بالفعل إنسان ، حتى يلزم : فكل آ إنسان ، ثم يلزم : فبعض ماهو إنسان آ ، وكل ماهو آ فهو ضحك بالضرورة . فبعض ماهو إنسان هو ضاحك بالضرورة ، وكان لاشئ من الناس إلا وهو مطلوب عنه الضحك ، هذا خلف . فإذا ن إذا صدق قولنا : كل ب آ ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق قولنا بالضرورة : كل آ ب ، وإذا صدق قولنا كل آ ب بالضرورة ، كان ذلك مانعا عن أن يصدق أن كل ب آ لا بالضرورة ، ولو صدقا جميعا ، عرض المحال المذكور . فإذا لما صدق كل ب آ ، فيجب أن يكذب كل آ ب بالضرورة ، وأن يمنع صدق ذلك صدق هذا . فيكون في مثل هذه المادة مستحيلا أن يوجد شيء من الأشياء يوجد عليه الضحك بالفعل بالضرورة ، حتى يكون ذلك الضحك آ . وبالحقيقة فإن الضحك بالفعل غير مقول على غير الإنسان بوجه من الوجوه ، وهو الإنسان غير ضرورى . وكيف يمكن أن يقال على غيره وقد جمل منكمسا عليه ؟ ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان أهم منه ،

(١) الضرورية : الضرورة ع || يلزم : يلزمه د . س ، سا ، ع ، عا . (٢) ليس : لاس || يضحك : يضحك ع . (٣ - ٢) أى . . . بالفعل : ساقطة من ع . (٤) فكل : وكل د ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (٥) فبعض . . . بالضرورة : ساقطة من ع . (٦ - ٥) آ ، كل . . . إنسان : ساقطة من د . (٦) هو ضاحك : ضاحك س ، سا ، عا || وهو مطلوب : وهو مطلوب س ، سا ، ع ، هـ . (٧) هذا خلف : قد أخطأ م || فإذا ن : ساقطة من د || قولنا : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، عا || ب آ : ب آ د || عن : ساقطة من ع . (٧ - ٩) . عن أن . . . مانعا : ساقطة من د (٨ - ٩) قولنا بالضرورة . . . يصدق : ساقطة من ن . (٩) عن : ساقطة من ع || عرض : عن م . (١٠) لما صدق : لم يصدق ع || وكذب : يكره د ، ع . (١٢) شيء : شيئاس ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٣) فإن الضحك : فإن الضحك م . (١٤) وكيف : كيف ع .

لم يمكن أن ينعكس لا السلب كليا مطلقا صرفا ولا للإيجاب كليا كيف اتفق .
وأما المثال لما يكون فيه الصدق ، من جانب قولنا : كل آب ، ويمتنع صدق
إيجاب عكس الجانب الآخر أن يجعل آب إنسانا ، وب المتحرك بالفعل ، وآ الفلك .
ولا يكون لك أن تقول : إن كل متحرك بالفعل إنسان بوجه . فإذن قوله :
إن هذا لا يمتنع ، غير صحيح . فإنه إنما لا يمتنع في نفس الأمور .

وأما في تأليف هذه صفة ، فيمتنع أن تكون مادة ويقع منها : ليس شيء
من آب لا بالاضطرار ، ثم يكون عكسها لا بالاضطرار أيضا . فعسى أن يكون
عكسها بالاضطرار . فلا يمكن أن ينعكس الكل السالب فيها كليا موجبا ، مساعدة
للسالبين المتماكدين اللتين تصدقان معا . ثم أوردوا لهذا مثلا من الحدود ،
وهو أنه : لاشيء من الأبيض بحيوان ، وكل إنسان حيوان ، فلا شيء من
الأبيض إنسان . قالوا : فيكون صادقا أنه لاشيء من الأبيض إنسان في وقت ،
أى في الوقت الذى يصدق فيه أن لاشيء من الأبيض حى . وليس صادقا
بالضرورة ، لأنه يمكن أن يكون بعض الأبيض إنسانا ، وبعض الناس أبيض .
فقول : إن هذه السالبة لا وجه صدق لها إلا وجهان : أحدهما أن يقال :
لا شيء من الأبيض حى من حيث هو أبيض ؛ والثانى أن يقال : إذا لم يكن
فقلس ، ولا فاس في بلاد الاعتدال ، ولا أنواع من الحيوان التى هى دائما بيض ،
بل كان إنما توجد أنواع هى بالطبع غير بيض ، وأشخاص من أنواع لها أن تكون

(١) لم يمكن أن : لم يمكن ع || كيف : ساقطة من ع . (٢) ويمتنع : ويمتنع د ،
س ، ع ، ما . (٣) هذا : ساقطة من د || هذا لا يمتنع : هذا لا يمتنع ع || إنما : ساقطة من ع .
(٤) ثم . . . بالاضطرار : ساقطة من ع || أيضا : ساقطة من ن || أن : ساقطة من ب ، د ،
ع ، ما ، م ، ن ، هـ . (٥) مساعدة : مساعد سا . (٦) للسالبين : السالبين ب ||
معا : معها د ، س ، ع ، ما . (٧) إنسان (الأول) : بإنسان د ، ع ، ن .
(٨) فى : ساقطة من د ، ن . (٩) وبعض : أربعض ع .

- بيضا ولكنها الآن سود . فليكن صدق : أنه لا شيء ، من الأبيض حى ، أى فى ذلك الوقت . فإن فرضوا المقدمة صادقة على هذا المفهوم الثانى لزمهم أن تكون الكبرى — كما علمت أيضا — غير ضرورية . فلا يكون التأليف على ما يدعون . وأما الوجه الأول ففيه من الزيادة التى لا يجب أن يلتفت إليها ما قد علمت ، وما قد قيل لك فيما سلف . وقد علمت أن بعض الأبيض حى بالضرورة ، وأنه ليس سلب
- الحى عن الأبيض من حيث هو أبيض سلباً وجودياً حتى يصحح أن يكون مرة الأبيض من حيث هو أبيض حياً ، ومرة لا ؛ فقد مضى لك هذا . فإن كل أبيض مسلوب عنه — مادام ذاته موجوداً — الحيوانية من حيث هو أبيض فإنه دائماً مسلوب عنه الحيوان من حيث هو أبيض ، لا يجوز أن يبقى ذاته موجوداً ويكون من حيث هو أبيض محمولا عليه الحيوانية .
- ١٠

- فإن قال قائل : يجب أن تأخذ فى اعتبارك هذا ذات الموصوف بأنه أبيض ذاتاً ، وأما قولك : إن هذه الذات مسلوب عنها الحيوانية من حيث هى أبيض دائماً ، كقولك : إن كذا مسلوب عنه السواد مادام أبيض ، ومن حيث هو أبيض ؛ وإذا كانت دوام سلبك السواد من حيث هو أبيض لا يوجب أن يكون سلباً ضرورياً ، فكذلك دوام سلبك الحيوان عن الأبيض
- ١٥ من حيث هو أبيض . فالجواب أن قولنا : من حيث هو أبيض ، إن كان جزءاً من المحمول عرض ما قلنا الآن وفيما سلف من أقاويل مضت ؛ وإن كان

(١) أى : إلا ع . (٢) صادقة : الصادقة ع . (٣) علمت وما قد : ساقطة من ع || وما قد : وقد ع .
 (٤) وأنه : فإنه ع . (٥) عن : من ع ، ع ، ن ، هـ . (٦) لك : كل ع || فإن :
 إن ما || كل : كان د . (٧) موجوداً : موجوده ع . (٨) موجوداً : موجوده د .
 (٩) ذاتاً : دائماً || وأما : فأما ع || عنها : عنه ع || هى : هوع . (١٠) مادام :
 + هوع ؛ + ضرورياً ع . (١١) وإذا : فإذا د ؛ وإذا هـ ؛ فإن سا ع ؛ فإذا ع .
 (١٢-١٣) كان جزءاً : كل جزء ع . (١٤) من (الثانية) : ساقطة من د .

جزءا من الموضوع ، فإما أن يكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد ، أو تكون كأنك قلت الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض لا بشرط التجريد أو زيادة . فإن كان معناه الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض على أنه بشرط التجريد ، فإنه لا يجوز أن يكون شئ آخر يوصف به هو غيره في المعنى ؛ بل يكون هو بنفسه أمرا لا يعرض له أمر آخر ولا هو يعرض لأمر آخر . فلا يكون شئ يوصف بالأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد هو إنسان أو فرس أو غير ذلك ، فإنه لا يكون إنسان أو فرس أو شئ من الأشياء هو أبيض ، بشرط أن لا شئ هو غير الأبيض من حيث هو أبيض . فلا يكون إذن هو عارضا لذات حتى يكون هناك معنيان : معنى الذات في نفسها ، ومعنى لها ما دامت موصوفة بهذا الوصف . حتى إذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا ؛ بل هي نفس الذات المسلوب عنها دائما كل وقت . فإن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بشرط التجريد ، مسلوب عنه كل شئ من الأشياء له مفهوم غير مفهومه سلبا دائما . فإذا ن كل سلب عنه فهو سلب دائم ، ليس وقتا عندما يكون موصوفا بما وصف به ، ووقتا لا . فهذا هو الفرق ، وهذا كما يقال : إن الإنسان حيوان بالضرورة . فإنه يستوى فيه ما دام ذاته موجودا ، وما دام موصوفا بأنه إنسان . وأما إن أخذ الأبيض ليس بشرط التجريد ، بل بلا شرط حتى يكون أن يقرن به شرائط أخرى ، فالسلب المذكور كاذب . فإنه كاذب أن يقال : إن الإنسان من حيث هو شئ موصوف بأنه أبيض ، مسلوب عنه الحيوانية ؛

(١) المأخوذ : ساقطة من سا ، الموجود ع (٣ - ٤) لا بشرط . . . أبيض : ساقطة من ع .

(٥) بل : أن سا . (٦) يوصف : موصوف د . (٩) الذات : لذات ع ، ن ، هـ .

(١٠) ومعنى : أر معنى ع . (١٢) دائما : + في س || فإن : فإنه ع . (١٥) ووقتا :

وقتاد ، سا . (١٧) بلا : لا ما . (١٨) فالسلب : بالسلب د .

بل الشيء الموصوف بأنه أبيض غير مانع أن يوصف أنه حيوان، وصفا ضروريا، فضلا من الوجودى، إلا من حيث يعتبر أبيض مرهوطا عنه أنه شيء أبيض، أى شيء آخر هو الموصوف بأنه أبيض .

- والفرق بين الاعتبارين أن النظر فى الأبيض بلا اعتبار، شرط قد يقال : إنه نظر فى الأبيض من حيث هو أبيض، المحوز فيه أن يكون أى شيء كان، موصوف بأنه أبيض . ولكن لم يلتفت عند ذلك الوصف والاعتبار إلى شيء من تلك الأشياء التى يجوز أن تكونه . وإنما التفت إلى نفس أنه شيء أبيض الجائز أن يكون جصا أو تلجا أو غير ذلك . والنظر فى الأبيض باعتبار شرط التجريد يقال إنه نظر فى الأبيض من حيث هو أبيض ، وهو النظر فى الشيء الأبيض المرفوع عنه أنه جص أو ياض أو له وجود آخر غير وجود أنه شيء أبيض فقط .
- ١٠ فإذا أخذ الأبيض هكذا، سلب عنه الحيوان ، وصح أن يقال : إن الأبيض المأخوذ من حيث هو أبيض بهذه الصفة ليس حيوانا . فإن اعتبر بالمعنى الأول فيكون الأبيض من حيث هو أبيض المشتك فيه . فلا يقال إنه يسلب عنه الحيوانية ؛ بل لا يوجب حاله سلب الحيوانية عنه ، ولا إثبات الحيوانية له .
- ١١ فلا يكون الشيء الأبيض من حيث هو أبيض بهذا المعنى ليس حيوانا ؛ بل يجوز أن يكون حيوانا إلا أن يقال : إن الشيء الأبيض ليس من حيث هو شيء أبيض بهذا المعنى حيوانا ، فيذهل لفظه من حيث هو أبيض إلى المحمول .
- فبين أنا إذا قلنا : ليس شيء مما هو أبيض حيوانا ، لم يصمدق بهذا المعنى ،

(٢) عنه : ساقطة من د . (٥) موصوف : موصوفاد ، س ، ع . (٨) أرغير : و غير س . (٩) النظر : + فى النظر م . (١١) فإذا : وإذا ع . (١٢) ليس : وليس د || الأول : الآخر ط . (١٢ - ١٣) بهذه . . . أبيض : ساقطة من ن . (١٤) حاله : ساقطة من ع || له : ساقطة من ن . (١٨) فبين : + إذن س ، ه || بهذا : هذا د .

على أن يأخذ الأيض جزءا من الموضوع . وبما يشفى ويكفى في هذا الأمر أن يعلم أنه لا اعتبار في تأليفاتنا ههنا بهذا البتة ، أعني بالنظر في الموضوع والمحمول أنه من حيث أو ليس من حيث ؛ بل أن ينظر إلى الشيء الموصوف مثلا بأنه أبيض لا يزيد شيئا آخر . فإن صح عليه الإيجاب في كل وقت ، أو وقتا ما ، فقد صح الإيجاب ؛ أو صح كذلك السلب ، فقد صح السلب . وأنه إذا زيد على هذا شيء ، فقد أدخل شرط اعتبار ”من حيث“ ، وكان غير نفس الموضوع وحده ، وغير نفس المحمول وحده ، اللذين الاعتبار بهما ، بل قرن بهما اعتبار أو اعتباران ، فقد صارت القضية حينئذ أخرى .

واعلم أن الفاضل الذي أكثر اشتغالي بمخاطبته مُقَرَّبًا أقولا ؛ بل المعلم الأول مصدق بأن الكبرى الضرورية في الشكل الأول ، إذا قارنت صغرى غير ضرورية ، كانت النتيجة ضرورية . فلنضع أن كل ج ب لا بالضرورة ، ولنقل كل ب هو آ بالضرورة ، ويعنى ما قد وافق عليه الفاضل والمعلم الأول ، وما قد علمت . فلم لا يقول واحد منهما أيضا : إن هذه ليست ضرورية ؛ بل يجب أن يقال : كل ب آ من حيث هو ب بالضرورة . وإذا قال : بالضرورة ولا شيء ، من ب آ ، قال أيضا : من حيث هو ب . فإنه إذا اعتبر هذا صدق ما قال الطاعنون على من أنتج من هاتين ضرورية . وذلك لأنه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل في عكس الممكن ومثل ما قيل في هذا الموضع . فلنقاتل أن يقول له عند قوله وتمثيله لإنتاج الضرورية من الاقتران المذكور — مثلا إذا

(١) وبما يشفى ويكفى : وما يشفى ويكون ع . (٢) أنه : + أنه م || تأليفاتنا : تأليفاتنا د || بهذا البتة : بهذه النسبة ع . (٣) أو صح : لو صح د . (٤) اعتبار : باعتبار م || حيث : + اعتبار م || وكان : فكان د . (٥) بل قرن بهما : ساطعة من سا . (٦) اشتغالي بمخاطبته : استعمال المخاطبة ع . (٧) أيضا : راجعة من سا ، م ، ن . (٨) فإنه إذا : فإن سا || إذا : إن ع . (٩) وتمثله : وتمثله د || الضرورية : الضرورة ع .

أنتج : أن كل صاعد جسم بالضرورة ، من قوله : كل صاعد متحرك ، وكل متحرك جسم بالضرورة ، فكل صاعد جسم بالضرورة — إن النتيجة ليست ضرورية ؛ لأن الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة . وكذلك لقائل آخر أن يقول : إن قولك في الكبرى " كل متحرك جسم بالضرورة "

- ليس صادقا ؛ إذ ليس هو من حيث متحرك جسما بالضرورة ، حتى إذا لم يكن متحركا لم يكن جسما . فإن قال : إن الأبيض يجوز من حيث اعتبار أنه أبيض أن لا يكون حيوانا ، ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك ، فإنه لا يجوز أن لا يكون جسما . فنقول : لم يكن غرضنا ما ذهب إليه ، بل إنك كما تقول إنه ليس حيا من جهة أنه أبيض ، لا نقول ليس هذا المشار إليه جسما بالضرورة من جهة ما هو متحرك ، بل هو جسم بالضرورة وإن لم يكن متحركا . ثم لا يمتنع ١٠ جواز قولك : إنه ليس جسما بالضرورة من جهة كونه متحركا ولأنه متحرك ، أن تقول : كل متحرك جسم بالضرورة . فإن منعت فقد كذبت المقدمة التي نستعملها في هذه المواضع .

فقد عرفت أن جهات الموضوع والمحدول من حيث هي زوائد بعد الحمل ،

- وأن الإيجابيات — كما علمت — تنتقل بسببها سلبا والسلوب إيجابيات ؛ بل ١٥

(١) من قوله : + إن ع . (٢) فكل صاعد جسم بالضرورة : ساقطة من ع .
(٣) ضرورة : بضرورة د ، س ، ما ، ن ، هـ ؛ بالضرورة ع . (٤) آخر : ساقطة من ع ، عا || كل : وكل عا . (٥) حيث متحرك : حيث هو متحرك ع . (٦) حيث : جهة سا || اعتبار : الاعتبار ع . (٨) لا يكون : يكون ن || لم يكن : ساقطة من ع || ما ذهب : ما ذهب ع . (٩-٨) نقول إنه ليس حيا : نقول ليس جسما ع . (٩) حيا : جسما د ع . (١٠-١١) ما هو متحرك . . . بالضرورة : ساقطة من ع || ثم . . . متحركا : ساقطة من د ، ن . (١١) كونه : ساقطة من سا || ولأنه : فلا أنه سا ؛ وكأنه هـ || متحرك : متحرك سا . (١٢) أن : أ د ع . (١٥) الإيجابيات : الإيجاب س .

يجب أن يلتفت إلى ما جعل موضوعا ، وإلى ما جعل محولا ، وإلى حل ووضع ، فإن صدق حـمـل ، وإن لم يصدق لم يـحـمـل . وإن كانت زيادة تلحق أحدهما فيصير الكذب صدقا والصدق كذبا ، فقد انتقلت القضية وصارت أخرى . وأنه ليس إذا حق سلب — مع إدخال هذه الدواخل — بطل الإيجاب الذي كان أولا ، أو حق إيجاب بطل السلب الذي كان أولا ؛ إذ قد تغير المحمول والموضوع . فانظر فيما يسلبه أو يوجب به إلى نفس السلب والإيجاب كما هو . فإن كان صادقا وكان دائم الصدق فاحكم أنه كما هو ضروري ، أو كان غير دائم الصدق فاحكم أنه كما هو مطلق . فإذا غيرت ، فاستأنف الاعتبار . وفي المثال الذي نحن في اعتباره يجب أن ينظر إلى الأمور التي يقال لها يعض وإلى الحيوان ، فنجد الحيوان إما كاذبا سلبها عنها ، أو كاذبا إيجابها عليها ، أو في بعض دون بعض ؛ ثم ينظر أذلك دائم فيها كلها أو بعضها أو بعض دون بعض ؛ ثم إذا أدخلت من جهة كذا وبشرط كذا فيعلم أن القضية صارت أخرى ، وتتوحد لها حال صدق وكذب وضرورة وغير ضرورة مرة أخرى ، وتترك ما كان في يديك . وأظن أن هذا القدر كاف لمن أنصف .

- (١) يجب : بحيث سا || جعل موضوعا : يجعل موضوعا عا ، م ، ن ، هـ || جعل موضوعا وإلى : ساقطة من سا . (٢) وإن كانت : فإن كانت سا ، ع ، عا ، هـ . (٣) وأنه ليس : وليس أنه ع . (٤) الإيجاب : ساقطة من ن || أوحق : أوحق حق د . (٥) تميز : تميز م || المحمول والموضوع : الموضوع أو المحمول سا ، هـ . (٦) أنه : ساقطة من ع || غيرت : اعتبرت سا . (٧) في : ساقطة من د || أذلك : ذلك ع . (٨) أو بعض دون بعض : أو بعض دون آخر ن || ثم : + ينظر || أدخلت : دخلت ما ، م ، ن . (٩) وتتوحد : ف رضى من ، سا ، هـ || حال : ساقطة من ن || ضرورة : ضرورة ع ، هـ ، م ، || وغير ضرورة : وغيره ن . (١٠) أن : ساقطة من د .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في باقي الاختلاط منها

الضرب الخامس : بعض جَبَّ بالإطلاق ، ولا شيء من آَبَ بالضرورة ،
وحكمه ما علمت .

٥

الضرب السادس : بعض جَبَّ بالضرورة ، ولا شيء من آَبَ بالإطلاق ،
وحكمه المشهور ما علمت .

الضرب السابع : ليس كل جَبَّ بالإطلاق ، وكل آَبَ بالضرورة ،
والمشهور فيه ما قد علمته ؛ وحدوده : ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان
حيوان ، فليس كل أبيض إنسانا .

١٠

الضرب الثامن : ليس كل جَبَّ بالضرورة ، وكل آَبَ بالإطلاق ؛ والحدود :
بالضرورة ليس كل أبيض حيوانا ، وكل إنسان حيوان . ثم قيل مع ذلك :
فليست النتيجة اضطرارية .

ف نقول : إنه إن كان بعض ما هو أبيض بالضرورة ليس بجي على معنى
السور ، فيجب أن يصدق هذا دائما ، ولا يصدق البتة أن كل أبيض حي .

١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢ ، هـ ، . (٦) الضرب :
ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (٩) فيه : ساقطة من ع || طيته : طيت ن ، هـ .
(١٠) إنسانا : حيوانا ب ، د ، ع ، ط ، م ، هـ . (١١) الضرب : ساقطة من ب ، س ،
سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || بالإطلاق : الإطلاق م ، ساقطة من ط . (١٢) قيل : قل ع .
(١٥) فيجب : يجب ع || أن (الثانية) : ساقطة من ع .

واعتبار السور يقتضى أن هذا قد يصدق على ما قد علمت . وإن كان لا على معنى السور ، بل على معنى أن بعض الأشياء التى هى بيض مسلوب عنها الحيوان دائماً ، فكذلك حالها وأنها مسلوب عنها الإنسان دائماً ، فلم منع أن تكون النتيجة ضرورية ؟ فلعله يجب أن يأخذ الضرورى فى إحدى المقدمتين ليس من جهة السور ، بل من جهة الحمل . وأما المطلق منهما فيأخذه مطلقاً من جهة السور حتى يكون قولنا : كل إنسان حى مطلقاً ، بأن يأخذه من جهة السور ولا يأخذه من جهة المحمول ، فيكون قولنا : ليس كل أبيض حيواناً بالضرورة ، قد اعتبرنا ضرورته فى معنى الحمل ، وقولنا : كل إنسان حيوان بالإطلاق ، قد اعتبرنا إطلاقه فى جهة السور ، فأخذناه مطلقاً من حيث هو كذلك بأن نظرنا إلى الصدق الذى اتفق أن كان : كل إنسان حيوان ، الذى قد يكذب إذا عدم الناس كلهم ، فلا يكون حينئذ ضرورياً ، وأخذنا ذلك ضرورياً من جهة المادة ، إذا كان الحيوان مسلوباً بالضرورة عن بعض الأبيض فانتج : ليس كل أبيض إنساناً ، وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور ، وإن كانت ضرورية من جهة المادة .

وكيف لا يمكننا أن نلحق الضرورة بالمقدمة الموجبة فتكون النتيجة حينئذ ضرورية ، فيكون حينئذ سلب الضرورة فى النتيجة مأخوذاً من غير الوجه المأخوذ

-
- (١) على : فى سا . (٢) هى بيض : هى لا يضر د . (٣) فكذلك . . . دائماً : ساقطة من د ، ن || وأنها : فإنها س ، ه ، وإلما ع . (٤) قلله : قلل ع . (٥) الحمل : الجهل م || فيأخذه : فيأخذ د . (٨—٩) ضرورية . . . اعتبرنا : ساقطة من ع . (٩) قد : فقد م ، ساقطة من س ، ن || اعتبرنا : ما اعتبرنا ن || فى : من س || بأن : فإن د ، سا ، ع ، ن . (١٠) حيوان : حيوانا د ، ع ، ط ، ن . (١١) وأخذنا ذلك ضرورياً : ساقطة من د . (١٢) إذا : إذع ، ط ، ه . (١٣) إنسانا : إنسان د ، س . (١٣—١٤) من جهة السور . . . ضرورية : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) النتيجة حينئذ : النتيجة ضرورية د ، النتيجة ن . (١٥—١٦) النتيجة . . . فيكون : ساقطة من م . (١٦) غير : ساقطة من د || الوجه : السابع .

في المقدمة الجزئية، لأن الضرورة المأخوذة في المقدمة هي ضرورة الحل والمادة، وصلها في النتيجة هو سلب ضرورة السور . ولما كانت الجزئية قد تكون صادقة الضرورة وصادقة بالإمكان ولا يتمانعان، إذ بعض الأبيض ذو لون مفرق للبصر بالضرورة، وبعضه ليس بالضرورة، وهو الذي هو أبيض لا بالضرورة .

ولا يبعد أن يكون قول صاحب هذا التعليم : إن النتيجة لا تكون ضرورية ، معناه : أن النتيجة قد لا تكون ضرورية ، أى باعتبار غير اعتبار أن النتيجة لا تكون ضرورية بحسب السور ؛ بل باعتبار أنه قد يجوز أن يصدق المطلق والضرورى معا في الجزئيات . فإن لم يكن هذا، قيل اقتصر على اعتبار السور ، وإن عدم الضرورة هو في اعتباره . وإن كان اعتبار الحل والمادة يوجب

- الضرورة، فليس هذا في الجزئى فقط ؛ بل وفي الكليات أيضا . فإن ما أنتج :
 ١٠ أن أكل إنسان حيوان بالضرورة ، أنتج ما قد يصير مطلقا باعتبار آخر كما قد علمت . فترى أن مشاحتنا قائلين : إن هذه تنتج ضرورية ، كان على أنها لا تنتج إلا ضرورية فقط لا يصح معها مطلق . وليست تنتج مطلقة ، لأنها لا تنتجها وحدها ، وإنما بحكم أنها تنتج مطلقة إذا تجت مطلقة فقط . فلم لم يفعل هذا في كل موضع ؟ ودلا يُتصر على أن يُعلمونا تعلما كليا : أن كل
 ١٥ جزئية ضرورية ؟ فإنها قد تصح أن تتأون مطلقة ، فيحكم في جميع ذلك أنها

(٢) هو : هـ ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، هـ || ضرورة : الضرورة عا ؛ ضرورة م || السور : ساقطة من م . (٤) بالضرورة : ساقطة من م || هو أبيض : ليس هو أبيض ع . (٥) ولا يبعد : فلا يبعد ، هـ . (٥ - ٦) لا تكون . . . النتيجة (الأولى) : ساقطة من سا . (٨) قيل : بل ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (٩) وإن : فإن ع . (١٠) بل : ساقطة من سا || ما أنتج : لما أنتج د . (١١) أن : ساقطة من س . (١٢) مشاحتنا : مشايخنا ، هـ ؛ مشاحتنا م ، هـ ؛ [مشاحتنا : مجادلتنا (اللسان)] . (١٤) بحكم : + عليها س || إذا تجت مطلقة : ساقطة من ع || لم : ساقطة من ع . (١٥) ودلا : وهذا د ، ع ، ن . (١٥) يعلمونا : تعلمنا ع . (١٦) فيحكم : ليعلم ع .

- مطلقات النتائج ، ويكون هذا مفروضا منه ، ليس إنما يعتبر هذا في اقتراح بعينه ، أو بحسب كونه نتيجة ، بل كيف كانت ، أو عسى أن لا يكون هذا كليا في كل موضع ، بل عسى أن يكون من الأشياء ما لا يسلم إمكان بطلانه فلا يكون . ما يتعلق ببطلانه داخل في الإمكان حتى تصير القضية بسببه مطابقة . وإن هذا لا يختص بقضية هي مقدمة أو قضية هي نتيجة ، بل يكون هذا جائزا في جميع أصناف القضايا التي تصالح أن تؤخذ مقدمة في هذا القياس أو نتيجة ، بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحدود لا بصورة تأليفها . وعسى أن يرتكب مرتكب فيقول : إن صدق المادة التي يصح منها هذا التأليف ، يوجب أن تكون الضرورة ملزومة المطلقة . وهذا اقتراح ممن في المحال . ومع هذا ، قلت شعري إذا قلنا : كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر ، وكان هذا مطلقا صادقا ، ١٠ وقلنا : كل إنسان حيوان ، وكان هذا مطلقا صادقا ، فهل معنى الإطلاق فيهما شيء واحد ، أو يفهم للإطلاق فيهما معنيان ؟ فإن كان المعنى الجامع هو ما قلناه من المطلق العام ، فيكون الفصل فيما بينهما أن أحدهما يختص بالضرورة ، والآخر لا يختص بالضرورة ، إذ ليس كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر مادام ذاته موجودا . فيكون إنما أخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو ضروري ، فتكون ١٥ النتيجة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار ، أي اعتبار الحمل .

- (١) ويكون هذا : ساقطة من د ، ن || منه : عنه س ، سا ، م ، هـ . (٢) أو بحسب : وبحسب ع || هذا : ساقطة من سا . (٣) ما لا يسلم : ما لا يلزم ن . (٤) لا يختص : لا يختص د . (٥) تؤخذ : توجد د ، سا ، هـ . (٦) وعسى : ولكن عسى س ، هـ . (٧) يصح : يصلح د . (٨) وكان : فكان د . (٩) هو ما قلناه : وهو ما قلنا د ، ع ، ن ، هـ ما قلنا سا ، ع . (١٠ — ١١) والآخر لا يختص بالضرورة : ساقطة من ع . (١٢) موجودا : موجودة د . (١٣) اعتبار : باعتبار ع .

فلا يجب أن يقبل ما قيل من أنه لا يكون ضروريا لأنه مطلق، إلا أن يكون معناه لا يكون ضروريا السور . ولهم أن يجعلوا المطلق الصادق وقتا ما ، لا دائما ، ويكون القولان مشتركين في أنهما صادقان في وقت ما ، لا دائما . لكن الوقت ، كقولنا : كل إنسان حيوان ، وقت السور ، ولا تحرق وقت كونه أبيض . فوقت أحدهما الوقت الذي لم يعدم فيه الناس ، ووقت الآخر الوقت الذي لم يعدم ولم يزل عنه البياض . ويكذبان جميعا في وقت ، أما أحدهما فإن لا يكون الناس موجودين ، وأما الآخر فإن يكون قد صدم البياض . فعل اعتبار السور قد يستمر ما قيل .

- فقد تحملنا إذن الوجه الذي يجب أن يفهم عليه صدق ما قالوا تحلا متكلفا ، مع معرفتنا بأن اعتبار السور في هذه الأحكام باطل ، ومع إيجابنا اعتقاد شيء . وهو : أن الضرورية في المقدمة اعتبارها غير مجانس للاعتبار الذي للطلقة في النتيجة ، وأن الضروريات في المقدمة قد تصدق مطلقة ، لا من جهة أن المطلق مقول عليها وأعم منها فقط ، بل من جهة أنها لازمة لها باعتبار آخريناه . فنكون نحن حيث جعلنا نتائج هذا الاختلاط ضرورية لم نجعلها ضروريا يمنع أن يكون مطلقة ، لإطلاقها لا يمنع ضرورتها . على أن الإطلاق الذي نستعمله غير هذا الإطلاق . واعلم أن طائفة من المحصلين تنبها لكون نتيجة هذا الضرب ضرورية ، وزعموا أن هذا غلط واقع في النتيجة ، وبرهنوا على أن نتيجة هذا

(١) معناه : + أنه س . (٢) مشتركين : مشتركان عا . (٣) ولا آخر : والآخرة . (٤) فوقت : ووقت س . (٥) ويكذبان : ويكرهان ع || وقت : + ما ه || أما : فأما ع ، ه . (٦) تحملنا : تحملنا ع || صدق : ساقطة من د ، ن . (٧) ومع : مع ن ؛ ساقطة من عا . (٨) وهو : وهو ع || في المقدمة : ساقطة من س ، ع ، ه . (٩) عليها : عليها ه . (١٠) يمنع : يمنع ساء م . (١١) الإطلاق : . . هذا : ساقطة من م || المحصلين : المخلصين ع || تنبها : تنبها س || لكون نتيجة : ساقطة من س || نتيجة : النتيجة ن || الضرب : + تكون ساء ، ع . (١٢) وبرهنوا : فبرهنوا ساء .

الضرب تكون ضرورية ، وبينوا ذلك بالافتراض تبينا حقيقيا . فإن كانوا يعملون في تحقيق الضروري والمطلق ميل السور ، فلا يجب أن يمنعوا كون الضروري مطلقا أيضا . وإن كانوا قد عرفوا ما هو أولى بأن يعتقد فهم على الحق ، فليعتبروا ذلك أيضا في كل موضع ، وليسوا يفعلون ذلك ؛ بل كثيرا ما يفزعون إليه إذا لزمهم الحق في مضيق .

وأما الشكل الأخير فالضرب الأول منه من كليتين موجبتين ، والكبرى ضرورية ، كقولك : كل ب ج بالإطلاق ، وكل ب آ بالاضطرار ، فالنتيجة بعض ج آ بالاضطرار . وبين بعكس الصغرى .

والثاني عكس هذه في الجهة ، وتكون النتيجة أيضا من الاضطرار عندهم ، لأن الكبرى إذا عكست أنتجت بعض آ ج بالاضطرار ، ثم ينعكس بعض ج آ عندهم بالاضطرار ، وليس ذلك بواجب بحسب الأمر ؛ إذ ليس يجب أن يكون عكس الضروري ضروريا . ومثال ذلك أن كل متنفس حيوان بالاضطرار ، وكل إنسان يتنفس لا بالاضطرار ، أي دائما ما دام موجود الذات .

- (١) وبينوا : بينوا هـ || بالافتراض : بالافتراض ع || تبينا : تبينا هـ . || فإن : وإن سا .
 (٢) ميل : + هـ ذاع || فلا يجب : لا يجب س ، ع . (٣) عرفوا : عواد ، ن ؛ عزموا || يعتقد : يعتقدوا سا . (٤) أيضا : ساقطة من ب ، م || كثيرا ما : ساقطة من س .
 (٦) الأخير : الآخر د ، ن . (٧) ب ج : ج ب ع || ب آ : آ ب ع || فالنتيجة بعض : ساقطة من ع . (٨) ج آ بالاضطرار : ساقطة من ع || ج آ : ج ب هـ || وبين : فيين ب ؛ وبين ع || الصغرى : الضروري سا ، م . (١٠) ج آ : ساقطة من م || عندهم : ساقطة من د . (١١) بواجب : + عندهم ع . (١٢) أن : ساقطة من س || متنفس : إنسان س || حيوان : ساقطة من سا . (١٣) يتنفس لا بالاضطرار : بالاضطرار يتنفس سا ؛ لا يتنفس بالاضطرار م || بالاضطرار : + فلا يلزم أن بعض الحيوان يتنفس بالاضطرار س ، سا ، ع ، عا ، هـ || أي : + ما س || موجود : وجود س .

والثالث من كليتين ، والكبرى سالبة ضرورية ، كقولك : كل ب ج ،
وبالاضطرار لا شيء من ب آ ، فبالاضطرار ليس كل ج ب . وبين بعكس
الصغرى .

- والرابع أن تكون الجهة بخلاف الثالث . فيقولون : إن كانت الجهة
بالخلاف كانت النتيجة مطلقة . يتبين بعكس الصغرى . والحدود المشهورة : كل
فرس حي ، ولا فرس بحويان نائم أو مستيقظ مما ليس ضروريا ، بل يكون
وقتا . وهذا القول صحيح في هذا الاقتران بعد أن يتذكر أن المادة إذا اخفت
على ما سلف لك ذكرها في مطلقة كبرى تنتج ضرورية كانت النتيجة ههنا
ضرورية . لكن الإطلاق العام يعم جميع ذلك . واعلم أن عندهم أن المقدمتين
إذا كانتا كليتين موجبتين ، فأيهما كانت اضطرارية ، فالنتيجة اضطرارية ،
وإلا فالعبارة للسالبة .

والخامسة أن يكون التأليف من صغرى جزئية موجبة مطلقة ، كبراهها كلية
ضرورية سالبة . فلاشك أن النتيجة ضرورية .

- والسادس أن يكون الكلى الضرورى صغرى ، فيتنتج عندهم ضروريا للعكسين .
وليس ذلك بواجب ، بل ينتج مطلقة تبين بالافتراض ، بأن يعين البعض من ب
الذى هو بالإطلاق وليكن د ، ويعمل ما علمت .

(١) ضرورية : ضرورى د . (٢) ج ب : ج آ س ، هـ . (٥) يتبين : يبين د .
(٦) بحويان : ساقطة من س || نائم : بنائم س || مستيقظ : + فيتنتج ليس بحويان بنائم أو مستيقظ س .
(٧) وهذا : ولهذا د . (٨) لك : لكن س . (١١) وإلا : فلا س || السالبة : +
هو د . (١٢) والخامسة : والخامس س ، هـ . (١٣) فلاشك : ولاشك ب . (١٤) للعكسين :
للعكس س ، هـ . (١٥) الافتراض : الافتراض ع . (١٦) هو : + آ د ، س ،
سا . || وليكن : ولكن س || ويصل : يصل هـ .

والسابع بعض بـ جـ بالاضطرار ، وكل بـ آـ بالإطلاق لا بالاضطرار ،
وينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى الشرط المذكور .

والثامن كل بـ جـ بالإطلاق ، وبعض بـ آـ بالضرورة ، تنتج عندهم مطلقة
فقط . وينوا ذلك بالعكسين . وليس ذلك كما علمت بواجب ؛ بل الاقتراض
يوجب أن تكون النتيجة ضرورية . وأما مثالهم : أن كل حـ مستيقظ ، وبعض
الحى ذو رجلين بالضرورة ، ولا يجب أن يكون بعض المستيقظ ذا رجلين
بالضرورة . فيقول الحق إن بعض ما يقال له إنه مستيقظ فإنه موصوف بأنه
ذو رجلين دائما ، قيل له إنه مستيقظ أو لم يقل ، والبعض الآخر بالضرورة
ليس لذى رجلين . ففهم من قال : إن بعض المستيقظ وإن كان بالضرورة
ذا رجلين ، فليس من جهة ماهو ذو رجلين . وقد علمت ما في هذا . ولكن لا يمنع
كونه ضرورية أن تكون مطابقة أيضا علم الوجه الذى باعتبار السور ؛ إذ قولنا :
إن بعض المستيقظ ذو رجلين ، ليس بدائم الصدق . فيكون إنما أورد المثال على
هذه الجهة .

وأما التاسع فإن تكون السالبة كلية اضطرارية ، فتنتج لاهالة اضطرارية ،
كقولنا : بعض بـ جـ ، وبالاضطرار لاشئ من بـ آـ ، فينبى بعكس الصغرى
أن بالاضطرار ليس كل جـ آـ .

-
- (١) بـ جـ : جـ بـ س || بـ آ : آ بـ د . (٢) ريجج : ينجج بـ د ، د ، س .
(٣) بـ جـ : جـ بـ س || بـ آ : آ س . (٤) بالعكسين : بالعكس س ، س ، هـ .
(٥) مستيقظ : مستيقظ د ، م (٧) إن : ساطعة من س . (٧-٨) فإنه ...
مستيقظ : ساطعة من ع . (١١) قولنا : قلنا د ، ن . (١٥) كقولنا : كقوله د .
(١٦) ليس : ساطعة من د .

والعاشر أن تكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فالنتيجة مطلقة . يبين ذلك بالمكس وبالحدود ، كقولك : بالضرورة كل إنسان حي ، وليس كل إنسان بمستيقظ ، ويبين بالافتراض .

وأما الحادى عشر فإن تكون الصغرى موجبة جزئية اضطرارية ، والكبرى سالبة كلية مطلقة ، فتكون النتيجة سالبة مطلقة .

•

والثانى عشر أن تكون الصغرى كلية موجبة مطلقة ، والكبرى جزئية سالبة اضطرارية . فالمشهور أنه تنتج مطلقة بمحدود هي هذه : كل ذى رجلين حي بالإطلاق ، وبالضرورة ليس كل ذى رجلين متحركا . وهذه الحدود لا بعد أن يكون قد وقع فيها السهو ، إذ كان الحق أن يقال : وليس بالضرورة كل ذى رجلين متحركا . فأخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة ، وفى بعض النسخ : كل ذى رجلين متحرك بالإطلاق ، وبالضرورة بعض ذى رجلين ليس إنسانا ، فينتج ليس كل متحرك إنسانا . قالوا : وذلك بالإطلاق وحده الإطلاق السورى ؛ لأن هذا الصديق قد يزول فيكون كل متحرك إنسانا . لكن كيف كان ، فإن هذا الإطلاق لا يمنع صدق الضرورة . ولا شك فى صدق قولنا : بعض ما هو متحرك فهو بالضرورة ليس إنسانا كالفرس والسماء . فقد جعلت العبرة للكلية فى هذا الموضع .

(٢) فالنتيجة : والنتيجة ع ، ما || مطلقة (الثانية) : ساقطة من سا || ذلك : ساقطة من ما ، ه . || وبالحدود : والحدود د . (٣) ويبين : ويبين س ، سا ، ه . (٥) فتكون : وتكون ب ، م . (٧) مطلقة : مطلقا س ، سا ، ع ، ما ، ه . ساقطة من د ، ن || بمحدود : الحدود سا || لحدود ما || رجلين : الرجلين ما (٨) كل : ساقطة من م . (٩) فيها : فيه ه || إذ : إذا س . (١٠) فأخذت : وأخذت د . (١٣) الإطلاق : ساقطة من سا || فيكون : فكيف م . (١٦) للكلية : الكلية ب ، د ، س ، سا ، م .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في حد الممكن وتعريف المقدمة الكلية الممكنة وذكر عكسها

قد تكلمنا في القياسات المؤلفة من المقدمات الوجودية والاضطرابية
 ٥ صرفها ومختلطها ، فبقى أن نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة
 أو مختلطة ، وقبل ذلك يجب علينا أن نتكلم في حد الممكن والفرق بينه وبين
 الوجودي والمطلق ، وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية ، وتعريف عكسها .
 وإن كنا قد أوامنا فيما سلف إلى نبذ من أمر الممكن ، فخرى بنا أن نستقصي
 الآن القول فيه ولا نتقبض من الإعادة .

١٠ فنقول : قد ظن بعض الناس أن النظر في القياسات المؤلفة من الممكنات
 هذر . ولو فكر لعلم أن تأليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هذرا .
 فإن المطالب الممكن لا تثبت إلا من مقدمات ممكنة . وكما يلزم البحث عن
 أمور ضرورية وعن أمور وجودية ؛ فكذلك قد يبحث عن أمور ممكنة .

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٤ ، ح ، هـ . (٣) المقدمة : ساقطة من
 ح || الكلية : ساقطة من ع ، عا ، ن ، هـ . (٤) الوجودية : الموجودة م . (٥) فبقى : فبقى ع .
 (٥ — ٦) أو مختلطة : مختلطة سا (٦) وقبل بينه : ساقطة من م || يجب : فيجب ب ، س ، سا ،
 ع ، هـ ، هـ . (٧) والمطلق : المطلق هـ ؛ ساقطة من م || وتعريف المقدمة : تعريف المقدمة د ||
 الحقيقية : بالحقيقة س ، سا ، هـ . (٩) الآن : ساقطة من ع ، م || ولا نتقبض : وألا
 نتقبض م || نتقبض : نتقبض س || الإعادة : العادة س . (١٠) ظن : بظن ع . (١١) هذر :
 هذاد || ليست : (هكذا في جميع النسخ الموجودة التي تحت أيدينا) (١٣) قد : ساقطة من ع .

- وإذا أردنا أن نبين أن شيئا من الأشياء ليس بحال ، احتجنا أن نبين ذلك في أكثر الأمر بمقدمات أولية . فالحاجة إلى القياسات المؤلفة من الممكنات ماسة . والذي يقال من أن الفيلسوف إنما يبحث عن الأمور الدائمة والأمور الأكثرية وليس يبحث عن الأمور المساوية ، لم يفهمه كثير من الناس على واجبه ، بل يجب أن يفهم أن معناه أن الفيلسوف إنما لا يبحث عما خلا للضرورة • والأكثرية إذا بحثت عن الأشياء من حيث وجودها . وأما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن ، وأما إذا راعى أمر الوجود والحصول ، لا أمر الإمكان ، التفت إلى الأمور الدائمة والأمور التي في الأكثر . وكذلك حال الجمهور أيضا في الأمور التي يتوقعونها من حيث وجودها إنما يتوقعون أمرا واجبا أو أكثريا ، أى في أن يكون له وجود . وأما إذا تركوا أمر التوقع ١٠ بحثوا عن الممكن أيضا . وأما الأمور الأقلية والمساوية فلا يتوقعونها ولا يشتغلون بها إلا على وجه آخر ، وهو وجه الاحتراز والقياسات الطبية والعلاجية . والمقدمات التي في كتبهم كلها ممكنة أكثرية ، وقد أخذت على أنها موجودة ، كما في الكتاب المنسوب إلى بقراط المعروف بكتاب الفصول ، وغير ذلك من كتبهم . والمعجب من الطبيب الفاضل الذي رأى النظر في ذلك فضلا ، وهو ١٥ نظره من حيث هو طبيب . ونحن نستقصى القول في هذا عن قريب .

(٢) أولية : ألية سا ، ع ، م ، ن ، هـ (غير ظاهرة في ب) ؛ + أى ممكنة ألية د ، سا ، ع ، ن || فالعاجة : فالعاجات سا . (٤) المساوية : المساوية س (٥) الضرورة : الضرورية ع ، ن . (٦) إذا : إنما س . (٧) وأما : فأما ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (١١) والمساوية : المساوية د ، س ، ن ، المساوية سا || فلا : ولا سا ، + غريب ، م . (١٣) في كتبهم : ساطعة من سا || على : في ع . (١٦) نستقصى : نستقصى ب ، د ، س ، سا ، ما ، م ، ن .

وقد علمت فيما مضى لك أن الممكن يقال عند العامة على معنى ، وعند الخاصة على معنى آخر ، وأن الممكن عند العامة مطابق لمعنى غير المتنع ، وعند الخاصة لغير الضروري . وأن الخاصة أيضا تستعمل الممكن على وجوه ، فيقولون : ممكن ، لما كان غير الضروري المطلق الحقيقي ، وهو الأمر الذى إذا قيس بالموضوع لم يكن دائم الوجود له ولا دائم العدم ، سواء كان فى طبيعة الموضوع ما يقتضى وجوده له أو لا وجوده وقتا ما معينا كالسكوف ، أو غير معين كالنفس ، أو كان لا يقتضى ذلك ، بل يعرض له ذلك اتفاقا ولأسباب خارجة مثل الحركة وغير ذلك . وجميع أصناف المطلق الخاص تدخل فيه ، ويقال لما هو أخص من هذا ، وهو الذى يكون غير دائم الوجود ، ولا دائم العدم ، ولا فى طبيعة الموضوع ، ما يجعله ضروريا فى وقت وحال ، ولا يجب بالجملة كونه أو لا كونه له ١٠ إلا أن يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما تقتضيه ذاته . مثال ذلك : أنا إذا نظرنا إلى الإنسان ونظرنا إلى الكتابة أو نظرنا إلى الصحة ، لم يجب علينا أن نجعل أحد الأمرين للإنسان ليس بمعنى أنه لم يجب دائما فقط ، بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه . فإن اشترطنا شرطا آخر فقلنا : مادام ، أو فى هذه الساعة ، تعين أحدهما . أما "مادام كاتبا" فالطرف الذى هو الوجود ؛ وأما "فى هذه الساعة" فربما لم يعلم أحدهما الذى حصل وتعين بعينه . لكننا ندرك مع ذلك

(١ — ٢) يقال ... الممكن : ساقطة من ع . (٢) آخر : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ . (٣) وأن الخاصة : والخاصة ع || ممكن : ساقطة من ط . (٤) وهو : هو ع || بالموضوع : الموضوع ع . (٥) أولا : ولا س || وقتا ما : وقتا د ، سا . || أو غير : غير د || كالنفس : كالنفس س ، سا ، م || لا يقتضى : طبيعته ع ، هـ ، م . (٦) ما يجعله : ما يجعله د || بالجملة : وبالجملة ب ، م . || كونه أولا كونه : أولا كونه سا || أولا : ولا س (١١) شرط : بشرط د ، ع ، ن ، ساقطة من م . (١٢) الكتابة : الكتاب ن || أو نظرنا : ونظرنا ما . (١٣) لم (الثانية) : ساقطة من د . (١٤) فالطرف : الطرف د ، ن . (١٥) وتعين : أرعين ع .

- أن أحدهما قد تعين ، فالآخر إذن بالضرورة لا يوجد إذ وجد هذا .
 فأما في المستقبل فلا ندرى أى طرف كذا قد يحصل بعينه فتعرفه بعينه ،
 ولا يوجب مع ذلك أن أحد الطرفين متعين فيه بعينه وإن لم ندركه نحن ،
 لا كما أوجبنا في الزمان الحاضر أن أحد الطرفين بعينه متعين فيه وإن كنا
 لا ندركه . والمستقبل إذا فرضناه حصل ، كان حكمه هذا الحكم . لكننا
 إذا أخذنا هذا الوجه من حيث أنه لا ضرورة في طباع الموضوع
 أن يكون له المحمول لا دائماً ولا وقتاً ، دخل فيه الوجود والمستقبل
 جميعاً . فإن الوجود ليست له هذه الضرورة ؛ بل الضرورة الواقعة إنما هي
 بسبب أمر غريب . فإذن إذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار ، وهو أن لا ضرورة
 فيه بحسب طباع الموضوع أو المحمول ، دخل فيه ما ضرورته من خارج وما لم
 يتعين فيه ضرورة . فبعض أصناف المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن ،
 والمعنى الثالث من معاني الممكن عند الخاص هو الذى لا ضرورة فيه بوجه من
 الوجوه وهو الذى لاعلى الإطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما . ومثال هذا الأمر
 الذى لا يوجبه وقت معين لإيجابه في الكسوف أو لا يوجبه وقت وإن كان
 غير معين كالتنفس ، أو الأمر الذى لا يوجبه شرط ملحق من خارج لإيجابه
 في الكتابة بشرط كونها حاصلة . فالأولان ، أعنى الكسوف والتنفس ، مطلقان
 لا يكونان ممكنين بهذا المعنى . فأما وجود الكتابة فهي قد تكون ممكنة بهذا
 المعنى ، وقد تكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى . فإنها مع الشرط الذى تصير به

(٢) في : ساقطة من ع || أى : أن ع ، ن ، هـ . (٣ - ٤) بعينه فيه : ساقطة من م .

(٤) لا كا : ولا كا د ، ن ؛ إلا كا ع . (١٠ - ١١) فيه (الثانية) يدخل : ساقطة من ن .

(١١) في هذا : ساقطة من ط . (١٤) لا يوجبه : لا يوجب د || وقت (الثانية) :

ساقطة من ط . (١٦) والتنفس : النفس م (١٧) فهي : فهو د ، ن .

مطلقة أو ضرورية فلا يقال عليها هذا الممكن . وإما يترك هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن . فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن أخص من الوجه الثانى الذى هو أخص من الوجه الثالث ، ويكون بالقياس إلى المستقبل لا غير ، ويشارك المطلق فى الموضوع ويباينه فى الاعتبار ، ويكون من حيث الحصول مطلق ، ومن حيث إنه لا ضرورة فى كونه ولا كونه أى وقت فرضت فى المستقبل ممكنا ، ويكون الاعتباران متباينين لا يدخل أحدهما فى الآخر . ويباين المطلق كل المباينة ، فلا يدخل فى مطلق ولا يدخل فيه مطلق ، أخص بحسب الحل ، لا بحسب الوضع . فهى معان ثلاثة يقال عليها الممكن باشتراك الاسم ، وهى مع ذلك ، فقد يقال بعضها على بعض ، حتى أن الثالث منها يقال له ممكن بثلاثة معان ، وهذا من جنس الاسم المشترك الذى يتناول أمرا واحدا باعتبارات شتى .

والحلود المشهورة للممكن هى هذه : الممكن هو الذى ليس بضرورى ، ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن هو ما ليس بوجوده ، ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال . وأيضا الممكن ، ما ليس بضرورى من غير زيادة . وأيضا الممكن هو ما ليس بوجوده وليس بضرورى . وأيضا الممكن هو الذى يتبى أن يوجد وأن لا يوجد . والأصح صدنا هو الرسم الأول .

فلنوضح الفساد فى الرسوم التى بعده . فأما الزائد فى رسم الممكن أنه ما ليس بموجود فلا يخلو إما أن يرسم الممكن الذى بالمعنى الأعم ، فيكون قد كذب .

- (١) فلا يقال : فلا يدل سا || الشرط : + المذكور هـ . || يقال : يقال هـ .
 (٣) بالقياس : القياس ع . (٤) ريبانه : ريبانه ع . (٥) أنه : ساقطة من ع || أى : إلى
 أى ع ، إلى ن . (٦) ولا يدخل فيه مطلق : ساقطة من ع (٨) وهى : وهوع .
 (١٠) وهذا : فهذا هـ . (١٢) هو : ساقطة من د ، س ، ن (١٥) هو : ساقطة
 من س ، ما ، م . (١٧) فلنوضح : ولنوضح هـ || فأما : وأما هـ || الزائد فى رسم :
 الزائدة فى أمر ع || أنه : + هو د ، س ، ع ، ن ، هـ .

لأنه يكون من ذلك ما هو موجود ، وإما أن يكون إنمّا يرسم الأوسط ، قد
أخطأ ، فإنه ليس من شرطه أن يكون غير موجود ، ولا أن يكون موجودا ، بل
أن لا يكون دائم الوجود أو غير الوجود ، بل الغير موجود منه الذى ليس بضرورى
الوجود واللاوجود هو السالب المطلق ، والموجود منه الذى ليس بضرورى
الوجود واللاوجود هو الموجب المطلق . وكلاهما داخلان تحته . وكل واحد ٥
منهما أخص منه ، وإن كان إنمّا يرسم المعنى الثالث ، فالمعنى الثالث مبين
للمطلق . وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب . فيكون كأن المطلق سلبه هو
الممكن الأخص . فيبقى قسم رابع وهو المطلق لإيجابه .

فما نقول فيه إن الموجود الذى ليس بضرورى ومتى فرض غير موجود
لم يعرض منه محال ، فهل هو من هذا الممكن أم ليس ؟ فإن كان هو من هذا
الممكن فقد فسد الشرط ؛ وإن لم يكن منه ، بل كان مطلقا في إيجابه ولم يكن
كذلك ممكنا في نفسه ، فذلك المقدمة أيضا مطلقة في سلبها . فيجب أن لا تكون
ممكنة ، وإن كان قد جعلوا الإطلاق جنسا أو شرطا للإمكان بقى الممكن الذى
لا ضرورة فيه حقيقية ولا شرطية بلا رسم ولا حد . ثم إن ظن أن الوجود
يحصل الممكن ضرورى الوجود بشرط وأن هذا مما يجب أن يحتز عنه في الممكن ١٥

(١-٢) إنمّا . . . يكون : ساقطة من ع . (١) يرسم : رسم د || الأوسط :
الأوسط م . (٢-٣) بل أن لا يكون : ساقطة من ع . (٣) غير الوجود : غير الموجود .
(٤) واللاوجود : وألا وجود د || هو : وهو د ، ع ، ط ، م ، ن ، و بين ه .
(٥) هو : وهو ع || داخلان تحته : داخل ع || واحد : ساقطة من ن . (٦) وإن : فإن ع
|| كان إنمّا : ساقطة من س || إنمّا : ساقطة من ه || يرسم : رسم د . (٧) فيكون :
ساقطة من د ، ن . (٨) فيبقى : فيبقى ه . (٩) غير : عين د . (١٠) منه : عنه ع
|| من (الثانية) : ساقطة من د- (١١) ولم : فلم ه . (١٢) أن لا تكون : أن تكون ط ، م ؛
+ مطابقة ع ، م ، ن ، ه . (١٤) فيه : ساقطة من ع || ولا شرطية : ولا شرط س ،
س ، ع ، ط ، م ، ن ، ه ؛ ساقطة من د || أن الوجود : أن حد الوجود ع .
(١٣)

الحقيقى ، فلم لم يظن أن فرض اللاوجود يجعله أيضا ضرورى اللاوجود بشرطه ؟
فإن زعموا أن معنى قولهم غير الموجود هو أنه الذى لا يجب أن يوضع حكمه
موجودا ، أو أنه الذى ليس بدائم الوجود ، فليس ما قالوا صوابا . فإن
قولهم هو ما ليس يجب وجوده هو ، غير قولهم هو الغير الموجود ، وبعد ذلك
فالوجهان جميعا داخلان فى قولهم ليس بضرورى . فما الحاجة إلى تكرير
ذلك فى الحد .

وبالجملة فإن غير الموجود كالجنس لأصرين فقط ، فإن غير الموجود إما أن
يكون دائما فيكون : المحال والضرورى العدم ، وإما أن يكون غير دائم
فيكون : المطلق السلب . ولا يدخل فيه غيرهما مما ليس نوما لهما . فهؤلاء
إذن لم يحسنوا فيما فعلوا .

وأما الذى يقال من أن الممكن هو ما ليس بضرورى من غير زيادة ، فإذا عُنِيَ به
ما ليس ضرورى الوجود وغير الوجود ، كان هذا القول مطابقا للممكن . أما انحصار إن
عُنِيَ به سلب ضرورية الدوام بلا شرط ، والأخص جدا إن عُنِيَ سلب جميع وجوه
الضرورة ، وإن عُنِيَ به أنه ليس ضرورى الحكم الذى يقال له إنه ممكن ليجبا كان
أو سلبا ، لم يتم حتى يقال : وإذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض منه محال . وقد
فهم بعضهم من الضرورى الواجب الوجود . وقد زلَّ . فإن الضرورى فى هذا الفن
من المنطق يعنى به معنى أعم من وجوب الوجود ، وإلا لكانت المقدمات

- (١) لم : لا ع || بشرطه : بشرط د ، سا . (٢) هو : وهو د ، ع ، ن .
(٣) أرأنه : أنه ع . (٤) هو غير : غيره . (٥) تكرير : تكرر د .
(٦) فقط : ساقطة من ع . (٩) فهو لا : فهو د . (١١) أن : ساقطة من ع ،
ع ، م ، ن ، هـ . (١٢) هذا : ساقطة من ع . (١٣) ضرورية : ضرورية ع || الدوام :
الدام ع . (١٤) له : ساقطة من ع . (١٧) معنى : ساقطة من د .

أربعا : ضرورية واجبة ، وأخرى ممتدة ، ومطلقة ، وممكنة . وأنت تقف من هذا على ما تضمنه الرسوم التي تلوهذا ، وأشنعها قولهم : إن الممكن هو الذى يتبها أن يوجد وأن لا يوجد . فإن لفظ يتبها يرادف الممكن . وفيه من الاشتراك ما فيه . وله وجه واحد حسن يمكن أن يصرف إليه ، وهو أن يكون المحدود هو الممكن الخاصى . ويوجد فى حده الشيء الذى هو كالجنس له وهو الممكن العام . ويكون المفهوم من لفظة يتبها ما يفهم عند الجمهور . وإيس يفهم عند الجمهور من لفظة يتبها ولا من لفظة الممكن ما يفهم عند الخاصة . فلو أن أحدا أخذ الممكن العامى فى حد الخاصى لم يعنف . لكنه يكون قد أوهم من حيث اللفظ أن الممكن أخذ فى حد نفسه ، مثل ما عرض فى باب المضاف ، وعلى ما علمته . فإذا أخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام يدل على المعنى المراد بالممكن العام ، ولم يجد الخاصة استعمالوه كثيرا استعمالا مردافا للممكن المحدود ، يكون هذا الإيهام قد زال . فيكون كأنه قال : إن الممكن الخاصى ما ليس ممتعا كونه ، ولا ممتعا لا كونه . ويكون هذا بلازاء قولهم : إن الممكن الخاصى ما ليس بضرورى .

١٥ فاما الرسم الأول فهو أوثق الرسوم وأحفظها للذهب فى الصناعة . فاما إذا فهم إنسان هذا القول على أنه رسم الممكن من حيث هو ممكن ، وفهم من الممكن ما ليس بضرورى الوجود ، ولا غير الوجود ، صار ما قيل بعد ، من أنه إذا فرض

- (٢) ما تضمنه : تضمنه ع . (٣) لفظ يتبها : + اسم بـ ، د ، س ، ساء ، ع ، م ، ن ، هـ . (٤) واحد : آخر سا . (٥) يتبها : ما يتبها ع . (٦-٧) وليس . . . الجمهور : ساقطة من ع . (٩) أخذ : ساقطة من ع || حد : ساقطة من ما ، م . (١٠) فإذا : وإذا د . (١١) كثيرا استعمالا : كثيرا استعمال ب ، س ، ع ، ما ، م ، هـ . (١٢) الخاصى : ساقطة من د ، ن . (١٣) ولا ممتعا لا كونه : ولا كونه ع . (١٧) من : ومن د .

موجودا لم يعرض منه محال، أمراً كالمستغنى عنه . وإنما أورد كنافع وخاصة ،
 لاعلى أنه جزء رسم . لكن الأولى عندنا أن يقال : إن هذا التجديد هو للحكم
 الممكن . فإن الحاجة ههنا إنما هي إلى تجديد جهات القضايا . فكأنه يقول :
 إن الممكن من القضايا هو ما ليس ضرورى الحكم ، المحكوم به من إيجاب أو سلب
 أيهما كان حكم به . فيدخل في هذا الممتنع . فإذا قال : متى فرض ذلك الحكم
 الموجب أو السالب موجودا أو حاصلا على نحو ما حكم به لم يعرض منه محال ،
 تم الرسم مساويا للرسم . ويكون الرسم إنما يتم بجزئين . فحينئذ إن عني
 بالضرورى الضرورى الحقيقى ، كان هذا الرسم للممكن الخاص ، وإن عني
 بالضرورى أى ضرورى كان بشرط أو بغير شرط ، كان هذا الحد للممكن الأخص .
 وليس ما قال بعض الناس : إن معنى قوله : ما ليس بضرورى ، ما ليس بواجب ،
 شيئا . فقد علمت ما فى ذلك .

واعلم أن الإمكان من المعانى التى تعرض لمقولات شتى ، فإنها تعرض للكيف
 وللكم ولغير ذلك . وهو يقع على هذه بالتقدم والتأخر . وهو كالوجود وكالوحدة
 وما أشبه ذلك ، فليس يمكن أن يجعل له جنس يشار إليه أنه فيه . وكذلك فإن
 ما يؤخذ فى رسمه كالجنس ، يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ، ولكنه يناسب
 الجنس ، وإنما يدل على معنى مشكك ، ويكون من الأمور العامة ، مثل : الذى :
 وما ، والشئ . وكذلك يكون ما يجرى مجرى الفصول فيه فصلا عن تشكيك .

- (١) كنافع : للمنافع . (٢) عندنا : عينا ع || الحكم : الحكم ع ، ن
 (٣) الحاجة : الخاصة ع || هى : هو ع ، ه . (٤) الحكم : بالحكم د ، س .
 (٦) نحو : أن م . (٨) هذا : ساقطة من ع || وإن : فإن ع . (٩) بالضرورى :
 الضرورى ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || بغير : لغير د . (١٠) ما ليس بضرورى :
 ساقطة من ع . (١٢) فإنها : فإنما د ، س ، ع ، ع ، ن ، ه . (١٣) وإنه : وغير د ، ن
 || ذلك : هذه سا || والوحدة : والوحدة س ، سا ، ه . (١٤) له : ساقطة من ع .
 (١٦) وإنما : + يكون ع .

- ثم إن الممكن أمر ليس صحيح الوجود مستقرا بذاته ، بل هو أمر إما أن يكون عدما ، وإما أن يكون متحققا بعدم ، فيحتاج في تحديده إلى أن يُحدَّ بالسلب كما قد علمت من الواجب في تحديدات أمور عدمية . ولما كان الأمر الوجودي في نفسه أسبق إلى التصور ، وكان العدم إنما يتصور بالقياس إليه ، أعنى أن العدم نفسه إنما يتصور بأنه عدم معنى وجودي ، كما قد سلف لك بيانه ، فيجب أن يكون الأمر الضروري أسبق إلى التحقيق والتصور . فإن الضروري هو الأمر الذي وجوده يستحق الدوام ، إما مطلقا ، وإما عند وجود الشرط ، فلا يكون وقت من الأوقات لا يوجد فيه إما مطلقا وإما عند وجود الشرط . فالضرورة تدل على وثاقة الوجود . ويمكن تصوره مبتدئا . ولأن المحال ضرورة مقرونة بالعدم ، فيكون المحال إنما يتصور من جهة الضروري كأنه الذي موجود له دائما صدق القول إنه معدوم . فإذا أخذنا الضروري في حد الممكن ، أخذنا ما هو أشهر في نفسه عند الجمهور وعند التحقيق . أما عند الجمهور ، فلا تهم لا يفطنون للممكن الذي عند الخاصة . وأما عند التحقيق ، فلأن المتصور الأول هو الموجود . وأما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع . وتصور المتنع إنما هو من حيث هو واجب أن لا يوجد ، وتصور الواجب هو من حيث هو موجود يستحق الدوام ، فلا يكون البتة معدوما . فالواجب والضروري متصور أيضا قبله . والمحال متصور أيضا قبل الممكن . أما العامي ، من حيث هو عامي ، فإنما يتصور بأنه ما ليس بمحال . وأما الخاص فلأن المحال أبسط نسبة إلى المعنى الوجودي منه ،
- ١٠ فيكون المحال إنما يتصور من جهة الضروري كأنه الذي موجود له دائما صدق القول إنه معدوم . فإذا أخذنا الضروري في حد الممكن ، أخذنا ما هو أشهر في نفسه عند الجمهور وعند التحقيق . أما عند الجمهور ، فلا تهم لا يفطنون للممكن الذي عند الخاصة . وأما عند التحقيق ، فلأن المتصور الأول هو الموجود . وأما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع . وتصور المتنع إنما هو من حيث هو واجب أن لا يوجد ، وتصور الواجب هو من حيث هو موجود يستحق الدوام ، فلا يكون البتة معدوما . فالواجب والضروري متصور أيضا قبله . والمحال متصور أيضا قبل الممكن . أما العامي ، من حيث هو عامي ، فإنما يتصور بأنه ما ليس بمحال . وأما الخاص فلأن المحال أبسط نسبة إلى المعنى الوجودي منه ،
- ١٥

(١) مستقرا : مستقرة د . (٢) بعدم : لعدم د ، م . (٣) يتصور : بالقياس إليه سا . (٤-٧) فلا يكون . . . الشرط : ساقطة من ع . (٨) فالضرورة : والضرورة ع . (٩) ويمكن : فيمكن د . (١٠) الضروري : الضرورة ع . (١١) أخذنا (الأول) : أخذع ، (١٢) العامي : ساقطة من د . (١٣) هو موجود له وجود ع . (١٤) أما : وأما ع .

فإنه هو الذى عدمه ضرورى . والممكن الحقيقى هو الذى لا عدمه ولا وجوده ضرورى . فإذا فهمت هذا، فطعن من طعن أنكم رسمتم شيئا وهو الممكن، بما هو أخفى وهو الضرورى، أو بما ربما يتبين به ويدور عليه ؛ إذ قد أخذتم فى حد الممكن المحال ، والمحال هو ما ليس بممكن ، ولا يحد إلا بذلك ، والضرورى أيضا هو الذى لا يمكن أن لا يكون ، وهو المحال أن لا يكون ، وأنتم إما أن تكونوا قد أمأتم الاختيار ، وإما أن يكون الأمر فى نفسه يوجب الدور . فنقول : ليس الأمر كذلك . وذلك لأن الضرورى والمحال قبل الممكن فى التصور، المحال وإن كان يصدق عليه أنه ليس بممكن، فليس كل ما يصدق عليه شيء فهو هو فى الاعتبار ، أو هو ما لا يتحدد الشيء دونه . ومع ذلك فليس الممكن الذى يعرف به المحال هو الممكن الذى عرفناه بالمحال ، بل هو كالجنس له . وكذلك قولهم : لا فرق بين قولكم : ممكن ، وبين قولكم : ما ليس بضرورى . فنقول : هو كذلك ، لا فرق بين قولنا : الإنسان ، وبين قولنا : الحيوان الناطق . لكن أحدهما : اسم ، والآخر : قول مفصل يشرح معنى الاسم .

(٢) رسمتم : سيمس || بما : إنما د . (٤) إلا بذلك : بغير ذلك ع . (٥) أن (الثانية) : ساقطة من د . (٧) لأن : ساقطة من د . (٩) فهو : ساقطة من ه || أو هو ما : وهو ما س ؛ أو ما هو ما || لا يتحدد : يتحدد د || دونه : + بحدود د .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في إعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

- فقد افترسح ما كان يجب افتراسحه، ليتحقق به الرسم المذكور ، ولنعد الآن النظر في هذا الرسم . ولنتأمل أنه هل يطابق الممكنين الخاصين فتقول : إنه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون اعتبار . وذلك لأننا إن عينا بالضروري المذكور فيه ، الضروري الحقيقي ، طابق الممكن الخاص ؛ وإن عينا بالضروري المذكور فيه ، كل ضروري كان بشرط أو بغير شرط ، طابق الممكن الأخص . وأيهما كان فلا يجب أن يقع فيه التغات إلى شرط وجود الشيء أولا وجوده ، أما الخاص فإن المطلق الصرف أخص منه فلا يجب أن يلتفت في تصوره إلى وجه يجعله مطلقا ويخصه . وأما الممكن الأخص فلا يجب أن يلتفت في تصوره إلى حال الأمر الذي هو ممكن من حيث وجد أو لم يوجد، فإن كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا بذلك الشرط . وقد جعلناه غير ضروري بشرط ، بل ممكنا صرفا ، بل يجب أن ينظر إلى حاله من حيث لاضرورة فيه ، ومن حيث لم يشترط شرط يوجب الضرورة . فأما هل يوجب هذا النظر أن يجعله مستقبلا ويقتصر باعتباره على الاستقبال لا غير ، فالظاهر من أمره هو أن

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، س ، ع ، م ؛ فصل ٥ ع ، د . (٣) رسم : اسم من .

(٤) ولنعد الآن : ساقطة من س . (٥) النظر في هذا الرسم : ساقطة من س .

(٦) لأننا : أنا ع . (٧-٨) فيه . . . المذكور : ساقطة من ع . (١٢) حال :

الحال م ، ن ، د ، هـ || فإن : وإن د || كل : كان ع . (١٣) وقد : قد د .

(١٥) يشترط : يشترط ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، ن ، د هـ || بشرط : بشرط ع .

الموجود من الأمور وما لم يوجد — سواء كان في الحال أو في الماضي — قد صارت له ضرورة ما. ومن أحب أن يرفع الضرورة أصلا ، فإنه يهوج إلى اعتبار الاستقبال ، وإن كان ليس ينعكس ، فيكون كل ما في الاستقبال ممكنا . فإن كسوف القمر في وقت معلوم من المستقبل ، ولا كسوفه في وقت آخر ، ليس بممكنين بهذا المعنى الأخص ، بل فيهما ضرورة على ما علمت . فأحد الوقتين فيه القمر منكسف بالضرورة ، والآخر هو فيه بالضرورة غير منكسف .

فلنظر الآن أنا إذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون كاتباً ، هل يخرج الناس الساقون من هذا الحكم ، والذين وجودهم حاصل حال ما ينمقد هذا العقد ؟ أو يقال هذا اللفظ ويعنى بذلك أن كل إنسان من الموجودين فيما يستقبل من هذا الوقت وهذا العقد هو بصفة كذا ؟ وكذلك إذا قلنا : يمكن أن لا يكون أحد من الناس كاتباً ، هل ذلك إنمما يتناول الداخلين في الوجود والمستقبلين معا ؟ أو إنمما يختص بالموجودين في الاستقبال ؟ فنقول : لا حاجة لنا إلى ذلك ، أعنى لا ضرورة إلى أن يكون هذا الاستقبال بحسب زمان قول القائل ، فإن قولنا : كل إنسان ، معناه كل واحد واحد مما هو إنسان . فإذا قلنا : كل واحد مما هو إنسان أى وقت كان فإنه يمكن أن يكون كاتباً ، وأردنا أن كل واحد واحد منهم ، فإنه في مستقبل كل وقت من أوقاته غير ضرورى بوجه من الوجوه أن يكتب وأن لا يكتب ، بل صحيح أن يكتب وأن لا يكتب

- (١) قد : قدع ، ع ، م ، ن . (٣) ليس : لا ع . (٥) فأحد : واحد ع || الوقتين : الوجهين د ، س ، س ، م . (٦) بالضرورة (الثانية) : ساقطة من س . (٩) هذا : ساقطة من س . || ويعنى : أو يعنى ع ، ع ، م || فنيا : فاب ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (١٠) هو : ساقطة من س . (١٢) أو إنمما : وإنماب ، د ، س ، س ، ع . (١٣) لا ضرورة : بالضرورة س . (١٤) واحد واحد : واحد د ، ن . (١٥) فلذا . . . إنسان : ساقطة من د ، س ، ع . (١٦) واحد واحد : واحد س ، ن ، ه . (١٧) بل . . . لا يكتب : ساقطة من س ، ع || لا يكتب : كتب ع ، م ، ن ، ه .

ما دام الوقت مستقبلا ، كان هذا القول صادقا على كل واحد ممن كانوا ويكونون ، ولم يكن صدقه مقصورا على الموجودين في المستقبل المعين . ويكون هذا أعم صدقا من أن يكون : كل واحد من الناس في المستقبل ، من قول القائل : يصح له أن يكتب ، وأن لا يكتب . وههنا وجه صدق آخر من جهة الحصر ، وهي الجهة التي ردلناها ، وهو أن قولنا : كل إنسان كاتب في كل وقت من المستقبل ، هو أن قولنا : كل إنسان كاتب في كل وقت من المستقبل ، غير ضروري صدقه ولا صدقه . فإنه يصح في كل وقت من المستقبل أن يصدق قولنا : كل إنسان كاتب أو أبيض ، حتى يكون في ذلك الوقت كل إنسان موجود كاتباً ، وأن يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتين . فأى وقت من المستقبل كان مستقبلا ، يصح فيه أى الأمرين شئت .

١٠

ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت أن تصوير الممكنة والضرورية في حكم واحد . فيكون كما أن قولنا : كل حيوان أو كل أبيض إنسان بحسب المستقبل ، هو قضية ممكنة ؛ كذلك قولنا : ليس ولا واحد من الحيوان بإنسان ، على ما سلف لك ، قضية ممكنة . فتكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها ممكنة أن تصدق أو تكذب في المستقبل ، وهي في مادتها ضرورية ، وتكون هذه نظيرة المطلقات التي مضت . إلا أن أمثال هذه القضايا قضايا ليست الجهة فيها بالحقيقة جهة القضية ، بل السور ، وجهة القضية جزء من حدها . فكأنه يقول إن قولنا : كل حيوان إنسان ، قول ممكن أن يكون صادقا . وكذلك في الإطلاق ، بل يجب أن يلتفت إلى المثال المتقدم .

١٥

(٣-٤) من قول القائل : ساقطة من عا . (٤) له : ساقطة ع . (٧) من : في س .
 (٩) موجود : موجودا د . || بكاتين : كاتب س ، ع . (١٠) كان : كل ب ، ع ،
 ما ، م . (١٣-١٤) كذلك . . . ممكنة : ساقطة من ع . (١٦) نظيرة : نظير د ، س .
 (١٧) وجهة : في جهة س . (١٨) حيوان إنسان : إنسان حيوان س .

ولقائل أن يقول : إن وجود زيد في الحال وفي الاستقبال ، إذا انفق أن استمر فيهما ، وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران ، وغير ذلك ، ليست أمورا متجددة بوجه من الوجوه . وكذلك لا كون زيد قاعدا ، ليس مما يتجدد في المستقبل ، إذا لم يكن قاعدا في الحال ، واستمر . فإن كان الذي في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال ، وهذا مطلق وضروري بشرط ، فكيف يكون ممكنا ؟ فنقول : إنه يجوز أن يكون شيء في وقت وحال بصفة ، وهو بعينه في وقت وحال واعتبار آخر بصفة أخرى . فالوجود والإنسانية والقعود ومقابلاتها في أنفسها أمور لها أحكام أخرى تلحقها مثل : أنها ممكنة ومطلقة . وتلك الأحكام هي بحسب محولات أخرى تضاف إلى أنفسها . وليس يتجه نظرنا هذا إلى معانيها في أنفسها ، بل إنما يتجه إلى نسبتها إلى موضوعاتها . ونسبتها إلى موضوعاتها الآن ليست نسبتها إلى موضوعاتها في المستقبل . وإذا كان كذلك فهي باعتبار وقت يفرض حاضرا مطلقة لموضوعاتها ، وباعتبار وقت يفرض مستقبلا ممكنة لموضوعاتها . وإن كان وجودها في أنفسها وجودا واحدا مستمرا على استحقاق واحد ، فقد لاح من هذا صحة جميع ما أوردناه بلدا ، ولاح أيضا أنه حق ما قيل من أن الممكن الخاص والأخص قد يرجع موجب كل واحد على سابه . فإي يمكن أن يكون ، يمكن أن لا يكون ؛ إذ لا ضرورة لافي أن يكون ، ولا في أن لا يكون ؛ إذ كل

(٢) المستمران : المستمرين ساء عا . (٣) وكذلك : فكذلك ع ، عا ، م ، هـ ، || لا كون : لا يكون م ، ن ، هـ || ليس : ساقطة من س || عا : ما عا . (٤) ليس . هـ قاعدا : ساقطة من ع (٥) واستمر : فاستمرع . (٥) وهذا : فهذا د ، م ، ن ، هـ || ضروري : ضروري ع || بشرط : بشرط د . (٨) ومقابلاتها : ومقابلاتها س . (٩-١٠) تضاف إلى أنفسها : ساقطة من ع . (١١) الآن : ساقطة من س . (١٢-١٣) حاضرا . . . يفرض : ساقطة من م . (١٣) مطلقة : مطلقا د ، ع ، ن . (١٥) من (الأول) : ساقطة من م || من أن : أنه س . (١٦) يرجع : يرجع ساء ع . (١٧) لا يكون (الثانية) : يكون م .

- ممکن لأضرورة فيه بوجه. وما لأضرورة فيه بوجه ممكن. فما كان يمكن أن يكون لكل واحد ، فيمكن أن لا يكون لكل واحد واحد . وما كان يمكن لبعض ، فيمكن أن يكون لذلك البعض . وكذلك إذا كان اعتبار الإمكان إنما هو في السور ، فإن ما أمكن أن يكون كله كذا فيمكن أن لا يكون كله ، وما أمكن أن يصدق بعضه كذا ولم يكن ضروريا فيه هذا العصدق أمكن أن يصدق أنه • ولا واحد منه . فإنه إن كان قولنا : ولا واحد. دائم الكذب ؛ فقولنا : بعض من حيث هو بعض ، دائم الصدق ، لا يمكن أن يكذب البتة ، فلا يكون صدقه ممكنا بل واجبا ، وجعلنا صدقه ممكنا . فكل ما هو ممكن أن يكون ، يرجع فيكون ممكنا أن لا يكون ، يشترك في ذلك الأكثرى والأقل . لكن يختلف في شيء آخر ، وهو أن الأكثرى يكون كون أحد طرفيه موجودا مطلقا أكثر والآخر أقل . وليس كونه موجودا أكثر هو كونه ممكنا . وهو من حيث اعتبار إمكانه يتساوى انعكاسه إلى السلب ، ومن حيث الوجود لا يتساوى . فليس وجود الأكثرى وجودا ولا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود . وكل ما هو أكثرى وجودا فهو أقل لا وجودا . وكل ما هو أقل وجودا فهو أكثرى لا وجودا . وأما المتساوى فهو متساو من حيث عكس الإمكان ومتساو من حيث الوجود . ونعني بالأكثرى وجوده جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في أكثر زمانه ، وما كان وجوده لأكثر أشخاص نوع واحد ، وإن كان لكل واحد منها دائما ، كأكثرية كون الإنسان ذا خمس أصابع ، أو كان موجودا
- (١) وما لأضرورة فيه بوجه : ساقطة من د، ع . (٢) واحد واحد : واحد ع ، ن . (٣) يكون : لا يكون ع ، ما . (٤) لا يكون كله : + كذا س ، هـ . (٥-٦) أنه ولا واحد : أنه لا واحد ع (٦) إن : وإن د || الكذب : ساقطة من ع . (٧-٨) قولنا ... دائم : ساقطة من ع . (٧) بعض : ساقطة من د || صدقه : صدق ع . (٨) أن يكون : أن لا يكون س . (٩) فكون : فكان هـ . (١٠) كون : ساقطة من عا . (١١) وهو من : ومن هـ . (١٥) عكس : ساقطة من ن . (١٨) منها : منها ع || دائما : ساقطة من د || أو كان : وإن كان ع .

لأكثر الأشخاص في أوقات ليست بأكثر الأوقات ، بل أوقات ما كالاختلام
أو كالشيب أو كامتداد القامة ، أو يكون لأكثر الأشخاص في أكثر الأوقات
الغير المحدودة مثل الإبصار بالفعل للناس . والمحتملات الأكثرية إما أمور
طبيعية كانت يجب لولا عوائق من خارج أو من عصيان المادة مثل الصحة
ومثل كون الإنسان ذا خمس أصابع ، وإما إرادية تصدر وتجب عن الإرادة
لولا عوائق .

وقد علمت أن الأكثريات يبحث عنها من حيث الوجود ومن حيث الإمكان .
وأما الآخر فمن حيث الإمكان فقط . ولذلك فإن الأكثريات تؤخذ مقدماتها
في القياسات كالمطلقات ، فيقال : من سقى السقمونيا أمهله ، ذلك صفراء ؛
ولا يقال يمكن . فإنه إن قيل : يمكن ، أوهم أنها ممكنة لا يتعين منها طرف ،
فنظرت النفس إليه من حيث الإمكان لا من حيث الوجود فنبا عنه التوقع
فرفض . فإن الممكن من حيث هو ممكن غير معلوم الوجود ، ولا على تعين الوجود
فيه قياس ، اللهم إلا الأكثرى من حيث هو أكثرى ، فإن وجوده مغلون مع
أن إمكانه معلوم . وعلى وجوده قياس ما ، كما على إمكانه . وأما المداوى فليس
على وجوده قياس ولا هو معلوم ؛ بل إمكانه هو المعلوم فقط . ولذلك ما كانت
الممكنات المتساوية والأقلية لا توضع موجودة في العلوم ، ولكن تطلب ممكنة
لتطلب بحيلة كما في علاج السل والاستسقاء ورد المزاج المستقر إلى الأصلح ،

(٣) إما : ما ب ، م ، م (٥) ومثل كون : وكون ما . (٨) ولذلك : فكذلك س ،
سا ، وكذلك ع ، ن . (٩) كالمطلقات : كالمطلقة د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ، هـ . من حيث
الوجود هو مطلق ما || السقمونيا : السقمونيا [ويغال المحسودة وهو صنف راتينجى سهل يتخذ من
نبات اسمه العلمى *Convolvulus scammonia*] (١١) حيث : طريق ع .
(١١ — ١٢) فبا . . . معلوم الوجود : ساقطة من ع . (١٢) ولا على : ولا عن س || تعين :
تعيين ع . (١٣) إلا : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، هـ . (١٤) المتساوى : المتساوى د .
(١٥) ولذلك : وكذلك د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ ، هـ (١٧) تطلب : تطلب ع .

- أو لتحذر ، وذلك فيما يرجع إلى عمل ، ولتعلم أن الأمر غير محال ، وذلك في الأمور النظرية . ومع ذلك فإن الممكنات قد تؤخذ في صنائع أخرى موجودة ، كما يقال في الخطابة : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فهو خبيث النية . كأنه قال : ومن يفعل هذا يكن خبيث النية ؛ ولا يقول : إنه يمكن أن يكون خبيث النية ، فإنه إذا قال هذا لم يقنع في غرضه ، إذ إمكان خبث النية مما لا يحتاج أن يبين ويخطب له ، ولا معرفته بنافعة في التدبير ، ولآخر من الخطباء أن يقول : فلان كلم العدو من الحصن جهارا ، فليس بخبيث النية ؛ كأنه يقول : ومن تكلم جهارا لا يكون خبيث النية . فهذه مقاييس خطابية تستعمل فيها الأمور المتساوية من حيث الوجود ، وقائلها يروم فيها ، لأنها أكثرية غير متساوية فقط ؛ بل أنها موجودة على ما نوضح في صنعة الخطابة والسوفسطائية والشعرية . وقد تستعمل أيضا الأقلية والمتنوعة الوجود ؛ بل قد يستعمل ذلك في الخطابية أيضا إذا كانت مظنونة . وجميع ما قلناه في الممكن إنما هو بحسب طبيعته ، وليس الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول ، فإن كل مجهول عندنا ممكن عندنا أن يكون وأن لا يكون . وربما كان في نفسه واجبا ، وربما كان مممتنا ، وربما كان بالحقيقة ممكنا .

(١) وذلك فيما : وفيها هـ . (٣) كلم : يكلم ع || من الحصن : ساقطة من سا . (٤) خبيث : خبيث سا || كأنه : فكأنه ع || كأنه . . . النية : ساقطة من س || يكن : يكون سا ، فهو ع . (٥) هذا : ساقطة من س . (٦) بنافعة : بنافع ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ || ولآخر : والآخر س . (٧) كلم : كلمه ع ، م ، ن . (٨) كأنه : فكأنه ع . || لا يكون : فليس ما . (٩) لأنها : أنها د ، ع || غير : ساقطة من ع . (١٠) لا يكون : فليس ما . (١١) والشعرية : والشعر س || وقد : فقد س ، سا ، ع ، عا . (١٢) بل : ما س || الخطابية : الخطابية د . (١٣) عندنا المجهول : عند المجهول ع . (١٤) ممكنا : وراقه أطل تحت المقالة الثالثة من الفن الرابع س ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق وقد الحمد والمئة سا ؛ + تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق ما ؛ + تمت المقالة الثالثة بحمد الله وحسن توفيقه والصلاة على نبيه محمد وآله وصحبه أجمعين هـ .

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الرابعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الأول

فلنشرع الآن في تعليم القياسات التي في الممكن :

فالضرب الأول من الشكل الأول منه : كل ج ب بالإمكان ، وكل ب آ بالإمكان ، فيبين أن كل ج آ بالإمكان . وذلك لأن ج داخلية بالقوة تحت ب ، فلها بالقوة ما آ . فهذا قياس كامل . ثم قد وقع بين القوم في هذا تشاجر ، فقال بعضهم : إن هذا القياس لا يجب أن يكون بيننا كاملا بنفسه ١٠ أنه قياس ، وإنما يجب كما لنظرائه فيما سلف ؛ إذ كان ج بالفعل ب ، فكان ما يقال على ب يدخل فيه ج . وأما إذا كان الدخول فيه بالقوة ، كان الحال كما في الشكل الثاني والثالث . فإن الشكل الثاني قد حكم فيه أن ج بالفعل ب .

(٢) من الفن ... المنطق : من أصول س || في المنطق : ساقطة من ع || الجملة الأولى في : ساقطة من س ، ه || المنطق : [تذكر نسخة ه بعد هذه الكلمة صارين الفصول الستة] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، ه ، م ، م . (٦) تعليم : ساقطة من س . (٧) منه : من ما ، فيه ن ، ه ، ساقطة من ع || ج ب : ب ج ه . (٩) قد : ساقطة من ه || بين : من ع ، ما . (١٠) بعضهم : قوم س || إن : ساقطة من ع || بينا كاملا : مشتملا . (١١) وإنما : كاع || كالنظرائه : كالنظرائه س ، س ، ه ، م ، ه ، لنظرائه || فكان : وكان د ، ن ، فكل ع . (١٢) ما يقال : يقال ن .

ولكن لم يحكم هناك بالفعل على ب بشيء، حتى يدخل فيه ج بالفعل ، بـف وإن كان ب ، فليس بالفعل ، داخلا تحت حكم على ب ، بل بالقوة . وذلك لأنه لم يحكم على ب بالفعل ، بل بالقوة . وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب ، بل بالقوة ، لأنه يمكن أن يعكس ، فيجعل ج تحت ب . وهنا أيضا فإن ج لم يدخل بالفعل تحت ب ، بل بالقوة . والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة هو كما كانت في الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان ، فليس هذا إذن قياسا كاملا .

قال قوم : إن قولنا كل ب آ ، معناه كل ب بالفعل وبالإمكان فهو آ ، وبالجملة كل ما يصح أن يكون ج ، فيكون ج تحت ب ، لأنه أحد ما يصح أن يكون . فإذا كانت ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا . وقد علمت ما في ذلك . ومع ذلك فينتقض هذا في موضع قريب حيث تجعل الكبرى مطلقة أو ضرورية ، والصغرى ممكنة ، ويعمل القياس غير كامل ، ولا وجه لذلك إلا أن ج غير داخلة تحت ب بالفعل . لكنه قد قال قوم هناك إنه ليس معنى قولهم : إنه قياس كامل ، هو أنه قياس كامل بالإطلاق ، بل هو قياس مل بالقياس إلى قياس آخر بعده يتبين به . والذي يجب أن يقال في هذا أنه ليس يجب أن يشتغل في أمثال هذه المواضع بكل هذا التشدد والتعصب ؛

- (١) هناك بالفعل : هناك الفعل ما . (١-٣) فـجـ بالفعل : ساقطة من ن .
 (٣) بـ (الثانية) : ساقطة من ع . (٤) بل : ساقطة من د || بالقوة : ساقطة من ع . (٥) تحت ب . . . تحت حكمه : ساقطة من ن . (٨) قوم : يا قوم م || وبالإمكان : وبالإمكان ع .
 (٩) جـ (الأولى) : بـ س ، ما ، هـ || تحت بـ : ساقطة من ن || بـ : ساقطة من د || لأنه : لاس
 (١٠) يكون : + بـ هـ . (١٣) إلا أن : لأن ع ، ن || ليس : لا يبين د .
 (١٤) هو أنه قياس كامل : ساقطة من د ، ن . (١٥) كامل : + بالإطلاق س || إلى قياس : ساقطة من ن . (١٦) هذه : هـ ، هـ || بكل : كل ع ، فكل ما .

بل ليعلم أن كثيرا من الأمور الظاهرة للناس يتشدد فيها الناس بالقياس البيان تشددا يحوجهم إلى الصدول عن أمور ظاهرة . وأنه كما أن الموجود لما هو موجود للشيء ظاهر أنه موجود له ، فكذلك الممكن للممكن ظاهر أنه ممكن . ولا يوجد شيء يبين به هذا الظاهر أظهر من هذا الظاهر .

- ونقول لمن قد فرغ إلى أن قال : إن قولك بـ هو كل ما يكون بـ بالقوة أو بالفعل ، أرايت لو أن إنسانا قال : كل آـ بالفعل يمكن بأن يكون بـ ، وكل ما هو بـ بالفعل فيمكن أن يكون آـ ، لم يكن لنا بد من أن نحكم أن هذا قياس . فإن أنكر أن يكون هذا قياسا فقد تكلف الشطط . وكيف لا يكون هذا قياسا ، ويلزم عنه لذاته قول آخر دائما ؟ وإن كان هذا قياسا فهو من أى القرائن وأى التأليفات ؟ وإن كان قولهم ما هو بـ ، معناه ما هو يصح أن يكون بـ ، كان هذا الذى أوردناه ضربا من القياسات ذوات الجملات قد ضيعت . ثم إن كان هذا قياسا فأى قياس أظهر من هذا يبينه ؟ وإن تكلف أن يبين بأن يزداد عليه فيقال : وما هو ممكن للممكن فهو ممكن ، وتجعل هذه المقدمة من حقا أن يصرح بها لكنها أضمرت ، فهل قولهم : يمكن الممكن ممكن ، خير قولهم : آـ الممكنة لبـ الممكنة بـ ممكنة بـ ؟ فهل آـ إلا ما هو ممكن أى شيء كان ؟

(١) ليعلم : اطلع . (٢) وأنه : فإنه . (٣) فكذلك : وكذلك . (٤) هذا الظاهر : هذا الظاهر هـ . (٥) لمن : إن ع ، ن || إن : ساقطة من د ، ن || بـ (الأول) : بـ د ع ، ن . (٨) أنكر : أمكن ما ، ن || ركف : فكيف ع . (١٠) قولهم : قولك س ، سا ، عا ، هـ || ما هو : هون . (١١) الجملات : الجملته س ، سا ، عا ، هـ || إن : ساقطة من د . (١٢) وإن : فإن ما || أن : بأن ع || يبين : يتبين د || بأن : بل ع . (١٤) لكنها : ساقطة من ما || أضمرت : ما أضمرت سا || فهل قولهم : فهل قولكم ما || يمكن الممكن : يمكن أن الممكن سا || خير : من د ، ن . (١٥) آـ (الأول) : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م ، ن || ممكنة بـ : ممكنة بـ م || آـ (الثانية) : ساقطة من ن .

وهل بَ إلا ما هو آ الممكن له ممكن ؟ وهل جَ إلا الشيء الثالث . فإن آ هو بدل قولك ما لأنه بدل المعنى الكلى ، وليس حدا مشارا إليه بعينه . وبَ بدل الآخر ، وجَ بدل الثالث . فظاهر إذن أن ممكن الممكن ممكن ظاهر الإمكان ، كما أن الضروري للضرورى ضرورى ، والوجود للوجود موجود . نعم إذا اختلطت الوجوه تشوش الذهن فيها فاحتاج إلى فحص ونظر . وذلك مثل : ممكن الضرورى ، وضرورى الممكن ؛ وكذلك إمكان لا ، مع إمكان نعم .

فبين أن هذا القياس كامل ، إذ لا شبهة فيه ، وليس كالشكل الثالث والثانى . فإن نظم المقول فيه على الكل والترتيب الطبيعى زائلان ، وحال الحد الأصغر فى الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلى ليس يشبه حال هذا الدخول الذى ههنا ؛ بل يخالفه من وجهين :

أحدهما : أن قولنا : إن الأصغر داخل فى الشكلين تحت الحكم الذى على الأوسط ، ليس معناه أن ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل ، أو أنه موجود له بالإمكان ، بل معناه أن القائل لم يحكم عليه بالفعل ؛ بل حكم على غيره بالفعل حكما ، إذا حكم على ذلك الغير ، وكان صادقا ، أمكن أن يحكم به حيثنذ على الأصغر حكما صادقا ، ولم يستحل ، ولم يجب أن يكون لا محالة قد حكم بذلك حاكم . وإن كان إذا حكم صدق ، لست أقول : لم يجب صحة ذلك الحكم إذا حكم ، فتكون هذه القوة لا بالقياس إلى نفس الأمور ، بل بالقياس إلى حكم الحاكم ، الذى

(١) آ (الأولى) : ساقطة من ع ، ن || الممكن له : ساقطة من ن || يمكن : ساقطة من ن || جَ إلا الشيء : جَ آ لا الشيء م . (٣) فظاهر : وظاهر ع . (٤) ضرورى : ساقطة من س || نعم : نعمت س . (٥) فاحتاج : واحتاج ع . (٨) الطبيعى : والطبيعى س . (٩) ليس : ساقطة من ن . (١١) الأصغر : الأصغر س || الشكلين : الشكل م || الحكم : ساقطة من م . (١٢) أو أنه : وأنه ن . (١٥) قد : وقد ن . (١٦) إذا حكم : ساقطة من م ، ه . (١٧) بل : ساقطة من م . || إل قس . . . بالقياس : ساقطة من سا .

إذا حكم ، فذلك كان له ، وأمكنه أن يقول ذلك ، ويكون صادقا . وأما ههنا
فإن القوة ليست بحسب الحكم ، بل بحسب الأمر في نفسه ، إذ جعل في نفسه
ممكنا له الأمر ، ولم يحكم بوجوده له . وليس يجب إذا كان ذلك النوع من
الدخول بالقوة يجعل القياس غير كامل ، أن يكون هذا النوع يجعله أيضا غير
كامل .

والوجه الثاني : أن الدخول بالقوة هناك على أى وجه كان هو أمر في طبيعة
الحد الأصغر ، وليس بنا ، بل يحتاج أن يبحث عنه لتعلمه ونبرهن عليه ،
فيتضح لنا حينئذ أن جـ بالقوة كانت داخلة تحت بـ . فلو كان ذلك معلوما
لنا بنفسه ، كما هو حاصل في نفسه ، ما كنا نحتاج إلى العكس وإلى غير ذلك .
وأما ههنا فقد علمنا وتحققنا أن جـ بالقوة داخل تحت الحكم ، وإذا علمنا أنه
بالقوة داخل تحت الحكم لم يحتاج إلى أن نعلم شيئا آخر . وأما في ذينك الشكلين
فإن الأصغر وإن كان داخلا بالقوة في الحكم فإنما كان كذلك في نفسه ،
وكان مجهولا لنا ، وكنا نطلب لنعلم ماله في طبعه .

فلنسا نقول : إن الشكل الثاني والثالث هو غير كامل ، مجرد أن الحد الأصغريه
غير داخل تحت الحكم إلا بالقوة ؛ بل لأن هذا الدخول الذى بالقوة غير معلوم
إلا بنظر . فلو كان هذا الدخول الذى بالقوة معلوما هناك ، لم يحتاج إلى عمل
يبين به ؛ بل إنما نعمل ما نعمله من العكس وما يجرى مجراه ، حتى إذا

(١) فذلك : بذلك ، ط ، ن هـ || وأما : وادد . (٢) فإن : فكان ب ، م .
(٢) إذ : إذا ما . (٣) يحكم بوجوده : يحصل وجوده ؛ يجعل وجوده ن . (٦) أن الدخول :
أن يكون الدخول هـ . (٧) بنا : + ناع ، ط ، ن هـ . (٨) فيتضح : فيصح ع .
(١٠) وإذا : فإذا س . (١٣) وكا : فكان د ، س ، سا ، ط ، ن هـ ، لكنا ع .
(١٤) هو : ساقطة من ع . (١٥) بل : ساقطة من سا . (١٧) من العكس : بالعكس س
|| يجرى : جرى ب ، د ، ط ، ن ؛ ساقطة من م .

دخل بالفعل ، علمنا أنه حين لم يعكس كان داخلا بالقوة . وإذا كان بالقوة كان قياسا ، فكونه بالقوة في نفسه يجعله قياسا في نفسه ، وكونه معلوما أنه بالقوة يصحح عندنا منه أنه قياس . فإذا كان قد صح لنا أنه داخل بالقوة تحت الحكم ، فقد صح لنا مع ذلك أن التأليف قياس ، وإذا صح مع علم ذلك أنه قياسى ، فما يوجبنا إلى التشكك فيه وإلى استنقاصه ؟ وهذا القدر كاف لمن اشتغل بزبدة العلم ، ولم يل إلى الهذيان والهدر .

وأما الضرب الثانى من كليتين ، والكبرى سالبة كقولك : كل جـب بالإمكان ، ويمكن أن لا يكون شيء من بـ آ ، فيمكن أن لا يكون شيء من جـ آ ، والحال فى ذلك معلوم .

والضرب الثالث بعكس ذلك ، وهو أن يكون بالإمكان لا شيء من جـب ، وكل بـ آ بالإمكان ، فهذا لأن صفراء سالبة ، وكبراء موجبة ، ولم يصرح بأن جـب بالقوة تحت بـ ، ولكن أنه بالقوة ليس يجب بـ ، لم يكن بيانه بيان الأول ، إذ كان قد حكم بشيء يلزمه قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول . فكان غير

(١) وإذا كان : + داخلان . (٢) منه : باقطة من ع . (٣) أن التأليف : أنه س || وإذا : فإذا . (٤) استنقاصه : + لقوة الدخول تحت الحكم الذى تحكمه نحن أى أنت الحكم الذى حكما به إذا ن على الأوسط بالفعل فهو على ذلك بالقوة وأما إذا لم يعتبر الحكم ما بل الوجود فإن الأصغر داخل الفعل وإنما كلامنا فى قوة تعتبر بالقياس إلى الحكم كأنما حكما على بـ بالفعل فقد دخل فيه جـ بالقوة أى قد حكما على جـ فيه بالقوة إذ لم نحكم به بالفعل لأنه إنما يكون محكوما عليه إذا أخذناه وهو بـ من البات فاما إن لم تأخذه كذلك بل أخذناه عكس ذلك فلم تأخذ بـ من البات فهذا فى اعتبار الشكل الثالث وأما فى الثانى فذلك من جانب الأوسط والأكبر والأخذ بالفعل هو أن نحكم على أن جـ بـ والأخذ بالقوة هو أن لا نحكم بذلك بل نحكم بحكم يلزمه ذلك ويصح وقوى أنت نرد إليه وإن كنا لا نلتفت إلى ذلك ولا نخطئ ولا نخطئه بالبال وأما أن نحكم أنه بالقوة بـ ونخطر حال القوة بالبال والأول مثال الحال فى الشككين والثانى مثال الحال فيما نحن فيه س . (٧) والكبرى : فالكبرى د . (٨) جـ آ : بـ آ س . (٩) يجب : تحت ع ، د . (١٠) فكان : وكان د .

كامل، وكان الذهن ياتفت إلى أمر يخطر به بالبال ، ويتأمله ليعلم المطلوب به .
 فإن مطلوبه هو أن يعلم أن ج تحت ب بالقوة ، وإنما نعلم ذلك من مقدمة
 كلية نتذكرها ونخطرها بالبال وهي : أن كل ما هو بالإمكان الحقيقي ليس
 كذا ، فهو بالإمكان الحقيقي أيضا كذا . فإذا أخطر ذلك بالبال وتأمله ، وجد
 حينئذ أن ج يدخل بالقوة تحت ب . فيبان هذا الضرب إذن إنما هو بالعكس
 الذى يخص الممكن ، وهو أن تكون الحدرد بحالها والجهة بحالها ، لكن قد
 غيرت الكيفية ، فنقل الإيجاب إلى السلب أو نقل السلب إلى الإيجاب ، فإذا
 نقلنا ذلك بالصغرى صارت بالإمكان كل ج ب وبالإمكان كل ب آ ، فبالإمكان
 كل ج آ ، فبالإمكان أن لا يكون شيء من ج آ . فهذا بعكسين . وعلى هذا
 القياس سائر ما بعده .

١٠

والضرب الرابع : من سالتين كليتين ممكنتين ، ينتج ممكدة سالبة ، يتبين
 بعكس الصغرى إلى الإيجاب .

وكذلك لك أن تركب أنت ضروبا أربعة : من جزئية صغرى ، وكلية كبرى ،
 سالتين أو موجبتين ، وموجبة وسالبة ، وسالبة وموجبة . لكن بعض الناس
 قد قال : إن ما تبين من هذا الباب بالعكس فهو مزيف لا يستعمل ، أعنى
 حيث هذه السوالب صغريات . وذلك لأن المستعمل من هذه هى الأكثريات .
 وإذا عكست صارت أقلية تفرجت عن الاستعمال . فقد أخطأ ؛ وذلك لأن
 المستعمل من هذه لتوقع الوجود هى الأكثريات . وأما إذا كان الفرض

١٥

(١) كامل : حاصل ع || به : منه م ؛ ساقطة من ع ، ن . (٢) أن يعلم : ساقطة من م || وإينما : فإنما
 د || مقدمة : مقدمات ع . (٤) فإذا : فإن ع ؛ فإذا هـ . (٦) والجهة بحالها : ساقطة
 من د . (٨) ج ب : ب آ م . (٨ - ٩) كل ب آ . . . فبالإمكان : ساقطة من م .
 (١٥) من : فى م . (١٦) هذه السوالب : هذا السوالب ب ، م || صغريات : صغرى سا .
 (١٨) لتوقع : لموقع د ، ع ، ن .

مصرفوا إلى تحقق الإمكان فكلها مستعملة . وأيضا فليس كتاب القياس موضوعا بحسب النفع في العلوم ، بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره . وقد رد عليه من وجه آخر فقيل : يمكن أن يكون قولنا لا شيء من ج ب بالإمكان إمكانا أقليا ، فإذا قلبت صارت أكثرية . لكن هذا الرد لا يعنى شيئا فإنها إن كانت أقلية فقلبت فصارت أكثرية لم تنتج النتيجة المطلوبة ، لأنه يحتاج أن تمكن نتيجته فتصير أقلية ، فيرجع إلى ما أنكره المتشكك من أقلية النتيجة . وقيل إنه لا مانع من أن يكون هذا القلب نافعا حتى نرجع إلى قياس يفيد نتيجة أكثرية ثم لا يقلب .

- وقد استعمل في التعليم الأول حدود لترتيب ما لا ينتج إذا كانت الكبرى جزئية لثلاث يظن أنه كما كانت سالبة الصغرى مما ينتج في الممكن ، فلعل جزئية الكبرى قد ينتج . فقيل إنه إذا قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض ما هو أبيض يمكن أن يكون حيوانا ، كان الصادق مع هذا هو أن كل إنسان حيوان . وكذلك إن جعلت الصغرى سالبة ممكنة أو جزئية ، ثم إذا أبدلناها بمحدود أخرى ، قلنا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وبعض الأبيض يمكن أن يكون ثوبا ، كان الصادق ههنا أن : لا شيء من الناس بثوب ، ويجب أن نتأمل هذه الحدود مع أن لا تناقش في الصغريين .

(٥) النتيجة : سالطة من س ، م . (٦) يحتاج : + إلى عا . (٧) إنه : سالطة من ع || لامانع من : لامانع عن هـ . (٨) يرجع : برفع م || لا يقلب : يقلب د ، ع ، ن . (٩) إذا : إذا د . (١٠) أنه : أنها د || كانت : كان ب ، س ، سا ، ع ، عا ، هـ ، هـ أن م . (١٢) هذا : + القول سا . (١٣) إنسان حيوان : حيوان إنسان س . (١٤) أخرى : أخرى . (١٥) ثوبا : لوانع . || الصادق : صادقا عا . (١٦) بثوب : بلون ع || مع : سالطة من ن || الصغريين : الصغرى د ، ع ، ن .

- وأما الكبريان فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريان ، فإن البعض الموصوف بأنه أبيض هو بالضرورة حيوان ، والبعض الآخر هو بالضرورة ليس ثوبا . فليست الكبرى ممكنة حقيقية ؛ بل ضرورية ، اللهم إلا أن يعنى بالممكن لا الحقيقى ، بل العام فيكون غير ما نحن فيه ، أو يعنى ليست ضرورية من جهة البياض . وفى ذلك ما قيل ، أو نعنى الممكنة بمعنى السور ، فالنتيجة تكون أيضا كذلك .

- ولكن لقائل أن يقول حينئذ : إن الكليات أيضا لا تنتج إن كان الإمكان أيضا مأخوذا بحسب السور ، فإننا نقول : يمكن أن يكون كل إنسان أبيض ، ويمكن أن يكون كل أبيض فرسا . وأيضا يمكن أن يكون كل إنسان أبيض ، ويمكن أن يكون كل أبيض حيوانا ، ينتج فى أولها بالضرورة : ولا واحد من الناس بفرس ، وفى الثانى : كل إنسان حيوان بالضرورة . وهذا اليان وإن لم ينفعك فى إظهار فساد هذا القول ، فإنه ينفعك فى إظهار فساد رأى من ظن أن الجهات جهات الحصر ؛ إذ كان هذا يمنع تأليف القياس مما لا يجب أن يتمتع ؛ لأنه يوجب الإنتاج من مقدمتين مرة بإيجاب ومرة بسلب . وذلك أحد أسباب ما تصير له القرينة غير قياس .

فبين أنه لا التفات فى أمر المطلق والممكن إلى السور ، وإلا فهذا الموضع يجب أن يلتفت إليه .

(٢) ثوبا : لونا ع . (٣) فليست : ليس ب ، م . (٤) الممكنة : بالممكنة ع || يعنى : منوع || فالنتيجة : والنتيجة م . (٥) ولكن لقائل : ولقائل م || أن يقول : ساقطة من م || أيضا : ساقطة من د ، م ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٦) فرسا . . . أبيض : ساقطة من ع . (٧) وأيضا . . . حيوانا : وكل إنسان يمكن أن يكون أبيض وكل أبيض يمكن أن يكون حيوانا م ، هـ . (٨) بفرس : فرسا ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٩) فإنه : وإنه م || ينفعك : + أيضا د ، م ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) بسلب : بالسلب م . (١١) غير : من ع . (١٢) إلى : فى د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والإطلاق في الشكل الأول

فلتأمل حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الأول . فالضرب الأول :
كل ج ب ، وكل ب آ بالإمكان ، فظاهر أن كل ج آ بالإمكان .

والثاني : كل ج ب ، ويمكن أن لا يكون شيء من ب آ ، فظاهر أنه يمكن
أن لا يكون شيء من ج آ ، وأما إذا كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة
فليس يكون بيننا أن القياس ينتج على أية جهة . وذلك لأن الصغرى إذا كانت
داخلة بالقوة تحت حكم موجود لم يكن أول الوهلة يدرك من حالة أنه مطلق
أو ممكن للاختلاط الواقع ، وإن كان الدخول بالقوة تحت الحكم بيننا بنفسه
من هذا القياس . إنما الذي يشكل ، حال كونه مطلقا أو ممكنا أو كليهما .
فإذن لا يكون حال هذا التأليف في لزوم الممكن عنه أو لزوم المطلق في البيان
كحال الذي من ممكنين . فإن الدخول هناك تحت الحكم الممكن بالقوة لا يشوش
الذهن ، بل يقضى الذهن فيه ببساطة : أن إمكان الإمكان إمكان . ولما كان
هذه الدعوى كلياً وفي الشكل الأول لم يمكن إثباته بالعكس أو بالافتراض ،

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢ . (٣) في الشكل الأول : ساقطة
ن . هـ . (٥) فظاهر : و ظاهر د || فظاهر . . . بالإمكان : ساقطة من هـ . (٦) والثاني : والذاتية ع .
(٧) ج آ : د آ م || وأما إذا : فأما إن س ، سا ، هـ ، وأما إن عا . (٨) فليس : وليس
س ، هـ || ينتج : منتج ع || على : ساقطة من س ، ن . (١٣) من : في س ، عن ع
(١٥) هذه : هذا د ، س ، سا ، هـ || وفي : في س ، سا ، عا ، هـ .

فيجب أن يكون طريق إبانته : الخلف . فكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من ظن أن قولنا : كل ج ب ، معناه أن كل ما يمكن أن يكون ج ويصعب أن يكون ج ، فهو : ب . ولو كان الأمر على ما قاله لما كان ج داخلا في ب بالقوة ؛ بل كان داخلا فيه بالفعل ، ولكن هو من جملة ما قيل عليه إنه آ ، وكان قياسا بينا بنفسه . إذ دخل الصغرى بالفعل في المقول على الكل . فأما وجه هذا الخلف فهو مبنى على أن الأمر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الأعم لا يعرض من وضعه محال ؛ بل ما يلزمه يلزمه ، وهو ممكن عام .

وقد أومأنا إلى حقيقة ذلك فيما سلف ، فلا يحسن بنا أن نطول الآن في بيان ذلك بما جرت العادة به من وضع حروف وأسباب . فإن محصول ما جرت به العادة ، ما دللنا عليه فيما سلف . وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع ، أمر ممتنع . لستنا نقول : إنه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي إلا ممكن حقيقي ؛ بل نفى بهذا أنه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العام المشتمل على المعنى الخاص والمطلق والضروري إلا ممكن بالمعنى العامي . فإن الممتنع لا يلزمه البتة ، سواء كان ما وضع للزوم ممكنا حقيقيا أو مطلقا أو ضروريا . فإن ما يلزم الممكن العامي فهو غير ممتنع كأشياء ما كان . ولذلك فإن الكذب غير المحال لا يلزمه كذب

(١) إبانته : إثباته بـ م || فكون : وكون د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن ، هـ . (٣) ولو : فلوسا . (٥) عليه : طه د ، س ، سا ، م || آ : ساقطة من ع || وكان : كان هـ || إذ : أوعا . (٧-٨) بل ما يلزمه يلزمه وهو : بل ما يلزم هـ . (١٠) وأسباب : وإسباب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ || فإن : ساقطة من د . (١٢) أمر ممتنع : ساقطة من د . (١٣) نفى : + بالمعنى ع ، ن || العام : العامي س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (١٣-١٤) العام . . . بالمعنى : ساقطة من د ، ن . (١٤) الخاص : الخاصي م ، سا ، ع ، هـ || والضروري : الضروري سا . (١٥) الممكن : العام م . (١٦) ولذلك : وكذلك د ، ع ، ن || غير : الغير د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ .

محال ، وهو الذى يستحق صدق نقيضه دائماً بنفسه بلا شرط ، بل إن
 لزمه الكذب لزمه كذب غير محال . فإذا كان كل جـ ب بالإمكان ، وكل
 بـ آ بالوجود ، فنقول : إن كل جـ آ بالإمكان . والمشهور أنه كذلك
 بالإمكان العام . وذلك أن يتبين بالخلف . وذلك الخلف مبنى على أنه إن لم
 يكن هذا ممكناً ، فليكن غير ممكن . وغير ممكن ، هو الذى بالضرورة ليس يكون .
 فلا شك أن هذا الممكن إذن هو العامى المقابل للذى بالضرورة ، وليس يكون ،
 أى العامى . فلأخذ إذن تقيض النتيجة وهو بالضرورة ليس كل جـ آ ، ولنفرض
 أن كل جـ ب على أنه موجود ، إذ ليس ذلك محالاً ، فينتج من الشكل الثالث
 أن بالضرورة ليس كل بـ آ ، وكان بالإطلاق كل بـ آ ، هذا محال لم يلزم
 من التأليف ، ولا عن الكذب غير المحال ، فيكون عن الأخرى المشكوك فيها .
 فإذن ذلك محال .

هذا ما فى التعليم الأول ، فنذكر أن المعلم الأول قد كان منع أن يكون هذا
 التأليف ينتج الضرورى . والآن فقد أنتج منه الضرورى ، فإنه إن لم يكن ضرورياً
 لم ينافى بالحقيقية الوجودى . فبين لك من هذا أن هذه النتيجة ضرورية كما
 إذ عيناها نحن . وإنما لم تورد فى التعليم الأول ، حيث تعلم الأشكال ضرورية

- (٤) أن يتبين : أنه يتبين من هـ || الخلف : ساقطة من م (٥) فليكن : فليس د .
 (٦) بالضرورة : ساقطة من ن || وليس : ليس بـ د ، سـ ع ، هـ م ، ن ، هـ .
 (٧) ولنفرض : فلنفرض د ، سـ ، سـ ع ، هـ م ، ن ، هـ . (١٠) من : من د ، سـ ،
 ع ، هـ م ، ن ، هـ || غير : الفيزد ، سـ ، سـ ع ، هـ م ، ن ، هـ . (١٢) فذكر : فنفكر ||
 المعلم : التعليم من هـ م ، هـ . (١٣) قد : قد ع ، هـ م ، ن ، هـ || من الضرورى : من الضرورى ع .
 || فإنه : وإياه من هـ م . (١٤) من هذا : ساقطة من م || هذه : ساقطة من م
 || ضرورية : ضرورية ن . (١٥) تعلم : توردن || الأشكال : للأشكال ن || ضرورية :
 ضرورية ن .

على سبيل الارتياض والامتحانات . ألا ترى أنها لما استعملت ، استعملت
 متبعة للضرورة . على أنه قد يمكن أن تبين هذا الخلف على هذه الصورة ، من
 غير أن يؤخذ كذب غير محال البتة ؛ بل أن يقال : إن كان بالضرورة ليس
 كل جـ آ ، وكان كل بـ آ ، فواجب من الشكل الثاني أن يكون بالضرورة
 ليس كل جـ ب ، وكان ممكنا أن يكون كل جـ ب ، هذا خلف . وقد بينوا
 هذا الخلف بوجه آخر بأن جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون : كل جـ ب ،
 وكل بـ آ ، فكل جـ آ . وكان بالضرورة ليس كل جـ آ ، وما كان يجب
 أن يؤثر هذا عن الأول .

وقيل بعد هذا في التعليم الأول ما معناه : إن المقدمات المطلقة لا يجب أن
 يلتفت إلى سورها البتة ، حتى يكون إطلاقها أن سورها قد صدق وقتا ما . فلا
 يجب أن يقال في المطلقات : كل جـ ب ، ومعناه كل جـ ب في هذا الزمان .
 وذلك لأنه لا مانع أن يصدق وقتا ما أن كل متحرك إنسان ، إذا لم يكن
 متحرك غيره . فإذا قلنا : كل فرس يمكن أن يتحرك ، صدقنا . وإذا قلنا :
 كل متحرك يمكن أن يكون إنسانا أى وقت ما ، لم يجب عنه أن كل فرس
 ممكن أن يكون إنسانا ، بل بالضرورة لا شيء من الأفراس إنسان . فإن جعل
 بدل الإنسان الحيوان ، كان بالضرورة كل فرس حيوان . فهذا ما قيل في التعليم
 الأول ، فقد جعل هذا سببا لأن يكون مثل هذا الأكبر لا يتألف عنه قياس .

(١) استعملت : ساقطة من د، س، ساء، م، ن . (٢) للضرورة : للضرورة د، س، ساء، ع، هـ .

(٣) كذب : + عن م || بل أن : ب، ن هـ . (٤) وكان كل : وكل س || فواجب :

لوجب ب، م . (٥) جـ ب (الأول) : جـ آ د || جـ ب (الثانية) : ساقطة من م .

(٦) بـ آ : آ ب هـ . (٨) يؤثر : يؤثر هـ . (١١) ومعناه : معناه س .

(١٥) إنسان : بإنسان هـ . (١٧) الأكبر : الأكبر د، م .

فقد بان وضح أن استعمال المطلق والوجودى على هذه الصفة ليس بجيد ، وأن التعليم الأول يخالفه .

- وإن كان لقائل أن يقول : إن هذا القياس غير مؤلف ، فإن الكبرى إذا كانت بهذه الجهة فيجب أن يكون الأوسط مشتركا فيه ، فيقال: إن كل فرس يمكن أن يكون متحركا في ذلك الوقت . وهذا كاذب ؛ لأن في ذلك الوقت لا يمكن أن يكون شيء متحركا غير الإنسان ، إذ كان قد وجد كل متحرك إنسانا ، وحين يوجد كل متحرك إنسانا يستحيل أن يكون الفرس متحركا . لكننا نقول له : إن ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة محالة ، وأعني بالممكنة الممكنة بالإمكان الخاص . فإن ذلك القول لا يكون محالا ولا واجبا . فإنه وإن وجد أن لا متحرك هو فرس ، فليس ذلك كذبا محالا ، ولا صدقا حقا ضروريا ، بل هو أمر بين هذين . فهو الممكن الخاص الذى يقع على المطلق . وأما الممكن الذى لا يقع على المطلق ، ويعتبر فيه الزمان المستقبل ، فلا يمكن أن يقال إلا وبدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل . فإما أن لا يأتلف منه مع هذا المطلق قياس البتة ، وقد ألف ؛ وإما أن لا يراعى ما ذكروا . وما علينا من ذلك شيء ، فإن علينا أن نحكم فى كل موضع بما يجب فيه ، مع اعتبار أنه إن كان المراد بالمطلق كذا كان كذا . وإن كان المراد بالمطلق شيئا آخر ، كان له حكم آخر . وما علينا أن نشاقش فى الألفاظ ، ونصر على أن قائلا على كذا دون كذا .

(١) والوجودى : فى الوجود س . (١ — ٢) وإن التعليم : فإن التعليم م . (٤) بهذه : هذه ع . (٥ — ٦) وهذا . . . الوقت : ساقطة من ع . (٧) وحين . . . إنسانا : ساقطة من س || يستحيل : مستحيل ؛ يستحيل س ، سا . (٩) بالممكنة : الممكنة س . (١٠) وإن : إن س || أن : ساقطة من ع || هو : فهو س ، ن ، وهو ه . (١١) فهو : وهو سا . (١٤) لا يأتلف : لا يلف م . (١٦) بالمطلق كذا : المطلق كذب س . (١٨) ونصر : أو نصر س ، ه .

وإذ قد بينا هذا، فنعمد قائلين : إنه قد تبين بهذا البرهان أن النتيجة ممكنة عامة . وذلك هو الحق، إن أخذنا المطلق ما يعم الضروري وغيره . فإن أخذناه المطلق الذي لا ضرورة فيه لم يجب أن يكون إلا ممكنه بالمعنى الأعم . فإن ظن الظان أنه قد مع من طريق الخلف المذكور أن النتيجة ممكنة حقيقية خاصة ، فلم يحسن . فإنه ليس إذا لم يكن جـ بـ بالإمكان الخاص والأخص يجب أن يكون بالضرورة ليس كل جـ آ ؛ بل يجوز أن يكون بالضرورة كل جـ آ . لأن الأمر المخالف للممكن ليس هو الذي هو ضروري الوجود ، بل الضروري في الوجود واللاوجود جميعا . لكننا نبين أن النتيجة حيثئذ تكون ممكنة خاصة أيضا . وذلك لأنه إن كان بالضرورة بعض جـ آ ، وليكن كل جـ ب موجودا، فيكون بالضرورة بعض بـ آ . وكان كله لا بالضرورة . وأما أنه هل يجب أن يكون ممكنا الممكن الذي لا يدخله المطلق حتى يكون كل جـ ب بالإمكان الأخص ولا إطلاق إيجاب البتة ، فنقول : ليس ذلك بواجب . فإنه يجوز أن يكون آ أعم من بـ . فيكون موجودا لكل ما هو بـ بالفعل ولما ليس بـ . ولا يجب أيضا أن يكون لما هو بـ عند ما هو بـ ؛ بل قبله أو بعده ، فيكون جـ موجودا له ، وإن كان ممكنا له أنه بـ ، لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا . فإنه وإن كان مطلقا له في وقت ، ولم يكن ضروريا ، فيجوز أن يكون له في وقت ما ممكنا بحسب القياس إلى مستقبله ، اللهم إلا أن يكون موجودا له دائما ، وهذا يمنع صدق الكبرى على الشرط المذكور . وتبين لك

(٣) إلا : ساقطة من س . (٤) خاصة : خاصة س ، م . (٥) جـ بـ : جـ آ س ، ط ، هـ .
 (٨) خاصة : خاصة س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٩) إن : إذا س ، ا . (١١) لا يدخله :
 لا يدخل || جـ بـ : جـ آ ع . (١٤) لما : ما ع . (١٥) جـ : + هـ و ع
 || له أنه : لذاته ع . (١٧) له : ساقطة من س ، ا . (١٨) على : + هـ ا س .

وجه يحقق هذا ، إذا علمت بعد أنه لو كان بدل هذه الوجودية ضرورية كانت النتيجة ضرورية .

وأما الآن فنقول : إنه لو كان في مسألتنا هذه جـ آ دائما مادامت ذاته موجودة ، ثم كان يمكن له أن يكون بـ وأن لا يكون ، وقد قلنا : إن كل ما يوجد له بـ فإنه إنما يوجد له آ وقتا ما ، فيكون إذا صارت جـ بـ صار له آ أمرا غير دائم وذاته موجودة . وقد كان آ له دائما ، فيكون آ له دائما مادام ذاته موجودة ، ومع ذلك فإنه قد يصير له غير دائم عند أمر ما موجود مع ذاته ، هذا خلف . فيكون السبب في هذا ما فرضناه من كون آ دائما بـ . فإذا لم يكن له دائما حين تكون الكبرى صادقة . وإذا لم يكن له دائما ، لم يكن مانعا أن يكون آ بـ ممكنا أخص مع كونه مطلقا . فإنه يكون مطلقا له بشرط وجهة واعتبار غير الاستقبال ، وممكننا بشرط كل وقت شئت أن فرضه له مستقبلا . فاما أن هذه النتيجة هل تصدق مطلقة ؟ فنقول : إنه لا يجب ذلك ، لأنه يجوز أن يكون الواحد من جـ لا يوجد البتة من وقت حدوثه إلى وقت فساد ، ويكون إنما يوجد له آ عندما يكون هو بـ فقط . فيكون الواحد من جـ لا يتفق له بـ البتة ، ولا أيضا آ . مثل قولنا : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل كاتب مماس بقلمه الطرس ، فليس يلزمه صدقه بالإطلاق ، حتى يصدق أن كل إنسان مماس بقلمه الطرس . فإذا علمت هذا ، ففس على سائر الضروب .

(١) يحقق : تحقيق د || إذا علمت : ساقطة من س . (٥) صارت : صارد ، س ، ساء ، ع ، ما ، ن ، هـ || آ (الثانية) : ساقطة من د ، س ، سا . (٦) أمرا : أمر د ، ن || موجودة : موجود بـ ، س ، ما ، م ، هـ || كان آ له : كان لا سا || فيكون آ له دائما : ساقطة من ساء ، ع ، ما ، م ، ن ، هـ . (٧) موجودة : موجوداع ، ما || ما : ساقطة من م ، هـ ، ما . (٨) السبب : + ما قلنا . (٩) واحتمار : ساقطة من س || له : ساقطة من ما . (١٢) هل : قد د || فنقول : ساقطة من س . (١٣) بـ : ساقطة من هـ . (١٥) جـ : ساقطة من م . (١٦-١٧) فليس . . . الطرس : ساقطة من ن .

والضرب الذى به هذا هو : كل جـ بـ بالإمكان ، ولاشئ من بـ آ ، فلا شئ من جـ آ بالإمكان العام . وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف . ومع ذلك فالمشهور أن النتيجة هى شئ من جـ آ بالضرورة . فقد قيل ما يدل على ذلك فى التعليم الأول .

- ٥ لكن الأولى أن يكون قد وقع فى اللفظ تقديم وتأخير ، ويكون معناه ليس بالضرورة آ ، ولا فى شئ من جـ ، لا أنه بالضرورة لافى شئ من جـ . وقرى بين قولنا : ليس بالضرورة لافى شئ من جـ ، وبين قولنا : بالضرورة ولا فى شئ من جـ كما علمت . وأورد لهذا فى التعليم الأول مثال يدل على أن المراد فيه هو أن النتيجة قد تكون ضرورية ، لا أنها تكون دائماً ضرورية . والمثال لذلك :
- ١٠ كل إنسان يمكن أن يفكر أى بالفعل ، ولا شئ من المفكر بغراب ، والنتيجة : فلا شئ من الناس بغراب ، وذلك بالضرورة . وإذا جعل بدل الغراب : المتحرك ، أنتج نتيجة غير اضطرارية . فإذاً النتيجة تارة تكون ممكنة ، وتارة تكون ضرورية .

- وقد بقى علينا أن ننظر فى هذه الحدود . فقد قيل فى التعليم الأول يجب أن يطلب غير هذه . وقد صدق . فإن الكبرى فى القياس الأول ضرورية ، إلا
- ١٥ أن يجعل بدل المفكر : المتخيل ، فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح فى وقت ما فيكون أول شئ قد نسبنا النصيحة والوصية المذكورة فى هذه

(٢) قد : ساقطة من د . (٣) شئ : لاشئ ع ، عا ، ن ، هـ . (٥) ويكون : فيكون د ، ن . (٦) ولا فى شئ (الأولى) : فى شئ ع ، ولا شئ ن || لا أنه : إلا أنه ن . (٧) فى (الثانية) : ساقطة من د ، سا . (٨) كما علمت : ساقطة من د ، ن . (٩) ضرورية (الثانية) : غير ضرورية عا . (١٠) أى بالفعل : ساقطة من ع . (١١) فلا شئ : ولا شئ ب ، س ، سا ، عا ، م ، هـ ، لاشئ ع . (١٥) غير : على عا . (١٦) فيكون سلب : ساقطة من سا || الغراب عن المتخيل : ساقطة من سا . (١٧) ما : ساقطة من ن .

الساعة ، وثانيا : أن هذا بعينه يمكن في الضرب الذي كبراه موجبة مطلقة . فإنه قد يصدق هناك أن كل متخيل غراب ، ولا ينتج أن كل إنسان يمكن أن يكون غرابا . لكنه إذا أخذ المطلق ما يعم الضروري ، كان الإنتاج على ما ذكر في التعليم الأول . فإنه تارة يكون ضروريا إن كانت المطلقة في مادة ضرورية ، وتارة غير ضرورية إن كانت المطلقة في مادة غير ضرورية . والضرب الذي بعده وهو أنه يمكن أن لا يكون شيء من ج ب ، وكل ب آ ، ينتج : يمكن أن لا يكون شيء من ج آ . وتبين بعكس السالبة إلى الموجبة ، ثم بعكس النتيجة . وكذلك إذا كان من سالتين كليتين ، فإن جعلت الصغرى سالبة مطلقة لم يجب عنه قياس . والعلة فيه ما علمت في المطلقات . فإن جعلت الصغرى موجبة جزئية مطلقة ، والكبرى ممكنة كلية ، موجبة كانت أو سالبة ، فالعبرة للكبرى بلا شك . فإن كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى مطلقة ، فالنتيجة على ما سلف لك . فلا خلاف أنها تكون جزئية . وإن كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة ، تبينت بالعكس إلى الإيجاب على نحو ما علمت .

(٢) متخيل : متخيل سا . (هـ) ضرورية (الأولى) : ضرورى د || والضرب : فالضرب د ، ن .
 (٦ — ٧) شيء من ج ب . لا يكون : ساقطة من هـ ، ع ، ن . (٧) بعكس السالبة : بالعكس
 للسالبة ن . (١٢) لك : لكن س || فلا خلاف : لكن ما خلاص ، سا ، ع ، ب لك ما خلاص هـ .
 || تكون : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ || وإن : فإن ن . (١٣) تبين : تبين هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة
في الشكل الأول الممكنة والاضطرارية

- أما إذا كانت الصغريات ضرورية والكبريات ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل ؛ وإن كانت الكبريات ضرورية ، فهناك يحتاج إلى بيان يبين به أن القياس منتج ، وذلك كقولنا : كل ج ب بالإمكان ، وكل ب آ بالضرورة ، فينتج أولا نتيجة ممكنة بالمعنى العام . فإنها إن لم تكن ممكنة ، كانت غير ممكنة أن تكون كل ج آ ، فيكون بالضرورة بعض ج ليس آ ، وبالضرورة كل ب آ ، فيكون بالضرورة بعض ج ليس ب ، وكان بالإمكان الحقيقي كل ج ب . وكذلك إن كانت سالبة ضرورية كقولك : كل ج ب بالإمكان ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فيمكن أن لا يكون شيء من ج آ ، وإلا فليس بممكن . فبعض ج آ بالضرورة ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فينتج ما علمت . وأما هل تكون هذه النتيجة ضرورية أو مطلقة أو تكون ممكنة صرفة ، فقد قيل في التعليم الأول — فيه — قولاً كلياً : إن الكبرى الضرورية إن كانت موجبة ،
- ١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، فصل ٥٢ . (٣) والضرورة : والضروري د .
(٤) الأول : — فإن اختلطت ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، د . (٥) والكبريات : والكبرى ع .
(٦) وإن : فإن د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، د . (٧) كقولنا : كقولك ه .
(٨) ب آ : ب آ د || فينتج : ينتج ن || العام : ما هي ب ، م . (٩ — ٨) فإنها إن : فأما إذا د .
(١٤) لا شيء : ولا شيء ع || ما علمت : ما علمت س ، ه || وأما : فأما ط . (١٥) مرة : ضرورية د .

أنتجت ممكنة فقط ، ولم تجب مطلقة ، وإن كانت سالبة أنتجت ممكنة ومطلقة
غير ضرورية .

ولم نعرض إيان هذا في الضرب الموجب، ونعروض إيان ذلك في هذا الضرب
الثاني، بما يمكن أن يجعل دليلا على أن النتيجة ضرورية . فإنه قيل فيه ما هذا
عبارته : فيجب أن لا يوجد آ في شيء من ج إذا لم تجعل لفظة "يجب" دالة
على لزوم النتيجة ، بل على أن النتيجة في نفسها واجبة ، وتكون لفظة "ق" دالة
على ذلك اللزوم ، ويكون الوجوب هو اللازم . فكأنه لما قاس قال متجا :
فبالضرورة ليس آ في شيء من ج ، واقتصر بالفاء على دلالة اللزوم والإتباع ،
ثم بين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بأن قيل : فلنوضح أن آ موجودة في كل
أ وبعض ج ، وإنما قيل في كل مقدا ببيان مثل ذلك في النتيجة السالبة
الجزئية التي نقيضها كلية موجبة . وأما قوله : فلنوضح ، فمعناه أنه لما قيل :
إنه تكون النتيجة سالبة كلية ضرورية ، قيل بعده : فإن لم يكن بالضرورة
لا شيء من ج آ ، فليكن ليس بالضرورة ولا شيء من ج آ ، فيمكن بالإمكان
العام أن يكون بعض ج آ . فلنفرض ذلك موجودا ، فإنه لا يلزم من فرض الممكن
موجودا محال ، ولنفرض كل ج آ ونضيف إليه أيضا قولنا : بالضرورة

•

١٠

١٥

-
- (١) أنتجت : أنتج ن . (٢) غير : ساقطة من س . (٣) في الضرب : الضرب د || ونعروض :
ونعروض ما . (٤) فإنه : + إن سا ، + قد ه . (٦) وتكون : فتكون ه ||
لفظة : لفظ ه || ف : ب د ، ع ، ن ، قام . (٨) فبالضرورة : بالضرورة ن .
|| بالفاء : ألف ن . (٩) بالخلف : الخلف ع || ما اعتبر : ما عبرا || بأن قيل :
فإن قيل د ، ع || فلنوضح : فليوضع د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || كل : + جـ ما .
(١٠) مقدا : بعدما د ، س ، سا ، مقدا ن م || بيان : تبين ن . (١١) فلنوضح : فليوضع
د ، سا ، ع ، م ، ن ، ه . (١٢) النتيجة : نتيجة ن . (١٤) بعض جـ آ : بعض جـ
ع ، ن . (١٥) محال : + آ س ، سا ، م ، ن ، ه .

لا شيء من آ ب ، عكسا للضرورة ، وردا إلى الأول ، لزيادة البيان ؛ وإن لم يفعل ، كان ذلك بيانا من الثاني . فلما فعل هذا ، أنتج من اختلاط المطلق والضرورة أن لا بعض أو لا شيء من ج ب ؛ وذلك بالضرورة ، وكان ممكنا أن يكون كل ج ب ، هذا محال .

- فهذا وجه بيان برهاني ، تبين به أن النتيجة ضرورية ، وإليه ذهب في التعليم الأول ، لكن المصدر والاقتصاص المذكور قبل التفصيل يبطل هذا التأويل .
- فلنتظر كيف يمكن استنتاج المطلقة عن هذا ، فنقول : إنه يمكن على هذه الصفة ، وهو ما عليه الظاهر من التفسير ، فنقول : إنه لا شيء من ج آ ، وإلا فليكن هذا باطلا ؛ وليكن الحق أن بعض ج آ ، وبالضرورة لا شيء من ب آ ، فبالضرورة لا كل ج ب ، وكان كل ج يمكن أن يكون ب . وهذا البيان يبين الإطلاق بالمعنى العامي ، ولا يبين الإطلاق الذي لا ضرورة فيه ، وذلك لأن قائلا إن قال : إنه ليس إذا كان لا شيء من ج آ بالإطلاق باطلا يلزم منه أن يكون بعض ج آ حقا ؛ بل يجوز أن يكون الباطل أنه لا شيء من ج آ بالإطلاق لا ضرورة فيه ، ويكون الحق أنه لا شيء من ج آ بالضرورة ، ولا يلزم أن يكون بعض ج آ حقا .

فإذن هذا البيان لا يصلح لإثبات أن النتيجة مطلقة بإطلاق لا ضرورة فيه ، ولكن يصلح لأن يبين به إطلاق عام ، ثم يبقى البحث عن الضرورة . فإن هذا

- (١) عكسا : ممكناد || وإن : فإن ن . (٢) كان : ساقطة من ب ، م ، ن ، هـ . (٩) وليكن الحق : ساقطة ن ، هـ . (١٠) ج ب : ج آ د ، ع ، ن || ج : + آ هـ || ب : آ د ، ع ، ن || اليان : الباب ح . (١٢) يلزم : يلزم ب || منه : ساقطة من سا || أن يكون : ساقطة من س . (١٣) ج ب : ج ب د ، ع ، ن || حقا : ساقطة من ع ، ما ، م || بالإطلاق : بإطلاق ب ، د ، ع ، هـ . (١٣ — ١٤) بالإطلاق لا ضرورة فيه : ساقطة من سا . (١٤) لا ضرورة : ولا ضرورة ع . (١٤ — ١٥) فيه . . . بعض : ساقطة من ب . (١٥) حقا : ساقطة من د ، ع . (١٦) البيان : الباب ح . (١٧) يبين : يقين د .

اليان لم يبين به البتة أنه ليس ههنا ضرورة ، ولا يتبين به أن فيه إمكانا حقيقيا ، إلا أن يتكلف الإمكان بمعنى السور ، وعلى ما سلف مرارا .

لكني أقول : إن النتيجة في هذا وما أشبهه ضرورية ، وأقول : إن الضرب الموجب والسالب اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية . مثال الأول :

كل جـ ب بالإمكان ، وكل بـ آ بالضرورة ، فكل جـ آ بالضرورة ،

ولإفيمكن أن لا يكون بعض جـ آ . فلنضع هذا الممكن موجودا ، فينتج

من الشكل الثاني : يمكن أن لا يكون بعض جـ ب ، بل لا يمكن أن يكون

كل جـ ب ، وهذا خلف لزم لامن الصادقة ، بل من المشكوك فيها . ولينين

ذلك من الشكل الأول بعينه ، ولنضع أن كل جـ ب بالوجود ، وكل بـ آ

بالضرورة ، فكل جـ آ بالضرورة . وإذا كان فرضنا الممكن موجودا يجعل

هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن أن ينتقل عن الضرورة ، فإن قولنا : كل جـ آ

بالضرورة ، معناه : أن كل ما هو موصوف بأنه جـ ما دام ذاته موجودا

— وإن تغير عليه أى وصف كان — فهو موصوف بأنه آ . فيلزم أن كل جـ

فـ آ دام ذاته موجودا فهو آ بالضرورة . فإذا كانت ذاته موجودة فهو آ

بالضرورة . وإذا كانت ذاته موجودة ولم تكن موصوفة ببـ بالفعل فلا يخلو إما أن

يكون موصوفا بأنه آ دائما ، أو لا يكون فإن كان موصوفا بأنه آ ، سواء

وجد بـ أو لم يوجد وفي كل وقت ، فالنتيجة ضرورية .

(١) ولا يتبين : ولا يبين . (٣) وأقول : فأقول . (٤) اللذين : الذى .

(٥) فكل : وكل . (١٠) فكل جـ آ بالضرورة : ساقطة من س ، سا || فكل :

وكل د || وإذا : وإذ ، س ، هـ . (١١) جـ آ : جـ ع (١٢) موجودا : موجودة ن .

(١٣) جـ : + آ ن . (١٤) فـ آ : فـ آ ن . || موجودا : موجودة د ، ن ||

فهو آ (الأول) : ساقطة من ن || آ . آ : ساقطة من ع || موجودة : موجودا ط ، م ، هـ .

(١٤ — ١٥) ذاته موجودة . . . كانت : ساقطة من ن (١٥) وإذا : فإذا ، سا ، ع ، ط ،

وإن س . (١٦) آ : ساقطة من ع .

- وإن كان عند ما يصير ب يصير آ ، فإن لم يكن ب لم يكن آ ؛ فليس ما دام ذاته موجودا يكون آ ، بل ما دام ذاته موصوفا بأنه ب . وقلنا إنه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا ، كان موصوفا بأنه ب أو لم يكن ، وهذا خلف . وبالجملة فاعلم أن ما يمكن أن يصير ضروريا فهو ضروري دائما وإمكانه الإمكان الأعم . وذلك لأنه إذا صار وقتا ضروريا ، ويجوز أن تزول عنه الضرورة ، وذاته موجودة ، فيكون لم يصير ضروريا ، لأن معنى صيرورته ضروريا : أن يكون الموضوع عند ما يصير هذا المحمول ضروريا له موصوفا بأنه ما دام ذاته موجودا موصوف بذلك المحمول . وإذا كان ذاته موجودا وهو غير موصوف به قبل أن صار ضروريا له ، فقد صار ضروريا له ، وليس هوله بضروري ، وهذا محال . ومثال هذا : كل إنسان يمكن أن يتحرك ، وكل متحرك جسم بالضرورة ، فكل إنسان جسم بالضرورة . فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا — يتحرك أو لم يتحرك — موصوفا بأنه جسم ، وكان الإنسان عندما يتحرك صادقا عليه أنه جسم بالضرورة ، أى ما دام ذاته موجودا كيف كانت أحواله ، يلزمه أن يكون — وإن لم يتحرك — جسما ، لأنه جسم ما دام ذاته موجودا لا عندما هو متحرك فقط . فهو ما دام ذاته موجودا جسم ، وهو قبل الحركة جسم ، وبعدها جسم ، لأنه إنما يستفيد هذا عندما يتحرك . فإن الشيء لا يستفيد أمرا من أمر عند وجوده يكون ذلك الأمر له حاصلًا قبل وجوده ،

(١) وإن : فإن ما . (٢) موجودا : موجودة د ، ن . (٣-٢) يكون . . .
 موجودا : ساقطة من د ، ن . (٦) فيكون : ساقطة من ما . (٨) موجودا
 (الأول) : موجودة د ، ن || موجودا (الثانية) : موجودة ب ، د ، س ، ساء م ، ن .
 (١٠) كل : أن كل د ، ن . (١١) فكل : وكل د ، ن || بالضرورة : ساقطة من د ، ع .
 (١٢) موجودا : موجودة د ، ن . (١٣) موجودا : موجودة د ، ن (١٥) موجودا
 (الأولى والثانية) : موجودة د ، ن .

حتى لو لم يوجد ، لم يكن له ذلك . فإن ذلك محال ، كذلك الحال في التي كبراه
سالبة ضرورية أن نتيجته سالبة ضرورية .

- والمعجب كل المعجب أن مثل هذا البيان الذي ذكر ، حيث الكبرى سالبة
ضرورية ، ليبين به أن النتيجة قد تكون ضرورية ، وقد كان يمكن أن يذكر
في الموجبة ، فقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين التي كبراه
وجبة والتي كبراه سالبة في هذا المعنى . ومن العجائب أنه لما كانت الكبرى
مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن تحمل لها نتيجة ضرورية ممكنة ، ولما صارت
ضرورية جزم أن تكون نتيجة ضرورية . هذا ، وأما إذا كانت الممكنة سالبة ،
فيتنج بعينه ما أنتجت الموجبة . ولا يمكن رد النتيجة عن الإيجاب إلى السلب ؛
إذ ليس الإمكان فيه خاصيا ، بل عاميا . واعلم أن أكثر ما يشتمل عليه في التعليم
الأول من أمر الاختلاطات امتحانات ، وليست فتاوى حقيقية . ويتضح لك
حقيقة ذلك في مواضع يذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاختلاطات ، أو
يستعمل فيها بعض ذلك ، فتكون الفتوى فيها حينئذ على ما يوجه الحق . وقد
مضى لك من جملة ذلك واحد ، وأنت تعرف المقاييس الجزئية من هذه .
وبالجملة فإن العبرة للكبرى ، فإنها إن كانت ممكنة فالنتيجة ممكنة ، أو ضرورية
فالنتيجة ضرورية .

- (١) التي : الذي د ، ن (٢) أن . . . ضرورية : ساقطة من د || سالبة : ساقطة من ع .
(٣) هذا : ساقطة من ب ، دس ، ساءع ، م ، ن ، هـ . (٤) وقد : قد هـ (٥) فقد : وقد
ع ، هـ || حكم : حكتم ع . (٦) أنه لما كانت : أن ن . (٧) ممكنة : ساقطة من س .
(٨) جزم : خرج هـ || نتيجة : نتيجته س . (٩) بعينه : ساقطة من د . (١١) امتحانات :
ساقطة من ع || وليست : فليست م . (١٢) ما مضى : ما سلف س (١٣) فيها (الأول) :
ساقطة من س ، س || فيها (الثانية) : منها ط (١٤) تعرف : تعلم ع . (١٥) فإنها : وأنها
س ، ساءع ، هـ . (١٦) فالنتيجة : والنتيجة د || فالنتيجة ضرورية : ساقطة من س .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الثاني

إن الشكل الثاني لا يلزم فيه من ممكنتين قياس . فإن الشيء الواحد يجوز أن يكون ممكنا لشئين أحدهما يحمل على الآخر ، فيمكن أن يكون لكل واحد ، أو يمكن أن لا يكون لشيء منه . وكذلك يمكن أن يوجب ويسلب عن كل واحد من أمرين متباينين ، فلا يلزم من هذا التأليف شيء بعينه ، إذ نارة تكون النتيجة ضرورية الإيجاب كما لو كان الأصفر إنسانا ، والأوسط متحركا ، والأكبر ناطقا أو حيوانا ، بل إنسانا نفسه ؛ ثم بدلت الحدود فجعلت الأكبر فرسا .

١٠

وليس يمكن أن يتبين هذا بالعكس والرد إلى الشكل الأول . فإن السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة . أما على الحقيقة ، فإنه يجوز أن يكون شيء من الأشياء له خاصية لا تعمه وجودا بالفعل ؛ بل يمكن لكل واحد واحد منه ، كالضحك بالفعل للإنسان . فيمكن أن يقال : ممكن أن لا يضحك بالفعل واحد من الناس . وإن شئت جعلت بدل " يضحك " ، يعقد الحساب ؛ أو " يتعلم

١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، فصل ٤ . (٤) إن : فإن م .
 (٥) فيمكن : ويمكن س ، ع ، ط ، م ، لكل : + شيء س ، ع ، ط ، م ؛ شيء د || لكل واحد : لشيء واحد ن .
 (٦) يمكن (الثانية) : يمكن ع . (٧) شيء : ساقطة من م .
 (٨) ضرورة الإيجاب : ضرورة الإيجاب د ، ع ؛ ضرورة والإيجاب س || والأوسط متحركا : ساقطة من ن .
 (٩) نفسه : + والأوسط متحركان || بدلت : بدل من م .
 (١٣) واحد واحد : واحد ن (١٤) كالضحك : كالضحك ط ، م .

الملاحة“ ، أو ”يخجل“ . ثم يكون الحق في قلبه كلية موجبة ضرورية كقولك : كل ضحك أو نخجل أو متعلم للملاحة أو عاقد للحساب إنسان بالضرورة ؛ اللهم إلا أن يجعل الإمكان للسور ، حتى يكون معناه يمكن أن يكون حقا ، مثل قولنا : لا واحد من الضحاكين إنسانا ، أى إذا اتفق إن لم يكن إنسان ولا ضحك . وكان حينئذ لا واحد من الضحاكين يكون إنسانا ، ويكون ذلك الآن ممكنا . لكننا قد قلنا مرارا : إن هذا الاعتبار من حقه أن يمرض عنه ، وليجعل بدل الضحك المتحرك ، فيكون قولك : يمكن أن لا يكون أحد من المتحركين إنسانا ، كاذبا . فإن بعض المتحركين إنسان بالضرورة . والآخرون تُسلب عنهم الإنسانية بالضرورة . فلا يكون عكس ذلك لاصادقا ولا أيضا ممكنا ، إلا على التدوير المتكلف الذى أورد بيانه .

١٠

وأما المشهور فهو أنها لا تنعكس كلية ، ولكن تنعكس جزئية . والبيان المشهور في أنها لا تنعكس كلية ، هو أنه إن كان يلزم قولنا : يمكن أن لا يكون شيء من آ آ ، الذى يصدق معه كل آ بالإمكان ، أنه يمكن أن لا يكون شيء من آ آ ، حتى يمكن أن يكون كل آ آ . فيلزم من ذلك كلما أمكن شيء لكل شيء أن ينعكس ، فيمكن الشيء لكل ما يمكن له ، حتى يكون إذا أمكن أن يكون كل إنسان متحركا ، فيمكن أن يكون كل متحرك إنسانا . فربما كان المحمول الممكن السلب والإيجاب أعم من الموضوع ، فلم ينعكس عليه الموضوع ؟

١٥

(١) الملاحة : الفلاحة سا (١ - ٢) أو يخجل . . . : ساطعة من ع . (٢) كل : ساطعة من م || أو متعلم : متعلم سا || : الملاحة : د . (٥) وكان : فكان د ، ع ، ما ، ن ، هـ ؛ فيكون سا . (٦) وليجعل : وليجعله سا . (٧) لا يكون : لا يوجد ما . (٨) إنسان : إنسانا هـ . (٩) فلا يكون : ولا يكون س . (١١) ولكن : ولا هـ . (١٤) شيء من آ آ : كل آ آ م || حتى يمكن . . . آ آ : ساطعة من م . (١٥) فيمكن : يمكن ع . (١٦) فيمكن : يمكن س ، سا ؛ يمكن ع ، هـ . (١٧) والإيجاب : فالإيجاب .

قالوا : بل ربما كان العكس جزئيا موجبا ضروريا كما نقول : كل إنسان يمكن أن يكون متحركا .

- ثم ليس يصدق أن كل متحرك لا يمكن أن يكون إنسانا ؛ بل إنما يصدق أن بعض المتحرك بالضرورة ليس إنسانا ، وهذا قريب مما قلنا في مواضع . وهو دليل على أن قولنا : كل متحرك يمكن أن لا يكون إنسانا ، كاذب في استمالات التعليم الأول ، لكنه باعتبار السور صادق . فبين أنه يجب أن لا يلتفت إلى السور ، وأن يعلم أن ذلك مخالف أيضا لمذهب التعليم الأول . ولكن مما يلزم القوم إذا عوملوا بموجب ما حكموا به من الحق إذ قالوا : إن بعض المتحرك هو بالضرورة ليس إنسانا ، وذلك هو القوم ؛ أن يقولوا : ومن الحق أن بعض المتحرك هو بالضرورة إنسان ، وذلك هو الناطق مثلا . فإن كانت الضرورية على ما يدعون من أمرها أنها منمكة ضرورية ، وجب أن ينعكس : فبعض الناس متحرك بالضرورة . وقد وضعوا كل إنسان متحركا لا بالضرورة ؛ بل بالإمكان الحقيقي المعاند للضرورة . فإذن ذلك العكس مما لا يجب .

ولنعد إلى حيث فارقتاه . قالوا : والخلف لا يبين هذا . وذلك لأن قائلا إن

- قال : إن لم يمكن أن لا يكون شيء من جـ آ ، فبالضرورة بعض جـ آ ، وكان لا ضرورة في شيء منه ، وهذا خلف ، لم يكن صنع شيئا . قالوا : وذلك لأن قولنا : يمكن أن

(١) قالوا : وقالوا . (٢) أن يكون : أن لا يكون ما . (٣) بل : ساقطة من هـ . (٤) قلنا : قلناه سا || وهو : وهذا س ، ع ، ن ، هـ . (٥) كاذب : كاذبا ع ، م . (٦) باعتبار : في اعتبار س . (٧) أيضا : ساقطة من م . (٨) القوم : ساقطة من د ، سا || إذ : إذاس . (٩) هو (الأول) : ساقطة من د ، س ، ع ، ن ، هـ || وذلك : أود (١٠) الضرورية : الضرورية ن ، هـ || وب : ووجب د . (١١) فبعض : بعض س || الناس : + هـ || بالضرورة (الأول) : ساقطة من ع || لا بالضرورة : بالضرورة م . (١٢) فإذن : فإذن م . (١٣) من : ساقطة من م || من جـ آ : من آ جـ د ، ح ، ن ،

لا يكون شيء من \bar{A} \bar{B} مقابله \bar{A} \bar{B} ، أحدهما بالضرورة : بعض \bar{A} ، والآخر بالضرورة : لا شيء من \bar{A} ، ولا كل \bar{A} . فلا يجب إذن هذا الخلف . فهذا ما قيل في التعليم الأول وكله صواب حسن .

ولكن مراعاة مقابلة ضرورتى الإيجاب والسلب معا للسلب الممكن ، أمر كان منسيا إلى هذا الموضع ، وقد تذكره ههنا . فعمى أن يكون كلامهم فيما سالف ليس بحسب الممكن الحقيقى ، بل بحسب الممكن العام ، أو هى امتحانات . وقالوا أيضا : إن هذه المقدمة ، وإن لم تنعكس كلية ، فستنعكس جزئية . وهذا شيء له تأويل ما بعيد في التعليم الأول . ولكن الذين جاءوا من بعد فقد قالوا : إنه ينعكس جزئيا على ظاهره . وذلك لأن قولنا : لا شيء من \bar{A} بالإمكان الحقيقى ، ينعكس : أن كل \bar{A} بالإمكان الحقيقى ، وهذا ينعكس : أن بعض \bar{A} بالإمكان الحقيقى . إذ الممكن الموجب ينعكس جزئيا موجبا ممكنا عندهم ، ثم ينعكس هذا إلى السالبة بأنه يمكن أن لا يكون بعض \bar{A} . فقالوا : إن السالب الجزئى الممكن ينعكس لاستحاثته أولا موجبا جزئيا ، ثم انعكس ذلك جزئيا موجبا ، ثم انقلاب ذلك إلى السالب الجزئى . فهذا ما قالوه ، بل أقوى ما قالوه . وليس يعجبني قولهم : إن الكلى الموجب الممكن ينعكس جزئيا موجبا ممكنا حقيقيا ، بل إنما ينعكس ممكنا بالمعنى العامى الذى لا يجب أن ينعكس سلبه على إيجابه . وذلك أنه يمكن أن يكون نوع ، وله أمر ما بالقوة في أشخاصه كلها ، وذلك الأمر لا يصح أن يكون شيء يوصف بأنه هو إلا ويحمل عليه النوع ،

(١) \bar{A} \bar{B} : \bar{A} \bar{B} ، ساء ، عاء ، هاء ، جيم . (٢) إذن : لأن ع .
(٤) للسلب : والسلب ن . (٦) الحقيقى بل بحسب الممكن : ساقطة من د ، سا ||
العام : ساقطة من ص ، و ، العامى ع . (١١) جزئيا موجبا : ساقطة من ن .
(١٣) انعكاس : انعكس ع . (١٤ - ١٥) بل أقوى ما قالوه : ساقطة من د ، ن .
(١٦) العامى : العام عاء . (١٨) بأنه هو : ساقطة من د ، ن .

- كقولنا : كل إنسان يمكن أن يتحرك ، فكل نخجل فهو إنسان بالضرورة . وكذلك كل إنسان يمكن أن يتحرك ، والمتحركات بعضها ناس بالضرورة ، وبعضها بالضرورة ليس ناسا ، اللهم إلا أن يقصدوا قصد السور الذي جاز لنا الآن أن نقله . والذي تكلفه بعض المتكلمين أن بعض النخجلين بالقوة ناس بالقوة ، فقد أجبنا عنه في مواضع . واوضح مثل هذا القول ، لصح قول القائل بعض الناس حيوان بالإمكان الحقيقي ؛ إذ كان بعض الناس بالقوة حيوانا بالقوة . والذي قاله بعض الفضلاء إنا نقول : كل حيوان ممكن أن يكون نائما من جهة ما هو نائم ، فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم ممكن أن يكون حيوانا ، لأن حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم ، فغالطة صرفة . أما ما يجب أن يعلم في هذا بالحقيقة ، فأمر قد سلف بيانه . وأما القدر الذي ينبغي أن نعيده ونقوله هنا فهو : أن لفظة من جهة ما هو نائم ، إما أن يقال على أنها جزء من المحمول أو من الموضوع . فإن كانت جزءا من المحمول ، فيجب أول شيء أن تجعل في العكس جزءا من الموضوع ، حتى يقال : وبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم فممكن أن يكون حيوانا . وهذا كما تسمعه . ثم هب أنه حق ، فليس كلامنا

(١) فكل : وكل س ، سا ، عا ، هـ || فهو : ساقطة من م . (٢) والمتحركات : والمتحرك : نج ، م || ناس : ناس د ، ن . (٣) بالضرورة : للضرورة سا ، عا ، م || جاز : حان ب . (٤) نقله : + بالقوة هـ (٨) فبعض ما هو نائم هو من جهة ما هو نائم : ساقطة من سا || هو من جهة : فهو من جهة د ، س ، ع ، عا ، ن . (٩) له : ساقطة من سا . (١٠) أنها : ساقطة من سا . (١١) من (الاول) : ساقطة من د ، ن . || المحمول : الموضوع د ، ن . (١٢) الموضوع : المحمول د ، ن || وبعض : فبعض سا . (١٣ - ١٤) من جهة ما هو نائم : ساقطة من ع . (١٤) فممكن : فممكن ع ، هـ || ثم : ساقطة من سا .

فيه . فلا يمنع أن يكون مواد تنعكس فيها الممكنة ممكنة . وليس دليل صحة العكس هو أن ترى مواد ينعكس فيها الشيء ؛ بل دليل صحته أن القضية لا تنعكس ، هو أن ترى مادة لا تنعكس فيها . وإذا كان ذلك كذلك ، فهب أن هذا حق ومنعكس . ولكن أنت تعلم أيها الفاضل أن النائم بلا شرط غير النائم بشرط أخذ كونه نائما ، ومن جهة ما هو نائم ، والنائم بلا شرط ممكن الحمل على الحيوان ثم لا ينعكس . فإنه لا يخلو إما أن يحمل عليه الحيوان أولا يحمل ، فإن لم يحمل البتة فليس ينعكس . فإن حمل عليه دائما فهو ضروري . وإن حمل عليه وقتا دون وقت ، فسبكون : نائم ، ليس بحيوان . وهذا محال . وإما أن يكون جزءا من الموضوع ، ولنساعد حيثئذ ، ولنسلم أن النوم يكون ممكنا له ويكون في هذه المادة ينعكس ، ولكن كلامنا في أن نأخذ الحيوان حيوانا ، ونعتبر معه النوم على أنه محمول بلا شرط يلحق الحيوان ، أليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس ؟

فهذا الفاضل في تكلفه هذا يجرنا قهرا إلى أن نجعل المثال الذي أوردناه مثلا آخر يوافق غرضه . ونحن إذا ساعدنا وساعنا أن يكون المثال الذي يقلب عليه اعتباره هو على ما يقول ، وانعكست الممكنة هناك صادقة ، فلم يجب أن تكون منعكسة على الإطلاق ، اللهم إلا أن يجرنا كرها على أن نعتقد أن لافرق بين المثالين . وهذا مما لا يضطرنا إليه . وكيف ونعلم أن الحيوان بما هو نائم معنى ، والحيوان معنى ، والنائم بما هو نائم معنى ، والنائم مطلقا معنى . وقد بينا الفرق بين ذلك

(٢-٣) مواد ... ترى : ساقطة من ع . (٣) كذلك : ساقطة من م . (٤) ولكن أنت : وأنت سا . (٤-٥) غير النائم ... بلا شرط : ساقطة من ع . (٥) والنائم : فالنائم د ، ن . (٦) البتة : عليه ع . (٧) فإن : وإن سا ، هـ . (٨) وهذا : وهو م . (٩) ولنسلم : ولنسلم من ، سا || هذه : هـ م . (١٠) ولكن : وليس د ، ن ؛ لكن من ، سا ، ع . (١١) ولا ينعكس : فلا ينعكس د ، سا ، ع ، ن . (١٣) ساعدنا : تباطنا ع || عليه : له د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (١٤) على : ساقطة من م .

كله فيما سلف ، مما لا حاجة إلى مزيد عليه . فالخلق ما نقوله ، والباطل ما يتصهرون له .

- ولنسلم أن الممكنة السالبة تنعكس موجبة ممكنة ، فتلك الموجبة ليس يجب أن تنعكس موجبة ممكنة حقيقية ، وإن كان يجب أن تنعكس ممكنة بالمعنى الأعم . وذلك فإنه إذا كان كل ب آ بالإمكان الحقيقي ، فبعض آ ب بالإمكان العامي ، وإلا فالضرورة لا شيء من ب آ ، وكان كل ب آ بالإمكان . لكن هذا الانعكاس لا يقرب الغرض الذي نحوه . فإنه ليس يجب إذا كان آ ب بالإمكان العامي أن ينعكس إلى السلب ، فيكون ممكنا أن لا يكون ذلك البعض من آ ب ، فإن الإمكان العامي لا يجب له انعكاس إلى السلب وإلى الإيجاب ، فربما كانت المادة مادة تصدق عليها الضرورة ، فهذه الأشياء يتبين أن الموجبة الممكنة لا تنعكس مثل نفسها ، بل تنقلب هي والسالبة الممكنة جزئية موجبة ممكنة بالمعنى الأعم . فإن السالبة الجزئية الممكنة لا يجب لها انعكاس إلا موجبة جزئية ممكنة بالمعنى الأعم تابعة فيه الجزئية الموجبة . فيخالف الممكن في هذا الباب غيره ، في أنه ما كان يجب لغيره أن ينعكس السالب الجزئي منه شيئا . وههنا يجب أن ينقلب جزئية موجبة . ثم من جملة هذه الأقاويل تين أن العكس لا ينفع في بيان أن قرينة من القرائن المؤلفة عن المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس .

(١) فالخلق : والخلق ن . (٢) ولنسلم : واصلع || بمكنة : ساقطة من ط .
 (٥) وذلك : ساقطة من هـ || فإنه : ساقطة من ط || آ ب : ب آ س .
 (٨) السلب : السالب ع . (٩) فإن : فيان ع . (٩ - ١٠) لا يجب . . . الضرورة : ساقطة من ع . (١٠) فربما : ربما سا || فهذه : فهذه سا ، ع . (١٢) فإن : وإن س ، ط ، ط ، ط ، هـ . (١٣) فيخالف : يخالف سا . (١٥) موجبة : بمكنة سا || جملة : ساقطة من ط || تين : يتبين د ، سا ، هـ .

وليس يمكن أيضا من طريق الخلف أن يتبين ذلك ، لأننا إن وضعنا كل $\bar{A} \bar{B}$ ، وبعض $\bar{A} \bar{B}$ بالإمكان لم يكن متناقضا للسالبة الممكنة ولم يبين به شيء .
وأما إن أخذنا تقيضها ، وهو أنه ليس بممكن أن لا يكون شيء من \bar{A} .
وذلك يصدق ، إما لأن بعض \bar{A} بالضرورة ، أو بعض \bar{A} بالضرورة ليس \bar{A} .
فإذا قلنا بعض \bar{A} بالضرورة ، فلما أن نأخذها صغرى أو كبرى . فلتكن صغرى ، فنضاف إليه ، ويمكن أن لا يكون شيء من $\bar{A} \bar{B}$ ، أو يمكن أن يكون كل $\bar{A} \bar{B}$ ، فينتج : بعض \bar{A} بالإمكان هو \bar{B} ، أو ليس \bar{B} . وهذا هو الذى كان وضع أولا . ولنجعلها كبرى ، ولنجعلها مع ذلك كلية ، فضيف إليها مقدمة $\bar{A} \bar{B}$ ، ينتج من الثالث : بعض $\bar{B} \bar{A}$ ، أو ليس \bar{A} ، كيف كانت جهته . فلا يناقض شيئا من المقدمات ، فلا يبين به شيء بالخلف ، إلا أن تتفق النتيجة ضرورية في مادة ينعكس فيها الضرورى الموجب ضروريا لاحالة .
فإن كانت عكس النتيجة تلزم ضرورية ، فإنها تناقض الممكنة التى هى إحدى المقدمتين المحكوم فيها بالإمكان الكلى . لكن ليس هذا مما يتفق دائما ، ولا الصادق دائما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية ، بل ربما كان الصادق الأخرى ، وإن لم تكن ضرورية ، لم يناقض ما قيل . ثم إذا اعتبرنا الجزئية السالبة ، وأخذنا بعض \bar{A} بالضرورة ليس \bar{A} ، ولنجعلها كبرى أولا ، فيكون فى الشكل الثالث فقط ، لأنه جزئى وسالب ، ويكون هكذا : كل $\bar{A} \bar{B}$

١٠

١٥

(٢) $\bar{A} \bar{B} : \bar{A} \bar{B}$ || يبين به : يتبين فيه سا ، ه . (٣) وأما : وإنما ه || وأما إن أخذنا : وأما أخذنا ن . (٤) لأن : الآن م . (٦) فنضاف : فيضاف سا . (٧) بعض : بعض ن . (٨) ولنجعلها (الأولى) : ولنجعلها م . (١٠) يبين : يتبين م ، سا . (١١) تتفق : اتفق د + تلك سا ، ه . (١٢) كانت : ساقطة من د ؛ كان م || ضرورية : ضرورة د . (١٣) لكن : ساقطة من م . (١٤) الموجبة : النتيجة د ، ن || الضرورية : الضرورة ن || ربما : ساقطة من سا . (١٦) وأخذنا : فأخذنا سا ، ما ، ه .

- بالإمكان ، وبالضرورة ليس بعض \bar{A} ، ينتج : فليس كل \bar{B} ، كيف شئت أن تكون عليها الجهة . فإن كانت مطلقة صرفة ، لم يناقض الممكن ولو كان الحمل والوضع واحدا . وإن كانت ضرورية ، لم تناقض لأنها عكس بعض المقدمات العكس الذى لا ينعكس ضرورية . ولست أعنى بالعكس أنه ينعكس عنه ، بل إنه مخالف في وضع جزئية له . فإن أخذت صفرى ، لم يصلح إلا في الشكل ٥ .
- الثاني ؛ إذ السالب غير الممكن لا يكون صفرى في شكل غير الثاني ، فلا ينضاف إليه غير الكبرى ، ولا ينتج أيضا تقيضا لمقدمة بوجه ، ولا يمكن أن يبين بالافتراض . فإن الافتراض في هذا الشكل إنما يبين بقياس كل من هذا الشكل الثاني نفسه ، ثم بقياس يبين النتيجة الجزئية ، فالكليتان من التاليفات من القرائن الواقعة في هذا الشكل لا تبيينان بالافتراض ، والجزئيتان يمنع عن بيانها به ١٠
- أن لا يستبين القياس الكلى في الشكل نفسه . فإذا لا نتيجة من ممكنتين في الشكل الثاني .

- وإن اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة ، فانت تعلم أيضا أنه لا يكون قياس ، إذا كان المطلق بالحال المذكورة في المطلق في الشكل الثاني كيف كان . وأما إن كان المطلق سالبا ينعكس ، فيكون عنه وعن الممكن قياس ، سواء كان ١٥
- الممكن موجبا أو سالبا . فإن كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس ، وهما في حكم الموجبتين .

(١) ينتج فليس : فليس ينتج \bar{A} || كل : ساقطة من \bar{A} ، \bar{A} ؛ فكل \bar{A} . (٢) أن : ساقطة من \bar{A} . (٣) وإن : فإن ن (٤) العكس : ساقطة من \bar{A} || الذى : الذى || لا ينعكس : ينعكس د ، ن . (٥) مخالف : يخالف د ، ن . (٦) غير (الأول) : الفيرع ، ع ، ن ، \bar{A} . (٧) فلا ينضاف : ولا ينضاف \bar{A} . (٨) يبين : يبين د . (٩) فله : ببع ، ع ، ن || يبين : يبين ب ، ن || فالكليتان : فالكليات ع . (١١) لا نتيجة : لا يمكنه . (١٢) وممكنة : ممكنة \bar{A} . (١٥) وأما : فأما \bar{A} ، ع .

وانعمد الضروب المشبهة من هذا الشكل عدا .

فالضرب الأول : كل $\bar{A} \bar{B}$ بالإمكان ، ولا شيء من $A \bar{B}$ بالإطلاق
المنعكس ، ينتج ما ينتجه الضرب الثاني من الشكل الأول ، ويبين بمعكس
السالبة .

والضرب الثاني المشهور ليس شيء من $\bar{A} \bar{B}$ بالإطلاق المنعكس ، وكل
 $A \bar{B}$ بالإمكان . وقد قيل فيه ما قيل .

ولكن إن فرغنا في تعترف حالة المعكس واستخرجنا من المعكس الأول فيه ،
ينتج : أن لا شيء من $A \bar{B}$ بالإمكان . فكيف ينعكس هذا . إذ ليس يجب
للممكن الخاص عكس ، فلا يجب أيضا للممكن العام عكس . فإنه إذا لم ينعكس
ما هو أخص لم ينعكس ما هو أعم . فإن الأعم إنما ينعكس إذا انعكست
جميع خصوصياته ، وهذا شيء نعرفه . فلا يجب إذن أن يتوقع منه نتيجة كلية .

لكن الحق في هذا الباب هو أن النتيجة قد تكون جزئية موجبة بالإمكان الأعم ،
وهو الذي جعلناه عكس السالبة الممكنة ، إن كانت النتيجة الأولى ممكنة الإمكان
الحقيقي . وذلك عندما تكون الكبرى مطلقة غير ضرورية . فإن كانت المطلقة

قد انفق فيها أن كانت ضرورية ، كانت النتيجة الأولى كما علمت ضرورية
سالبة ، فلم يجب عكس موجب ؛ بل عكس سالب . فإذا كانت المطلقة
حامة ، كان بين إنتاج موجب ممكن عام ، وبين إنتاج سالب ضروري . فلم يكن
يلزم شيء بعينه بطريق المعكس . فإن كانت المقدمتان كلتاهما سالبتين ، فلا ضير . وذلك

(٥) المشهور : + منه سا . (٧) حالة : + منه ع ، عا ، ن ، هـ . (٨) من :
ساقطة من م || $A \bar{B}$: $\bar{B} \bar{A}$ د || إذ ليس : وليس ب . (٩) فلا يجب : ولا يجب سا .
(١١) إذن : ساقطة من ع . (١٥) كما علمت : ساقطة من سا . (١٦) المطلقة :
+ قد انفق فيها أن كانت ع . (١٨) فإن : فإذا م || سالبتين فلا ضير وذلك : ساقطة من ع .

لأن الممكنة ترجع إلى الإيجاب ، فينتج ما ذكرنا ، ثم يرجع فيها أتجت
ممكنة صرفة إلى السلب . فاما حيث أتجت جزئية موجبة بالإمكان الأعم ،
فلا يجب لها رجوع إلى السلب . والعجب من يرى أن إمكان نتيجة هذا
التأليف في الشكل الأول ليس هو بخاصي ، بل عامي . ثم حيث يحاول تبيين إنتاج هذا
الضرب ترجع الموجبة فيه إلى السالبة . وعليك أن تعرف أحوال المقاييس
الجزئية من هذه ، لتعرف أن السالبة يجب أن تكون هي المطلقة بهذه الصفة ،
وإن كانت جزئية فتبين على أصولهم بالافتراض .

وفي التعليم الأول أن السالبة إن كانت جزئية مطلقة لم يكن قياس . لكنا
إذا قلنا : بعض ج ليس بـ ، ويمكن أن يكون كل آ ب ، فافترضنا ذلك البعض
د ، فكان ولا شيء من د ب المطلق المنكسر ، وكل آ ب بالإمكان ، فانتج
بالإمكان : لا شيء من د آ ، وذلك على أصولهم . ثم نقول : بعض ج د ،
فينبغي أن ينتج : فبعض ج ليس آ بالإمكان . أو عسى أن يكونوا قد تذكروا
ههنا أن نتيجة هذا التأليف لا تكون كلية ، فلا يتألف منها قياس مع الجزئية
الأخرى .

-
- (١-٢) لأن صرفة : ساطعة من ع . (٤) هو : ساطعة من ن ، هـ || بخاصو :
بخاص ب ، د ، د ، س ، س ، ط ، م ، ن . (٥) أحوال : حال ع . (٦) أن تكون :
ساطعة من س . (٧) وإن : فإن د || جزئية : + أيضا ط . (١٠) د : ساطعة
من ب ، د ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن || فكان : ساطعة من س ، وكان س ، هـ || ولا هي ،
لا شيء ن || د ب : ب ب س . (١١) د آ : د ب د ، ح ، ط ، ب آ س .
(١٢) فيض : بعض س || ب ب : ب س . (١٣) لا تكون : + ممكنة ح .
(١٤) الأخرى : الأول د ، ن ، + واقع أم س .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في القياسات المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني

فأما إن كانت المقدمة المخالطة ضرورية ، وقد علمت أن السالبة يجب —
 على أصولهم — أن تكون ضرورية . والضرب الأول كل ج ب بالإمكان ،
 وبالضرورة لا شيء من آ ب ، ينتج بالإمكان العام وبالضرورة أن لا شيء من
 ج آ . وتبين ذلك بانعكاس الضرورية وبالخلف أنه إن كان ليس بممكن عام
 أن لا شيء من ج آ ، فيمكن أن يكون بعض ج آ بالإمكان العام ، ولنفرضه
 موجودا ، ثم نقول : ولا شيء من آ ب ، وذلك بالضرورة ، فينتج بالضرورة
 ليس كل ج آ ، وكان ممكنا ، وهذا خاف ، قد علمت جهة خلفه مثله . ١٠

وإن كانت السالبة الضرورية صفوى تبين هذا بعكسين . فإن النتيجة
 بالحقيقة ضرورية ، وعكسها ضرورى . فإن ظن ظان أن النتيجة الأولى ربما

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، ساء ، ع ، عاء ، م ؛ فصل ٥ . (٣) في القياسات
 المختلطة من الإمكان والضرورة في الشكل الثاني [بهذا العنوان يستأنف الكلام في مخطوطى]
 (٤) المقدمة : المقدمات د ، ن || وقد : قد عا . (٥) والضرب : فالضرب د ، س ، ساء ،
 ع ، عاء ، ن ، ه ، عى . (٦) وبالضرورة (الأول) : والضرورة ع . (٧) بانعكاس : انعكاس
 ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه ، عى . || الضرورية : الضرورة د ، ساء . (٨) فيمكن . . . ج آ :
 ساقطة من ساء (٨ — ٩) فيمكن . . . آ ب : ساقطة من س . (١٠) ليس : وليس س
 || ج آ : ج ب س ، ساء ، ه || وهذا : هذا ب ، د ، س ، ساء ، ع ، م ، ن ، ه ، عى
 || قد : قد عا ؛ وقد ن . || خلفه : خلفه ب ، د ، س ، ساء ، عا ، ساقطة من ن ||
 ذلك : قبله عا ، عى ، ساقطة من م . (١١) كانت : كان عى . (١٢) فإن : وإن د ،
 س ، ساء ، ع ، عا ، ن ، ه ، عى || الأولى : ساقطة من د .

كانت ممكنة ولا تنكس ، فليترك العكس إلى أن يوضح الأمر فيه . وليبين بالخلف أنه إن كان يمكن أن يكون بعض جـ أ بالإمكان العام ، يدخل فيه الضروري وغير الضروري ، ويضيف إليه : وكل آ ب بالإمكان الحقيقي ، فيكون بعض جـ ب بالإمكان الحقيقي ، وكان بالضرورة لا شيء من جـ ب ، وهذا خلف . فإن كانت الضرورية موجبة ففي المشهور أنه لا يكون قياس البتة ،
 ٥ والحق يوجب في جميع ذلك أن يكون قياس دائماً كيف كان الخلط . نعم لا يكون من هذا قياس ينتج لممكن البتة ، بل كان قياس منه ، فإنما ينتج الضروري السالب دائماً ، كانت المقدمتان موجبتين أو سالبتين أو خلطاً وطى قياس ما قلنا في الوجوديات التي وجوديتها صرفة . وقد عرفت ذلك فذكر منه ما يجب تذكره .

١٠

وأما الآن فلتنظر فيما قالوه هم ، قالوا : إذا كان كل جـ ب بالاضطرار ، وكان بالإمكان لا شيء من آ ب ، فلا يلزم عنه نتيجة ، لإنا إذا قلنا : كل قفنس أبيض بالضرورة ، ويمكن في كل واحد من الناس أن لا يكون أبيض ، كانت النتيجة ضرورية سالبة . فلم تجب نتيجة ممكنة حقيقية ، إذ هذه غير
 ١٥ الممكنة الحقيقية ، بل هي ضرورية . وقد صدقوا فقالوا : ولا الاضطرارية ؛ لأن الاضطرارية تجب إما عن اضطرارين ، وإما إذا كانت للسالبة اضطرارية . ولكن هذا هو المشكوك فيه . فإن القائل إذا قال : إن هذا

(١) وليبين : وليبين سا . (٢) إنه إن : أنه سا || جـ آ : د ع . (٧) لمكن : المكن
 نج ، د ، د ، سا ، سا ، سا || كان : كل س ، سا ، سا . (٨) خلطاً : خلطى ؛
 ساقطة من د || وطى : أوطى هـ . (٩) ذلك : ساقطة من م || فذكر : فلذكر س (١١) فبا :
 عما سا . (١٢) فلا يلزم : فلا يلزمه د ، ن . || نتيجة : نتيجة س . (١٥) قالوا :
 قالوا ب ، س ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ ، سا ، سا . (١٧) هو المشكوك : مشكوك
 س ، سا .

الضرب متج ، لم يسلم أن الضرورية لا ينتجها إلا هذان ، وحين يسلم أن هذين ينتجان الضرورية . ثم أتوا بحدود فقالوا : إن كل يقظان متحرك بالضرورة ، ويمكن أن يكون كل أو لا يكون شيء من الحيوان متحركا ، فالنتيجة على ما يشتهيها المفسرون بالضرورة : كل يقظان حي . ولست أنهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة . فإن عنى الحركة الإرادية النقلة فليس يجب أن يكون كل يقظان متحركا بالضرورة . وإن عنى حركة مقابل سكون النوم فتكون نفس الية ألاما . فحينئذ يكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان لا مادام ذاته موجودا ، فإنه ليس كل ما يوصف بأنه يقظان يتحرك حركة الية مادامت ذاته موجودة بالضرورة ، كان يقظان أو لم يكن ، بل إنما يتحركها ما دام يقظان . وأنت تعلم ، على حكم الأصول الماضية ، أن مثل هذه المقدمة لا تكون ضرورية . ثم هب أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وبعض الحى يقظان إمكانا ، ليس ينتج ، على أصولهم ، أن بعض الحى متحرك بالضرورة ، بل بالوجود ، وذلك لا ينتفع به . وإن حسب أنه ينفعه وجودا ، فكيف يصدق وجودا أن يقال : بعض الحى متحرك بالضرورة . ويمكن أن لا يكون شيء من الحى متحركا إلا أن يلتفت إلى أمر السور وقد علم ما فيه . ومع ذلك فإن النتيجة تكون ممكنة حينئذ أن تصدق موجبة هكذا ، وممكنة أن تصدق سالبة كالأولى ، فتكون ممكنة بمعنى السور . ثم لا يقولون ههنا إن قولنا : كل

(٢) إن : ساقطة من م ، ع ، ي . (٣) أن يكون : أن لا يكون من || فالنتيجة : والنتيجة من ، ه . (٤) المفسرون : المقرون ما || صار : ساقطة من ع . (٥) فإن : وإن ب ، م || النقلة : ساقطة من ع (٦) يقظان : ساقطة من سا . (٧) ذلك : ساقطة من سا . (٨) موجودا : موجودة ب ، د ، ع ، م ، ن ، ه || مادامت : مادام من . (٩) المقدمة : ساقطة من ه . (١٠) متحرك : المتحرك د . (١١) وجودا : وجودا ع ، ساقطة من ما ، ه . (١٢—١٤) فكيف يصدق وجودا : ساقطة من سا . (١٥) وجودا : ساقطة من ما ، ه . (١٦) ممكنة : أو ممكنة ما .

- يقظان هي ليس بالضرورة إذ ليس من جهة ما هو يقظان ، بل هو ممكن كما قالوا فيما سلف ذكره . فإن قال قائل : إن معنى قولنا : يمكن أن يكون أو لا يكون الحى متحركا ، إنما هو في وقت لا يكون فيه مثلا هي يقظان ، فلا يخلو إما أن يجعل هذا الوقت داخلا في الموضوع ، حتى يكون كأنه قال : يمكن أن يكون كل هي موجودا حين لا هي يقظان متحركا ، فلا ينفج حينئذ • أن اليقظان هي فقط ، بل إن اليقظان هي موجود حين لا هي يقظان ، وهذا محال . وإن لم يكن هذا جزءا من الموضوع ، بل تفهيمها لحال ، صدق الحصر وقتا ما . ففي ذلك الوقت يكون كاذبا أن كل يقظان متحرك ، سواء أخذت بالضرورة أو بالإطلاق ، اللهم إلا أنه لا يلتفت في الضروريات إلى الوقت ، بل إلى ذات الموضوع وذات المحمول . فيجب أن يفعل مثل هذا بالممكنات . وقد علمت فيما سلف ما يلزم حل هذا .
- ١٠

- والذي تكلفه متكلف فقال : إن قوله : كل يقظان متحرك بالضرورة ، ليس معناه أنه متحرك دائما ، بل معناه أنه كلما فرض موجودا في وقت وجد أنه متحرك ، وكما نقول كل إنسان حيوان ، فإنه لا يعني بهذا أن كل إنسان دائما حيوان ، بل إذا كان موجودا ، بل لا يعني بهذا أن كل إنسان دائما إنسان • وجود ، ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه ، ولا أيضا معناه أن قولنا : كل إنسان حيوان قول يكون دائما صادقا وفي كل زمان ، فإنه يجوز أن تعدم أشخاص كثيرة من الأنواع أصلا كاللود ، فلا يكون ، حينئذ ، كل دود حيوانا .
- ١٥

(٢) قالوا : قالوه ، سا ، سا . (٥) موجودا : موجودس ، سا . (٥-٦) فلا ينج . . . يقظان : ساطة من ي . (٩) لا يلتفت : يلتفت ط ، م . (١٠) المحمول : الموضوع سا || مثل : ساطة من سا . (١١) حل : من ي . (١٤) وكا : كاس ، سا || فإنه : فإناس ، ي . (١٥) حيوان : حيوانا م || بل إذا كان موجودا : ساطة من سا || دائما إنسان : ساطة من م . (١٨) كاللود : كاللودة ن .

فتقول لهذا الذى تكلف ما تكلف: أما قولك إنه ليس شرط الضرورى أحداً الأمرين المذكورين فهو حق ، لكن قولك بل شرط الضرورى ذلك الذى ذكرته وهو كون الموضوع موصوفاً بما وصفته ، حتى يكون قولنا : كلما كان يقظان موجوداً يقظان كانت الحركة اليقظية موجودة ، يوجب الضرورة أو نقيضها ، ينقض عليك أصلاً سلفت . وذلك لأن هذا القول يلزم منه أن يكون قولنا : كل متحرك متغير ضرورياً ، فإنه كلما فرض المتحرك موجوداً حمل عليه أنه متغير . فإذا جعلت أمثال هذه كبريات ضرورية فى الشكل الأول ، وقرنت بصغريات مطلقة ، لم تنتج ضرورية ، وذلك خلاف رأيك . نعم إذا قلت : إن الذات الموصوفة بأنها يقظان ، كلما وجدت ، لزم منه أن تكون متحركة ، وصدق هذا ، كانت المقدمة ضرورية ، ولكن ليس يجب أن تكون الذات الموصوفة بأنها يقظى كلما وجدت كانت متحركة حركة اليقظة . فإنها إذا وجدت ، ولم تكن يقظى ، تكون قد وجدت الذات التى ترصف باليقظة ، ولا تكون متحركة . وأما الإنسان فليس من هذا القبيل . فإن الذات الموصوفة بأنها إنسان لا توجد وليست بإنسان ؛ بل إذا صارت لا إنسان فقد فسدت . ولا كذلك الذات الموصوفة بأنها يقظى فإنها تكون يقظى ، ولا تكون يقظى وهى موجودة . فضرورة مقدمة اليقظان تعتبر الذات الموصوفة باليقظان حكماً أنها يقظان ، لا حكم أنها موجودة ؛ وأما ضرورة مقدمة فى الإنسان ، فتعتبر حكم أنه إنسان وحكم الوجود معاً ، فإنه

(١) ما تكلف : ما تكلفه ع ؛ ساقطة من ط || أما قولك : ساقطة من سا || شرط : بشرط من .
 (٢-١) إنه ليس . . . قولك ساقطة من م . (٢) كون : ساقطة من د ، سا ، ع ، ط
 (٣) بما : فإنما سا || حتى : حين س || كلما : كل ما ع . (٤) أرقبضها : وقيضها د .
 (٧) هذه : هذا سا . (٨) رأيك : ساقطة من سا || بأنها : فإنها د ، ط ، ن .
 (١٠) ضرورية : ضرورية ع . (١٢) وأما : فأما د . (١٣) القليل : الباب ح (١٥-١٧) ضرورة . . .
 ما : ساقطة من سا ، ط ، م . (١٦) تعتبر : ساقطة من س . (١٧) ضرورة : ضرورية هـ .

- ليس شيء موضوعا قام الذات بوصف بأنه إنسان ، وإنه ليس بإنسان ؛ بل الشيء الموصوف بأنه إنسان ليس إلا نفس ذات الإنسان ، كالموصوف بأنه سواد ليس إلا ذات السواد . فلا يبقى الشيء الموصوف بأنه إنسان موجودا ، ولم يبق له أنه إنسان ، كما يبقى الشيء الموصوف بأنه يقظان موجودا ، وإن لم يبق له أنه يقظان . وإن أشكل هذا عليك في الإنسان نخذ ببله السواد . فإن جوزت أن يكون شيء واحد يكون إنسانا ، وهو بعينه غير إنسان ، وتحمل عليه الحيوانية عند كونه إنسانا ، لم يكن حينئذ قولك : كل إنسان حيوانا ، مقدمة ضرورية عندك . وهذا مما لا يجوز من ينازعه الآن . ولا يشك هوى أن الموصوف بأنه يقظان إنما يكون بالضرورة متحركا ، لا ما دام ذاته في نفسها موجودة ، بل ما دام ذاته يقظا ، وهذا هو ضرب من المطلق . وقد تحققت ١٠ هذا فيما سلف تحقفا لا تحتاج مع تذكره إلى إعادتنا عليك ما أعدناه . فإن كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا محالة ، كقولك : لاشيء من ج ب بالإمكان ، وبالضرورة لاشيء من آ ب . فإن هذا ينمكس إلى الشكل الأول ، وإن كانت الصغرى ضرورية حتى يكون بالضرورة لاشيء من ج ب . ويمكن أن يكون لاشيء من آ ب ، فينتج أنه بالضرورة لاشيء من ج ب على ما قلنا . ١٥ أما على أصولهم فيعرض ما قلنا ، حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة .

وبعد ذلك فلا يجب أن يمدوا عكس العكس على أصولهم ، وإن كانت المقدمتان موجبتين ، فالنتيجة تكون على أصولنا سالبة ضرورية . وأما على المشهور

- (١) موضوعا : موضوع د ، ن . (٥) نخذ ببله : نخذ ببله ع ؛ فدلله ه ، م .
(٨) وهذا : وهو ب ، م || ولا يشك : ولا شك م . (٩) الموصوف : الموصوفات ||
متحركا : ومتحركا د . (١٠) بل : سائلة من د || ذاته يقظا : ذاتها يقظاة ه .
(١١) تحققت لا ولا ه . (١٢) وإن : إن ه ، س ، ه ، ع . (١٥) ج ب : ج ب آ ه .
(١٧) وبعد : [بعد هذه الكلمة يوجد قصص في نسخة ي] || وإن : فإن ه ، ه .
(١٨) فالنتيجة : والنتيجة م .

فلا ينتج . ويثبتون ذلك بمحدود هكذا : كل إنسان يمكن أن يكون أبيض ، وكل قملنس بالضرورة أبيض والحق سالبة ضرورية . قالوا وكيف يمكن أن تكون النتيجة ممكنة ، وهذه المجموعة من الطرفين ضرورية سالبة ، وكيف تكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة ، وكيف يمكن أن تكون ضرورية سالبة إلا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التأليف كهذا الذي أنتج من هذه المسادة ، وكيف يجب عن هذا التأليف سالبة ضرورية ، إذ ليس فيه سالبة ضرورية ، فإنه من المسلم أن القياس لا ينتج سالبة ضرورية أو يكون فيه سالبة ضرورية . وهذا شيء لم يبين إلا في الشكل الأول ، وليس بيانه في الشكل الأول بياناً في كل موضع . ثم قد تكلف بعضهم أن يعطى حدوداً تنمى موجبة ضرورية حتى يكون هذا التأليف ينتج في مادة نتيجة سالبة ضرورية ، وفي أخرى موجبة ضرورية . وذلك غاية ما يبدل على أن الاقتران غير منتج . وتلك الحدود هي : أن كل يقظان متحرك بالضرورة ، وكل حي ممكن أن يكون متحركاً . وقد علمت ما في هذا . فإذا عرفت الكليات ، فقد أمكنك أن تعرف الجزئيات .

-
- (٣) النتيجة . . . تكون ساقطة من س . (٣ - ٤) وكيف . . . ولا مقدمة مطلقة : ساقطة من م .
 (٥) كهذا : هكذا ، ه ، لهذا س . (٦ - ٧) إذ . . . ضرورية : ساقطة من ن .
 (٧) فإنه : كأنه ، ن ، س ، ه ، ه || أو يكون : ويكون س . (٨) لم يبين : لا يبين ه .
 (٩ - ١٠) أن يعطى . . . هذا : ساقطة من ب . (١٠) التأليف ينتج في : ساقطة من ب .
 (١٢) كل يقظان : يقظان س . (١٣) فإذا : وإذا س ، ه ، وإذا س .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في أصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث

فلننظر الآن في الضروب التي تكون من الشكل الثالث ، وأنها كيف تكون حال النتائج المستنتجة من المقدمات الممكنة فيها .

- ٥ فالضرب الأول : كل \bar{B} \bar{A} بالإمكان ، وكل B A بالإمكان ، نبعض \bar{B} A بالإمكان . لأن الصغرى تنعكس بالإمكان الأهم وتكون كبراهما ممكنة حقيقية ، نتكون النتيجة ممكنة حقيقية . وكذلك إن كانت الكبرى سالبة ممكنة تنتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية . وإن كانت المقدمتان سالبتين ، انعكست السالبة الصغرى موجبة جزئية ، فانتج ما تعرف . فإن كانت الصغرى جزئية فكذلك ، سواء كانتا موجبتين أو سالبتين أو خلطا كيف انفق ، فإن جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية ، وهما موجبتان ، لم يجب من طريق العكس أن تكون النتيجة ممكنة حقيقية ، بل لا يمنع العكس أن تكون ضرورية ، إذ ليس يجب أن يكون عكس الممكن ممكنا . لكن الافتراض يبين أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية .
- ١٥ مثاله كل \bar{B} \bar{A} بالإمكان ، وبعض \bar{B} A بالإمكان . فلنفرض ذلك البعض الذي

(٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ؛ فصل ٦ هـ . (٣) البسيطة : والبسيطة د ، ن || الثالث : الأول د ، ن . (٥) الممكنة : ساقطة من د . (٦) \bar{B} A : \bar{B} \bar{A} ، ن . (٧) كبراهما : كبراهما ، م . (٨) نتج : ساقطة من م . (٩) ما تعرف : ما تعرف ، م ، هـ . (١١) كانتا : كا . م || خلطا : سلبا . (١٥) \bar{B} \bar{A} : \bar{B} A .

هو أيضا بعض ب ، وليكن د ، فيكون كل د ب بالإمكان ، وبعض ب د
فبعض ب د بالإمكان . ثم نقول : كل د آ بالإمكان ، وبعض ب د ، وذلك
سواء كان بالإمكان أو بالإطلاق ، فينتج جزئية ممكنة حقيقية . وكذلك إن كانت
الجزئية سالبة أو كانتا سالبتين على ما تدرى .

٥ فاما إذا اختلطت المقدمات من مطلقات وممكنة ، فالمشهور أن النتائج فيها
كلها تكون ممكنة ، ولا مطلقة . وهذا يفهم على وجهين :

أحدهما أن تكون النتائج فيها ممكنة ، ويستحيل أن تصدق مطلقة ؛ وهذا
بعيد . فإن المحكمات كثيرة منها تصدق مطلقة . ولا بأس بأن يكون محمول واحد
موجودا الآن ، ويمكن أيضا بحسب الاستقبال ، والطبيعة واحدة . فإن
١٠ خالفوا هذا ، وقالوا : إن الموجود الآن لا يمكن أن يكون شيء من جنسه ممكنا
في الاستقبال ، حتى يكون الجالس الآن لا يمكن أن يحدث له جلوس
في الاستقبال ، أو يستمر له الوجود في الاستقبال ، فقد خرجوا عن المعقول ،
وأوجبوا أن كل من جلس امتنع أن يكون له جلوس في حال ثانية . فهذا وجه
ردى جدا .

١٥ والثاني أن نتائجها مادية ممكنة حقيقي ، ولا يجب أن يكون ممكنا يصدق على
المطلق لا غير . وهذا مستمر على قانونهم . فليكن كل ب ب بالإمكان ، وكل
ب آ بالإطلاق . فإذا عكست الصغرى ، صارت إلى الشكل الأول ، وأنتج

(١) د ب : ب ب سا ، ع ، ط . (٢-١) بعض . . . وبعض ب د : آ وليكن د فيكون
كل د ب : ب ب سا ، ع ، فكل د ب . وكل د آ بالإمكان فبعض ب آ سا ، ع . (٢) ب د :
(الأول) د ب || د آ : ب آ ع . (٥) فالشهور : والمشهور ، د . (٧) تكون : لا تكون ،
(٩) ويمكن : ويمكن سا ، ع ، ا ، هـ . (١٥) والثاني أن : والثاني أنه د ، سا || ولا يجب :
فلا يجب سا . (١٦) مستمر : يستمر .

- على ما علمت جزية ممكنة حقيقية من مذهبهم . والظاهر أنه لا يصدق معها الإطلاق . وأما الحق فهو أنه ليس يجب أن تكون ممكنة حقيقية وأن لا يصدق معها الإطلاق . فإنه يجوز أن تنعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية ؛ بل ممكنة بالمعنى العام ، فنجعلها صفري مطلقة ، فتكون النتيجة حينئذ مطلقة . فإذا نـ تصدق عليها الممكنة التي تقال على المطلق أيضا . مثاله : كل إنسان يمكن أن يكتب ، وكل إنسان يتنفس بالإطلاق ، فبعض ما هو كاتب يتنفس بالإطلاق كالإنسان . فاما إن جعلنا الصفري مطلقة ، فالنتيجة تلزم ممكنة حقيقية . وكيف لا والكبرى عند الرد إلى الأول تكون ممكنة حقيقية ، ولا يمنع مع ذلك صدق المطلقة . فإن كانت الكبرى سالبة ممكنة أو مطلقة ، فالأمر على ما علمت . وإن كانت الصفري كذلك ، فيكون الحال دلي ما علمت . وكذلك إن كانتا سالبتين .
- وكذلك إن كانت جزية . لكن لا يتبين بالعكس أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية ولما علمت من حال العكس ؛ بل إنما يتبين بالافتراض حيث يحتاج إلى عكسين كما قد علمت . وكذلك كل موضع لا يغني فيه العكس . وهناك أيضا يمكن أن يتبين بالخالف . ولينزل لهذا الاقتران فنقول : إن مثاله قولنا : كل ب ج بالإمكان ، وليس كل ب آ بالوجود الذي لا ضرورة فيه . فإنا نأخذ المقدمات
- ههنا بهذه الصفة صريحة في بابها خالصة لما قررناه فيما سلف من السبب ، وبين أن هذا لا يتبين بالعكس على أصولهم ، لأن السالبة الجزئية إذ هي وجودية فليست تنعكس على أصولهم . ولو كانت ممكنة انعكست جزية موجبة . لكن يبينونه بالخالف ، والخالف المشهور فيه هو أنه إن لم يكن يمكن أن لا يكون

(١) من مذهبهم والظاهر أنه : ساطعة من ن || لا يصدق : وأن لا يصدق ن . (١٠) وإن كانت : ولكن إن كانت ع . (١٢) حيث : حتى س . (١٢-١٤) إلى ولينزل : ساطعة من ع . (١٣) قد : ساطعة من د ، ن . (١٦) بهذه : لها د || في : ساطعة من س || خالصة : في أنها خالصة ع . (١٧) أن : + يكون س .

كل جـ آ ، فبالضرورة كل جـ آ ، وكان ليس كل بـ آ . فبالضرورة ليس
 بعض بـ جـ ، وكان بالإمكان كل بـ جـ ، هذا خلف . لكننا نقول : ليس
 إذا لم يكن يمكن أن لا يكون كل جـ آ ، وكان الإمكان حقيقيا ، يجب أن يكون
 بالضرورة بعض ؛ بل ربما يكذب ذلك إذا كان بالضرورة ولا شيء من جـ آ ،
 فيكون ليس بممكن أن لا يكون كل جـ آ ، بل بالضرورة . وأما إن كانت
 الكبرى ممكنة ، فلا شك أن النتيجة تكون ممكنة حقيقية . فإن كانت الكبرى
 سالبة ضرورية ، فإن النتيجة حينئذ تكون على الخلاف الذي في الضرب الذي
 منه كس إليه هذا الضرب بعكس الصغرى ؛ إذ المشهور فيه يتن ، والحق يتن .
 فإن جعلت الصغرى سالبة ممكنة ، كانت النتيجة جزئية على الوجه المقول
 في الشكل الأول . ولا يلزم عكس النتيجة إلى السلب ، كما علمت . فإن كانت
 الصغرى سالبة ضرورية لم تنتج لمثل ما علمت في المطلقات . فإن كانت الصغرى
 موجبة جزئية ممكنة ، والكبرى سالبة ضرورية ، أو موجبة ضرورية ، فالنتيجة
 ضرورية ، وعلى الخلاف في الضرب الذي تنعكس إليه ذلك ، بعكس
 الصغرى . وكذلك إن كانت سالبة جزئية ممكنة . فإن كانت ضرورية لم تصلح
 سالبة ، وصاحبت موجبة . وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا غير . فإن كانت
 الكبرى هي الجزئية ، وهما موجبتان ، فإن كانت الضرورية هي الكبرى ، يتبين
 بالافتراض أن النتيجة تكون ضرورية ، ولم يتبين بالعكسين ؛ إذ ليس يجب أن
 يكون عكس الضروري ضروريا في الإيجاب . وإن كانت الكبرى ممكنة تبين

(١) فبالضرورة كل ؛ وبالضرورة كل م . (٣) يكن : ساقطة من د || أن (الأول) : مان د .

(٤) بعض : ساقطة من سا . (١٢ — ١٣) فالنتيجة ضرورية : ساقطة من سا .

(١٣) الخلاف : — الذي ب ، د ، ع ، م ، ن ، هـ || ذلك : وذلك م . (١٦) يتبين :

يتبين د ، ن || بالكدين : بالعكس د ، ن . (١٧ — ١٨) أن النتيجة . . . ممكنة : ساقطة من م .

بالافتراض أن النتيجة ممكنة أيضا لا بالعكس على ما علمت . وإن كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية ، فالقول ما علمت . وأما إن كانت سالبة ضرورية ، فلا ينتج . ولكن إن كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية ، تبين ذلك بالافتراض . فليكن هذا المبلغ في ذوات الجهة .

(١) بالافتراض : ساقطة من س . (٢) فالقول : + على ه . (٤) هذا : هذه ب ، م . || الجهة : + تمت المقالة ب ، م ، + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق س ، ع ، + رافقه أعلم س ، + تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق بحمد الله ومنه ه .

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الخامسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات الشرطية وأصنافها

٥

إنه كما أن المقدمات منها حملية ، ومنها شرطية ، كذلك المطالب منها حالية
ومنها شرطية . وكما أن من الحمليات ما يصدق به بلا قياس ، ومنه ما يحتاج فيه إلى
قياس ، كذلك الحال في الشرطيات . فإن كثيرا من الدعاوى التي في الرياضيات ،
والطبيعات ، وفيما بعد الطبيعة ، شرطية متصلة ومنفصلة . والحمليات قد تبين
بقياسات حملية ، وبقياسات شرطية . لكن الشرطيات لا تنتج عن الحمليات
على ما علمت . فهنا إذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من
شرطيات صرفة ، أو مختلطة على ما سنبين . والقضية الشرطية توافق الحلية
في أنها : قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب ، وفيه تصور
لمعنى مع تصور نسبهته إلى خارج على سبيل المطابقة . فإن كل قضية تتصور

(٢) من الفن . . . المنطق : ساقطة من سا || الجملة الأولى في : ساقطة من ب ، د ، م ، ن ، هـ
|| في المنطق : ساقطة من ع || المنطق : [تذكر نسبهته بعد هذه الكلمة عاوين الفصول الخمسة] .
(٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، م ، س ، ع ، م ، ي ، فصل ا هـ . (٦ - ٧) كذلك . . .
شرطية : ساقطة من د (٧) ومنه : ومنها د . (٩) والحمليات : وتبين الحمليات م || تبين :
تبيين م . (١٠) عن : ساقطة من ع . (١١) كانت : كان د . (١٤) المطابقة :
[بهذه الكلمة تستأنف نسبهته] .

أولا في نفسها ، لكنها إنما يقع التصديق بها إذا نسبت إلى خارج على سبيل المطابقة . ثم الشرطية تخالف الحلية في أنها مركبة بالضرورة من أجزاء فيها تأليف خبري . ومع ذلك فإن النسبة بينها ليست نسبة أن يقال في إيجابها أن أولها ثانيها ، كما يقال : إن الإنسان كاتب ، فيجعل أول الأمرين هوثانيهما . فتشارك الحلية في أن هناك حكما بنسبة جزء إلى جزء ، وبخالفها في هيئة ذلك الحكم . لكن الشرطيات تختلف أيضا في هذه النسبة ، فتكون النسبة الإيجابية في بعضها على سبيل المتابعة ، وفي بعضها على سبيل المعاندة . وذلك إذا أخذنا موجبتين . فإنا إذا قلت : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع . وإذا قلت : إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا ، كان ذلك على سبيل العناد .

ولنبداً باقتصاص ما قيل في أمر الاتصال والعناد . قالوا : إن الاتصال منه تام ، ومنه غير تام . وكذلك العناد منه تام ، ومنه غير تام . وأما الاتصال التام ففعلوه ما يلزم فيه المقدم التالي ، كما لزم التالي المقدم ، كقولهم : كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة . وأما الاتصال الغير التام ، فإن يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينمكس ، كقولك : كلما كان هذا انسانا فهو حيوان . ولا ينمكس ، فليس إذا كان ذلك حيوانا فهو إنسان . وقالوا أيضا : إن العناد منه ناقص ، ومنه تام . فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر ، أن يكون قبيض كل واحد منهما

- (٣) أن (الثانية) : ساقطة من ن . (٤) هو : ساقطة من سا . (٥) وبخالفها : وبخالفه س ، سا . (٦) المتابعة : المتالفة من . (٨) كان : كانت ي . (٩) وإذا : وإذا د ، وإن س ، سا . (١٢) ومنه (الثانية) : ساقطة من س || وأما : فأما سا . (١٣) لزم : يلزم ع ، م . (١٤) فالنهار . . . طالعة : ساقطة من د . (١٥) التام : تام م . (١٦) إنسانا : إنسان ب . (١٦—١٧) فهو حيوان . . . إنسان : ساقطة من د . (١٧) أيضا : ساقطة من ع .

فإنما مقام حين الآخر ، كقولنا : كل صدد إما زوج وإما فرد . والناقص هو أن يكون المناد حاصلًا ، وليس قبيض أحد الأمرين يقوم مقام حين الآخر ، كقولنا : الستة إما أن تكون عددا تاما ، وإما أن تكون عددا زائدا ، ويقف ، فإنه ليس إذا لم يكن زائدا كان تاما ، بل وبما كان ناقصا . وقال بعضهم : إن الاتصال مكان الإيجاب ، والاتصال مكان السلب . وقال آخرون : إن الشرطية بالجملة لا إيجاب فيها ولا سلب . وهذا وقد يدخلون في المنفصلات قضايا مثل هذه : زيد إما أن لا يكون نباتا وإما أن لا يكون حيوانا ، وزيد إما أن لا يكتب أو يكون يحسرك يده . ولم قضايا تستعمل في الشرطيات مترددة الأحوال سنذكرها بعد .

- ١٠ وظن بعضهم أن الشرطية المتصلة إنما تكون شرطية ، بأن يكون مقدمها كالمشكوك فيه . وظن بعضهم أن قولنا : كلما كان هذا إنسانا فهو حيوان ، أنه وما يجري مجراه حملي لا متصل ، كأنه يقول : كل إنسان حيوان . فخرى بنا الآن أن ننظر أولا في الاتباع الذي في الاتصال . فنقول : إن الاتباع قد يكون على أن وضع المقدم وهو المنسوب إليه ، وهو المقرون به الحرف الأول للشرط الذي يقتضى جوابا ، هو الجزء يقتضى لذاته أن يتبعه التالى ، وهو بين في نفسه كقولهم : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . فإن وضع الشمس طالعة ، يلزمه ، في الوجود وفي العقل ، أن يكون النهار موجودا . وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود التالى ، كما

(٢) وليس : ليس هـ . (٣) كقولنا : كقولك س . (٤) زائدا : وزائدا س || وقال : قال د ، ساء ، ع ، ع ، ع . (٥) إن : ساقطة من ع . (٦) لا يكون (الأولى) : يكون م || لا يكتب : يكتب م . (١٠) المتصلة : ساقطة من ساء . (١٤) وهو : هو ع . (١٥) وهو : لا المنسوب إليه وهو المقرون به الحرف الأول للشرط وهو هـ || بين : حافظة من م . (١٧) الذى : التالى د ، ساء ، ع .

في هذا المثال ؛ وربما كان معلولا غير مفارق ، كما لو قلنا : إن كان النهار موجودا ، فالشمس طالعة ؛ وربما كان مضايفا ؛ وربما كان كل واحد منهما معلول علة الآخر ، وكان معلولى أمر واحد يلزمانه معا : مثل الرعد والبرق لحركة الريح في السحاب ؛ وربما كانت وجوه أخرى لا يحتاج إليها هنا . هذا وربما كان وضع المقدم يلزم التالى ، لا في بديهية العقل ، بل في الوجود ، حتى أن الوجود لا يخلو مع حصول المقدم عن أن يكون التالى معه لعلاقة بينهما لا يميز معها أن يحصل للمقدم وجودا ، إلا وحصل للتالى وجود ، إما لأن المقدم موجب عن التالى ، وإما أن المقدم موجب للتالى ، وإما لأنه وهو موجبان عن علة واحدة ، وإما لتضاييف بينهما ، وإما لشيء آخر مثل ذلك إن كان .

وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل ، فيكون المقدم إذا كان صادقا ، فإن التالى أيضا صادق ، من غير أن تكون هناك علاقة من العلاقات البتة يلتفت إليها وتراعى . وإن كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشعور به بديهية أو نظرا ، كما إذا قلنا : إن كان الإنسان موجودا ، فالفرس موجود أيضا ، لا على حكم منا أن ذلك الاتباع أمر واجب في الوجود نفسه ، ولا أن نفس وجود الإنسانية يوجبه أو يمنعه ؛ بل على تجويز منا أن يكون اتفاقا ، وإن لم يكن اتفاقا ، وإن لم يكن الأمر في الطباع كذلك . والقول العام الشرطى يقتضى أن يدخل فيه جميع هذا .

وأما إذا جعل الشرطى المتصل ؛ إنما هو شرطى متصل بحسب شرط وجزء ، كان القول الشرطى الحقيقى هو الذى يكون اتباع تاليه لمقدمه على سبيل

(١) ك : وكاس . (٢) وربما : وفيها د . (٣) معلول : ساطعة من س . (٧) مدها : مده د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، ي . (٨) من (الأول) : ساطعة من د . (١٠) هذه : هذا . (١٢) وإن : وإذا د ، ع ، ن . (١٣) إن : إذا ع . (١٤) نفسه : بيه د ، ن . (١٦) والقول : ساطعة من م . (١٩) الشرطى : ساطعة من م .

- اللزوم عن وضحه . وما طينا في ذلك من شيء ؛ بل علينا أن نتكلم على كل واحد منهما بما يخصه . لكن ههنا حروف شرط في الشرطيات المتصلة تدل على النحو المذكور من اللزوم ، وحروف أخرى لا تدل عليه . فالتى تدل عليه لفظة إن ، فإنك لا تقول : إن كانت القيامة قامت فيحاسب الناس ؛ إذ لست ترى التالى يلزم من وضع المقدم ؛ لأن ذلك ليس بضرورى ؛ بل إرادى من الله تعالى . وتقول :
- ٥ إذا كانت القيامة يحاسب الناس . وكذلك لا تقول : إن كان الإنسان موجودا ، فالإنسان زوج ، أو الخلاء معلوم . لكن تقول : متى كان الإنسان موجودا فالإنسان أيضا زوج ، والخلاء أيضا معلوم . فيشبه أن تكون لفظة إن شديدة القوة في الدلالة على اللزوم ، و"متى" ضعيفة في ذلك ، و"إذا" كالمتوسطة ، ولفظة
- ١٠ "إذا كان كذا ، كان كذا" لا تدل على اللزوم البتة . وكذلك لفظة كلما لا تدل أيضا على اللزوم . ولفظة لما إذ تقول : لما كان كذا ، كان كذا ، تصلح للأمرين ، ولا توجب أحدهما . والمقدم في الشرطى المتصل يدل على الوضع فقط ، ليس فيه أن المقدم الموضوع موجودا وليس بوجود . فليس إذا قلنا : إن كان كذا ، كان كذا ، هو أن كذا يريد أن يكون ؛ حتى يكون معنى هذا :
- ١٥ إن كذا يريد أن يكون ، ومعه كذا يريد أن يكون ، فيكون المقدم في نفسه قضية صادقة ، والتالى في نفسه صادقا ، وقد قلا معا ؛ ويكون المقدم

(١) فى : من د ، س ، سا ، ع ، عا ، ن ، ه ، ي || من : ساقطة من م . (٢) شرط : ساقطة من سا ، ي (٣) فالتى تدل عليه : ساقطة من سا . (٤) لست ترى : ليس د ، ن . (٥) تعالى : عز وجل س ، ه . (٦) فالإنسان : فالتان د || فالإنسان . . . موجودا : ساقطة من د ، ن || أو الخلاء : ساقطة من سا . (٧) وإذا : وإذا د ، م ، ن . (٨) إذا : إذا د || البتة : ساقطة من س . (٩-١٠) البتة . . . اللزوم : ساقطة من د . (١١) أيضا : ساقطة من ع || لما إذا : لما إذا د . (١٢) يدل : دل ه || الوضع : الوضع م . (١٣) حتى يكون : ساقطة من سا . (١٤-١٥) حتى يكون . . . أن يكون (الأول) : ساقطة من د . (١٦) والتالى : التالى س ، والتالى سا .

لو سكت عليه كان قولاً تاماً ؛ وليس أيضاً دلالة المقدم على هذا المعنى ، وهو : أن كذا الذى يكون معه كذا أيضاً يكون . فإن هذه قضية عقلية ، تحكم أن كذا كائن مع كون كذا ، وليس فى هذا شرط البتة ؛ بل الشرط يحيل كل واحد من الجزأين من كونه قضية . فإنا إذا قلنا : إن كان كذا ، فلا صدق فيه ولا كذب ، وإذا قلنا : فيكون من كذا ، لا صدق فيه ولا كذب ، إذا أعطيت الفاء حلها من الدلالة على الاتباع . اللهم إلا أن نتكلم بلفظ لا يكون للتالى علامة من حيث هو تالى ، إلا نفس الاتباع ، فيكون حينئذ التالى وحده صادقاً أو كاذباً ، بسبب أنه ناقص العبارة عن المعنى المقصود فيه ، ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما إذا أُلحق به الفاء ، وإذا أُلحق به الفاء كان كأنك تقول : حينئذ أو مع ذلك يكون كذا . وهذا لا صدق فيه ولا كذب ، حتى يعلم .

الوضع الموضوع . وإن كان نفس قولنا : يكون زه صادقاً أو كاذباً وحده وليس المقدم أيضاً معرضاً ، من حيث هو مقدم ، للشك فيه أو للتصديق له ؛ بل إنما الالتفات إليه ، من حيث هو مقدم ، أن التالى يلزمه أولاً يلزمه .

فربما كان غير مشكوك فى بطلانه ، كقولهم : إن كانت العشرة فرداً فلا نصف لها . بل ربما كان وضعه على أنه ثابت حق فى نفسه ، ليصح به التالى . وأما من حيث هو شرطى ، فليس المقدم منه ولا التالى يقتضيه . فليس أحدهما بحيث يصدق به وهو مقدم أو تالى . وما لم يكن كذلك فليس مشكوكاً فيه .

وأما إذا نظر إليهما من خارج فربما صار التالى هو المشكوك فيه ، إذا كان القصد متجهاً نحو إنتاجه ، أو المقدم ، إذا كان القصد متجهاً نحو إبطاله .

(٤) الجزأين : الجزئيين . (٧) وحده : وحدهما ، هـ . (٨) المعنى : ساقطة من د . (١٠) فيه : مع || زه : كذا س ، ساقطة من مع . (١٢) التالى : التالى س . (١٥) حتى : فى حق س .

- فنقول : إنه لا بد من أن يكون القول الدال على أن شيئا يصدق معه شيء ، وأنه مهما كان الأول صادقا كان الآخر صادقا ، قولاهو قضية ، وتكون لا محالة ليست من الحملات ، فيجب لا محالة أن تكون من الشرطيات ، ومن التي تسمى متصلة ، وإن كانت حقيقة الشرط والجزء توجب أن يكون وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي للعلاقة بينهما ، ونسبة كيف كانت نسبة حمل ، أو نسبة صريح إضافة حقيقية ، أو نسبة إضافة لازمة . لأن أحدهما طلة أو معلول ، أو كل أو جزء ، أو كل أو جزئى ، أو شيء من أمثال هذه ، مما علمت أن الإضافة لازمة له ، وليست مقومة لجوهره ، كانت تلك العلاقة معلومة لنا أو لم تكن معلومة ، فنحتاج أن نعلمها ، والأول أيضا فإنه في وجه من الوجوه يرجع إلى هذه القسمة ، فإن المعينة في الصدق في الوجود علاقة ما . ١٠
- لكن إذا كان الذهن قد سبق فعلم وجود التالي ، وليس إنما انتقل إليه عن وضع الأول إما انتقالا أوليا وإما انتقالا بنظر ، فيكون لا فائدة لوضع المقدم لينتقل الذهن منه إلى التالي . فليكن المتصل إما على الإطلاق ، فما يدعى فيه أنه يصدق التالي منه مع المقدم ، وإما على التحقيق ، فما يلزم فيه صدق التالي عن المقدم . والأول منهما أهم من الثاني ، إذ ينقسم إلى ما معيته بلزوم ، وإلى ما معيته باتفاق . ثم ههنا مواضع توجب شكوكا في هذا المعنى ، مثل أنه إذا

- (١) فنقول : وقول س ، سا ، ط ، هـ || معه : مع د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ ، ي .
 (٢) تكون : [بعد هذه الكلمة انتهت نسخة ي] . (٤) حقيقة : حقيقته د || الشرط : الشرطية س . (٥) للعلاقة : علاقة م || ونسبة : ونسبته د . (٦) صريح : ساقطة من ع .
 || لأن : كان ط . (٨) له : لها م || وليست : ليست د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٩) فنحتاج : + إلى هـ . (١٠) المعينة : المعينة س ، سا || ما : ساقطة من س . (١١) وليس : فاس هـ || إنما : إنها س . (١٢) بنظر : نظرباع .
 (١٣) القهق : ساقطة من نسبة م || التالي : التالي هـ م || || فهاه : هـ ما سا .
 (١٤) التالي (الأول) : التالي ح || منه : ساقطة من هـ ، سا ، ع ، ن || يلزم : يلزمه س .

وضع محال على أن يلزمه في الظاهر محال ، مثل قولنا : إن لم يكن الإنسان حيوانا لم يكن حساسا ، هل يجب أن يقبل هذا أم لا يجب أن يقبل ؟ فإنه إن لم يكن شرط الاتصال اللزوم ، لم يكن هذا مما يجب قبوله . وانقائل أن يقول إنه إذا فرض قولنا : إنه ليس بحيوان صادقا ، فلم يجب أن يرافقه في الصدق إنه ليس حساسا ، إذ كانت هذه المرافقة المرافقة التي لا لزوم فيها ، بل مقتضاها أن يكون حكما مفروضا ويتفق معه صدق شيء ولا التقات فيه إلى لزوم . لكن كون الإنسان ليس بحساس ، قول غير صدق . فكيف يوافق صدقه شيئا آخر رض فرضا ، إلا أن يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم ؟ فيكون هذا وإن كان ليس صادقا في نفسه ، حتى يصدق مع ذلك ، فهو لازم عنه . لكن الجواب عن هذا أن اللازم صدقه مع صدق الشيء أخص من الذي يصدق مع الشيء ، فإذا هذا لازم أن يصدق مع صدق الشيء ، فإنه يصدق لا محالة مع الشيء . وليس إذا صار صادقا مع الشيء ، يجب أن يصير صادقا مع الشيء بغير لزوم . فإنه قد يكون كذلك تارة ، وقد لا يكون أخرى . وأما هذا فلا يصدق مع الأول بوجه إلا لزوم . فإن الأول من هذين إذا فرض صادقا ، فالثاني لا يجوز أن يكون صادقا معه من غير لزوم ؛ لأن الأول ممتنع صدقه معه . وإنما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمنع أن يقارنه صدق التالي ؛ إذ الصادق لا يمنع صدق الصادق . وأما إذا كان كاذبا فربما منع وربما لم

(٢) أم : أ ر ع ، عا ، ن . (٣) ولقائل : فللقال ما ، هـ . (٤) براقة : براقة
ع ، عا ، ن ، هـ . (٥) إذ : إذا هـ || المرافقة المرافقة : المرافقة د ، ع ؛ المرافقة المرافقة
عا . (٦) حكما : حكم سا . || مفروضا : مفروض سا || شيء : الشيء د ، ن || التقات :
المنارات س . (٧) كون : ساقطة من عا . (٨) هذا : ذلك سا || صدقه : بصدقه د .
(٩) صار : + الشيء هـ || بغير : بلا ع . (١٠) فالتالي : فالتالي ن . (١١) لأن :
لكن س || مع : ساقطة من سا . (١٢) وأما : وإجماد ، ن .

يمنع هذا . وأما قول القائل : إذا كان الإنسان ناطقا فالغراب ناطق ، فليس
يجب أن يكون صادقا بأحد الوجهين . لا لأن هذا في نفسه صدق مع ذلك ،
فإن كليهما كاذب ، ولا لأن أحدهما يلزم عن الآخر . وأما قولنا : إن كان
الإنسان موجودا فالحلأ ليس بموجود ، هو صادق بالمعنى الأول ، وكاذب
بالمعنى الثاني ؛ فإن صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه . وإن كان صادقا
معه فاللزوم جزء من التالى في هذه الحقيقتات ، وليس جزءا من التالى في الشرطى
المطلق . ولقظة "أن" موضوعة لهذه الدلالة . وأما الألفاظ الأخرى فالأمر فيها
على ما علمت وسلف لك ذلك .

واعلم أن قول القائل : إن كانت الخمسة زوجا فهو عدد ، قول حق من جهة ،
وليس حقا من جهة . فإن هذا القول حق حين يلزم القائل به ، وليس حقا
في نفس الأمر ، حتى يكون واجبا بنفسه أن يكون التالى يلزم من الأول
لا محالة . وذلك لأن المحقق لهذه القضية وهى قولك : إن كانت الخمسة زوجا
فهى عدد ، ولما يجرى مجراها ، هو قياس يلزمه ويوجهه . وقد حذفت منه مقدمة .
وتحليل ذلك أنه إذا كان قد وضع أن الخمسة زوج على أنه حق ، وكان حقا
في نفسه أن كل زوج عدد ، فيلزم ذلك الإنسان حينئذ أن تكون الخمسة عددا .
والسبب فيه تسلم باطل وحق ، وليس يجب تسليم ذلك الباطل على من سلم
ذلك الحق . فإنه إذا وضع أن الخمسة زوج فليس يجب أن يسلم أن كل

(١) هذا : ساقطة من ص ، سا ، إذا : إن من ، سا ، ع ، هـ || ناطقا : ناقص ، سا || فالغراب :
والغراب د ، ع || ناطق : ناطقا ع . (٢) لا لأن : لأن ع . (٣) ولا لأن : لا لأن ع .
(٤) وكاذب : كاذب من . (٥) وإن : فإن ن . (٦) الشرطى : الشرطيات ع .
(٧) المطلق : المطلقه ع . (٨) فهو : فهى د ، هـ . (٩) حين : ساقطة من د ؛ من حيث ع .
(١٠) فيلزم : يلزم سا . (١١) تسلم : لا محالة : محالة د . (١٢) وكان : كن ع . (١٣) فيلزم : يلزم سا . (١٤) تسلم :
تسليم ع ، هـ ، ن || وحق : ساقطة من سا || الباطل : الحق هـ || سلم : يسلم ع . (١٥) ذلك :
ساقطة من ع || الحق : الباطل هـ ، ن + وليس يجب تسليم ذلك الحق على من سلم ذلك الباطل سا .

- عدد زوج . ولا يصح هذا التسليم مع ذلك التسليم ، بل يجب أن لا يعلم هذا .
- فإن وضع الخمسة زوجا يوجب في نفس الأمر أن لا يعلم هذا . ولا بأس من أن يلزم محال محالا ، حتى إذا سلم باطل كان بالحرى أن لا يلزم تسليم حق ، بل إذا سلم المحال فيجب أن يعلم معه محال إن كان يلزمه . ففي نفس الأمر إذا سلمت أن الخمسة زوج ، فيلزم أن تعلم ضرورة أنه ليس كل زوج بعدد . والدليل على أنه إذا سلم ذلك لزم أن يعلم هذا ، هو أنه ليس شيء من الأعداد هو خمسة زوج . ويجب من ذلك أن لا يكون شيء مما هو خمسة زوج بعدد . فإذا سلم أن خمسة زوج ، وتلك الخمسة ليست بعدد ، لم يكن كل زوج بعدد ، بل إنما لزم على واضع الوضع أن يلزم ذلك ، لأنه أخذ وضعاً باطلا ، وأخذ أمراً هو حق في نفسه ، نخلط بينهما ، فلزمه شيء لا يلزم ، إذا لم يعلم ذلك الحق الذي لا يلزم تسليمه إذا سلم باطل . وإن كان إنكار ذلك الباطل ، وتسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق ، فإن خلاف الأمرين واجب أو جائز عند ركوب الباطل . ولو كان قولنا : لو كانت الخمسة زوجا لكان عددا ، حقا يجب أن يعلم في نفسه ، لكان من الحق أن يقال : إن ما هو خمسة زوج فهو عدد . فلما كان هذا باطلا ، فإن المتصلة التي في قوته أيضا باطلة . ولو كانت هذه العملية حقا ، لكان عكسها أن بعض العدد خمسة زوج حقا .

فقد عرفت حال القضية المتصلة للحق ، واللازمة ومقدمها وحده باطل ، والتي تاليها ومقدمها معا باطل ، ولا يجوز أن يكون المقدم حقا ، والتالي باطلا بوجه

- (١) عدد زوج : زوج عدد د ، د ، ح ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٢) محال : ساقطة من د . (٣) زوج (الأول) : زوجا د || ويجب س . || بعدد : ط د ا د ، ح ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٤) وأخذ أمرا : تصاد (١٠) في : ساقطة من ط . (٥) لا يلزم : لا يلزم ما || وإن : فإن ط . (٦) أن يقال : ما يقال ع . || إن : ساقطة من د ، ح ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٧) فلما : فكاد ، ع ، ن ، فكلما . (٨) فقد : ولله || واللازمة : أو اللازمة د ، ح ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ .

من الوجوه ، فإن الباطل لا يلزم الحق . وأما القضية الكاذبة من حقين ، فنل قولك : كلما كان الإنسان ساكنا ، كان الإنسان متحركا ، وكلا القضيتين صادقتان وجودا . وكذلك قولك : ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا فهو جسم . فإن هذه كاذبة من ضروري الصدق .

(١) لا يلزم : لا يلزم من . (٣) صادقتان : صادقين ع ، ما || الإنسان : ساطة من د .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في الشرطيات المنفصلة

ويجب أن ننظر في جانب العناد . فنقول : أما العناد فإنه مهما دل عليه بمجرد معاندة بأن قيل : إن هذا القول مثلا معاند لهذا القول ، لم يجب بذلك أن تكون القضية شرطية ، ولا إن كانت شرطية وجب أن تكون منفصلة . فإن المتصلة قد يمكن أن تستعمل على ما معناه هذا المعنى ، والدال على العناد في ظاهر العبارة هو لفظة إما .

ولفظة إما تستعمل باشتراك الاسم على وجوه ثلاثة :

١٠ فالوجه الحقيقي فيه هو أن تدل على ما يدل عليه قولك : لا يخلو الأمر عن أحد الوجوه . كقولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، حتى يكون الفرض فيه الدلالة على أن هذه أمور متعاندة ، والشيء لا يخلو عن جملتها ، فتدل على العناد بينهما ، وعلى أن لا يخلو عن أحدهما معا . فإذا عني بلفظة إما هذا المعنى ، لم يصلح أن يكون العناد واقعا على عناد تام وعلى عناد ناقص البتة ، بل

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، خ ، ط ، م ؛ فصل ٢ . هـ (٤) فنقول أما العناد :

ساقطة من م (٥) بأن ؛ بل د ، ن . || لهذا بهذا . (٦) تكون (الأول) : ساقطة من سا .

(٨) العبارة : العادة ب ، س ، سا ، ع ، ط . (٩) ولفظة إما : وإما سا ؛ وهي ع .

(١٠) عن ؛ على م ؛ من ط . (١٢) أن هذه : ساقطة من سا || هذه : ساقطة من د ، ن .

|| متعاندة : معاندة د ، س ، سا ، م . (١٣) فدل ؛ فدل سا . || من ؛ عنهم س .

كان الناقص كاذبا ، كقولك : هذا العدد لا يخلو إما أن يكون تاما أو زائدا ،
ثم تسكت . فإنك إذا فلتت ذلك ، كان قولك هذا كاذبا .

- والوجه الثاني محرف عن هذه الدلالة لإضمار شيء في النفس . وبيان ذلك
أن يقول القائل : إن هذا الشيء يكون جمادا أو حيوانا معا ، فنجيبه بأنه إما أن
يكون جمادا ، وإما أن يكون حيوانا ، ونعني بهذا أن هذين يتعاندان فيه .
ولا يجتمعان ، ولا نعني صراحة أنه لا يخلو عنهما ؛ بل إضمارا . كأنك تقول :
إن كان هذا الأمر ليس يخلو عن هذين الوصفين على زعمك ، فلا تأخذها مما
لا يخلو عنهما الشيء معا حتى لا يزالا يلزمانه ؛ بل اجعلهما مما لا يخلو عنهما
لأنهما ؛ بل على أنه لا يخلو عن أحدهما . فإنهما لا يجتمعان لأنهما متعاندان ،
فكيف يكونان معا ؟ فيكون كأنه قال : إن هذين متعاندان ولا يخلو الشيء
عنهما بزعمك . فتدل على مثل ما دل عليه الأول من عناد وأنه لا يخلو عنه .
ولكن يكون أن لا يخلو عنهما أمرا ليس يقتضيه القول ، بل مناجاة المخاطب
به ، كأن المخاطب جعل الأمرين لا بد منهما ومن وجودهما ، ولكن لا على
سبيل العناد فزاده القائل : إن هذا على سبيل عناد ، ولا يجتمعان معا ، وإن
كان لا يخلو عنهما الشيء . وإذا عني بلام هذا الوجه ، لم يدخله الناقص والثام
معا ، بل أحدهما .

(١) كقولك : مثل قولك سا . (٢) كاذبا : + إذ يمكن أن لا يكون تاما ولا زائدا بأن
يكون ناقصا ، وكأنه دام بالعناد الناقص د . (٣) محرف : + به ما . (٤) القائل :
قائل د ، ص ، س ، هـ . (٥) جمادا وإما أن يكون : ساطعة من س || وإما أن يكون :
أو سا . (٦) عنهما : منها ع ، ما . (٧) ليس : لا ع || تأخذها : تأخذها ع ، ما .
(٨) لا يزالا : لا يزال د ، سا . (٩) لاسا : بلا سام . (١٠) يكونان : يكون
س || كأنه : فكأنه ع . (١١) مثل : ساطعة من سا ، هـ . (١٢-١١) منه . . .
لا يخلو : ساطعة من سا . (١٣) لا على : على سا .

والوجه الثالث أن يعبر عن العناد في مثل ذلك بسلب الأمرين ، كأن قائلًا قال : إن هذا الشيء جماد وحيوان ، فيقال له : إما أن لا يكون جمادا ، وإما أن لا يكون حيوانا ، فتكون دلالة إما ليس على القسمة ، ولا على أنه لا يخلو من أن لا يكون جمادا ومن أن لا يكون حيوانا ؛ بل فيه إشارة إلى معنى لا يخلو من وجه آخر . كأنه قال : لا يخلو إذا قلت ما قلت إما أن يكون كاذبا في أنه جماد وإما أن يكون كاذبا في أنه حيوان . وهذه القضية بهذه الصفة راجعة إلى حقيقة دلالة إما . فان هذا القول لا يخلو إما أن يكون كاذبا في أن الشيء جماد ، أو كاذبا فيه أنه حيوان . فهذا أيضا يرجع إلى الحقيقي . ولكن قد جعل فيه قوله : إما أن لا يكون ، بدل قوله : كاذب . فإن الكاذب هو الذي لا يكون الأمر على زعمه . فكأنه قال : إما أن لا يكون جمادا فيكون كاذبا إذا قلت ما قلت ، وإما أن لا يكون حيوانا فيكون كاذبا إذا قلت ما قلت . وهذا القسم أيضا ليس فيه عناد ناقص وعناد تام معا فينقسم إليهما مفهوم العناد في هذه الثالثة بمعنى واحد . فإنه إن فهم من العناد بين الأجزاء أن الأجزاء لاتصدق معا فالثالث تصدق أجزاؤه معا . ولفظة إما ليس تدل أيضا على معنى مشترك بين الأول والثاني . فإن لفظة إما ليس إنما تدل على صريح العناد فقط ، بل على زيادة أيضا : وهي أن الثاني كائن إن لم يكن الأول .

أما الدلالة على صريح العناد فقد تكون بالفاظ الاتصال وبالجل ، وإن كان من شرط لفظة إما أن تدل على العناد ، ولكن كما يدل اللفظ على جزء من أجزاء

(١) في مثل ذلك : ساقطة من ع . (٨) أو كاذبا : أو كان كاذبا ع || فيه : في س .
(١٠) فكأنه : فإنه د ، ن . (١١) وإما . . . ما قلت : ساقطة من س .
(١٤) تصدق : لاتصدق ط || مل : + مفهوم د . (١٦) الثاني : التالي ما ، م ، هـ .
(١٧) أما : فأما د ، س ، سا ، ع ، ط ، هـ ، م ، هـ ، وأما م || صريح : مجموع ع || وبالجل :
والحل م .

- حده أو شرط من شرائط مفهومه . وربما استعملوا لفظة إما في وجه آخر . فقالوا: لقيت إما زيدا وإما عمرا ، ولا صناد في ذلك البتة ؛ بل يضم القائل : لقيت إما زيدا وحده وإما عمرا وحده ولم ألق غيرهما . وقد تدل لفظة إما على أن الشيء لا يخلو من أحد أمرين مع جواز اجتماعهما من غير إيجابه أو نفيه . كقولهم : العالم إما أن يعبد الله ، وإما أن ينفع الناس ، وليس يشار في هذا إلا إلى أنه ليس يخلو من هذين ، لا على أن أحدهما يكون له وحده . فليس إذن المعنى الذى يسمونه عنادا تاما والذى يسمونه عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم إما بمعنى واحد ، بل باشتراك الاسم . وأما الاتصال فإن الأمرين اللذين يسمونهما اتصالا تاما أو غير تام داخلان فيه . ومع ذلك فليس يجب أن يلتفت في أمر الاتصال إلى هذه المكافأة التى يلتفت إليها في أمر العناد . وذلك لأن جزء الاتصال قد تميزا وانفصلا بما لحقهما من اللواحق حتى جعل أحدهما مقدما بينه والآخر تاليا بينه ، إذا اقترن بأحدهما حرف الشرط واقترن بالآخر حرف الجزاء . فإن كان لأحدهما أن يعود مرة أخرى فيصير إن كان مقدما تاليا ، وإن كان تاليا مقدما ، فذلك بوضع ثان ، وبخروج عما عليه الأمر الأول ، وفي مواد خاصة ليس لصورة الاتصال ، ولا التفات إلى ذلك . وكذلك لم يلتفت في العمليات الموجبة إلى أن يقال: إن منها ما هو حمل تام ينعكس فيه المحمول ، وحمل ناقص لا ينعكس فيه المحمول ، إذا كان ذلك بتدوير ثان .

(١) أو شرط : وشرط ب . (٢) فقالوا : وقالوا ب ، م (٢-٣) زيدا . . . إما : ساقطة من د . (٣) لقيت : ساقطة من م || لفظة : بلفظة من . (٦) ليس يخلو . لا يخلو ن . || يكون : لا يكون من . (٩) أو غير : وغير من ، ط ، هـ (١٠) المكافأة : المكافآت من . (١١) قد : قد ب م || بما : عما من . (١٣) فإن : فإن ب ، م || كان : ساقطة من سا . (١٤) و : و ب : ويحرف ع . (١٥) الصورة : له صورة ع (١٦) إل أن يقال : ساقطة من م || إن : ساقطة من د || منها : منها ب ، م .

وأما العناد فبالحرى أن يعتبر فيه هذه الأحوال إن أمكن . فإن حال أجزاء العناد بعضها عند بعض حال واحدة . ولذلك يلحق بها حروف قوتها واحدة . وإنما عرض لبعضها إن كان مقدما ، ولبعضها إن كان تأليا بوضع لا طبع ، فاعتبار المكافاة فيها مما يحق تأمله . وأما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثانى .
 ٥ وليس يجب من حيث هو متصل أن يكون هناك مكافاة .

لكننا يلزمنا أن نحقق القول فى الأقسام الثلاثة للفصلة ، ونوضح أن البسيط الحق منها واحد ، فنقول : إن الأول يدخله لفظة لا يخلو ويليق به معناها . فإنك تقول : لا يخلو إما أن يكون هذا العدد زوجا ، وإما أن يكون هذا العدد فردا ، ولا يليق ذلك بالصغين الآخرين . فإنك لا تقول هناك : لا يخلو إما أن لا يكون هذا الشيء نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا ، ولا تقول : لا يخلو إما أن يكون هذا الشيء نباتا ، وإما أن يكون جمادا ، لأن هذا معناه أن هذا الشيء لا يخلو من الأمرين ، فأيهما لم يكن كان لا محالة الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الثانى من هذين . وأيضا فأيهما كان لم يكن الآخر الذى بعده . وهذا القول كاذب فى الأول من هذين . فإن قال قائل : إنه قد تكون القضية صادقة ، مع أن لا يلزم من لا كون أحد الجزأين كون الآخر ، وذلك إذا كانت الأقسام فوق اثنين ، وكان القول صادقا ، مثل قولك : هذا المقدار لا يخلو إما أن يكون مساويا ، وإما أن يكون أعظم وإما أن يكون أصغر ، وليس يجب إن لم يكن مساويا ،

(٢) حال : حالة م || ولذلك د : ن || وإما : وإن م (٣) ولبعضها : وبعضها ع . (٥) وليس : فليس م . (٨) هذا العدد : ساقطة من م ، ع . || زوجا . . . العدد : ساقطة من د . (١٠) الشيء : ساقطة من م . (١٢-١٤) الذى . . . فى : ساقطة من عا . (١٥) أحد : واحد م . (١٦) صادقا : صدقا ، سا ، عا ، هـ . (١٧) وإما أن يكون أعظم : أو أعظم ن || وإما أن يكون أصغر : أو أصغر ن || يجب : ساقطة من ن .

أن يكون أعظم لا محالة ؛ والقضية صادقة . فالجواب عن هذا هو أن من رفع المساوى يجب لامحالة أن يكون ما بعده حقا . فإنه إن لم يكن مساويا فلا محالة أنه إما أعظم وإما أصغر . والذي بعد المساوى ليس هو أحد هذين ؛ بل جملة هذين مع شريطة الانفصال . فإذن إنما خلا عن المساوى ومن بعض ما بعده . وكلامنا في أنه لا يخلو عن الواحد . وإن خلا عنه لم يخل عن الباقي بعده بتمامه .

فقد تبين الفرق بين الأول وبين الثانى . والفرق بين الثانى والثالث ، أن الثالث قد يصدق فى الشيء الواحد جزاءه ، حتى يصدق أن يقال : إنه ليس بنبات وإنه ليس بجاد . والثانى لا يصدق جزاءه فى شئ موحد بعينه ؛ بل بينهما عناد . والثالث يشارك الأول فى شئ وهو أنه يصلح فيه إدخال لفظة لا يخلو بعد اشتراط نقيض أى جزء ثبت . كأنك قلت : وإن كان نباتا لم يخل عن أن لا يكون جمادا . كما نقول : فإن لم يكن زوجا ، لم يخل عن أن يكون فردا . ولا نقول فى الثانى : فإن لم يكن نباتا ، لم يخل عن أن يكون جمادا . والثانى يشارك الأول فى أن جزأيه بينهما عناد وهما موجبان . فظاهر الحال فى المنفصل ذلك . والثانى والثالث يشتركان فى أنه لا يليق بهما اشتراط لفظة لا يخلو ، إذ لا يستوفيان الأقسام ، ويشتركان فى أنهما إذا حققا لم يكونا قضية منفصلة بسيطة محضة . وبالحرى أن تسمى لذلك ناقصة العناد ، بل المنفصلة بالحقيقة هى التى يليق بها اللفظ الدال على القسمة ، وهى لفظة لا يخلو . وهاتان فى قوة تلك ، وليست بهما .

(١) القضية : فالقضية م || فالجواب : والجواب ب ، ع ، م || أن (الثانية) : أنه س ، سا .
(٤) مع : من س || المساوى ومن : ساقطة من س || ومن بعض : وبعض د ، ن . (٥) عن (الثانية) :
هـ م . (٦) قد : وقد ه || الأول وبين : ساقطة من د || الثانى (الأول) : الاثنين ه || هـ .
الثالث : ساقطة من س . (٧) ليس : ساقطة من د || وإنه : فإنه د . (١١) عن : ساقطة من س .
(١٢) عن : ساقطة من س . (١٣) ظاهر : وظاهر ن ، ه ، وذلك س . (١٤) أنه : أنها
د ، ن || إذ لا يستوفيان : ولا يستوفيان ه . (١٦) ذلك : ذلك ه . (١٧) لا يخلو :
ساقطة من ه .

وكل واحدة من هاتين فيها إضمار، إذا صرح به عادت إلى منفصلة ومتصلة، فلا تكون قضية منفصلة محضة . مثال ذلك في الثانية أن تمام الكلام فيها أن يقال : هذا الشيء إما أن لا يكون نباتا ، أو يكون ؛ فإن كان ، حينئذ لا يكون جمادا . فأسقط قسم لا يكون، وهولفظه يكون ، ووضع مكانها لازمها ، وهو أنه لا يكون جمادا . حتى إن أورد لازم آخر عنه غير هذا اللازم من اللوازم التي تكاد لا تنهاى ، فقيل : لا يكون فلكا ، لا يكون بياضا ، لا يكون ملكا ، أو قيل بالإيجاب : يكون متنفسا ، أو يكون ذا أصل وفرع ؛ صح جميع ذلك . وهناك لا يصح إلا لشيء معين . لكن العادة جرت في ذلك على الاختصار وحذف الملزوم ، إذ كان الذهن يشعر به ويستغنى عن تصريحه ، وهو في الذهن مصرح مقول . فالمقول الحقيقي هو الذى يطابق مسموعة ترتيب المعقول في الذهن . ١٠

فهذا القول إذن فيه تحريف عن وجهه ، وتجاوز واقتصار على الغرض دون توفية المعنى حقه من العبارة . وكذلك الحال في الثالث . فإن معناه إما أن يكون هذا الشيء نباتا ، وإما أن لا يكون نباتا ، فيكون حينئذ يصح أن يكون جمادا . فقد بان لك أن الثانية والثالثة كل واحدة منهما في الحقيقة قضيتان أدغم إحداهما في الأخرى . ١٥

ولسائل أن يقول مثل ذلك في الأولى ، إلا أن الفرق بين الأمرين ما أقول : أن لا كون العدد فردا ، هو نفس كونه زوجا ، أو منعكس عليه ؛ وكون الشيء نباتا ليس هو لا كونه جمادا ولا خاصية ، بل هذا لازم له ، وربما كان لغيره .

(١) به : بهاج . (٢) فإن : فإذا ع . (٣) فأسقط : وأسقط م || قسم : فيه ع || وهو : هود || وهولفظه : ولفظة سا . (٤-٧) لا يكون ملكا : ساقطة من سا (٧) أو قيل : وقيل سا || صح : ساقطة من د ، ن . (٨) الملزوم : اللزوم د . (٩) فالمقول : والمقول س ، ه . (١٠) وتجاوز : وتجاوز م . (١١) يصح : ساقطة من م . (١٢) إحداها : أحدهما س ، ع . (١٣) الأولى : الأولى د ، ن . (١٤) أو منعكس : أو منعكس م ، ع ، ط ، ن ، ه . (١٥) ليس : ساقطة من ع . || وربما : وربما د ، ن .

- على أن ذاك الحقيقى ، وإن كان يصح أن يقلب إلى منفصلة أو متصلة ،
فليس يجب أن يكون تمام الكلام فيه ، ويمثله فى الذهن بالفعل على صورة
مؤدية إلى صيرورته قضيتين ، بل الذهن يستثبه من غير التفات إلى ذلك .
وأما هاتان فإن الذهن ما لم يلتفت إلى ذلك بالفعل لم يستثبه . و الفرق بين أن
يكون للشيء حال لا بد منه وبين أن يكون له مثل تلك الحال على الجواز .
والقسم الثالث لا يستعمل فى القياسات الشرطية الاقترانية . نعم ربما استعمل
فى الاستثنائيات ، والحقيقى والثانى يستعملان فى كل جنسى القياسات الشرطية ،
ويشتركان فى أن وضع قبيض أى جزء منهما كان يلزمه وضع عين الآخر . ويخص
الحقيقية أن وضع عين أى جزء كان منه ، يلزمه وضع قبيض عين الآخر .
- واعلم أن حكم اللاتى تكون مؤلفة من سالبة وموجبة فى حكم المؤلفة من
سالتين . على أنه لا يمنع أن تكون منفصلة حقيقية من سالتين ، ومن سالبة
وموجبة ، إذا لم نرد بها ما أريد من المذكورة ؛ بل أريدت القسمة أيضا حتى
كان كأنه قال : لا يخلو الأمر من أحد أمرين : إما أن لا يكون آ ب ، وإما
أن لا يكون ج د . كأنه لا يخلو إما أن يكون الحق هو قولنا : لا يكون آ ب ،
أو أن يكون الحق قولنا : لا يكون ج د . فإذا كان كذلك فقد دخله لا يخلو .

(١) أو متصلة : متصلة ب ، د ، س ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٢) بالفعل : ساقطة
من د ، ن . (٣) استعمل : استعملت س ، ط ، هـ . (٤) والحقيقى : الحقيقى هـ + على الجواز
أى ليس بالضرورة بل الإمكان ط || يستعملان : يستعمل م || فى : ساقطة من ب || كل : كل
ب ، د ، س ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (٥) منها : منها ، ط ، هـ . (٦) — (٨) ويخص
الحقيقة : ساقطة من د ، ع ، ن . (٩) أن . . . الآن : ساقطة من د ، ع ، ن
|| حين (الثانية) : ساقطة من ط ، هـ . (١٠) فى : وهى س ، هـ ، س ، ع ، ط ، هـ
|| المؤلفة : السالبة سا . (١١) لا يمنع : لا يمنع م . (١٢) أريدت : أريد س ، سا
|| أيضا : ساقطة من ع . (١٣) كأنه : + قال د ، س ، ن . (١٤) أو أن :
وأن د ، ن ، أوس ، هـ ، و سا || الحق : + هو هـ || فإذا : وإذا س ، سا .

واعلم أن المتصلة الحقيقية قد تحرف عن الانفصال الحقيقي إلى الانفصال الغير الحقيقي فيزاد عليهما قسم ، وهو إذا كانت على حكم الانفصال الحقيقي لم يحتمل قسما زائدا . وهذا كقولهم : إما أن يكون هذا المدد زوجا ، وإما أن يكون فردا ، وإما أن لا يكون عددا . وهذا يظهر فضل ظهور أن مقتضى لفظة إما هناك غير مقتضاها ههنا . هذا ولنتظر أنه هل كما أن من الاتصال ما هو على المعنى العام ، ومنه ما هو على سبيل اللزوم ؛ كذلك في العناد ، عناد ليس بمعنى اللزوم عن الوضع . مثال ذلك ، هل كما يصدق في المتصلات ، يقال : كلما كان الإنسان موجودا ، فالحلاء معدوم ؛ كذلك يصدق في المتصلات ، يقال : إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الحلاء موجودا . حتى يكون الاتفاق أوقع الاجتماع لا العناد ، كما كان الاتفاق هناك أوقع الاتصال لا اللزوم . فتقول : إن هذا لا يصح في العناد البتة . وذلك لأن لفظة لا يخلو لا تدخل في هذا البتة . ولا توافق الاتفاق . فإنه ليس يصح أن يقال : لا يخلو إما أن يكون الإنسان موجودا ، وإما أن يكون الحلاء موجودا . لأن الوجه المتقوله في تفسير لفظ إما لا تصح في هذا الموضع ، إلا على سبيل المجاز الذي ربما أشرنا إليه . فإنه وإن لم يكن الإنسان موجودا لم يجب أن يكون الحلاء موجودا ولا اتفق أن يكون موجودا ؛ لا ، ولو كان الحلاء موجودا ، يلزم أن لا يكون الإنسان موجودا ، أو يتفق ، أو لم يكن الحلاء موجودا ، صدق معه بلزوم أو من غير

(٢) عليهما : عليها د ، س ، ن ، هـ || وهو : وهى س ، س ، هـ . (٣) هذا : ساقطة من ع .
 (٥) إما : + مقتضاها ع || هذا : ساقطة من د ، ن || الاتصال : الاتصالات سا .
 (٦) كذلك : وكذلك ع ، م || في : من سا . (١٠) كان : أن سا || أوقع : رفع نج ،
 س ، س ، هـ + رفع هـ || أوقع (الثانية) : مع د ، ع ، ن . (١٢) فإنه : بأنه د ، ن
 || ليس يصح : لا يصح ع . (١٦) لا : ولا هـ || ولو : لو هـ . (١٧) من :
 ساقطة من س .

- لزوم ، أن لا يكون الإنسان موجودا . فالمفاهيم المذكورة للفظه إما لا توجد ههنا البتة ؛ بل الإنسان موجود دائما أو غير دائم ، والخلاء معدوم دائما ، فليس يجتمع لها الوجود ، ولا أيضا يتماثلان مترافقين على سبيل اللزوم . وقد قلنا : إن هذا غير حقيقة كون القضية منفصلة مكافئة في العناد أمر واجب ؛ إذ التكافؤ في العناد واجب في نفس الانفصال الحقيقي في العناد . وأما في غير الحقيقي فلا بأس بذلك . وأما التكافؤ في نفس الاتصال غير لازم ، والاتصال أقرب إلى أن يحتمل هذا المعنى من الانفصال من وجه آخر . فإنه ليس يبعد أن تكون الأمور الموافية معا بينها علائق مشتركة موجبة في نفس الأمور تلزم لها بعضها بعضا ، وإن كنا لا نشعر بها . ولا كذلك الأمور التي يتماثل أن توجد معا ، فإنها ربما كانت مستحيلة لأنفسها ، أو لأسباب متفرقة ، ليس امتناع توافيها عن سبب يوجب ذلك بينها .

- واعلم أن ههنا قضايا شرطية يعبر عنها بعبارة غير العبارة التي ذكرناها ، وهي في القوة إما متصلة وإما منفصلة . فمن ذلك قولهم : لا يكون آ ب ، أو يكون ج د ، أو حتى يكون ج د ، أو إلا أن يكون ج د . وهذه في قوة ما ذكرناه ، فإنها لا محالة شرطية ؛ لأنها تتضمن نسبة ما بين حكم وحكم ، فشبّه من المتصلات مثل قولك : إن كان آ ب ، فـ ج د ، ومن المتصلات قولك : إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون آ ب ، وتلحق بالمنفصلات من غير تغيير كيفية الجزأين ،

(١) أن لا يكون : إلا أن يكون د ، ن ؛ أو لا يكن م || للفظه : لفظه د ؛ لفظه م ؛ بلفظ ع ، م ، ن .
 (٢) فليس : فلا م . (٤) غير : أعني م ، ن ، م . (٥) الاتصال : الاتصال م .
 (٦) غير : غير م . (٨) الموافية : الموافية م ، ن || بينها : بينهما م ، ن .
 (١٠) أو لأسباب : ولأسباب ع . (١٢) واعلم : فاهم م . (١٤) جـ د (الأول) : جـ د
 || أو إلا : وإلا ع . (١٦) مثل : ساقطة من م ، ن ، م ، ن || كان : كانت د ||
 جـ د : جـ د . (١٧) أن يكون آ ب : أن لا يكون آ ب ع ، م .

فهى بها أولى . ومن ذلك قولهم : يكون آّب ، وليس ج د ، وهذه شرطية أيضا كما تعلم . وتشبه من المتصلات قولك : قد يكون إذا كان آّب ، فليس ج د ؛ بل هو بعينه . ومن ذلك قولهم : إنما يكون آّب إذا كان ج د . وهذه أيضا شرطية متصلة ؛ وتدل لفظة إنما فيها على تخصيص التالى باتباعة للقدم . وهذا نظير قولهم : إن الإنسان هو الضحاك . ولا يكونان إلا مهملين ، أھنى الجملة المذكورة والشرطية . وقد توجد أيضا تأليفات تشبه هذه ، وترجع إلى المتصلات والمنفصلات رجوع هذه . فتكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة ، كما قد يكون مثلها فى الحملات .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في تعريف أصناف تأليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمايات

- وكل واحد من المتصل والمنفصل، فإما أن يكون التأليف فيه من حملي وكملي،
 ٥ أو متصل ومتصل، أو منفصل ومنفصل، أو متصل ومنفصل، أو حملي ومتصل،
 أو حملي ومنفصل .

ومثال الأول قولك : إن كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود . ومن
 المنفصلات قولك : إما أن يكون هذا العدد زوجا، وإما أن يكون هذا العدد فردا .

- ومثال الثاني ، من المتصلات : إن كان كلما كان نهار ، كانت الشمس
 ١٠ طالعة ، فكلما كان ليل ، كانت الشمس غاربة . ومن المنفصلات : إما أن
 يكون ، كلما كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود، وإما أن يكون ، قد تكون
 الشمس طالعة ، والنهار ليس بموجود .

- ومثال الثالث، من المتصلات : إن كان الجسم إما ساكنا وإما متحركا ،
 فبعض الجواهر إما ساكن وإما متحرك . ومن المنفصلات : إما أن تكون هذه
 ١٥ الحمى إما صفراوية وإما دموية، وإما أن تكون هذه الحمى إما بلغمية أو سوداوية .

(٢) فصل : الفعل الأول ب، س، ع، ط، م، ء، ن، هـ . (٥) أو متصل ومنفصل : ساقطة
 من د، ن . (٨) وإما أن يكون هذا العدد فردا : وإما أن هذا العدد فردا ؛ أو فردا ن .
 (٩) المتصلات : + فذلك س . (١٠) طالعة : ساقطة من م || فكلما : وكلما س، هـ ||
 غاربة : غالبة ع . (١١) قد تكون : + إذا كانت س . (١٢) والنهار : فالنهار
 د || ليس بموجود : غير موجود س . (١٥) أو سوداوية : وإما سوداوية د، ع، ن .

وهذه قريبة القوة من منفصلة واحدة معمولة من هذه الأجزاء. إلا أن التي أشرنا إليها توقع القسمة الثانية بعد الأولى على تدرّيج . ولوجهات منفصلة من الأجزاء كلها بقسمة واحدة لما كان للتقسيم تدرّيج .

ومثال الرابع ، وليكن أولا من المنفصلات : إما أن يكون ، إن كانت الشمس طالعة ، فالتّهار موجود ؛ وإما أن يكون ، إما أن تكون الشمس طالعة ، وإما أن يكون التّهار موجودا . وإما من المتصلات ، وليكن المتصل مقدما أولا كقولك : إن كان كلما طلعت الشمس ، كان نهار ، فإما أن يكون التّهار ، وإما أن لا تكون الشمس طالعة . وليكن المتصل تاليا ، كقولك : إن كان إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا ، فإن كان زوجا ، فليس بفرد . ١٠

ومثال الخامس ، وليكن أيضا أولا من المنفصلات : إما أن يكون كلما كان نهار ، فالشمس طالعة ، وإما إن لا تكون الشمس طالعة التّهار . ومثاله من المتصلات والمقدم حملي : إن كانت الشمس طالعة التّهار كان التّهار موجودا ، فالشمس طالعة . ومثاله والتالي حملي : إن كان كلما كان التّهار موجودا ، فالشمس طالعة . فإن الشمس طالعة التّهار أو شرط التّهار . ١٥

ومثال السادس من المنفصلات : إما أن يكون هذا إما زوجا وإما فردا ، وإما أن لا يكون عددا . ومثاله من المتصلات والحمل هو المقدم قولك : إن

-
- (٥) إما أن تكون : ساقطة من ب . (٧) أولا : ساقطة من هـ || نهار :
 نهارا ع : هـ || التّهار : + موجودا ع . (٨) إن كان : ساقطة من د ، ن .
 (١١) أيضا : ساقطة من ع . (١٦) هذا إما زوجا : هذا زوجا د ، ع
 || وإما فردا : أو فردا ن . (١٧) لا يكون : يكون م .

كان هذا عددا ، فهو إما زوج وإما فرد . ومثاله والحمل هو التالى قولك :
إن كان هذا إما زوجا وإما فردا فإنه عدد .

- واعلم أن المتفصل قد يكون ذا جزأين مثل قولك : هذا العدد إما زوج ،
وإما فرد . وربما كان أحدهما أو كلاهما صالبتين . وإما أن يكون
ذا أجزاء كثيرة متناهية في القوة والفعل ، كقولك : إما أن يكون هذا العدد
تاماً أو زائداً أو ناقصاً . أو غير متناهية في القوة كقولك : إما أن يكون هذا
العدد اثنين أو ثلاثة أو أربعة وكذلك هلم جرا . وقد يكون فيها سوابل
وموجبات .

- وأما المتصل فلا يكون إلا ذا جزأين مقدم وتال ، ولكن ربما كان المقدم
قضايا كثيرة بالفعل أو بالقوة . ومع ذلك فقد تكون جملتها مع التالى قضية
واحدة بالفعل ، كقولنا : إن كان هذا الإنسان به حى لازمة وسعال يابس
وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى ، فيه ذات الجنب . وأما إذا
وقعت هذه الكثرة في جانب التالى لم تكن القضية واحدة ؛ بل كثيرة بالفعل .
كما إذا عكست هذه القضية فقلت : إن كان بهذا الإنسان ذات الجنب ،
فيه حى وسعال يابس وكذا وكذا . فتكون لا قضية واحدة ؛ بل قضايا
كثيرة بالفعل . لأن قولك : فيه حى ، قول تام ، وقولك : فيه سعال
يابس ، كلام تام . فإن قال قائل : إنه قد يكون التالى قضايا كثيرة ،
والمتصلة واحدة ، كقولنا : إن كان قد يكون آ ولا ب ؛ ويكون ب ولا آ ،
فلا ب شرط آ ، ولا آ شرط ب . وإنما يتم غرضنا بأن يقول القولين
معا . فالجواب أنه ، وإن كان الجمع بينهما يكون أوفر دلالة ، فإن القضية

(٤) فرد : + فإنه عدد ن . (٦) متناهية : متناه ، ن . (٩) وأما المتصل :
والمتصل ، ن . (٢٠) فالجواب : والجواب د .

تم مع أيهما قبلت وحده ، ولا يكون التالى معرّفا لما قبل ، كما إذا جعل الحد محمولا في الحليات . وذلك لا يكون دليلا على أن جزء الحد وحده لا يكون محمولا . وإذا أريد أن يدل بعبارة أخرى لا يتم معها الكلام بوحدة منهما فهو أن يقال : إن كان قد يكون آ ولا ب ، وب ولا آ ، فليس أحدهما شرطا في وجود الآخر . فيكون التالى قضية واحدة أيضا . واطم أنه كثيرا ما تكون المتصلة والمنفصلة مشتركة الأجزاء في أجزائها ، أعنى مشتركة التالى والمقدم في جزء منهما ، أو في كلى جزئيهما ، مثل قولك : إن كان كل آ ب ، فبعض آ ب ؛ أو قولك : إن كان آ ب ، فآ ج ، وقولك : إن كان آ ب ، فب ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن لا يكون آ ب ؛ أو قولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ج ؛ وقولك : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ج . ١٠

وجميع القضايا المتصلة ، بل والمنفصلة ، فإنها يمكن أن ترد إلى الحليات وخصوصا المتصل المشترك الجزأين في : ، وذلك مثل قولك : إذا وقع خط على خطين فتصير الزاويتان اللتان في جهة واحدة كذا ، فإن الخطين متوازيان ، فإن هذا في قوة حلية ، مثل قولك : كل خطين يقع عليهما خط وقوما كذا فإنهما متوازيان . ونحن نبين هذا في موضع يخصه . وأيضا فإن المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ، ونحن نشير إليها عن قريب لاحتياجنا إلى معرفتنا إياها هناك . واطم أن المنفصلات والمتصلات ١٥

(١) كما : أ ما ه . (٣) أخرى : ساطعة من س . (٥) أيضا : ساطعة من س ، ه .

(١٠) وقولك : أو قولك ما . (١١) والمنفصلة : المتصلة س || أن : ساطعة من د .

(١٢) وذلك : ذلك د ، ن . (١٤ — ١٥) فإن . . . متوازيان : ساطعة من س .

(١٥) متوازيان : + فإن هذا في قوة حلية د ، ع ، ن . (١٧) والمتصلات : ساطعة من م .

ربما كان دلالة الاتصال أو الانفصال فيها بعد وضع الموضوع ، وربما كان قبل وضع الموضوع ، أعني بذلك الكلمة التي بها يصار إلى الاتصال والانفصال ، كقولك : إن أو كلما في المتصل ، أو قولنا : إما في المنفصل . فيصير لذلك أربعة أصناف من المتصل والمنفصل .

- مثال الذي الاتصال فيه بعد الموضوع ، قولك : الشمس كلما كانت طالعة ، فالنهار موجود . وهذا قريب جدا من الحلى ، لأنه يمكن أن يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد ، مثاله أن معنى قولك هذا ، هو معنى قولك : الشمس شيء من صفته أنه إذا كان طالما ، كان النهار موجودا . وهذا الشيء الذي هو بهذه الصفة قد يمكن أن يوضع له اسم وهو أنه ألف ، فإذا قلت إن الشمس ألف تكون قد قلت هذه القضية بعينها . فهذه القضية مترددة بين أن تعنى شرطية وبين أن تعنى حلية .

- وأما مثال الذي الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر ، وهو قولك : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود . فإن هذه القضية متصلة بالفعل ، وليست تكون حلية ؛ بل قد تلزمها الحلية . والقضيتان المتصتان المذكورتان متلازمان في كل موضع . وليس كذلك نظيرتاها من المتصل كما يتبين لك .

أما مثال المنفصلة التي الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن إلا أن تكون الأجزاء مشتركة في ذلك الموضوع ، فتكون حينئذ كقولك : كل حديد إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون فردا . وهذا أيضا في قوة الحلية ، كأنت قلت :

(١-٢) وربما . . . الموضوع : ساقطة من د ، ن . (٢) بها : ضاع ، ط . (٣) أو قولنا : وقولنا ط . (٥) بعد الموضوع : ساقطة من س . (٩) قلت : فلنا ه . (١٠) تعنى : ساقطة من ط . (١٢) قولك : كقولك ع . (١٤) قد تلزمها : قد تكون تلزمها ع ، ن . (١٧) كل : ساقطة من د .

كل عدد فهو شيء من صفته أنه لا يخلو من أحد هذين الأمرين . فإن سميت به
بجيم مع أن تقول : إن كل عدد فهو ج . فهذه القضية مترددة بين أن تستعمل
مفصلة ، وبين أن تستعمل حمليّة ، من غير أن يكون كذلك بقوة بعيدة ؛ بل
بقوة كأنها فعل .

• ومثال الذي يكون الاتصال فيه قبل الموضوع ، قولك : إما أن يكون كل
عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا . والفرق بين هذه المنفصلة وبين
الأولى أن هذه كاذبة والأولى صادقة . وهذه إنما تصدق إذا قرن بها قسم
ثالث ، فتكون الجملة قضية صادقة . والأولى لا تحتمل قسمًا ثالثًا ؛ لأن الحق
هو أنه إما أن يكون كل عدد زوجا ، وإما أن يكون كل عدد فردا ، وإما أن
يكون بعض الأعداد زوجا وبعض الأعداد فردا ، وهذه الثلاثة لا تصدق إذا
أورد الانفصال بعد الموضوع . ولا قوة هذه القضية قوة الحمليّة التي تصاغ
من الأولى .

واعلم أن ظاهر القول والمشهور هو أن المتصل كالواجب ، والمنفصل
كالسلب . فإنه لا سلب ولا إيجاب في الشرطيات . فنقول أولا : إنه ليس
إذا لم يكن المتصل يقضى فيه بسلب مقدم أو نال ، أو إيجابه ، قضاء جزء ما ،
يجب أن لا يكون له في نفسه سلب أو إيجاب ، كما أنه ليس يقضى فيه بصدق
أحدهما ولا كذبه ، وذلك ليس يوجب أن لا يكون له في نفسه صدق أو كذب ،
بل إنه كما أن الموجب الحملي يوجب الحمل ، كذلك الموجب المتصل يوجب
الاتصال ، والموجب المتفصل يوجب الانفصال . فإذا قال قائل : إن كانت

(١) من (الأولى) : ساطعة من هـ . (٢) بعيدة : + تزلها س ، ساء + تزلها هـ . (هـ) التي :
الثاني د ، ن . (٧) قرن : أقرن ب ، أقرن م || قسم ، ساطعة من ع . (٨) الجملة : الحمليّة
ع ، + الحمليّة م . (١٤) لا سلب : لا يسلب م . (١٥) أو إيجابه : وإيجابه د . (١٩) فإذا :
وإذا ب ، س ، ساء هـ || إن : إذا د ، ن .

- الشمس طالعة ، فالتهار موجود ، فإنه يوجب تلوا التالي للقدم وصدقه .
 فإذا لم يصدق هذا وأنكر هذا الاتصال ، فقل : ليس إذا كانت الشمس
 طالعة ، فالتهار موجود ، يكون قد سلب هذا الاتصال . وليس هذا السلب
 انفصالا كما ظنه بعضهم ، وإن كان يلزمه انفصال ، ولا أيضا سلبه ما ظن
 بعضهم ، وهو أن يؤلف متصل تاليه صائب هذا التالي ، كما يقال : إن كانت
 الشمس طالعة ، فليس الليل بموجود . وذلك لأن هذا يبطل حين يجعل بدل
 إن لفظة كلها . فإنك إذا قلت : كلها طلعت الشمس كان غمام ، فأنكر هذا ،
 لم يجب من هذا أن يكون مناقضة . ومقابله هو كلها طلعت الشمس لم يكن
 غيم ، بل ليس كلها طلعت الشمس كان غيم . فيكون المقدم بحاله والتالي بحاله .
 لكن قد سلب الاتصال الكلي .

١٠

وكذلك في العناد ليس إذا قال قائل : إما أن يكون هذا الشيء ناطقا أو
 ضاحكا ، وكذب ، فقل له : ليس إما أن يكون ناطقا أو ضاحكا ، كان ذلك
 متصلا أو منفصلا مناقضا بأحد جزئيه الآخر . حتى يكون كأنه قال : إما أن
 يكون زيد ناطقا ، وإما أن لا يكون ضاحكا ، فإن هذا يبطل صدق المنفصل
 في مادة أخرى . كمن يقول : إما أن يكون زيد كاتباً وإما أن يكون فقيها .
 فيقال له : ليس إما أن يكون كاتباً ، وإما أن يكون فقيها . ولا يكون معنى
 هذا هو أنه إما أن يكون كاتباً ، وإما أن لا يكون فقيها . فربما كان فقيها غير
 كاتب ، وربما كان كاتباً غير فقيها ، أو كان كاتباً وفقيها ، أو كان لا كاتباً

١٥

(٩) الليل : النهار س || بدل : + لفظة د ، ن . (٩) بل . . . غيم : ساطعة من ع ||
 الشمس : ساطعة من د ، س ، ن ، ه || المقدم بحاله والتالي بحاله : المقدم بحال والتالي بحال
 د . (١٢) ذلك : ساطعة من ن . (١٤) زيد : ساطعة من ع .
 (١٦) فيقال : . . . فقيها : ساطعة من س . (١٨) وربما : فربما د ، ن || أو كان كاتباً وفقيها
 أو كان : وكان كاتباً وفقيها وكان د ، س ، ع ، ن ، ه ، أو كان كاتباً وفقيها وكان ع .

ولا فقيها . فهذه الأشياء تحقق لك أن الانفصال له سلب انفصال يجوز أن يلزمه اتصال أو انفصال موجب . وكذلك إيجاب الاتصال يقابله سلب اتصال يجوز أن يلزمه انفصال أو اتصال موجب . وإن قولنا : إن كانت الشمس طالعة فالليل ليس بوجود ليس هو سلب الاتصال ؛ بل اتصال السالب وأنه بالجملة ليس إيجاب المتصل بسبب كون تاليه أو مقدمه موجبا ، ولا سلبه لنظير ذلك ؛ بل الإيجاب فيه إيجاب الاتصال ، والسلب فيه سلب الاتصال . وأنه قد يكون إيجاب والتالي ، بل الجزآن سالبان ، كقولك : إن كان الإنسان كاتباً فليس هو بأبى ؛ بل كقولك : إن لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً . وقد يكون سلب والجزآن جميعاً موجبان ، كما مثله لك . وكما أن الحمل لم يكن حال إيجابه وسلبه من جهة تحصيل أجزائه أو عدولها لا تحصيلها ؛ بل بسبب الحمل . كذلك حال المتصل ليس لإيجابه وسلبه من جهة أجزائه . فكذلك حال المنفصل أيضاً في جميع ما قلناه . وكذلك ليس صدق المتصل من جهة صدق أجزائه ، بل ربما كذباً معا ، وإن كان الشرطى صادقا كقولك : إن كانت الخمسة زوجا ، فالخمس لها نصف .

وأما المنفصلات فأكثر أجزائها تكون كاذبة ، وإنما يكون الحق فيها في واحد فقط . وهي مع ذلك صادقة من حيث هي منفصلة . لكن المتصل لا يجوز أن يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ، ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه صادقا

(١) الاتصال : الاتصال م || سلب : ساقطة من ع . (٥) السالب : السلب د ؛ السلب ن || بالجملة : ساقطة من م . (٦) فيه (الثانية) : ساقطة من س . (٧) وأنه : فإنه س ، س ، ما ، هـ . (١٠) لا تحصيلها : أو سلبها هـ . (١٢) فكذلك : وكذلك س ، ما ، هـ . (١٥) فيها : منهاح . (١٧) كاذبا (الأولى) : + ويجوز أن يكون مقدمه كاذبا وتاليه كاذبا م .

- على النحو الذى قيل قبل ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، كان جمعا .
وقد يكونان كلاهما كاذبين ، كقولنا : إن كان الإنسان حجرا ، فالإنسان
جماد . ولا يجوز أن يكون متصل موجب كاذب صادق الأجزاء . ولكنه قد
يكون صادقا صادق الأجزاء . وكذلك يكون صادقا كاذب الأجزاء كما مثلاً .
وقد يكون صادقا حقا وأجزاءه لا صادقة متعينة الصديق بنفسها ، ولا كاذبة
متعينة الكذب بنفسها ، كقولك : إن كان عبد الله يكتب فيحرك يده . وأما
المنفصلة ففيها جزء صادق ، وربما كانت أجزاؤها كلها صادقة وهى كاذبة ؛
كقولك : إما أن يكون الإنسان ناطقا ، وإما أن يكون ضاحكا . ومما
ما يقع الغلط فى أمر المتصل والمنفصل سبق الوهم فى القضية إلى أن الغرض
فيها تال أو مقدم فتعتبر حاله ، وقصور الفهم عن معرفة أن الاعتبار فى الشرطيات
هو للنسبة التى بين أجزائها لا التى بين أجزاء أجزائها .

(١) قبل : ساطعة من د ، س ، ن || كقولنا : قولنا م . (٢-١) كقولنا . . . كاذبين :
ساطعة من د ، ن . (٢) يكونان : يكون س ، ع ، هـ || كاذبين : كاذبين ع ، م ، هـ .
(٣) متصل : + من حيث د || كاذب كاذبا سا . (٥) صادقة : ساطعة من د ، ن
(٨) وجماع : وجميع م . (٩) ما يوقع : ما يوضع م . (١١) للنسبة : النسبة د ، س ،
م ، ن ، هـ || أجزائها : + والله أعلم د .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية في الشرطيات

إنه كما قد ظن أن المتصلات تصير متناقضة ومتقابلة بسبب أجزائها ،
كذلك قد ظن أنها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب أجزائها .
فقالوا : إنه كما أن المقدمات الكلية في الجمليات هي التي موضوعاتها ومجولاتها
كلية ، كذلك المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتواليها
كلية . فكان قولهم : إن كان كل ج ب ، فكل هـ ز ، مقدمة
شرطية كلية . ولو أنهم نظروا في نفس المثال الذي أورد نظروا
أشقى من هذا لهداهم سبيل الصواب . وذلك لأن القضية الكلية لم تكن
كلية لأجل كلية الموضوع والمحمول ، بل لأجل كلية الحكم الذي هو هناك
حل ، ونظيره ههنا اتصال وضاد . فكما كان يجب في الجمليات أن ينظر إلى
الحكم ، لا إلى الحدود التي فيها وبينها الحكم ، فكذلك في الشرطيات يجب إذن
أن ينظر إلى الحكم لا إلى الأجزاء التي فيها وبينها الحكم . فإن كان الاتصال

(١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، س ، سا ، ع ، ص ، م ، فصل هـ . (٢) معاني : المعاني ع .
(٣) كما : ساقطة من ع || أن : ساقطة من ع || تصير : تكون من . (٤) قد (الثانية) :
ساقطة من ع . (٥) فقالوا : قالوا . (٦) وتواليها : تاليها هـ . (٧) هـ ز :
ز هـ سا . (٨) لهداهم : هـ إلى من . (٩) لأجل (الثانية) : ساقطة من س .
(١٠) حل : حل من || فكما كان : وكان د ، سا ، ع ، ط ، ن . (١١) فكذلك :
وكذلك عا . (١٢) أن ينظر : ساقطة من دن .

محكما به على كل اشتراط ووضع للوضع كيف كان، فالقضية الشرطية المتصلة كلية . وإن كان العناد كذلك، فالقضية المنفصلة كلية . وإن لم يحكم بذلك، فالقضية مهملة . أما إذا قيل : كلما كان كذا ، فالقضية متصلة كلية . وإذا قيل : دائما إما أن يكون كذا ، وإما أن يكون كذا ، فالقضية منفصلة كلية .

- وأما إذا قيل : إن كان كذا ، فكذا كذا ، وإذا كان كذا ، فكذا كذا ،
 ٥ فالقضية مهملة ؛ إلا أنه يشبه أن تكون لفظة إن تدل على إهمال ما يفور مخصوص . كأننا إذا قلنا : إن كان آ ب فـ هـ ز ، فإننا نوجب من هذا أن يكون أى مرة من المرات كان آ ب ، ومتى كان آ ب كان هـ ز ، كأن يكون هـ ز يتبع كون آ ب ، من حيث هـ ز كان آ ب ، ولا يتضمن شروطا أخرى يتضمنها قولنا : كلما ، مما سندكرها . وأما لفظة إذا ، فنشبه أن لا يتضمن هذا المعنى ؛
 ١٠ بل تقضى باتباع يوجد من هـ ز ، ولو عند أحد أوضاع آ ب .

هذا وقالوا أيضا : إن المقدمة الشخصية هى التى مقدمها أو تاليها شخصى . وهذا أيضا بعيد عن الغرض الذى يجب أن ينحى فى هذا الكتاب نحوه . وذلك لأن لفظة كلما ، قد تدخل أمثال هذه القضايا ، فيقال : كلما كان زيد يكتب ، فزيد يحرك يده . ولا يكون هذا الشرط جزئيا ؛ بل كليا . وكذلك
 ١٥ إذا قيل : إما أن يكون زيد يتحرك ، وإما أن يكون يسكن . فإن هذا العناد ليس فى وضع مخصوص ؛ بل كلما كان زيد يتحرك . فإن هذا العناد يصدق بين هاتين

(١) كل : ساطعة من ع . (٢-١) محكما . . . كذلك : ساطعة من د ، ن .
 (٢) كلية (الثانية) : ساطعة من هـ || وإن (الثانية) : فإن ع . (٣) وإذا : وأما إذا هـ .
 (٥) وإذا كان : أو إذا كان هـ . (٦) أن تكون لفظة : ساطعة من سا .
 (٧-٨) فـ هـ ز . . . آ ب : ساطعة من د ، ن . (٨) كان : وكان ع ، هـ .
 (١١) آ ب : ساطعة من هـ . (١٢) أيضا : ساطعة من س . (١٥) فزيد يحرك :
 فيحرك س . (١٦) قول : + دائما س ، سا ، هـ . (١٧) وضع : موضع ما .

المقدمتين . والذي ظن أن قولنا : كلما كان آب ، فـ هـ ز ، قضية حلية ؛ لأن قولنا : كلما كان هذا إنسانا ، فهو حيوان ؛ مساوٍ لقولنا : كل إنسان حيوان ؛ فقد أخطأ من وجوه .

- أما أحدها فإنه ليس مساويا له ؛ لأن قولنا : كل إنسان حيوان ، كلية موجبة ليس فيها شخص البتة . وقولنا الآخر يقتضى إشارة إلى زيد الشخص ٥ حيث قلنا هذا . وكان الأولى به أن يقول : إن نظيره من الحليات ، إن هذا الإنسان هو حيوان . لكن هذا القول لا دلالة فيه على الحصر الذى فى "كلما". فإن حفظ الحصر بطل إمكان وجه استعمال زيد . وإن استعمل زيد بطل الحصر . فليس إذن هذا المتصل مساويا لهذا الحل . ثم إن كان مساويا ، فليس يجب أن لا يكون شرطيا . فإن القضايا المختلفة الأصناف قد تتلازم ويلزم بعضها بعضا ، ويساوى بعضها بعضا فى الدلالة من وجه ، وهى مختلفة فى الاعتبار . فإن اعتبار أن الحيوانية موجودة للإنسان ، غير اعتبار أن حكما وقولنا : فهو حيوان ، يصدق مع حكما وقولنا : إنه إنسان . وليس هو هو ، بل معنى أعم منه ؛ إذ كثيرا ما يصدق كذلك لا يحمل . فإن التوالى فى غير هذا المثال ١٠ قد تصدق مع صدق المقدم ، ولا يحمل شئ منها على شئ من المقدم . ثم إن هذا التساوى موجود أيضا فى الذى يسلم من أمره أنه متصل ، مثل قولك : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان . فلم كان هذا لا يصير حليا وذلك يصير حليا؟ وليس ههنا شئ يفوت بنقله حليا ؛ كما كان هناك الحصر يفوت .

(٢) قولنا : + دائما س . (٥) يقتضى : + وهذا س . (٦) وكان : فكان د، س، س، ع، ع، ع، هـ . (٨) وإن : فإن د، ن . (٩) هذا : + الحصر ع . (١٠) لا يكون : يكون د، ن . (١١) ويساوى بعضها بعضا : ساقطة من س . (١٢) اعتبار (الأولى) : اختلاف ما || أن (الأولى) : ساقطة من د، ن || أن (الثانية) : ساقطة من ع . (١٧) وذلك يصير حليا : ساقطة من ع .

- فالشك الآن في الكلي الموجب من الشرط المتصل فنقول : قولنا كلما كان جَب ، فـ هَ ز ؛ ليس معنى قولنا : كلما ، فيه معنى تعميم المراد فقط ، حتى يكون كأنه يقول : كل مرة يكون فيه جَب ، فـ هَ ز ؛ بل فيه تعميم كل حال يقتزن بقولنا : كل جَب ، حتى لا يكون حال من الأحوال أو شرط من الشروط يقتزن به ، فيجعل ذلك الشرط جَب موجودا ، إلا وهَ ز موجود .
 ٥ فإنه يجوز أن لا يكون المقدم أمراه تكرر وعود ؛ بل هو أمر ثابت موجود لا مراده . ومع ذلك فإنه قد يمكن أن يقتزن به شروط تخصه ، كما ستعلم من قريب .

- وقد بقي علينا أن ننظر في هذه الشروط ونأملها ، فنقول : هل يصح أن نقول : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ، ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة في الصدق لا لزوم ؟ كما كان يصح أن نقول بهذا المعنى من الاتصال : إن كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ؟ فنقول : أما هذا ، فهو حق . فإن معناه إن كان الأول حقا ، فذلك التالي أيضا حق . فهنا يكفي في التالي أن يكون حقا . فلذلك يكون صدق هذه القضية ظاهرا . وأما إذا قلنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ؛ فسمى يقع لأحد من الناس أنه لا يكفي في صدق هذه القضية أن يكون قولنا : كل حمار ناهق ، صادقا فقط ؛ بل يجب أن يكون صادقا دائما الصدق من وجهين : أحد الوجهين أن يصدق على كل ما يوصف بأنه حمار أنه ناهق ، والثاني من جهة اعتبار السر أيضا . فإن كل حمار إذا كان ناهقا لم يمنع ذلك أن يكون وقت من الأوقات لا حمار
- ١٠
- ١٥

(١) قولنا : ساقطة من د ، ن . (٢) معنى (الثانية) : ساقطة من ع . (٣) كل (الأول) : ساقطة من م || حال جَب : ساقطة من م . (٤) لا مراد : لا إقرار م || قد : ساقطة من م . (٥) التالي : التالي من ع ، ع ، ع ، م ، ه . (٦) فذلك : فذلك ع .

فيه . ففى تلك المرة ، والحال والشرط ، يمكن أن يظن أن قولنا : كلما كان كل إنسان حيوانا ، كان كل حمار ناهقا ، كاذبا . لأن فى تلك الكثرة لا حمار ناهق . لكن هذا ظن باطل . وذلك لأن قولنا : كل حمار ناهق ، قد يصدق وإن مُدِّم الحمير . فإنا ، كما علمت ، لا نريد بقولنا : كل حمار ناهق ، كل حمار موجود حاصل . فإن حينئذ هذا ، فليس بيننا أنه كلما كان كل إنسان ناهقا ، صدقا ، صدق معه كل حمار موجود فى ذلك الوقت فهو ناهق . وليس أيضا على سبيل اللزوم ، كان بين اللزوم أو لم يكن بين اللزوم ، بل يكون مما يبين بنظر .

ثم لسائل أن يسأل ، هل يوجب هذا الاعتبار ملازمة الكذب ، حتى يكون حقا أنه كلما كان كل حمار ناهقا فكل إنسان ناهق ، مثل أنه إن كان هذا المقدم ١٠ الكاذب صدقا ، فالكذب الآخر يكون صدقا معه . فإن قوما حسبوا أن هذا لازم . فنقول : ليس الأمر على ما حسبوا . وليس هذا لازما بحسب الأمر فى نفسه ، ولا أيضا بحسب إلزام من يعترف به . وذلك لأن هذا الاتباع إما أن يكون على سبيل اللزوم ، حتى يكون هذا الكذب يلزم ذلك الكذب ، أو يكون على سبيل الموافقة . فنقول : أما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم من ١٥

(١) والشرط : والشروط ع . (٢) ناهقا : + كان هـ || لأن فى : لاس || الكثرة : الكثرة سا . (٥) كل : ساقطة من ع . (٦) صدقا : صادقا || حمار : + هو ع . (٧) كان : وكان ب || بين اللزوم بل يكون : ساقطة من س || يكون : ساقطة من د ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (٩) الاعتبار : الاعتقاد بـ ع ، م || الكذب : ساقطة من سا . (١٠) كل : ساقطة من ع || هذا : ساقطة من س ، هـ . (١١) صدقا (الأول) : صادقا د ، ن . (١٢) حسبوا : ذكروا سا . (١٣) إلزام : التزام سا || يعترف : يعرف سا . (١٤) يكون (الأول) : + مع سا || ذلك : من ذلك ع ، بذلك حـ . (١٤ — ١٥) حتى : اللزوم : ساقطة من س .

الصدق المذكور ، ولا الكذب من ذلك الكذب . فإنه ليس يجب من كون الإنسان ناطقا أن يكون حمار ناهقا ، ولا أن لا يكون ناهقا ؛ بل وجد ذلك صدقا بنفسه . وليس أيضا على سبيل الموافقة ، حتى إذا فرض هذا صدقا ، يكون قد وجد ذلك صدقا معه ؛ فإن ذلك ليس صدقا البتة حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم . فإذا كان لا هو صادق ، فيجب أن يصدق معه ولا هو لازم إياه ، فليس هو إذن يتابع له على وجه البتة . نعم لو كان لازما عن وضعنا أن كل إنسان ناطق ، أن كل حمار ناهق ؛ لكان يلزم وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، قولنا : وليس كل إنسان ناطقا . فأما إذ ليس الأول لازما ، بل هو أمر في نفسه صادق ، فيصدق مع صادق آخر ؛ فلا يلزم أن يكذب مع كذب ذلك الصادق ، إذ كان إنما يعتبر حال التالي في نفسه لا حال لزومه من شيء آخر فيتغير بتغيره . فإن قال قائل إنه لما كان قولنا : كل إنسان ناطق ، لا يوجد حقا البتة ، إلا ويوجد حقا أن الحمار ناهق ، فكيف يمكن أن يفرض أن الحمار ليس ناهقا ، ثم يوجد حقا أن كل إنسان ناطق ، وقد قلنا : إن مع وجوده ، يوجد أن كل حمار ناهق ، فيكون مع أنه ليس كل حمار ناهقا ، وجد كل حمار ناهقا ، فهذا إنتاج خلف من مقدمتين شرطيتين .

هكذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق ، وكلما كان كل إنسان ناطقا فكل حمار ناهق . فإذا قد يكون إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، فكل حمار ناهق ، هذا خلف . وإحدى الشرطيتين صادقة والأخرى

(٢) ولا أن لا يكون ناهقا : ساقطة من ع . (٣) وليس : فليس ع .
 (٨) ناهقا : ناهق من || وليس : ليس من ع ، ط ؛ ساقطة من هـ || ناطقا : ناطق من || فأما :
 فإنه من . (٩) مع كذب : ساقطة من د . (١٢) حقا (الأولى) : حق من ||
 إلا ويوجد حقا : ساقطة من ن || فكيف : وكيف ما . (١٣) أن (الأولى) : ساقطة من م .
 (١٥) فهذا : ساقطة من م . (١٦) قد : ساقطة من ع . (١٧-١٨) فإذن . . .
 ناهق : ساقطة من د ، ن ، هـ . (١٨) ناهقا فكل حمار : ساقطة من م .

كاذبة ، فليس البتة إذا لم يكن وكل حمار ناهقا ، فكل إنسان ناطق . والجواب
 أن هذه النتيجة ليست خلفا . ويبين ذلك بعد أن تعلم أن قولك : قد يكون ، ليس
 على سبيل أنه يوجد في الوجود ؛ بل على أنه قد يكون من الفرض . فإن قولك :
 قد يكون ، إذا كان ليس كل حمار ناهقا ، قول لاندبة له إلى الوجود البتة ؛ بل إلى
 الفرض . وأما التالي فماخوذ من موافقة الوجود ، كما أخذت في كبرى القياس .
 فإذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا . فإنك كلما فرضت هذا الكذب ،
 وهو أنه ليس كل حمار ناهقا ، كان في موافقة الوجود كل حمار ناهق ، فلا
 تكون هذه النتيجة كاذبة . فإن قولنا : كل حمار ناهق ، قول صادق في نفسه .
 فأى حال تفرضها وتفعلها كيف كان يكون هذا صادقا معه اتفاقا ، ولا يكون
 لازما عن فرضك أنه ليس كل حمار ناهقا . وبالجمله لا تبطل موافقة هذا الوجود
 لهذا الفرض . فاما كون الأمرين جميعا في الوجود ، حتى يكون في الوجود نفسه
 حقا أن ليس كل حمار ناهقا ، وكل حمار ناهق ، فهذا محال .

وليس النتيجة هذه ، بل النتيجة أنه إذا فرضنا أنه حق أن ليس كل حمار
 ناهقا ، وجدنا موافقا له في الوجود وموجودا مع هذا الفرض أن كل حمار ناهق ،
 وهذان لا يتناقضان ولا يتماثلان . وأيضاً عسى كان يكون محالا لو كان يلزم
 من وضعنا ليس كل حمار ناهقا ، أن كل حمار ناهق . وهذا لم يلزم ذلك لأن القضية
 القائلة إن كان كل إنسان ناطقا ، فكل حمار ناهق ، ليس على سبيل اللزوم
 فما ينتجه ، كما ستدرى بعد ، لا يكون على سبيل اللزوم ، على أن في اللزوم أيضا

(١) وكل : كل ع ، ع ، ن ، هـ . || والجواب : فالجواب د ، س ، ن ، هـ . (٢) خلفا :
 حقا ع . (٣) من : في هـ . (٤) فإنك : فكانك هـ . (٥) أنه : أن د ، ع ،
 ع ، ن . || ناهق : ناهقا ، ع ، ن . || فلا : ولا ع . (٦) ناهقا : ناهق ، ع ، هـ .
 || مرافقة : ساقطة من هـ . (٧) لو كان : ساقطة من هـ . (٨) فـ
 اللزوم : ساقطة من د ، ن . || بعد : بعده ع .

ما علمت . وأما حيث ينتج الخلف ، ويقال إنه محال ، فلأنما يقال حيث يلزم من شيء باطل . وأما أن يكون باطل بوضع ، فيوجد الحق معه في نفسه حقا ، ليس أنه يكون لازما أن يكون حقا عن فرض ذلك حقا ، فليس في ذلك بأس ولا الكلام بمحال . ولولا هذا لكان لا يمكننا أن نقيس قياس الخلف مع أنفسنا .

فإنما نقيس قياس الخلف بأن نأخذ شكوكا فيه ونضيف الحق الذي كان موجودا إلى تقيضة . ولا نقول عمى أنا إذا أخذنا نقيض الحق لم يصدق معه الصادق الآخر ، إذ يلزم عن كل كذب كذب ما . ولولا أن الأمر على هذا لكان أى حق رفعته ، لزمه رفع أى حق يتفق ويطلب المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبينه .

- ويجب أن لا يترك شيء واحد ، وهو أن القوم تجددهم كلما استثنوا نقيض
- التالى أوجبوا نقيض المقدم . وتعلم أن الاستثناء ليس وفرضا فقط ؛ بل الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول . وهذا الوجود على وجهين : أحدهما بحسب الأمر في نفسه فلا يكون نقيض التالى هناك باطلا البتة ، أو بحسب إقرار الخصم به . فالخصم أيضا لا يجعله محالا ، فيلزم ما يلزم لزوم من قد سلم وجود غير الحق ، وليس ما يلزم هو بعينه الحق . وليس يلزم ذلك من حيث هو عكس كيف اتفق ؛ بل من حيث اعترف أن الأمر موجود من حيث هو موجود . وأما في نفس الأمر فلا يلزم عن ذلك الاستثناء شيء ، إذا لم يكن الشرط المذكور ، وهو أن يكون هناك شرط ولزوم شيء . فلينظريا كما فيه : هل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع النقيض للتالى ، فتكون صورة الإلزام : أنه إذا اعترف بذلك

(٢) فيوجه : و يوجد د ، ن ؛ و يؤخذ س . (٧) كذب ما : كذب أيضا ما . (٩) وبين : أو بين م . (١٠) لا يترك : لا تترك س ؛ لا يقفل ع . (١٤) فيلزم : فيلزمه ع || وجود : وجود وجوده . (١٧) إذا : إذ يج . (١٩) التقيض : تقيض ما .

لزمه وضع تقيض المقدم ؟ فنقول : إن هذا لا يتصور ، لأن المعترف لا يلزمه ذلك إلا أن يكون سلم الشرطية بشرطها ، ولا يمكنه أن يسلم الشرطية ويفرض وضع تقيض التالى . وذلك لأن تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم ، بل على أن الأمر الثانى صادق فى الوجود مع الأمر الأول ، وهو موجود أو مفروض من غير لزوم منه ، بل فى نفسه . فلا يمكن مع ذلك أن نقول نقيض التالى قولاً يلزمه خلف ، لأنه لا يقول : لكن موجوداً أن الحمار ليس بناحق ، بعد ما قال : إن موجوداً أن الحمار ناحق دائماً . فإن فرض ذلك وجوز ، جوز أن يكون كل إنسان ناطقاً ، وليس كل حمار بناحق .

فلتظهر هل قول القائل : إن كان كل حمار ناطقاً ، فكل إنسان ناطق ، صادق فى معنى الموافقة أو ليس ؟ فنقول : يجب أن يكون صدقاً على معنى الموافقة . فإنه إذا فرضنا كل حمار ناطق ، أولاً ثم من الحمار ناطقاً ، فالصدق فى نفسه هو : أن كل إنسان ناطق . فإذا احترب كون التالى صدقاً فى نفسه ، لا لازماً عن المقدم ، فقولنا : كلما كان الحمار ناطقاً ، فإن كل إنسان ناطق ، حق . واعلم أنك إذا قلت : إن كان ، أو إذا كان ، لم يجب أن يخطو بياك من نفس اللفظ أن ذلك يكون ، أولاً يكون . فإن صرفت ذلك فعده فى جملة ما تعرفه من خارج ، بل هذا اللفظ يدل فى كل موضع على معنى أم من الذى يفهم معه أن له وجوداً أو ليس له . وإذا كان المفهوم من هذا اللفظ فى كل

(٤) الثانى : الثالث د ، ع ، هـ || أو مفروض : ومفروض ع . (٧) إن موجوداً : إنه موجوداً ع || جزئ : ساقطة من د ، س ، م . (٩) ناطقاً : ناحقاً س || فكل : فكان كل عا . (١٠) فى : على ع ، عا هـ || أو ليس : وليس س . (١١) ناطق : ناطقاً هـ || ناطقاً : ناطق د ، ن ، هـ . (١٢) ناطقاً : ناحقاً ع . (١٤) من : فى ع . (١٥) فى : من د . (١٧) أو ليس له : + وجود ع ، هـ .

قضية شرطية هذا ، كان مفهومه في كل موضع الفرض . فاما الالتفات إلى أن المفروض يوجد ، وليس من قبيل هذا اللفظ .

- فبين إذن أن المقدم من حيث هو مقدم ، لا يتوقع فيه الوجود ، وإنما هو فرض فقط ، ويختصص بأن يكون ثارة فرضا حقا في نفسه ، وثارة حقا بحسب فرض ما ، أو غير ملتفت إلى أنه حق ، بل منتظر الحكم موقفه . وليس معنى الفرض ٥ أنك فرضته بالفعل أو تفرضه في المستقبل ، بل إنه إذا صح فرضه صح ما يتل إياه . وأما المحال فإنه إذا فرض مقدما فليس فيه إلا الفرض هذا . وأما التالي فيذكر على أنه موجود وحاصل مع المقدم ، إذ يقولون : فالتمار موجود ، بعد ما قالوا : إن كانت الشمس طالمة . وهذا يدل على أن الحكم بأن للنهار موجود ، حاصل مع الفرض المفروض . فيجوز بعد ذلك أن يكون على سبيل ١٠ الموافقة ، وأن يكون على سبيل اللزوم . وأما المقدم فلاذ كان كونه مقدما ليس لأنه موجود ، بل بمعنى أهم من الفرض العرف ، ومن الوجود في نفسه . وذلك أنه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلًا ، وحيث لا يصح الوجود يكون الفرض حاصلًا ، فإن دل على التخصيص دل على شيء هو بعد الفرض . واعلم أنه إذا كان المقدم مفروضا ، وهو أمر ١٥ غير ممنوع ، فيكون اتصال التالي به على سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا . وأما إن كان باطلا فقد يتبعه الحاق ، وقد يتبعه الباطل . فإن تبعه الحق فإن تصور اتباعه على وجهين : أحدهما ، أن يكون الاتباع على أن

(٣) من : ساطعة من د ، ن || الوجود : الموجود . (٦) أنك : + قدس .
(٧) التالي : التالي ط . (٩) أن : ساطعة من د ، س ، ع ، ع ، ن ، د . (١١) فلاذ :
فإن ط ، فلاذ ام . (١٣) أنه : + من د ، ن . (١٧) وأما إن كان : وإن د ||
كان : يكون ب .

الحق موجود مع وجوده ، وهذا كاذب دائماً ولا يذهب إليه . والآخر ، على أن الحق يكون موجوداً في نفسه ، مع كون الباطل مفروضاً ، وهذا دائم الصدق ، حتى أن قولنا : كلما كان الإنسان غير ناطق ، أى بالفرض ، فالإنسان ناطق ، أى في نفسه حتى . وأما إن كان بمعنى اللزوم ، فكثيراً ما يكون ذلك . لكن لزومه يكون لازماً على الفارض ، فإنه يلزمه أن يقول بذلك ، وليس يجب أن يكون ذلك حقا في نفسه ، وقد أشرنا إلى ذلك . وأما الباطل الذي يتبع الباطل ، فائماً يتبع على سبيل اللزوم فقط . وأعلم أنا إذا قلنا : كلما كان كل إنسان ناطقاً ، فكل حمار ناهق ، صينياً بالمقدم : الفرض ، وبالتالي : الموافقة . فكأننا قلنا : كلما فرضنا أن كل إنسان ناطق ، فرضاً على أنه حتى في نفسه ، والوجود يطابقه ، أو حتى بحسب الفرض ، أو متظن موقوف ، فإنه يوافق أن كل حمار ناهق . ولو كان بدل كل حمار ناهق ، فكل إنسان ضاحك ، لكان الفرض يلزمه هذا التالي ، ويشارك في أن الفرض يتبعه هذا اللازم .

فلتكم الآن على تحقيق الكلية للقضية المتصلة . ونعود الآن فنقول : إن القضية الشرطية الكلية ، إنما تكون كلية ، إذا كان التالي يتبع كل وضع للأقدام ، لا في المراد فقط ، بل في الأحوال . وأما أنه أى الأحوال تلك ؟ فهي الأحوال التي تلزم فرض المقدم ، أو يمكن أن تفرض له ، وتتبعه وتكون معه ، إما بسبب محمولات على موضوع المقدم إن كان حلياً ، أو بسبب مقارنات مقدمات له أخرى إن لم يكن حلياً ، أهني المقدمات التي قد يمكن أن تصدق

(٤) بمعنى : معنى ما . (٧) كل : ساقطة من د ، ع ، ن . (٨) الموافقة : لما واقع .

(٩) فكأننا : وكأننا . || حتى : بمعنى . (١١) فكل : وكل د ، ن || ضاحك :

ضاحك ن || لكان : كان م . (١٣) للقضية : ساقطة من س || الآن : ساقطة من س ، ط ، م

(١٨) له : ساقطة من س .

- مع صدقه ، ولا تكون محالاً معه ، وإن كان محالاً في نفسه ، أو بسبب تسليم ما مما يوجب ويخوزه ، وإن كان في نفسه محالاً . وليس هذا إذا كان المقدم في نفسه حقا فقط ؛ بل إذا كان باطلا ، وفرض فرضا حل سبيل الوضع ، فإن له أيضا لوازم وحوارض تعرض ، أو تفرض إن لو كان موجودا كانت تعرض له أو تلزم . وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ، إن كانت الشرطية أخذت للمجادلة .

- ولقائل أن يقول : هل إمكان إلحاق الشروط المحالة بالأمور المحكية في المقدمات من أجزاء الشرطيات المتصلة ، يمنع كلية تلوا الأمور الحقة التي تلوها ؟
- كقولنا : كلما كان كذا إنسانا ، فهو حيوان ؟ فهل ينهدم الكلي فيه بسبب أنك لو قلت : كلما كان كذا إنسانا وكان عديم الحس والحركة ، لم يكن حيوانا ؛ أو كقولنا : كلما كانت هذه اثنية وكان لا ينقسم بمساويين كان فردا ؟ فإن هذا لا يجوز أن يقال إنه كاذب بسبب إحالة المقدم . فإن الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم أو التالى ؛ بل صدقها حال اللزوم . وأكثر الشرطيات المستعملة في العلوم إذا استعمل القياس الخلف هي بهذه الصفة ، فإن مقدماتها تكون محالة . ثم لا يقال لكونها محالة المقدمات والتوالى إنها كاذبة .
- وكذلك لو قال قائل : إنه لو كان هذا اثنية ، وكان لا ينقسم بمساويين ، لكان تكون هذه اثنية فردا ، فإن هذا حق ، وإن كان المقدم محالاً . فإن ههنا أحوال

(١) وإن : فإن ع . (٣) فقط : سألطة من ه . (٧) هل : هذاس .
 (٨) يمنع : لمنع س ؛ منع سا || تلز : يكون د ، ن || الحقة : الحقد ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، ه . (٩) بسبب : + فرض ما . (١١) أو كقولنا : وكقولنا ع || اثنية : اثنية د ، ن || بمساويين : بمساويين م || كان : لكان سا . (١٣) أو التالى : والتالى ما . (١٥) لكونها : كونها س . (١٦) هذا : هذه د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، ه || اثنية : اثنية د ، س ، سا ، م ، ن ، ه . (١٧) اثنية : الاثنية س ، سا ، ع ، م ، ه ؛ الشهرة د .

غير محالة في الفرض ، وإن كانت محالة في الوجود ، إذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه . ومثاله أنه ليس كلما فرض هذه الثنوة فهو يلزمه أنه زوج ؛ بل إن لم يفرض معه ما ينقض ذلك . فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك ، نقض ذلك . فإن كان محالا في الوجود وكرنه محالا في الوجود ليس يمنع كونه جائز الفرض ، فليس كل فرض للشيء أنه ثنوة يتبعه أنه زوج ؛ بل ههنا فروض محالة تمنع ذلك . ولو كان قولنا : كلما كانت الثنوة مددا يعتبر به كونه جائزا له في الوجود ، لكان الأمر كذلك ، ولكان فرض المقدمات المحالات يمنع أن يكون منها شرطية إذ لا جواز وجودها . لكن المقدم ليس تقديمه بشرط الوجود ، بل بشرط الفرض . فنقول : يجب أن نتذكر ما قلناه إن هذا يكون حقا بحسب الإلزام ، ولا يكون حقا في نفس الأمر ، وإن الكلية في نفس الأمر لا تنهدم بهذا ، إنما تنهدم الكلية بهذا بحسب الإلزام . ثم لقائل أن يقول : فنحن لا نهدم إذن قضية كلية موجبة بحسب الإلزام . فنقول : ونهد ذلك . وذلك هو بأن يضاف إلى المقدم في المعنى شرط اطراح الشروط التي توجب لزوم التالي الذي لا يجب لزومه بنفسه ، كأنك تقول : كلما كانت هذه اثنوة على النحو الذي يمكن أن تكون عليه الاثنوة فهو زوج ؛ وكلما كان هذا خلا

٥

١٠

١٥

(١) كانت : كان د ، سا ، ن . (٢) هذه : هذا ع || الثنوة : الاثنوة نج ، س ، سا ، ع ، ما ، ه ؛ اثنوة . (٣) لم : ساقطة من ع || فإنه إن فرض معه ما ينقض ذلك : ساقطة من د . (٤ — ٣) نقض ذلك : ساقطة من ب ، س ، سا . (٥) فإن : وان س ، سا || وكونه محالا في الوجود : ساقطة من س . (٦) ثنوة : الاثنوة ب ؛ اثنوة س ، سا ، ع ، ه . (٧) الثنوة : الاثنوة نج ، س ، سا ، ع ، ه || يعتبر : يمتد سا || كونه : كونا د ، س ، سا . (٨) ولكن : ولو كان ب . (٩) ما قلناه : ما قلنا س . (١٠) وإن : لكن س ، ه . (١١) فنحن : نحن م . (١٢ — ١٤) بموجب لزوم التالي : ساقطة من س . (١٤) كانت هذه : كان هذا س ، سا ، ع ، ما || هذه اثنوة : ثنوة د ، ن . (١٥) يمكن : لا يمكن سا ، م || أن تكون : ساقطة من ع ، ع || طيه : طباب ، س ، سا ، ع ، م ، ه || الاثنوة : اثنوة د ، ن .

على التحرر الذي إذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه ، أو إلزاما للوجود الذي فرض عليه ، أو لزوم فرضه إن أمكن ، ولم يكن هناك شرط يتناقض مفهوم الخلائية ، فهو بعد . فيجب في المتصلة أن يعتبر معه زيادة على هذا المعنى ونحوه ، وإلا فلا توجد كلية البتة .

- و هذا إنما يتشوش حيث تكون الكلية مأخوذة بحسب الإلزام ، لأن تكون مأخوذة بحسب الأمر . وأمثال هذه الكلية المأخوذة بحسب الإلزام إنما هوى القياسات التي يساق فيها الكلام إلى المحال . وأما القياسات المستقيمة فستغني عن ذلك . فإذا استعملت هذه القضايا حيث يخفى عليك الأمر ، فاشتراط في نفسك إسقاط الشروط الناقصة كأنك تركته على واجبه . فإنك إذا استعملت : كلما كان هذا إنسانا كان حيوانا ، فاستشعرت معه ، ولم يكن مشترطا هناك شرط محال مناقض لحكم المقدم يمنع الحق في نفسه ، فحينئذ تسلم لك الكلية . فإن كان المقدم صحيح الوجود ، كانت الاعتبارات أمورا وقضايا صحيحة ، وإن كان محالا ، كانت الاعتبارات ما يصح مع ذلك المحال وتنبه ، وتعرض عنه لا أمورا لاتسالمه — ذلك المحال — بل تناقضه وترفعه ، حقا كانت أو باطالة .

- فإذا عرف الكلي ، لتحقيق أن تعرف منه الجزئي . فإن الجزئي ههنا أيضا ، كما قد علمت في العمليات ، يكون على وجهين : جزئي معرف عن الكلي ، وهو الجزئي الذي يصدق معه الكلي ، إذا كان الحمل إذا صدق على الكل صدق على البعض .

(١) التحرر: نحو: || الوجود: للوجود ع || أو إلزاما: أو لزوم ع . (١ - ٢) أو إلزاما للوجود الذي فرض عليه : ساطعة من د ، س ، س ، ن ، هـ . (٢) أو لزوم : أو لزوم د ، ن . (٨) عليك : عنك ب ، م ، ن . (٩) تركته : تركته م . (١٠) ولم : لم ع || محال : ساطعة من س . (١٢) وقضايا : ووصايا بنج ، د ، س ، ع ، ن ؛ وصايا هـ . (١٣ - ١٤) أمورا . . . الاعتبارات : ساطعة من م . (١٤) حقا : حقا ع . (١٥) فإذا : فإذا هـ || قد : ساطعة من د ، ن ، هـ . (١٦) الجزئي : ساطعة من ع . (١٧) إذا : إذ ع ، ع .

فإذا حكم في هذا الموضع بالجزئى لم يكن كاذبا ، والحكم بالكلى أيضا صادق .
وكذلك حال التلوي المتصل ، إذا صدق على كل وضع للقدم صدق على
البعض ، فيكون اتباع التالى لبعض أوضاع المقدم . وفي هذه المادة يصدق معه
الاتباع الكلى ، ويكون جزئيا محرفا ، وجزئيا ليس محرفا عن الكلى ، بل هو الحاق
نفسه دون الكلى . فن ذلك ماحق المحمول في جملة أن يكون بالضرورة موجبا
على بعض الموضوع وسلوبا عن الآخر . لكننا إذا جردنا الموضوع طبيعة في العقل ،
كان طبيعة المحمول ممكنا له ، مثاله قولك : بعض الحيوان إنسان ، فإن بعض
ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة إنسان كما علمت ، والبعض الآخر بالضرورة
ليس بإنسان . لكن الحيوان إذا أخذته حيوانا ولم يلتفت إلى موضوعاته ، وجدت
طبيعة أنه حيوان يحتمل من غير إيجاب ولا تنع أن يكون إنسانا . ومنه ما المحمول
فيه ممكن بالحقيقة للوضوع في الوجود أيضا ، مثل قولك : بعض الناس كاتب .
كذلك الجزئى الشرطى الذى جزئيته غير محرفة منه ، ما التلوي للبعض فيه على سبيل
الضرورة . ومنه ما ذلك على سبيل الإمكان ، مثل قول القائل : قد يكون إذا
كان الشئ حيوانا فهو إنسان ، أى إذا كان ناطقا ، وذلك بالضرورة . والآخر
قد يكون إذا كان هذا إنسانا ، فهو كاتب ، وذلك بالإمكان . فاما المثال
الأول فلا يشك من أمره أن التالى فيه لا يكون موافقا للتلوي المقدم فقط ، بل
يكون مع ذلك لازما . وأما القسم التالى فربما ظن به أنه يكون موافقا فقط ،

(٢) حال : ساقطة من س || المتصل : المتفصل ع . (٣) لبعض : بعض ب ، د ، س ،
ع ، هـ ، م ، ن ، هـ || وفي هذه : في هذا ع . (٥) جملة : جملة ع . (٨) بالضرورة :
ساقطة من د ، م ، ن . (٩) بإنسان : إنسان س . (١٠) تمنع : تمنع س ، س ، ع ، هـ ، م ، د .
(١٢) منه : ساقطة من م . (١٤) حيوانا فهو إنسان : إنسانا فهو حيوان ب ، س ، ع ،
هـ ، م ، ن ، حيوانا وهو إنسان س . (١٦) موافقا للتلو : موافقا للتلود ، ن ، هـ ،
موافقا للتلو س || المقدم : للقدم س ، ع . (١٧) التالى : التالى ع ، هـ || أنه : أن هـ .

- ولا يكون لازما ، لكنه قد يمكننا أن نجعله لازما . فلننظر أنا إذا جعلناه لازما ،
 فهل يعود إلى القسم الأول أولا يعود ؟ : فاما أنا كيف نجعله لازما ، فهو أنه
 حق أنا نقول : قد يكون إذا كان كذا إنسانا فهو كاتب لا محالة ، وذلك
 إذا كان يدل على ما في النفس برقم يرقه ، وهذا يلزمه أنه كاتب أو أنه
 صانع . فإذا قد يكون إذا كان هذا إنسانا ، فيلزمه أن يكون كاتباً . فاما
 أن هذا هل يعود إلى الأول ، فنقول : إنه من وجه يرجع إليه ، ومن وجه
 لا يرجع إليه . أما الوجه الذي يرجع إليه فلأن من الناس ما هو موجود برقم
 ذلك ، ومنه ما ليس بموجود كذلك . فالذي يرقم يلزمه بالضرورة أنه كاتب والذي
 لا يرقم يلزمه بالضرورة أنه ليس بكاتب . وأما الوجه الذي لا يشبه فيه الأول
 ولا يرجع إليه أن قولنا : هذا إنسان ، إذا حصل موجودا ، جاز أن يلزمه وقتا
 أنه يكتب ، ووقتا أنه لا يكتب . ولا كذلك في الأول ، فإنه ليس إذا كان
 حيوانا كان يلزمه مرة أنه إنسان ومرة أنه ليس . فهذا القسم الآخر يمكن أن
 يوجد على سبيل الموافقة . ويمكن أن يوجد على سبيل الضرورة ، وإذ هو جزئى
 فلا بأس أن يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة ، كما كان قد يصدق الجزئى مطلقا
 وضرور يا جميعا ، وإن كان هذا اللزوم غير الضرورة التى لجهة المتصلة كما تعلمها .
 إنما المشكل ههنا شئ واحد ، وهو أنا كيف نقول فى بعض القضايا الجزئية
 من المتصلات : قد يكون إذا كان كل كذا كذا ، فكل كذا كذا . والكل

(٣) إذا : إن س . || فهو : هوب ، س ، م . (٤) كان : كانت د . (٥) إنسانا :
 إنسان ه . (٦) أن : + يكون ح . (٧) أما : وأما ن || برقم : + من د ، ن .
 (٨) فالذى : والذى (٨ - ٩) أنه . . . بالضرورة : ساقطة من ح . (٩) وأما : فأما ح .
 (١٠) ولا يرجع : يرجع م . (١٢) حيوانا : إنسانا ح || إنسان ومرة أنه : ساقطة من م ||
 الآخر : الأخير س ، سا ، ع ، ط ، ه . (١٣) ويمكن : يمكن س ، سا || أن :
 ساقطة من م || وإذا : إذا د . (١٥) لجهة : بجهة ح . (١٧) كل : ساقطة من ح
 || فكل كذا كذا : ساقطة من د ، س .

يستوعب الموضوعات كلها ، فكيف يكون هذا صادقا من غير أن يصادق معه الكلى . فنقول : إن هذا يصدق إذا كان أمرا ما ممكنا للموضوعات ومن شأنه أن يعرض ويزول . وليس مستحيلا أن يجعل مداوما بالفرض . فنقول : وحيلت قد يكون إذا كان كل ج ب ، فكل ه ز ، وذلك إذا كان كل ج د أى كل ج الأمر الذى هو ممكن أن يعرض له آ ، وإذا كان كل ج د الأمر الذى يمكن أن يقارنه ، مثاله : قد يجوز أن يكون إن كان كل إنسان محركا ليد فكل إنسان يكتب . وذلك إذا كان كل واحد منهم لا يحرك اليد إلا مبتدئا بالكتابة . وهذا غير مستحيل . وكذلك إذا قلنا : قد يكون إذا كان كل إنسان كاتباً ، فلا واحد من الناس برام أو فكل إنسان جاهل بالرماية . وذلك إذا فرض أن كل إنسان ضعيف ، ولا يتفرغ إلا لتعليم الكتابة . فيكون لفرضنا كل إنسان كاتباً في الذهن حالان : حال يفرض فيه كل إنسان قاصراً عن تعليم صناعة أخرى ، وحال لا يفرض فيه . ففي إحدى الحالين يلزمه شيء ؛ وفي الحال الأخرى يلزمه شيء آخر . والجزئية تدل على تخصيص الحال ، وهو تخصيص الفرض . فهكذا يمكن أن تصدق هذه القضية ، وكل كلية المقدم ، وإلا لم يصدق . فإذا أشرنا إلى وجه حل هذه الشبهة ، فلنتم الكلام في إحصاء هذه القضايا .

(٢) أمر : أمرا س ، ع . (٣) يجعل : يجعل م || فنقول : ونقول ع || وحيلت : حيلت س ، ساء م ، ه . (٤) إذا (الأول) : إن ، ساء ع ، ساء م ، ه . (٥) ج : ج آ ن || ج د : + أى كل ج ع . (٦) فكل : وكل د . (٧) فكل : كل س . (٨) فنى : وفي ما ، ه || إحدى : أحد ب ، د ، س ، ساء ع ، م ، ن ، ه . (٩) فهكذا : وهكذا س || المقدم : ساقطة من ع (١٠) حل : ساقطة من د ، ن || فلنتم : ولنتم ن . (١١) القضايا : + واقع أمرب .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

- وأما الكلي السالب، فيجب أن نقيسه على هذا ، وهو أن يكون ولا سلب واحد يقبه أو يلزمه التالي . وكما أن الشرطي المتصل على الإطلاق هو الذي فيه موافقة ، وأما الحقيقي فالذي فيه اتباع بلزوم ، كذلك السالب الشرطي منه ما يسلب الموافقة كقولنا : ليس إن كان الإنسان موجودا فالحلاء موجود ، ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا : ليس إن كان هذا إنسانا، فهو كاتب . والفرق بينهما أن قائلا إن قال : ليس إن كان الإنسان ناطقا فالخمار ناهق ، وأراد رفع اللزوم ، صدق . وأما إن أود رفع الموافقة ، كذب . فكذلك الكلي السالب يكون أيضا على وجهين . وإذا كان الرفع رفع اللزوم، فاللزوم المرفوع جزء من التالي من حيث هو تال . وإن كان رفع الموافقة ، فالموافقة المرفوعة جزء من التالي من حيث هو تال . ورفع التالي في كليهما رفع للتالي مع ما هو جزء منه . ففي موضع ، المرفوع هو اللزوم . وفي آخر ، فالمرفوع هو الموافقة .
- والموافقة ليس إلا نفس تركيب التالي على أنه حق ، وهو نفس كونه قضية على أنها حق . وأما اللزوم فهو شيء زائد على نفس كونه قضية ؛ بل هو أنه مع كونه

(٢) فصل : الفصل الخامس ب ، الفصل الخامس د ، س ، ع ، ط ، م ؛ فصل هـ .
 (٤) ولا سلب : ولا شيء ما ؛ ولا شرط هـ . (٦) كذلك : وكذلك س . (٨) إن : ساقطة من ع .
 (١٠) فكذلك : وكذلك د ؛ فذلك س . (١٢) كان : ساقطة من د ، ع ، ط ، ن ||
 المرفوعة : المرفوعة من . (١٣) ورف : ويرفع ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن || في : وفي د ، س ، ط ، م . (١٥) نفس تركيب : تركيب نفس س (١٥ - ١٦) وهو . . . حق : ساقطة من م .
 (١٦) بل هو أنه : ساقطة من ع .

قضية فهو لازم . وأما السلب الجزئى فقياسه قياس الإيجاب الجزئى ، كقولك :
قد يكون إذا كان آ ب ، بخ د ، أو كان كل آ ب ، فكل ج د .

فلتأمل حال الكلى الصادق فى وجهى السلب المذكور . فنقول ، إذا قلنا :

ليس البتة إذا كان آ ب ف ه ز ، ونعنى به الموافقة ، فإن تصوره ووجوده
سهل . فإنه يكون المراد فيه أن كون آ ب ليس يوجد صادقا معه ه ز . فتارة

لأن هذا ليس صادقا فى نفسه ، فلا يكون صادقا عند وضع غيره إن لم يكن

لازما عنه . فربما كان الكاذب فى نفسه يصير صادقا عند وضع غيره إذا كان

ذلك لازما . وكقولنا : ليس البتة إن كان الإنسان ناهقا ، أو غير ناهق ،

فالحلاء موجود . وهذا رفع موافقة على الإطلاق . فإن أحدهما وهو المعمول تاليا

ليس يصدق موافقا للآخر وجودا ، إذ ليس يصدق . ولا أيضا يصدق لزوما ،

إذ ليس يلزم عنه . وإذا كان كذلك صدق السلب والمقدم يمنع صحة التالى تارة ،

وهو فى نفسه صحيح الوجود وممكنه ، : سح سلبه ، كقولنا : ليس البتة إذا

كان زيد أبيض فهو أسود ، وأخرى وهو فى نفسه واجب الوجود كقولنا : ليس

البتة إن كان زيد ليس بجسم فهو حيوان ، أو كقولنا : ليس البتة إن كان زيد ،

جسما ، فهو بياض . ورفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا : ليس البتة إن كان

الإنسان موجودا ، فالحلاء ليس بموجود ، أو المثلث ليست زواياه مثل أربع

قوائم . وذلك لأن هذين التالين ، وإن كانا واجبين سلبا وموافقين لوجود

(٢) قد : قد لاس . (٥) فإنه : كانه د ، ن || فتارة : ساقطة من ع . (٧) لازما :

كاذبا ب ، د ، س سا ، ط ، ن ، ه . (٨) وكقولنا : فكقولنا د ، س ، ن ؛ كقولنا ط ، ه

|| ناهقا : ناطقاس || ناهق : ناطق س ، ه . (١١) يمنع : ساقطة من س

|| صحة : ساقطة من سا || تارة : وتارة ط ، ه . (١٢) وهو : فإن هو د || إذا : إن د ،

س ، سا ، غ ، ط ، ن ، ه . (١٣) وهو : هو ط . (١٤) زيد (الأولى) :

رجل ط || أو كقولنا : أو قولنا د ، ع ، ط ، ن ، ه . (١٧) وإن : إن سا .

الإنسان ، فهما غير لازمين عن وجود الإنسان . فهذا التلوي يصدق موافقة ، ولا يصدق لزوما .

- فلننظر هل يوجد هذا صادقا البتة حتى يكون مادة ، أى حال فرضت لوضعه مقدما لم تلزم التالى ، فيشبه أن يظن أن هذا لا يمكن . لأنه يمكن أن تضاف شروط تجعل الشيء التالى المطلوب التلو لازما ، كمن يجعل الإنسان متحركا ،
- فيتوصل منه إلى أن يلزم أن الخلاء غير موجود . ولكن الحق أنه لا يخلو إما أن يكون ما وراء الشرط الموجب للزوم يثبت التالى غير لازم ، ويحفظه على ذلك ؛ أو أى شرط ألحقته بالوضع للقدم ، جعل التالى لازما . فإن كان قد ن يمكن أن تستثنى الأمراط الملزمة ، فإذا استثنى إعدامها ، كانت المتصلة الكلية المقرونة بمقدمها الاستثناءات كلها كلية سالبة للزوم فيه . فإن كان الأمر على موجب
- ١٠ القدم الأول ، فالسالبة صادقة ؛ وإلا فلا يتوصل إلى تصديقها . مثلا ، ليكن المقدم ج د ، والتالى ه ز ؛ وليكن هناك شرط أو شرائط تلزمه ؛ فليكن ذلك شرطا واحدا ، وهو شرط كون ح ط لاغير . حتى إذا كان ج د ، وليس ح ط ، كان فلا لزوم البتة لـ ه ز . والقضية القائلة إنه كلما كان ج د ، وليس ح ط ، فلا لزوم البتة لأن يكون ه ز قضية صادقة . فإذا قلنا : ليس إذ كان ج د ، وليس ج ط ، يجب أن يكون ه ز ، كان هذا صادقا بمعنى سالب للزوم
- ١٥

(١) فهما . . . الإنسان : ساقطة من سا || فهذا : وهذا د ، سا ، ن . (٤) لم : ما ع .
 (٥) الشيء : ساقطة من ن . || منه : بذلك ه || أن يلزم : ما يلزم من || ولكن : لكن د ، س ، سا ، ن ، ه . (٦) إما : ساقطة من م . (٧) ما وراء : وراء ع . (٨) أى : وأى س ، سا || أى : + شئ ب ، م || ألحقته : ساقطة من د ، ن || للقدم : المقدم م .
 (١٠) فإن : وإن س ، ه || كان : كل سا (١١) ليكن : ليكن ذلك ع ، ه ؛ فيكون م .
 (١٢) وليكن : ولكن س || تلزمه : ملزمة سا . (١٣) حتى : ساقطة من ع . (١٤) فلا لزوم : بلا لزوم د ، ن ، ه ؛ لا لزوم ع ، م . (١٥) لأن يكون : لا يكون من || ليس : + البتة س ، ه . (١٦) وليس : ساقطة من د ، سا ، ما ، ن ، ه .

فإن لم يكن هكذا ، بل كان إذا لم يكن ح ط ، كان لازما أيضا ، وكان لا ينفك عن شرط يلزم . فالتالى حقه اللزوم ، فالسالبة للزوم كاذبة . ويجب أن تكون هذه الشروط الملحقة التى يلزم مما يلزم أو تلزم بفرض للقدم على ما قلنا . ولما كان قد يوجد لزوم محدود الأسباب يمكن استثناء إعدامها . فمن الممكن إذن أن تكون قضيته كاية ترفع اللزوم ، وهذه يجب أن يؤخذ فيها اللزوم من جملة التالى ، أى فى حال الرفع ، حتى يكون قولك فيها : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، فكذا كذا ؛ معناه : ليس البتة إذا كان كذا كذا ، يلزم أن يكون كذا كذا . وكذلك فافعل فى الموجبة .

٥

ومما يتشكك فيه ههنا أنه هل يصدق سلب تلواصر لأمر لا يتفق لها وجود البتة ، ويكون ذلك السلب كليا . فبالجزم أن يقع للإنسان أن قولنا : ليس البتة إذا كان هذا عددا ، فهو خط ؛ أو ليس البتة إذا كان هذا نباتا ، فهو حيوان ؛ أو ليس البتة إذا كانت النباتية عددا ، فالنباتية فرد ؛ قضايا صحيحة . لكنه قد يمكن أن ينقص ذلك إذا جعل هذا المقدم شيئا محالا . بفعل العدد نهاية ذاتية للسطح يصير حينئذ خطأ . وذلك مثل ما يقال ممرحا به : إنه إن كان هذا عددا ، وكان مع ذلك نهاية للسطح ، فهو خط ؛ وكذلك إن كان هذا إنسانا ، وكان مع ذلك صاهلا ، فهو فرس ؛ وإن كان هذا

١٠

١٥

(٢) يلزم : ملزم ع || فالتالى : والتالى ع ، عا ، ه . (٣) أن تكون : أن لا تكون من || وتلزم : ساقطة من م . (٥) من : فى ب ، م || جملة : جهة عا . (٦ - ٧) كان كذا كذا : كان كذلك د ، ن || كذا . . . كان : ساقطة من سا . (٧) كذا فكذا كذا : ساقطة من ع || فكذا كذا : فكذا كان ن . (٨) كذا كذا : كذا ع || وكذلك : ساقطة من سا || فافعل : افعل د ، ن . (٩) لها : لها م . (١٠) السلب : ساقطة من م ، ه . (١١) عددا . . . هذا : ساقطة من سا . (١٢) كانت : كان سا . (١٥) وكان : فكان د ، ن . (١٦) إن كان : لو كان ب ، م || وإن كان : أو إن كان م ، ع .

ثنائية ، وكان مع ذلك غير منقسم بمتساويين ، فهو عدد فرد . وليس كون هذا المقدم محالا مما يجعل الشرطية كاذبة . فلذلك نقول : لو كان الخلاء موجودا لكان بعدا ، ولو كانت الثنائية غير منقسمة بمتساويين لكانت فردا . وتكون القضيتان صادقتين وإن كان مقدمهما محالا . والقضايا الشرطية المستعملة في قياسات الخلف بهذه الصفة ، فلاذن ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة . لكننا قد أوردنا مثل هذا السؤال في الكلية الموجبة . والجواب عن ذلك يسهل مأخذ الجواب عن هذا . وأما السالبة الجزئية المتصلة فتعرفها مما يسهل لك من قبل معرفتك بالكلية السالبة من حيث هي سالبة ، ومن قبل معرفتك بالجزئية الموجبة من حيث هي جزئية موجبة .

- ١٠ وإذا بلغ بنا الكلام في تعريف الإيجاب واللب في المتصل هذا المبلغ فبالحرى أن نتعرف مثل ذلك في المنفصل . فنقول : إن الأمر في كلية الإيجاب المنفصل في الانفصال الحقيقي هو كالتظاهر ، وهو أن الناد المتكافئ يكون دائما عند كل وضع للقدم . لكن يجب علينا أن نحقق تفهيم هذه السوالب ، ولنعمد إلى أعصرها تصورا . مثل قولنا ليس البتة إما أن يكون كل آب ، وإما أن يكون كل ج د . فنقول : إنه إنما يصدق في أحوال ثلاثة : أحدها ، أن يكون القولان وهو قولنا : كل آب ، وقولنا : كل ج د ، يجتمعان بالصدق في كل حال ، كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناطقا ، وإما أن يكون كل حمار ناهقا . والثاني ، أن يكون القولان جعيما يجتمعان بالكذب في كل حال ،

(١) مع ذلك : ساقطة من د ، ن || غير : غيره د || فهو : فهذا . (٢) مما يجعل : ما يجعل د ، سا ، ن . (٣) ولو كانت : ولو كان ع ؛ أو كانت هـ . (٤) مقدمهما : مقدمها ع ، ما . (٥) وأما : فأما ع || مما يسهل : ما يسهل د ، ن . (٦) موجبة : ساقطة من ع . (٧) وإذا : وإذا ما . (٨) قولنا ليس : قولك ؛ قولك ليس سا ، ن . (٩) قولنا كل : ونقولك كل د ؛ وكل ع ، ن . (١٠) وإما أن يكون : أو يكون ن || كل : ساقطة من ن . (١١) جعيما : ساقطة من م .

كقولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان ناهقا ، وإما أن يكون كل حمار ناطقا . والثالث ، أن يكون أحدهما حقا دائما ، والآخر محالا غير معاند ولا مقابل ، مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون الاثنان كيفاً ، وهذا واجب الصدق في كل حال ؛ أو مثل قولنا : ليس البتة إما أن يكون كل إنسان حيوانا ، وإما أن يكون الخلاء موجودا . فإنه ليس يعاند أحدهما الآخر ، ولا يلزم من أحدهما نقيض الآخر . وإن كان نقيض أحدهما ، وهو المحال منهما ، يصدق مع هين الآخر دائما ، وليكن ليس صدقا لازما إياه ، حتى لو كان كذبا لكان يلزم منه رفع الآخر . هذا إن عتبنا بلفظة إما إيجاب عناد المقدم لتاليه ، على أن وضعه يمنع وضعه . وأما إن عتبنا به نظير ما عتبنا في المتصلات الغير الحقيقية ، وهو أن يكون المرتفع قد علم ارتفاعه نفسه ، أو هو مستحق لذلك في نفسه لا لوضع المقدم ، فهذه السالبة تكون كاذبة في مثل هذا الوضع من هذا القسم الأخير ؛ إلا أن المتصلات لا تتصور إلا مع عناد البتة . وإذا كان في الأجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى يكون قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ، قد يصدق بسبب أنه سلب لكاذب ؛ هو قولنا : إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ؛ لأن هذين قد يجتمعان معا اجتماعا لا تكون هذه القضية لأجله

(١) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٢) دائما : ساقطة من ن . (٣) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٤) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٦) وليكن : ولكن ما ، ه . (٧) وليكن : ولكن ما ، ه . (٨) كان : + كذا ع || كذبا : كاذبا ه . (٩) وأما إن : وإن سا || به : ساقطة من م . (١٠) وهو : هوس || يكون : ساقطة من م . (١١) أو هو : إذ هو نج ؛ أرسا || الوضع : الوضع م . (١٢) الأخير : الآخر د ، سا ، ن . (١٣) مع : ساقطة من د . (١٤) ج د : ج د د . (١٥) قد يجتمعان : لا يجتمعان ع .

كاذبة . فإذا كانتا هاتان جائزتي الاجتماع ، والقضية تكون صادقة ، لم يجب أن يصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات .

- فقد بين الوجه الذى عليه تتصور هذه القضايا . وذلك إذا كانت موجباتها المتابلة لها كاذبة . وذلك لإحدى العلل المذكورة . ثم يشكل ههنا أنه دل يصدق إما أن يكون كل ، وإما أن يكون كل ، وإما أن يكون لاشئ ، وإما أن يكون لاشئ . وذلك لأنه لقائل أن يتشكلك فيقول : كيف تصدق القضية القائلة : إما أن يكون كل آ تب ، وإما أن يكون كل جـ د ، أو القائلة : إما أن يكون لاشئ من آ تب ، وإما أن لا يكون لاشئ من جـ د . وكيف يتفق أن يقع هذا التماثل بين كليتين ؟ فنقول : إن هذا الإشكال أكثر عروضا وإنما دوى في المشتركات في الموضوع ، وذلك أنه كيف صار يصح أن يقال : إما أن يكون كل آ تب ، وإما أن يكون كل آ جـ . ويوقف عليه ويترك القسم الثالث ، وهو أنه إما أن يكون بعض وبعض . فنقول أولا : إن جواز هذا في المنفصلات اللاتى انفصالها وارد بعد الموضوع ، فهو أمر ظاهر متعارف ، كقولك : كل عدد إما زوج ، وإما فرد . فإن العموم قد تناول كل واحد من حالتى الانفصال . وإنما يشكل في الانفصال السابق لوضع المقدم . والذى نقوله في جواب ذلك : أما أولا ، فإنه ليس كلامنا في هذه القضايا على أنها صادقة ،

(١) كانتا : كانت د ، س ، ن ، هـ || هاتان : هاتان د ، ن || جائزتي : جزئ د ، ن || والقضية : فاقضية د . (٢) بين : بين د ، س ، ع ، ن (٤) اللل : ساقطة من س . (٥) وإما أن يكون كل : ساقطة من د ، س ، وإما أن لا يكون كل ع . (٥ - ٦) وإما أن يكون لاشئ : ساقطة من د ، وإما أن لا يكون لاشئ ع . (٦) لأنه : إنه د ، س ، ن . (٧ - ٨) أن يكون . . . وإما : ساقطة . هـ || يكون لاشئ من جـ د : لا يكون لاشئ من جـ د ، ن ، هـ ، لا يكون لاشئ من جـ د م . (٨) يتفق : أن يتفق ع . (٩) التماثل : التماثل || مروض : + في ن . (١٠) أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) ويوقف : ويوقف س .

أو كاذبة ؛ بل على أنها قضايا . فلا يكون فقدان الصدق في صنف منها موجبا علينا أن نسقطه عن جملة الأصناف . وأما ثانيا ، فليس طينا أيضا أن نطلب فيها الصدق الحقيقي ، بل الشهرة قد تكفيها في استدعائنا إلى تصديدها ، أعني إذا كان قد يقبل صدقها ، وإن لم تكن حقيقية . وأما ثالثا ، فإننا إن سمنا أنفسنا أن نورد المضصلات صادقة بالحقيقة ، فليس يلزمنا لامحالة أن نورد من الصادق ما كان الصدق في صنفه موجودا بالبديهة ؛ بل إن كان مما يتبين صدقه بالجمحة ، فهو أيضا من جملة الصادقات . فمثال ما وجد من المشهورات مطابقا لهذا الصنف ، أن القوم الذين صح عندهم وقام في أنفسهم أن الفاعل لا يكون إلا واحدا ، فإنه مشهور عندهم مقبول لديهم أنه إما أن تكون كل حركة فعل الله ، وإما أن تكون كل حركة فعل العبد . فإذا استنتوا أنه ليس كل حركة فعل العبد ، أتعجبوا أن كل حركة من عند الله وفعله . ويكون مشهورا فيما بينهم أيضا أنه إما أن لا يكون شيء بقضاء الله ، وإما أن لا يكون شيء بفعل الناس . وربما لم تكن هذه كثيرة الاشتهار ، أعني التي من سالتين كليتين . لكن إذا قلبت إلى الإيجاب كان يكون مشهورا عندهم ، كقولهم : إن كل شيء إما أن يكون بقضاء الله ، أو يكون كل شيء بفعل العبد ؛ لأنه لا فاعل إلا واحد . وأما في العلوم وفي الصدق الحقيقي ، فإن الشيء الذي يقتضيه النوع إما مسلوبا عن كل

(١) بل : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ع (٢) نسقطه : يسقط م || عن : من د ، ن ، هـ . (٣) سينا : سينا ط . (٤) نورد (الأول) : نورد ع . (٥) الصدق : بالجمحة هـ || مما يتبين : مما يبين ع ؛ ما يبين ط . (٦) من (الثانية) : في ع . (٧) عندهم : ساقطة من د ، ن . (٨ - ٩) فإنه : أنه : ساقطة من سا . (٩ - ١٠) إما . . . حركة : ساقطة من سا . (٩) إما : ساقطة من ع || الله : تعالى ع ، هـ (١٠) العبد (الأول) : العباد س ، هـ . (١١) الله : تعالى ع ، هـ || ويكون : فيكون د ، ن . (١٢) الله : عز وجل ع ، هـ . (١٣) كثيرة : كثيرة م || أعني : وأعني ع . (١٤) الله : تعالى ع ، ط ، هـ || واحد : الواحد هـ .

- واحد ، أو موجبا لكل واحد ، مثل طلب طبيعة النار مكانا معينا ، والأرض مكانا معينا ، فإن ذلك يكون للكل ، وبالجملة كل ما هو فضل أو لازم للنوع مما ليس بعرض عام زائل . فإن ما كان هذا صفة ، وعلم أن هذا صفة ، علم يقينا صدق القضية التي بنى انفصالها على متقابلين : أحدهما هذا الشيء ، والآخر مقابله . مثاله إما أن تكون كل نار متحركة إلى فوق ، وإما أن تكون كل نار متحركة إلى أسفل ؛ أى إما أن تكون كل نار مكانها بالطبع فوق ، أو تكون كل نار مكانها بالطبع أسفل . وهذا وإن كان يحتمل التقسيم الذى يبنى على البدئية قسمًا ثالثا ، وهو أنه إما أن يكون بعض النار كذا ، وبعضه كذا . فهذا القسم الثالث مستحيل إثباته فى القسمة التى تكون بعد العلم ، فإن طبيعة النار لا تختلف فى ذلك ؛ بل يكون القسمان المذكوران كافيين والقضية صادقة ، حتى أيهما استثنى عنه أنتج قبض الثانى ، وأيهما استثنى فقبضه أنتج عين الثانى . وإذا استثنى قبض أحدهما صح أن نقول : فيجب أن يكون لا محالة القسم الثانى بعينه . ولو كان فى الأقسام قسم ثالث لم يجب أن يكون من رفع الأول إثبات هذا الثانى ، كما يكون إذا كان الأصل الذى يبنى عليه مجهولا . فكان حينئذ يحتاج إلى قسم ثالث ؛ وكان إذا رفع القسم الأول لا يجهل عند الذهن إثبات الثانى وحده ، بلهائله ، لالأنه غير واجب فى نفس الأمر . فقد بان أنه قد تكون قضية صادقة بهذه الصفة . وكذلك قد نجد لهذا أمثلة

(١) أو موجبا : وإما موجبا ، هـ ؛ موجبا ع . (٢) مكانا : ومكانا م .
 (٣) وعلم : علم ع || هذا (الثانية) : هذه د ، س ، ما ، ن ، هـ . (٦) مكانها : مكانه ب ، د ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٧-٦) فرق ... بالطبع : ساقطة من د .
 (٧) مكانها : مكانه ب ، س ، سا ، عا ، م ، ن . (٩) الثالث : ساقطة من هـ ||
 مستحيل : مستحيل هـ . (١٠) بل يكون : ويكونان ع . (١٥) وكان إذا : فكان إذا
 سا ؛ وإذا كان م || لا يجهل : لا يجب د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ . (١٦) بلهاله :
 بجهاله هـ . (١٧) بان + له ع .

في القياس الثاني من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة ، إذا انتقل
عن الاستثناء الأول إلى الاستثناء من النتيجة وهي ناقصة قسم .

- وأما الجزئيات فبالحرى أن يتشكك في أمرها ، فيقال : إنه كيف يصلح
• أن يقال : قد يكون إما كذا وإما كذا ، وليس ذلك كلياً دائماً ، إلا أن
يكون عناداً غير تام . فنقول : إنه ربما كانت الأقسام بحسب الأمر المطلق
مثلاً ثلاثة ، وإما بحسب وضع وحال . فاشنان أو أقل من القيسم المستوفية ،
مثل أن الأقسام في قولنا : إن كل مقدار إما ناقص وإما زائد وإما مساو
ثلاثة ؛ فإن فرض أن كان المقدار ليس مساوياً ، أو استثنى ذلك فبقيت نتيجة
١٠ يحتاج أن يستثنى منها ، كانت الأقسام اثنين . فإن المقدار بهذا الشرط يكون
إما زائداً وإما ناقصاً فقط ، ويكون العناد حينئذ تاماً ؛ إذ أيهما أوجب رفع
الآخر ، أرفع أوجب الآخر . فإن قال قائل : فيكون إذن قولنا : كل مقدار
ما ناقص وإما زائد وإما مساو ليس إلزاماً دائماً ، إذ حينئذ لا يصدق .
إذ يقول : إن كان لا يصدق حينئذ فهو كذلك . فإن هذا حينئذ لا يكون إيجاباً
دائماً ؛ بل تارة يصدق وتارة يكذب . ويشبه حينئذ أن يكون كل منفصلة
١٥ يشتمل حال القسمة الأولى منه على أجزاء فوق اثنين . فهو منفصلة ليس فيها
اقصال كلي الإيجاب . وذلك لأن عند وضع قبيض قسم ، وهو ممكن ، يبطل
صدق الإيجاب لاقصال أكثر من اثنين . ولا أيضاً لإيجاب اقصال الاثنين
منهما فقط يصدق دائماً ؛ بل إنما يكون الاقصال الدائم الصدق حيث

(٩) مساوياً : مساوياً م . (١٢) أرفع : وإن رفع ه . (١٦) حال : على موجب
سا ، ساقطة من ما ، ه || القسمة : ما القسمة ع || منه : منها د ، سا ، ن . (١٧) اقصال :
اقصال م || عند : ساقطة من ص .

الأجزاء في القسمة الأولى اثنان . فإن كان هذا الانفصال قد يصدق مع ذلك الاستثناء ، إذ الانفصال صدقه ليس لصدق أجزائه ، فلا يلزم هذا الطعن .

لكنه قد يشكل ههنا أيضا أمر الجزئى . فإنه قد يجوز أن يتشكك في حال التخصيص الذى تدل عليه منفصلة جزئية مؤلفة من كليتين ، كقولنا : قد يكون إما كل وإما كل ، فيقال : إن هذا كيف يمكن أن يكون ؟

- فلنحل هذا الشك أولا في الموجبة منه فنقول : إن هذا التخصيص أيضا تخصيص حال ، وعلى قياس ما قلنا في المتصل ، ووجه هذه الحال المخصصة أنه ربما كانت الأقسام التامة أكثر مما عدا في هذه الجزئية . وأما في تلك الحال فلا يكون أكثر من قسمين . مثاله : إن مناسبات المقادير هي ثلاثة : المساواة والزيادة والقصان . لكنه قد تكون الأقسام في بعض الأحوال قسمين لثلاثة .
- ١٠ فإنه قد يكون كل مقدار في الوجود إما مساويا لمقدار ما وإما أصغر، وذلك إذا في الوجود مقدار لا أعظم منه مثلا كقطر العالم . فإن قيل : إنما قد يكون كل خط إما مساويا لخط وإما أصغر منه ، كان هذا صادقا جبرئيا فإن جعلته كليا ، كذب ، وهو أن تقول دائما وفي كل حال واعتبار : إما أن يكون كل خط مساويا لخط أو أنقص منه ، إلا أن تسمى المقيس إليه . فنقول
- ١٥ دائما : إما أن تكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم ، أو أصغر منه . وأيضه قد تكون الأقسام أكثر من اثنين مثلا إذا أخذنا هموم الأحوال . وأما إذ اعتبرنا حالا ما ، فلا يصح فيه إلا أن يوضع من الأقسام جزان اثنان أو أنقص من العدد الذى للأول . فلتكن تلك الحال فرضنا أن الفاعل واحد، فيكون حينئذ

(١) فإن : وإن ع . (٢) فلا يلزم : ولا يلزم ع . (٥) أن يكون : ساقطة من ع .
 (٦) أولا : أول ع . (٧) ما قلنا : ما قلناه ع . (١٢) في : من س || مثلا :
 ساقطة من س . (١٣) كان : وكان ع . (١٤) وفي : في ع . (١٥) إليه :
 إليه ع . (١٩) للأول : + منه ع ؛ ساقطة من م || فرضنا : فرضا ما .

صحيحاً أن كل فعل إما أن يكون من الله ، أو يكون كل فعل من الناس ، ولا يكون القسم الثالث محجواً إلى صحة هذا الكلام . أغنى بالقسم الثالث قولنا : وإما بعض وبعض . فنفس الفرض المذكور يوجب صحة هذا جزئياً ، أغنى أنه قد يصح عند فرض ما أن يكون إما كل فعل من الله وإما كل فعل من الناس . وإذا كان الفرض حقاً بنفسه واجباً ، فإن هذا الجزئى حينئذ يصير كلياً ، فيكون هذا صحيحاً بنفسه ، لا عند اعتبار تلك الحال . وفرق بين أن يكون فرضاً ، وبين أن يكون حقاً . فإن الفرض قد يكون غير موجود في الوجود . فنه ماهو جائز الوجود ، ومنه ماهو محال الوجود . والحق هو الذى حصل بنفسه موجوداً في الأمور ، لا في الوضع والفرض . فإن أنكر منكر صحة لزوم التالى معتمداً إحالة الفرض ، وهو أن الفاعل واحد فقط ، فيجوز أن يوضع له فرض جائز مثل أن تفرض ، في وقت ما ، أن كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة إلى جهة واحدة . فحينئذ يصح لك أن تقول : إما أن تكون كل نار منصعدة أو كل نار هابطة ، أو كل نار ذاهبة إلى جهة مقاطعة للسافة بين اللمهتين . ولا يصح لك هذا دائماً ؛ بل عند هذا الفرض الجائز في نفسه ، لأن حل الحركة على كل واحدة من النيران جائز ، وإن كان يجب لها إذا وصلت إلى موضعها السكون . فيكون قد يكون كل نار إما كذا وإما كذا ، أى ههنا حالة يصدق منها هذا القول . وإن شئت جعلت بدل النار مدرة أو شررة فيخرج الكلى من الحكم .

(١) الله : + تعالى ع || فعل من : من فعل م . (٢) بالقسم : القسم د ، س ، سا ، ما ، م ، ن . (٣) يصح : + أن ب ، د ، س ، سا ، م ، ن ، ه || ما : إما ع || الله : + تعالى ع ، ه . (٤) كان : صار س ، سا . (٥) قد يكون : ما يكون ع . (٦) لك : ساقطة من د ، ن . (٧) بين : من د ، ن . (٨) هذا (الأول) : ساقطة من سا || هذا (الثاني) : ساقطة من د ، ن . (٩) وصلت : وصل س ، ع ، سا ، ه .

وبعد هذا كله، فاعلم أنك إذا أردت أن تعتبر الجهات في الشرطيات، كان أولى اعتبار الجهات لهذه القضايا أن يكون للتصللات . واعلم أنه كما لم يكن إيجاب المتصلة وسلبها وإمها لها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب أجزائها ؛ بل باعتبار الاتصال ؛ كذلك ليس كونها ذات جهة لكون أجزائها ذات جهة ؛ بل يجب أن تكون الجهة للاتصال .

واعلم أنه كما يكون حمل موجود لا لزوم فيه ، وحمل في بعض الأشياء بلزوم ولكن لا ضرورة فيه ، وحمل ضروري ، كذلك التلو . أما أمثلة ذلك في الحملات فإن قلنا : زيد كاتب ، وصدقنا ، كان وجودا ليس فيه ضرورة البتة . وإن قلنا : القمر ينكسف ، كان فيه وجود وضرورة ، ولم يكن دائما . وإن قلنا : إن زيدا أو القمر جسم ، كان ضروريا صرفا ، كذلك في المتصللات ، فليس نفس اللزوم . وإنه لا بد من التالى عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا ، والموافقة أبعد من ذلك . ولا الموافقة من غير لزوم تمنع الضرورة ؛ بل يجب أن يكون اللزوم أو الموافقة دائما في جميع مدة كل وضع وُضع للقدم، حتى إذا كان ، يلزم كل وضع أو يوافق ، ولم يكن دائما ولم يكن ضروريا . فالضروري الكلى في الإيجاب هو أن يكون الاتصال دائما ما دام الوضع ، ومع كل وضع سواء كان اتصال موافقة أو اتصال لزوم . وأما الوجودية الكلية للزومية التي لا ضرورة فيها فهي من التي يعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو أن يكون اللزوم موجودا في كل وضع ، إلا أنه لا يدوم

- (١) إذا : إن ع ، ما ، ه . (٢) لهذه : في هذه ه . (٤) كونها ذات جهة لكون أجزائها : كون أجزائها سا ، ما || كونها ذات جهة : كون أجزائها ذات جهة د || كونها : كون ه . (٦-٧) في بعض وحمل : ساقطة من عا . (٨) قلنا : + قولنا ع . (١٣) أو الموافقة : والموافقة عا . (١٤) أو يوافق : أو موافق د ، سا ، ن || ولم يكن دائما ولم : لم يكن دائما ولم ؛ ولم يكن دائما لم س ، سا ، عا ، ه . (١٦) أو اتصال : واتصال ع || لزوم : اللزوم ع . (١٧) من : في د ، ن ؛ ساقطة من س ، سا ، عا ، ه . (١٧-١٨) وأما الوجودية . . . لزوم : ساقطة من ع .

مع دوام الوضع أو لا يجب . كقولهم : كلما كان هذا إنسانا فهو متفلس ،
أو كلما طلعت الشمس فهي توافي السم . فإن المصير إلى الموافقة والموافاة جميعا
بعد الطلوع بزمان . وأما إذا لم يكن الاتصال منها بلزوم فلا يبعد أن يتشكك
بتشكك أنه هل توجد كلية متصلة الاتصال . منها اتفاق ، ثم يتفق مع كل وضع
اتفاقا غير دائم ، ويشبه أن هذا لا يوجد صادقا ، فإنه إن كان الأمر ليس
لازما عن الوضع بوجه ولا دائم الموافقة ، بل عارضا ، فيجوز أن لا يعرض ؛ إذ
ليس يلزم عروضه عن الوضع ، ولا هو واجب في نفس الأمر . وأما في الجزئيات
فسيوجد ذلك . هذا وأما الممكن الصرف فهو أن يكون التالي يصح أن يوافق
في كل وضع وأن لا يوافق ، إذ لا موجب . وأما حيث الاتصال لازم فيشبه
أن لا يوجد للزوم فيه حكم ممكن كلي صادق . ليس لأن الممكن لا يلزم . فإنه
ممكن للإنسان الكتابة ، وقد يلزم بشرط كما قلنا وبيننا . ولكن لأن ذلك الشرط
لا يوجد مع كل وضع . فإنه من الأوضاع التي للقدم ، أوضاع يُشترط فيها
ما يمنع ذلك للزوم ، فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن أن يصير التالي لازما عن
الموضوع ، وهو أحد الأوضاع .

وإذا عرفت هذا في الإيجاب ، فقد عرفت في السلب ، والأمر
في الجزئيات أظهر .

(١) أولا يجب : إذ لا يجب د ، هـ ؛ ولا يجب م . (٢) أو كلما : وكلما سا || فهي : فهو
ب ، د ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ || توافي : يوافق ما . (٣) وأما إذا : وإذا س || منها : ساقطة من
د ، س ، هـ ، م ، ن ، هـ || بلزوم : للزوم د ، س ، هـ ، م ، ن . (٤) منها : فيها د ، هـ ، م ، ن ، هـ .
(٥) يلزم : بلزوم هـ . (٦) موجب : يوجب م || لازم : اللازم سا . (٧) للزوم : للزوم ع ؛
ساقطة من م . (٨) لا يوجد : ما لا يوجد سا || فإنه : لأنه ن ؛ فإن م . (٩) وإذا :
فإذا ع . (١٠) في الجزئيات أظهر : ساقطة من ب || أظهر : + والله أعلم س ؛ + تمت
المقالة الخامسة من الفن الرابع من المطلق سا ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع والحمد لله
رب العالمين ع ؛ + تمت المقالة الخامسة من الفن الرابع من الجملة الأولى في المطلق ما ؛ +
تمت المقالة الخامسة والحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه محمد وآله أجمعين هـ .

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة السادسة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في القياسات المؤلفة من الشرطية المتصلة في الأشكال الثلاثة

٥. القياسات المؤلفة من المتصلة هي التي تكون مؤلفة من متصلتين تشتركان في حد ، أعني في مقدم أو تال . ويكون ذلك على هيئة الأشكال الثلاثة التالية .
فأما أن يكون الحد الأوسط تاليا في أحدهما ، مقدما في الآخر ، ويسمى الشكل الأول . وإما أن يكون الأوسط تاليا في كليهما ، ويسمى الشكل الثاني .
١٠. وإما أن يكون الأوسط مقدما في كليهما ويسمى الشكل الثالث . ولا قياس من جزئيتين ولا من سالتين ، ولا من سالبة صغرى كبراهها جزئية .

(١) السادسة : السابعة د ، د ، ع ، ع ، م ، م ، ن ، هـ . (٢) من الفن . . . المنطق : ستة فصول || من الجملة . . المنطق : منه ب ، د ، م ، م ، ن ، هـ من الجملة الأولى ستة فصول سا ، م من المنطق ع ، م من المنطق ستة فصول هـ . ثم تذكر هذه النسخة بعد ذلك عناوين الفصول . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، م ، سا ، ع ، م ، فصل ط ، ن ، فصل ا هـ . (٥) الشرطية المتصلة : المتصلات م ، المتصلات البسيطة سا ، ط ، ع ، هـ . (٦) المتصلة : المتصلات د ، م ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٧) أو تال : وتال ط . (٨) الحد : ساقطة من ن || مقدما : ومقدما ع . (٨-٩) في أحدهما . تاليا : ساقطة من د ن . (٩) كليهما : فيها ن . (١٠) في كليهما : فيها م . (١١) من (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، م ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ .

الشكل الأول من متصلتين . شريطته مثل شريطة الشكل الأول في الحليات . وقولنا : آ ب و ج د يدل على حملة تكون من الثمانية .

الضرب الأول من موجبتين كليتين : كلما كان آ ب ، ب ج د ، وكلما كان ج د ، فهـ ز ؛ ينتج : كلما كان آ ب ، فهـ ز . وهو قياس كامل .

الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة : كلما كان آ ب ، ب ج د ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فهـ ز ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فهـ ز . وهو قياس كامل .

الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان آ ب ، ب ج د ؛ وكلما كان ج د ، فهـ ز ؛ ينتج : قد يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز . وهو قياس كامل .

الضرب الرابع من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى : قد يكون إذا كان آ ب ، ب ج د ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فهـ ز ؛ ينتج : فليس كلما كان آ ب ، فهـ ز . وهو قياس كامل .

وقد يلزم على هذا الشكل شكوك . فإن لقائل أن يقول : إن هذا الشكل لا ينتج : فإننا نقول : كلما كان الاثنان فردا فهو عدد ، ثم نقول : كلما كان الاثنان عددا فهو زوج ، وكلا المقدمتين صادقتان ، فيلزم من هذا كلما كان

(١) متصلتين : منفصلتين سا || شريطته مثل شريطة : شرطية مثل شرطية د ، ع ؛ شرطية مثل شرطية ن . (٢) وقولنا : قولنا ع || آ ب : + وقولنا ن || يدل : كل د ، ص ، هـ ، ن ، هـ || الثمانية : الممكنة سا . (٤) يخرج . . . فهـ ز : ساقطة من د ، ص ، ن . (٦) يخرج . . . فهـ ز : ساقطة من سا . (٨) الثالث : ساقطة من م . (١١) الضرب : والضرب هـ || قد يكون : ساقطة من سا . (١٢) يخرج : ويخرج ب ، م || فليس : ليس د ، ص ، هـ ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٤) هذا (الثانية) : ساقطة من ع . (١٦) وكلا : وكلتا ص ، هـ || صادقان : صادقان د || هذا : ذلك ب ، م .

- الاثنان فردا فهو زوج ، وهذا خلف . فنقول : إن السبب في هذا أن الصغرى كاذبة في قسمها . ولكنها تلزم ، على ما قلنا ، من يرى أن الاثنين فرد ، وكل فرد عدد ، فتلزمه ، لا لأنه حق في نفسه ، بل لأنه يرى باطلا . وكذلك هذه النتيجة تلزمه ويكون صدقها على سبيل صدق المقدمة . فصادق على سبيل الإلزام أن الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس "أن يلزمه" و "أن يكون حقا" شيء واحد . وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها . وإن كان الحد الأصغر محالا ، والأوسط محالا ، والأكبر محالا ، كان حال الأكبر في اللزوم صادقا عليه ، أى صادقا بحسب الإلزام لا بحسب الوجود . فلننظر إذا كان الأكبر موجودا مع الأوسط على سبيل اتباع دون لزوم ، والأوسط للأصغر كذلك . فنقول : إن مثل هذا ، وإن لم يُلزم عنه شيء ، فالأولى أن لا يكون قياسا ؛ لأن ذلك لا يكون أفادنا علما بشيء مجهول عندنا ، فإن الأوسط إذا لم يكن ملتزما للأكبر ؛ بل كان مساعدا له علمنا قبل القياس أن الأكبر موجود معه الأصغر ، ومع كل موجود أو مفروض ؛ سواء التفتنا إلى الأوسط أو لم نلتفت . فإن انتهى إلى موضع تبين الشيء ببيان غيره ، فذلك مما هو لازم عنه عند الذهن . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية غير محالة المقدم ، وأما إن كانت محالة المقدم ١٥ مثل قولنا : كلما كان الاثنين فردا ، فهو عدد ؛ وكلما كان الاثنين عددا ، فإن البياض لون ؛ فلننظر هل يفيد هذا أنه كلما كان الاثنين فردا فإن البياض لون . فنقول : ليس من علمنا هذا ، علمنا أن البياض لون . فلأنا إن جعلنا

(٤) تلزمه : تلزمها ما . (٦) كل : ساطعة من د ، ن || هذه : ههنا ما || وإن : فإن من ، ه . (٩) سبيل : : ساطعة من ما || والأوسط : الأوسط من ، ما . (١٠) هذا : هذه ن . (١٢) منه : مع من ، ه . (١٤) إلى موضع : الموضع د ، ن . || هو : ساطعة من ما . (١٥) لزومية : لزوم من || وأما المقدم : ساطعة من ما . (١٨) فنقول : + أنه ما .

الاثنين زوجا علمنا هذا أيضا ؛ بل هذا هو على أنا نعلم هذا في نفسه . وإن كانت الصغرى اتفاقية ، والكبرى لزومية ، فقد يظن أنه قياس مفيد . فإنه يجوز أن يكون الأكبر غير معلوم الوجود بالقياس إلى الأصغر ؛ بل إلى شيء يعلم أنه موجود معه ، فيعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر الآن ، ولم يكن قبل ذلك يعلم . لكن هذه الإفادة ، إلى حد ما ، على سبيل تذكير ما . وذلك لأنك لما علمت وجود الأوسط في نفسه ، علمت منه وجود الأكبر في نفسه ، لا من القياس . وأنت مع ذلك تعلم أن الأكبر موجود مع الأصغر ومع كل شيء في العالم ، فلم يكن إدخالك الأصغر مفيدا شيئا يعتد به . هذا إن كانت الكبرى موجهة .

٥

١٠

١٥

وأما إن كانت سالبة للواقعة أو للزوم ، فلا يخلو إما أن تكون الموجبة لزومية ، أو اتفاقية . فإن كانت اتفاقية ، وكان الموافق لا يلزم عن وضعه شيء بشرط وضع الأصغر معه ، إذ قلنا : ولا شيء من أوضاعه الممكنة يلزمه الأكبر ، فن أوضاعه اشتراط الأصغر معه . وهذا في اللزومية ظاهر أيضا . وإن كانت الصغرى محالا ، والأوسط جائزا ، والكبرى سالبة للزوم ، فيجب أن لا يلزم الأكبر عن الأصغر البتة ، وإلا لكان السلب الكلي كاذبا ، لست أعني كاذبا بحسب الأمر في نفسه بل بحسب الالتزام ، ولو اهتمر بحسب الأمر في نفسه لكنت الصغرى كاذبة ، إذ كان الأوسط جائزا الوجود أو حقا . وهذا شيء قد

(١) هو : ساقطة من سا || وإن : فإن سا . (٣) إلى شيء : الشيء شيء .
(٥) لكن : + يعلم سا || على : وعلى ع ، عا || لما : إذا سا . (٨) إدخالك : إدخال ن .
(١١) إذ : فإذا ب ، إذا د ، ن ، فإذا ع ، م || فن : من د ، س ، سا ، ن ، هـ .
(١٢) منه : منه ع . (١٣) الصغرى : الأصغر س ، هـ . (١٤) وإلا لكان السلب : ولا يلزم أن يكون السلب ن . (١٥) في (الأول) : بل ن || بل قه : ساقطة من م . (١٦) إذ كان : وكان ع || وهذا : + وهكذا .

علمته . وأما إن كان كلاهما محالا في الإيجاب فكذب إيجاب الأكبر على الأوسط ، كان الأكبر غير لازم البتة للأصغر . فإنه لو لم الأصغر ، للزم فرض الأوسط ، إذا فرض معه الأصغر ، وعلى ما علمت ، فتكون النتيجة سالبة اللزوم صادقة . فاما في جميع ذلك إن كانت الكبرى سالبة الموافقة ، والموجبة اتفاقية . ولاشك أن الأوسط يكون جائزا للوجود ، ويكون الأكبر محالا .
 • فيكون معه سلب اتصال على سبيل الموافقة حقا . وكذلك إن كانت الصغرى لزومية والأصغر جائزا . فإن كان الأصغر محالا ، والأوسط حق ، يلزمه ويسلب عنه موافقة محال أو لزومه ، فالنتيجة سالبة الاتفاق ، واللزوم على الوجه الذي يصدق فيه محال المقدم غير محال التالي ، أعني بحسب الالتزام .

- وأما الشكل الثاني فإنه لا ينتج عن موجبتين ، وعن جزئيتين ، وعن كبرى جزئية ، وذلك ما تعرفه بأذى مسمى على حكم الأصول المعلومة عندك ، وبأن تأخذ الحدود الحلية فتنتقلها إلى الشرطية . وأما إذا كانتا كليتين ، والكبرى سالبة ، كقولنا : كلما كان هـ زـ لم يـ دـ ، وليس البتة إذا كان آ بـ لم يـ دـ ، فإنه تختلف الأحوال فيه بحسب كون المقدمتين وفاقيتين || ولزوميتين ، أو مختلفتين في ذلك . فإن كانتا جميعا للموافقة ، فلا يكون في ذلك بيان شيء مجهول ، ويكون على حسب ما علمت في الشكل الأول .

(١) فكذب : كذب د . (٢) الأصغر : الأوسط س . (٣) والموجبة : ساقطة من س . (٤) اتفاقية : الاتفاقية م || يكون : ساقطة من س . (٥) والأوسط : فالأوسط ع . (٦) محال أو لزومه : لا محالة أو لزومية هـ || أو لزومه : أو لزوم س . (٧) غير : عن د ، ع ، ن || الالتزام : الإلزام بخ ، د ، س ، الأمر ن . (٨) وأما : فاما ع . (٩) المعلومة : المعلم س . (١٠) كانتا : كانت د . (١١) كقولنا : كقولك س || هـ : زـ : آ بـ ما || آ بـ : هـ : زـ ما . (١٢) أو لزوميتين : ولزوميتين د ، س ، ن ، ساقطة من س ، م . (١٣) أو مختلفتين : مختلفتين ب ، ومختلفتين د ، ن || بيان : مثال س .

وأما الموجب فيعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم الشكل الأول . فإن كان السلب للزوم فقط ، ولا يمنع الموافقة ، والموجبة موجبة الموافقة ، فإن القياس لا ينتج البتة ، كقولنا : كلما كان الإنسان ناطقا ، فالخمار ناهق ؛ وليس البتة إذا كانت الاثنوة زوجا ، يلزم منه أن الخمار ناهق . فإن هذا يصدق عنه أنه : ليس البتة كلما كان الإنسان ناطقا ، يلزم أن الاثنوة زوج . وإن جعلت بدل كون الاثنوة زوجا ، كون الإنسان حيوانا ، صدقت النتيجة ، أنه كلما كان الإنسان ناطقا ، لزم أن يكون الإنسان حيوانا . ثم إن جعلت بدل كون الإنسان حيوانا ، كون الإنسان نباتا ، صدق أنه ليس البتة إذا كان الإنسان ناطقا ، فالإنسان نبات . فإن كانت الموجبة لزومية ، تجدد التأليف مفيدا ، سواء اقترنت به سالبة للزوم ، أو سالبة الموافقة ، وتكون النتيجة بحسبه . ثم تكون شريطته بعينه مثل شريطة الشكل الثاني في الحملات . ويجب أن تكون سالبة ضرورية لإحدى الضروريتين المنعكستين حتى ينتج ، كما قلنا نحن ، في الحملات . ويتبين بالعكس والخلف والاقتراس .

مثال بيان ذلك في هذا الضرب . الضرب الأول الذي من كليتين ، والكبرى سالبة . وهو قولنا : كلما كان آ ب ، بـ فـ د ؛ وليس البتة إذا كان ز هـ ، بـ فـ د ؛ ينتج ليس البتة إذا كان آ ب ، فـ هـ ز . وتبين بعكس الكبرى ، ورده إلى ثاني الأول . وبالخلف أنه إن كانت هذه النتيجة كاذبة ، فتقيضها

- (١) ما : ماد . (٣) فالخمار : والخمار د . (٦) وإن : إن ع .
 (٧) لزم : يلزم سا || يكون : كون م . (٨) أنه : ساقطة من س .
 (١١) شريطة : شريطة م . (١٣) بالعكس : العكس م . (١٤) مثال : مثل ع ، ما ، م || الضرب (الأول) : ساقطة من سا ، ع ، م || الذي : ساقطة من د ، س ، ن . (١٥) وهو : فخرج .
 (١٦) ليس : ساقطة من د ، ن : ينتج د ، ن || وتبين : تخين ما . (١٧) إن : إذا سا .

وهو أنه : قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، فهـ \bar{Z} ، صادقا ، وتضيف إليها : ليس البتة إذا كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج : ليس كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$.

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة : ليس البتة إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، وكلما كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج : ليس البتة إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، فهـ \bar{Z} ، تبين بعكس الصغرى ، ثم بعكس النتيجة ، أو بالخلف ، بأن يؤخذ نقيض النتيجة ويضاف إلى الكبرى ، وينتج نقيض الصغرى . والأحوال فيه ما قد علمت في الضرب الأول .

الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى ، وكلية سالبة كبرى . قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، وليس البتة إذا كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج : ليس كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، فهـ \bar{Z} . وتبين بعكس الكبرى وبالخلف .

الضرب الرابع : من جزئية سالبة صغرى ، وكلية موجبة كبرى . ليس كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، وكلما كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج : ليس كلما كان $\bar{A} \bar{B}$ ، فهـ \bar{Z} ، وبين بالخلف وبين بالافتراض ، بأن تعين الحال والمرة التي يكون فيها $\bar{A} \bar{B}$ ، ولا يكون فيها البتة $\bar{Z} \bar{D}$ ، وليكن ذلك عند كون $\bar{C} \bar{D}$. فيصح أن نقول : ليس البتة إذا كان $\bar{C} \bar{D}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، وكلما كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، كان $\bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج ليس البتة إذا كان $\bar{C} \bar{D}$ ، كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، وتضيف إليها أنه قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ،

-
- (١) صادقا : صادق ، سا ، هـ ، ا ، هـ . (٢) ليس : ساقطة من سا . (٣) ليس : ساقطة من سا . (٤) وبخلف : وبخلف ط . (٥) قد : ساقطة من سا . (٦) ليس : + البه هـ . (٧) كان : + $\bar{A} \bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، وكلما كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج ليس كلما كان $\bar{C} \bar{D}$ ، ن . (٨-١٠) بعكس الكبرى بالافتراض : وبين بالخلف وبين بالافتراض ، ن . (١١) تبين : تبين س . (١٢) فيصح : فينتج ح . (١٣) كان $\bar{C} \bar{D}$ ، $\bar{B} \bar{Z} \bar{D}$ ، وكلما كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، كان $\bar{Z} \bar{D}$ ، ينتج ليس البتة إذا كان $\bar{C} \bar{D}$ ، كان $\bar{E} \bar{Z}$ ، وتضيف إليها أنه قد يكون إذا كان $\bar{A} \bar{B}$ ،

فـ غ ط ، ينتج : ليس كلما كان آ ب كان هـ ز . ولقائل أن يقول : يحسن أن يكون نوال هذه السوالب محالة فلا تنعكس السوالب . فنقول : إن كان المقدم من الموجب ليس بحال ، فالتالى الأوسط ليس بحال ؛ وإن كان ذلك المقدم محالا ، ويقارن الأوسط ، والآخر لا يقارنه ، فلا يجتمعان البتة ، فالنتيجة صادقة .

الشكل الثالث . أنت أيضا ستعلم أن استعمال القضايا الموجبة التى اتصاها اتفاق غير محدود . وذلك إذا تأملت النحو من التأمل الذى سلف لك . وبعد ذلك فإن شريطة هذا الشكل بعينها مثل شريطة الشكل الثالث فى الحملات ، وضروبه أيضا كضروبه ستة .

١٠ الضرب الأول : من كليتين موجبتين ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وكلما كان جـ د ، فآب ؛ ينتج : أنه قد يكون إذا كان هـ ز ، فآب ؛ برهانه أن انعكس الصغرى فيرجع إلى الشكل الأول ؛ أو نقول : وإلا فليكن ليس البتة إذا كان هـ ز ، فآب ؛ ونضيف إليه : كلما كان جـ د ، فآب ؛ فيكون ليس البتة إذا كان هـ ز ، فآب ؛ هذا خلف .

١٥ الضرب الثانى : من كليتين والكبرى سالبة ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس البتة إذا كان جـ د ، فآب ؛ ينتج : ليس كلما كان هـ ز فآب ؛

(١) كان (الثانية) : ساطعة من سا . (٢) فلا : + تكون ب ، م . (٣) فالتالى : والتالى د ، ن ؛ أو التالى م . (٤) ويقارن : يقارن ع || فالنتيجة : والنتيجة د ، ع ، ع ، ن . (٥) اتفاق : إمامى ع . (١٠) الضرب الأول : الضرب هـ . (١٣) فآب : فهـ ز سا || ليس : ساطعة من م . (١٤) هـ ز فآب هذا خلف : جـ د هـ ز م ؛ جـ د فآب هذا خلف سا . (١٤ — ١٦) هذا خلف ف آ ب : ساطعة من د ، ن .

يبين بعكس الصغرى ، وبالحلف ، بأن تضيف نقيض النتيجة إلى الكبرى ،
فيتج نقيض الصغرى .

الضرب الثالث : من موجبتين والصغرى جزئية : قد يكون إذا كان جـ د ،
فهـ ز ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان هـ ز ، فأب ،
وبين بعكس الصغرى وبالحلف المنتج لنقيض الصغرى .

الضرب الرابع : من موجبتين والكبرى جزئية ، كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛
وقد يكون إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : جزئية موجبة ، ويبين بعكس الكبرى ،
ثم عكس النتيجة ، وبالحلف .

الضرب الخامس : من موجبة كلية صغرى ، وسالبة جزئية كبرى ، كلما
كان جـ د ، فهـ ز ؛ وليس كلما كان جـ د ، فأب ؛ فليس كلما كان هـ ز ، فأب ؛
وهذا لا يبين إلا بالحلف والافتراض بأن نقول : ليكن الحال الذي يكون فيه
جـ د ، وليس أب ، هو حال كون حـ ط ، فيكون ليس البتة إذا كان حـ ط ،
فأب ؛ فنقول : كلما كان جـ د ، فهـ ز ؛ وقد يكون إذا كان جـ د ، فحـ ط ينتج :
إذا كان هـ ز ، فحـ ط ؛ وليس البتة إذا كان حـ ط ، فأب ؛ ينتج : ليس كلما
كان هـ ز ، فأب .

- (١) يبين : بين ع || قبيض : ساقطة من ع . (١ - ٢) إلى الصغرى : ساقطة
من سا . (٢) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ || من : ساقطة من م . (٥) وبالحلف : بالحلف ما .
(٦) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٧) الكبرى : الصغرى س . (٩) الضرب الخامس : الضرب
٥ هـ || جزئية : كلية س . (١١) ليكن : لكن ما || الذي : التي ع || يكون : ساقطة من س .
(١٢) كون : كونه م . (١٣) ينتج : ساقطة من ع . (١٤ - ١٥) ينتج فحـ ط :
ساقطة من س . (١٤) وليس . . . حـ ط : ساقطة من هـ || ليس : ساقطة من سا .

الضرب السادس : من جزئية موجبة صفري ، وكلية سالبة كبرى ، كقولك :
قد يكون إذا كان ج د ، فهـ ز ؛ وليس البتة إذا كان ج د ، فأب ؛ ينتج :
ليس كلما كان هـ ز ، فأب ؛ ويبين بمكس الصفري وبالحلف .

واعتبر أحوال الجهات كما في الحليات ، والمعبرة في حال المتصلة أنها مطلقة
أولزومية للكبرى .

(١) الضرب السادس : الضرب ٦ هـ || كقولك : ساظنة من ع . (٤) أنها : بها ب ،
م . (٥) للكبرى : الكبرى م .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات

- لنبداً أولاً باللواتي يكون فيها المتصلات مكان الصغريات . فلا يخلو إما أن تكون الشركة في المقدم ، وإما أن تكون الشركة في التالى . وفي كل واحد من الأقسام إما أن تكون المنفصلة حقيقية أو الأخرى [و] التاليفات الكائنة من متصلات صغرى ، ومنفصلات حقيقية كبرى ، والشركة في تالى المتصل .
- ضروب ذلك من موجبتين ، مثال الذى من كليتين : كلما كان هـ ز ، أى بلا شرط آخر ، بـ جـ د ، ودائماً إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : أنه كلما كان هـ ز ، فلا يكون آ ب . برهانه أن المنفصلة ترجع ، فتصير :
- كلما كان جـ د ، فليس آ ب . مثال الذى من موجبتين ، والصغرى جزئية ، حكمها حكم هذه فى الإنتاج ، ولكن جزئية . وأما إن كانت المنفصلة جزئية لم تنتج . والحدود كذلك ، تارة قولك : كلما كان زيد ماشياً ، فهو متحرك فى المكان ، وقد يكون إما أن يكون زيد متحركاً فى المكان ، وإما أن يكون تاركا للشئ . وتارة كقولك : كلما كان هذا مسكاً ، أى بلا شرط آخر ، فهو أسود ؛

(٢) فصل : الفصل الثانى ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٢٠ هـ . (٣) المألفة : المخاطبة سا . (٤) لنبداً : نبداً سا . (٥) الشركة : ساقطة من ن . (٦) الكائنة : الكلية سا . (٨) مثال : هـ ذلك ن . (٩) أنه : ساقطة من م . (١٢) كانت : كان م || والحدود : فالحدود سا . (١٣) كذلك : لذلك ب ، د ، س ، ع ، م ، ن . (١٣ - ١٥) وقد يكون . . . للشئ : ساقطة من ن . (١٥) للشئ : فى المشئ سا || كقولك : قولك د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ || آخر : ساقطة من د ، ن .

وقد يكون إما أن يكون الشيء أسود ، وإما أن يكون طيب الرائحة ، فالأول تصدق فيه الموجبة الكلية ، والثاني تصدق فيه السالبة الكلية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة تنعكس : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فـ جـ د ،
ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون آ ب ، ينتج : ليس البتة إما أن
يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، بل كلما كان هـ ز ، فآ ب ، وأيضا ليس البتة
إذا كان هـ ز ، فليس آ ب . وهو لزومية لأنه يلزم الشرطيتين هكذا : كلما
كان هـ ز ، لم يكن جـ د ، وكلما لم يكن جـ د ، فآ ب ، ينتج : كلما كان
هـ ز بلا شرط آخر ، فآ ب ، ويلزمه ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
يكون آ ب ، ويلزمه السالبة المنفصلة أيضا . وكذلك ينتج إن كانت الجزئية
متصلة ، وينتج هنا أيضا إذا كانت المنفصلة جزئية . لأن المتصلة تنعكس ١٠
فيلزم عكسها كلما كان جـ د ، فليس هـ ز . نضاف إليه قد يكون إذا كان جـ د ،
فليس آ ب ، ينتج : قد يكون إذا لم يكن د ز ، فليس آ ب ، ويلزم ليس دائما
إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

ضروب ذلك والمنفصلة وحدها سالبة لا ينتج منها شيء ، اعتبر من هذه
المواد : كلما كان هذا زوجا ، فهو عدد ، وليس البتة إما أن يكون عددا ، ١٥
أو يكون كثرة منقسمة بمتساويين ، هذا تارة ، وتارة أو يكون كثرة لا ينقسم
بمتساويين ، فتارة يصدق بإيجاب كلى ، وتارة يصدق سلب كلى . والعقم
في الجزئيات أظهر . وإما من سالبتين [و] من جزئيتين ، فلا ينتج البتة التاليفات

(٢) الموجبة : السالبة من هـ || السالبة : الموجبة من هـ . (٤) إما (الأول) : ساقطة
من ب ، م . (٤ — ٥) البتة . . . ليس : ساقطة من سا . (٥) وإما أن
يكون : أو يكون ن . (٨ — ٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٤) لا ينتج : ولا
ينتج ع . (١٧) والعقم د : والعقم من . (١٨) وإما : وإما ع .

الكائنة من متصلات صفوى ، ومنفصلات غير حقيقية كبرى ، والشركة في التالى من المتصل . فليكن أولا المنفصلات من جزء سالب وجزء موجب ، والشركة في الموجب ، ولا يلتفت إلى الجزء الغير المشترك فيه من المتصل ، فإنه لا يغير الحكم البتة .

- ضروب ذلك والتأليفات من موجبتين ، وإليكونا كليتين : كلما كان هـ ز بلا شرط آخر ، بخـ د ، ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب ، وهذا لا ينتج . ومثاله كلما كان كذا إنسانا ، فهو حيوان ، ودائما إما أن يكون حيوانا ، وإما أن لا يكون طائرا ، ومرة أخرى إما أن يكون حيوانا ، وإما أن لا يكون ناطقا . وظاهر من هذا كيفية حال الذى تكون متصلة جزئية . وكذلك إذا كانت منفصلة جزئية لم تجب له نتيجة . مثاله : كلما كان ماشيا كان مريدا . وقد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون متحركا . وأيضا قد يكون إما مريدا وإما أن لا يكون ساكنا أى مريدا للسكون . فإن إحدى السادتين تنتج ضد إنتاج الأخرى .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، على أى نحو كان .

- وأما التأليفات من كليتين فمثل قولك : ليس البتة إذا كان هـ ز ، بخـ د على أى نحو كان ، ودائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آ ب ، ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز فآ ب . فإنه ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن

(٢) التالى : الثانى سا . (٣) من : ساقطة من ع . (٦) لا يكون : يكون م .
 (٨) لا يكون (الأول) : يكون م || إما : وإما ع ، ط . (١٠) مثاله : ومثاله هـ .
 (١١) لا يكون : يكون م || وأيضا : أيضا م ، هـ (١٢) أن : ساقطة من م || أى :
 ساقطة من م . (١٥) وأما : أما م ، سا ، ط ، هـ || التأليفات : التأليف د ، م ، سا ،
 ط ، ن || ليس : ساقطة من سا . (١٦) لا يكون : يكون د .

يكون آت ، لأنه يرجع إلى المتصلات هكذا : كلما كان ه ز على نحو المقول في السالبة ، فليس ج د أو ليس يلزمه ج د . وكلما لم يكن ج د ، لم يكن آت ، ينتج : كلما كان ه ز ، لم يكن آت ، ويلزمه : ليس البتة إذا كان ه ز ، فأب ؛ وأيضا ليس إما أن يكون ه ز ، وإما أن لا يكون آت . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية . فإن كانت المنفصلة جزئية أنتج أيضا على مثال ما أنتج في نظيرتها والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كل هذا لا يلزم له نتيجة ، والحدود كما كان هذا عرضا كان له حامل مطلقا بلا شرط ، وليس البتة إما أن يكون له حامل وإما أن لا يكون جوهر ، وليس البتة إما أن يكون له حامل وإما أن لا يكون كل مقدار متاهيا ، أى مع أن لا يشترط فيها شرط آخر فاسد . فإن هذه الحدود تلزم عنها مختلفات . والعقم في الجزئيات أوضح ، ولتكن الشركة في الجزء السالب .

ضروب ذلك والتأليف من موجبتين : كلما كان ه ز ، فليس ج د ؛ وإما أن لا يكون ج د ، وإما أن يكون آت ؛ فلا ينتج . والمواد : كلما كان هذا إنسانا ، فليس هو عرضا ؛ وإما أن لا يكون حجرا ، أو يكون جمادا ؛ وأيضا إما أن لا يكون حجرا ، أو يكون جسما . وكذلك إذا جعلت أحدهما جزئية فتستجد له مواد .

- (٢) جـ د (الاول) : ساطعة من م || يلزمه : يلزم س || وكلما لم : وكلما س || لم (الثانية) : فلم م .
 (٤) ليس إما : ليس البتة إما س || آت : ساطعة من س . (٥) فإن . . . جزئية : ساطعة من س || أنتج : ينتج ه . (٩) حامل (الاول) : + مطلق || لا يكون : + له د ، ن || وليس : أو ليس ع . (١١) والعقم : + يلزم ع || ولتكن : ولكن س .
 (١٢) الجزء السالب : الجزئيات د ، ن ؛ الجزء الثالث س . (١٤) والمواد : والمراد د .
 (١٥) عرضا : جراس ، س ، ما ، ه . (١٧) فتستجد : فتجد د ، ن .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : هذه لا تنتج . ولنورد لذلك مثالا واحدا :
كلما كان هذا عرضا ، فليس بجوهر ، وليس البتة إما أن لا يكون هذا جوهرًا ،
أو يكون في موضوع ؛ وليس البتة إما أن يكون هذا جوهرًا ، أو يكون
المقدار غير متناه بالقفل .

- وأنت لا تبعد عليك من هذا أن تعرف أن حكم التاليفات التي تكون منفصلاتها
من سالتين ، حكم هذه التي الشركة فيها في جزء سالب ، والجزء الآخر
موجب .

فلنتقل الآن إلى امتحان الضروب المشاكلة لهذه الضروب ، والشركة في مقدم
المتصل . ولنبدأ بما تكون منفصلاته حقيقية .

- ١٠ ضروب ذلك من موجبتين ، أما التي من كليتين كقولك : كلما كان هـ ز ،
فـ د ؛ ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ ينتج : قد يكون
إذا كان جـ د ، فليس آ ب . فإنه ليس دائما إما أن لا يكون جـ د ، وإما أن
يكون آ ب . برهان ذلك أن المنفصلة تصير هكذا . فكلما كان هـ ز ، فلا
يكون آ ب . ويضاف إلى الأخرى على قياس الشكل الثالث ، وينتج ما ذكره .
- ١٥ وقد يمكن من هذا أن يستنتج نتيجة كلية بأن يؤخذ عكس تقيض المتصلة هل

(٢) لا يكون : يكون م . (٣) وليس : أو ليس ما ، ع ، هـ || أن يكون : أن لا يكون ما .

(٥) حكم : + موضوع هـ . (٦) الآخر : الأخير د (٨) لهذه : هذه د .

(١٠) التي : القى د ، س ، ع ، ط ، ن . (١١ — ١٣) يخرج . . . آ ب : ساطعة

من ما . (١٢) فإنه : وإنه د ، س ، ع ، ط . (١٣) يكون : لا يكون ع ||

المنفصلة : المتصلة هـ || فكلما : وكما س ، س ، ع ، ط ، هـ . (١٤) ويضاف :

فيضاف ب || ما ذكر : ما ذكر ما . (١٥) يستنتج : يخرج ما || يؤخذ : + لازم ما .

ما عرف ، وهو أنه ليس البتة إذا لم يكن ج د ، فهـ ز ، ويضاف إليه لازم
 المفصلة ، وهو أنه كلما لم يكن آ ب ، فهـ ز ، ينتج : ليس البتة إذا
 لم يكن ج د ، لم يكن آ ب ، ويلزمها ليس البتة إما أن يكون ج د ، وإما
 أن لا يكون آ ب . وكذلك إذا كانت المتصلة جزئية ، أو المفصلة جزئية ؛
 فلما حينئذ تصير : قد يكون إذا كان ج د ، فليس آ ب . وقد يمكن أن يبين
 بالعكس المتصل حتى يرجع إلى ضروب التاليفات التي الشركة في تالي المتصل
 كما قيل في التي قبلها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة منعكسة : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فـ ج د ؛
 ودائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، ينتج ليس البتة إذا كان
 جـ د فليس آ ب ؛ بل كلما كان جـ د ، فآ ب ؛ فإنه ليس البتة إما أن يكون
 جـ د ، وإما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المتصلة تنعكس كلية ، وترجع
 إلى الشركة في التالى . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية يبين بأن نجعلها موجبة
 متصلة ؛ وبعكسه : قد يكون إذا كان ليس جـ د ؛ فهـ ز ؛ وكما كان هـ ز ،
 فليس آ ب ؛ فقد يكون إذا كان ليس جـ د ، فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن
 جـ د ، فآ ب . فإن كانت المفصلة جزئية يبين بأن نجعل المتصلة السالبة متصلة
 موجبة ، فقول : كلما كان هـ ز ، فليس جـ د ؛ ونجعل المفصلة متصلة ،
 ونقول : قد يكون إذا كان هـ ز ، فليس آ ب ؛ ينتج : قد يكون إذا كان
 ليس جـ د فليس آ ب ؛ فليس كلما لم يكن جـ د كان آ ب .

(١-٣) فـ هـ ز . . . إذا لم يكن جـ د : ساقطة من سا . (٢) أنه : ساقطة
 من هـ || فـ هـ ز : ساقطة من م . (٣) ويلزمها ليس : وليس سا || يكون : لا يكون
 ع ، عا . (٥) يبين : ساقطة من ب . (٦) ضروب : جميع سا || في تالي : فيها في تالي
 سا . (٩) هـ ز : زـ هـ س || ينتج : فينتج ب ، م . (١٢) نجعلها : نجعل ب ، س ،
 سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (١٣) قد : قد س ، ع ، ط ، هـ . (١٧) ينتج : فينتج ن .
 (١٨) آ ب فليس : ساقطة من م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : كلما كان $\bar{h} \bar{z}$ ، $\bar{b} \bar{d}$ ، وليس البتة إما أن يكون $\bar{h} \bar{z}$ ، وإما أن يكون $\bar{z} \bar{d}$ ، وهذا لا ينتج ، لأنك إذا قلت : كلما كان هذا زوجا ، فهو منقسم بعددين متساويين ؛ وليس البتة هذا إما أن يكون زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ كان الصحيح أنه : كلما كان هذا منقسما بعددين متساويين ، فهو عدد ؛ وإن بذلت وجعلت مكان العدد وجود الخلاء ، كان الصحيح هو السلب . وكذلك إذا كان ههنا جزئية .

التأليفات الكائنة على هذا المنهاج ، والمنفصلة غير حقيقة ، ولكن الشراكة في الموجب .

ضروب ذلك من الموجبين : كلما كان $\bar{h} \bar{z}$ ، $\bar{b} \bar{d}$ ، ودائما إما أن يكون $\bar{h} \bar{z}$ ، وإما أن لا يكون $\bar{a} \bar{b}$ ، يذبح من وجه ما : قد يكون إذا كان $\bar{z} \bar{d}$ ، $\bar{a} \bar{b}$ ، وليس دائما إما أن يكون $\bar{z} \bar{d}$ ، وإما أن يكون $\bar{a} \bar{b}$ ، وبين هكذا : كلما كان $\bar{a} \bar{b}$ ، فهـ \bar{z} ؛ وكلما كان $\bar{h} \bar{z}$ ، $\bar{b} \bar{d}$ ، ينتج : كلما كان $\bar{a} \bar{b} \bar{b} \bar{d}$ ، ثم اعكس ؛ بل لك أن تستنتج الكلية على النحو الذي سلف لك منا ذكره . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا كان $\bar{h} \bar{z}$ ، $\bar{b} \bar{d}$ ، ودائما إما أن يكون $\bar{h} \bar{z}$ ، وإما أن لا يكون $\bar{a} \bar{b}$ ، فليس البتة إذا كان $\bar{z} \bar{d}$ ، $\bar{a} \bar{b}$ ؛ بل كلما كان $\bar{z} \bar{d}$ ؛ لم يكن $\bar{a} \bar{b}$ ؛ وليس إما أن يكون $\bar{z} \bar{d}$ ، وإما أن لا يكون

(٢) $\bar{z} \bar{d}$: $\bar{a} \bar{b}$ سا ، هـ || وهذا : هذا سا ، عا . (٣) منقسم : مفرد سا . (٤ - ٣) يكون زوجا وإما أن : ساقطة من سا . (٤) كان (الأول) : فإن ع . (٥) كان : فإن ع . (٧) ولكن : ولكن د ، ن ؛ وليس ع (١١) وليس : أوليس سا . (١٥ - ١٦) $\bar{b} \bar{d}$. . . $\bar{h} \bar{z}$: ساقطة من سا . (١٦) $\bar{h} \bar{z}$: ساقطة من عا || فليس : وليس سا . (١٧) وليس : فليس هـ .

آب . وبين بالعكس للتصلة . وكذلك إن كانت المتصلة جزئية ، ففعل ما فعلت بنظيرتها .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود : كلما كان زيد يفرق ، فزيد في الماء ؛ وليس إما أن يكون زيد يفرق ، وإما أن لا يطير ؛ وليس إما أن يكون زيد يفرق ، وإما أن يكون الخلاء معدوما .

التاليات الكائنة على هذا المنهاج ، والشركة في الجزء السالب .

ولنبدا بضروبه من موجبتين : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ ودائما إما أن لا يكون هـ ز ؛ وإما أن يكون آب ، ينتج : قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آب ، وليس دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون آب ، وكذلك إن كانت إحداها جزئية ، وبين بالعكس بأن نقول : كلما لم يكن آب ، لم يكن هـ ز ؛ وكلما لم يكن هـ ز ، بـ جـ د ؛ ينتج : كلية . وينعكس ، قد يكون إذا كان جـ د ، فليس آب . ولك أن تستدج منه الكاية على ما علمت .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، بـ جـ د ؛ ودائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آب ؛ ينتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن جـ د ، كان آب ؛ بل كلما كان جـ د ، كان آب ؛ وليس البتة إما أن يكون جـ د ؛ وإما أن يكون آب . يبين ذلك بعكس المتصلة كلية بحالها . وكذلك إن كان أحدهما جزئية ، فإنك تفعل به ما فعلت بنظيرتها .

(١) بالعكس : بعكس ما || للتصلة : المتصلة ما || المتصلة : للتصلة د . (٤) يفرق : + في الماء ما . (٦) التاليات : والتاليات هـ . (٧) بضروبه : بضروبه س . (٨) هـ ز وإما أن يكون : ساقطة من د ، م . (١٠) جزئية : ساقطة من س || كلما : + كان د ، ن || لم يكن آب : ساقطة من ع || آب : ساقطة من د . (١٢) كان : ساقطة من ع || أن : ساقطة من س . (١٣) ضروب : وضروب هـ . (١٤) أنه : ساقطة من س || البتة : ساقطة من ع . (١٦) كلية : ساقطة من د ، ن .

ضروب ذلك ، والمنفصلة سالبة . هذا لا ينتج . وأمثله من حدود نظيرته ،
المنفصلة حقيقية . ولكن اجمل مكان قولك : يفرق ، ليس لا يفرق .

وأما الضروب التي تكون منفصلها من سالتين ، فحكمها حكم هذه ،
ولا يبعد عليك معرفتها .

- فلتصرف الآن إلى اعتبار هذه الأحوال ونجعل المتصلة مكان الكبرى ،
ونبدأ بما تكون الشركة فيه في المقدم ، والمنفصلة حقيقية .

ضروب ذلك من موجبتين : دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون
جـ د ؛ وكلما كان جـ هـ ، فأب ؛ ينتج : كلما لم يكن هـ ز ، كان آ ب ؛
ويلزمه إما أن يكون هـ ز ؛ وإما أن يكون آ ب . برهان ذلك أن المتصلة تصير
هكذا : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ ينتج :
كلما لم يكن هـ ز ، فأب . والأمر في كون المتصلة جزئية معلوم على قياس
هذا . وإن كانت المتصلة جزئية ، فاجعل المتصلة متصلة ، فيكون كلما
كان جـ د ، فليس هـ ز ؛ ويضاف إلى الأخرى على سبيل الشكل الثالث ؛
فينتج : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فأب .

- ١٥ ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
يكون جـ د ؛ وكلما كان جـ د ، فأب ؛ هذا لا ينتج . مثاله في الحدود :

(١) هذا : هذه سا || نظيرته : نظيرتها ع . (٢) ليس : ساقطة من د ، م ، ن .
(٣) فحكمها : حكمها د ، ن . (٥) فلتصرف : ولتصرف من . (٦) فيه : ساقطة
من عا . (٧) إما : ساقطة من ب ، م . (٨) كان آ ب : فـ آ ب من ،
سا . (٩) إما أن : آ ب : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (٩ — ١١) ويلزمه . . .
— آ ب : ساقطة من سا . (١١) والأمر : ولأمر ع .

ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء خلاء ، وإما أن يكون زوجا ، وكلما كان زوجا فهو ينقسم بمساويين . واجعل بدل الخلاء زوج الزوج .

ضروب ذلك والمتصلة سائبة : من ذلك قولك دائما : إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب . تنعكس المنفصلة إلى الاتصال : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ، وأنتج : أنه ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأب ، وكذلك ليس إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وإن كانت المتصلة جزئية ، فاصنع ما صنعت ينظيرتها ، والمتصلة موجبة .

التأليفات على هذا المنهج ، والمنفصلة غير حقيقية ، والشركة في الجزء الموجب .

ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان جـ د ، فأب ، ينتج : كلما كان هـ ز ، كان آ ب ، وليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وذلك لأن المنفصلة تصير متصلة هكذا : كلما كان هـ ز ، بجـ د . وكذلك إن كانت جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية فلا تجب له نتيجة . مثاله من الحدود : دائما إما أن لا يكون هذا زوجا ، أو يكون عددا ، وقد يكون إذا كان عددا ، فهو زوج الزوج . وأيضا إذا كان عددا ، فهو فرد الفرد .

ضروب ذلك والمنفصلة سائبة ، هذه لا تنتج . والحدود : ليس البتة إما أن لا يكون هذا غير ناطق ، وإما أن يكون إنسانا ، وكلما كان إنسانا ، كان حيوانا . ثم اجعل بدل غير الناطق : الخلاء .

(٢) بمساويين : بمساويين سا ، م . (٣) قولك : قوله ب ، سا ، م .
(٥) وأنتج : فانتج هـ . (٨) الموجب : والموجب سا . (١١) لأن : أن ع .
(١٣) فلا تجب : ولا تجب ع || من الحدود : في الحدود سا ، والحدود سا . (١٤) إذا (الثانية) :
أن ع . (١٥) الفرد : ساقطة من م . (١٦) لا تنتج : + فيه ع .

- ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا كان جـ د ، فأب ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ؛ بل ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون أب ؛ لأن المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فجـ د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية ، فإن كانت المتصلة جزئية فلا ينتج . وحدوده مثل التي من موجبتين • بعد أن تقلب الجزئية الموجبة ، جزئية سالبة .

التاليات على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب .

- ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون جـ د ؛ وكلما لم يكن جـ د ، فأب ؛ ينتج : كلما لم يكن هـ ز ، فأب ؛ وليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون أب . لأن المنفصلة تصير هكذا : ١٠ كلما لم يكن هـ ز ، لم يكن جـ د . وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية . وإن كانت المتصلة جزئية لم ينتج . مثاله من الحدود : دائما إما أن يكون هذا الخبر عنه عددا ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وقد يكون هذا إذا لم يكن زوجا ، فهو بياض ، أو فهو فرد .

- ١٥ ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، لا ينتج . مثاله من الحدود : ليس البتة إما أن يكون الإنسان غير جسم ، أولا يكون متحركا ؛ وكلما كان متحركا ، فهو جسم . ثم ضع بدل غير الجسم : الخلاء .

(٤) تصير : ساقطة من ع || هكذا : ساقطة من د ، س ، س ، م ، ن ، هـ .
(٨) أن يكون : أن لا يكون ع || وإما أن لا يكون : أولا يكون ن || أن لا يكون : أن يكون م . (٩) وكلما . . . يخرج : ساقطة من د ، ن . (١٠) البتة : ساقطة من هـ || أن لا يكون : أن يكون ع || أن يكون : أن لا يكون ع . (١١) وإن : فإن س ، ط ، هـ . (١٣) وقد : قد د ، ن . (١٤) فهو : هو س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون
جـ د ؛ وليس البتة إذا لم يكن جـ د ، فهو آ ب . والمتصلة تصير هكذا : كلما
لم يكن هـ ز ، فليس جـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأب ؛ أو ليس إما أن
لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . وتدير المتصلة إذا كانت جزئية ظاهر .
وأما إذا كانت المتصلة جزئية ، فلا ينتج . وحدود ذلك : تارة ليس البتة إما أن
يكون خلاء ، وإما أن لا يكون زوجا ؛ وليس حكماً لم يكن زوجا ، فهو فرد ؛
وتارة ليس البتة إما أن يكون غير منقسم يتساويين وإما أن لا يكون زوجا ،
وليس كل ما لم يكن زوجا ، فهو فرد .

التأليفات التي تكون المتصلة فيها كبرى ، والشركة في تالي المتصل .

ولنبداً بما تكون المتصلة فيه حقيقية . ضروب ذلك من موجبتين . دائماً
إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان آ ب ، بجـ د . والمتصلة
يلزمها ليس البتة إذا كان هـ ز ، بجـ د ؛ ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب ،
أو ليس إما أن لا يكون هـ ز ، أو يكون جـ د . تدير المتصلة إن كانت
جزئية ظاهرة . فإن كانت المتصلة جزئية ، فإنها تصير صغرى ، وينتج :
قد لا يكون إذا كان آ ب ، هـ ز ، ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، وليس
هـ ز ، وينعكس : قد يكون إذا لم يكن هـ ز ، فأب ؛ فليس إما أن لا يكون
هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .

(١) وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن . (٣) أوليس : وليس ع . (٤ — ٥) إما أن لا يكون :
إما أن يكون س ، م ، هـ . (٤) وتدير : وبين س . (٥) كانت المتصلة : كانت الجزئية
المتصلة س || وحدود : حدود س . (٩) والشركة : + فيها هـ || تالي : تالي س . (١١) وكلما :
كتاب ، د ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || بجـ د : بجـ د || والمتصلة : + ليس .
(١٣) أوليس : وليس هـ || جـ د : آ ب س . (١٥) ويلزمها : فيلزمها ن
|| وليس : فليس د ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٦) فليس : أوليس ع ، ط .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ، هذه لا تنتج . والحدود في ذلك ، إما تارة ليس البتة إما أن يكون متحركا ، وإما أن يكون جوهريا ؛ وكل ما كان ساكنا ، كان جوهريا ؛ وأيضا كلما كان متفلا ، كان جوهريا .

- ضروب ذلك والمصلة سالبة : دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا كان آ ب ، فجـ د ؛ والمنفصلة تنعكس متصلة فيصير : كلما لم يكن هـ ز ، كان جـ د ؛ فينتج : ليس البتة إذا لم يكن هـ ز ، فأ ب ؛ أو ليس البتة إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، وكذلك إن كانت المنفصلة جزئية . فإن كانت المتصلة جزئية نضيف إليها : وكلما لم يكن هـ ز ، فهو جـ د ؛ ينتج : ليس كلما كان آ ب ، فليس هـ ز ؛ ويلزمها : قد يكون إذا كان آ ب ، فهـ ز ؛ وينعكس : قد يكون إذا كان هـ ز ، فأ ب ؛ فليس دائما إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب .
- ١٠

التأليفات على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية ، والشركة في الجزء الموجب .

- ضروب ذلك من موجبتين : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وكلما كان آ ب ، فجـ د . المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فليس جـ د ؛ فليس البتة إن كان هـ ز ، فجـ د . ثم سائر القول كما تعدله .
- ١٠

(٣) مطلقا : منفصلا ع . (٦) يكن : ساطعة من م . (٧) وإما أن يكون آ ب : أو يكون آ ب ن . (٨) فإن جزئية : ساطعة من م . (١٢) والمنفصلة : والمصلة د : ساطعة من سا (١١-١٣) الجزء الموجب : الموجب الجزئية م ؛ الحركة م . (١٤) وإما أن يكون : وإما أن لا يكون ع ؛ أو يكون ن . (١٥-١٦) هـ ز فليس جـ د : هـ ز فـجـد م . (١٦) فليس البتة إن كان هـ ز ، فـجـد : ساطعة من سا || إن : إذا ما ، م .

ضروب ذلك والمنفصلة سالبة : ليس البتة إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وكلما كان جـ د ، فأب . هذا أيضا لا ينتج . والحدود حدود نظيرتها بعد أن نجعل بدل المتحرك في المنفصل : لا يكون ساكنا .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : دائما إما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ؛ وليس البتة إذا كان آ ب ، فجـ د . والمنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، فجـ د ؛ فليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا يكون جـ د ؛ وينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب . وتدبير الجزئية إذا كانت هي المنفصلة ظاهر . فإن كانت هي المتصلة فقد يعمل بها نظير ما عمل بنظيرتها . وأنت تعرف من هذا حال ما تكون الشركة فيه في الجزء السالب ، وتعرف حال ما يكون من سالبين في جميع هذه الأبواب . ١٠

(٢) جـ د فأب : آ ب فـ جـ د سا . (٤) والمتصلة : والمنفصلة نجـ د ، ع ، ن || وإما أن يكون : أو يكون ن . (٦) فليس : ليس م ، ع ، ع || فلا يكون : يكون هـ || وينتج : يخرج هـ . (٧) هـ ز فأب : آ ب أو المنفصلة تصير هكذا : كلما كان هـ ز ، بلـ د ، ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا يكون جـ د ؛ والمتصلة يلزمها : كلما كان آ ب ، فلا يكون جـ د ؛ يخرج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فـ هـ ز ؛ وينكس : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فأب هـ (٧) المتصلة : المتصلة ع || ظاهر : ظاهر د ، ع . (٨) ما عمل : ما عملت ما .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المؤلفة من المنفصلات

نقول : إن المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها قياس البتة ،
لأنك إذا قلت : لا يخلو إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، فهذا
القول إنما يكون صدقا إذا لم يكن قسم ثالث ، لأن معنى قولنا : لا يخلو إما أن
يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، هو أنه : إما أن يكون آ ب ، وإما —
إن لم يكن — كان لا محالة ج د . فإن كان قد لا يكون ج د ، فالقضية كاذبة ،
اللهم إلا أن تجعل جزئية على ما سلف . وحينئذ لا يكون لها قسم ثالث .

- ثم سنبين أيضا أنه لا يكون من موجبتين وفيها جزئية قياس . فإذا كان
قولنا : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون ج د ، دائما يتم صدقا ، إذا لم
يكن قسم ثالث ، فإن كرر الحد الأوسط فقل : إما أن يكون ج د ، وإما
أن يكون هـ ز ، فإن كان هـ ز هو آ ب ، فالقضيّتان قضية واحدة والنتيجة
باطلة ، لأنه ينتج : إما أن يكون آ ب ، وإما أن يكون هـ ز ، أى إما أن
يكون آ ب ، وإما أن يكون آ ب . وإن كان قولنا : هـ ز ، غير قولنا :
١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٣ ما ، هـ . (٣) المنفصلات :
المفصلات والمنفصلات هـ . (٤) قول : + الآن د ، ن . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن .
(٦) قسم : سابقة من د ، ن . (٧) وإما أن يكون : ويكون ن . (٨) كان (الأول) :
سابقة من هـ || لا محالة : محالة د ، ن . (١٠١) فإذا : وإذا ب ، م . (١١) إما :
سابقة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٢ — ١٣) وإما أن يكون : أو يكون ن .
(١٣) هو : فهو هـ .

آ ب ، فهنا قسم ثالث ، والقضيتان المنفصلتان كلاهما كاذبتان . وأما من موجبتين ناقصتي العناد ، فقد يأتلف ، ولا فائدة في ذلك . وأما من سائر ذلك ، فقد يأتلف .

فلننظر أولا هل يأتلف من موجبتين ، موجبتى الأجزاء ، وإحداهما جزئية ، مثل قولنا : قد يكون إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز ؛ ثم نقول : وإما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ؛ هكذا يجب أن يكون ، حتى تكون الجزئية بالحقيقة جزئية ليست بكلية . فنقول الأخرى أن لا يكون هذا قياسا . فإن الصغرى منه مقولة بالفعل في الكبرى . وإن أريد أن ينتج منه ، أنه قد يكون إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب ، لم تكن هذه الفائدة حكما مجهولا حصل لنا من جهة القياس ، وإن كان يلزم القياس . والأولى أن يكون القياس هو الذى يسلك بنا من الأعرف عندنا إلى المجهول ، ويكون القياس عليه ذلك لنا .

فلترك الآن هذا ، ولنشتغل بالتأليفات التى هى أشبه بمذاهب الأقيسة . ولسنا نراعى فيها الترتيب الحقيقى ، والولاء المقدم للأفضل فالأفضل ؛ بل الترتيب الذى هو أولى بالتعليم ، وأحق بالفهم . ثم أنت تعلم أنه لا يتعين في المنفصلات مقدم ولا تال ؛ ولا في النتيجة المنفصلة أيضا ، فلا يكون إذن في اقتراناتها شكل وشكل ؛ ولا أيضا تكون في القرينة الواحدة صغرى وكبرى ، بل يكون اقتران ساذج لا غير .

(١) المنفصلتان : ساقطة من ع || كاذبتان : كاذبتين ب ، م ، س ، ع ، ع ، م ، هـ . (٤) وإحداهما : فإحداها ع . (٥) وإما أن يكون : أو يكون ن . (٨) مقولة : مقولة ب ، م . (٩) إما أن يكون : ساقطة من ع || يكون (الثانية) ساقطة من م || وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) جهة : جملة س . (١٤) فيها : فيها ب ، د ، ع ، ع ، م ، ن . (١٤ - ١٥) بل الترتيب : بالترتيب هـ . (١٦) فلا يكون : قد يكون د ، ن . (١٧) اقتراناتها : اقترانها د ، ن || وشكل : شكل س .

فلنبداً بالافتراضات التي تشمل فيها المقدمات المنفصلة الحقيقية الموجبة ،
التي لو انفردت لم يأتلف منها قياس فيخلطها بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية ،
وبسوالها .

- وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين ، إحداهما سالب جزء : دائماً إما أن
يكون هـ ز ، وإما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون آ ب .
ف نقول : إنه ينتج . برهانه أنه إنهما بصيران هكذا : كلما كان هـ ز ، لم يكن
جـ د ، وكلما لم يكن جـ د ، لا يكون آ ب ، فكلما كان هـ ز ، لم يكن آ ب ،
فإما أن لا يكون هـ ز ، وإما أن لا يكون آ ب . فإن جعلنا ذات السلب سالبة
لم ينتج . لأنه تارة يصح الانفصال الكلي الموجب ، وهو ينتج السلب الدائم
لهذا الانفصال ، وتارة لا يصح الانفصال الموجب ، وينتج السلب الدائم لهذا
الانفصال . وإذا كان كذلك لم يلزمه شيء بعينه . مثال الأول : إما أن يكون
الاثنان فردا ، وإما أن يكون الاثنان زوجا . وليس البتة إما أن يكون زوجا ،
وإما أن لا يكون فردا . يصح هنا أنه : إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما
أن لا يكون فردا ، يصدق من هذا أنه دائماً ليس إما أن يكون الاثنان عددا
فردا وإما أن لا يكون فردا ، ومثال الثاني : إما أن يكون الاثنان فردا ،

(٤) وسوالب : وبسوالب ع || سالب : سالبه س . (٥) وإما أن لا يكون : أو لا يكون ن .
(٧) يكن آ ب : يكن جـ د عا . (٨) فإما : وإما عا || لا يكون آ ب : لا يكون جـ د عا .
(٩) يصح : ينتج د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ || وهو : وتارة د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ
|| السلب : السالب س . (١٠) وتارة . . . الموجب : ساطعة من د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ
|| لا يصح : يصح ع . (١٠ - ١١) وينتج . . . الاتصال : ساطعة من د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ
س . (١١) وإذا : فإذا س . (١٢) وإما أن يكون : ويكون ن . (١٣) وإما أن
لا يكون : ويكون ن || يصح : فصح ن . (١٣ - ١٥) يصح . . . لا يكون فردا : ساطعة
من د . (١٤) دائماً : كالتامع . (١٤ - ١٥) يصدق . . . لا يكون فردا : ساطعة من س ،
سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٥) ومثال : مثال ب ، د ، س ، سا ، ع ، هـ ، ن ، هـ .

وإما أن يكون زوجا . وليس البتة إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن لا يكون
خلاء . ينتج : أنه ليس البتة إما أن يكون الاثنان فردا ، وإما أن لا يكون
خلاء . فإن كان فيهما جزئية ، فالعقم أظهر .

ولكن السالبة ذات الموجبتين فهي أيضا بهذه الصفة ، مثال ذلك أنك إذا
قلت : إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة
إما أن يكون الاثنان عددا ، وإما أن يكون منقسما بمتساويين . مع من هذا
أنه إما أن يكون الاثنان زوجا ، أو يكون منقسما بمتساويين . وأما إذا قلنا :
إما أن يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وليس البتة إما أن يكون
الاثنان عددا ، وإما أن يكون خلاء ؛ مع أنه ليس البتة إما أن لا يكون الاثنان
عددا ، وإما أن يكون خلاء . وإذا كان ههنا جزئية ، فالعقم أظهر . فقد ظهر
من هذا أنه لا ينتج قياس فيه مقدمة مفصلة حقيقية ، إلا أن تكون الأخرى
غير حقيقية ، وموجبة سالبة الجزء الذي لا شركة فيه .

التأليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقتين ، تشتركان في جزء موجب ،
لا تنجب لها نتيجة على وجه الانفصال الموجب البتة . واعتبرله مثالا بهذه الصفة .
إما أن لا يكون الاثنان زوجا ، وإما أن يكون عددا ؛ وإما أن يكون الاثنان

(١) زوجا (الثانية) : فردا عا . (٢) ينتج : يصح نج . (٣ — ٢) ينتج : خلاء : ساقطة
من عا . (٣) فيهما : فياد ، س ، ساء ، د ، ن . (٦) أن (الثانية) : + لاع || بمتساويين :
بمدين متساويين د ، س ، ساء عا ، ن ، ه || من هذا : ساقطة من د ، ن . (٧) قلنا : قلت د ،
عا ، ن ، ه . (٨) وإما أن يكون : أو يكون ن || وليس : أو ليس عا . (٨ — ٩) زوجا . .
الاثنان : ساقطة من د . (٩) وإما أن يكون : أو يكون ن . (١٠) وإما أن يكون :
أو يكون ن . (١٢) فيه : ساقطة من ع . (١٣) جن : غير م . (١٤) لا تنجب :
لا تكون م (١٥) زوجا وإما أن يكون : زوجا وإما أن لا يكون د ، عا ، ن .

عددا، وإما أن لا يكون فردا. يصدق من هذا أنه دائما ليس إما أن يكون الاثنان عددا زوجا، وإما أن لا يكون فردا. ثم نقول: إما أن لا يكون الانسان زوجا، وإما أن يكون عددا. إما أن يكون الاثنان عددا، وإما أن لا ينقسم بمساويين. يصدق ههنا أنه ليس إما أن يكون الانسان زوجا، وإما أن لا يكون متقسما بمساويين.

وكذلك الحال في البروتيات، ولكنها تنتج على غير وجه الانفصال هكذا: إما أن لا يكون هـ ز، وإما أن يكون جـ د. وإما أن يكون جـ د، وإما أن لا يكون آ ب. فإن المقدمتين يلزمهما إن لم يكن جـ د، لا يكون هـ ز. وإن لم يكن جـ د، لا يكون آ ب. فقد يكون إذا لم يكن هـ ز، لا يكون جـ د. فليس كلما لم يكن هـ ز، لا يكون جـ د. فليس إما أن يكون هـ ز، أو يكون جـ د، وهذه نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية المقدمات، وكذلك إن جعلت إحداها سالبة. التاليفات التي تكون من منفصلتين غير حقيقي الانفصال وتشاركان في جزء سالب.

أما إن كانتا موجبتين أختجتا. مثاله: إما أن يكون هـ ز، وإما أن لا يكون جـ د. وإما أن لا يكون جـ د، وإما أن يكون آ ب. ينتج على حسب ما قلنا

(١) ليس: ساقطة من س، يكون: لا يكون س، سا. (١-٢) يصدق... فردا: ساقطة من د، ن. (٢) عددا: زوجا زوجا س، سا، عا. (٣) عددا (الثانية): زوجا ع. (٣-٤) وإما... زوجا ساقطة من د. (٤) ليس: + البتة || أن يكون: أن لا يكون س، ه. (٤-٥) وإما أن لا يكون: أو يكون ن. (٥) لا يكون متقسما: لا ينقسم س، سا. (٦) حل: ساقطة من ع. (٧) وإما أن يكون جـ د (الأولى): أو يكون جـ د || وإما أن يكون جـ د (الثانية): ساقطة من عا || وإما أن (الثالثة): أو ن. (٨) يلزمهما: يلزمها ع. (٩) لا يكون جـ د: لا يكون آ ب س، سا، ه. (١٠) لا يكون جـ د: أو يكون آ ب س، يكون آ ب سا، ه || أو يكون جـ د: أو يكون آ ب ه || فليس... جـ د: ساقطة من س. (١٢) وتشاركان: تشاركان ب، د، س، سا، م، ن، ه. (١٤) أختجتا: أختجاب، د، سا، عا، م، ن || وإما أن: أو ن. (١٥) وإما أن يكون: أو يكون ن.

فما قبله : ليس دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن يكون آ ب . برهانه : أن
 المفصلتين ترجمان متصلتين إلى الشكل الثالث هكذا : دائماً إن كان جـ د ،
 فيكون هـ ز . وكلما كان جـ د ، يكون آ ب . فيصح من ذلك أنه قد يكون
 إذا كان هـ ز ، فآ ب . ريلزمه : ليس دائماً إما أن يكون هـ ز ، وإما أن
 يكون آ ب ، وكذلك إن كانت إحدى المقدمتين جزئية ، فإن كان فيهما سالبة
 لم ينتج . ولتقتصر على مثال واحد ، وهو أنا إذا قلنا : إما أن يكون الاثنان
 زوجا ، وإما أن لا يكون زوج الزوج ، وليس البتة إما أن لا يكون الاثنان
 زوج الزوج ، أو يكون فردا ، لزم عنه مقابل ، الذي يلزم لو وضعت بدل الفرد
 كيفاً . والعقم في الجزئيات أظهر . والشركة بين سالبة الجزئين وموجبة
 الجزئين مستحيلة . وكذلك بين سالبة الجزئين وموجبة الجزء في الجزء الموجب ،
 بل تصح في الجزء السالب .

التأليفات من منفصلتين إحداهما سالبة الجزئين ، والأخرى سالبة جزء
 واحد . حكمها كحكم التأليفات من مقدمتين تشتركان في جزء سالب .
 التأليفات التي من منفصلتين سالبتى الأجزاء . حكم جميعها كحكم التأليفات
 من منفصلتين تشتركان في جزء سالب .

(١) وإما أن : أون . (٤) وإما أن : أون . (٥) إن كانت : إذا كانت س .
 (٦) إما : ساقطة من م . (٧) لا يكون (الأولى) : يكون ع . (٩ — ١٠) بين سالبة الجزئين
 وموجبة الجزئين : في سالبة الجزئى وموجبة الجزئى س . (١٠) في : وفي ع . (١٣) كحكم :
 حكم ب ، ع ، ما ، م . (١٤) كحكم : حكم ع .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في القياسات المؤلفة من الحملة والشرطية في الشكل الأول ، والحملة
مكان الكبرى في الأشكال الثلاثة

- هذه القياسات لا يخلو إما أن يكون فيها الحملى مكان الأعظم ، أو مكان الأصغر .
ولا يخلو إما أن تكون الشركة للحمل مع تالى المقدم ، أو مع مقدمه . فلنبداً أولاً
بما تكون الشركة فيه مع التالى ، والحملى مكان الأكبر . ولا محالة أن الشركة
بين التالى والحملى تكون على إحدى الهيئات التى للأشكال الثلاثة . ومن عزمنا
أن نحصى القياسات المنتجة من ذى قبل ، ولا نطول الكتاب بذكر العقيمت بعد
أن هدينا السبيل إلى اكتساب الحدود فيها .

١٠

ضروب ذلك والتأليف على هيئة الشكل الأول : إذا كان التأليف على هذه
الصورة ، فالشرطة في الإنتاج أن يكون الحملى والتالى على النسبة المذكورة
في الشكل الأول للعمليات ، فإن كانت المتصلة موجبة ، كانت النتيجة بينة
اللزوم كما في الحملات . إلا أن الفرق بين الأمرين أن اللزوم في الحملات مطلق ،
وهنا عند وضع شيء ، وتكون النتيجة هى مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالى

١٥

(٢) فصل : الفصل الرابع ب، د، س، سا، ع، م ؛ فصل ٤ عا ، هـ . (٣) في الشكل الأول :
ساقطة من د ، ن . (٣ - ٤) في الشكل . . . الثلاثة : ساقطة من ع ، م || والحملة مكان
الكبرى : ساقطة من هـ . (٦) تكون : ساقطة من عا . (٧) فيه : ساقطة من د ، ع ، م ، ن
|| ولا : لا هـ . (٨) تكون : ساقطة من ع . || التى : + تكون س . (١٥) هى : فى ع .

والحلية ، ولو كانتا وحدهما . وإن كانت المتصلة سالبة لم يكن إنتاجها بيدنا ، بل يظهر بالعكس إلى الموجبات .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل د آ .
وكلما كان هـ ز ، فكل جـ آ . ولا يجب أن يعترض على هذه الضروب وما أشبهها
معتز ، فيقول : ربما كانت الحلية صادقة في نفسها ، ولا تصدق عند وضع
المقدم ، فلا يجب حينئذ قياس . مثاله أن قولك : كلما كان الخلاء موجودا .
كان بعدُ قائم بذاته ؛ ثم تقول : وكل بعد فليس قائما بذاته ، أو لا شيء مما
يقوم بذاته بعد . فتكون الحلية الصادقة في قوة مناقض التالى . فالحجاب من
وجهين : أحدهما أن لنا أن نحصى الكلام بالقرينة التى يصدقان فيها معا ؛
والثانى أن اللازم عن المقدمتين حق . فإنه إذا كان الخلاء موجودا لزم أن يكون
البعد غير بعد لزوم الخلف ، وإن كان التالى لا يصادق الحلية .

الضرب الثانى : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، ولا شيء من د آ . فكلما
كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ . كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، وكل د آ . فكلما
كان هـ ز ، فبعض جـ آ . كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، ولا شيء من د آ .
فكلما كان هـ ز ، فليس كل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية .

(١) ولو : إن ع ؛ لو ما ، هـ . (٢) والمتصلة موجبة : والموجبة المتصلة هـ .
(٣) بذاته (الأول) : بنفسه ن . (٤) لنا أن : التالى ع . (٥) اللازم : التلازم ع
|| فإنه : ساقطة من سا . (٦) فكلما : وكلما سا . (٧) فبعض جـ د : فبعض
جـ د ، ن || فكلما : وكلما س .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة : إذا كانت المتصلة سالبة ، فالشرط فيها أن تكون التوالى سالبة ، والحملات كلية ، وإلا لم تنتج . مثالها : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ د ، وكل دـ آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا كل جـ آ . برهان ذلك أن المتصلة يلزمها : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وكل دـ آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فكل جـ آ . ويلزمه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . وأنت تعلم حال البواقى من هذا الواحد ، وهى هذه : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شئ من جـ د ، وكل دـ آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شئ من جـ آ . ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شئ من جـ د ، ولا شئ من دـ آ . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل جـ آ .

وأربعة أخرى متصلاتها جزئية سالبة . التاليفات على هيئة الشكل الثانى . ١٠

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرط بين التالى والحلى فى إنتاجها هو الشرط الذى يجب أن يكون فى الحملات حتى ينتج .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل جـ د ، وليس ولا شئ من دـ آ . فكلما كان هـ ز ، فليس ولا شئ من جـ آ . برهانه أن نمكس الحلية ، وأيضا برهانه أن نقول : كلما كان هـ ز ، فجـ د حق ، وأنه لا شئ من آ د حق . وكلما كان جـ د حقا ، ولا شئ من آ د حقا ، فلا شئ من جـ آ حق . ينتج ، كلما كان هـ ز ، فلا شئ من جـ آ حق .

(١) والمتصلة : والمتصلة د ، ن . (٢) تكون : كون م || وإلا لم : ولم سا || وإلا : + والمتصلة د . (٤) فلا كل : فليس كل هـ . (٦) الواحد : الوجه من (٧) فلا شئ من : فلا كل د ، ما ، هـ ، فليس كل ن || وكل : فلا شئ من د ، ن ، ولا شئ من ما ، هـ . (٨) فلا شئ من (الثانية) : فبعض ما ، هـ || ولا شئ من : وكل هـ . (١١) والمتصلة : والمتصلة د ، ن . (١٤) نمكس : + الكلية ع ، هـ || وأيضا : أيضا م ، م . (١٥) لا شئ : ولا شئ سا . (١٦) حقا : ولا شئ : حقا وليس ولا شئ من || ولا شئ من : فلا شئ من ع || ولا شئ من آ د : ساقطة من ما || فلا شئ : ولا شئ هـ || ينتج : حتى ينتج عا . (١٧) جـ آ : دـ آ د ، ن .

الضرب الثاني: كلما كان هـ ز، فلا شيء من ج د، وكل آ د. ينتج كالأول وبرهانه بعكس التالى .

الضرب الثالث: كلما كان هـ ز، فبعض ج د، ولا شيء من آ د. ينتج: كلما كان هـ ز، فليس كل ج د. ويبين بعكس العملية .

٥ الضرب الرابع: كلما كان هـ ز، فليس كل ج د، وكل آ د. ينتج كالثالث، وبرهانه: أنه كلما كان هـ ز، فحق أنه ليس كل ج د، وحق أن كل آ د. وكلما كان حقا أنه ليس كل ج د، وأن كل آ د، فحق أنه ليس كل ج آ. ينتج: وكلما كان هـ ز، فليس كل ج آ. وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية .

١٠ ضروب ذلك والمتصلة سالبة، والشريطة فيها أن يتفق الحمل والثانى فى الكيف، وأن تكون العملية كلية .

الضرب الأول: ليس البتة إذا كان هـ ز، فلا كل ج د، ولا شيء من آ د. ينتج: ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج آ. لأن الشرطية يلزمها: كلما كان هـ ز، فكل ج د. ينتج: كلما كان هـ ز، فلا شيء من ج آ. ويلزمها: ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج آ. ١٥

الضرب الثانى ليس البتة إذا كان هـ ز، فبعض ج د، وكل آ د. ينتج كالأول .

(١) الضرب الثانى: الضرب ٢ هـ || فلا شيء: ولا شيء ع. (٣) الضرب الثالث: الضرب ٣ هـ .
(٥) الضرب الرابع: الضرب ٤ هـ . (٧) ليس كل ج د: ليس ج د، ن. (٨) وكلما:
فكلما ع، هـ. (١٠) والشريطة: والشريطة د، ن. (١١) وأن: أن د، ن. (١٢) الضرب
الأول: الضرب ١ هـ. (١٣—١٢) فلا كل هـ... ز: ساقطة من سا. (١٣—١٥) لأن
الشرطية... فبعض ج آ: ساقطة من هـ. (١٦) الضرب الثانى: الضرب ٢ هـ .
(١٦—١٧) الضرب... كالأول: ساقطة من سا.

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فلا شيء من ج د ، ولا شيء من آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج د ، وكل آ د . ينتج : ليس البتة إذا كان هـ ز ، فكل ج آ .

٥ التاليفات على هيئة الشكل الثالث .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة .

الضرب الأول : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وكل ج آ . ينتج : كلما كان هـ ز ، فبعض د آ . يبين بعكس التالي .

الضرب الثاني : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، ولا شيء من ج آ . ينتج :

١٠ كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بعكس التالي .

الضرب الثالث : كلما كان هـ ز ، فبعض ج د ، وكل ج آ . ينتج كالأول ، ويبين بعكس التالي .

الضرب الرابع : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وبعض ج آ . ينتج كالأول ، ويبين هكذا : كلما كان هـ ز ، لحق أن كل ج د ، وحق أن بعض ج آ . وكلما

١٥ كان كل ج د ، وبعض ج آ ، يكون بعض د آ . وكلما كان هـ ز ، فبعض د آ .

الضرب الخامس : كلما كان هـ ز ، فكل ج د ، وليس كل ج آ . ينتج :

كلما كان هـ ز ، فليس كل د آ . ويبين بمثل ما بان به الرابع .

(١) الضرب الثالث : الضرب ٥٣ . (٣) الضرب الرابع : الضرب ٤٤ || وكل : وليس من .

(٧) الضرب الأول : الضرب ٥١ || فكل : فلا شيء من د ، ن . (٩) الضرب

الثاني : الضرب ٥٢ || ج آ : د آ د ، ن . (١١) الضرب الثالث : الضرب ٥٣

|| ج آ : د آ من . (١٣) الضرب الرابع : الضرب ٤٤ || فكل : وكل سا .

(١٦) الضرب الخامس : الضرب ٥٥ .

الضرب السادس : كلما كان هـ ز ، فبعض جـ د ، ولا شيء من جـ آ . ينتج
كالخامس ، ويبين بعكس التالى .

وضروب ستة أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشرائط أن يكون التالى سالبا ، ويكون
إحداهما كلية لا محالة ، أعنى التالى أو الحمل .

الضرب الأول : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من جـ د ، وكل جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د هـ . ويبين بعكس المتصلة إلى
الإيجاب ، وعكس تاليتها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل جـ د ، ولا شيء من جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د هـ . ويبين برد المتصلة إلى الإيجاب ،
وعكس تاليتها .

الضرب الثالث : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من جـ د ، وكل جـ هـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د هـ . ويبين برد المتصلة إلى
الإيجاب ، وعكس تاليتها .

- (١) الضرب السادس : الضرب ٩ هـ || جـ آ : د آ د ، ن .
(٤) والشرائط : والشريطة د ، س ، ع ، ن . (٥) أو الحمل : والحمل د ، س ، ن .
(٦) الضرب الأول : الضرب ١ هـ || فلا شيء من : فلا كل د ، ع ، ن .
(٧) يفج : ساقط ، ع ، ن || يفج ليس : فليس هـ || فلا شيء : ولا شيء ع .
(٧ — ٨) بعكس المتصلة إلى الإيجاب وعكس تاليتها : بعكس التالى أو بعكس المتصلة إلى الإيجاب د ،
ن . (٨) وعكس تاليتها : ساقطة من س ، ع ، ن || ثم . . . النتيجة : ساقطة من د . (٩) الضرب
الثانى : الضرب ٢ هـ || فلا كل : فلا شيء من س . (١٠) فكل : فلا كل ع || فكل د هـ .
ويبين : ساقطة من هـ (١٠ — ١١) برد . . . تاليتها : بعكس التالى أو برد المتصلة إلى
الإيجاب ع . (١٢) وكل : فكل م (١٣) البتة : ساقطة من د ، ن || د هـ : جـ د د ، س .
(١٣ — ١٤) ويبين . . . تاليتها : ويبين بعكس التالى أو برد المتصلة إلى الإيجاب د ، س ، ع ، ن .
(١٤) وعكس تاليتها : ساقطة من س .

الضرب الرابع : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، وبعض ج د .
 ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا شيء من د ه . ويتبين بعكس المتصلة
 إلى الإيجاب ، وعكس نالها ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الخامس : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، وليس كل
 ج ه . ينتج : ليس البتة إذا كان آ ب ، فكل د ه ، ويتبين بعكس المتصلة
 إلى الإيجاب ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب السادس : ليس البتة إذا كان آ ب ، فلا كل ج د ، ولا شيء
 من ج ه . ينتج كالثاني ويبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، ثم أخذ لازم النتيجة .
 وستة ضروب أخرى والمتصلة جزئية . فلنحصر أصناف هذه الاقترانات ،
 والمتصل مكان الكبرى ، ولنبدأ بما يكون على قياس الشكل الأول .

١٠

ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط في أن تنتج هي أن يكون بين الحمل
 والثاني من النسبة ما هو الشرط في إنتاج قرائن الشكل الأول في الحملات ، ثم
 تكون النتيجة متصلة نالها نتيجة الحملتين لو افردنا .

الضرب الأول : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فكل ب آ . فكلما كان
 ه ز ، فكل ج آ .

١٥

الضرب الثاني : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فلا شيء من ب آ . فكلما
 كان ه ز فلا شيء من ج آ .

(١) الضرب الرابع : الضرب ه . (٢) د ه : ج ه د . (٣) وعكس
 نالها : ساطعة من د ، ه ، ن . (٤) الضرب الخامس : الضرب ه ه . (٥) الضرب
 السادس : الضرب ه ه . (٦) والمتصل : والمتصلة ع . (٧) الحمل : الحملين
 د ه الحلية ن ه ، س . (٨) إنتاج : + في م || قرائن : القرائن د . (٩) الضرب الثاني ،
 والضرب الثاني ب ، د ، ع ، ه ، م ، ن ه الضرب ه ه || ج ب : ج د ب ، م || ب آ :
 د آ د ، ن . (١٠) ج آ : د آ د ، ن .

الضرب الثالث: بعض جـ ب ، وكذا كان هـ ز ، فكل بـ آ . فكلما كان هـ ز ، فبعض جـ آ .

الضرب الرابع : بعض جـ ب ، وكذا كان هـ ز ، فلا شيء من بـ آ . فكلما كان هـ ز ، فلا شيء من جـ آ .

وأربعة ضروب أخرى والمتصلات جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة . شريطته أن يكون الثانى جزئيا .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل بـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . ويتبين بعكس المتصلة إلى الإيجاب ، ثم أخذ لازم النتيجة .

الضرب الثانى : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض بـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ .

والضرب الثالث : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل بـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز ، فليس كل جـ آ . وبين كذلك .

الضرب الرابع : بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان هـ ز ، فبعض جـ آ . فليس البتة إذا كان هـ ز . فبعض جـ آ ، وبين كذلك .

(١) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ . (٢) جـ آ : بـ د . (٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ . (٣-١) فكل بـ آ وكذا كان هـ ز : ساقطة من ن . (٤) فلا شيء من : فليس كل س . (٦) والمتصلة : والمتصلة د . (٧) الضرب الأول : الضرب ١ هـ || بـ آ : جـ د ، ع . (٧-٨) فليس هـ ز : ساقطة من ن . (٨) ويتبين : وبين عا . (١٠) الضرب الثانى : الضرب ٢ هـ (١١) جـ آ : جـ بـ د ، ن . (١٢) والضرب الثالث : الضرب الثالث س ، ساءم ؛ والضرب ٣ هـ || بعض : ساقطة من س || وليس : فليس د ، ن . (١٣) فليس كل : فلا شيء من س . (١٤) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || بعض : فبعض ع || وليس : فليس ع (١٥) فبعض جـ آ وبين : فكل جـ آ ويتبين س ، ساءم ، هـ .

وأربعة ضروب أخرى ، والمتصلات جزئية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثانى .

ضروب ذلك والمتصلة موجبة ، والشرائط بين الحلية والتالى تلك التى فى الحليات .

- الضرب الأول : كل ج د ، وكلما كان ه ز ، فلا شئ من آ ب . ينتج :
كلما كان ه ز ، فلا شئ من ج آ . ويتبين بعكس التالى .
- الضرب الثانى : لا شئ من ج ب وكلما كان ه ز ، فكل آ ب . ينتج كذلك ،
ويتبين بعكس الحلية ، ثم عكس التالى والنتيجة .
- الضرب الثالث : بعض ج ب ، وكلما كان ه ز . فلا شئ من آ ب . ينتج :
كلما كان ه ز ، فليس كل ج آ . ويتبين بعكس التالى .

١٠

الضرب الرابع : كل ج ب ، وكلما كان ه ز ، فلا كل آ ب . ينتج
كالتالى ، ويتبين هكذا : كلما كان ه ز ، لحق أنه لا كل آ ب ، وحق
أنه كل ج ب . وكلما كان هذان حقيين ، فلا كل ج آ . ينتج : أنه كلما كان
ه ز ، فلا كل ج آ .

١٥

وأربعة ضروب أخرى والمتصلة جزئية .

ضروب ذلك والمتصلة سالبة ، والشريطة فيه أن يكون التالى جزئيا موافقا
للعمل فى الكيفية كذلك .

-
- (٢) والمتصلة : والمتصلة ط . (٦) ويتبين : ويتبين د ، ن . (٦ - ٧) بدكس . . . ج ب :
ساقطة من د . (٧) الضرب الثانى : الضرب ٢ ه . (٧ - ٩) وكلما . . . آ ب : ساقطة من د .
(٩) الضرب الثالث : الضرب ٢ ه (١٠) ويتبين : ويتبين ط . (١١) الضرب الرابع : الضرب ٤ ه ||
كل (الأول) : ليس كل س ، ه || فلا كل : فكل س ، ه . (١٣) ج ب : آ ب ه .

الضرب الأول : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض آَب .
ينتج : ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَا .

الثاني : لا شيء من جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل آَب . ينتج
كذلك .

الثالث : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض آَب . ينتج :
ليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل جَا .

الرابع : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل آَب ، ينتج
كالثالث .

وجميع هذه تبين بعكس السالبة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ،
ولها ضروب ستة جزئية المتصلات .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث : ضروب ذلك من موجبتين .

الضرب الأول : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فكل جَا . فكلما كان
هَ زَ ، فبعض بَ آ . يبين بعكس الحلية .

الضرب الثاني : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فلا شيء من جَا . وكلما كان
هَ زَ ، فليس كل بَ آ . ويبين بعكس الحلية .

الضرب الثالث : بعض جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فكل جَا . فكلما كان
هَ زَ ، فبعض بَ آ . ويبين بعكس الحلية .

(١) الضرب الأول : ساطعة من ب ، د ع ، ط ، م ، ن . (٣) الثاني : الآترب ،
د ع ، ط ، م ، ن || جَب : دَب د ، ن . (٥) هَ ز : آَب د .
(٨) تبين : تبين د ، س ، ط ، م ، ن . (٩) ستة : أربعة م ، ه . (١٠) تأليفات :
تأليف ب ، ع ، م || الثالث : الأول م || ضروب : وضروب ب ، ع ، م . (١١) الضرب
الأول : الضرب ١ ه || كل : ساطعة من م . (١٢) بعكس : ه الصغرى ع . (١٣) الضرب الثاني :
الضرب ٢ ه || جَب : جَد ه || فلا شيء : ولا شيء || وكلما : فكلما د ، ع ، ن ، ه .
(١٥) الضرب الثالث : الضرب ٣ ه . (١٦) بَ آ : جَا د ، ن .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فبعض جَ آ . ينتج كالأول
والثالث . وبين بعكس التالى .

الضرب الخامس : كل جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فليس كل جَ آ . ينتج :
كلما كان هَ زَ ، فليس كل بَ آ . وبين بأن يقول : كلما كان هَ زَ ، فليس
كل جَ آ ، وأيضا : كل جَب ، وإذا كان ليس كل جَ آ ، وكان كل جَب ،
فليس كل بَ آ . ينتج : كلما كان هَ زَ ، فليس كل بَ آ .

الضرب السادس : بعض جَب ، وكلما كان هَ زَ ، فلا شئ من جَ آ .
ينتج كالخامس ، وبين بعكس الحلية .
ضروب ذلك من سالتين .

الضرب الأول : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل جَ آ . ١٠
فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شئ من بَ آ .

التانى : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَ آ . فليس البتة
إذا كان هَ زَ ، فكل بَ آ .

الثالث : كل جَب ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شئ من جَ آ . فليس
البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شئ من بَ آ . ١٥

(١) الضرب الرابع : الضرب هـ (٢) الضرب الخامس : الضرب هـ (٦) كل (الأول) :
ساعة من ن . (٧) الضرب السادس : الضرب هـ || وكلما كان : وكان من .
(٩) ضروب ذلك من سالتين : وستة أخرى والمصلحة جزئية ضروب ذلك والمصلحة سالية سا ||
سالتين : + والمصلحة سالية من هـ . (١٠) الضرب الأول : الضرب هـ || فلا
كل : ولا كل ع . (١٢) التانى : هـ ٢ . (١٤) الثالث : هـ ٣ ||
فليس : وليس سا ، ع ، م .

الرابع : بعض جَبَّ ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا كل جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فلا شيء من بَ آ .

الخامس : كل جَبَّ ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل بَ آ .

السادس : بعض جَبَّ ، وليس البتة إذا كان هَ زَ ، فبعض جَ آ . فليس البتة إذا كان هَ زَ ، فكل بَ آ . وجميع هذه تبين برد المتصلة إلى الإيجاب ، وأخذ لازم النتيجة ، وبالعكس إلا في واحد .

وكذلك ضروب ستة جزئية المتصلات .

- (١) الرابع : ٥٤ || بعض : كل سا . (١-٢) فلا هَ زَ : ساقطة من د .
 (٢) الخامس : ٥٥ || فكل : فبعض ع . (٥) السادس : ٥٦ || وليس . . . هَ زَ :
 ساقطة من ع || جَ آ فليس : جَبَّ وليس سا . (٥-٦) فبعض بَ آ : ساقطة من ع .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في القياسات المؤلفة من العملية والشرطية ، والحملى فيها مشارك للمقدم
في الأشكال الثلاثة

ولنبداً بما يكون الحملى فيه مكان الصبرى .

التأليفات الكائنة على منهاج الشكل الأول، ومن الشرط صحة المقدم، وأن لا يكون
عالمًا . وخاصيته أنه إن كانت العملية كلية موجبة ، والمقدم كلى ، فالنتيجة جزئية
كلية المقدم . وإن كان المقدم جزئياً ، فالنتيجة كلية . وإن كانت العملية جزئية ،
فيجب أن يكون المقدم جزئياً حتى ينتج نتيجة كلية المقدم ، وإن كانت سالبة
فيجب أن يكون المقدم جزئياً ، وتكون النتيجة موجب المقدم كلياً حتى يصح .
وإذا كان الشرطى ومقدمه جزئيين ، لم ينتج .

الضرب الأول ، والشرط أن يكون المقدم ليس بحال : كل ج ب ، وكلما
كان كل ب آ ، فه آ . ينتج : قد يكون إذا كان كل ج آ ، فه آ ؛ وإلا ليس
البتة إذا كان كل ج آ ، فه آ . وكلما كان ب آ ، فه آ ؛ فليس البتة إذا كان
كل ج آ ، فكل ج آ . لكن كل ج ب ، فإذا كان كل ب آ ، كان كل ج آ ،

(٢) فصل : الفصل الخامس : ب ، د ، س ، ع ، م ، هـ ، ط ، ز . (٣) والحملى : والحملى
ن ، هـ ، م ، ط ، ز . مشارك المقدم : مكان الصبرى د ، س ، ع ، ط ، ن . (٤ - ٥) مشارك ... فيه :
ساعة من س . (٦) التأليفات : والتأليفات ع . (٧) نتيجة : ساعة من ب ، س ، م ، هـ ،
وإن كانت : وإن كان س ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، فإن كان د || سالبة : سالبا د ، س ، س ، ط ،
م ، ن . (١٥) فإذا : وإذا هـ || فإذا كان كل ب آ كان : فإذا كان كل آ ب لكان م ||
كان كل ج آ : كان د آ .

هذا خلف . وقد يعرض ههنا شك ، كما عرض في نظيرتهما مما سلف ، وحله ذلك الحل .

الضرب الثاني : كل ج ب ، وكلما كان لا شيء من ب آ ، فه ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا شيء من ج آ ، فه ز ؛ وإلا فليس البتة إذا كان لا شيء من ج آ ، فه ز . وكلما كان لا شيء من ب آ ، فه ز ، فليس كلما كان لا شيء من ب آ فلا شيء من ج آ ، وكل ج ب . هذا خلف .

الضرب الثالث : كل ج ب ، وكلما كان بعض ب آ ، فه ز . فكلما كان كل أو بعض ج آ ، فه ز ؛ لأن ج بعض ب ؛ فإذا كان ج آ ، كان بعض ب آ .

الضرب الرابع : كل ج ب ، وكلما كان لا كل ب آ ، فه ز ؛ وكلما كان لا كل ج آ أولا شيء من ج آ ، فه ز ؛ لأن ج بعض ب .

الخامس : كل ج ب ، وليس البتة إذا كان كل ب آ ، فه ز . ينتج : أنه قد لا يكون إذا كان كل ج آ ، فه ز ؛ وإلا فكلما كان ج آ ، فه ز . وليس البتة إذا كان كل ب آ ، فه ز . ينتج : أنه ليس البتة إذا كان كل ب آ ، فكل ج آ ، وهذا خلف . وأيضا ترد السالبة المتصلة إلى الإيجاب ، ثم ترد النتيجة إلى السلب .

(١) عرض : وقع سا || وحله : وجواب د ، ن . (٢) الضرب الثاني : الضرب ٢ هـ .
(٤) كان (الأول) : ساقطة من د || فليس : ليس سا . (٥) فليس كلما : فليس البتة إذا سا ، ما ؛ وليس كلما هـ . (٦) ج آ : ج د ن . (٧) الضرب الثالث : الضرب ٣ هـ .
|| فكلما : وكلما سا . (١٠) الضرب الرابع : الضرب ٤ هـ || وكلما (الثانية) : فكلما سا ، هـ .
(١١) أولا شيء : ولا شيء ع || ب : آ م . (١٢) الخامس : الضرب الخامس م ، هـ .
(١٣) وإلا فكلما كان ج آ ، فه ز : ساقطة من ع || كان (الثانية) : كل م ، سا ، ما ، هـ . (١٥) وهذا : هـ ب ، د ، م ، سا ، ما ، م ، ن ، هـ .

السادس : كل جَبَّ ، وليس البتة إذا كان بعض بَ آ ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان كل أو بعض جَ آ ، فهـ ز . لأن جَ بعض بَ .

السابع والثامن : كل جَبَّ ، وليس البتة إذا كان لاشيء ، أولا كل بَ آ ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان لاشيء أولا كل جَ آ ، فهـ ز . لأن جَ بعض بَ .

التاسع : كل جَبَّ ، وقد يكون إذا كان كل بَ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان كل جَ آ فهـ ز ، وإلا فليس البتة ، وقد قلنا قد يكون إذا كان بَ آ ، فقد يكون إذا كان كل بَ آ فليس كل جَ آ ، هذا خلف .

العاشر : كل جَبَّ ، وقد يكون إذا كان لاشيء من بَ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لاشيء من جَ آ فهـ ز ، وإلا فليس البتة ، وقد يكون إذا كان لاشيء من بَ آ فهـ ز ، فقد يكون إذا كان لاشيء من بَ آ ، فليس لاشيء من جَ آ . هذا خلف .

الحادى عشر : كل جَبَّ ، وليس كلما كان كل بَ آ فهـ ز ، فليس كلما كان كل جَ آ فهـ ز ، ويتبين بالخلف وبالرد إلى الإيجاب .

الثاني عشر : كل جَبَّ ، وليس كلما كان لاشيء من بَ آ فهـ ز ، فليس كلما كان لاشيء من جَ آ فهـ ز ، ويتبين بالخلف وبالرد إلى الإيجاب .

(١٠ — ١١) فليس لاشيء من جَ آ هذا خلف : ساقطة من د ، ن (١١) هذا خلف : ساقطة من ب ، د ، م ، س ، ع ، م ، ن (١٢) الحادى عشر : والحادى عشر ، هـ || وليس كلما كان كل : وليس البتة إذا كان كل د ، ن || فليس : وليس ب ، ع ، ع ، م ، ن . (١٣) كل جَ آ فهـ ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، ع ، م ، ن || جَ آ فهـ ز : ساقطة من س (١٤) الثاني عشر : ١٢ هـ . (١٤ — ١٥) كلما كان : البتة إذا كان د ، ن . (١٥) كان لاشيء من جَ آ فهـ ز : ساقطة من ب ، د ، ع ، ع ، م ، ن || من جَ آ فهـ ز : ساقطة من س .

- الثالث عشر: بعض جـ ب ، وكلما كان بعض بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : وكلما كان جـ آ ، فهـ زـ لأنه إذا كان كل جـ آ ، وحق أن بعض جـ ب ، كان بعض بـ آ .
- الرابع عشر: بعض جـ ب ، وكلما كان لا كل بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : كلما كان لا شيء من جـ آ ، لأنه إذا كان جـ ب ولا شيء من جـ آ ، كان لا كل بـ آ .
- الخامس عشر: بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان بعض بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ زـ ، والبرهان مثل ذلك .
- السادس عشر: بعض جـ ب ، وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ ، فهـ زـ . ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زـ .

التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثانى لاتنتج من مقدم موجب كلى وتنتج من مقدم موجب جزئى . فإذا كان المقدم جزئيا ؛ فيجب أن يكون الحلى موافقا له فى الكيف ؛ وإن كان كليا ، فيجب أن يخالفه فى الكيف ، وأن

- (١) الثالث عشر: ١٣ هـ || بعض (الأولى والثانية) : كل د ، سا ، ط ، ن || وكلما (الأولى) فكلا ع . (٢) بـ آ : آ بـ ع (١ - ٢) وكلما كان بعض بـ آ بعض بـ : وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ فليس البتة لأن جـ بعض بـ د ، سا ، ط ، ن . (٣) الرابع عشر: ١٤ هـ || بعض : كل د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٣ - ٤) وكلما بـ آ : وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ فهـ زـ فليس البتة لأن جـ بعض بـ د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٥) الخامس عشر: الحادى عشر س ؛ ١٥ هـ . (٥ - ٦) وليس ذلك : وكلما كان بعض بـ آ (بـ هـ سا) فهـ زـ ينتج كلما كان (+ كل س) جـ آ فهـ زـ لأنه إذا كان كل جـ آ وحق أن بعض جـ آ (جـ بـ س ، سا) كان بعض بـ (بـ آ س ، سا ، ط) د ، س ، سا ، ط ، ن . (٧ - ٨) وليس فهـ زـ : وكلما كان لا كل بـ آ فهـ زـ ينتج كلما كان لا شيء من جـ آ لأنه إذا كان (+ كل سا ، ط) جـ بـ ولا شيء من جـ آ كان لا كل بـ آ السابع عشر بعض جـ بـ (بعض جـ بـ : ساقطة من سا) وليس البتة إذا كان بعض بـ آ فهـ زـ ينتج ليس البتة إذا كان كل جـ آ فهـ زـ والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض جـ بـ وليس البتة إذا كان لا كل بـ آ فهـ زـ ينتج ليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ فهـ زـ د ، س ، سا ، ط ، ن . (١٠) كل : + مع حلى موجب سا || فإذا : وإذ اس ، سا ، ط . (١١) وإن : فإن د .

يكون المقدم صحيح الوجود ، وإذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزئية ، وإن كان جزئيا فالنتيجة كلية . لكنه إن كان الحلى كليا كانت النتيجة كلية ، كلية المقدم وجزئيتها ، وإلا كان جزئيا لم يكن المقدم في النتيجة إلا كليا ، ولكن يجب أن تكون المتصلة كلية المقدم سالبته .

الضرب الأول : كل جـ ب ، وكلما كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج :
قد يكون إذا كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز ، وإلا فليس البتة . وقلنا : كذا .
كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : ليس البتة إذا كان لاشيء من آ ب ،
فليس شيء من جـ آ ؛ لكن إذا كان لاشيء من آ ب ، وحق أن كل جـ ب ،
كان لاشيء من جـ آ ؛ وهذا خلف . وقد يمكن أن تبين بعكس المقدم إذا
كان سالبا كليا فيعكس .

الضرب الثاني : كل جـ ب ، وليس البتة إذا كان لاشيء من آ ب ، فهـ ز .
ينتج : ليس كليا كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز . ونبرهن عليه بالخلف
على ذلك النحو ، أو بعكس المقدم ؛ أو برد السالبة إلى الإيجاب .

الضرب الثالث : ليس شيء من جـ ب ، وكلما كان كل آ ب ، فهـ ز .
فقد يكون إذا كان لاشيء من جـ آ ، فهـ ز . وإلا فليس البتة إذا كان لاشيء
من جـ آ ، فهـ ز . وكلما كان كل آ ب ، فهـ ز . فليس البتة إذا كان كل

(٢-٣) كلية كلية : كلية د ، ساء ن . (٣) وجزئيتها : وجزئية م . (٤) سالبته : ساقطة
من م ، هـ . (٥) الضرب الأول : الضرب ١ هـ . (٦) قد : فقد هـ . || وقلنا : وقد قلنا ن .
(٨) فليس : فلا د ، م ، ساء ع ، ن ، هـ . (٩) جـ آ : قد آ د ، ن ، هـ .
بـ ساء || وهذا : هـ ب ، د ، ساء ع ، ن ، هـ . (١١) آ ب : بـ آ ساء .
(١٢) من : ساقطة من م . (١٣) أو بعكس : بعكس ع . (١٤) الضرب الثالث :
الضرب ٣ هـ || كل : لا كل ع . (١٥) فقد : قدع . (١٦) كان (الأول) : ساقطة
من د || كل (الأول) : ساقطة من ع ، ن || فهـ ز فليس : فهو ليس ع ؛ فهو ليس ن .

آ ب ، فلا شيء من ج آ . لكن إذا كان كل آ ب ، وليس شيء من ج ب حقا ، فلا شيء من ج آ حق . وهذا خلف .

الضرب الرابع : ليس شيء من ج ب ، وليس البتة إذا كان كل آ ب ، فهـ ز . ينتج : فقد لا يكون إذا كان لا شيء من ج آ ، فهـ ز . وبين هل نحوذك .

الضرب الخامس : كل ج ب ، وكلما كان بعض آ ب ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ ، فهـ ز . لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السادس : لا شيء من ج ب ، وكلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ ، فهـ ز ، لأنه حينئذ يكون بعض آ ب .

الضرب السابع : لا شيء من ج ب ، وكلما كان لا كل آ ب ، فهـ ز . ينتج : كلما كان كل ج آ ، أو بعض ج آ فهـ ز . لأنه حينئذ يكون لا كل آ ب .

الضرب الثامن : بعض ج ب ، وكلما كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل ج ب ، فهـ ز . والبرهان بالخلف ، وبمكس المقدم .

الضرب التاسع : بعض ج ب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من آ ب ، فهـ ز . ينتج : ليس كلما كان لا كل ج آ ، فهـ ز . والبرهان بالخلف هو غير ذلك .

(٣) الضرب الرابع : الضرب ٤ . (٤) إذا كان لا شيء : إذا لا شيء من (٧) كل س ساطعة من د ، ن || بعض (الثانية) : ساطعة من ع || يكون بعض آ ب : يكون آ ب ع . (٨) لا شيء أو بعض ج آ : كل ج ب وليس البتة إذا كان بعض آ ب فهـ ز ينتج ليس البتة إذا كان كل ج آ وآ د بعض ج آ س || كل : ساطعة من ع . (٨ — ١٠) وكلما ج ب : ساطعة من د . (٨ — ٩) وكلما آ ب : ساطعة من س . (٩) لا كل آ ب : كل آ ب ب ؛ كل لا ب آ م . (١٠ — ١١) الضرب آ ب : ساطعة من س . (١١) كل : ساطعة من ع . (١٢) جـ د : جـ آ س ، س ، س ، س . (١٥) هو غير : وغير ٤ ، ٥ .

الضرب العاشر : ليس كل جَب ، وكلما كان آَب ، فهـ زَ . ينتج : قد يكون إذا كان لا كل جَ آ ، فهـ زَ ، وإلا فليس البتة . وقد قلنا : كلما كان كل آَب ، فهـ زَ فليس البتة إذا كان كل آَب ، فلا كل جَ آ . لكن هما جميعا حقان ، فالسلب باطل .

- الضرب الحادى عشر : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس كلما كان لا كل جَ آ ، فهـ زَ . لأنه إذا كان كل آَب ، فحينئذ ليس كل جَ آ ، وليس حينئذ هـ زَ . وقد يبين بالرد إلى الإيجاب .

الضرب الثانى عشر : بعض جَب ، وكلما كان بعض آَب ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل جَ آ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ بعض آَب .

- ١٠ الضرب الثالث عشر : ليس كل جَب ، وليس البتة إذا كان لا كل آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَ آ ، فهـ زَ . لأنه يكون حينئذ لا كل آَب .

وأما الجزئيات المتصلات ، السالبة المقدمات ، الكلّيتها ، فلنبرهن على ضرب منها وهو : أنه كل جَب ، وليس كلما كان لا شيء من آَب ، فهـ زَ . ينتج : ليس كلما كان لا شيء من جَ آ ، فهـ زَ . وإلا فكلما كان ، وليس كلما كان

- ١٠ لا شيء من آَب ، فهـ زَ . فليس كلما كان لا شيء من آَب ، فلا شيء من جَ آ . لكن كل جَب ، وكلما كان لا شيء من آَب ، كان لا شيء من جَ آ .

(١) آَب : بـ آ م . (٢) كان (الثانية) : ساقطة من ع . (٣) آَب (الأولى والثانية) : بـ آ م . (٧) وليس حينئذ : وحينئذ يكون س . (٨) وكلما : فكلما س || يخرج : ساقطة من م (٩) كل : ساقطة من د ، ن || لأنه يكون : لا يكون د || يكون : ساقطة من س . (١١) يخرج : يخرج ع || لا : ليس س . (١٢) السالبة : السالبة د ، س ، ن || المقدمات : والمقدمات س || ضرب : ضرب هـ . (١٣) منها : فيها س . (١٤) ليس : ساقطة من م || وليس : ليس د ، س ، ن . (١٥) فلا شيء : ولا شيء ع . (١٦) وكلما . . . جَ آ : ساقطة من س .

ولنبرهن على ضرب آخر هو : أنه كل جَب ، وقد يكون إذا كان لا شيء من آَب ، فهـ زَ ، فقد يكون إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ويتبين بالخلاف .
التأليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثالث ، وهي أفضل قياسات هذا الباب ولا تنتج ، والحلمية سالبة ، وتكون النتيجة كلية المقدم دائما .

الضرب الأول : كل جَب ، وكذا كان كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه حينئذ يكون كل جـ آ .

الضرب الثاني : كل جَب ، وكذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب الثالث : كل جَب ، وكذا كان بعض جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جـ آ .

الضرب الرابع : كل جَب ، وكذا كان لا كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : كلما كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل جـ آ .

الضرب الخامس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان كل جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ كل جـ آ .

الضرب السادس : كل جَب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جـ آ .

الضرب السابع : كل جَب ، وليس البتة إذا كان بعض جـ آ ، فهـ زَ . ينتج : ليس البتة إذا كان كل بـ آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جـ آ .

(١) ضرب : ضرب هـ . (٢) ويتبين : بين د ، ن ، و وبين س ، ويتبين ب ، ع ، ع ، م . (٤) ولا تنتج : فلا تنتج د ، ن || سالبة : ساقطة من سا || كلية : كل ب ، د ، س ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٩) كل بـ آ : لا شيء من بـ آ ، لا كل بـ آ هـ .

الضرب الثامن : كل جَب ، وليس البتة إذا لم يكن كل جَآ ، فهـ زـ . ينتج :
ليس البتة إذا لم يكن لا شيء من بَآ ، فهـ زـ ، لأنه يكون حينئذ لا كل جَآ .
التاسع : كل جَب ، وقد يكون إذا كان كل جَآ ، فهـ زـ . ينتج : قد يكون
إذا كان كل جَآ ، فهـ زـ ، لأنه يكون حينئذ كل جَآ .

والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس
عشر والسادس عشر متصلاتها جزئية ، ونتائجها جزئية كلية المقدم ، يحتاج أن
تعلمه بنفسك .

والسابع عشر : بعض جَب ، وكلما كان بعض جَآ ، فهـ زـ . ينتج : كلما
كان كل بَآ ، فهـ زـ ؛ لأنه يكون حينئذ بعض جَآ .

الثامن عشر : بعض جَب ، وكلما كان لا كل جَآ ، فهـ زـ . ينتج : كلما
كان لا شيء من بَآ ، فهـ زـ ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل جَآ .

والتاسع عشر : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان بعض جَآ ، فهـ زـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان كل جَآ ، فهـ زـ .

والعشرون : بعض جَب ، وليس البتة إذا كان لا شيء من كل جَآ ، فهـ زـ .
ينتج : ليس البتة إذا كان لا شيء من جَآ ، فهـ زـ .

١٥

(١) الضرب : ساقطة من ن . (٢) لم يكن : لم يكن كان د ، سا ، هـ ، ي كان م ؛
لا يكون ع (٣) التاسع : الضرب التاسع سا ، ع ، ها ، هـ (٤) كل (الأول) : ساقطة من م ||
جَآ ، فهـ زـ : بَآ ، فهـ زـ د ، ها ، ن ، هـ || يكون : ساقطة من م .
(٦) جزئية (الثانية) : ساقطة من ع || كلية : جزئية من ، سا ، ن ، هـ ، ي ساقطة من د .
(٩) يكون : ساقطة من سا . (١٠) الثامن عشر : الضرب الثامن عشر من || ينتج : + ليس هـ .
(١٢) والتاسع عشر : التاسع عشر سا . (١٣) إذا كان كل جَآ ، فهـ زـ :
إذا كان جَآ د ، ن || فهـ زـ : ساقطة من ها . (١٤) والعشرون : العشرون د ، سا ، ن
|| لا شيء من كل : لا كل م ، سا ، ع ، هـ . (١٥) لا شيء من جَآ : لا شيء من بَآ م ، سا
|| فهـ زـ : ساقطة من سا ، ها .

والحادى والعشرون ، والثانى والعشرون ، والثالث والعشرون ، والرابع والعشرون ، جزئية الحملات ، وجزئية المتصلات ، والمقدمات والتوالى بحالها . أصناف هذه القياسات والحلية مكان الكبرى .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول لا تنتج إلا أن يكون المقدم سالبا ، والحلية كلية .

الضرب الأول : كلما كان لا شيء من ج ب ، فهـ ز ، وكل بـ آ . ينتج : كلما كان لا شيء من جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من ج ب .

والضرب الثانى : كلما كان لا شيء من ج ب ، فهـ ز ، ولا شيء من بـ آ . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من ج ب .

الضرب الثالث : كلما كان لا كل ج ب ، فهـ ز ، وكل بـ آ . ينتج : كلما كان لا كل أو لا شيء من جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل ج ب .

الضرب الرابع : كلما كان لا كل ج ب ، فهـ ز ، ولا شيء من بـ آ . ينتج : كلما كان كل أو بعض جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه يكون حينئذ لا كل ج ب .

الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن متصلة سالبة ، وتنتج تلك النتائج سالبة . والبرهان مأخوذ ذلك بعينه .

(٦) وكل : نكل د . (٧) كان : ساطعة من د ، ن . (٨) والضرب : الضرب د ، س ، ما ، ن ، هـ . (٩) بـ آ : آ بـ س . (١٠) يخج : فينتج ب ، ع ، ما ، م || كلما : فكلما د ، ن ؛ وكلما ب ، ما ، م . (١١) يخج : فينتج ب ، ع ، ما ، م . (١٢) الضرب : والضرب ع ؛ ساطعة من ن || الخامس : والخامس ن .

وضروب ثمانية أخرى، والمتصلة جزئية، موجبة وسالبة .

وأما تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني لا تنتج إلا أن تكون العملية كلية، ويكون المقدم مشاكلا لها في الكيفية .

الأول : كلما كان كل ج ب ، فهـ ز ، وكل آ ب . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه حينئذ كل ج ب .

الثاني : كلما كان لا شيء من ج ب ، فهـ ز ، ولا شيء من آ ب . ينتج : كلما كان كل جـ آ ، فهـ ز ؛ لأنه حينئذ يكون لا شيء من ج ب .

الثالث : كلما كان بعض ج ب ، فهـ ز ، وكل آ ب . ينتج كالأول .

الرابع : كلما كان لا كل ج ب ، فهـ ز ، ولا شيء من آ ب . ينتج كالثاني .

وأربعة أخرى والمتصلات سوالب . وثمانية أخرى والمتصلات جزئية سالبة وموجبة .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثالث .

الأول : كلما كان لا شيء من ج ب ، فهـ ز ، وكل جـ آ . ينتج :

كلما كان لا شيء من ب آ ، فهـ ز ، لأنه يكون حينئذ لا شيء من ج ب .

(١) وضروب : ضرب ع ، + ذلك سا . (٤) الأول : الأول ع ||

كل (الثانية) : ساقطة من د ، سا ، عا ، ن . (٤ - ٥) وكل فهـ ز : ساقطة من سا .

(٦) الثاني : والضرب الثاني من ، سا ، والثاني ع ، عا || يخرج : فينتج ب ، م .

(١١) وأربعة : + ضرب عا || وثمانية أخرى : + والجزئيات من || سالبة : وسالبة هـ .

الثاني : كلما كان لا شيء من جَب ، فهـ زَ ، ولا شيء من آ آ . ينتج :
كلما كان كل ب آ ، فهـ زَ ؛ لأنه يكون حينئذ لا شيء من جَب .

الثالث : كلما كان لا كل جَب ، فهـ زَ ، وكل آ آ . ينتج : كلما كان
لا شيء من ب آ ، فهـ زَ ، لأنه يكون حينئذ لا كل جَب .

الرابع : كلما كان لا كل جَب ، فهـ زَ ، ولا شيء من آ آ . ينتج : كلما
كان كل ب آ ، فهـ زَ ؛ لأنه حينئذ يكون لا كل جَب .

وأربعة أخرى والمتصلات كلية سالبة ، وثمانية أخرى ومتصلاتها جزئية
وكلية ، سالبة وموجبة .

(١) الثاني : الثالث || ولا شيء : فلا شيء ع . (٢) يكون : ساقطة من ب ، م .
(٥) فـ هـ زَ : ساقطة من د . (٨) وكلية : ساقطة من س ، سا || وكلية سالبة :
سالبة كلية د ، ن ، هـ ، سالبة وكلية ها || وموجبة : ساقطة من سا ، موجبة ها .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في القياس المقسم على نمط الأشكال الثلاثة

- من ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ، ومن حلقات كثيرة على قياس الاستقراء . إلا أن الاستقراء لا يكون الحل فيه حقيقيا ، بل تشبيها . ويجوز أن تكون أجزاء القسمة ناقصة ، ومع ذلك يكون استقراء ، ولا يلتفت إلى أن تكون الأجزاء تامة على ما ستعلم . وهذا يكون الحل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال ، وأجزاء القسمة تامة . وأنا أسميه القياس المقسم . وتكون أجزاء القسمة فيه مشتركة في جزء ، وتكون الحلقات مشتركة في جزء ، ويكون ذلك إما على نمط الشكل الأول ، أو على نمط الشكل الثاني ، أو الثالث .

١٠

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الأول . وذلك أن تكون أجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع ، ويرد الانفصال على موضوعها ، ويكون كل حلقي مشاركا للآخر في جزء هو محمول ذلك الحلقي ، مبينا في جزء هو موضوع ذلك الحلقي ،

- (٢) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، س ، ع ، م ، فصل ٦ ع ، هـ . (٣) في : + تعريف س ، ع ، هـ || القياس : القياسات ب ، ي قياس هـ || المقسم : المقسم ب ، ع ، م || على نمط : في ع . (٤) فن : من د ، س ، س ، ن ، هـ || ومن حلقات : وحلقات س || قياس : قياسات س . (٥) إلا أن : لأن س || ويجوز : ويجب س . (٦) أن تكون . . . إلى : ساقطة من س . (٨) وأنا : وإنما هـ || القياس المقسم : المقسم ع . (٩) فيه : منه ع || جزء (الثانية) : حدس ، س || ويكون : يكون س . (١٢) ويرد : فيردد ، ن .

ويجب أن تكون المنفصلة موجبة ، موجبة الأجزاء ، والحليات كلية متشابهة
الكيف ، وتنتجتها حمليّة .

الضرب الأول : كل ب ، إما ج ، أو هـ ، أو ز . وكل ج ، و هـ ، و ز ،
أ . فكل ب أ .

• الثاني : كل ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز . ولا شيء من ج ، و هـ ، و ز ،
ولا ز ، أ . فلا شيء من ب أ .

الثالث : بعض ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز . وكل ج ، و هـ ، و ز ،
أ . فبعض ب أ .

الرابع : بعض ب ، إما ج ، وإما هـ ، وإما ز ، ولا شيء من ج ،
ولا هـ ، ولا ز ، أ . فلا كل ب أ . ١٠

وإن جعلت المنفصلة جزئية لم يفد في إنتاج الحلية .

تأليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني . والشريطة فيه أن تكون المنفصلة
أيضا موجبة .

الضرب الأول : كل ب إما أن يكون ج ، أو هـ ، أو ز . ولا شيء من
أ ، ج ، أو هـ ، أو ز . يخرج : لا شيء من ب أ . ١٥

-
- (١) موجبة موجبة : موجبة د ، س ، ع ، ن . (٣) ب : د ح || أ هـ : أ ر ج هـ .
(٤) فكل ، وكل د || ب : د ح . (٥) ب : د ح || إ : إ هـ : وإ : إ ح .
(٦) ب : أ : د ح . (٩) الرابع : وإ : د ، س ، ع ، ن || وإ : إ هـ :
ساقطة من د . (١٠) و هـ : د ح . (١١) وإن : د ، س ، ع ، ح ، ط ، هـ .
(١٢) الشكل : ساقطة من س ، ح . (١٤-١٥) ولا شيء : د ، أ ، ز :
ساقطة من س . (١٥) أو هـ : ساقطة من د || لا شيء : ساقطة من د .

الضرب الثاني : لاشئ من ب ، ج ، ولا ء ، ولا ز . ودائما إما أن يكون آ ، ج ، أو ء ، أو ز .

الضرب الثالث : بعض ب إما أن يكون ج ، أو ء ، أو ز . ولا شئ من آ ، ج ، أو ء ، أو ز .

- وإن جعلت المنفصلة جزئية ، لم تفد في إنتاج الحلية . وكذلك إن جعلت المنفصلة كبرى وحفظت النسبة ولم تجعل الكبرى جزئية .

وإما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه أن تكون المنفصلة ، كلية ، وأن تكون الشركة في كلي ، أعني أن يكون في أجزاء المنفصل أو أجزاء الحليات كلي ، ثم يكون الجزئي ، إن كان في الآخر ، مشاركا إياه .

- ١٠. الضرب الأول : دائما إما أن يكون ج ب ، وإما أن يكون د ب ، وكل ج ، وكل د ، ء . ينتج : أن بعض ب ، ء . لأن كل واحد من ج و د ، أو ج أو د ، بعض ب . فإن كانت المنفصلة صالبة لم ينتج . مثاله : ليس البنة إما أن يكون الإنسان حيوانا ، أو يكون الفرس حيوانا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . ثم ، نقول : ليس البنة إما أن يكون الإنسان نفسا ، أو يكون الفرس نفسا ؛ وكل إنسان وكل فرس جسم . فإن جعلت المنفصلة كبرى أنتج أيضا مثل ذلك بعينه . فإن جعلت في الحلية جزئية أنتج كذلك . ولكن

(١) ب ج : د ج د ، ط ، ن ؛ ج ب ب م . (٢) يكون : + كل س ، م || آ ج : آ د م .
(٣) ب : ء د ، ط ، د ن . (٥) جعلت (الأول) : + كل هـ || قد : خمس د || إنتاج الحلية :
الإنتاج د ، س ، س ، ن ؛ الإنتاج الحلية هـ . (٦) كبرى : جزئي د ؛ صغرى ن ؛ + جزئية ع ، م ||
النسبة : ساطعة من م || جزئية : ساطعة من د ن . (٧) الثالث : الأول د . (١٠) وكل ج : وكل
ج د هـ . (١٢) أو ج أو د : ساطعة من س || د : د هـ س || بعض : وبعض د ، ن .
(١٤) وكل فرس : أو فرس س . (١٥) فإن : وإن ع . (١٦) الحلية : الحليتين د ،
س ، ط ، ن .

ينبغي أن يكون جزء المفصلة كليتين ، مثاله : إما أن يكون كل ج آ ، وكل د ب ، وكل ج آ ، وبعض د ه ، أو بالخلاف . وأما إن كان في جزئي المفصل جزئية ، فإن شاركت في الحليتين كلية أنتج ، وإلا لم ينتج : مثال الذي لا ينتج : دائما إما أن يكون كل ج ب ، وإما أن يكون بعض د ب ، وكل ج ه ، وبعض د ه . فإنه يمكن أن لا يكون قولنا : كل ج ب ، حقا البتة . فيبقى الاقتران من جزئيتين ، ولكن يلزم منه نتيجة شرطية ، أنه إن كان لشيء من د ب ، فبعض ب ه ، لأنه يكون حينئذ كل ج ب . وكذلك إن عكست الترتيب . فإن جعلت الشرطية جزئية لم يفد كلية كما علمت .

وأما التأليفات من منفصلة وحليات لا تشترك في محمول واحد ، لما كان ترتيب الشكل الأول فالشرط فيه أن تكون الصغرى موجبة والكبريات كليات .
مثاله : كل د ، إما ج ، وإما ب . وكل ج ه ، وكل ب ز . ينتج كل د ، لا يخلو من ه ، وز ؛ لا على أنهما لا يجتمعان فيه ، بل على أنه لا يخلو منهما .
فإن كان كل د إما ج ، وإما ب ، ولا شيء من ج ه ، ولا شيء من ب ز . ينتج : أن كل د لا يخلو من أن لا يكون ه ، أو لا يكون ز . وعلى ذلك ففسر باقي الضروب .

فإن جعلت الحليات صغريات كقولك : كل ج ه ، وكل د ز . ثم نقول : وإما أن يكون كل ه آ ، وإما أن يكون كل ز آ . ينتج : أنه إما أن يكون

-
- (١) إما : وإما م . (٢) وكل (الأولى) : وإما أن يكون ع || د ه : ج ه د ، ن .
(٣) د ب : ه ب ن . (٤) البتة : ساطعة من س || ولكن يلزم منه : فلتكن تامعة || يلزم : يلزم ما . (٥) د ب : ب ه ه || يكون : ساطعة من س . (٦) إن : إذا د ، س ، س ، ع ، ن ، ه || كلية : الكلية م ، ه . (٧) وأما التأليفات : والتأليفات ما . (٨) د : ج ه د ، س || ز : د عا . (٩) وإما (الأولى) : فإما د ، ع . (١٠) كل (الثانية) : ساطعة من د ، ن || ينتج . . . يكون : ساطعة من د ، ن .

ج آ ، أى عندما يكون كل ة آ . أو يكون كل آ آ . فإن كان فى أجزاء المنفصل جزئى ، لم ينتج . فإن كانت المنفصلة سالبة ، أنجبت منفصلة سالبة ، والشرط ما ذكر . أما إن كانت المنفصلة سالبة الأجزاء ، لم ينتج .

الشكل الثانى : يجب أن تكون الحملات فيه سوالب تنعكس . فحيث ترجع إلى الشكل الأول ، ويكون حكمه حكما .

الشكل الثالث : تعرف أحوالها بما يلزم الصغريات من العكس أو بالاقراض .
التأليفات من حلية مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى .

ترتيب الشكل الأول : كل ج ب ، ودائما كل ب ، إما ة ، وإما آ .
ينتج : كل ج ، إما ة ، وإما آ . فإن سئل على هذا فقول : كل فرد فهو

عدد ، وكل عدد إما فرد ، وإما زوج . فيلزم من هذا أن كل فرد ، وإما زوج . ١٠

وهذا هذيان . والجواب إن هذا ينتج ، ولكن نتيجة غير مفيدة . وليس أنه

غير مفيد ، وأنه كاذب ، شيئا واحدا . ومثال هذا لو أن قائلا قال : كل

ناطق إنسان . ثم قال : وكل إنسان ناطق . فانتج : وكل ناطق ناطق . لم يكن

هذا موجبا أن الضرب غير متج . ولكن السبب فيه المقدمات ، لا التأليف .

إذ قد أخذت المقدمات سوى المحتاج إليها . ثم لا شك أن كل فرد إما فرد ، ١٥

وإما زوج . وذلك لأنه إن خلا عنهما وهو عدد ، كان شيئا آخر غيرهما ، وهذا

محال . وإن اجتماعا فيه ، كان الفرد والزوج مجتمعين . وهذا أشد استحالة .

(١) ج آ ... ز آ : ساقطة من د ، ن . (٦) يلزم : + من د ، ع ، ن . (٩) حل :

عن ع . . (١١) والجواب : فالجواب س ، ه ، || ينتج : متج ب ، د || ولكن نتيجة :

ولكن نتيجة د ، س ، ن ، وليكن نتيجة ع ، ولكنه نتيجة م . (١٢) غير مفيد وأنه : مفيد فإنه

د ، ن . (١٣) وكل (الثانية) : كل ع . (١٥ - ١٦) إما فرد وإما زوج : إما زوج م .

(١٧) وهذا : هذا ه .

وكذلك إذا كانت الكبرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الصغرى جزئية ، وكذلك إذا كانت الكبرى سالبة كلية ، أو موجبة سالبة الأجزاء .

وأما ترتيب الشكل الثانى لا ينتج .

وأما ترتيب الشكل الثالث ينتج ما نعره بعكس الحلية .

واعلم أن جميع المقاييس المؤلفة من حلية ومتصلة أو منفصلة ، قد يجوز أن يكون مكان الحلية متصلة إذا كان المقدم أو التالى أو أى الأجزاء كان مما يشارك فيه متصلة وتكون النتيجة تلك بينها ، إلا أنها تكون متصلة بدل ما تكون حلية . واعلم أن جميع الاقترانات التى اشتركت فى حد بعينه ، فإنها يلزمها اقترانات تكون من إحدى المقدمتين ، ومن مقدمة فى قوة المقدمة الأخرى . وإن تغير الحد المشترك فصار كلياً جزئياً أو سالبه موجبا ، وبالعكس . وكذلك إن بدلت مكان المقدمتين لازمهما . وطليك أن تجرب هذا فى قرينة قرينة ، وتجد حينئذ قرائن أخرى غير التى أوردناها ، وهى فى قوتها .

وأما أصناف قياسات تحدث من شرطيات تتشارك فى جزء غير تام ، فن ذلك اشتراك مضمحلين فى جزء غير تام ، ما كان من ذلك على مشاكلة الشكل الأول — إما من موجبتين : فهكذا دائماً إما أن يكون ج د ، وإما أن يكون هـ ز . وكل د إما أن ب يكون ، أو يكون آ — ينتج : إما أن يكون ج د ،

(١) إذا : إن ع ، ع || كانت (الأولى) : صح د ، ن . (٢) أو موجبة : أركان موجبة د ، ع ، هـ . (٣ — ٤) لا ينتج . . . الثالث : ساقطة من ع . (٤) بعكس : بحسب ن . (٥) واعلم : اطرد ، س ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ . (٦) أى : ساقطة من ع . (٨) فإنها : فإنه ب ، م . (٩) من : فى ع || ومن : وهى د ، س ، س ، ع ، ن . (١١) مكان : كان ن || وطليك : عليك ع . (١٢) التى أوردناها : التى أوردناها س || وهى فى قوتها : فى قولها ع ، وهى التى فى قوتها ع || فى : ساقطة من د . (١٣) من شرطيات : فى اشتراك شرطيات هـ || تام : تمام ع . (١٤) تام : تمام ع . (١٦) وكل د : وكل ز س ، ع ، م ، هـ ، ساقطة من ع .

وإما أن يكون هـ ب ، أو هـ آ . وإما من موجبة وسالبة : فهكذا دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون هـ ز ، وليس البتة ، إما أن يكون ز آ ، وإما أن يكون ز ب . ينتج : إما أن يكون جـ د ، وإما أن لا يكون هـ ب ، أو هـ آ .
واثنان صفراهما جزئية تنتج جزئية .

وأما على منهاج الشكل الثانى فلا يكون إلا على هذه الصورة : دائما إما أن يكون جـ د ، وإما أن يكون جـ هـ . وليس البتة إما أن يكون د ، وإما أن يكون هـ .
ينتج حملة أنه ليس البتة جـ آ .

والضرب الثانى صفرا سالبة ، وكبراه موجبة .

وضربان صفراهما جزئيتان ، وهوى قوة الحملات ، ومنها اشتراك متصلة صفرى ومتصلة كبرى فى محول المقدم وموضوع الانفصال أو محولها جميعا .

ضروب ذلك على منهاج الشكل الأول .

الأول : كلما كان جـ ب ، فهـ ز . وكل ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان جـ ب ، فكل هـ ، إما د ، وإما آ .

الثانى : كلما كان جـ ب ، فهـ ز ، وليس البتة ز ، إما د ، وإما آ . فكلما كان جـ ب ، فليس البتة ز ، إما د ، وإما آ .

وضربان والمتصلة جزئية .

(١) فهكذا : فيها كذا . (٢) أن (الثانية) : ساقطة من م . (٣-٢) وليس ... هـ ب : ساقطة من د ، ن . (٤) تخرج جزئية : ساقطة من م . (٥) البتة : + آ ع ، هـ || د : آ م ، ساقطة من هـ || آ : د م . (٦) جـ آ : + وليس البتة إما أن يكون د آ أو يكون د ب يخرج إما أن يكون جـ د وإما أن لا يكون جـ ب د (٨) الثانى : + فى هـ . (٩) وهو : هـ م (١٠) المقدم : التالى س . (١٢) الأول : ساقطة من د ، س ، ساء ع ، هـ ، م ، ن ، هـ ، هـ ، وكل ز ، وكل بـ هـ . (١٣) فكل : وكل د ، ن || آ : ساقطة من د ، ن . (١٤) ز : ساقطة من ساء بـ هـ || آ : جـ س . (١٥) ز : هـ م || ز : إما : ساقطة من ن .

ضروب ذلك على منهاج الشكل الثانى : كلما كان جَب ، فـهـ ، زـ ، أو دـ .
ولا شئ من آ ، بـ ، أو دـ . وكلما كان جَب فليس هـ آ . كلما كان جَب ،
فليس هـ ز أو دـ . وكل آ ، ز أو دـ . فكلما كان جَب فليس هـ آ .

وضربان آخران جزئيتهما موجبة .

٥ وضروب أربعة ومتصلاتها سالبة ، فهى ترجع إلى هذه ، ونتائجها تكون
لوازم هذه .

نقد أدينا ما ضمناه من الكلام المختصر فى القضايا الشرطية وقياساتها . وقد
كنا علمنا فى هذا الباب فى بلادنا كتابا كبيرا مشروحا غاب عنا فى أسفارنا
ومفارقتنا لأسبابنا ، وكأنه موجود فى البلاد التى كنا بها . وبعد أن كنا
استخرجنا هذا الجزء من العلم بقريب من ثمانى عشر سنة ، ووقع إلينا كتاب
١٠ فى الشرطيات منسوب إلى فاضل المتأخرين ، كأنه منحول عليه ، فإنه غير واضح
ولا معتمد ولا مبالغ فيه ولا مبلوغ به الغرض ، فإنه فاسد فى تعريف حال
القضايا الشرطية أنفسهم ، وفى كثير مما يستصعبه من القياسات ، وفى وجوه
الدلائل على الإنتساج والعقم ، وفى تعديد الضروب فى الأشكال . فيجب أن
لا يلتفت المتعلم إلى ذلك البتة ، فإنه مزاعة ومضلة . وذلك لأن مصنفه لم
١٥ يعرف الإيجاب والسلب فى الشرطيات ، والكلية والجزئية والإهمال كيف
يكون ، وكيف تتضاد الشرطيات ، وكيف تتناقض وكيف تتداخل ، بل

(٢) من : ساقطة من م || آ ب : آ ز سا ، ط ، هـ || وكذا : فكلما د ، س ،
سا ، ع ، ط ، ن . (٣) وكل آ ، ز أو د : ساقطة من م || جَب : جـ ز
ب ، م . (٥) ومتصلاتها : متصلاتها د ، سا ، ع ، ن . (٩) وكأنه : فكانه .
(١٠) ووقع : وقع هـ . (١٣) يستصعبه : يستعصم د ، ن . (١٤) والعقم :
والرسم سا . (١٥) مزاعة ومضلة : مزاعة مضلة ب ، ط ، م ، هـ ، من لغة مضلة
ع . (١٦) يعرف : + أن يج ، د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ .

أضاف هذا كله إلى أجزاء المتصلات، واشتغل من عكس الشرطى بنوع واحد .
ولم يعرف جميع الاقترانات ؛ بل اقتصر على اقترانات بين متصلات ومنفصلات ،
ولم يستوف جميعها ، وكثرها فوق العدد الواجب ، لأنه عدد أشياء داخلية تحت
حكم واحد كأشياء ذات أحكام مختلفة . وإنما يجب أن يورث الحكم الكلى
فيها ، فيكفيه تكثير أصنافها بحسب تعدد إبدالات المقدم أو نال باختلاف
الكمية والكيفية ، لا يتغير بغيرها حكم . ثم ظن بكثير من العقم أنه متنج ،
وخصوصا أول ما بعده في الكتاب . ثم ظن في كثير من هذه العقم بأنها ظاهرة
الإنتاج ، لا تحتاج إلى بيان لكال قياساتها . ثم ظن في كثير من المشتجات أنها
عقم . ثم لم يصب في إثباته كثير من المشتجات المحتاجة إلى بيان ، بل سلك
سبيلا غير صديد . ثم ظن أن المفصل يتميز فيه نال عن مقدم ، حتى عد التأليفات
منه مرة في شكل ، ومرة في شكل آخر ، لأنه في أحدهما قدم المشترك فيه ،
وفي الآخر آخره . ثم ظن في كثير من الاقترانات التي ليس الأوسط فيها شيئا
بعينه أنه قياس بسيط ، لأنه يلزم منه شيء بقوة وسط واحد بعينه ، وذلك
في حكم القياس المركب ، لأن القياس البسيط وسطه واحد بعينه بلا اختلاف .
فهذه وأشباهها وجوه زيفه في ذلك الكتاب .

١٥

(١) كله : كلياع || أجزاء : آخرع || واشتغل : فاشتغل د ، ن . (٢) بين : من س ،
ع ، م . (٣) جميعها : جميعا م . (٤) ذات : فوات د ، ن . (٦) متنج : ينتج
ن . (٧) هذه : ساقطة من د ، سا . (٩) سلك : بسلك ن . (١٠) عن مقدم :
ومقدم ع ، ن || التأليفات : التأليف ع ، عا . (١٤) وسطه : وسط سا . (١٥) وجوه :
من وجوه عا || ذلك : هـ ، اس ، م || الكتاب : + تمت المقالة السابقة من الرابع من الجملية الأولى
في المنطق بحمد الله ومنه د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع من المنطق
وفه الحد والمئة سا ؛ + تمت المقالة السابقة بحمد الله تعالى ومنه وصل الله على سيدنا محمد وآله ع ؛
+ تمت المقالة السابقة من الفن الرابع في الجملية الأولى في المنطق عا ؛ + تمت المقالة السابقة
بحمد الله ومنه والصلوات على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين هـ .

المقالة السابعة

من الفن الرابع ، من الجملة الأولى ، في المنطق

المقالة السابعة

من الفن الرابع ، من الجملة الأولى ، في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها

٥

فقد عددنا الآن أصناف القضايا الشرطية بوجه مجمل . وأما الاشتغال بتعديدها بأن تأخذ أصناف المنفصلات التي من حملات ، والتي من أخلاط ، والتي من جزأين ، والتي من أجزاء ، وأصناف المتصلات كذلك بكيفياتها ، وكمياتها ، وجهاتها ، واعتبار أحوال مقدماتها ، وتالياتها ، إنها لا تخلو من أن تكون أحد الثمانية .

١٠

وتلك الثمانية إما محصلة ، وإما معدولة ، وبعد ذلك إما ثنائية ، وإما ثلاثية . وبعد ذلك لا تخلو عناصرها من أحد العناصر الثلاثة . وتكون مطلقة أو منوعة . ونوعها وجوب ، أو امتناع ، أو إمكان ، وسائر ما أشبه هذه

(١) السابعة : السادسة ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، د . (٢) من الفن . . . المطلق : ساقطة من ب ، ع ، م ، ي من الفن الرابع من المنطق ما ي من الفن الرابع من الجملة الأولى من فصول من ثلاثة فصول هـ [ثم تذكر هذه الصفحة عناوين جميع الفصول الثلاثة] . (٣) فصل : الفصل الأول : ب ، د ، س ، سا ، ع ، م فصل ا ع ، هـ . (٥) المقدمات : ساقطة من ع || في . . . وتقابلها : في القياسات المؤلفة من المتصلات البسيطة وفي تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها ع || المتصلة : ساقطة من سا . (٧) بأن : فإن د ، ن . (٧-٨) التي . . . المتصلات : ساقطة من م . (٩) وكمياتها : ساقطة من د || وتالياتها : ساقطة من سا .

الاعتبارات . ثم يركب بعضها مع بعض ، ويجمع ما يحصل من أعدادها .
 وأن يسمى كل صنف باسم . فذلك مما الأولى أن يشتغل به من له فراغ عن
 المحتاج إليه ، بما لا يحتاج إليه . مع أن الاشتغال بذلك وتعميده من أسرار الأمور وأهونها ،
 على كل من هم به ، ممن له أدنى تفطن . وأما الأولى بنا فإن نشتغل بالأحوال
 التي لبعض هذه عند بعض فنقول : إنك إذا علمت الموجبة ، والالبة ،
 الكلية ، والجزئية ، فقد علمت التناقض ، والتضاد ، وما تحته ، والتداخل ،
 ولا حاجة بنا إلى استئناف تعليمك ذلك ، فإن الحال فيها كما في الحملات .
 والذي ظن أن ذلك إنما يكون لسبب المقدم والتسالي ، فذلك باطل . ولو
 كانت المقدمة التي تاليها مناقض مناقضة ، لكان قولنا : كلما مشى زيد عاين
 عمرا ، وكلما مشى زيد لم يعاين عمرا ، متناقضين . وليس كذلك ، وإن كان
 قد يتفق في بعض المواضع أن تكون تلك لازمة للناقض .

٥

١٠

وأمر المقدم أبعد في هذا المعنى ، فللشتغل بتعريف أحوال التلازم ، ولنبدا
 بإحصاء أنواع كل جنس من هذه القضايا ، ونأخذ أجزائها محصورات .
 فإن ذلك أدل على أغراضنا . ونتعرف الحال في كيفية لزوم بعضها لبعض .
 ولناخذها ضروريات . وأما أخذها مطلقات وممكنات فانتظره في كتاب اللواحق ،
 إن كنت لا يمكنك أن تقيس الحال فيها على ما قيل في نظائرها من الحملات .
 وعلى أنك لو اجتهدت تمكنت من ذلك بعد أن تفهم أولا المدلول عليه في كل

١٥

(١) يركب : ركب د ؛ بأن يركب ع . (٢) وإن : أن ع || فذلك : بذلك د ، ن .
 (٣) وتعميده : وبعد هذه س . (٤) على كل : عذب ، م || هم : صوب || من : + هو ع .
 (١١) قد : ساقطة من س || المواضع : المواطن س . (١٢) فلتشتغل :
 فاشتغل م || بتعريف : بتعرف ع . (١٣) أنواع : ساقطة من ع . (١٥) في : من ع ، ما .
 (١٧) لو : أن ه .

صنف منها ، وأنه كيف يصدق . ولنبتدئ بالمتصلات ، ولننزل في البسيطة التي تؤلف من حليتين .

- من موجبتين كليتين (ا) كلما كان كل آ ب ، فكل ج د .
 من موجبتين والمقدم كلي (ب) كلما كان كل آ ب ، فبعض ج د .
 من موجبتين والتالي كلي (ج) كلما كان بعض آ ب ، فكل ج د .
 من موجبتين جزئيتين (د) كلما كان بعض آ ب فبعض ج د .
 من سالبتين كليتين (هـ) كلما كان لا شيء من آ ب ، فلا شيء من ج د .
 من سالبتين والمقدم كلي (و) كلما كان لا شيء من آ ب ، فلا كل ج د .
 من سالبتين والتالي كلي (ز) كلما كان لا كل آ ب ، فلا شيء من ج د .
 من سالبتين جزئيتين (ح) كلما كان لا كل آ ب ، فلا كل ج د .
 من كليتين والمقدم موجب والتالي سالب (ط) كلما كان كل آ ب ، فلا شيء من ج د .
 المقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي (ي) كلما كان كل آ ب ، فلا كل ج د .
 المقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي (ك) كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د .

١٥

(١) منها : فياع || ولنبتدئ : + أولاع . (١ - ٢) في البسيطة التي : من سا (٢) حليتين :
 + الموجبات الكلية نج ، د ، + أصناف النكل الموجب س . (٣) من : ومن م || كل : ساقطة
 من د ، سا . (٣ - ٤) من موجبتين . . . ج د : ساقطة من ع . (٤) من : ومن ع
 || والمقدم كلي : والكل مقدم س || ب : ساقطة من م || كل : ساقطة من س ،
 سا ، بعض هـ . (٥) ج : ساقطة من د ، س ، سا ، ع ، م || فكل : فبعض ن ، هـ .
 (٦) آ ب : آ سا || ج د : ب ج د || . (٨) ج د : ج ب د . (١١) من كليتين :
 كليتان د ، سا ، م ، ن . (١١ - ١٢) فلا شيء من : كل د . (١٣) كلي : ساقطة من
 د || كل (الأول) : بعض د || فلا كل : فلا شيء من د . (١٤) كلي : جزئ د .

المقدم موجب جزئى والثالى سالب جزئى (ل) كلما كان بعض آ ب ، فلا كل
ج د .

كليتان والمقدم سالب والثالى موجب . كلما كان لا شىء من آ ب ، فكل
ج د .

• المقدم سالب كلى والثالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب ، فبعض ج د .
المقدم سالب جزئى والثالى موجب جزئى . كلما كان لا شىء من آ ب ، فبعض
ج د .

المقدم سالب جزئى والثالى موجب كلى . كلما كان لا كل آ ب ، فكل ج د .
المقدم سالب جزئى والثالى موجب جزئى . كلما كان لا كل آ ب ، فبعض ج د .

السوالب الكلية

١٠

من موجبتين كليتتين : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د .

من موجبتين والمقدم : كلى ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فبعض ج د .

من موجبتين والثالى كلى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فكل ج د .

من موجبتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فبعض ج د .

من سالبتين كليتتين : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب ، فلا شىء من ج د .

١١

من سالبتين والمقدم كلى : ليس البتة إذا كان لا شىء من آ ب ، فلا كل ج د .

(١) بعض : لا شىء . س || فلا كل : فكل س . (٣ — ٤) كليتتان ... ج د :
ساقطة من س . (١٠) السوالب الكلية : أصناف السالب الكلى من ساقطة من س ، ع ،
س ، م ، د . (١٦) لا شىء من : لا كل س || فلا كل : فلا شىء من كل د ، س ، ع .

من سالتين والتالى كل : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فلا شئ من ج د .

من سالتين جزئيتين : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فلا كل ج د .

كليتان والمقدم موجب والتالى سالب : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا شئ من ج د .

المقدم موجب كلى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فلا كل ج د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كل : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فلا شئ من ج د .

كليتان والمقدم سالب والتالى موجب كل : ليس البتة إذا كان لا شئ من آ ب ، فكل ج د .

١٠

المقدم سالب كلى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا شئ من آ ب ، فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كل : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فكل ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى : ليس البتة إذا كان لا كل آ ب ، فبعض ج د .

١٥

المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى : ليس البتة إذا كان بعض آ ب ، فلا كل ج د .

(١-٢) والتالى ... سالتين : ساطعة من سا . (٢) فلا كل : فلا شئ . م . (٣) كليتان : كليتين ع . (٥) كل : ساطعة من ط || فلا ولا سا . (٦) ج د : د ج ع . (٩) كل : ساطعة من س . (١٣) لا كل : ساطعة من د . (١٦) فبعض : فلا كل د . (١٧-١٨) المقدم ... ج د : ساطعة من ص ، سا ، ط .

ولكل واحد من الأنواع الستة عشر السالبة الكلية ملازم من الأنواع الستة عشر الموجبة الكلية ويرجع بعضها إلى بعض . ووجه الرجوع أن تحفظ كمية القضية بحالها وتغير الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ويتبع بنقيض التالي . وجميع هذه الأصناف توجد مرة باتصال مطلق وتارة باتصال لزوم فتراد لفظة اللزوم .

٥ نقولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، وهو على المعنى الأعم في قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن كل ج د . واحفظ هذا القانون في جميع ذلك . وعلى هذا القياس قولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فبعض ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فلا شيء من ج د . وقولنا : ليس البتة إذا كان بعض آ ب فكل ج د في قوة قولنا : كلما كان بعض آ ب فليس كل ج د ، وعلى هذا القياس .

وأما وجه البرهان على هذا الاتباع فإنا نشير إليه في صنف واحد . وعليك أن تنقله إلى سائر الأصناف . فنقول : إنه إذا صدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فليس كل ج د ،

(١) الأنواع : أنواع سا . (٢) ويرجع : يرجع س . (٤) توجد : تؤخذ ب . وتارة : ومرة سا || فتراد : وزاد د . (٥) كل : ساقطة من د || المعنى الأعم : معنى الأعم ه . (٦) كل (الأولى) : ساقطة من د ، سا . || يلزم : ساقطة من عا || أن : + يكون سا . (٨) ذلك : ساقطة من ن || بعض : كل س ، سا ، ع ، عا ، ن ، هـ ؛ ساقطة من د || فكل : وكل د ؛ فيض عا . (٩) بعض : كل د ، س ، سا ، ع ، ن ، هـ ؛ ساقطة من عا . (٩ — ١٠) فليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١٠) بعض (الأولى) : كل نج ، س ، سا ، هـ . (١٠ — ١٢) فلا شيء . . . كلما كان بعض آ ب : ساقطة من سا . (١١ — ١٢) وقولنا ليس . . . آ ب : ساقطة من عا . (١١) فكل : وكل ع ، عا || بعض (الثانية) : كل عا . (١٣) إليه : إليك س . (١٤) البتة : ساقطة من ع . (١٥) قولنا : + ليس ع .

وإلا صدق تقيضه وهو قولنا: ليس كلما كان كل آ ب فليس كل ج د . ومعنى هذا الكلام هو منع أن يكون هذا التالى السالب لازما لكل وضع للقدم ، فيكون هناك لا محالة وضع مرة من المرات يوضع فيها هذا المقدم خاليا عن متاعمة هذا التالى إياه ، فيكون الصادق حينئذ معه تقيضه . فيكون حينئذ قد كان كل آ ب ومعه كل ج د ، وقد قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فكل ج د ، هذا خلف . وأما إن كان على سبيل رفع اللزوم ، فإنه يلزم من قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فيلزم أن يكون كل ج د ، قولنا : كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن يكون كل ج د ، وإلا فن الحق أنه ليس كلما كان كل آ ب فليس يلزم أن يكون كل ج د ، فيلزم مرة عند وضع كل آ ب أن يكون كل ج د ، وهذا محال .

١٠

وأما البرهان على أن هذه السالبة تلزم الموجبة فاعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم ، فإنه إذا صدق قولنا : كلما كان كل آ ب فكل ج د ، ولم يصدق قولنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب فليس كل ج د ، صدق تقيضها أنه قد يكون إذا كان كل آ ب فليس كل ج د . فيجوز أن يكون قولنا : كل آ ب موضوعة ، ولا يكون تاليها أن كل ج د ؛ إذ يكون ليس كل ج د . وقد

١٥

(٢) هذا (الثانية) : ساقطة سا . (٣) وضع : ساقطة من ع ، م || فيها : فيه : د ، س ، سا . (٤) فيكون (الأول) : + هذان . (٥) هذا : وهذا . (٦) وأما : أما س . (٧) فكل آ ب (الأول) : ساقطة من سا . (٧) فيلزم : يلزم م || فيلزم آ ب : ساقطة من ع . (٧-٨) قولنا ... ج د : ساقطة من د ، سا . (٨) ليس : ساقطة من ع . (٩) فيلزم : يلزم د ؛ ويلزم س ، سا ، ه ؛ ويلزم ع || كل (الأول) : ساقطة من ع . (١١) تلزم : يلزمها ع ، ه . || فاعتبر : واعتبر سا . (٢) فإنه : لأنه س ، سا ، ه ؛ أنه ع || كل : ساقطة من د ، سا ، ع || فكل : فكل ع . (١٤) صدق : وصدق ه . (١٥) تاليها : تاليها لهاب ، د ، س ، سا .

قلنا : إنه كلما كان كل آ ب ، فيجب أن يوضع تاليه أن كل ج د ، وهذا خلف .
فإننا فرضنا أن ذلك يجب إما أن يصدق معه أو يلزمه ، فالقضايا المتصلة الكلية
المتفقة في الكم المختلفة في الكيف المتناقضة التوالى متلازمة .

أما في المواد التي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم مانعا لصحة
التالى ، فيكون لزوم التناقض من التوالى . على أن اللزوم جزء من التالى وعلى أنه
خارج عنه فيصدق فيهما جميعا .

وأما إذا كانت المواد مواد يكون الصدق في سالبها ، ليس منع صحة التالى ،
بل منع لزوم التالى ، كان صحيحا أو ليس بصحيح ، فعلى أن يجعل اللزوم جزءا
من التالى فيؤتى بتقيضه من حيث دولا زم فيجعل لازما للمقدم . فإن كان التالى
موجبا ، كان المتصل اللازم إياه على هذه الصفة : كلما كان ه ز فليس يلزم
أن يكون ج د . وإن كان سالب التالى كان هكذا : كلما كان ه ز فليس
يلزم أن لا يكون ج د . ومعناه يصح أن نرض معه ج د ، فيكون كمال القول :
كلما كان ه ز فيصح معه فرض ج د ، أى صحة في الفرض لا في الوجود فقط .

ومن هذا يتبين أيضا خطأ من ظن أن القضايا المتصلة المتناقضة هى التى
تواليها متناقضة . وذلك أن الموجبتين الكليتين اللتين تاليهما متناقضان يكونان
في قوة المتضادين ، فيجتمعان على الكذب ولا يتناقضان . وذلك لأن إحدى
هاتين الموجبتين يكون في قوة سالبة كلية مقابلة للأخرى بالتضاد .

(١) أن : + يكون سا || وهذا : هذاس ، سا ، ع ، ط ، ه . (٢) أن :
+ يكون د ، ن . (٥) التالى : تاليها سا || التناقض : الناقض || أن :
ساقطة من ص . (٧) منع : يمنع سا . (١٢) لا يكون : يكون سا || ج د (الثانية) : ساقطة
من سا . (١٣) لا في الوجود فقط : فقط لا في الوجود م . (١٤) أيضا :
ساقطة من سا (١٥) اللتين : ساقطة من د . (١٦) ولا يتناقضان : فلا يتناقضان ع .

الموجبات الجزئية

من موجبتين كليتين ، قد يكون إذا كان كل آ ب فكل ج د .

من موجبتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب
فبعض ج د .

من موجبتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فكل ج د .

من موجبتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان بعض آ ب فبعض ج د .

من سالتين كليتين ، قد يكون إذا كان لا شيء من آ ب فلا شيء
من ج د .

من سالتين والتالى جزئى ، قد يكون إذا كان لا شيء من آ ب فلا
كل ج د .

١٠

من سالتين والمقدم جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فلا
شيء من ج د .

من سالتين جزئيتين ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب فلا كل ج د .

كليتان والمقدم موجب والتالى سالب ، قد يكون إذا كان كل آ ب
فلا شيء من ج د .

١٥

(١) الموجبات الجزئية : أصناف الموجبات الجزئية من : ساقطة من عا . (١ - ٢) الموجبات
الجزئية . . . فكل ج د : ساقطة من سا . (٢) كليتين : جزئيتين ع || كل : ساقطة
من ع . (٨) ج د : آ ب م . (٩) فلا : ولا سا . (١٤) كليتان : كليتين عا .
(١٥) من : ساقطة من د .

المقدم موجب جزئى والتالى سالب كلّى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب
فلا شىء من ج د .

المقدم موجب كلّى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان كل آ ب
فلا كل ج د .

• المقدم موجب جزئى والتالى سالب جزئى ، قد يكون إذا كان بعض آ ب
فلا كل ج د

من كليتين والمقدم سالب والتالى موجب ، قد يكون إذا كان لا شىء من
ب فكل ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب كلّى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب
فكل ج د . ١٠

المقدم سالب كلّى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا شىء من
آ ب فبعض ج د .

المقدم سالب جزئى والتالى موجب جزئى ، قد يكون إذا كان لا كل آ ب
فبعض ج د .

السوالب الجزئية

١٥

ليس كلما كان كل فكل .: ليس كلما كان بعض فكل .

ليس كلما كان كل فبعض .: ليس كلما كان بعض فبعض .

ليس كلما كان لا شىء فلا شىء .: ليس كلما كان لا كل فلا شىء .

(٢) فلا شىء : ولا شىء سا . (٤) فلا كل : ولا كل سا . (٥) سالب جزئى : موجب م .

(٦) فلا كل : ولا كل سا . (٨) فكل : فكان م . (١٣) جزئى (الثانية) : كلّى م . (١٥) السوالب

الجزئية : حرف السوالب الجزئية م . (١٨) فلا شىء : فشىء م || لا كل : كل د .

- ليس كلما كان لا شيء فلا كل .
 ليس كلما كان كل فلا شيء .
 ليس كلما كان بعض فلا شيء .
 ليس كلما كان لا شيء فكل .
 ليس كلما كان لا كل فكل .

فتقول: إن الحال في تلازم هذه الجزئيات كالحال في تلازم الكلّيات، فإن قولنا ليس كلما كان كل فكل، يلزمه قولنا: قد يكون إذا كان كل فليس كل وإلازمه نقيضه، وهو أنه ليس البتة إذا كان كل فليس كل. وهذا يلزمه أنه كلما كان كل فكل، وقد قلنا: ليس كلما كان كل فكل، هذا خلف. وعلم هذا القياس في سائرهما وبقرّيب من هذا يبرهن أن هذه الموجبة تلزمها سالبة. فإن لم تلزم السالبة صدق نقيضها: وهو أنه كلما كان كل فكل، وهذا يلزمه ليس البتة إن كان كل فلا كل، وقد قلنا: قد يكون إذا كان كل فلا كل، هذا خلف.

واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم، وقد تبين أيضاً من هذا كذب ظن القائل: إن المناقضة في التالي تجعل المتصلة مناقضة، فإن هاتين الجزئيتين قد تصدقان معاً. لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة للموجبة في التالي وقوة الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي، فتكون موجبتان متناقضتان التالي وتصدقان معاً، وسالبتان كذلك وتصدقان معاً.

- (٥) فكل : فلا كل س . (٧) فليس كل : ساقطة من م || لزمه : لزم س .
 (٨) وهو : ساقطة من س ، س ، ع || يلزمه : يلزم س . (٩) قلنا : + أن س ، ع ، هـ . (١٠) سالبة : السالبة ع . (١١) يلزمه : يلزم س . (١٢) إن : إذا د ، س ، ع ، ن ، هـ . (١٣) تبين . يبين ب ، س . س ، ع . (١٥-١٦) منهما قوة موجبة . . . سالبة : ساقطة من س . (١٧) كذلك : وكذلك س || وتصدقان : تصدقان س .

وقد علمت فيما سلف أن الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية الداخلة معها ولا زمها ، وإذا كذبت الجزئية كذبت الكلية ولا زمها ، ولا ينعكس أحد الأمرين ، ويجب أن يراعى حال الزيادة التي يحتاج إليها في أمر ما اتصاله بلزوم .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في المقدمات الشرطية المنفصلة وتقابل بعضها ببعض
وبالمتصلات وحال التلازم فيها

ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة .

الموجبات الكلية

- دائماً إما أن يكون كل آ ب أو كل ج د ، دائماً إما أن يكون بعض أو كل .
دائماً إما أن يكون كل أو بعض ، دائماً إما أن يكون بعض أو بعض .
دائماً إما أن يكون لا شيء ، أولاً شيء ، دائماً إما أن يكون لا كل أو لا شيء .
دائماً إما أن يكون لا شيء أو لا كل ، دائماً إما أن يكون لا كل أو لا كل .
دائماً إما أن يكون كل أولاً شيء ، دائماً إما أن يكون بعض أولاً شيء .

(٢) فصل : الفصل الثاني ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢ ط ، هـ . (٣) في : + تلازم سا
|| في ٠٠٠ ببعض و : في القياسات من المتصلات وتقابلها ط . (٣ - هـ) في المقدمات ٠٠٠
المنفصلة : في القياسات من المتصلات وتقابلها بالمتصلات وحال التلازم فيها ولنحص الآن أصناف
القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات ويحقق حال التلازم فيها ط في المقدمات الشرطية
المنفصلة ولنحص الآن أصناف القضايا المنفصلة وتقابل بعضها ببعض وبالمتصلات ويحقق حال التلازم
فيها أيضاً هـ . (هـ) ولنحص : ولنحقق ن . (٦) الموجبات الكلية : ساقطة من ب ، د ،
سا ، ع ، ط ، م ، ن . (٧) آ ب : ب ب يس . (١٠) لا شيء : في شيء د || لا كل
(الأولى) : كل سا . (١١) يكون كل : يكون بعض م .

- دائماً إما أن يكون لا كل أو كل ، دائماً إما أن يكون بعض أولاً كل .
دائماً إما أن يكون لا شيء أو كل ، دائماً إما أن يكون لا كل أو كل .
دائماً إما أن يكون لا شيء أو بعض ، دائماً إما أن يكون لا كل أو بعض .

السالبات الكلية

- ٥ ليس البتة إما كل وإما كل :. ليس البتة إما بعض وإما كل .
ليس البتة إما كل وإما بعض :. ليس البتة إما بعض وإما بعض .
ليس البتة إما لا شيء وإما لا شيء :. ليس البتة إما لا كل وإما لا شيء .
ليس البتة إما لا شيء وإما لا كل :. ليس البتة إما لا كل وإما لا كل .
ليس البتة إما كل وإما لا شيء :. ليس البتة إما بعض وإما لا شيء .
١٠ ليس البتة إما كل وإما لا كل :. ليس البتة إما بعض وإما لا كل .
ليس البتة إما لا شيء وإما كل :. ليس البتة إما لا كل وإما كل .
ليس البتة إما لا شيء وإما بعض :. ليس البتة إما لا كل وإما بعض .

الموجبات الجزئية

- قد يكون إما أن يكون كل أو يكون كل :. قد يكون إما أن يكون كل
أو يكون بعض . ١٥

(١) لا كل أو كل : لا شيء أو كل م . (٢) لا شيء أو كل : أو كل م .
(٤) السالبات الكلية : أمثلة المنفصلات السالبة الكلية ع ، حرف م ، ساقطة من ب ، د ، سا ، ما ، ن .
(٧) لا كل : كل سا ، ع . (٩) كل : لا كل م || ليس ... لا شيء : ساقطة من سا .
(١٣) الموجبات الجزئية : أمثلة الجزئيات الموجبة المنفصلة ع ، ساقطة من ب ، د ، سا ،
ما ، م ، ن .

قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون كل .: قد يكون إما أن يكون بعض أو يكون بعض .

قد يكون إما أن يكون لاشيء أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون لاشيء أو كل .
قد يكون إما أن يكون لا كل أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون لا كل أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون كل أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون كل أو لا كل .
قد يكون إما أن يكون بعض أو لاشيء .: قد يكون إما أن يكون بعض أو لا كل .

قد يكون إما أن يكون لاشيء أو كل .: قد يكون إما أن يكون لاشيء أو بعض .
قد يكون إما أن يكون لا كل أو كل .: قد يكون إما أن يكون لا كل أو بعض . ١٠

السالبات الجزئية

ليس دائماً إما كل وإما كل .: ليس دائماً إما كل وإما بعض .
ليس دائماً إما بعض وإما كل .: ليس دائماً إما بعض وإما بعض .
ليس دائماً إما لاشيء وإما لاشيء .: ليس دائماً إما لاشيء وإما لا كل .

- (٢) أو يكون بعض : وإما بعض م . (٣) أو كل : أولاً كل م ، سا ، هـ .
(٤) يكون (الثالثة) : لا يكون سا . (٧) أن يكون (الثانية) : ساقطة من ن .
(٩) أو كل : أولاً بعض سا || أن يكون (الأ.ل. والثانية) : ساقطة من ن . (١٠) أن يكون (الأول) : ساقطة من ن . (١١) السالبات الجزئية : أمثلة الجزئيات السالبة المنفصلة ع
حرف م ؛ ساقطة من ب ، د ، سا ، ما ، ن .

- ليس دائماً إما لا كل وإما لا شيء .: ليس دائماً إما لا كل وإما لا كل .
 ليس دائماً إما كل وإما لا شيء .: ليس دائماً إما كل وإما لا كل .
 ليس دائماً إما بعض وإما لا شيء .: ليس دائماً إما بعض وإما لا كل .
 ليس دائماً إما لا شيء وإما كل .: ليس دائماً إما لا شيء وإما بعض .
 ليس دائماً إما لا كل وإما كل .: ليس دائماً إما لا كل وإما بعض .

٥

وإذ أحصينا هذه فلتكلم أولاً على تلازم المنفصلات والمتصلات، فنقول:
 أما المنفصلات الحقيقية الموجبة، الموجبة الأجزاء، فيلزمها من المتصلات ما يكون
 تقيض أحد جزئي المنفصلة فيه مقدما، وعين تاليه تالياً، أيهما كان مقدما من
 المفصل إذا كانا متفقين في الكم والكيف. مثله إذا قلنا: دائماً إما أن يكون
 كل آ ب وإما أن يكون كل ج د، فيلزمها كلما لم يكن كل آ ب فكل ج د،
 وكلما لم يكن كل ج د فكل آ ب. ولنبرهن على أحد اللازمين، فإن الأمر
 في كليهما واحد فنقول: إنه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية
 المتصلة، لا متصلة فقط، بل متصلة مع التزام المقدم للتالي. وهذا إذا صح،
 صح ما هو أعم منه وهو المتصلة المطلقة، فإنه حيث يصدق الأخص يصدق
 الأعم. فنقول إن لم يلزم قولنا: كلما لم يكن كل آ ب، فيلزم أن يكون
 كل ج د، فقد يصدق معه تبضه، وهو قولنا: ليس كلما لم يكن كل آ ب،

١٠

١٥

(١-٢) ليس دائماً إما كل وإما لا شيء: ساقطة من سا. (٥) بعض: + الفصل
 الثالث في تلازم المتصلة والمنفصلة سا؛ + فصل ٣ في تلازم المتصلة والمنفصلة ما. (٦) وإذا أحصينا
 هذه: وإذا قد أحصينا هذه ه؛ ساقطة من ط || فلتكلم: + الآن ه. (٧) الموجبة
 الموجبة: الموجبة د، س، سا، ع، ط، ن. (٨) أحد: إحدى ب، د، ع، ط، م.
 (١٠) كل (الثانية): ساقطة من سا، م || فكل: وكل د. (١١) كل: ساقطة من ع، ط
 || أحد: إحدى د. (١٢) في: ساقطة من ه || يلزم: + من سا. (١٣) التالي: التالي سا.
 (١٤) صح: + مع ه.

يلزم أن يكون كل جـ د . ويلزم هذه المتصلة قولنا : قد يكون إذا لم يكن كل
 آ ب ، فليس يلزم أن يكون كل جـ د . وهذا يجوز أن لا يكون كل آ ب ،
 ولا كل جـ د . والموجبة المفصلة قد منعت ارتفاع الجزئين معا ، وجعلت
 وضع كل واحد منهما ، يلزمه رفع الآخر . وهذه المتصلة تجوز ارتفاعهما معا . هذا
 خلف . وأبضا يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف ، نالیه تقيض أحد
 جزئيه ، ومقدمه عين الجزء الآخر . مثل قولنا : كلما كان كل آ ب ، فليس
 كل جـ د ؛ وإلا فليس كلما كان كل آ ب ، فليس كل جـ د . وهذا يلزمه
 أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل جـ د . وهذه توجب جواز اجتماع
 القولين ، والمفصلة تمنع ذلك . هذا خلف .

- ١٠ فهذا هو القول في الموجبات الموجبة الأجزاء ، وقد يبرهن على الكليات منها ،
 فيمكن أن يبرهن على هذا القياس على الجزئيات منها على نمط واحد . وليس
 يجب أن ينعكس الأمر ، حتى إذا صدقت المتصلات المذكورة ، صدق معها
 المفصلات ، وإلا لوجب أن تنعكس كل متصلة منها على نفسها إذا كان
 الصدق والعتاد الحقيقي في المتصلة منعكسا . وقد يجوز أن يكون التالي
 في المتصل الموجب أهم لزوما من لزومه للقدم ، مثل قولك : إن الانسان كلما
 كان متحركا ، أو كلما لم يكن متحركا ، ففي الحالين جميعا يلزمه أنه جسم .

(١) يلزم : فيلزم د . (٣) قد : ساقطة من سا || وجعلت : وجعل سا . (٤) واحد : شيء . من ||
 ارتفاعهما : ارتفاعها د ، سا ، ن . (٥) يلزمها : يلزمها م || نالیه : نالیه م ،
 سا ، ع ، ع ، م ، هـ . (٦) الجزء : ساقطة من ن . (٧) فليس كلما كان
 كل آ ب : ساقطة من د || وهذا يلزمه : وهذه يلزمها م ، سا ، ع ، هـ . (١٠) هو : ساقطة
 من سا || يبرهن : يبرهن عا || منها : فيها ع . (١١) وليس : ولا ع . (١٢) صدق :
 صدقت ع . (١٣) نفسها : نفسه عا || إذا : إذس ، سا . (١٥) لزومه : لزوم سا .
 (١٦) جميعا : ساقطة من م || يلزمه : يلزم سا .

وأما تحصيل بيان هذا ، فليكن اللازم موافقا للقدم كقولك : كلما كان كل
 آ ب ، فليس كل ج د . كقولنا : إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون
 كل ج د . فنقول : إن هذا المتصل لا يجب أن يلزمه أنه إما أن يكون كل
 آ ب ، وإما أن يكون كل ج د ، لأنه حينئذ يجب أن يلزمه هذا المتصل وهو
 أنه كلما لم يكن كل ج د ، فكل آ ب . وليس دائما يوجد هذا الانعكاس .
 وكذلك إن جعلت اللازم مناقض المقدم ، وجب أن يلزمه عكسه ، وهذا
 لا يجب . وأما إذا كان أحد الجزئين أو كلاهما سالبا ، فيلزمهما من المتصلات
 مناقض المقدم ، موافق التالى ، ولا يلزمها موافق العين ، مناقض التالى ، كما
 كان يجب فى الموجبات الأجزاء . مثل ذلك أنا إذا قلنا : دائما إما أن لا يكون
 شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . لزمه قولنا : كلما كان بعض
 آ ب ، فلا شيء من ج د ، وكلما كان بعض ج د ، فلا شيء من آ ب . ولنبرهن
 فنقول : إنه إن لم يصدق ذلك ، صدق قولنا : ليس كلما كان بعض ج د ،
 فلا شيء من آ ب . ويلزمها أنه قد يكون إذا كان بعض ج د ، فبعض آ ب .
 والمفصلة تمنع اجتماع ذلك . وهذا خلف . وإنما قلنا : إنه لا يلزم من وضع
 عين المقدم ، أنا إذا قلنا : وكلما لم يكن نباتا ، لم يلزم منه أنه جماد ، أو ليس
 بجماد . واللزوم ههنا منعكس ، لأن وضع تقيض التالى ، يلزمه وضع تقيض
 المقدم دائما . وإنما يؤدي هذا الانعكاس الى هذا فقط . وأنت تعلم أن هذا

(١) تحصيل : ساقطة من سا || للقدم : المقدم سا ؛ ساقطة من ن || كقولك : كقولنا د ،
 سا ، ع ، ن ، فقولنا ع . (٢) لا يجب أن يلزمه : لا يلزم من || يلزمه : يلزم سا . (٣) حينئذ :
 ساقطة من سا || وهو : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (٤) فكل : وكل د ،
 ن ؛ فهو س . (٥) عكسه : ساقطة من س . (٦) ولا يلزمها : ولا يلزمها ع || العين : المقدم س ،
 سا ، هـ ؛ المقدم الغير ع ، ط . (٧) مثل : ومثال س ؛ مثال سا . (٨) إن :
 ساقطة من د ، ن . (٩) ويلزمها : فيلزمها م . (١٠) لا يلزم : لا يلزم هـ || من :
 ساقطة من سا . (١١) المقدم . للقدم ط || يؤدي : ساقطة من ع .

الاتصال ليس اتصالا ساذجا فقط ، بل اتصالا مع التزام ، على أن يعتبر في إيجاب المنفصلة منع الاجتماع كما كان في الأولى ، وأن يدخل اللزوم أيضا في التوالي ، ونعتبرها ذلك الاعتبار بعينه .

- ونقول : إنه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل أيضا ، وهو أنه إذا صح : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . يلزمه إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د ، فإن لم يلزم وقتا أو حالا ، فليعين ذلك الوقت والحال . فيكون حينئذ شيء من آ ب ، ومعه شيء من ج د . فيكون حينئذ ليس يقتضى كون الشيء من آ ب ، أن لا يكون شيء من ج د . ولا كون شيء من ج د ، أن لا يكون شيء من آ ب . وقد فرضنا كون شيء من آ ب ، يقتضى أن لا يكون شيء من ج د . هذا خلف . وإنما لم يعرض مثل هذا الخلاف في الأول ، لأنه إذا صدقت سالبة الانفصال هناك ، لم يجب أن يلزم صدقها جواز الاجتماع ؛ بل ربما كان صدقها بلحواز الارتفاع معا . وههنا يلزم صدق السلب بلحواز الاجتماع فقط . وكذلك لا يحوج ههنا إلى أن نصير المتصلة منعكسة وأجزاؤها بمحالتها ، بل أن يلزم نقيض تاليفا ، فنقيض المقدم ، وهذا واجب . وعلى هذا فتأمل الحال إذا كانت إحدى المقدمتين موجبة والأخرى جزئية ، وبعد القانون ، فعليك أن تتحقق في واحد واحد .

وأما التلازم في المنفصلات أقصمها فنقول : أما المنفصلات الموجبة ، الموجبة الأجزاء ، فإنها يلزمها من المنفصلات ما يوافقها في الكم بعد الخلاف في الكيف ،

(١) التزام : إلزام ، ن . (٢) منع : مع سا || كان : ساطعة من س . (٣) لا يكون : لا سا || لم : ساطعة من س || يلزم : يلزمه د ؛ يكن ن . (٤) الشيء : شيء س ، سا || أن لا يكون : ألا يكون م || شيء (الأول) : حينئذ س . (٥) أن لا يكون : لا يكون م . (٦) هذا (الثانية) : ساطعة من س . (٧) يلزم : يلزمها سا . (٨) وعلى : مل د ؛ س ، ن || والأخرى جزئية : ساطعة من م . (٩) الموجبة الموجبة : الموجبة سا .

ويناقضها في المقدم . مثاله في الكليات : دائماً إما أن يكون كل A B ، وإما أن يكون كل A C . يلزمه : ليس البتة إما أن لا يكون كل A B ، وإما أن يكون كل A C . وكذلك ليس البتة إما أن لا يكون كل A C ، وإما أن يكون كل A B .

٥ ولنبرهن على الأول منهما ، فإن الثاني يجري مجراه وعلى قياسه ، فنقول : إنه إن كذب عليه قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون كل A B ، وإما أن يكون كل A C ، صدق حينئذ عليه تقيضه ، وهو أنه قد يكون إما أن لا يكون كل A B ، وإما أن يكون كل A C . فيجوز الجمع ، والمتفصل يمنع الجمع البتة . وليس يجب أن ينعكس هذا ، حتى إذا صدق قولنا : ليس البتة إما أن لا يكون كل A B ، وإما أن يكون كل A C . صدق أنه دائماً إما أن يكون كل A B ، وإما أن يكون كل A C ، لأنه قد يصدق ما فيه المحال الغير المعاند . كقولك : ليس إما أن لا يكون كل إنسان حيواناً ، وإما أن يكون الخلاء موجوداً ، أو غير موجود . وليس يلزم من ذلك أنه إما أن يكون الإنسان موجوداً ، وإما أن يكون الخلاء موجوداً ، أو غير موجود ؛ بل قد يصدق أن تقول : ليس إما أن لا يكون

١٥

(١) الكليات : + قولنا س ، ع ، ط ، هـ . (٢) يلزمه : ولزمه س || ليس البتة إما أن لا يكون : إما أن لا يكون ليس البتة ب ؛ ليس إما أن لا يكون س ؛ وإما أن يكون ليس البتة م . (٣) وكذلك : نلزم س . (٧) طيه : ساقطة من س . (٨) وأما ... A B : ساقطة من س . (٩) فكل : وكل د ، ن || والمتفصل : والمتفصلة س || وليس : ليس س . (٩ — ١٠) والمتفصل ... البتة : ساقطة من د ، ن . (١١) كل (الثانية) : ساقطة من د . (١٢) كقولك : كقولنا د ، ن . (١٣) كل ... يكون : ساقطة من د . (١٤) من ذلك : ساقطة من س || الإنسان موجوداً : كل إنسان حيواناً ط || موجوداً : حيوان س . (١٥) أو غير موجود : ساقطة من س || قد : ساقطة من س .

الشيء حيوانا ، وإما أن يكون بياضا . ولا يلزم من ذلك أن الشيء إما أن يكون حيوانا ، أو يكون بياضا .

- والجزئيات حكمها أيضا هذا الحكم . مثاله : أنا إذا قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . فإنه يلزمه : ليس دائما إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا صدق نقيضه : أنه دائما إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . ويلزمه : ليس البتة إما أن يكون كل آ ب وإما أن يكون كل ج د . وقد قلنا : قد يكون إما أن يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . هذا خلف .

ولا يلزم انعكاس هذا لما قد أشرنا إليه . فهذه حال المنفصلات بعضها مع بعض .

١٠

ونقول : كل متصلة تلزم منفصلة موجبة . فإن السالبة المنفصلة التي تلزم تلك المنفصلة ؛ تلزم تلك المتصلة . مثاله أن قولنا : ليس البتة إما أن يكون بعض آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . هو لازم لقولنا : دائما إما أن لا يكون شيء من آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . وهذه يلزمها متصلة لهذه الصفة : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . فنقول : إن هذه المتصلة يلزمها قولنا : ليس البتة إما أن يكون ، بعض آ ب ، وإما أن لا يكون شيء من ج د . وإلا صدق نقيضها : أنه قد يكون إما أن يكون بعض آ ب ،

١٥

(٢) أو يكون : وإما أن يكون د ، س || حيوانا أو يكون بياضا : بياضا أو حيوانا .
 (٤) يلزمه : يلزم سا . (٥) وإلا : ولا هـ . (٦-٧) ويلزمه . . . ج د : ساقطة من سا .
 (٨) هذا : وهذا س ، م ، هـ . (٩) قد : ساقطة من ع || أشرنا : بيا وأشرنا سا . (١١) ونقول : فنقول ع || تلزم منفصلة : ساقطة من ع || فإن : فأما م .
 (١٤) وهذه : وهذا هـ || يلزمها : ساقطة من ع .

وإما أن لا يكون شيء من ج د . وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة : قد يكون إذا كان لا شيء من آ ب ، فلا شيء من ج د ؛ ويلزمها : ليس كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . وقد قلنا : كلما كان بعض آ ب ، فلا شيء من ج د . هذا خلف .

فقد علمت من هذا أن كل متصلة موجبة ، فتلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم ، وفي المقدم ، والتالي . ويدلك عليه نمط هذا البرهان الذي أوضحته لك . ولكنه ليس يلزم أن ينعكس ، نيلزم هذه الموجبة هذه السالبة . فإنه يصدق أن نقول : ليس البتة إما أن يكون بعض الناس كاتباً ، وإما أن لا يكون شيء من الاثنوات زوجاً . ولا يلزم منه : كلما كان بعض الناس كاتباً ، فليس شيء من الاثنوات بزواج . وهذه السوالب تلزم من سوالب الموجبات المتصلة .
١٠ التي تلزم سوالب موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات ، التي تلزم السالبة المنفصلة إياها .

ومن المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة اللازمة ، فتكون كل سالبة متصلة . فإنها تلزمها كلها سالبة كلية منفصلة ، مناقضة لها في المقدم . فإننا إذا قلنا : ليس البتة إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . يلزمه : ليس البتة إما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وإلا فليمكن ذلك ، فيكون قد يكون إما أن يكون لا كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . وهذا يلزمه : قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . هذا خلف .

(١) وإما أن لا يكون : وإما ألا يكون س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (٤) ج د . هذا خلف : د ج وهذا خلف د . (٦) وفي : في ع || ويدلك : ويدل ع . (٧) فإنه : فإن م . (٩) ولا يلزم : لا يلزم ع . (١٠) شيء : ساطعة من د || وهذه : هذه د ، ن . (١٤) فإنها : وإنما د ، ن ؛ وإنما ع || كلها : ساطعة من ع ، ط || فإنها : وإنما س . (١٦) يكون : لا يكون م || فليكن : فليكن س . (١٧) يكون إما : يكون وإما هـ || كل : لا كل ع . (١٨) هذا : وهذا ب .

- فلنتظر هل ينعكس هذا اللزوم ، فلنضع : أنه ليس البتة : اما أن لا يكون كل آ ب ، وإما أن يكون كل ج د . ولنرجع إلى المواد فنقول : إنا نقول : ليس البتة إما أن لا يكون الإنسان حيوانا ، وإما أن لا يكون انحلاء موجودا . وهذا صادق على ما علمت ، ولا يلزمه شرطية متصلة بمعنى اللزوم ، وهو أنها ليس البتة إن كان الإنسان حيوانا ، فالانحلاء ليس بموجود ؛ إن عني اتصال اللزوم . وأما الاتصال الأعم فإنه يشبه أن يلزمه ، فإنه إن كان مع صدق ذلك ، ليس صدقا قولنا : ليس البتة إن كان كل آ ب ، فكل ج د ، فتقيضه حينئذ صدق ، وهو أنه قد يكون إذا كان كل آ ب ، فكل ج د . فإذا كان كل آ ب ، وكل ج د ، يتمتعان في وقت وشرط ، فنعد ذلك الشرط إن لم يكن كل آ ب ، لم يكن كل ج د . وقد قلنا : ليس البتة هكذا ، هذا خلف . ١٠

- فقد علمت أن المنفصلات الموجبة يلزمها من المتصلات ، إما الموجبة لها يناقضها في المقدم ، ويوافقها في التالي ، ويكون على كها ؛ وإما من السالبة لما يكون في قوة تلك الموجبة ، وهي التي تخالفها في الكيف ، ويوافق الموجبة في المقدم ، ويناقضه في التالي ، فيكون مخالفا للمنصلة في الكم ، ومناقضا له في المقدم والتالي . وإنما يوافقها في الكم . وأن هذه اللوازم لا ينعكس حالها ، فلا يجب أن تكافئها الموجبات المنفصلة في اللزوم . ١٥

(١-٢) أنه ليس ... إنا نقول : ساقطة من د ، ن . (٤) ما علمت : ما علمت ع || أنه : ساقطة من د . (٥) إن (الأرل) : إذا د ، ن . (٦) الأعم : للأعم ما . (٨) فكل : وكل د ، ما . (٩) وكل : فكل د ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) آ ب لم يكن كل : ساقطة من ما || هذا : وهذا م . (١٢) كها : حكمها ع . (١٤) ويتناقضه : ويتناقضها ن ، هـ . (١٥) هذه : هذا س .

وأما المتصلات السالبة فتلزم هذه الموجبات ، وما يلزمها مما . فيكون ملزومها من الموجبات المتصلات ما يوافقها في الكم ، ويناقضها في المقدم ؛ ومن الموجبات المتصلة ما يوافقها في الكم ، وفي المقدم ، والتالى ؛ ومن السالبات المتصلة ما يوافقها في الكم ، والكيف ، والمقدم ، ويناقضها في التالى .

٥

فقد عرفت الحال في التلازم ، ولأنك عرفت الجزئى ، والكلى ، والموجب ، والسالب في الشرطيات ، فقد عرفت المناقضات فيها والمتضادات وما تمت المتضادات ؛ والمتداخل بعضها في بعض ؛ فلا يحتاج أن نعداها لك ونطول الكلام فيها طيك . وكذلك إن أردت أن تعد ما يكون بعضها من بعض في مقدمها أو تاليها بإحدى النسب المذكورة . على أن ذلك لا فائدة فيه ؛ بل الفائدة أن تراعى هذه الأحوال في حكم القضية من الاتصال والانفصال . وإذا عرفت المناقض بالفعل ، وعرفت ما لا يمتنع عليه إن كان له ذلك كما في المتصلات ، فقد عرفت المناقض في القوة ، وكذلك المضاد بالقوة وما تحته في القوة ، والمتداخل بالقوة . إذ بعض هذه الأحوال بالفعل ، وبعضها بالقوة . مثل قولنا : كلما كان كذا ، كان كذا ؛ يناقضه بالفعل : ليس كلما كان كذا ، كان كذا ؛ ويناقضه بالقوة : قد يكون إذا كان كذا ، كان كذا . ثم إن في هذه الملازمات شكوكا من جهة التناقض المأخوذ فيها إذا اعتبرت المقدمات ، مطلقة أو ضرورية ، ليس في تعرضنا لها كبير نفع . والأولى أنها تؤخر إلى الواحق ، إذ في ظاهر ما قلنا بلاغ إلى الغرض النافع .

١٥

(١) وما يلزمها : ويلزمها د . (٢) المتصلات : المتصلة ط ، هـ . (٨) يحتاج : + إلى ما || لك : ساقطة من س . (٩) من بعض : مع بعض ع . (١٠) في : من ص || أو تاليها : وتاليها ن . (١٣) المضاد : المتضاد ع . (١٨) كبير : كثير هـ .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في عكس المقدمة المتصلة

لنشتغل من العكس بعكس المتصل ، ونقول : إن عكس المتصل على وجهين :

- أحدهما عكس استقامة ، والآخر عكس نقيض .

وعكس الاستقامة ، هو أن يجعل المقدم نالبا ، والتالي مقدا ، مع حفظ

الكيفية ، هل أن يكون مع ذلك حافظا للصدق .

وأما عكس النقيض ، فإن تجعل بدل التالى ، نقيض التالى ، وبدل

المقدم ، نقيض المقدم .

- ١٠ ولنبدأ بعكس الاستقامة ، فنقول : إنا إذا قلنا : ليس البنة إذا كان كل

آب ، يكون كل جـ د . فظاهر الحال يوجب أنه : ليس البنة إذا كان كل

جـ د ، فكل آب . وإلا فيمكن مرة كل جـ د ، ومعه كل آب . فيكون

في بعض المرات قد كان كل آب ، ومعه كل جـ د . فقد قلنا : ليس

البنة ذلك .

- ١٥ لكن هذا يشكل في مواضع ، منها أنا نقول : ليس البنة إذا كان الإنسان

موجودا ، فالخلاء موجود ، فهل نقول : ليس البنة إذا كان الخلاء موجودا ،

(٢) فصل : الفصل الثالث ب ، د ، م ، م ، الفصل الرابع س ، ع ، فصل ٣ ، هـ . (٤) ونقول :

فنقول س || هل : في ع . (١٠) أنا : ساقطة من ع ، م ، هـ . (١٣) ومعه :

ومع س || قد : ولا س . (١٤) ذلك : ساقطة من س ، هـ . (١٥) الإنسان : إنسان م .

فالإنسان موجود ؟ فإن هذا ليس يجوز أن يكون حقا . هل أن التالى مطلوب موافقته، مع فرض المقدم. وإن أردت سلب اللزوم، لم يكن عكس ذلك السالب .

لكننا نقول : إن هذه القضية فى المواد التى تواليا محالة لا تنعكس سالبة الموافقة ؛ بل سالبة اللزوم . وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس ، إذ لا يمكن فرض إيجابه وتعيينه فى الوجود . وسالبة اللزوم أعم من سالبة الموافقة ، وموجبة الموافقة أعم من موجبة اللزوم .

(١) يكون : ساقطة من د . (٢) وإن : وإذاع ، ما . (٣) سالبة : ساقطة من ن .
 (٤) اللزوم : + تمت ص ، + تمت المقالة السابعة س ، + تمت المقالة السادسة بحمد الله تعالى ومنه
 وحسن توفيقه ع ؛ + تمت المقالة السادسة من الفن الرابع ط ، + تمت المقالة السادسة بحمد الله ومنه
 وصلى الله على سيدنا النبي محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين ه .

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة الثامنة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

في تعريف القياس الاستثنائي

- وإذا قد تكلمنا على القياسات الاقترانية حليها وشرطها ، فحري بنا أن نتكلم الآن في القياسات الاستثنائية . فنقول : إن القياس الاستثنائي مخالف للاقتراني ، في أن أحد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي بالفعل ، ولا يكون موجودا في القياس الاقتراني إلا بالقوة . كقولنا : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم ، فكل إنسان جسم . فلا المطلوب ، ولا تقيضه ١٠ موجودان في هذا القياس الاقتراني بالفعل . وأما إن قلنا : إن كان الإنسان حيوانا ، فالإنسان جسم ، أو إن لم يكن الإنسان جسما ، فليس بحيوان . وقلنا في الأول : لكن الإنسان حيوان . فانتج : أن الإنسان جسم . ولو قلنا في الثاني ، فانتج ذلك . وجدنا أحد طرفي المطلوب ، وهو الموجب ، موجودا بالفعل في أول القياسين تاليا ، والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس ١٥

(١) المقالة الثامنة : بم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين المقالة الثامنة ع . (٢) من الفن ... المنطق : ساقطة من ب ، ع ، م ، من الفن الرابع ثلاثة فصول سا : من الفن الرابع من الجملة الأولى ؛ ثلاثة فصول س ، هـ [ثم تذكر نسخة هـ عناوين الفصول الثلاثة] . (٤) ضل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، م ، ضل ا ، هـ ، ساقطة من ع . (٥) في تعريف القياس : ساقطة من د . (٦) قد : ساقطة من ط || الاقترانية : الشرطية ن . (١٢) أو إن : وإن سا . (١٣) فانتج : ينتج هـ . (١٤) الثاني : الثالث ، ن . (١٥) أول ... في : ساقطة من سا .

الثاني تأليا . فنقول : إن كل قياس استثنائي يكون من مقدمة شرطية ، ومن مقدمة استثنائية هي نفس أحد جزئيهما أو مقابله بالنقيض . فينتج إما الآخر ، أو مقابله . فإما أن تكون الشرطية متصلة ، أو تكون منفصلة .

ولنقدم ما تكون الشرطية فيه متصلة ، فنقول : إنه لا يخلو حيثئذ من أن يكون المستثنى من جانب المقدم ، أو من جانب التالى .

فالنزب الأول المشهور في ذلك هو أن يكون المستثنى حين مقدم المتصل ، ويكون المتصل تام الاتصال والضرورة . فينتج حين التالى . فلننظر الآن في المتصل الذى يفيد هذا الجلس من الاستثناء ، كيف حاله من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة ، أو على سبيل الضرور . فنقول : إنه لا يفيد ما كان منه اتصاله على سبيل الموافقة ، وذلك لأن التالى لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم ، بل شيئا إنما جعل مواصلا للمقدم ، بسبب أنه عرف وجوده حقا في نفسه مع وجود المقدم . والمعلوم وجوده مستثنى فيه عن القياس طيه . فإن يجب أن يكون هو مجهولا بنفسه ، ومعلوما تلوه ومواصلته للمقدم . فإذا علم وجود المقدم ، علم منه وجوده ، كما إذا قلنا : إن كان آباء ، فخ د . فإذا استثنينا : لكن آباء ، وكنا نعلم أن ج د ، فاذن لم يفدنا علما جديدا بأن ج د . لكنه إذا كان كون ج د مجهولا ، وكانت متابعته لكون آباء معلومة ، فإذا صح لنا أن آباء صح من ذلك أن ج د . فيجب أن تكون المتصلات المستعملة في المقاييس الاستثنائية هي المتصلات الضرورية .

- (١) التالى : التالى د ، ساقطة من ح || تأليا : ظاهرا سا . (٢) أو مقابله : ومقابله د ، ن . (٣) تكون (الأولى) : ساقطة من د || أو تكون متصلة : أو منفصلة هـ . (٥) أو من جانب : ساقطة من د . (٦) هو : وهو ب . (٨) كيف : وكيف س . (٩) الضرور : ساقطة من د || منه : ساقطة من د ، سا ، (١٠) جعل : يجعل س . (١٢) مستثنى : ومستثنى ب . (١٣) تلوه : يتلوه د ، ن || علم (الأولى) : وجد س . (١٤) كان : كل ب .

- الضرب الثاني من المشهور وهو أن يكون المستثنى عين المقدم ، ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم . وهو كالضرب الأول إلا أنه يباينه في أن اللزوم فيه غير تام ، وما كان يجب أن يجعل هذا قسما آخر ؛ بل كان يجب أن لا يلتفت إلى أمر تمام اللزوم وتقصانه في الاستثناء الذي يكون من جهة المقدم بوجه . وكان الأصوب أن يقال : إن الاستثناء لعين المقدم من المتصل كيف كان ، ينتج العين من التالى . وذلك أمر بين والقياس فيه كامل . فإن كان موضع الفرق فهو ؛ إما في استثناء تقيض المقدم ، أو عين التالى .

- الضرب الثالث من المشهور هو: أن يكون المستثنى عين التالى من التام اللزوم . فينتج عين المقدم . وقالوا : وهذا ليس لإنتاجه بنا بنفسه ؛ بل هو قياس غير كامل ، إنما يكمل بمثل أن يقال : إنما قلنا : إن اللزوم تام ، جعلنا اللزوم متمكنا . فلنا حينئذ أن نجعل التالى مقدما ، والمقدم تاليا . فيستثنى عين ما هو الآن مقدم ، وقد كان قبل تاليا . فينتج ما هو الآن تال ، وكان قبل مقدما . والذي يجب أن يعتقده المنصف في هذا أن النظر في صورة القياس هو النظر المختصر على موجب مفهوم المقدمة من حيث هى المقدمة المفروضة . فأما من حيث لما مادة ومادة ، وخصوصية وخصوصية ، فليس ذلك نظرا فيها بالذات .
- فإذا قلنا : إن كان آ ب ، ك ف د . وجعلنا هذا القول مقدمة نبني عليها قياسا ، فيجب أن يلتفت إلى مفهوم هذه المقدمة في صورتها فيقضى بما يوجبه الخالص

(١) وهو : هو د ، س ، سا || المقدم : المقدم ب ، م . (٢) وهو : هو س .
 (٥) وكان : فكان ع . (٦) وذلك : وذلك ب ، م || والقياس : في القياس س
 (٧) الفرق : لفرق د ، س ، سا ، ن . (٨) هو : وهو ب . (٩) وقالوا :
 قالوا ما . (١٢) قبل (الأول) : ساقطة من ا || وكان قبل : وقد كان قبل س . (١٣) والذي :
 أو الذى د || يعتقده : يعتق ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن ، ه || النصف : المنصف س .
 (١٥) وخصوصية وخصوصية : وخصوصة ن || فيها : فياد ، س ، سا ، ن ، ه . (١٦) قياسا :
 قياسا د ، س ، سا ، القياس ن .

من صورتها . وأما أن تأليها هل هو منعكس على مقدمها ، فهو نظري أمر غير صورة المقدمة ؛ بل إنما هو نظري مواد المقدمة ، وما هو إلا كالنظر في محمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للوضوع أو غير مساو .

فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا في تعريف أحكام المقدمات والمقاييس ، لقد كان يقال هناك أيضا : إن من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ، ومنه ما ليس تام الحمل ، أو شيئا آخر يشبه هذا . فكان يقال : إنه إن كان المحمول مساويا للوضوع ، فإنها تنعكس مثل نفسها ؛ وإن كان غير مساو ، فإنها تنعكس جزئية . ولكان يقال في الشكل الثالث : إن المحمول في الصغرى إن كان مساويا ، فالنتيجة تكون كلية موجبة . بل الضرب الثالث ، والرابع من الشكل الأول ، لقد كان يقال فيه : إن كان الحد الأصغر ، ليس أهم من الأوسط ، فالنتيجة كلية . لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا بسبب أنهم اعتبروا حال المقدمة من حيث هي فيها موضوع محمول ، وكية وكيفية ، والتفتوا إلى ما يجب عنها لذلك ، ورفضوا ما يمكن أن يكون عنها إذا كان هناك اعتبار أزيد من الداخل في نفس مفهوم المقدمة مما هو أخص منها مما يمكن أن يفرض في مادة دون مادة . فكذاك يجب أن يكون الأمر في الشرطيات المتصلة ، فيجب أن يلتفت إلى نفس الشرط ؛ وإلى مقدمه وتاليه ، من حيث إن التالي تال ، والمقدم مقدم ، وإلى نفس ما يلزم ذلك لزوما عاما كيف كانت مواده .

(٣) محمول : مجهول م . (٤) في : ساطعة من سا . (٦) يشبه : شبيه س || فكان : وكان هـ . (٧) وإن : فإن د ، ن || سار : ساريا م . (١٠) الشكل : الضرب ب ، د ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (١١) كلية : ساطعة من س . (١٢) هي : ساطعة من د ، ع ، ن ، هـ . (١٣) لذلك : كذلك ع || ورفضوا : ورفضوا ط . (١٤) ما : ما سا . (١٥) فكذاك : فكذاك سا . (١٦) أن يلتفت : أن لا يلتفت د ، ن || وتاليه : تاليه س . (١٧) وإلى : إلى م .

- فأما ما تكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث هي متصلة لها مقدم وتالي ، ولا يكون ذلك تضمنا فيها لازما إياها ، ويختلف هو من غير إيجاب اختلاف فيها ، فلا يجب أن يلتفت إليه . فإنه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ، ذات مقدم وتال ، أن تاليه كيف حاله مع المقدم في أنه سينعكس عليه أو لا ينعكس . فإن ذلك مما لا يفهم من صورة المقدمة ، بل هو شيء يجوز أن يفهم من خارج . وليس أيضا من المفهومات الخارجة اللازمة لزوم العكس ؛ بل من اللواحق الممكنة التي تتفق في مادة مادة . فيجب أن لا يلتفت إلى أمثال هذه التكميلات .

- ومن لم أن التالى ينعكس على المقدم ، ليس من صورة المقدم ، بل من خارج ، فما يحوجه إلى استعمال هذا القياس ؛ وله سبيل إلى أن يضع المزوم عنه مقدما . ولا يلزم على هذا ما عمل في الشكل الثانى والثالث إذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل الأول ، إذ الأمر هناك مخالف للأمر ههنا ؛ فإنه كما قد علمت هناك أنه كثيرا ما يكون السابق إلى الذهن أنه لاشيء من آ ب ، ثم يخطر بالبال بعده أنه لا يجب أن يكون لاشيء من ب آ ، أو لم يخطر ذلك بالبال ، فيكون خطور هذا شيئا سابقا إلى الذهن . فإذا كان هذا السابق إلى الذهن كما هو وقد ينتج بقرن آخر إليه ، لم يحتاج إلى تكلف عكس . وكذلك في الموجبة الجزئية ، فيكون هذا وجها مفيدا في استعمال الشكلين الآخرين .

(٢) ولا يكون : لا يكون هـ || هو : + فيها س ، سا . (٣) فلا يجب : ولا يجب ع || فإنه : وإنه د ، س ، سا ، ط ، ن ، هـ . (٦) العكس : العكس د ، س . (٧) التالى : الذى د || أمثال : مثال د ، س ، سا . (٩) ينعكس : منعكس س ، سا . (١٠) المزوم : الزوم ع . (١١) إذا : إذ م . (١٢) هناك : ساقطة من سا . (١٣-١٢) هناك . . . علمت : ساقطة من م . (١٣-١٤) من . . . أو : ساقطة من سا . (١٤) ثم : لم سا . (١٤-١٥) بعده . . . بالبال : ساقطة من د . (١٧) وكذلك : + ينعكس .

ومع ذلك فإن العكس لازم للعكوس ، وهذا شيء قد فرغ عنه لك فيما سلف .
وأما ههنا فإن صورة قولنا : إن كان آ ب ، بـ جـ د ، ليس يقتضى ذلك أن
يكون إن كان جـ د ، فآ ب لأمحالة ، بل يجب أن يكون هذا معلوما لك من نفسه
خاطرا بالبال سابقا إليه ، لالازما عن الأول ، فإنه لا يلزم عنه البتة . وإذا
كان هذا معلوما لك بنفسه ، خاطرا في بالك ، واستثبت أن جـ د ،
فبالحقيقة إنما استثبت المقدم ، وهو الذى سبق إلى الذهن ، ولم يحتاج إلى
متوسط آخر . فلو كان قولنا : إن كان كل آ ب ، بـ جـ د ، إذا سبق إلى
ذهنك ، لزم عنه عكسه ، وكان عكسه بحيث ينتج حين مقدم حين تاليه ، الذى
الآن هو عين مقدم لما سبق إلى ذهنك . لكنت تقول : إن هذا لما سبق
إلى الذهن أولا ، لزمه شيء ، يلزمه ثالث ، ولازم اللازم شيء لازم للزوم ١٠
الأول . فلا أكلف الآن ذهنى أن ينتقل من هذا إلى اللازم الأول ، ومن
اللازم الأول إلى الثالث ، الذى هو لازم ثان ، بل أتركه ينتقل دفعة إلى اللازم
الثانى على أنه لازم أول ، من غير حاجة إلى أن يلتفت إلى القياس الأول عند
الاستعمال ، وإن كان يحتاج إلى ذلك في وقت استبانة أن القياس متبع .
ولكنك استفتدت بما علمته شيئا واختصرت بابا ، وكان حكمه حكم ضروب ١٥
الشكل الثانى والثالث . وإذا ليس الأمر كذلك البتة ، بل إنما ينفعك أن

(١) فإن العكس : فالعكس ع . (٤) لا يلزم : لا يلزم س . (٥) فى : إلى ما .
(٨) وكان عكسه : ساقطة من ع . (٩) لكنت : لكنه د ، ن . (١٠) إلى : فى م || ولازم :
فلازم س . (١١) الأول (الثانية) : للأول ما . (١١-١٢) الأول ومن اللازم : ساقطة
من م . (١٣) الثانى : التالى سا || عند : ساقطة من سا . (١٤) فى : ساقطة من ب ||
استبانة : استبانته د ، س ، هـ ، استبان ن . (١٥) ولكنت : إن كنت ب ، م ||
علمته : علمت م .

- يخطر هذا العكس بالبال ، إذ يحتاج أن تعلم أن اللازم تام ، وهذا هو أنك
يحتاج أن تعلم ويخطر بالبال أن هذا الذي هو تال له نسبة التقديم إلى هذا الذي
هو الآن مقدم . فإذا كنت تحتاج إلى أن تخطر هذا بالبال أولاً حتى يعقد
قياسك ، فتكون قد أوردت في ذهنك أنه إن كان ج د ، فأب . ثم لما استنتيت
• لكن ج د ، فإنما استنتيت مقدم المقدمة التي أخطرت بالبال بالفعل . فما كان
للمقدمة الأولى غناء بوجه في أن تكون جزء قياس ، وأكثر عناية أن تكون
تذكرت به شيئاً ليس يلزمه بل يعرض معه .

- الضرب الرابع في المشهور ، استثناء نقيض التالي من ناقص العناد . وينتج
نقيض المقدم . كقولك : إذا كان ج د ، فأب ، لكن ليس أب ، فليس
ج د . وليس قياساً كاملاً وبين هكذا : أنه إن لم يكن ليس ج د ، بل ج د .
١٠ وإذا كان ج د ، فأب . ينتج : أنه إن لم يكن ليس ج د ، فأب . لكن
فرضنا ليس ج د . ينتج فأب . فإذا حق أن أب ، وكان حقاً أن آ ليس ب .
وهذا خلف .

- ولا يحتاج مع تطويلنا فيما سلف أن نذكر من رأس أنه إن كان هذا
الاتصال على سبيل الموافقة لم تجب هذه النتيجة .
١٥

قال بعضهم : ربما كان التالي كثير الأجزاء ، وأخذ كشيء واحد ،
كقولهم : الفلك لا ثقيل ولا خفيف ، فيجب أن يؤتى بنقيض الجملة كلها .

(١-٣) تعلم . . . أن : ساقطة من سا . (٢) له : أن د ، ن || إلى : +
هذا ه . (٥) مقدم : مقدمة ب ، ع ، م . (٨) الضرب الرابع : الضرب ه .
|| العناد : القروم || وينتج + : من م . (٩) إذا : إن د ، م ، سا ، ن . (١٠) هكذا :
هذاب ، م ، م || ليس : ساقطة من سا . (١٢-١٤) وكان . . . أنه إن :
ساقطة من م . (١٤) هذا : ساقطة من م . (١٦) وأخذ : ساقطة من سا .

والذى عندنا فى هذا أنه إن عنى بقوله : لا خفيف ولا ثقيل ، السلبين جميعا ؛ فيكتفى باستثناء تقيض أيهما شئت ، حتى ينتج تقيض الآخر . وإن عنى بذلك إثبات الوسطة بين الأمرين ، وقد عبر عنه بالسلبين ، فالتالى معنى واحد فى الحقيقة ليس فيه كثرة أجزاء . ومع ذلك فإن استثناء أحدهما أيضا يكتفى .
 ٥ فإن إثبات أحد الطرفين رفع الوسط ، كما أن تقض أحد الشرطين يوجب تقض المجتمع . فإن سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث هو مجتمع .

الضرب الخامس فى المشهور : استثناء تقيض المقدم من غير تام اللزوم . هذا لا تجب له نتيجة فى المشهور . فإن التالى إذا كان أمم لزوما ، فليس إذا رفع المقدم أوجب رفع التالى ، إذ التالى موجود مع غير المقدم ؛ وهذا كقولهم : إن كان زيد متقلا ، فهو متغير . لكنه ليس بمشتغل ، فليس يلزم أنه متغير أو ليس بمتغير . فإنه إن لم يكن متقلا ، جاز أن يكون متغيرا فى الكيف ، وأن لا يكون .

الضرب السادس : من استثناء عين تال من متصل ، ناقض اللزوم . لا ينتج . وليكن مثاله : لكنه متغير ، فليس يلزم أنه متقل ، أو ليس بمشتغل .
 ١٥ الضرب السابع : استثناء تقيض مقدم ما هو تام اللزوم . فينتج : تقيض التالى . وذلك لأنه يصير تاليا ، ويصير ما كان تاليا مقديما . وعلى ما علمنا .
 والحكم فى هذا الضرب هو الحكم فى الثالث .

(١) هذا : هذه سا || السلبين : سلبين س . (٤) فى الحقيقة : بالحقيقة س .
 (٥) فإن : فى ما || رفع : يرفع ع || تقض : تقيض ع ، ما . (٦) تقض : تقيض ع || مجتمع : للمجتمع ب ، م . (٧) فى : من س || تام : تمام ع . (٩) غير : عين س ، هـ ، رفع سا . (١٣) عين : غير ب ، د ، ن || من : ساقطة من س . (١٤) وليكن : ولكن س || يلزم : يلزم سا || متقل : متصل س || ليس : ساقطة من سا . (١٥) تام : تال م .
 (١٦) تاليا : تاله م .

الضرب الثامن : استثناء نقيض ثال تام اللزوم . وليس هذا بالحقيقة ضرباً آخر غير الذى سلف ، بل يجب أن تعلم أن استثناء قبيض المقدم لا ينتج ، واستثناء عين المقدم ينتج عين التالى ، واستثناء عين التالى لا ينتج ، واستثناء قبيض التالى ينتج قبيض المقدم . وإن هذا التكلف منهم إنما دعاهم إليه سبب واحد ، وهو فقدانهم ما تولاها المعلم الأول من تفصيل القياسات الشرطية ، واحتياجهم إلى أن ينحوضوا فيه بأنفسهم ، واقترن بذلك غفولهم عن القياسات الاقترانية فيها ، ووقوعهم إلى هذه الاستثنائية ، واستقلالهم عدد ملاح لهم ، واستنباحهم أن يكون ذلك أمراً موازاً لما تولى المعلم الأول بيانه فى الحليات ، فالتجأوا إلى تكبير الجور بالنقض .

- ويجب أن نختتم هذا الفصل بشئ ، وهو أنك يجب أن لا تلتفت إلى ما يقال :
 ١٠ إن الاستثنائية لا تكون إلا حلية . واعلم أنها تكون ما يكون المقدم أو التالى المأخوذ ، هو أو نقيضه فى الاستثناء . وإذا كان كل واحد منهما يجوز أن يكون أحد أقسام المقدمات ، فكذلك الاستثناء . فذلك إن قال قائل : إن كان إن طلعت الشمس ، كان نهارة ، فالنهار لازم للشمس . ثم أراد أن يستثنى المقدم ، لم يستثن إلا شرطياً . وقد ظن قوم أن اللزوم قد يكون على سبيل الإمكان ، كقولهم : إن كان هذا حيواناً فيمكن أن يكون إنساناً ، وإن حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف . وإنما غرتهم هذه المادة ، وظل

(٤) التكلف : التكليف بـ ، د ، م ، ن . (٦) القياسات : ساقطة من ح .
 (٨) تولى : تعلم س . (١١) الاستثنائية : الاستثناء س || ما يكون : ساقطة من د ، ن || أو التالى : والتالى د ، س . (١٢) المأخوذ : الموجود د . (١٣) فكذلك : ساقطة من س || فذلك : فكذلك ب ، س ، م ، ن ، هـ ، و ، ز ، ح . (١٤) كان إن : ساقطة من س ، هـ ، د ، س ، س ، ع ، هـ ، م ، ن ، هـ || هذه : هذا ه .
 (١٥) المقدم لم يستثن : ساقطة من د || لم يستثن : ساقطة من س . (١٧) غرتهم : غرم

أن الإمكان فيها إمكان بحسب الذهن لا بحسب الأمر ، إذ ليس شيء من خارج هو حيوان ويمكن أن يكون إنسانا ؛ بل هو واجب إما أن يكون إنسانا ، أو واجب أن لا يكون إنسانا ولا يصير إنسانا البتة وجوهره باق على ماهو في شرط المحككات . فاما أن هذا غير منتج على ما ظنوه ، فذلك إذا قلت : إن كان هذا حيوانا ، فيمكن أن يكون أبيض ، لكنه أبيض أو ليس أبيض ، حيوان أو ليس بحيوان ، لم يلزم عنه شيء ، بل عصى إنما يلزم هذا في الإمكان الذهني ، الذي يختص بنسبة الأعم ، إلى الأخص الذي ينقسم إليه الأعم . وهذا شيء وراء كون اللزوم ممكنا ، وشيء يلتفت فيه إلى المواد دون الصورة . والذي الجاهم إلى هذا شيء عجيب . وذلك أن المعلم الأول ذكر في كتاب النفس : أن النفس إن لم يكن لها فعل بذاتها فلا يمكن أن يكون لها قوام بذاتها ، وإن كان لها فعل بذاتها كان لها قوام بانفرادها . بفناء رجل له سبق في العلم الطبي ، ونكوص في المنطق ، فزعم أن فلانا أخطأ ، إذ استنتى تقيض المقدم فانتج منه تقيض التالي . فقال قوم يتعصبون للمعلم الأول : إنه لم يخطئ . لأن هذا اللزوم هو بالإمكان وجاز له أن استنتى تقيض المقدم فيه ليجعل تقيض التالي نتيجته التي تلزم على جهة الإمكان . وعسى أن يكون قوم يحميون عن ذلك ، بأن اللزوم فيه تام ، فينتج تقيض المقدم . والحق أن المعلم الأول لم يورد هذا الكلام على سبيل

(١) إمكان : ساقطة من سا . (٢) واجب إما : إما واجب بخ ، د ، ص ، سا ، ن ، هـ || إما : ساقطة من ع . (٣) لا يكون إنسانا : + البتة ، هـ || البتة : ساقطة من د . (٤) أبيض (الثانية) : ساقطة من سا || أو ليس : وليس م || أبيض (الثالثة) : بأبيض ع ، هـ || حيوان : ساقطة من هـ . (٥-٦) أو ليس بحيوان : أو غير حيوان م . (٦) لم يلزم : ثم لا يلزم د ، ن ؛ لا يلزم ع || الذهني : ساقطة من م . (٧) الذي : والذي د . (١٠) بذاتها (الأول) : + كان هـ . (١٠-١١) فلا يمكن . . . فعل بذاتها : ساقطة من د ، ن . (١٢) فزعم : أوزم هـ || منه : فيه ع . (١٣) الأول : ساقطة من م || هو : ساقطة من م . (١٤) فيه : منه هـ || نتيجته : مقدمته سا ؛ نتيجة م . (١٥) بأن : فإن د ، ن .

- الاستثناء والإنتاج ، بل ذكر مقدمتين معا ، في موضع أحدهما عكس للآخر ،
 كن لو ابتداء فقال : إن كل ضاحك إنسان ، وكل إنسان ضاحك ؛ فدل
 بذلك على تساوي المحمول والموضوع فيهما ، ليس على أن الثاني منهما شيء
 يستبين من الأول ، بل شيء يذكره مع الأول ، ولذلك ذكر الثانية
 مع لفظ الشرط ، والاستثناء لا يذكر مع لفظ الشرط ، بل يذكر بناء على أنه
 قول تام ، لا على أنه جزء قول . فلما وضع المقدمتين جميعا ، جاء وبين في موضع
 آخر أن للنفس فعلا بذاتها ، فانتج : فلها قوام بذاتها . فكان استثناءه ليس
 تقيض مقدم أولتهما ، بل عين مقدم الثانية . لكن المتشكك ضل فحسب أنه
 ينتج من تقيض المقدم تقيض التالي . والذي اشتغل به بل ذلك حسب أن
 المتشكك صدق فيما ظن ، وأخذ يروم وجه التخلص بالحيلة التي لا جدوى لها ،
 ١٠ . فأخطأ المتشكك في واحد وأخطأ الحال في شيئين : أحدهما تصديقه المتشكك
 فيما ذكر من حال الاستثناء . والثاني إيمانه أن ذلك الاستثناء منتج في مادة
 الإمكان .

(١) للآخر : للآخرى ص ، هـ . (٢) الثاني : التالي م . (٣) لفظ (الأول) :
 إطلاوع || والاستثناء لا يذكر مع : ساقطة من سا . (٤) قول تام لامل أنه : ساقطة من م .
 (٥) بلانها (الثانية) : بذاته د ، ن || فكان : وكان د ، ع ، ن ، هـ . (٦) بل : ساقطة من هـ
 || لحسب : بحسب د ، ن . (٧) تقيض المقدم تقيض التالي : عين الأول د ، ن ؛
 عين التالي عين الأول ص ، ع ، ط ، هـ . (٨) واحد : فـى سا . (٩) والثاني : ...
 الاستثناء : ساقطة من سا || منتج : يوجب يخرج ص ؛ متبعة د ، ن .

[الفصل الثانى]

(ب) فصل

فى تحديد أصناف القياسات الاستثنائية

- أما القياس الاستثنائى الكائن من الشرطيات المنفصلة الحقيقية ، فإنها إما أن تكون ذات جزأين ، أو تكون ذات أجزاء . واللواتى من جزأين إما أن يكون جزأها مختلفين بالإيجاب والسلب على سبيل التناقض ، كقولنا : إما أن يكون كذا وإما أن لا يكون كذا . فإن استثنى فيها عين أيها اتفق ، أنتج تقيض الآخر . فتكون النتيجة هى بالمعنى نفس الاستثناء ، كقولك : لكنه كذا ، فيتج : فإذاً ليس لا كذا . وهذا ليس شيئاً أعرف من الاستثناء الذى كان جزء قياس وكذلك إن استثنى : لكنه ليس لا كذا ، فيتج : فهو إذاً كذا . لكن الاستثناء أيضاً ليس بعيداً من أن لا يكون أعرف من النتيجة ، وأسبق إلى الذهن ، وإنما ينتفع بذلك فى أكثر الأمور فى قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة ، كقولهم : كذا إما أن يكون كذا ، وإما أن لا يكون كذا . فإن لم يكن كذا ، فإذاً آ ب ، لكن ليس آ ب . فيتج : فهو إذاً كذا . فكأنه يكون المستثنى غير التقيض نفسه ، بل لازماً . لكن هذا القياس أيضاً مما يتم بشرطية متصلة وحدها ، ولا يبعد أن لا يحتاج فيها إلى المنفصلة بوجه .

(٢) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، ع ، ط ، م ، فصل ٢ ط ، هـ . (٤) أما : رأما هـ || القياس : قياس ب ، م || الاستثنائى : + الممكن س . (٧) استثنى : انتهى س . (٨) فيتج : ليتج د ، ن . (٩) فإذاً : إذن س || ليس : ساطعة من د ، ن . (١٠) إن : إذا س || لا : ساطعة من س . (١٠ - ١١) كذا . . . النتيجة : ساطعة من م . (١٢) يقطع : يخرج من . (١٣) كذا (الأولى) : ساطعة من س . (١٤) لكن ليس آ ب : ساطعة من س . (١٥) غير : حين د ، ط ، ن . (١٦) فيها : ساطعة من م ، ن .

فإن هذا القسم من المتصلات لا ينفع استعمالها في القياسات الاستثنائية كثير نفع ، بل يجب أن يكون الجزآن غير متقابلين هذا التقابل ، بل مثل قولنا : إن كان هذا عددا فهو إما زوج ، وإما فرد . فإن استثنى من أيهما كان بقى نقيض الآخر ، كما إذا استثنى : أنه زوج ، أنتج : أنه ليس بفرد ، وهو الضرب الأول .

والضرب الثانى هو الذى يكون الاستثناء فيه من النقيض ، كقولك : لكن ليس بزواج . فينتج : أنه فرد . أو ليس بفرد ، فينتج : أنه زوج .

- وأما المتصلات الحقيقية الكثيرة الأجزاء . فإما أن تكون أجزاؤها التى تم بها متناهية فى القوة والفعل ، فحكمها حكم ما سلف . مثاله ، إذا قلت : إن هذا العدد إما زائد ، وإما ناقص ، وإما مساو ، فاستثنيت عين أيها شئت ، ١٠ تجبت نقيض جميع ما بقى . وهذا النقيض يفهم على وجهين : أحدهما أن تكون النتيجة ليست نتيجة واحدة ، بل نتيجتان فى هذا المثال ، ونتائج كثيرة فى مثال : إن كان أكثر من هذا أجزاء ، مثاله فيما مثلنا به . فليس إذن زائدا ، ولا ناقصا . وهذا القول فى الحقيقة نتيجتان . والوجه الثانى أن ينتج نقيض المتصلة التى تم من الباقيتين ، وهو أنه : فليس إما زائد وإما ناقص . ولقائل الآن أن ١٥ يشكك فيقول : إن هذا لا يكون قياسا ، وذلك لإمك أن جعلت إنتاجه على سبيل إنتاج نتيجتين أو نتائج ، كان عين قياس واحد نتيجتان ، أو أكثر من اثنتين معا ، كلاهما بالذات ليس أحدهما قبل الآخر ولا بعده . وإن جعلت

(٢) كان : ساقطة من د . (٤) فرد : مفرد . (٦) القى : ساقطة من م . +
 أن ب ، د ، م . . (١٢) نتيجتان : نتيجات ط . (١٣) هـ : ساقطة من د ، ن .
 (١٤) المتصلة : المتصلة ع . (١٥) الآن : ساقطة من هـ . (١٦) يشكك فيقول : يقول
 ويشكك ع . || إن (الثانية) : إداع . (١٨) وإن : وإن ع .

إنتاجه على سبيل الوجه الآخر ، أنتج الكذب . فإنه ليس حقا أن هذا العدد لا يكون إما زائدا ، وإما ناقصا . فإن كونه مساويا ، إنما يمنع كونه ناقصا ، ويمنع كونه زائدا . وإما أن يكون إما هذا ، وإما ذاك ، وإما شيئا آخر ، فليس استثناءك بمانع إياه ، ولا هو نقيض ما استثنيت ، فإن الجملة لا تناقض لمفصلة . فنقول في جواب هذا : أما أولا ، فلم يكن في شرط القياس أنه ينبغي أن لا ينتج نتيجتين البتة ، بل كان من شرطه أن ينتج نتيجة واحدة . وليس يمنع كونه متجا نتيجتين أن يكون أيضا قد أنتج نتيجة واحدة . وأما ثانيا ، فإن هذا أيضا إن أردت الحقيقة فإنما ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسا ، وذلك لأن المعضلات كلها إنما تنتج هذه العمليات الكثيرة بقوة مقدمات أخرى . كأنك إذا قلت : لكنه مساو ، تحتاج أن تذكر في نفسك مقدمة أخرى ، وهي : أن ما هو مساو ، فليس بزائد . فتنتج إحدى النتيجتين . وأيضا ما هو مساو ، ليس بناقص . فتنتج حينئذ النتيجة الأخرى . وهذا شيء ، وإن أسقطت ذكره لفظا وقولا ، فإنك لا محالة تقوله في الذهن إذ لا بد لك من أن يخطر هذا في بالك . إذ لو قال لك قائل : ولم يجب أن لا يكون ناقصا أو زائدا ، قلت : لأنه مساو ، وكل مساو فليس بناقص أو ليس بزائد . فتكون حينئذ حلت القول إلى المبادئ . وكذلك لو لم تشكك ، فانت تضمن هذا في نفسك . وما لم يلتفت إليه ذهنك لا يستبين لك صدق الإنتاج . فبالحقيقة إنما يتم الإنتاج من المقدمة المفضلة باستعمال قياس آخر اقتراني ،

(٢) إنما : لها ع (٧) وليس . . . واحدة : ساقطة من د ، ن . (٨) إن : ساقطة من م .
 (٩) كلها : ساقطة من د ، س ، ن . (١١) وهي : وهو س || فينتج : ينتج
 د ، ن . (١٤) من : ساقطة من س || يخطر : الخطر د || في بالك : بالك ن .
 (١٥) أو ليس : وليس ب ، م . (١٦) وكذلك : فكذلك د ، س ، ن .

يكون جميع ذلك هو المتأدى إلى الإنتاج . فيكون بالحقيقة ما يتأدى إلى إنتاج أنه ليس بزائد ، فلفتت فيه إلى تأليف غير التأليف الذى يلتفت إليه فى إنتاج : أنه ليس بناقص بعد ذلك . وههنا أشياء من حقها أن يقال فى اللواحق . فهذا واحد .

- وأيضا ، فإن قولنا : ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، هو قول حق ، وقيضه باطل . وذلك لأن قولك : ليس إما ، يضمن فيه : فليس هذا الذى هو مساويا إما كذا ، وإما كذا . وحق أن يقال : إن هذا الذى هو مساويا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، وذلك لأن هذا مساو . وليس البتة المساوى إما أن يكون ناقصا ، وإما أن يكون زائدا . ينتج : فهذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا . وأما صدق الكبرى ، فهو أنها إن لم تصدق صدق تقيضا . فكان بعض ما هو مساويا زائدا ، وإما ناقص . ومعنى هذا أن بعض ما هو مساويا لا يخرج الحق فيه من أحد القسمين : إما أن يكون زائدا ، وإما أن يكون ناقصا . وهذا كذب صراح . وقد عرفت هذا القانون فيما سلف ، فلا بأس أن تكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه . ثم يلزم هذه النتيجة ، التيجتان ، لاعنها وحدها . فإنه ليس إذا قيل : إن آليس إما ب ، وإما ج . يلزم أنه لا يكون لآب ، ولا ج . فإنك إذا قلت :

- (١) إلى (الأول) : ساقطة من م || فيكون بالحقيقة : فالحقيقة ب ، د ، ساء ، م ، ن ؛ بالحقيقة س .
(٢) فلفتت : يلتفت س ، سا || فى : ساقطة من د ، ن . (٤) فهذا : وهذا ج ، وهو د . (٥) وأيضا : أجسام || ليس : فليس د ، س ، ساء ، ن . (٦) يضمن : يضمن س || هذا : هو د ، ع ، ن ، هـ . (٧) إما كذا وإما كذا : وإما كذا وإما كذا ع ، م || إما كذا . . . ساو : ساقطة من د ، ن . (١٠) أنها : أيضا ب ، م || صدق : ساقطة من م || فكان : وكان ع . (١٢) القسمين : قسمين د ، س ، ساء ، ط || وإما أن يكون ناقصا : أو لخصان . (١٣) حرفت : حرف م || الحقيقة : بالحقيقة د ، بالحقيقة ن . (١٤) التيجتان : تيجتان س || لاهنا : لاهناس ه هنام .

زيد ليس إما إنسانا ، وإما ناطقا ، لم يلزم منه أنه ليس بإنسان ولا ناطقا ، بل إنما تلزم النتيجة ، لاعتبار آخر يعمد مع هذا في الذهن ، وهو أنه يعمد في الذهن أن هذا ليس إما زائدا ، وإما ناقصا ، بل هو أمر خارج عنهما . وكلما كان كذلك فليس هو أحدهما . فهذا هو القول في استثناء العين .

- ٥ وأما في استثناء النقيض ، فإليك إذا استثنيت نقيض أيهما كان ، أنتج عين الباقية على حالها منفصلة . مثلا إذا قلت : لكنه ليس بمساو أنتج لك هذا : فهو إما زائد ، وإما ناقص . وهي النتيجة القريبة . ثم إذا استثنيت إنشاء قياس من هذه النتيجة ، ومن استثناء نقيض بعض أجزائها ، فهناك يتأدى إلى أن ينتج عين واحد منهما بعينه ، وتكون كثرة القياسات بحسب كثرة الأجزاء .
- ١٠ فهذا إذن لا يخالف ما يكون من جزأين . والجامع بينهما أن استثناء العين في كل واحد منهما ، ينتج نقيض الباقي على حاله إن كان جزءا أو أجزاء . واستثناء النقيض ينتج عين الباقي على حاله كان جزءا أو أجزاء . وأما إن كانت الأجزاء غير متناهية في القوة ، فليس ينتفع بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه في أن يكون عنه قياس ، ولا استحسان اشتغال من اشتغال باعتبار إنتاجه . وذلك لأن الاستثناء إن كان عين أحد الأجزاء لم تكن له نتيجة لأن
- ١٥ البواقي لاتحد ، حتى يقال نقائضها ، أو تؤلف منها مفضلة سالبة . اللهم إلا أن تكون النتيجة : فليس شيئا مما عدا المستثنى . فتكون حينئذ هذه النتيجة

(١) منه : ساقطة من هـ || لم . . . ولا ناطقا : ساقطة من سا . (٢) لاعتبار : باعتبار
س ، سا || في الذهن : ساقطة من هـ . (٤) هو أحدهما : هو من أحدهما هـ ||
استثناء : ساقطة من سا . (٦) منفصلة : منفصلا سا ، جيان || أنتج : وأنتج م .
(٧) وإما ناقص : وناقص س || إنشاء : ساقطة من طا . (٨) يتأدى : ساقطة من م .
(١١) الباقي : التالي بخ ، د ، س ، ع ، ط ، ن ، هـ . (١٦) لاتحد حتى : ساقطة من
سا || لاتحد : لا أحدهما || منها : حه هـ .

نتيجة عن قياس ذى جزأين . كأنه قال : إنه إما أن يكون العدد اثنين ، أو ماعدا الاثنين ، لكنه اثنان ، فلا يس ماعدا الاثنين . وكذلك إن كان الاستثناء نقيض بعضها ، فينتج أيضا شيئا غير محدود ، لا يمكن أن ينطق به إلا أن يقال : فهو شئ من باقى ما بعده . وهذا أيضا يكون بالحقيقة عن قياس مبنى على منفصلة ذات جزأين ، كأنه يقول : إما أن يكون اثنين أو شيئا مما بعد الاثنين . ثم ٥ الفائدة المحصلة فى الاستثناء من المنفصلات هى استتمام القياسات المتبادلة بالاستثناءات المتوالية منتهية إلى قسم واحد ونتيجة واحدة ، وهذا مما لا سبيل إليه فى استمزال القياس الاستثنائى من منفصلات ذوات أجزاء لانهاية لها . فهذا هو القياس الاستثنائى من مقدمات منفصلة حقيقية .

- وأما إن كانت المقدمة منفصلة غير حقيقية ، فإما أن تكون المنفصلة منفصلة ١٠ يجتمع طرفاها ، فمن ذلك ما يكون الأمر فى نفسه كذلك ، كقولك : إما أن يكون عبد الله لا يفرق ، وإما أن يكون فى الماء . ويقاربه قولنا : لا يكون عبد الله يفرق ، أو هو فى الماء . فأيهما استثنى نقيضه أنتج عين الباقي . ثم استثناء العين لا ينتج . ومنه ما يكون كذلك اتفاقا ، كقولك : إما أن لا يكون عبد الله يتكلم ، وإما أن يأذن له عمرو . ويقاربه قولنا : لا يكون عبد الله ١٥ يتكلم ، أو يأذن له عمرو . وحكمه ذلك الحكم . وقد يقارب هذين آخران ،

(١) نتيجة : ساقطة من ع || إنه : ساقطة من ه || يكون : ساقطة من د . (١-٢) أو ما عدا الاثنين : ساقطة من سا . (٣) أيضا : ساقطة من ه || فهو : وهو سا . (٥) اثنين : الاثنين س . (١٠) وأما : فأما د ، س ، ن ، ه || وأما : ... حقيقة : ساقطة من سا . (١١) فى : ساقطة من ، ن . (١٣) أو هو : أو وهو س ؛ وهو سا || نقيضة : ساقطة من س || الباقي : التالى ج . (١٤) أن : ساقطة من ه . (١٥-١٦) وإما ... يتكلم : ساقطة من سا . (١٦) الحكم : ساقطة من س ، سا .

كقولك : لا يكون عبد الله يفرق وليس هو في الماء ، ولا يكون عبد الله يتكلم وليس يأذن له عمرو . والنتيجة ههنا تخالف ذلك ، فإن استثناء التقيض ينتج التقيض لا غير .

وأیضا من هذين القسمين ما يكون من سالتين ، كقولك : إما أن لا يكون نباتا ، وإما أن لا يكون جمادا . وينتج كذلك . ويقاربه : لا يكون عبد الله نباتا ، وهو جماد . وأيضا لا يكون عبد الله نباتا ، أو لا يكون جمادا . فتأنيها الجزآن فيه كالجزأين في الأصل . وأولهما جزء فيه بجزء في الأصل ، وجزء مقابل للجزء في الأصل . فالذي الجزآن فيه كالجزأين ، ينتج استثناء التقيض : عين التالى . والآخر ينتج : التقيض . وهذا هو الذى يقال له المبتدئ من سالب إلى سالب . وقد يتفق أن تكون الأجزاء في جميع ذلك أكثر من اثنين ، كما علمت في المقدمات ، فيكون الحكم هذا الحكم .

وأما الصنف الآخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم ، وهى التى لا يجتمع طرفاها فيرتفعان . كقولك : إما أن يكون نباتا ، وإما أن يكون جمادا . فإما ينتج فيها استثناء العين للتقيض . فهذا القسم يشبه المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين . والقسم الأول يشبهها من حيث استثناء التقيض . ونقول : إن جميع المقاييس التى من منفصلات فإما تم بالمتصلات . أما في غير الحقيقة فستعلم ذلك إن تذكرت ما أعلناك من

(١) يتكلم : لا يتكلم م . (٢) يأذن : ساقطة من ن || تخالف : بخلاف م ، سا .
(٣) وإما أن لا يكون جمادا : أو لا يكون جمادا ن (٨) الجزء : ان : جزءان م .
(٩) يقال : يقابل سا || له : ساقطة من د ، م ، سا ، ع ، ما ، ن ، ه . (١٠) اثنين : ذلك سا . (١٣) طرفاها : طرفاها م ، ن ، ه . (١٥) العين : التقيض سا || والقسم : ساقطة من م || الأول : والآخر م ، الآخر سا . (١٦) فإما : ساقطة من ع . (١٧) غير : عين ما || فتعلم : كما ستعلم ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن || أعلناك : طناك ع .

أحوالها سالفا . وأما في الحقيقة فإنك إنما تعنى بها ما تدخله لفظة "لا يخلو"
تكون كأنك قلت : إذا لم يخل عن هذا وهذا ، ولا يجتمعان ، وهذا ليس
ذلك ، فهو ذاك ، أو هو ذاك ، فليس ذا ؛ فقد أضمرت في نفسك اتصالا
لا محالة ، واستثناء منه ، وإن لم يصرح به . وكيف المطلوب يجب أن يكون
لازما عن القول ، والمعاند ليس بالفعل لازما لما يعانده ؛ بل إما أن يلزمه
نقيضه ، وإما أن يلزم هو لنقيض معانده . فإذاً البيان الحقيقي الأول الذي
لنفسه هو من طريق اللزوم ، وإما من طريق المناد ، فذلك يتوسط ما يلزمه
من لزوم . وأنت يجب أن تمثل هذا وتبسطه بقوة ما قد تمرنت فيه إلى
هذه الغاية .

(١) في الحقيقة : في الحقيقة سا ، بالحقيقة س . (٢) كأنك : + إذا ه || وهذا
ليس : وهو ليس ب ، م || ليس : فليس ع . (٣) أو هو ذاك : أو ذاك س ، ه ؛ فهو
ذا س ، ه . (٤) يعانده : يعده سا || يلزمه : يكون د . (٥) أن : + لم م .
(٦-٧) نقيضه ... هو : ساقطة من سا . (٨) مافد : ما س .

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في قياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة هو قياس مركب من قياسين شرطين فقط . فإن كان المطلوب حليا وهو المشتغل به في كتاب أنولوطيقا ، فإن النتيجة تكون هي الحلية . وأما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حلي ، وذلك إذا سلك فيه المسلك الطبعي السهل . فأما القياسان الشرطيان اللذان فيه ، فأحدهما اقتراني من شرطية متصلة ، ومقدمه يشاركها في التالي ، والثاني قياس شرطي انصالي استثنائي . وبذلك يتم الخلف وحده ، ويستغنى عن الكلف التي تحاول في تحليل تمام القياس الخلفي ، وأنه بكم قياس يتم ، وأن تبسط ذلك بسطاطويل على ما يوجد في كتبهم .

فأما الوجه الحق وهو الذي ذهب إليه المعلم الأول ، فهو أنا نجعل المطلوب مثلا : أن ليس كل ج ب . فنقول : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ، فكل ج ب ، ونضيف إليها مقدمة صادقة وهي : أن كل ب آ . ينتج من الاقترانات التي حددناها شرطية هكذا : إن كان قولنا : ليس كل ج ب كاذبا ،

(٢) فصل : الفصل الثالث د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ٣ ع ، هـ . (٤) والقياس الخلف بالحقيقة هو : وهو بالحقيقة ن || هو : فهو س ، سا . (٧) فأما : وأما س || القياسان الشرطيان : القياسات الشرطيات ط . (٨) والثاني : والثاني ع || شرطي : هـ أيضا . (٩) الكلف التي : الكلف الذي س ، هـ ، الكلف الذي ط . (١٠) وأنه : فإنه د ، ن || بكم : من ك د س ، ع ، هـ ، ن ، م . (١٢) فأما : وأما س || وهو : فهو ع || إليه : ساقطة من س . (١٣) ج ب (الثانية) : ب آ م . (١٥) التي : الذي د ، ن || ليس : ساقطة من ع .

- فكل جـ آ . ثم نقول : لكن ليس كل جـ آ ، إذ هو خلف محال . فيكون قد استثنى نقيض التالى ، فنتج نقيض المقدم ، وهو : أن كل جـ ب . وهذا أمر خفيف سهل . فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين ، وفيهما مقدمتان شرطيتان ، إحداهما لا يتغير حالها فى جميع المواضع ، أخرى من حيث أن مقدمها تكذيب المطلوب وتاليها نقيض المطلوب ؛ والثانية لا يتغير حال مقدمها ويتغير حال تاليها ، فإن مقدمها يكون تكذيب المطلوب ، وتاليها أى حال لازم من تأليف نقيض المطلوب ، مع مقدمة حقة ، أحد أنحاء التأليفات المنتجة للمحمليات إن كان المطلوب حليا ، أو المنتجة للشرطيات إن كان المطلوب شرطيا . كقولنا بعد الدعوى مثلا : إن لم يكن إذا كان جـ د ، فهـ ز ؛ فليس كلما كان جـ د ، فهـ ز ، وكلما كان ح ط ، فهـ ز . ينتج : إن لم يكن إذا كان جـ د ، فهـ ز . فليس كلما كان جـ د ، فهـ ز . فليس كلما كان جـ د ، فخ ط . لكن هذا خلف . فإنه ليس كلما كان جـ د ، فخ ط ؛ ينتج : أنه كلما كان جـ د ، فهـ ز .

فهذا هو تحليل القياس المعروف بالخلف إلى مقدماته .

- وأما الذين يحاولون أن يضمروا الشرطية الأولى ، ثم يبينوا منها الخلف ، فإنهم يقولون : لكن التالى محال ، ويعملون قولنا : التالى محال ، دعوى . فمنهم من يتكلف أن يصادف قياسا يجمع بين التالى وبين المحال ، فيقول : إن التالى يجمع منه ومن حق قياس منتج المحال ، وما اجتمع منه ومن الحق ذلك فهو محال . ثم يأتى بقياس ينتج الصغرى فيقول : إن التالى يجمع منه ومن كذا

(٢) أن كل : أن ليس كل سا . (٣) وفيها : فيها د . (٤) شرطيتان : ساقطة من س .
(٦) مقدمها (الأول) : ساقطة من ع || ويتغير حال : ساقطة من ع . (١٣) فهذا : وهذا س .
(١٦) يتكلف أن : ساقطة من سا || يصادف : يضاف د . (١٧) حق : جزء ع || قياس : بقياس د ، ع ، ن . (١٨) إن : ساقطة من عا .

قياس ينتج المحال ، وما اجتمع منه ومن كذا قياس ينتج المحال ، فقد اجتمع منه ومن حق قياس ينتج المحال . هذا يدل أن يكون فيه إدغام مقدمات وتكاف كثير وطول كلام على المحال . ومنهم من يعرض عن هذا ، ويأخذ تأليفا من التالى ومن حق ، فينتج محالا . ثم يعود فيقول : إن هذا المنتج محال ، فهو إما عن الكبرى ، أو الصغرى ، أو التأليف . ثم يستثنى : وليس عن التأليف ، فينتج : فهو إذن إما عن الكبرى ، وإما عن الصغرى . ثم يستثنى : وليس عن الكبرى ، إذ كان الحق هو الكبرى ، فينتج : فهو إذن عن الصغرى . ثم يقول ، والصغرى محال ، فينتج : فنقبض التالى حق ، ونقيض المقدم حق . ثم يكون في جملة هذا أنواع من البرر ومن إضمار قياسات لم يصرح بها ، لا فائدة لنا بتطويل الكلام في ذلك . والذي أوردناه هو عين القياس الخلفى من غير زيادة ولا نقصان .

لكن المادة جرت في استعمال الخلف بأن تستعمل تلك الاقترابية ، ثم تترك النتيجة فلا تذكر ، بل يذكر ما هو بالحقيقة استثناء لنقيض تأليها ، فينتج المطلوب . مثلا المادة في ذلك هي أنه إذا قيل : $\text{إن } \text{كان ليس كل ج ب} ، \text{فكل ج ب} ، \text{وكل ج ب آ} ، \text{فكل ج آ} ، \text{وهذا محال} ، \text{فكل ج ب} . \text{ويكون قوله فكل ج آ} ، \text{معناه إن كان ليس كل ج ب} ، \text{فكل ج آ} . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكل ج آ . ويكون قوله : هذا محال ، معناه أنه ليس كل ج آ ، وهو استثناء نقيض التالى . فالمادة مستمرة إذن على وفاق تحليلنا$

(٣) كثير وطول : ساقطة من سا || كلام : الكلام ب ، للأمر د ، س ، سا ، ما ، ن .
 (٤) عن : من د . (٥) وليس : ساقطة من سا . (٦) عن الصغرى : الصغرى د || إذ : إن د ، س ، سا ، ن ، وإن هـ . (٧) عن : غير د ، عين م || يقول والصغرى : يقول فالصغرى ب ، م . (٨) فينتج : ساقطة من ما ، هـ || فنقبض : نقبض د ، سا ، م ، ن || حق (الأول) : ساقطة من س || ونقيض : فنقبض ب ، د ، سا ، ع ، ما ، م ، ن . (٩) لنقيض : نقبض د ، ن . (١٠) وهذا : وهو س || فكل ج ب : وكل ج ب د ، ن || ويكون : فيكون د ، ن .

- لقياس الخلف . ومعنى قولهم : قياس الخلف ، أى القياس الذى يرد الكلام إلى المحال ، فإن الخلف اسم للمحال . وأما الذين يقولون : قياس الخلف بضم الخاء ، فقد زاعوا ، إذ الخلف إنما يكون فى المواعيد فقط . وبعضهم قال إنما سمي قياس الخلف ، لأنه لا يأتى الشيء من بابه ، بل يأتى من ورائه وخلفه ؛ إذ يأتى من طريق نقيضه . والأوقع عندى أن الخلف المستعمل ههنا هو بمعنى المحال لا غير .
-

(١) الكلام : + عليه ع . (٢) الحال : المحال ع . (٣) الشيء : ساقطة من س .
 (٤) هر : ساقطة من : سا || بمعنى : معنى د ، ن || لا غير : + تمت المقالة الأتية من الفن الرابع
 من الجملة الأولى فى المنطق د ؛ + تمت س ؛ + تمت المقالة الأتية من الفن الرابع من المنطق
 و قد أجد والمئة سا ؛ + تمت المقالة التامة بحمد الله تعالى ومنه وكرمه وصل الله على سيدنا محمد وآله
 وسلم ع ؛ + تمت المقالة الأتية من الفن الرابع ع ؛ + تمت المقالة الأتية من الفن الرابع من الجملة
 الأولى فى المنطق بحمد الله ومنه والصلاة على نبيه محمد وآله الطاهرين ه .

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

المقالة التاسعة

من الفن الرابع من الجملة الأولى في المنطق

[الفصل الأول]

(١) فصل

- في تعريف أن القياسات الاستثنائية إنما تتم بالقياسات الاقتراعية .
- إن كل قول قياسي ينتج منه حمل فإنه يتم بأحد الأشكال الثلاثة التي للعمليات .
وبالجملة فإن الاستثنائيات تتم بالاقترازيات إذا أريد أن يكون القياس مفيداً .
فنقول إن قياس الخلف قد بان أنه يتم بالقياسات الاقتراعية والشرطية الاستثنائية ،
والقياس الشرطي فقد وضع من أمره أنه تتم فائدته بالاقترازيات . وإذا الكلام
في أنولوجيا القديمة إنما هو في القياس المتبع للحمل ، فيكون المراد بالاقترازي
فيه ، وبالحمل واحداً . فنقول : وقد اتضح لك أن القياس الاستثنائي المتفصل

(١) المقالة التاسعة : بسم الله الرحمن الرحيم وبه أعوذ وأستعين المقالة التاسعة ع . (٢) من الفن . . .
المنطق : من الفن الرابع منه ب ، د ، ع ، م ، ن ، وهي أربعة وعشرون فصلاً من الفن الرابع
من المنطق أربعة وعشرون فصلاً من الفن الرابع منه وهي أربعة وعشرون فصلاً [ثم تذكر
هذه الذخيرة عناوين الفصول كلها] . (٤) فصل : الفصل الأول ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ،
فصل ١ ع ، د . (٥) تم بالقياسات : ساقطة من د ، ع ، سا || بالقياسات : ساقطة من ن ||
الاقتراعية : بالاقتراعية د ، ع ، ن (٦) قياس : قياس م || منه : به س || فإنه :
فإنما ع || يتم : ساقطة من م . (٧-٨) لقياس . . . يتم : ساقطة من سا . (٨) قياس
الخلف : القياس س || بالقياسات : القياسات سا . (٩) قد : قد ه || وإذا : فإذا س
وإذا سا . (١٠) فيه : ساقطة من ع ، ن || وبالحمل : والحمل س ، ع ، ه || وقد : قد س .

إنما يستثنى فيه لاستثمار المتصل ؛ وأن المتصل ، الذى يستثنى فيه بتقيض التالى ، يستثنى بالذى المستثنى فيه عين المقدم ؛ فإذا وضع أن المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد إلا بقياس اقترانى ؛ بأن لك ذلك فى جميع القياسات الشرطية والحللية . فأحسن ما تكلف فى إثباته ذلك إن قيل فيه ما قاله بعض المحصلين : إنه لو كان المقدم بينا واضحاً ، لكان لازمه وتابعه بينا واضحاً ، وكان فى إثباته بالقياس محالاً ، إذ القياس يبين الخفى ، أما البين فلا حاجة به إلى أن يقاس عليه . قال : ولولا أن المقدم غير بين لما ألحق به لفظ الشك ، وهو الشرط . فإن قلنا : إن كان كذا كذا ، فكذا كذا . يقتضى أن فى المقدم شكاً . فإذا زال ، صح حينئذ التالى . فإن كان المقدم بينا بنفسه ، فما معنى إلحاق لفظ الشك به . فيجب أن تصفح هذا البيان ، فإن وجدناه ناقصاً أكثناء ، وإن وجدناه باطلاً أثقلنا إلى غيره .

فنقول : أما ما قال من كون المقدم مشكوكاً فيه ، أو غير مشكوك ؛ فأمر قد سلف منا لإيضاح الحال فيه . فليعلم ضعف هذه الدعوى مما سلف . وأما كون المتعلق البين التعلق بشئ بين الصدق ، بينا صدقه ، فأمر غير مسلم . وذلك لأن الشئ ربما كان بينا بنفسه ، وله لازم ليس بينا بنفسه ، لكن لزومه لذلك الشئ البين بينا ، فنعلم بتوسط لازمه . فإنه ليس سواء أن نقول : إن الشئ بين بنفسه ، وأن نقول : إنه بين لزومه عن بين بنفسه . فإن الأشياء الخفية إنما

(٢) بالذى المستثنى : ساقطة من د . (٣) الاقتباس : إلا به بقياس د .
(٤) إن : فإن من . (٥) لكان . . . واضحاً : ساقطة من سا || وكان : وإن كان هـ || إثباته :
إتباعه من . (٦) إذ : إذا د . (٧) ألحق : لحق م . (٨) فكذا كذا :
ساقطة من د ، وكذا وكذا سا (١٠) أكثناء : ساقطة من ط . (١٣) هذه : هذا سا ||
ما : قياس ، سا . (١٤) البين التعلق : ساقطة من ع || بشئ : شئ ، سا .
(١٦) بينا : ساقطة من سا || بتوسط : بتوسطه سا ، ع ، ط . (١٧) وأن . . . بنفسه :
ساقطة من سا || لزومه : لزومه د ، ن || من : + شئ من .

- يتدرج إليها بأن تكون لازمة لأمر بينة بنفسها أو مبينة ، وإن كان لزوما غير
بين بأن يتوسط آخر ، وينتهي آخر الأمر إلى لازم بين اللزوم . فإن كان هذا
المنتهى إليه بينا بنفسه ، وكان الذي يلزمه لزوما بلا وسط بينا بنفسه ، لأنه لازم
للين بنفسه بين اللزوم ، فتصير الأشياء كلها بينة بأنفسها . ويلزم على هذا أن
يكون الضرب الأول من الشكل الأول لا ينتج شيئا ، وذلك لأن قياساته
تتحل إلى مقدمتين بيتين بأنفسهما ، ثم النتيجة : بين اللزوم عنهما ، كما قد علمت .
فكون نسبة القياس إلى النتيجة نسبة التالى إلى المقدم . فيكون المقدم أمرا
بيننا . وهو مثلاً أنه إن كان كل جـ ب ، وكل بـ آ . والتالى بين اللزوم عنه كقولك :
كل جـ آ . فيجب أن يكون قولنا : كل جـ آ بينا . وكذلك جميع النتائج التوائى
إلى غير النهاية . فهذا المقدار من البيان لا يكشف حقيقة الغرض . وأيضاً
فإنه ليس يجب أن يكون التالى بين اللزوم حتى تكون المقدمة متصلة . فإنه بما
كان غير بين اللزوم ، فبين لزومه . فإذا صار بين اللزوم بحجة ، واستثنى المقدم حينئذ
بعينه ، أخرج التالى بعينه ، فكان قياساً مفيداً . فيجوز أن يكون المقدم بينا بنفسه
واللزوم ليس بين ، فبين . فإذا بان أفاد استثناء مقدم بين بنفسه ، شيئاً كان
مجهولاً . والذي يجب أن نقوله نحن فى هذا ونردفه بما يمكن ، هو أن كل ما يتعلق
من الأمور تعلقاً بيناً بأمر واحد بين ، كان خطوره المتعلق به بالبال ، معينا

(١) إليها : ساقطة من ع || لازمة : ساقطة من ع . (٢) يتوسط : توسط سا || ويقضى :
وينهى س || هذا : ساقطة من د ، ن . (٣) لازم : ساقطة من م . (٤-٣) وكان
الذى ... اللزوم : ساقطة من س . (٤) فتصير : فتصير سا || الأشياء : للأشياء .
د ، ن || بأنفسها : بنفسها سا . (٥) بيتين : اللين س . (٦) وكل بـ آ : فكل
آ بـ س . (٧) تكون : ساقطة من د ، ن . (٨) فيين : فيين ما || واستثنى :
فاستثنى د ، ع ، ما ، ن ، هـ . (٩) التالى : الباقي د ، س ، ما ، ن . (١٠) والتالى :
فالتالى س ، هـ || ونردفه : ونردفه ب ، سا ، م ، هـ ، ونزيد د ، ن . (١١) معينا :
معناه س .

في وقوف الذهن على صحة التالى اللازم. فيكون إذا كان كل آ ب بينا ، وكان تلو
 ج د له بينا ، لمقى أخطر آ ب بالبال لم يُحتج إلى أن يُستعمل قياس بالفعل بوجه
 من الوجوه في إلزام التالى . فإنا كما أخطرت بالبال حال آ ب إذا قلت : إن
 كان آ ب ، فكأنك قلت في خاطرك : إن كان آ ب الكائن ، ب ف د . فلا يحتاج
 إلى أن تعاود وتضع : لكن آ ب . لأن هذا قد فعل في ضمن إيرادك آ ب المقدم .
 لأنك لا تأخذه مقدما ، أو تأخذه خاطرا بالبال ، ولن يخطر بالبال إلا موضوعا ،
 فينبك وضعه مقدما في أن تعلم صدق التالى ، وإن كنت بالحقيقة قد
 استثبتت وضع المقدم ، إلا أن ذلك استثناء مندرج في التقديم ، مفروغ عنه ، غير
 محتاج إلى تجريده استثناء مبتدأ لشيء . إنما يشعر به آفا . وأما إذا لم يكن بينا
 فلا تكون الصورة ، تلك الصورة ، بل يحتاج إلى أن تجرد النظر في أمره مستثنى .
 وكذلك حال القياس الاقترانى إذا صار مقدما ، فإنه ينبك بيان مقدماته عن
 استئناف الاستثناء ، فيكون للتالى ، وهو النتيجة ، لزوم ، أى بالقياس إلى القياس
 وهو ، أعنى القياس ، مقدم شرطى . وبحسب ذلك ليس محتاج النفس ، إذا كان
 اللزوم كاملا ، أن ترجع فتستثنى . فنقول : ولكن كل ج ب ، وكل ب آ .
 إذ هذا قد اندرج في الذهن مع خطوط المقدم ، لكنه إنما ليس بين اللزوم قبل
 القياس وقبل الوضع ، وإلا فلا لأنه ليس لزومه عن أمر واحد بين ، لأن لزومه
 عن أمرين وعن اجتماع بينهما . وليس صورة هذا الاجتماع ثابتة في الذهن ،
 فإنه ربما خطر في الذهن التصديق بإحدى القضيتين ولم يصحبه التصديق بالثانية ،

(١) كل : ساطعة من د ، س ، س ، ع ، ط ، ن ، ه . (٢) ولن يخطر بالبال : ساطعة
 من د || ولن : د وأن ن . (٣) لشيء : كشيء ، س ، ط ، ع ، ه . (٤) للتالى :
 التالى د ، س ، ع ، ط ، ن || وهو : هو ه . (٥) إذ : إذا م ||
 هذا : ساطعة من د ، ن . (٦) بين : ساطعة من ع . (٧) بالثانية : ساطعة
 من ط .

- وعلى أنه ليس يخطر بالبال لا على أنه بين الصدق. والفوق بين الأمرين قد سلف لك في موضع آخر، وربما حضر التصديق بالآخر، وربما حضر بهما جميعا ولم يربما بالفعل الترتيب الذي يؤدي إلى النتيجة فلم يشعر بالمشترك. فإن كان يغني فيه تصديق واحد فإنه كما خطر خطر منه الثاني، وإن كان يحتاج إلى تصديقات أكثر من واحد احتيج إلى أن تجتمع معا في الحالين جميعا. فإن وضع المقدم يفيد ه
- علما بلازم غير بين بنفسه. وفي الحالين جميعا، فإن الخطور بالبال على تمامه يغني عن استثناء الاستثناء لما قلناه من اندراج الاستثناء في التقديم، وفي كون استثناء الاستثناء كشيء مبتدئ أمراً فضلاً، لكن الملزوم في أحدهما تصديق واحد، وفي الآخر تصديق أكثر من واحد مع شروط أخرى. وليس هذا إنما هو
- في المقدم الذي يكون بينا بنفسه، بل إذا بان أيضا بقياس وعلم، كان الاستثناء ١٠
- فضلاً، وكذلك إن كان الملزوم فضلاً بان لجهة، وكان المقدم بينا بنفسه، وإذا كان الاستثناء المبتدأ فضلاً، كان تكبيل القياس على صورته فضلاً. ولهذا ما صارت أمثال هذه المقدمات من الشرطية لا تستعمل في العلوم بصورة القياس، بل يقال: لما كان كذا، كان كذا، ولا يقال: إن كان كذا، كان كذا، لكن كان كذا ؟ فإذا ن كذا ؟ بل هذا يؤخذ أخذا .
- ١٥

(١) وعلى : على د، س، سا، ع، عا، ن، هـ || لامل : إلا على ع || بين الأمرين : ليس بين الصدق ع، عا || بين الأمرين : بين صدق الأمرين ع . (٢) لك : ساقطة من م . (٣) علم : ولم سا || فيه : به س . (٤) تصديق : التصديق س . (٥) الحالين : الحال سا . (٦) الاستثناء (الأول) : استثناء س، سا || لما : كما س || قلناه : قلناه سا، قلناه : أم فضلاً سا، أم قصداً ع، م || الملزوم : الملزوم س، سا . (٩) واحد : تصديق : ساقطة من سا . (١٠) وعلم : + ما هـ . (١٠-١١) الاستثناء : وإذا كان : ساقطة من سا . (١١) فضلاً (الذاتية) : ساقطة من د، ع، عا، ن، هـ || وإذا : ولود، ن، فإذا ع . (١٣) الشرطية : الشرطيات هـ || العلوم بصورة : ساقطة من سا . (١٤) كان (الخامسة) : ساقطة من د، س، سا، ن، هـ . (١٤-١٥) كان كذا فإذا : ساقطة من م .

وايس لقائل أن يقول : فيلزم أن يكون استعمال المقدمات الكبرى البينة بأنفسها في القياسات فضلا، وأن يكون الضمير في ذلك كافيا، على نحو ما يستعمل .
 فنقول : إن الفضل في القول على وجهين : فضل يكون الاستثناء عنه استؤنف على سبيل أنه قد فرغ من إخطاره بالبال في ضمن ما قيل ، فلو قيل ، لاستؤنف إخطاره بالبال مرة ثانية على سبيل التكرير . والثاني : أن تكون النفس تستغنى عن التوقيف عليه ،
 لا أنه لو صرح به لكان الأمر يخطر بالبال مرتين ، بل لأنه لو صرح به لكان يخطر بالبال أمر سيخطر بالبال ، وإن لم يلفظ بلفظه ، ويكون إذا خطر بالبال وإن لم يلفظ به ، خطر مرة واحدة . ويكون خطوره بالبال معاقبا لخطور المصريح به بالبال في زمان ثان ، الذي لو صرح بهذا أيضا لكان يخطر بالبال فيه أيضا مرة واحدة . فإكان على سبيل القسم الثاني فإنه يكون فضلا من حيث هو قول . وأما من حيث هو معنى ، فيكون هو محتاجا إليه ، ليس بفضل ، بل لا بد منه في أن يتم المعنى ، كما عرفناك من حال الكبرى . لكن التصريح بما صرح به ، وإتباعه المطلوب ، يخطر بالبال أن القائل أضمر شيئا ، وهو مثلا أنه كل ب آ ، فإن كان بينا بنفسه استغنى بخطوره بالبال في إتباع النتيجة المقدمة عن التصريح به ، وإن لم يكن بينا بنفسه طالب به المخاطب ، فقال : ولم يجب أن يكون كل ب آ . فلولا أنه فهم من المخاطب ما صرح به ، وما لم يصرح به جميعا ، لما

(١) استعمال : ساقطة من س . (٢) على نحو ما يستعمل : ساقطة من س . (٤) قد : ساقطة من س || بالبال (الأولى) : مرة د || في . . . بالبال : ساقطة من س . (٥) التوقيف : التوقف د ، ن . (٥ — ٦) عليه لأنه : فيه لأنه ب ، م ؛ عليه إلا أنه ع . (٦) بل : ساقطة من م . (٧) وإن . . . بالبال : ساقطة من س . (٩) ثان : ساقطة من س . (١٠) فإ : وما س || فإنه : + قد ب ، م . (١١) هو (الثانية) : ساقطة من د ، س ، سا ، ط ، ن . (١٢) من : ساقطة من س . (١٣) وإتباعه : فإتباعه ع || ب آ : آ ب س . (١٤) بنفسه : ساقطة من د ، س ، سا ، ط ، ن || لإتباع : إنتاج من . (١٥) بنفسه : ساقطة من د ، س ، ط .

كان يحق في قوله له لم قلت : إن كل ب آ . فاما إن كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى ، فلا يكون هذا الكلام نائما البته . فإذن إنما ينفع هذا الإصرار إذ أخطر الكبرى بالبال ، خارجا عن خطور الصغرى بالبال ، ومتصلا زمانه بزمانه ، كما لو صرح بالكبرى . فإن لم يخطر لم ينفع البته ، ولم يكن للضمير جدوى في علم البته . وإن خطر فإني ينفع الضمير لشيء لابد من أن يخطر بالبال في زمان لو قبل اللفظ لكان إفادته ذلك الإخطار في ذلك الزمان لو صرح به .

فإذن المعنى الذي يدل عليه بلفظ المقدمة الكبرى محتاج إليه . لكن خطوره بالبال يعني من استفادته بدلالة اللفظ . فمضى التلفظ محتاج إليه ، وإن كان أقلظ مستغنى عنه .

١٠

وأما في الشرطية فإنا إذا قلنا : إن كان كل ب آ ، فخطور الوضع بالبال ، وخطر معه التصديق به ، فإن التصديق مثلا يكون خاطرا قبل الزمان الذي ينتقل فيه الذهن إلى التالي ، فضلا عن ارمان الذي استأنف فيه الاستثناء . فإذا جاء الاستثناء لم يحل إما أن لا يفيد إخطار شيء بالبال ، أو يفيد تكريرا لأمر حاصل مستغنى عنه ، ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء ، كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال ، فيما يستغنى عن التلفظ به . فإذن

١٥

(١) كان : تكون ن || اتباع : إتباعه س . (٢) الكبرى : لكبرى د ، س ، سا ، ما ، ن .
(٣) الكبرى : ساقطة من س . (٤) ومتصلا : متصلا ب د ، ع ، ما ، م ، ن ||
لو : ساقطة من س || بالكبرى : به الكبرى د ، س ، سا ، ما ، ن . (٦) القبط : باللفظ ه .
(٨) الذي : ساقطة من ه || بلفظ : بلفظ ع || محتاج : محتاج من . (٩) فمضى القبط : ساقطة من م . (١١) في : ساقطة من ع || آ : آ ب م . (١٢) وخطر : + إليه د ، ن .
(١٣) استأنف : يستأنف د ، سا ، ن . (١٥) كما : لما س . (١٥ - ١٦) بالاستثناء . . .
التلفظ : ساقطة من د . (١٦) زمان : ساقطة من ع || التلفظ : القبط ، ما .

هذا الاستثناء ليس يفيد أمرا ذاتيا في الإيصال إلى الغرض ، بل أمر سلف التصديق به . وما سلف التصديق به ، فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا لوقت الحاجة إليه . فهو فضل بحسب اللفظ ، وبحسب الإفادة جريما ، فلا يفيد أو يفيد مستغنى عنه . ولا كذلك الذي إذا قيل ، أفاد نفس المحتاج إليه في وقته ، وكان مطابقا بدلالة لما هو المحتاج إليه في الوقت .

فبين إذن أن استعمال هذه المقدمات على صورة قياسية ، تكلف . وإنما الواجب أن يستعمل على نحو ما قلنا ، كما يقولون : لما كان كذا كذا ، كان كذا . وليس كل ما كان على صورة قياس ، فتكون له فائدة قياس . فإن قائلا لوقال : كل إنسان ضاحك ، صدق . وإذا قال : وكل ضاحك حيوان ، صدق . ولكن هذا غير مفيد . فإنه قد علم : أن كل إنسان حيوان ، ليس بعد أن علم : أنه ضاحك . فيجب أن يفهم قول المعلم الأول على هذه الصورة . ولا يظن أنه يرى أن بين اللزوم عن بين الصدق بين الصدق . أو أن المقدم لا يكون موضوعا مقدما ، وهو غير مشكوك فيه . كأن المقدم ، إذا لم يكن مشكوكا فيه ، لم تكن القضية متصلة ، حتى يكون قول القائل : إن كان الإنسان حيوانا ، فهو جسم ، أمرا مشكوكا في مقدمه ، أو قولاً غير متصل ؛ بل معناه

١٠

١٥

(١) يفيد : ساقطة من د ، ن . (٢) الدلالة : التصديق ع . (٣) أفاد : الحالاس . (٤) استعمال : + أمثل بحج ، ع ، هـ ، || قياسية : قياسه سا . (٥) ما قلنا : ما قلت د || كذا كذا : كذا س ، سا ، هـ . (٦-٧) كان كذا : ساقطة من ع ، ط . (٨) كل ما : كذا د ، س ، سا ، ع ، ط ، ن ، هـ ، || قياس (الثانية) : ساقطة من ع || فإن : وإن س . (٩) وإذا : وإذا م || ضاحك : ضاحك س ، سا ، ع ، ط ، ن . (١٠) ولكن : لكن س ، سا ، هـ . (١١) ضاحك : ضاحك ن || هذه : ساقطة من د ، ن . (١٢) ولا يظن : لا يظن د || بين : بين ب ، د || اللزوم : + عن بين اللزوم د || بين الصدق بين الصدق : بين الصدق سا || أو أن : وإن د ، ن . (١٣) كان : أو كان س ، هـ . (١٤) أمرا : فهو أمرا ع || قولاً : أمرا سا .

أن استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه ، بأن يستثنى مقدمه ، إذا كان تاليه بين اللزوم ، أو كان قد بان لزومه بشيء ، أو هو بين بنفسه ، هو أمر غير قياسي ، أو غير مطابق بدلالته على الاحتياج إليه . فإن كان التالي لم يكن لزومه بينا ، فهو أبعد ، فيحتاج لاحتماله في إباته إلى قياس اقتراني ، ينتهي إليه آخر الأمر ليكون الاتصال بينا ، فينفع . فإذا لم تكن المقدمة المتصلة متعوضة للاستثناء من مقدمها ، مالم يكن مقدمها مشكوكا فيه ، والتالي ظاهر اللزوم والاتصال بنفسه ، أو ظاهرهما بحجة .

فقد بان وضح أن القياسات الخلفية والوضعية المتصلة ، فإن الفائدة في استعمالها على صورة قياسية إنما يكون إذا كانت مشكوكا في مقدمها ، ويكون قد بان اتصالها بنفسه أو بقياس اقتراني ، فيكون لابد من اقتراني . وأما المقدم فلا يخلو إما أن يبين بقياسات استثنائية ، أو اقترانية . فإن تبينت باستثنائية ، فلا بد من أن ذلك ينتهي في آخر الأمر إلى قياسات استثنائية مشكوك في مقدماتها ، تدبر بالاقترانيات وإن تبينت في أول الأمر بقياسات اقترانية ، فذلك أوضح فتكون جميع القياسات المفيدة ، استعمالها على صورة قياسية يرجع إلى الاقترانيات . على أنها لا تستبعد أن تنتهي إلى استثنائية ، لا يحتاج أن تستعمل على صورة القياس ، وذلك في القليل والكثير الغالب ما قلناه .

فإن قال قائل : فما تقول في المقدمة الشرطية التي مقدمها قياس اقتراني ؟ فكيف يبين مقدمها بقياس اقتراني ؟ فقول : هو في نفسه قياس اقتراني ،

(١) مشكوكا : + فيه سا . (٢) قد : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ .
|| بشيء : لشيء ع ، ها || أو هو : هو عا . (٣) بدلالته : بدلالة ب ، م .
(٥) متعوضة : متعوضة س . (١) وأما : وإنما . (١١) يبين :
يبين س || أو اقترانية : و اقترانية س . (١٢) في (الأول) : ساقطة من ن .
(١٥) لا تستبعد : نستبعد .

وغرضنا أن الشيء الذي يتبين بالاستثنائي ، من مقدمة تتعلق بقياس اقتراني ، فإن كان نفس مقدمه كذلك ، فقد تعلق البيان الاستثنائي بالقياس الاقتراني ، وإن لم يكن كذلك بأن بقياس غيره . هل أنى قد بينت أن استبانة التالى الذى هو النتيجة من المقدم ، الذى هو القياس ، ليس هل سبيل بيان أمر قياسي من قياس مفيد .

لكن لقائل أن يقول : ما تقول فى القياس الاستثنائي ، الذى فى الخلف ، الذى يستثنى فيه نقيض التالى ، ليتج نقيض المقدم ؟ فنقول : إن ذلك ليس من الجنس الذى هو بين المقدم ، بين لزوم التالى للمقدم . وكيف يكون بين المقدم ومقدمه هو الذى يراد إبطاله ؟ وكيف يكون بين لزوم التالى للمقدم وإثباته ذلك باقتراني ؟ هل أنه إذا بان لزوم التالى بالاقتراني ، صح باستثناء نقيض التالى ، إنتاج نقيض المقدم . ولقائل أن يقول : إن استعماله ، والاستثناء من التالى ، قياس ليس مما يستغنى عنه ، وقد جاء قياس شرطى مستثناء بين نفسه لايين باقتراني . كأنه يقول : هب أن المستثنى إذا كان من المقدم ، فهو كما ذكرتم ، فما قولكم فيما يستثنى من تاليه ، فإنه يتم بلارد إلى اقتراني البتة ؟ فنقول : إن مثل هذا القياس لا يخلو إما أن يكون من جنس ما اللزوم فيه خفى ، وإما أن لا يكون . فإن كان من جنس ما اللزوم فيه خفى ، احتاج إلى اقتراني فى إثباته . وإن كان اللزوم فيه بينا ، فكان لزوم التالى للمقدم بينا ، وكان

(١) بالاستثنائي : بالاستثناء د ، س ، ع ، ا ، هـ . (٢-٣) بالقياس الاقتراني : ساقطة من د ، ن . (٣) بأن : كان س ، ي ، ل ، سا . (٤) الذى هو : التى مرع || المقدم : المقدمة د ، ن . (٥) عن : غير س . (٩) بين : بين س . (١٠-١١) صح . . . المقدم : ساقطة من د ، س ، ع ، ا ، ط ، ن . (١١) إنتاج : ساقطة من ع || ولقائل : فللقائل د ، س ، ط . (١٢) وقد : فقد سا ، هـ || مستثناء ، مستثنى ع . (١٥) خفى : حقيق سا . (١٦) كان من : ساقطة من د || جنس : ساقطة من ع || خفى : حقيق سا . (١٧) إثباته : بينه د ، ن . (١٧) فكان . . . بينا : ساقطة من سا .

- كذلك لزوم تقيض المقدم لتقيض التالى بينا ، لم تكن فائدة البتة فى وضع المتصلة
 على وجه يراد فيه أن يستثنى تقيض مقابل تالها ، لينتج تقيض المقدم . فإنا
 لو وضعنا تقيض التالى مقدما ، مسببا عن تقديمه بلفظة "لما" لأفاد الفائدة
 على الوجه المذكور . فكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا ، وأمرنا
 يقتضى تكررا على قريب من النحو المذكور فيما ساف . ونحن لا نمتنع أن يكون
 قياس مؤلف من المتصلات على الوجه الذى أورأنا إليه ؛ بل نمنى أن ذلك
 لا يكون مفيدا ، وإن كان لزوم التالى للمقدم بينا . لكن لزوم تقيض المقدم
 لتقيض التالى غير بين ، حتى يكون قولنا : إن كان آب ، فـ جـ د بينا بنفسه ؛
 ثم يجوز أن يكون : ليس جـ د ، وموجود معه : إن آب ، إلا إذا التفتنا معه
 إلى القضية الأولى . فإن كان استعمالها مع وضع القضية الأولى ، كان بيان أن
 ذلك متبع ، هو بخلف اقترانى قد صرفته . وإن لم يوضع مع الأول احتياج إلى
 قياس بين للزوم .

- فهذا أكثر ما يمكن أن أقوله فى نصرة رأى من يرى ، أن المتصل لا يتم
 إلا بالحملى على ما فيه ، وعلى أنه ليس الحملى منظور إليه من حيث هو حملى ، بل من
 حيث هو اقترانى ، وليس باستثنائى . ولكن لما لم يكن المذكور من الاقترانى
 فى كتاب أنولو طبقا إلا الحملى ، كان الحملى والاقترانى فيه يجرىان مجرى واحدا .
 وإذا قد فرغنا من مقصودنا هذا متكلفين ما تكلفناه ، فيجب أن بين أن
 الحملى لا يتم إلا بمقدمتين ، وأن بين أنه لا يحتاج المطالب الواحد إلى أكثر من
 مقدمتين . وننقل جميع ما نقوله فى الحملى إلى قياس اقترانى ، إن كنت طيه قديرا .
- (١) كذلك : ذلك م . (٢) فيه : منه سا || فإنا : وإنا ع . (٣) لأفاد : فادد ؛ أفاد م ،
 ن . (٤) فكان : وكان سا . (٥) آب : بـ آ م . (٦) كان (الأول) : ساقطة من م .
 (٧) بخلف : خلف د ؛ خلف سا . (٨) بالحملى : بالحل سا || هو : ساقطة من م || بل :
 + هوب ، م . (٩) الاقترانى : الاقتران م ، سا . (١٠) فيه : منه م ، سا ، ع ؛
 ساقطة من د ، ن . (١١) وتنقل : وبخلف د ، ن .

[الفصل الثاني]

(ب) فصل

في تعريف أنه لا يتم القياس إلا بتضمنه معنى الكلية والإيجاب

- إن المطلوب إما أن يبين على سبيل أنه لازم عن شيء أو معاند، فيكون نقيضه في قوة اللازم، فيكون سبيل، بيانه عنه سبيل الاستثناء. فإن كان يبين عن شيء لا على سبيل اللزوم عن موضوع، أو العناد له، فلا يخلو إما أن يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا جزئيا، أو يكون ليس كذلك، بل لا جزء فيه، وهو في حكم المقرر. يكون لزوم الشيء عنه، كما يلزم عن مفرد لوضعه أو رفعه، فيكون على سبيل فالاستثناء أيضا. فإن كان يلزم عن شيء مركبا تركيبا جزئيا، وليس على سبيل وضع واستثناء، فلا بد أن يكون الذي تبين به نسبة ما أخرى إلى هذا الشيء. وليس يمكن أن تكون النسبة إلا على أحد الوجهين: إما نسبة إلى جملة هذا القول لا إلى أجزائه ويكون إذا عقلت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء، لازم هو، سواء كان الوضع إيجابيا أو سلبا، إلزاما أو رفعاً، بعد أن يجعل حكما. وهذا القسم هو أيضا من القياس الشرطي الاستثنائي. وإما نسبة إلى أجزاء هذا القول المطلوب واحدا فواحدا. وذلك لأن النسبة التي لذلك الشيء إما أن تكون إلى الجملة،

(٢) فصل: الفصل الأول ب، د، س، ساء، ع، م؛ فصل ٢، ط، هـ. (٣) تعريف: بيان عا.

(٦) لاعل: ولا على س، ساء، هـ || عن: من د || موضوع: ساقطة من د؛ شيء ن.

(٩) مركبا: مركب د؛ ركب ن. (١٠) يكون: ساقطة من س، ساء || الذي: للذي س

|| إلى: في ساء. (١١) الوجهين: وجهين د، س، ساء، ط، ع، ن. (١٢) إذا:

ساقطة من د، ن. (١٣) حكما: ساقطة من د، ن.

- وإما أن تكون إلى أجزاء الجملة . فإنه إذا لم يكن لذلك نسبة إلى جملة هذا القول ، ولا إلى أجزائه ، حتى تكون تلك النسبة توجب جميع الأجزاء ، لم يجب أن يتصل في ذهن أحد الحكمين بالآخر ؛ أعني المطلوب ، بما يطلب به ، ويعلم به .
- وإذا كان الشيء إذا حضر في ذهن ، ثم أن يحضر في ذهن شيء آخر ، فينبى أن بينهما علاقة ما . وكل علاقة بين معنيين معقولين ، إما أن تكون علاقة لزوم ،
 أو تلازم ليس على سبيل ما يكون بحمل ووضع ، وإما أن تكون تلك العلاقة فيه على سبيل حمل أو وضع . فإن كان الشيء الثالث الذى له نسبة إلى أجزاء المطلوب ، فينبى به المطلوب . إنما نسبته إلى أجزاء المطلوب هى على سبيل نسبة التلازم من غير حمل ووضع . فإن ما يحضر منه في ذهن إما أن يدل على وجود الموضوع ، أو وجود المحمول ، أو وجودهما جميعا فقط ، دون الدلالة على سبيل النسبة التى بينهما .
- فيجب إذن أن تكون العلاقة فيما نحن فيه ، علاقة حمل ووضع . ثم يجب أن تكون هذه العلاقة مع الطرفين جميعا . فإنه إن كان مع أحد الطرفين فقط ، ويوجب وجوده لطرف ، أو سلبه عن طرف ، أو عكس ذلك ، لزوم علاقة ما بين الطرفين ، فالقياس بعد شرطى . وإنما لزم قول قولنا ، وليس وجود ذلك الشيء سبيل ذلك ؛ بل جملة قول واحد تجتمع فيه مع أحد الطرفين ، تلزمه صحة قول آخر .
- فإذن يجب أن تكون العلاقة مع الطرفين معا . وتكون تلك العلاقة إذا عقلت له معهما ،

(١) أن تكون : ساقطة من د ، ع ، ط ، ن || لذلك : كدفئس . (٢) ولا : لا من || تلك : ساقطة من م . (٣) وإذا : وإذ ع || لزم : يلزم د || نحو : ساقطة من د || فينبى : ضيق من م . (٤) ما : ساقطة من س . (٥) ليس على : لا على ع || وضع : أو وضع سا . (٦) أو وضع : وضع ما || القى : ساقطة من هـ . (٧) فينبى : ونبين ع . (٨) فإن ما : فإذا د ، ن . (٩) جميعا : ساقطة من ب ، م . (١٠) مع (اللازمة) : من ع . (١١) فالقياس : فإن القياس سا || أقول : ساقطة من ع . (١٢) له : إن د ، ن || معهما : معهما س .

صار الحل أيضا كاللزوم ، والمطلوب كدلائم . إلا أن الثالث هو الذى جعل الطرفين مجتمعين لخاصية لا محالة . تلك الخاصية توجب دائما جمع الطرفين اللذين للمطلوب . فإذا عقلت تلك الخاصية ، وهى أنها لما كانت لما إلى هذا الطرف نسبة كذا ، وإلى ذلك الطرف نسبة كذا ، وجب أن تكون بين الطرفين نسبة كذا فى أى مادة اتفقت ، وأى قول كان ، لأن تلك الخاصية فى صورة المقدمة ،

أهى كقيمتها وكتبها وجهتها لامادتها ، لزم دائما أن يصح اللزوم . فلا يحتاج أن يتبدأ كل وقت بوضع شرطى واستثناء ؛ بل يقتصر على تلك الخاصية ، وإن كان فى الحقيقة عند النفس شرطى واستثناء ، وكان من الحل من هذه الجهة أيضا ما يتم فى القوة بالشرطى .

وأما الأقسام الأخرى التى تقع للنسب ، دون ذلك القسم الخاص الذى اجتمع له الطرفان ، وهو الوجه الذى يلزمه المطلوب ، فلا يكون لزوم ما يلزم لخاصية فى هيئة المقدمة اللازمة وصورتها ، بل لمادتها . وقد توجد تلك الصورة بعينها ، فلا يلزمها مثل صورة ذلك اللازم لزوما قياصيا ، بل عسى مثل العكس ، وكذب النقيض ؛ وليس كلامنا فى مثل ذلك .

فقد بان واتضح أن القسم الذى تكون نسبة الشيء الثالث فيه إلى أجزاء المطلوب حتى يجمعهما ، إنما تكون على سبيل حمل ووضع ، وتكون هيئة تلك

(١) الحل : الجلة ب ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، هـ || كاللزوم : كاللزوم م . (٢) الخاصية : بخاصية ع .
|| جمع : جميع سا . (٣-٢) توجب . . . الخاصية : ساقطة من د ، ن . (٣) اللذين : ساقطة من
س . (٤-٥) وإلى ذلك . . . نسبة كذا : ساقطة من د ، ن . (٦) لامادتها : لاق
مادتها س ، سا ، ع ، ط ، م ، هـ . (٧) وقت : وقف د ، ن . (٨) كان : ساقطة من د ، ن ||
وكان : فكان ع || الحل : + أيضا س ، سا ، هـ . (٩) ما يتم : يتم د ، س ،
سا ، ط ، م ، ن ، هـ . (١٢) هيئة : هذه ع . (١٣) يلزمها : يلزم د .
(١٥) بان واتضح : اتضح ن . (١٦) يجمعهما : يجمعها س ، سا ، ط || وتكون : تكون
ب ، م .

- النسبة ملزمة للطلوب ، وذلك هو صورة التأليف . وهذا الثالث لا يخلو إما أن يكون شيئا مفردا معنى ولفظا ، أو غير مفرد . فإن كان غير مفرد ، فلا يخلو إما أن يكون في قوة مفرد ، أو تكون أجزاؤه متباينة ، لا يتصل منها ما قوته قوة مفرد . فإن كان في قوة مفرد ، حكمه حكم المفرد القى يقول : فإن وضع لا في قوة مفرد ، بل أخذ على أنه شيان أو أشياء متباينة ، فاما أن يكون لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، أو لجلتها ، أو بعضها له نسبة إلى طرف ، وبعضها إلى طرف آخر . فإن كان لكل واحد منها نسبة إلى كلا الطرفين ، فاما أن يتم جمع الطرفين بنسبة واحدة منها ، فيكون القياس الواحد تاما بواحد ، ويكون ذلك الآخر إما فصلا ، وإما قياسا آخر ، وإن كان إنما يتم جمع الطرفين بجمع النسب كلها ، فيكون جلتهما هو الشيء المتوسط . وهو من جهة ما هو جملة كمنى واحد . مثال هذا ، والنسب متفقة : آ ب ، و ج ، وكل ما هو ب مع ج ، فهو د . ومثاله ، والنسب مختلفة : آ ب ، وليس ج ، وكل ما هو ب ، وليس ج ، فليس ج . ولستأين ههنا شرائط الإنتاج ، بل أحوال هذا المتوسط ، حتى نبين آخر الأمر أن النسب هي تلك التي مضت وشرائط القياس هي تلك التي مضت .

وأنت تعلم أن المقدمة من حيث هي مقدمة ، هي من جملة القول الذي ليس مفردا ، اللهم إلا أن تؤخذ لا من حيث تفصيلها في جزئيتها ، بل من حيث هي

- (١) ملزمة : ملزمة س ، ن ، ملزمة ع . (٢) ولفظا : أو لفظا د ، س ، هـ ، ن ، هـ .
 (٣) لا يتصل : ولا يتصل ع . (٥) منها : منها ع . (٨) جمع : جميع د ، س ، هـ ، ن .
 (٩) جمع : جميع س || جمع : جميع س . (١١) وكل ما هو ب : وكلما هو ب س ، م ، هـ .
 (١٢) وكل ما هو ب : وكلما هو ب د ، س ، ع ، هـ ، ن ، هـ . (١٦) القى : حافظة من س . (١٧) مفردا : مفرد س ، س || تؤخذ : يوجد س .

أمر من الأمور، فتكون أيضا فى قوة مفرد . كقولهم ، قولنا : كل آب ، محصورة . وأما من حيث هى مقدمة مفصلة ، فلا تكون لها نسبة واحدة إلى كل واحد من الطرفين ، بل يجب أن تفصل نسبتها ، ولا يكون حالها حال المتوسط الذى أوردناه ، الذى فيه تركيب .

وقد دخل فى هذا البيان القسم الثانى ، وهو أن لا تعتبر الأجزاء فيه البتة ، بل تعتبر الجملة . فظاهر أنه يكون حينئذ نسبة شئ واحد ذى أجزاء .

وأما القسم الثالث الذى وضعت فيه النسب متفرقة ، فن البين أنه لا يجب أن يلزم منه لازم البتة . وذلك أنه إذا كان لشيء إلى شيء نسبة حمل أو وضع ، ولثان إلى راجع نسبة حمل أو وضع ، وليس للثالث مع الراجع علاقة ما ونسبة ، فلا يجب من ذلك أن يكون بين الشئين بهما علاقة حمل أو وضع ، فإن الأشياء كلها بهذه الصفة ؛ بل يجب لا محالة إن كان ولا بد أن يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة فى حمل و وضع ، فإذا كان كذلك ، فكل واحد منهما ، أو واحد منهما ، فإنه أولا إنما يحدث علاقة بين الثانى منهما وبين أحد الطرفين . ثم ذلك الثانى يجمع الطرفين ، فإن النسبة القريبة قبل النسبة البعيدة ، بل يجب أن يتحقق له إليه أولا نسبة ، ثم يؤدي إلى الطرف الذى يخصه النسبة إليه ، إذا كان لا نسبة له أو إليه إلى ذلك ، إلا بواسطة هذا . فهذا لا يكون قياسا واحدا ، لأنه يكون مشتملا على بيانين ، أحد البيانين أن لطرف ما إلى

(١) فتكون : يكون ع || مفرد : مفردة س . (٢) هى مقدمة : مقدم د ، ن || مفصلة : مفصلة سا . (٣) واحد : ساقطة من ن || بل يجب : فلا يجب ع . (٧) القسم : قسم م . (٨) غير نسبة : شئ قديمة د . (٩) ولثان . . . أو وضع : ساقطة من سا || ما : ساقطة من س . (١٠) أو وضع : وضع ب ، د ، م ، ن . (١٢) وضع : أو وضع ع || فكل : وكل د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ . (١٦) كان : ساقطة من س || أو إليه : أولية ع ، ما . (١٧) لطرف : ساقطة من د ، ن .

أحد الشئيين الداخلين الذى يخص ذلك الطرف ، علاقة ونسبة . ثم بيان ذلك يتبين أن لهذا الطرف إلى ذلك الطرف ، علاقة ونسبة ، وبينهما اجتماع . فإن لم يكن هكذا ، لم يجب للذهن أن يتبع علاقة علاقة . مثاله إذا كان طرفا المطلوب بَ و آ ، والداخلان جَ فى جانب بَ ، و دَ فى جانب آ ؛ فإن لم يكن بَ و دَ علاقة لم يلزم شئ ؛ وإن كان بينهما علاقة ، كان أول النسب المؤلفة نسبة بَ مع دَ ، أو نسبة آ مع جَ . فإن كانت هذه النسبة المؤلفة ، توجب نسبة مقروء لَبَ مع دَ ، أو مع جَ ، ثم كانت نسبة جَ إلى آ و بَ ، أو نسبة دَ إلى آ و بَ ، توجب بينهما وقوع نسبة ، فقد بان المطلوب ثانيا . وإن كان لا يرجب بينهما وقوع نسبة لم ينف هذا التأليف .

- وأنت تعرف هذا إذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية ، فتجد ١٠
- إن لم لأحد الداخلين مع أحد الطرفين نسبة ، لم ثانيا للطرفين نسبة ، وإلا لم يلزمه شئ . ولما كان القياس الواحد على هذا السبيل ، فإذن القياس الواحد ، إنما الداخل فيه بالفعل أو بالقوة واحد ؛ وهو إما موضوع لطرف ، محمول لطرف ، أو موضوع لهما ، أو محمول عليهما . ويجب أن يكون للمحمول فى المطلوب نسبة إلى الداخل بالفعل أو بالقوة كلية ، وللوضوع نسبة إليه بالقوة أو بالفعل موجبة ، ١٥ حتى يكون الحكم على الداخل يتناول الطرف الذى هو موضوع المطلوب .

(١) ذلك : هذا س . (٢) يتبين : يبين س . (٣) للذهن : اذهن د ، ن || علاقة علاقة : علاقة د ، ن || مثاله : مثله س || طرفا : طرف ع ، ه . (٤) وآ : ساقطة من س || والداخلان : والداخل س ، ه . (٥) علاقة (الأول) : + نسبة س || النسب : النسبة س . (٦) فإن : وإن ب ، م . (٧) جَ (الثانية) : د د (٨) لا يوجب : لا يجب د . (٩) لم ينف : لم يبين د ، ن . (١٠) هذا : ساقطة من س || فتجد : فيجب س . (١١) هذا : هذه د . (١٢) المطلوب : الموضوع ع . (١٣) أو بالقوة : ساقطة من س . (١٤) الطرف : لطرف د ، ن .

فإذن الأشكال القياسية ثلاثة، أعني الاقترانية، وقد كان قيل: إن الاستثنائية أيضا إنما تم بالاقتوائية، وكذلك الخلفية. فكل مطلوب إنما يتم بهـ هذه لأشكال. وتم هذه الأشكال بالشكل الأول. ثم قيل بعد هذا القول في التعليم الأول: إن كل قياس يتم بكلى، و بموجب. ولا ينتج كلى إلا عن كليتين. وأما الجزئى فقد ينتج عن كليتين، وعن كلى وجزئى. والنتيجة تشبه في الجهة إحدى المقدمتين لاحالة. فبهذا القول يتبين صحة ما ذكرناه، من أنه إذا كانت ضرورية وممكنة، لم تجب نتيجة مطلقة؛ أو مطلقة وممكنة، لم تجب نتيجة ضرورية.

قد تبين لك، من هذا أنه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية، وما هو موجب بالفعل أو بالنوة، كالممكن والمطلق الصرف. إذ قوة سالبة، قوة موجبة. ١٠ ويتبين أن الكلى لا ينتج إلا كليتان. وأما الجزئى فقد ينتج عن كليتان، وكلى وجزئى. والموجب لا ينتج إلا موجب. والسالبة لا تنتجها إلا سالبة وموجبة، لاموجبتان. قيل: وفي كل قياس مقدمة تشبه النتيجة في الكيفية والجهة، إما كليتهما، وإما إحديهما. فظاهر من اعتراف المعلم الأول بهذا، أن الذى يورده من استنتاج ممكنة، عن مطلقة وضرورية، هو على سبيل التشكيك، وكذلك ما ينتج من مطلقة، عن ضرورية وممكنة. ١٥

(١) وقد: ساقطة من ع || إن: ساقطة من ع || الاستثنائية: الاستثناء م. (٤) ولا ينتج: ولا بموجب س || كلى: ساقطة من س. (٥) وأما الجزئى فقد ينتج: ساقطة من س. || عن كليتين: ساقطة من س. || والنتيجة تشبه: وتشبه ع || الجهة: الجهة د، ن. (٦) إحدى: أحس س || لاحالة: ساقطة من ع. || فهذا: بهذا، ن؛ فهذا م || يتبين: يتبين د، س، س، ن. (٩) قد: قد س، ه || لك: ساقطة من س. || وما: وما س. (١٠) بالقوة: فهو يمكن ع. (١١) ويتبين: ويتبين س || الكل: الكلية س. || كليتان (الذات): كليان س، س || وكل: ونتيجة كل ن. (١٣) لاموجبتان قيل: ساقطة من د، س، ن || قيل: بل ع. (١٤) أن: ساقطة من ع. (١٦) عن: غريب، ع، م، ه.

[الفصل الثالث]

(ج) فصل

في القياسات المؤلفة من مقدمات أكثر من اثنتين

وبيان أنها قياسات كثيرة مركبة

٥

قد استبان لك أنه لاقياس اقتراني عن مقدمة واحدة ، ولا عن أكثر من مقدمتين . وبقى لك أن تشكك وتقول : إنا قد نشاهد أقاويل قياسية ، يحاول بها إبانة مطلوب واحد ، وتكون المقدمات فيه أكثر من اثنتين ، مما يدل على ذلك كتاب الأصول في الهندسة ، وغيره .

١٠

فتقول : إن المقدمات تكثر في القياسات ، وتزيد على اثنتين ، لأحد وجوه ثلاثة : إما أن تكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس القريب ، بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي أقرب . وإما أن تكون موردة على سبيل الاستقراء والتجريب ، فلا تكون مقدمات القياس نفسه ، بل مقدمات استقراء يتعرف بها صحة مقدمة . وإما أن تكون خارجة عن الضرورة ، وعن المنفعة القريبة من الضرورة . وهذا على وجوه : بعض تلك الوجوه أن تورد للحيلة ، وبعضها أن تورد للزينة ، وبعضها أن تورد للاستظهار في الإبانة . فأما الموردة للحيلة ، فهي التي يراد بها ستر النتيجة التي كانت المقدمات الضرورية لو أوردت

١٥

(٢) فصل : الفصل الثالث ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢ ، ما ، هـ . (٥) أنه ، أن س .
(٦) قد : ساقطة من ب ، م . (٧) فيه : ساقطة من ب || اثنين : واحد ، ما ، ن ||
وتكون . . . اثنين : ساقطة من سا . (٨) وغيره : وفيها سا . (١٣) يتعرف : يعرف
د ، ن . (١٤) تلك : ذلك س . (١٥) فأما : وأما ما . (١٦) التي : ساقطة
من ما || كانت : كان ع ، ما .

صرفة لحدس ماتساق إليه من النتيجة ، وعلم كيفية انسياقها إليه ، فموسر في تسليمها ؛ فإذا خفى وجه انسياقها ، وظن بها أنها عديمة الجدوى ، وخصوصا لاختلاط مالا يحدى بها ، تركت المعاصرة في تسليمها . وهذا في الجدل وفي الامتحان ، وقد يقع مثل ذلك للعبادة ، والتليس ، والترأى بالتدقيق . وأما التي للزينة ، فقد مات يحاول بها تحسين الكلام بالشبيب ، وبالتخلص ، وهي مقدمات وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة . وأما التي للإيضاح فكألا مثلية المستفى عنها ، وإنما تورد للترقية كالاستشهادات المستفى عنها ، وكتقسيم اللفظ ، وكالاتقال من لفظ إلى لفظ ، وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل . وأما القياس القريب ، فحال أن يكون من أكثر من مقدمتين ، بل يحتاج أن يكون الأصغر فيه بالقوة أو بالفعل داخل تحت حكم الأكبر كلى .

فالتكثر إذن إن وقع وليس بسبب الاستقراء ، وغير ذلك من هذه الوجوه ، فهو بسبب تركيب القياس . ومعنى تركيب القياس أن يكون قياس مؤلف من مقدمتين ، كلتا هما أو إحداهما تحتاج إلى قياس يبينها . فيتركب قياسان : أحدهما على المقدمة ، والآخر على المطلوب . ومقدمات المطلوب زوج لا محالة .

-
- (١) لحدس : يحدس ع . (٢) وظن : ظان د || وخصوصا : خصوصا س .
 (٣) بها : ما ط || وؤ : ساقطة من ع . (٥) التي : الذين . || وبالتخلص :
 والتخلص س ، ع . (٦) مقدمات : المقدمات س || وعدمها : ساقطة من ن || وأما : فأما
 ع ، م . (٧) للترقية : للتقديرد ، ن || كالاستشهادات : مثل الاستشهادات ع ؛ وكالاستشهادات
 د ، س ، س ، ط ، ن ، ه || وكتقسيم : لتقسيم س ، ط . (٩) وأما : فأما د ، س ، س ،
 ن ، ه . (٩ — ١٠) وأما ... بالقوة : ساقطة من ط . (١٠) بالقوة :
 ساقطة من س || كلى : ساقطة من س ، ه . (١٠ — ١٤) أو بالفعل ...
 لا محالة : ساقطة من ط . (١١) فالتكثر : فالتكثير س ؛ فالتكثير ع || وليس : ليس ع
 || هذه : ساقطة من س . (١٢) ومعنى تركيب القياس : ساقطة من س .
 || أن : بأن س || مؤلف : مركب س . (١٣) قياس : ساقطة من ن || يبينها : يبينه
 د ، ن ؛ يبينها س ؛ يبينه س || فيتركب : فيتركب د .

والمقدمات المنتجة لإحدى المقدمتين زوج . والنتيجة أيضا لكليهما زوج ،
إذ هو ضعف ما ينتج الواحد ، وجمع الزوج إلى الزوج زوج . فإذاً مقدمات
القياسات البسيطة أو المركبة أزواج . فإن كان عددها فردا فهناك إما نقصان ،
وإما زيادة ، وإما عقم ، إن كان لا يتم بزيادة ، ولا يستوى بنقصان ، والذي
بنقصان فهو على وجهين : إما أن تكون المقدمات قد أسقط الكبرى منها
استثناء بما لها في اشتراكها من الظهور ، أو إيهام استثناء بالظهور فيما لو صرح به
لظهر كذبه ، كما في المناظرة والخطابة ؛ أو أسقطت الصغرى بسبب من ذلك .
وإما أن يكون الإسقاط على سبيل استثناء عن المقدمة لا لظهورها في نفسها
ولا لحيطة ، ولكن لأنها قد ظهرت بتأليف المقدمتين التي تنتجها ظهورا يفتى
أن تجعل بعد ذلك مقدمة ، تسقط النتيجة التي عن المقدمتين ويؤتى بالمقدمة
الأخرى ، فتكون ثلاثة ، وينتج المطلوب . وإذا كان على كل مقدمة قياس
فيبعد أن يسقطا معا كما تسقط النتائج استثناء بالظهور ، بل إن أسقط منها شيء ،
فالتي يتأوى قياسها ، فإن الذي سبق قياسه كأنه نسي عند الاشتغال بما تآخر
قياسه ، فكان نتيجة الأقرب زمانا من القياسين أولى بأن لا يذكر . وأما الذي
بالزيادة فهو على الوجوه التي سلف لك ذكرها . وأما الذي لأجل العقم فهو
أن لا تكون الفردية ترجع إلى الزوجية بوجه ، لا بنقصان ، ولا بزيادة .

- (١-١٦) والمقدمات . . . بزيادة : ساقطة من عا . (١) لكليهما : لكليهما د ، ساء ن .
(٢) ضعف : ساقطة من د ، ن || الواحد : الواحدة س ، ساء . (٣) نقصان : انقضاء ساء .
(٤) إن : فإن ع || والذي : فلهي س ، هـ . (٤-٥) والذي بنقصان : ساقطة من م .
(٥) بنقصان : بالنقصان س ، ساء . (٦) اظهر : لعل س ، ساء ؛ ليدم د ، ن .
(٩) المقدمتين : + إلى نتيجة المقدمتين د || تنتجها : تنتج د ، س ، ساء ، ن ، هـ ؛
النتيجة ع . (١٠) النتيجة : الشيء ع . (١١) ثلاثة : ثانية ساء . (١٣) فالتى :
فالتى ساء . || قياسها : قياسه د ، ساء ، ن . (١٤) فكان : وكان د ، س ، ساء ،
ن ، هـ . (١٥) ذكرها : ذكره ساء . (١٦) لا بنقصان : ولا بنقصان ب ، م .

وكل قياس مركب فاما أن يكون موصولا ، وإما أن يكون مفصولا .
 والموصول هو الذى تكون النتائج المتقدمة للمطلوب ، التى هى مقدمات المطلوب ،
 مذكورة فيه بالفعل ، سواء كان التركيب بسبب حاجة إحدى المقدمتين إلى
 القياس ، فيكون تركيبا واحدا ، أو بسبب حاجة المقدمتين كليهما إليه ،
 فيكون تركيبا مضاعفا . قد ذكرت النتائج على أنها نتائج ، ثم ذكرت على أنها
 مقدمات ، وذلك بأن يتبدأ من أبعد المقدمات عن المطلوب ، فيقرن بين اثنين
 اثنين منها ، فنتج نتيجة هى مقدمة . فإن احتجج إلى أن تستنتج مقدمة أخرى
 فعل ، وإن لم يحتجج أخذت تلك المقدمة والمقدمة الأخرى ، فانتهج منهما
 فتكون أربع مقدمات ، ونتيجتان . فاما إن احتجج إلى أن يستنتج
 الأخرى أورد له قياس من مقدمتين ، واسنتج . فيكون فى طبقة
 واحدة أربع مقدمات ، ونتيجتان . وفى الطبقة الثانية مقدمات ،
 ونتيجة . فتكون جميع المقدمات فى التركيب ستا ، وجميع النتائج
 ثلاثا ، ويكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات ، ويكون فى كل
 قياس ثلاثة حدود ونتيجة . فإن كان على كل مقدمة قياس ، وكانت
 المقدمات مشتركين ، كانت ستة حدود . إلا أن الواحد منها مشترك
 فى الوسط فتكون خمسة حدود . لكن من المشترك ومن أحد طرفي الخمسة
 تحصل إحدى المقدمتين القريبتين . ومن المشترك والطرف الآخر تحصل المقدمة
 الأخرى . ومن طرفي الخمسة يحصل المطلوب ، الذى إليه يساق تركيب القياس .

(١ — ١٨) وكل قياس . . . القياس : ساقطة من عا . (٢) والموصول : فالموصول د ،
 ن || تكون : ساقطة من س . (٣) حاجة : ساقطة من سا . (٤) أو بسبب :
 وبسبب م || المقدمتين : المقدمتين هـ . (٥) قد : ساقطة من || ذكرت (الأول) : كثرت س ||
 ذكرت (الآنية) : كثرت د ، ن . (٦) فيقرن : فيقول س . (٧ — ٦) اثنين اثنين :
 اثنين ب ، ع ، اثنين نج . (٨) والمقدمة : ساقطة من م || منهما : منها د ، س ، ن .
 (٩) فاما : وأما س ، سا ، ع ، هـ . (١٥) كانت : كان س ، سا . (١٧) تحصل (الأول) :
 ويحصل سا || إحدى : ساقطة من م || ومن المشترك : والمشارك م . (١٨) يحصل المطلوب :
 يطلب المقصود س .

وإن كان القياس على مقدمة واحدة فيكون هناك قياسان فقط . فتكون هناك أربع مقدمات : مقدمتان على المقدم ، ومقدمتان على النتيجة ؛ إحداهما نتيجة القياس الأول والأخرى غير نتيجته ؛ وينتج منهما المطلوب . فيكون عدد المقدمات مع أخذ النتيجة مكررة أربعة ، وعدد النتائج اثنين . ويكون عدد المقدمات ضعف عدد النتائج ، وأما عدد الحدود فيكون هنا على عدد المقدمات . مثاله : كل جـ بـ د ، وكل بـ د ، فكل جـ د . وكل جـ د ، وكل دـ د ، فكل جـ د . فتكون الحدود جـ ، بـ و د ، د .

والأصل في هذا أنه إذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود ثلاثة . فإن كان القياس اثنين ، ولكن الثاني في درجة الأول ، أى ليس شيء فيه نتيجة عن القياس الأول ، بل ينتجان نتيجتين متباينتين ، كانت المقدمات أربعة ، وكانت الحدود ستة ، لا أربعة . فإن كان القياسان على مقدمتين مشتركتين ، هما جزءا قياس آخر ، صارت خمسة . فإن صارت المقاييس التي في درجة واحدة ثلاثة تنتج متباينات كانت المقدمات سنا ، وكانت الحدود تسعة . فإن كانت النتائج الثلاثة تشترك على الولاء ، صارت الحدود سبعة . فلا يزال يزداد عدد الحدود في المقاييس المتتالية على عدد المقدمات بواحد ، وتكون المقدمات أزواجا والحدود أفرادا ، وتكون النتائج لضعف عدد المقدمات ثارة أزواجا وثارة أفرادا ، لأن أنصاف الأزواج تكون أزواجا وتكون أفرادا .

(١-١٧) وإن كان القياس . . . أفرادا : ساقطة من عا . (٣) منها : منها م ، ع || فتكون : ويكون م س ، سا . (٤) مكررة : مكررا د ، م ، سا ، ن . (٦) وكل جـ د : ساقطة من م س ، كل جـ د سا . (٧) فكل جـ د : ساقطة من سا . (٩-٧) كل جـ بـ د . . . د : كل د بـ د فكل دـ د وكل دـ د فتكون الحدود د بـ و دـ د ، كل د بـ و كل د بـ د فكل دـ د وكل دـ د فكل دـ د فتكون الحدود د بـ و دـ د . (٩) اثنين : اثنين ن || ولكن : وليكن د ، ن || أى : ساقطة من سا . (١١) فإن : وإن سا . (١٣) وكانت : وكان م ، سا ، ن . (١٤) فلا يزال : ولا يزال ع . (١٥) بواحد : بواحدة م . (١٧) لأن أنصاف . . . أفرادا : ساقطة من سا .

وأما إذا كان القياسان ليست نسبتهما هذه النسبة ، لكن أحد القياسين أقدم مرتبة من القياس الثاني ، إذ توجد فيه مقدمة في الآخر ، فإنه إذا تم القياس الأول كانت الحدود ثلاثة . فإذا جاء القياس الثاني ، جاءت مقدمة أخرى ، وحد آخر ، فيكون للقياسين في البسط ستة حدود : اثنان من الستة ، حدود القياس الأول ؛ فيبقى للقياسين أربعة حدود . فيكون عدد الحدود مثل عدد المقدمات ، والتأنيج نصف عددها . فإن جاء قياس ثالث حينئذ جاء بمقدمة تضاف إلى النتيجة الثانية ، ويكون بزيادة حد ، وتكون المقدمات مع ما فيها من التأنيج الأولى ستا ، والتأنيج ثلاثا ، والحدود خمسة . وإذا كانت المقدمات أربعاً كانت الحدود أربعة . والآن لما ازداد حد فصارت المقدمات ستا ، ازدادت نتيجة لما سلف ، ومقدمة . فإن زدنا حداً ، ازداد قياس ، فصارت المقدمات ثماناً والتأنيج أربعاً ، والحدود ستة . فيكون في القياس الأول عدد الحدود أكثر من المقدمات بواحد . وفي القياس الثاني يتساوى المقدمة والحد ، كأن المقدمات قد لحقت الحدود . ثم من بعد ذلك يكون تجاوزته في كل تركيب ؛ إذ مع كل حد تزداد مقدمتان . فإن الحدود كانت أولاً ثلاثة ، وزاد واحد فصارت الحدود أربعة ، وزادت مقدمتان فصارت المقدمتان أربعاً . فلما زاد حد فصارت المقدمات ستا ، والحدود خمسة . ومن هذا القياس . فتكون المقدمات دائماً أزواجاً ، وتكون الحدود

(١ — ١٧) وأما إذا . . . الحدود : ساقطة من ط . (١) وأما : فاماد ، ن || القياسان : القياس د ، س ، سا ، ن || نسبتهما : نسبتاد ، س ، سا ، ن . (٢) أقدم : أكل سا || مرتبة : رتبة س ، سا || الثاني : ساقطة من سا . (٣) فيكون : ساقطة من سا . (٤) فيكون : ويكون س || مثل : ساقطة من ب ، د ، س ، ع ، م ، ن ، هـ . (٥) بمقدمة : مقدمة د ، ن . (٦) وإذا : وإذا ن . (٧) فإذا سا . (٨) أربعاً كانت : ساقطة من م || الحدود أربعة : ساقطة من ع . (٩) كان : فإن ع || من : ساقطة من ع || من بعد ذلك : ساقطة من سا . (١٠) المقدمات : المقدمة د ، ن ؛ المقدمتان سا .

- في أول الأمر فردا ، إذ هي ثلاثة ، وفي التركيب الثاني زوجا ، وفي الثالث فردا . وكذلك تنظم دائما . فإن كان التركيب مختلطاً لم يحفظ لا ذلك الترتيب ولا هذا الترتيب . أما فلك الترتيب فلأن المقدمات وإن بقيت أزواجا ، فالحدود لا تبقى أفرادا ولا يكون لها نظام . وأما هذا الترتيب ، فإن المقدمات دائما تبقى أيضا أزواجا . لكن الحدود لا يكون تزايدها مستمرا على تزايد العدد ، وعلى تواليه . وليس تكون المقاييس المركبة هذا التركيب ، ولا التركيب الآخر الذي سنذكره الذي من قياسات من شكل واحد ، إلا أن يكون المطلوب كلياً موجبا .
- فإن القياسات طيه ، وعلى مقدماته ، تكون من الشكل الأول ، ومن الضرب الأول ، أعني من الحليات . فإن كان المطلوب سالباً كلياً ، فإن القياس على أحد مقدمتيه وهو الكلي الموجب ، أن يكون من الشكل الأول . وأما على مقدمته الثانية ١٠ فيكون من الشكل الأول ، ومن الشكل الثاني ، وبحدود واحدة بأعيانها .
- مثاله ، والمطلوب : لا شيء من ج آ . فيكون تركيب قياسه الأبسط وهو الذي هو قياس على مقدمته على وجوه ، فأما إن كانت المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة ، أعني في القياس القريب من المطلوب ، وكان هذا القياس القريب من الشكل الأول ، فإنك تجد الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول ، والكبرى ١٥ تبين بالشكلين ، وتبين بالشكل الثاني من وجهين : أحدهما والكبرى من

(١-٢) في أول ... لم يحفظ : ساقطة من حـ . (٢) مختلطاً : مختلفاً من ||
 لذلك الترتيب : لذلك التركيب سـ . (٤-٥) فالحدود ... أزواجا : ساقطة
 من نـ . (٥) مستمرا : مشتل عـ . (٦) تكون : كون دـ ساقطة من عـ || ولا : هـ ذـ عـ .
 (٩) من : ساقطة من مـ . (١١) وبحدود : بحدود دـ هـ والحدود نـ || واحدة :
 واحد دـ نـ . (١٢) جـ آ : دـ آ دـ نـ || الأبسط : الأوسط دـ عـ نـ (١٣) هو :
 ساقطة من دـ نـ || مقدمته : مقدمته سـ . (١٤) من المطلوب ... القريب : ساقطة من
 مـ . (١٥) لا تبين : لا تبين بـ . (١٦) بالشكلين وتبين بالشكل الثاني : بالشكل الأول وتبين
 بالشكل الثاني دـ نـ || بالشكلين : كالكلين سـ || بالشكلين وتبين : إلا سـ || أحدهما : الوجه
 الأول بحرس سـ ، حـ ، هـ || والكبرى : الكبرى دـ نـ .

الشكل الأول : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل دَ ولا شيء من
 ة آ فلا شيء من دَ آ . فلا شيء من جَ آ . الوجه الثاني والكبرى من الشكل
 الثاني وصغراه موجب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل دَ ،
 ولا شيء من آ ة ، فلا شيء من دَ آ . فلا شيء من آ جَ . الوجه الثالث والكبرى من
 الشكل الثاني وصغراه سالب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . لا شيء
 من دَ ة ، وكل آ ة ، فلا شيء دَ آ . فلا شيء من جَ آ .

وإما أن تكون المقدمة الصغرى موجبة ، والكبرى سالبة في القياس القريب ،
 ويكون القياس من الشكل الثاني . فتكون الصغرى لا تبين إلا بالشكل الأول
 أيضا ، والكبرى تبين بالشكلين . الوجه الأول والقياس على الكبرى من
 الشكل الأول : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل جَ دَ . كل آ ة ، ولا شيء
 من دَ ة ، فلا شيء من آ دَ . فلا شيء من جَ آ . الوجه الثاني والقياس على
 الكبرى من الشكل الثاني والصغرى موجب : كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل
 جَ دَ . كل آ ة ، ولا شيء من دَ ة ، فلا شيء من آ دَ . فلا شيء من جَ آ . الوجه

- (١-٢) كل جَب . . . دَ آ : كل دَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ رَ . وكل دَ ة ، ولا شيء من ة آ ،
 فلا شيء من دَ آ دَ ، ن ؛ ساقطة من سا . (٢) فلا شيء من جَ آ : ساقطة من ب ،
 د ، م ، ن || الوجه : والوجه د ، ن || الثاني : الأول سا . (٣-٤) جَب . . . دَ آ :
 دَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ ة . كل دَ ة ، ولا شيء من آ ة ، فلا شيء من دَ آ دَ ، ن . (٤) فلا شيء
 من آ جَ : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٥) سالب : سالبة د ، ع (٥-٦) جَب . . .
 دَ آ : دَب وكل بَ دَ ، فكل دَ ة ولا شيء من دَ ة ، وكل آ ة ، فلا شيء من دَ آ
 دَ ، ن ؛ كل جَب ، وكل بَ دَ ، فكل دَ ة . لا شيء من آ ة ، وكل دَ آ ، فلا شيء من دَ آ م .
 (٦) فلا شيء من جَ آ : فلا شيء من دَ آ دَ ، ن . (٨) ويكون القياس : والقياس م ،
 سا ، ع ، ه || لا تبين : لا تبين د ، ن . (٩) تبين : تبين د ، ن . || حل الكبرى :
 ساقطة من م ، ع ، ه . (١٠) جَب : دَب د ، ن . (١١-١٢) الوجه : والوجه د ، ن . (١٢) الثاني :
 الثالث د ، ن || جَب : دَب د ، ن . (١٣) جَدَ : دَ رَ د ، ن || جَ آ : دَ آ د ، ن .

الثالث والقياس على الكبرى من الشكل الثاني ، وصغراه سالب : كل جـ ب ، وكل بـ د ، فكل جـ د . لا شيء من آـ ه ، وكل دـ ه ، فلا شيء من آـ د . فلا شيء من جـ آ .

- وأما إن كانت المقدمة الصغرى سالبة ولا يتم حينئذ إلا من الشكل الثاني، فيكون من ذلك وجوه ثلاثة ، هي عكس الوجوه الثلاثة المذكورة . وأنت يمكنك أن تعلم ذلك . فإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين ، وإحداهما وحدها كلية . فإن كان على صورة الشكل الأول ، كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الأول فقط . والقياس على الصغرى إما من الشكل الأول والجزئية موجبة صغرى لا محالة ؛ وإما من الثالث فيكون إما من كليتين ؛ فيكون القياسان الأبعدان من الشكل الأول لا غير ؛ وإما من جزئية وكلية ، فتكون تارة الجزئية صغرى ، وتارة كبرى . وإن كان القياس القريب من الشكل الثالث ، وصغراه موجبة جزئية ، كان القياس على كبراه من الأول ، وعلى صغراه إما من الأول كما علمت ، وإما من الثالث على وجهين . وإن كان صغراه كلية ، كان القياس على صغراه من الشكل الأول ، وعلى كبراه إما من الشكل الأول ، وإما من ضروب الثالث . فإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، فإما أن يكون القياس القريب عليه من الشكل الأول ، أو الثاني ، أو الثالث . فإن كان القياس القريب عليه من الشكل الأول ، فيكون القياس على كبراه من الشكل الأول لا غير ؛ وعلى

(١) سالب ، سالبة ع || جـ ب : د بـ د ، ن . (٢) جـ د : د و د ، و د ن . (٣) جـ آ : د آ د ، ن . (٤) هي : مع م . (٥) كان : كانت س . (٦) وإن : فإن س . || موجبة : ساقة من د ، س ، س ، ع ، ط ، ن ، ه . (٧) كان : وكان ع . || كا : + قد ن . (٨-١٥) إما من الأول . . . كبراه إما : ساقة من د . (١٥) وعلى . . . الأول : ساقة من ن . (١٨) فيكون . . . الأول : ساقة من د ، س ، ن .

صفراء من الشكل الأول على ضرب ، ومن الشكل الثالث على ثلاثة ضروب .
 وإن كان القياس عليه من الشكل الثانى ، وصفراء موجبة ، وكبراه كلية ،
 فيكون القياس القريب على كبراه من الأول ، ومن ضربى الثانى ، وعلى صفراء
 من الأول ، ومن ثلاثة ضروب الثالث . وتركب المزاولات فيه ، فتكون
 ثمانية . وإن كانت صفراء سالبة ، تبين كبراه بضرب من الأول ، وصفراء
 بضرب من الأول ، وضربين من الثانى ، وثلاثة ضروب من الثالث ؛
 فيكون أربعة وعشرين تركيباً .

وأما التركيب الذى يكون على سبيل فصل النتائج من المقدمات ، بأن تذكر
 المقدمات وتترك النتائج أصلاً ، إلا النتيجة الأخيرة ، مثل قولهم : كل جـة ،
 وكل دة ، وكل هـ ز ، وكل زح ، فكل جـح . فإن أول القياس الذى فيه
 بالفعل لا محالة ، وهو من مقدمتين ، والقياس الثانى مذكور كبراه فى المثال
 الذى أوردناه ، فكلما زدنا حداً ، زادت مقدمة ؛ فيكون لما زدنا حداً رابعاً ،
 ضامت مقدمة ثالثة ، وإذا زدنا حداً خامساً ، جاءت مقدمة رابعة . فتكون
 عدد المقدمات أقل من عدد الحدود بواحد . فإن كانت المقدمات زوجاً ،
 كانت الحدود فرداً ؛ وإن كانت المقدمات فرداً ، كانت الحدود زوجاً ؛
 كذلك على الولا . لكن مع زيادة كل حد ، تزيد نتيجة فى القوة ، أعنى من
 النتائج النافعة فى المطلوب . فكلما زيد حد زادت نتيجة ، فتكون النتائج الزائدة

(١) على (الأول) : ساقطة من هـ || الثالث : الثانى ع . (٣) ضربى : ضرب سا .
 (٤) ومن ثلاثة : وثلاثة د || الثالث : ساقطة من د ، ن ، من الثالث سا || وتركب : وركب
 بـ ، س ، عا . (٥) تبين : من عا . (٩) النتائج : النتيجة ب ، ع ، م . (١٠) فكل : وكل سا
 || فيه : ساقطة من ن . (١١) الثانى : التالى م || مذكور : مذكورة ن . (١٢) فكلما : وكلما عا .
 (١٣) وإذا : فإذا د ، ن . (١٦) كل حد : ساقطة من سا . (١٧) فكلما . . .
 الزائدة : ساقطة من د .

النافعة في المطلوب ، هي بحدود الحدود ، ومثلها في الزوجية والفردية . ومعنى قولنا : النتائج النافعة في المطلوب ، أنه في قوة مثل هذا التركيب أن تستتج نتائج غير نافعة في المطلوب . والنتائج النافعة في المطلوب في المثال الذي أوردناه ، فتل : كل جـ ع ، ومثل : كل جـ د . وأما غير النافعة في المطلوب ، فتل قولنا : إذ تقيس من تلك المقدمات ، فنقول : كل دـ ع ، وكل هـ ز . فينتج فكل دـ ز . فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب في نسقنا الذي نسقناه . وإن كان لنا أن نبتدئ بترتيب آخر ونسقى آخر نجعل فيه مقدمة جـ ع بينة ، ومقدمة عـ ز غير بينة ، ثم نبينها ، ثم نضيف إليها مقدمة زـ ح على أنها بينة . لكن نكون قد غيرنا النسق الذي فرضناه في هذا المثال . وهذا النوع لا يستفاد فيه ، مع زيادة كل حد نتيجة . وأما النوع الآخر فإنا نتج أولا : أن كل جـ ع ، ثم نضيف إليه : كل عـ ز ، فينتج : كل جـ ز ، ثم نضيف إليه : كل زـ ح ، فينتج : كل جـ ح . وأما كل دـ ز ، وما يجرى مجراه ، فإنه لا ينفع بوجه من الوجوه ، في هذا الترتيب من القياس .

واطمأن أن الحد الزائد ، يدخل في جانب الحد الأصغر ، وفي جانب الحد الأكبر ، وفي الوسط . وأما الكلي الموجب ، فلا تكون القياسات المركبة عليه إلا من الشكل الأول ، ويكون التركيب الواقع فيها على النحو الذي قد علمت في المثال الذي أومأنا إليه . وأما الكلي السالب فيكون عليه قياسات مركبة على

(١) النافعة في المطلوب : ساقطة من سـ . (٢-٣) أنه ... في المطلوب : ساقطة من سـ .
(٤) جـ ع : دـ ع ، دـ ن || جـ د : جـ ز ، سـ د ، دـ و . (٥) إذ : أن نجـ ، دـ ، سـ ، سـ ، عـ ، نـ ، دـ . (٦) فكل : وكل بـ ، مـ ، كل عـ || دـ ز : عـ ز نجـ ، دـ ، عـ ، نـ || في نسقنا : ساقطة من سـ . (٧) وإن كان لنا ... [حتى نهاية الفصل] : ساقطة من سـ .
(٨) لكن : قد نـ . (٩-١١) مع زيادة ... ز : ساقطة من سـ . (١٠) الآخر : الأصغر ما || جـ د : دـ ع . (١١) جـ ز : دـ ز ، سـ || إليه : + أن عـ . (١٢) جـ ح : جـ ز ما . (١٥) وأما : فأما دـ ، سـ ، حـ ، عـ ، نـ ، دـ .

الوجه المذكور في الموصولات. فنظير الوجه الأول ، كل جَب ، وكل بَ دَ ، وكل دَ دَ ، ولا شئ. من آَ ، فلا شئ. من جَ آَ . ونظير الوجه الثاني : كل جَب ، وكل بَ دَ ، وكل دَ دَ ، ولا شئ. من آَ ، فلا شئ. من جَ آَ . ونظير الوجه الثالث كل جَب ، وكل بَ دَ ، ولا نَ هَ دَ ، وكل آَ دَ ، فلا شئ. من جَ آَ .

وكذلك الحال في جميع الوجوه التي تترك فيها النتائج أصلا ، ويرضى بها وهي بالقوة ، وإنما نذكر الأخيرة منها بالفعل فقط . فمن هذه الأشياء ، يبين لك أن الكلي الموجب مما يصعب وجود القياس عليه جدا ، كان قياسا مفردا ، أو قياسا مركبا . إذ لا يكون إلا من ضرب واحد من شكل واحد . ومقابلته يسهل وجود القياس عليه جدا ، لأنه يتبين بستة ضروب مفردة ، أعني بهذا المقابل الجزئي السالب ، ويتبين بضروب كثيرة جدا من القياسات المركبة ، مددناها لك . وعلى الكلي الموجب في الصعوبة الكلي السالب . يعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار ، ويل الكلي السالب في الصعوبة مقابلة الجزئي الموجب . ويعرف ذلك من ذلك المذهب ، أيضا .

واعلم أن التركيب المفصل إذا انتهى إلى مقدمات سوابب بمد الموجبات ، فالأحسن أن توصل ، فإن النظام ينقطع هناك . وأما إذا كان الابتداء من

- (١) الموصولات : الموصل ع || الأول : ساقطة من ع || جَب : دَب دَ (٢) ولا شئ. من آَ : فلا شئ. من آَ دَ ، نَ ، ولا شئ. من آَ ع . (٣) جَب : دَب دَ ، نَ || من (الثانية) : ساقطة من م || جَ آَ : دَ آَ دَ ، نَ . (٤) وكل : (الأول) دَ ، س || بَ دَ : دَ م ولا شئ. من هَ دَ وكل آَ دَ : ساقطة من دَ || فلا شئ. : ولا شئ. دَ . (٦) الوجوه : ساقطة من س . (٧) الأخيرة : هوع . (٩) إلا من : الأمر من ع . (١٠) يتبين : بين دَ ، نَ . (١١) ويتبين : وبين دَ ، نَ . (١٤) ذلك (الثانية) : ساقطة من ع . (١٥) المفصل : المفصل ع .

السؤال ، ثم قلنا موجبات أى عدد كانت ، استمر القياس على تركيب الفصول .
وقد تركب قياسات استثنائية واقترانية ، وتكون الاقترانية إما داخلية لإنتاج
الاتصال والانفصال ، أو لإنتاج الاستثناء .

(١) كانت : كان ع || استمر القياس : اصلوا قياس د || الفصول : المفصول سا ، م . (٢) وقد
تركب : وإلك تركب د ، ن || ونكون : فكون ع . (٣) والاتصال : أو الانفصال ن .
|| الاستثناء : الانفصال ن .

[الفصل الرابع]

(د) فصل

في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على المطلوب مطلوب

- قد اشتغلنا إلى هذا الحد بتبيين أن القياس ما هو ، وكما ضروبه ، وما الفرق بين بسيطه ومركبه . وليس يكمل انتفاعنا بأن نعلم القياس الصحيح من غير الصحيح ، إذا لم نعلم كيف نكتسبه ونحصله . وذلك لأننا إذا احتجنا إلى معرفة شيء بالقياس لم يكفنا أن نعلم أن القياس ما هو . ويكون مثلنا كمثل من يعلم أن الدواء النافع لعلته كذا ما هو . وهذا لا يكفيه في شفاء العلة ، كما لم يكن يعلم مع ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذ . فإنه إن اتفق أن صادفه معولا محصلا انتفع به ، وإن لم يتفق ذلك على متحيرا لا ينفعه علمه بمباهيته وكيفيته في حاجته السانحة . فخرى بنا أن نشتغل بتعرف كيفية اكتساب القياس اشتغالا على وجه كلي . أما اكتساب القياس من حيث هو برهاني أو جدلي أو غير ذلك ، فهو أمر أخص من بحثنا هذا ؛ بل كما أن بحثنا إنما هو عن القياس الكلي ، لا عن قياس ما معين برهاني أو جدلي ؛ كذلك بحثنا عن اكتساب القياس إنما هو عن القياس على الإطلاق ، لا عن قياس ما .

(٢) فصل : الفصل الرابع ، د ، ص ، ع ، م ، فصل ٤ ، ما ، هـ . (٣) مطلوب مطلوب : مطلوب سا .
(٤) بتبيين : بتبين د ، وتبين سا . (٥) بين : من م . (٦) ويكون : فيكون
س ، سا ، ع ، ما ، هـ . (٩) يعلم : يتعلم ع ، مع : من د ، ن ، واتخاذ : ساطعة من سا ||
إن : إذ د ، إذ اس . (١٠) انتفع : ينفع س ، لينفع سا || ذلك : ساطعة من ع || بقى :
ساطعة من د . (١١) يتعرف : بتعرف د ، ن . (١٢) أما : وأما د ، سا ، ن ||
أو جدلي : وجدلي د ، سا . (١٤) ما معين : معين د ، ن .

- ولنعبر عما أفادناه المعلم الأول في ذلك ، وإن كان جميع الصفاة مستفادة منه بقوة أو فعل ، فنقول : قد علمنا أن الأمور إما شخصيات ، وإما كليات . والشخصيات قد تكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات ؛ وإما محمولة على الشخصيات ، كهذا الأبيض على زيد ، فلا يكون بالحقيقة ، وهذا شئ . قد وضع لك في موضع آخر . وأما الكليات فمنها كليات قريبة من الأشخاص بلا واسطة ، ومنها كليات بعيدة عنها ولا عام لها ، وإما أمور في الوسط . وكل محمول إما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي ، وإما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالإنسان على الأبيض ، أو حمل عارض على عارض آخر يشترك في الموضوع ، الذي هما محمولان عليه الحمل الطبيعي كحمل الأبيض على الموسيقى . وليس كل حمل عرضي إنما يكون من حمل موضوع على عرضيه ، بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتية المقوم الأعم ، كما يحمل الإنسان على الحيوان ، وزيد على الإنسان ، وذلك في القضايا المحصورة الجزئية . لكن الأمر الذي هو في نفسه واجب ، بحسب طبائع الأمور من غير اعتبار عارض من خارج ، هو أن يكون الأخص موضوعا للأعم ، وأن يكون الأمر موضوعا لخواصه وعوارضه ، لا بالعكس . والمحمولات التي تحمل بالطبع على شئ واحد يتبين من حالها أنها متفاهة ، سواء أخذت محمولات حقيقية أو مشهورة . فإن كثيرا مما لا يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا يكون مشهورا أنه محمول ذاتي . وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ، ويكون في المشهور أن له عامًا فوقه . وبين أعم العوام وأخص الخواص أمور ، إنما أكثر الكلام فيها وأكثر البحث عنها . فإذا أردت أن تكتسب القياس ، فضع

(١) أفادناه : أفاده سا . (٣) وإما : فإما [جمع النسخ] . (٤) فلا : ولا سا ، سا . (٧) كائن : ساقطة من د . (٨) طارء (الأول) : ساقطة من س . (٩) الأبيض : الإنسان د ، ن . (١٤) وأن : فإن عا || وأن يكون : ويكون ع . (١٩) فيها : ساقطة من ب ، د ، سا ، ع ، عا ، م ، ن || فضع : وضع د .

الحدين واطلب حد كل واحد منها وخاصيته ، وكل ما يلحق كل واحد منهما ، أعنى الحدين من الأجناس وأجناسها ، والفصول وأجناسها وفصولها والعوارض لها ، ولشيء من مقوماتها وفيها أجناس عوارضها وفصول عوارضها أو عوارض عوارضها ، وبالجملـة لواحق اللواحق ، فإنها عوارض أيضا . وكذلك تطلب ما يلحقه كل واحد من الحدين مما نسبة الحد إليه النسبة المذكورة ، وما يلحقه ما يلحقه . فهذه مواد طلب الإيجاب . وأما مواد السلب ، فاطلب أيضا الأمور التي لا يوجد ضرورة أو إطلاقا لحد حد منها . ولا تستغل بطلب ما لا يلحقه حد حد ، فإن ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحق ، وأما ما يلحق فليس هو نفس ما يلحق . فإن الموضوعات التي على المجرى الطبيعي ، تمايز المحمولات التي على المجرى الطبيعي ، وإن دخل بعضها في بعض ، إذا كانت على غير المجرى الطبيعي ، كما قد علمت . فإذا حصلت ذلك فعند ذلك تتأمل حال كونها ذلك حقيقية أو مشهورة . واعلم أنك كلما أمعنت في الاستكثار من هذه اللواحق والملاحظات وما لا يلحق ، فأنت أقرب من إصابة الغرض . واللواحق التي تلحق غير اللوحق الكلي ، مما لا يفتنع به في أكثر الأمور ، بل عليك باقتناص الكليات . وكذلك في الملاحظات ، وفيما لا يلحق . واعلم أن القياس إنما يحصل لك من الكليات . وليس اللاحق الكلي ما يلحق بكليته للوضوع ، بل ما يلحق كلية الموضوع ، وقد استبنت هذا فيما سلف . وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه

(١) منها : منها د ، س ، س ، هـ || وخاصيته : وخاصيته نج . (٢) ولشيء : وليس س || وفصول عوارضها : ساقطة من ع . (٣) أو عوارض : وعوارض ع . وهذه ب ، د ، س ، ع ، م ، ن . (٤) منها : منها س . (٥) فإن : إن د ، ن . (٦—٨) فليس هو نفس : فليس ليس د ، فليس نفس ع ، م ، ن ، هـ . (٩) التي : ساقطة من ب . (١٠) كونها : كون د || ذلك (الثالثة) : ساقطة من س . (١١) من : إل م || والملاحظات . . . واللواحق : ساقطة من د ، ن . (١٢) غير : عند ، ن || باقتناص : باقتناص د ، ن . (١٣) وكما : وما د ، ن || ما لا يلحقه : ما يلحقه س .

- الموضوع، أخصى مثل هذا الملقوق الكلى ؛ كذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما يلحق باللاحق ، هل هو لاحق للموضوع ، فإن لاحق اللاحق لاحق . وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ملحقو الملقوق ، هل هو ملحقو اللاحق ؟ وكذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل شىء ، هل يلحق الطرفين جميعا أو هل لا يلحق الطرفين جميعا .
- إذ قد علمت أن ذلك لا يفيد ، إلا أن لا تجعل نظرك من حيث لحوقه ومن حيث لا لحوقه ، بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه فى الضرورة وغير الضرورة . فذلك مفيد جدا فى اشتغالك به ، على رأينا خاصة الذى سنذكره ، إن تذكرته . ولا يفيد أيضا أن تنظر ، هل فى موضوعات المعلوم ما لا يلحق الموضوع ، فإن ذلك لا ينعقد عنه قياس . ويجب أن تتأمل حال الملقوق الضرورى ، والممكن والذى هو دائم ، أو أكثرى . فإن كل مطلوب ينتج مما يجانس ، فإذا كان مطلوبك موجبا ، وهو كلى ، طلبت فى لواحق الموضوع شيئا هو من ملحقوات المعلوم . فإن رجدت ، فقد انعقد قياس . فإن كان جزئيا ، فاطلب فى ملحقوات كل واحد من الطرفين ، فإذا وجدت شيئا مشتركا ، انعقد لك قياس من الشكل الثالث ينتج نتيجة ؛ فإن لم تجد ذلك ، ولكن وجدت فى ملحقوات أحدهما لاحقا للآخر كله أو بعضه ، أفادك ذلك . وإن كان المطلوب سالبا ، فاطلب لواحق أحد الحدين ، هل فيها شىء فى جملة ما لا يلحق الآخر ؟ فإن صادفت انعقد لك قياس من الشكل الثانى . وإن كان جزئيا طلبت هل فى ملحقو أحدهما ما لا يلحقه الآخر ، فإن وجدت انعقد لك قياس . وإذا تدربت

(٢) اللاحق (الأول) : اللاحق س . (٣) هل : ساقطة من سا || لا يفيد : لام . (٣-٤) بتأمل . . . اشتغالك : ساقطة من د . (٤) هل : وهل د ، ن || أو هل : هل م ، ن || جميعا أو هل لا يلحق الطرفين : ساقطة من د ، سا . (٥) لا تجعل : تجعل د ، ن . (١٠) هو : ساقطة من د ، ن . (١٤) نتيجة : ساقطة من د . (١٦) فى : من د ، س ، سا . (١٨) قياس : + من الشكل الثانى وإن كان جزئيا طلبت هل فى ملحقو أحدهما ما لا يلحقه الآخر فإن وجدت انعقد لك قياس ب ، م . (١٨) وإذا : فإذا س ، ه .

في هذا ، علمت غناء الحد الأوسط ، وأنه هو الذى يخلق القياس . وإذا امتحنت حال ما يلحق وما لا يلحق ، فابتدئ من أعم لواحق أحدهما ، هل هو مما لا يلحق ؟ فإنك إن وجدت ذلك غير لاحق كقيمت المؤونة ، وعلمت أن مادونه غير لاحق ، فإن لم تجده كذلك ، بل وجدته لاحقا فأنزل عنه درجة ، بتدئ مما هو أعم ، وتنتزج عنه على الولاء . فإن في ذلك سرمة الإصابة ، ومصادفة القياس الأول . فإن سلب الناطق عن البياض ليس ملبا أوليا ، بل سلب الجسم عنه أو الجوهر . فإذا كنت في طلب هذا الامتحان ، فلا يكون قصارى طلبك أنه هل في لواحق أحد الحدين شيء مضاد للواحق الحد الآخر أو مغاير ، حتى تقول مثلا : إن ج بارد وآ حار ، أو تقول : إن ج سماء وآ أرض ، وذلك لأن الحد الأوسط يجب أن يكون شيئا واحدا ، وأما ههنا فإن الأوسط اثنان .
وذلك يضطرك إلى أن تجعل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا ، وأكثر من قياس واحد . وذلك لأنه ليس إنما يصير حينئذ آ ، مسلوبا عن ج ، بسبب كونه وصوفا بشيء هو ضد ما يوصف به ذلك ، حتى يكون هذا هو الذى لأجله منعقد القياس المنتج للسلب . فإنه لو صار بدل الضد مضاف ، أو مدم ، أو ملكة ، أو غيرية أخرى ، لكان القياس ينعقد . لكن السبب الأول فيه كون شيء مما هو لاحق لـ ج ، غير لاحق لـ آ ، أو بالعكس . فالبارد إذا لحق ج ، كان قياسه إلى آ قياسين : أحدهما ، أنه غير لاحق له ، والآخر أنه ضد لاحق له ،

(١) يخلق : يلحق د ، س ، ن ، هـ . (٣) إن : إذا د ، س ، ن ، هـ .
(٥) على : ساقطة من د ، ن . (٧) أو الجوهر : والجوهر س ، سا || فإذا : وإذا س ، هـ ||
فلا يكون : فلا يكون ع . (٨) أحد : ساقطة من ع . (٨-٩) أو مغاير : ومغاير ع .
(٩) إن (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٠) فإن : وإن د .
(١٣) به ذلك : بذلك نج ، هـ . (١٤) بدل : بذلك د ، ن || أو ملكة : وملكة ب ، د ،
س ، ع ، م ، ن ، هـ . (١٥) ينقذ : ينقذ د . (١٦) أو بالعكس : إلى آ أو بالعكس م ||
أو بالعكس : وبالعكس ع || فالبارد : والبارد د ، ن ، فالبارد م || ب : د .

وإنما ينعقد منه القياس لأنه غير لاحق فقط . فإلك إن حفظت : كونه غير لاحق ، وبدلت : كونه مضادا لللاحق ، استمر القياس المطلوب . فإن أمكن أن تحفظ : كونه ضدا ، وتوهم : أنه لاحق مثلا ، حتى تجعل الأضداد قد تلحق بالشيء الواحد ، لما كان ينعقد عنه القياس . وهذا يحوجك إلى أن تتكلف طلين . فإلك إذا وجدت البارد يلحق ج ، ونظرت هل يلحق البارد آ أو لا يلحقه ، فوجدته في جملة مالا يلحق آ ، كفيت المؤونة . فأما إذا استأنفت الطلب بعد حصول الأرب ، فأخذت تبحث هل في لواحق آ ضده ، فإلما تبحث بحثا خارجا عن الغرض ، اللهم إلا أن تطلب قياسا آخر .

وبالحقيقة إذا وجدت هذين ، فلم تجد قياسا واحدا ، بل قياسين . فإلك في استعمالهما كأنك تقول : آ بارد ، وآ ليس ببارد ، وآ ليس بحار وآ حار .
والخلف أيضا قد يكتسب بهذا النحو . وذلك لأنك إذا تبعت لواحق وملحقات حدود النقيض ومالا يلحقه ، فوجدت فيها ما ينطبق به مع أحد طرفيه مقدمة صادقة ، ينتج مع النقيض محالا ، كنت قست قياس الخلف

وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار ، وكل خلف كما صبتضح لك ، فإنه يرجع إلى المستقيم بوجه من الوجوه ؟ وكذلك يمكنك أيضا أن تكتسب من هذا المأخذ ما يفقر إليه في الشرطى الاستثنائى ، هل ما علمت . ويمكنك بهذا الوجه أن تكتسب الاستقراء أيضا ، وذلك إذا تأملت موضوعات الموضوع . وإذا وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة ، أمكنك أن تكتسب قياسا كليا ، من حيث كنت تكتسب الجزئى بقوة الانكاس . وهذه المساواة في الإيجاب ، هو أن يكون الإيجاب على الموضوع فقط ، وفي السلب أن يكون السلب عنه

(١) إن : إذا د ، ن : (٢) فإن : وإن ع ، ما . (٣) بالشيء : والشيء د .
(٤) فوجدته : لوجدته د ، ن .

فقط ، ويجب أن تتأمل في جميع ذلك ، هل هو على سبيل الاضطراب أو على سبيل الإمكان ؟ وأما المطلق ، فإن عينه بشرط أن يكون لا دائما ، وجدته من مادة الممكن ، وإن أخذته عاما فأيها وجدته مع لك مطلقا ، فلا يحتاج أن تبحت عنه بحثا خاصا . فإن قال قائل : كيف يمكننا أن نجعل ما يمكن مطلقا كليا . فإننا نجد الكتابة ممكنة للإنسان ، ثم لا نقول : كل إنسان كاتب . فنقول : إنا قد أوصلناك أن تأخذ اللواحق الكلية ، والمحققات الكلية ، فذلك هو المقدم ، فإذا شئت أن تعتبر الإمكان والضرورة ، فبالحرى أن تعتبرها بعد ذلك . واللاحق للكل إذا كان غير دائم ولا ضروري ، فهو ممكن ومطلق على ما علمت . وبأن لك هنالك ، أن هذه المطلقات موجودة ، وإن كانت القضية المؤلفة من الإنسان والكاتب ليس من جملة ما . فإذا كانت اشتغالك باعتبار الضرورة واللا ضرورة ، ووجدت الإمكان مع الحقوة الكلية ، وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري ، فقد وجدت . وإن كان مرادك المطلق الأهم ، وهو الأصوب أن يكون مرادك ، فأيهما وجدته وجدت المطلق . فبحثك حينئذ عن الشيء ، هل هو مطلق ، محال . وكما أن السلب والحمل قد يكون بالحقيقة ، وقد يكون بالشبهة ، فكذلك الضرورة واللا ضرورة قد تكون بالحقيقة ، وقد تكون بالشبهة . والمشهور أيضا ، منه ما هو مشهور بالحقيقة ، ومنه ما هو مشهور في بادئ الرأي . فانت من حيث تكنسب القياس المطلق يجب أن تميز جميع ذلك ، ويجب أن تعلم أن لكل صناعة مقدمات خاصة . فتكون اللواحق والمحققات

(٢) وأما : فأما س ، سا ، ع ، عا ، هـ . (٣) وإن : فإن ع ، م . (٤) كيف : فكيف س ، هـ ، وكيف سا . (٧) فإذا : وإذا ما . (٨) واللاحق : واللواحق س ، سا . (٩) هنالك : ههنا د ، ن . (١١) وكان : فكان سا . (١٢) وإن : فإن د ، ن || المطلق : ساقطة من ع . (١٥) فكذلك : وكذلك سا . (١٥ — ١٦) فكذلك . . . بالشبهة : ساقطة من ع . (١٦) ما هو (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، عا ، م . (١٨) خاصة : خاصة سا ، عا ، م .

وما لا يلحق ، إنما يطلب بحسب تأمل تلك الصناعة . فإن إدراكها بالجملة المشتركة إدراك يسير . وكثير منها يحصل بالتجربة ، وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينهما .

فهذه إشارة إلى اكتساب القياس . وأما بقيضا فحيث يتكلم في صناعة الجدل .

ولقائل أن يقول : إن كانت هذه الجملة بإزاء ذلك التفضيل ، فاذن هذا بحث عن اكتساب القياس بخوضير كلى ، بل بخومطابق للبحث بالجدل .

فقول : إن البحث بالجدل في ذلك ، هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات . والمشهورات أهم من الأوليات . فكل أولى مشهور ، وليس كل مشهور بأولى ، فالمباحث البرهانية تدخل في المباحث الجدلية ، من حيث هي أيضا نافعة في المشهور ، لكن إنما ينظر فيها في كتاب الجدل من حيث هي مشهورة ، وتطلب في البرهان من حيث هي حقة ، وتنظر في هذا الكتاب من حيث الوجه الذي يعمها .

فهذا البحث ، والبحث الذي في الجدل ، يشتركان في المباحث ، ويختلفان في أن هذا البحث أعم من ذلك بالاعتبار ، وإن لم يكن في الموضوع . وذلك لأن هذا ليس يبحث عن تلك من حيث هي مشهورة ، بل من حيث هي مقدمات . وفي كتاب البرهان يبحث عنها من حيث هي أولية وحقة . وفي كتاب الجدل يبحث عنها من حيث هي مشهورة ، وإن كان قد يدخل البحث الأول

(١) بالجملة : بالجملة ما ، هـ . (٢) بالاستقراء : يحصل بالاستقراء من (٩-١٠) وليس كل مشهور : ساطعة من س . (١١) هي : ساطعة من ب ، م . (١٢) حقة : حقب ، د ، م ، ن ، حقاخ . (١٣) يسمها : يسمها ع . (١٤) في الجدل : ساطعة من د ، ن . (١٦) تلك : ذلك س ، س ، ما . (١٧) وحقة : وحقب ، د ، ع ، م ، ن .

والنافع في البرهان في ذلك البحث ، فليس يدخل بالذات ، بل بالعرض . فإن المشهور ليس يحمل على الأولى من حيث هو . والمقدمة تحمل عليه من حيث هو ، ونحو البحث الذي في البرهان ، فقد يدخل في هذا بالذات إذا كانت المقدمة أصرا يلحق كل واحد من الأمرين ، من حيث هو هو . والمقدمة أهم من المشهور ، من حيث هو مشهور ، ومن الحق النير المشهور من حيث هو حق غير مشهور . والبحث عن المقدمة من حيث هو بحث عن المقدمة ، يصلح أن يفصل فيجمل بحثا عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية . والبحث عن المقدمة من حيث هي مشهورة ، لا يكون جنسا للبحث عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية . فإن البحث البرهاني ليس جزءا من البحث الجدل . والبحث عن المقدمة البرهانية كإلجازه من البحث عن المقدمة المطلقة . كما أن القياس البرهاني والجدلي ، هما جزآن من القياس المطلق . وليس ولا واحد منهما جزءا من الآخر .

ولكن لقائل أن يقول : فما بالكم أعرضتم عن النحو الخطابي والسوفسطائي والشعري ، ولم تحيلوا على الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري ، بل أحتم على الجدلي . فنقول : إن اكتساب القياس مضاعته الكبرى في الأمور الكلية والصنائع المعدة نحو ذلك ثلاثا : البرهان والجدل والمغالطة . والمغالطة مذمومة ، وتعلم لبؤس الوقوع في حيلة مقاييسها المصنوعة . فكيف يكون تعلمها لأجل اكتسابها ؟ على أنك إذا أخذت مكان الحق أو المشهور في اللواحق ، والملاحقات ، وما لا يلحق ، المشبه من اللواحق ، والملاحقات ، وما لا يلحق ، تكون قد صادفت القياس المغالطي .

(١) في البرهان : ساقطة من س || يدخل : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (٣) قد : قد د ، ن . (١٣) النحو : النوع د ، ن . (١٤) على (الأولى) : عن س || ولم . . . والشعري : ساقطة من س . (١٥) إن : لأن س ، س ، هـ . (١٧) في : ساقطة من د || حيلة : حيلة بجملة من . (١٨) أو المشهور : والمشهور د ، ن . (١٩) والملاحقات (الأولى) : أو الملاحقات من هـ . (٢٠) تكون : فتكون س || صادف : صادف د ، ن .

[الفصل الخامس]

(٥) فصل

في بيان غلط من ظن أن القسمة قياس

- وقد ظن قوم أن القسمة هي سبيل إلى اكتساب القياس ، بل إنها هي القياس . ففهم من جعلها قياسا على كل شيء . ومنهم من جعلها قياسا وبرهانا .
- ٥ على الحد ، وجعل الحد محتاجا إلى البرهان ، وجعل برهانه القسمة . نأما الحق ، فإن القسمة إنما يكون منها القياس المسوق إلى إنتاج قضايا منفصلة على ما علمت ، وأما على غيرها وعلى الحد فلا . وليست أيضا قياسا ، بل مقدمات قياس . فلتبين أن القسمة ليست قياسا على الحدود المنفصلة التي في أجزائها ، ثم لتبين أن القسمة ليست قياسا على الحد الأول .
- ١٠

فأما التبيين الأول فنقول فيه ، أولا : إنهم إنما يرومون أن ينتجوا بالقسمة شيئا موجبا . والشيء الموجب إنما ينته لموضوعه بتوسط وسط هو إما أخص من المحمول الذي هو الأكبر أو مساو له .

- وأما القسمة إنما يكون الأكبر فيها دائما أخص من الأوسط ، كقولك : كل حيوان إما مائت ، وإما أزل . ثم تقول : والإنسان حيوان . فإن أنتج
- ١٥

(١) فصل : الفصل الخامس ب ، د ، س ، ع ، م ، ض ، هـ ، ا ، (٤) هي : هـ ، س ، هـ ، ا ، هـ .

(٦) البرهان : برهان س ، ا . (١٠) الحد : الحدود د ، ن || الأول : ساقطة من ع ، ا .

(١١) التبيين : التبيين ب ، د ، م ، ن || إنما : ساقطة من ب ، د ، م ، ن . (١٢) بتوسط :

+ هو ب || هو : فهو س . (١٤) وأما . فأما ب ، د ، س ، ع ، م ، ن . (١٥) وإما

أزل : أو أزل س ، ن .

هذا ، وإنما ينتج منفصلاً فقط . وأما أن الإنسان أزلى أو مائت ، فلا ينتج منه البتة . اللهم إلا أن نأخذ ذلك أخذاً فنقول : إن الإنسان حيوان أزلى أو مائت . فإن كان هذا يعطى لك بنفسه ، أو بقياس آخر ، فما الذى أحوجك إلى القياس عليه ؟ فإن القياس إنما يكون قياساً إذا كان مفيداً لم بالمجهول ، ولهذا يكتسب و يطلب . وأما المفروغ من معرفته ، فاكتمساب القياس عليه كالفضل ، فكيف إذا كان الذى يكتسب منه لا ينتج المطلوب ؟ فإن قال قائل : إن هذا يفيدنا أن الإنسان مائت ، بأن نقول : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما أزلى ، فينتج : إن الإنسان إما مائت ، وإما أزلى ، ثم نقول : لكنه ليس بأزلى ، فينتج : أنه مائت ، أو أنه ليس بمائت ، فينتج أنه أزلى . فنقول أولاً : إن القسمة حينئذ لا تكون مفيدة ، من حيث يفيد القياس الاقترانى ، بل من حيث يفيد القياس الاستثنائى ، إلا تقيجة منفصلة . وأما ثانياً : فإنه لا يخلو إما أن يكون قولك : الإنسان ليس بأزلى ، بيناً ، أو قولك : ليس بمائت ، بيناً ، أو لا يكون أيهما اعتبرته بيناً . فإن كان قولك : ليس بمائت ، بيناً ، وكان كونه أزلماً ، بيناً ، لم يحتج إلى قياس . وإن لم يكن كونه أزلماً منها بيناً ، فلا يخلو إما أن يكون بيناً ، أن الشئ فإذا لم يكن مائتاً فهو أزلى ، أو لا يكون . فإن كان ذلك بيناً بلا وسط ، فكيفنا أن نقول : إن الإنسان ليس بمائت ، وما ليس بمائت فهو أزلى من غير قسمة ، وإن لم يكن بيناً ، بل كان جائزاً عندك فى أول الأمر أن يكون بعض

(٢) كان : ساقطة من م . (٤) إلى القياس عليه : إليه سا || كان : ساقطة من م .

(١١) الاستثنائى : ساقطة من م . (١٣) أو قولك ليس : أو ليس م . (١٣ — ١٤) أو

قولك . . . بمائت بيناً : ساقطة من ن . (١٥) بيناً (الأولى) : ساقطة من ع . (١٦) أو لا يكون :

+ ذلك م . (١٦) وسط : وسط د ، واسطة م . (١٧) وما ليس بمائت : ساقطة من م .

ما ليس بمائت ، ليس بأزلى ؛ أو يزداد فيه الحيوان ، فاستثناؤك : لكنه ليس بمائت ، لا ينتج . ذلك ما لم تقل : لكنه ليس بحيوان مائت .

- فيجب أن تكون قسمتك مأخوذا فيها المقدم جزءا من المقسوم إليه ؛ إذ القسمة على وجهين : أحدهما أن لا يؤخذ المقسوم جزءا من المقسوم إليه ، كقولك : كل حيوان إما مائت وإما أزلى ؛ والثاني أن يؤخذ كقولك : ٥ كل حيوان إما حيوان مائت ، وإما حيوان أزلى . فإذاً يجب أن تكون قسمتك على هذا الوجه . وإذا كانت قسمتك على هذا الوجه لزمك أيضا ما قلنا . فإنه إن كان بيننا ، أن كل إنسان حيوان ليس بمائت ، وبيننا أن كل حيوان ليس بمائت ، فهو حيوان أزلى ، وكان مطلوبك أن كل إنسان حيوان أزلى ، فقد يمكنك أن تنتج من هذا التاليف من غير قسمة . فإذاً ليس يمكنك من طريق ١٠ القسمة أن تنتج الأطراف .

- وأما استعمال القسمة لإثبات الحد ، فأول ما فيه أن القسمة لا تفيدك : أن ما أخذته هو المحمول الأهم الذي يجب أن يقسم بقسمة مثلا ، كالحَيوان في هذا الموضع ، بل يجب أن يكون ذلك لك موضوعا . ثم تقول مثلا : الإنسان حيوان ، وكل حيوان إما مائت وإما غير مائت . فإذا وقفت ههنا لا يكون الحد قد حصل لك ، بل يجب أن تضع وضعا وتأخذ أخذا ، أن كل إنسان حيوان مائت . ثم تعود وتقول : إن كل حيوان مائت إما ناطق ، وإما غير

(٣) قسمتك : قسمته د ، ن || إذ : إذاد ، سا ، م . (٦) وإما حيوان : أو حيوان ن .

(٧) وإذا . . . الوجه : ساقطة من سا . (٩) أن : + كان سا .

(١٢) القسمة : (الثانية) + لإثبات الحد س . (١٣) هو : من س . (١٤) لك : ساقطة

من س . (١٥) وإما غير مائت : ساقطة من م . (١٦) أخذا : ساقطة من د ، ن .

(١٧) وتقول : فتقول س ، سا ، ع ، عا ، ه .

ناطق، فتضع وضعا مرة أخرى، أن الإنسان ناطق. فيجتمع أن الإنسان حيوان ناطق مائت. فإذا فعلت ذلك، لم يمكنك من ذلك أن تعلم أن هذا حد. فإن القسمة لا تدل على أن هذا مساو، وليس بأعم. فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك إفادة ضرورية. والحد كما تعلمه مؤلف من جنس، ومن فصول. والجنس لا يكتسب بالقسمة. والفصول هي التي تكسب القسمة، ليست التي تكتسب بالقسمة. والتام، وهو المساواة، ليس يمكن أن يبين بالقسمة أنه قد حصل. وأيضاً فإن الذاتية والعرضية لا تبيين بالقسمة.

فإن القسمة يسيرة الجدوى في عمدة القياس والإنتاج، خصوصاً في الحد. ومع ذلك فإنها لا تخلو عن جدوى؛ فإنها تنبه على ترتيب الفصول؛ وتنبه على ما ينقسم إليه الشيء لأنه ولما هو هو، وعلى ما ينقسم إليه بالعرض. فإن انقسام الحيوان إلى الناطق وغير الناطق أمر له، لأنه حيوان؛ وأما إلى السواد والبياض، فليس لأنه حيوان. والقسمة لا تفيد هذا بالذات، بل بالتمييز. والقسمة تنبيه بتوسط فصول على فصول تليها. فإن القسمة إذا أوردت ذا الأرجل، وعديم الأرجل، نهت على أن من ذى الأرجل، ماهو ذو رجلين، وما هو ذو أربع، وما هو ذو أرجل كثيرة. وإذا أعطت الفصول والخواص نهت لأمر تلحق الفصول والخواص، ونهت أيضاً على

(٢) فلت: فل سا. (٦) وهو: هوسا || وهو المساواة: والمساواة || ليس: وليس ه. (٧) وأيضاً: أيضاً ه. (٨) خصوصاً: وخصوصاً ه، سا، ع، عا، ه. (٩) فإنها (الأولى): فإنها د. (٩) وعلى: وهوسا || إليه: عليه ه. (١٠) له: ساطعة من سا. (١١) والقسمة: فالقسمة ب || بل: ولكن نج، س، سا، ع، عا، ه. (١٢) ذا: على ذى د، ن، بذى ع، ه || نهت: ... الأرجل: ساطعة من سا. (١٤) ذو (الأولى): ساطعة من سا || وما هو (الثانية): ما هوسا || أعطت: أعطيت عا. (١٥) نهت: ... والخواص: ساطعة من سا.

ملحوظات ما هو أهم . وجميع ذلك نافع في القياس ، وفي الحد . لكن إفادته على سبيل التنبيه ، لا على سبيل الإيجاب . أرايت لو كان مطلوبنا أن القطر مباين للضلع ، قلنا : إما أن يكون القطر مباينا ، أو مشاركا . هل كان هذا القول يؤدي إلى أن القطر مباين البتة ، إلا أن يصادر على المطلوب ، أو يأتي بقياس آخر به استغناء عن القسمة .

•

(١) ذلك : + هو || الحد : الجدل سا . (٢) لاعل : ليس على نج ، س سا ، ه .
(٤) باق : باى سا .

[الفصل السادس]

(و) فصل

في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تعتمد وينتفع بها في ذلك

ولأنه ربما خوطب الإنسان بقياس يورد عليه مصنوها مفروضا منه ، أو وجد ذلك مكتوبا في كتاب ، ثم لم يكن بسيطا ، بل مركبا . وكان تركيبه غير موصول ، بل مفصولا . وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي ، أو مضمرا فيه شيء ، أو موردا فيه زيادة غير محتاج إليها . وربما كان بسيطا ومحرفا أيضا عن ترتيبه الطبيعي أو ناقصا ، أو زائدا . وقد علمت السهب في ذلك . فإذا لم تكن عندنا قوانين يهتدى بها ، في أنا كيف نطلب للطلوب الماعطى قياسه ، صحة النسبة إلى القياس الماعطى بحسن التأنى ، لتحليل قياسه إلى عدد مقدماته ، وترتيبها الطبيعي ، وتجريدها عن الشوائب ، وتقييمها إن كانت نائمة ، ورفعها إلى شكلها الذي منه تنتج ، فأتانا ما يفيد القياس . أما إن كان قياسا صحيحا ، فإنتاجه . وأما إن كان فاسدا ، فالوقوف على فساد إمامه في مقدماته ، وإمامه في تأليفه .

فيجب أن يكون عندنا قوانين من باب الوصايا ، ومن باب التحذيرات ، نتمدها في تحليل القياس ، لا على أنه قياس برهاني أو جدلي أو غير ذلك ، بل على أنه قياس مطاق . وأنت إذا أعطيت ذلك ، وجدت ما يؤدبك إليه التحليل ،

(١) فصل : الفصل السادس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٦ ع ، هـ . (٢) وتحذيرات : وتحذيرات سا . (٤) منه : عنه س . (١٠) تحليل : تحليل سا . (١٢) منه : عنه ن || إن : الذي د ، ن . (١٣) إن : ساطعة من سا || إمام : وإمام م . (١٥) أن : ساطعة من سا .

- مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب ، فتجد الحق متفقا من جميع جهاته وشاهدا لذاته. فإن الحق كما أنه من حيث هو موجود ، شاهدا لذاته من حيث هو متصور . كذلك من حيث هو مبتدأ منه ، شاهدا لذاته من حيث هو منتهى إليه ، ومن حيث هو منتهى إليه شاهدا لذاته من حيث هو مبتدأ منه . فإذا وجدت قياسا فأول ما تطالب منه : المقدمتان ، قبل الحدود . فإن حصر الأقل ٥ أسهل . وأيضا فإنك إذا ابتدأت بالحدود ، أمكن أن تكون وجوه إمكان تركيب المقدمتين منها أكثر من وجهين ، فاحتجت إلى بحث متفرع ، وذلك لأنك بمصادفة الحدود قد لا تصافف المقدمتين مؤلفتين ، بل تضطر إلى أن تتمتع حال كل حد من الحدود . فتمتحن أربعة أصناف من إمكانات التركيب .
- فتكون لك خمسة مباحث : بحث عن الحدود ؛ ثم أربعة بحوث تتصل بنحو ١٠ تأليف المقدمتين منهما . فإن صادفت المقدمتين ، كفاك نظر واحد وهو تعدد الحدود . فإذا وجدت مقدمتين ، سهل لك حال القياس ومصادفته . فأول ذلك أن ننظر ، هل المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب بحد ، وتباينه بآخر ؟ فإن كانت إحداهما تشارك جزءا من الثانية في كلا الحدين ، والأخرى تشارك بجزء منها كلا الحدين من المطلوب ، هو غير ذلك الجزء ، فالقياس ١٥ استثنائي . والمقدمة التي تشارك المطلوب بجزء ، وتشارك الأخرى بجزء آخر ، مشاركة في حدى كل واحد من المطلوب والأخرى ، فهي الشرطية .

(١) من : في ما : (٢) هو : ساقطة من سا . (٣) هو متصور : بصورم || متصور ... هو : ساقطة من د || من حيث هو مبتدأ منه ، ساقطة من سا . (٥) الأمل : الأول سا . (٩) حد : واحد من سا . (١١) فإن : ساقطة من د ، ن . (١٣) المقدمتان : المقدمات د || واحدة : واحد من د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (١٤) كانت : كان ب ، نج ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || إحداهما : أحدهما ب ، نج ، د ، س ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ . (١٦) وتشارك : تشارك د ، ن ، هـ .

والأخرى هي الاستثناء . فثامل الذي يشارك جزء منه المطلوب بالحدين ، هل هو متصل أو منفصل ؟ فإن كان متصلا فانظر هل يشارك بمقدمه أو تاليه ؟ وانظر ذلك الآخر ، هل هو بمثل ، أو قبيض ؟ أو كان منفصلا ، فانظر هل يشارك بمثل أو قبيض ؟ وانظر في حال الأخرى ، وهي الاستثنائية كذلك ، فيحمل القياس لك حينئذ إلى الضروب الشرطية . فإن لم يكن كذلك ، بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب إلا بمحد دون حد هو ما يباين به ، فاعلم أن القياس افتراضي . وإن وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة ، فاطلب الحد الأوسط ، فتجد الشكل ؛ وانسب الحدود إلى النتيجة ، فتجد الأكبر والأصغر وتجد سائرا ما ينبغي أن تطلبه . وإن لم تجد الحد الأوسط ، فالقياس غير بسيط ، بل هناك تركيب ، وأقل حدوده أربعة . فليكن المطلوب كليا موجبا ١٠ وهو أن كل جـ آ ، وليكن الموجود من المقدمات : كل جـ ب ، وكل دـ آ . فإن كان بينا أن كل بـ د انتظم قياسك ، وإلا فيحتاج إلى وسط . وليكن المطلوب كليا سالبا ، وليكن الموجود : كل جـ ب ، ولا شيء من دـ آ ، فانظر هل كل بـ د ؟ فإن كان ، فقد تركب قياس ؛ وإلا فيحتاج إلى وسط . ١٥ وليكن الموجود من المقدمات : لا شيء من جـ ب ، وكل آ د ؛ ولا ينفك ههنا أن تجد أن كل بـ د ، فإن السالبة تصير صغرى الأول وتبقى موجبتان . فانظر هل يصح لك كل دـ ب . فحينئذ تقول كل دـ ب ، ولا شيء من جـ ب ،

(١) هي : فهي د ، ع ، م ، ن ، هـ || الاستثناء : الاستثنائية س ، سا . (٢) أو تاليه : تاليه د ، ن . (٣) الآخر : الأخير سا . (٤) بل : ساقطة من سا . (٥) ليس : ليست سا || حد : ساقطة من د || هو ما : ما هو د ، سا ، ن || يباين : يباين د ، ن . (٦) وإن : فإن عا . (٧) وأقل حدوده : أول حدودك س || حدوده : حدودك جـ . (٨) وليكن : وليكن س . (٩) بـ د : بـ جـ س . (١٠) وليكن الموجود : وليكن الموجود س || دـ آ : بـ جـ س . (١١) بـ د : بـ جـ س . (١٢) ولا ينفك : لا ينفك سا ، عا || ههنا : ساقطة من سا . (١٣—١٤) فإن السالبة . . . هل يصح لك دـ ب : ساقطة من د ، ن . (١٥) فحينئذ تقول كل دـ ب : ساقطة من س || جـ ب : دـ ب د ، ن .

وينتج: فلا شيء من جـ د . وتضيف إليها : أن كل آ د ، فينتج : لا شيء من جـ آ . وليكن الموجود : لا شيء من جـ ب ، وكل د آ ، فلا ينتفع به . وليكن المطلوب : بعض جـ آ ، ووجدت بعض جـ د وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الموجود كل د جـ ، وكل ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، فقد وجدت . وإن كان الحاصل : كل جـ د ، وبعض ب آ ، فإن اتصل كل د ب ، أو بعض د ب ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل بعض ب جـ ، أو بعض ب د ، لم ينتفع به . وكذلك إن اتصل كل ب د ، لم ينتفع به . وإن اتصل كل ب جـ ، لم ينتفع به . إلى جـ . فإن كان الموجود الحاصل بعض د جـ ، وكل ب آ ، واتصل كل د ب فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د جـ ، وكل ب آ ، واتصل كل ب أو بعض د ب ، فقد حصل القياس . وإن كان الحاصل كل د جـ ، وبعض ب آ ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل بعض د جـ ، وكل ب آ ، لم ينتفع به . وكذلك فاعبر الأقسام الباقية . وليكن المطلوب جزئيا سالبا وهو : أنه ليس كل جـ آ ، ووجدت بعض جـ ب ، ولا شيء من د آ ، فإن اتصل ب ، د انتفعت به ، مثل : كل ب د . وإن كان عندك لا شيء من جـ ب ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وكذلك إن كان عندك : كل جـ ب ، وليس

(١) أن : ساقطة من م . (٢) وليكن : (الأولى والثانية) : ولكن م . (٣) جـ آ : د آ د ، ن ؛ جـ د م || جـ د : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : د جـ م . (٤) وإن : فإن ن || د جـ : ب آ م || ب آ : د ب م || د ب : جـ د م . (٥) فقد وجدت وإن كان الحاصل : فالحاصل س . (٦) د ب أو بعض د ب : جـ ب أو بعض جـ ب م || أو بعض : وبعض ن || جـ ب (الأولى) : ساقطة من م . (٧) لم يخف . . . ب جـ : ساقطة من س . (٨) ب جـ : جـ ب ع . (٩) جـ : د م ؛ جـ د س ، هـ . (١٠) وإن : فإن د ، ن . د جـ : جـ د س || وكل ب آ : وبعض ب آ د ، ن . (١٠ - ١١) وكل ب آ . . . كل د جـ : ساقطة من س . (١٢) ووجدت : وجدت د ، ن . (١٦) عندك : ساقطة من هـ .

بعض دآ . وإن كان عندك ليس كل جَب ، وكل دآ ، فلا ينتفع به . وإن كان عندك : بعض بَج ، ولا شيء من دآ ، واتصل كل ب د انتفعت به . وإن كان : لا شيء من بَج ، وبعض دآ ، لم ينتفع به . وإن كان : كل بَج ، وكل دآ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل بَج ، وكل دآ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دَج ، ولا شيء من آَب ، واتصل كل دَب ، انتفعت به . فإن كان عندك : لا شيء من جَب ، وبعض آَد ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : كل جَب ، وليس بعض آَد ، لم ينتفع به . وإن كان الحاصل : ليس كل جَب ، وكل آَد ، لم ينتفع به ؛ وإن كان عندك : بعض جَب ، ولا شيء من آَد ، واتصل كل بَب د ، انتفعت به . وإن كان عندك : لا شيء من بَج ، وبعض آَد . لم ينتفع به ، وإن كان عندك : كل بَج ، وليس كل آَد ، لم ينتفع به .

وكذلك في سائر البواق . هذا إذا كانت المقدمتان تشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد . فإن كانتا مشتركتين في أنفسهما ، وليسنا مشاركتين للمطلوب أصلا ، فلا تشغل بتحليله ؛ فهناك نقصان مجاوز للقدر . وكذلك إذا كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط ، والأخرى لا تشارك المطلوب ولا رفيقتها ، فهو بعيد عن التحليل ، يحتاج في تعليم تحليله إلى أن نوصل أصلا طويلا

(١) دآ : بآج ، س ، سا ، هـ . (٢) ولا شيء : فلا شيء ، سا . (٣) بآج (الأول) : بآد . (٤) دآ : بآج سا || آَب : آَدج ، س ، سا ، عا . (٥) دَب : دَب : بآد ، س ، سا ، عا ، هـ ، آَب د ، ن || فإن : وإن س ، سا ، هـ || عندك : ساقطة من س ، سا . (٦) جَب : جَب : بآد : بآد . (٧) — (٩) . (١٠) واتصل . . . وبعض آَد : ساقطة من س . (١١) — (١٢) . وإن كان . . . لم ينتفع به : ساقطة من س ، سا . (١٣) بآج : بآد . (١٤) وكذلك : وكذلك سا || واحدة : واحد س . (١٥) كانت تشارك إحداهما المطلوب فقط والأخرى لا تشارك المطلوب : كان يشارك أحدهما المطلوب فقط والأخرى لا تشارك المطلوب ب ، ج ، د ، س ، سا ، ع ، نا ، م ، ن ، هـ . (١٦) رفيقتها : رفيقها ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ن ، هـ .

لا يفحص في قانون يحصل بالإيجاز . حل أن تحليل ذلك ممكن ، ولكن مكانه كتاب اللاحق ، وحيث تحليل مقدمات أكثر من اثنين . فإن وجدت المقدمتين مشتركين وتشارك أحدهما المطلوب ، فلما أن تشاركه في الموضوع ، أو في المحمول .

- فلنضع المشاركة في الموضوع ، ولكن أولا النتيجة كلية موجبة ، كقولنا : كل جـ آ ؛ ولكن الموجود هكذا : كل جـ ب ، وكل ب د . فإن وجدت د ، اتصل بـ آ ، فقد حصل . ولكن النتيجة كلية سالبة ، والموجود : كل جـ ب ، وكل ب د . فإن وجدت آ ، مسلوقة عن كل د ، فقد حصل . وإن وجدت كل جـ ب ، ولا شيء من ب د ؛ فإن وجدت : كل آ د ، فقد حصل دون عكسه ؛ وإن وجدت لا شيء من جـ ب ، وكل ب د ، فلا ياتفع به ؛ وإن وجدت لا شيء من جـ ب ، وكل د ب ، ثم وجدت كل آ د ، فقد حصل . ولكن النتيجة جزئية موجبة ، ولكن قد حصل أن بعض جـ ب ، وكل ب د ، فإن اتصل كل د آ ، فقد حصل آ . ولكن كل د ب وكل ب جـ . فإن اتصل كل د آ ، أو بعض د آ ، فقد حصل . ولكن : كل جـ ب ، وبعض ب د ، وبعض ب د ، فإن هذا لا ياتفع به . وإن كانت الجزئية سالبة ، ووجدت بعض جـ د ، وكل د ب ، واتصل لا شيء من ب آ ، فقد حصل . وإن وجدت

(٥) فلنضع : ما ، ع ، ا ، هـ . (٦) د : ساقة من ن . (١٠-١١) وكل بـ د . . . جـ ب : ساقة من ما . (١٣) كل (الأول) : ساقة من ب ، م || آ : ساقة من م ؛ بعض جـ آ ، ا ، هـ . (١٣) د ب وكل بـ جـ : جـ ب وكل بـ د س ، ا ، ع ، ا ، هـ || وكل بـ جـ : ساقة من د ، ن . (١٣-١٤) قد . . . آ : ساقة من ع (١٤) كل (الأول) : ساقة من ب . (١٥) ووجدت : وجدت د ، ن ؛ فوجدت س . (١٦) د ب : د آ د ، ن .

بعض جَب ، ولا شيء من بَ دَ ، واتصل كل آ دَ ، فقد حصل . وثأمل ما بقى عليك من هذا في أمثاله بحسب التراكيب .

واعلم أن قولنا : فقد حصل ، أى حصل من غير احتياج إلى عكس للوجود ، وتغير . واعلم أنا لا تتكلف أن نملك الآن أن الحاصل في أى شكل يكون . فإلك إن لم تفهم ، ولم تحفظ ما قيل ، لم ينتفع بهذا .

ماذا كانت المشاركة في محمول المطلوب ، وكان المطلوب كلياً موجبا ؛ وكان عندك كل دَب ، وكل بَ آ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وأما إن كان المطلوب كلياً سالبا ، وكان الموجود : كل دَب ، ولا شيء من بَ آ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وإن كان الموجود عندك : لا شيء من دَب ، وكل آ بَ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل دَب ، ولا شيء من آ بَ ، واتصل كل جَ دَ ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئياً موجبا ، وعندك بعض بَ دَ ، وكل دَ آ ، واتصل كل بَ جَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض بَ دَ ، وكل آ دَ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دَب ، وكل بَ آ ، وكان كل دَ جَ ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض دَب ، وبعض آ دَ ، لم ينتفع به وبكمه في الترتيب . وأما إن كان المطلوب عندك جزئياً سالبا ، وكان عندك بعض بَ دَ ، ولا شيء من دَ آ ، واتصل

(١) جَب : جَ دَ بَ جَ ، س || بَ دَ : بَ آ جَ بَ بَ عا || آ دَ : دَب س ، عا .
(٢) من : ساقطة من س . (٣) للوجود : الموجود س . (٤) أى : + قدع .
(٥) وأما إن : وإن بَ ، س . (٦) جَ دَ : جَ بَ دَ ، عا ، ن . || وكل : فكل عا . (٧-١٠) وإن كان . . . فقد حصل : ساقطة من س . (١١) وإن : فإن س ، س ، عا ، هـ . (١٢) بعض : وبعض م || بَ جَ : جَ دَ بَ جَ ، س ، عا ، هـ .
(١٣) وإن : فإن س ، س ، عا || آ دَ : دَ آ ع . (١٤-١٥) بَ آ . . . وبكمه : إذ لم يضع به وإن كان عندك بعض بَ آ وكل دَ جَ وكان كل دَب انتفعت به وإن كان عندك بعض دَب وبعض آ دَ لم ينتفع به وبكمه م . (١٤) بَ آ : دَ آ س ، س ، ع ، عا || دَ جَ : دَب بَ جَ ، عا ؛ جَب س ؛ بَ جَ س . (١٦) عندك (الأول) : ساقطة من س ، عا .

- كل ب ج انتفعت به . أو كان عندك : كل ب د ، وليس كل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل ب د ، وكل د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : لاشيء من ب ج ، وبعض د آ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : بعض دب ، ولا شيء من آ ب ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك : لاشيء من د ب ، وكل آ ب ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : ليس كل د ب ، وكل آ ب ، لم ينتفع به .

وجرب أنت التركيبات التي تكون المشاركة فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس .

- فهذه وأمثالها مما نقيسه عليها هي وجوه التحليل ، وعندك مقدمتان . فأما إن كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول ، والمطلوب كلي موجب ، وكان المطلوب : كل ج آ ، وعندك كل د آ ، فإن اتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك كل آ د لم ينتفع به . وإن كان المطلوب كليا سالبا ، وعندك : لاشيء من د آ ، أو لاشيء من آ د ، واتصل كل ج د ، فقد حصل . وإن كان عندك : كل د آ ، فلا يحصل ؛ بل إن كان عندك : كل آ د ، وجميع لاشيء من ج د ، فقد حصل . وإن كان المطلوب جزئيا موجبا ، وعندك : بعض د آ ، واتصل كل د ج ، انتفعت به . فإن كان عندك كل د آ ، واتصل بعض ج د ، انتفعت به . وإن كان عندك : بعض آ د ، لم ينتفع به البته ، إلا بأن تمكس . وإن كان المطلوب جزئيا سالبا ، وعندك : كل د آ ، لم ينتفع به البته ؛ بل إن كان لاشيء من د آ ، واتصل بعض

(١) أو كان : وإن كان م . (٢) ب ج : ب د س ، س . (٣) آ ب : آ د ب ج ، عا || فإن : وإن س ، س ، ع ، عا (٩) هي : مع س . (١٠) تشارك : سافطة من س . (١١) وكان : فكان س ، ع ، عا || اتصل : + كان ع . (١٢) أو لاشيء : ولا شيء . س . (١٣) كان : + عندك س .

جـ آ ، اتفعت به . وكذلك إن كن لا شيء من آ د ، وعندك بعض د آ ،
أو بعض آ جـ ، لم ينتفع به . وإن كان عندك : ليس كل د آ ، واتصل كل
د جـ ، اتفعت به . وإن كان ليس كل آ د ، لم ينتفع به .

وأنت إذا فعلت هذا الترتيب الذى بينت لك ، وقفت على الحدود ، وصل
الأشكال ، وعلى الضروب . فصادفت الحدود لا تخرج عن الوجوه المذكورة
في أن ينتفع بها .

واعتبر للقرائن الشرطية هذا الاعتبار بعينه .

(١) كان : + عندك م || وعندك بعض : وكان عندك بعض ب ، م ، سا ، ع ، عا || د
آ : جـ آ م ، سا ، عا . (٢) د جـ : جـ د ب ، م || وإن كان ليس : وإن كان
عندك ليس سا ، عا . (٣) الترتيب : ساقطة من م ، سا ، ع ، عا ، عا ، هـ . (٤ — ٥) وعلى
الأشكال : والأشكال سا . (٥) وعلى الضروب : والضروب سا || المذكورة : ساقطة
من د . (٦) ينتفع : لا يصع ع .

[الفصل السابع]

(ز) فصل

في ذكر تأليفات قياسية يعسر تحليلها ، وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك

- إنه كثيرا ما يعسر تحليل القياس الناقص ، إذا كان ظاهر المسموع منه
 • تلزم عنه النتيجة عند الذهن ، فتستغنى النفس عن تكميمه ورده إلى كماله . وتظنه
 تاما ، ثم لا تجد القدر الموجود ، مشاركا للنتيجة حق مشاركتها ، التي ينبغي أن
 تكون بينها وبين المقدمات . ومثال هذا قول القائل : إن أجزاء الجوهر ،
 يبطل بطلانها الجوهر ؛ وما ليس بجوهر ، لا يبطل بطلانه الجوهر . أو قول :
 بطلان أجزاء الجوهر ، يبطل معه الجوهر ؛ وبطلان ما ليس بجوهر ، لا يبطل
 معه الجوهر . فيلزم منه أن أجزاء الجوهر ، جوهر . ثم لا يشك الذهن في لزوم
 ١٠ هذا عما وجدته ، فيظن أن ذلك قياس تام ؛ ثم لا يمكن تحليله ورفعته إلى الأشكال
 رفعا يلزم منه المطلوب فيتبدل فيه الذهن . وربما كان المطلوب في مثل ذلك ،
 لازما للنتيجة القريبة من القياس ، لزوم التالي للمقدم ، أو لزوم النتيجة عن
 الضمير . كما أن هذا القياس إنما ينتج عنه بالحقيقة . أما على العبارة الأولى ،
 فهو أن أجزاء الجوهر ، ليس ما ليس بجوهر ؛ ويلزم هذا لزوم تال لمقدم ، أن
 ١٥ أجزاء الجوهر جوهر . وأما على العبارة الأخرى ، فهو أن بطلان أجزاء الجوهر ،

(٢) فصل : الفصل السابع ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٧ ، ٥ . (٣) بصير تحليلها : ساقطة من س ||
 و بيان : ساقطة من ع || ب : ساقطة من د ، م ، ن . (٤) إذا : إن س || المسموع : المخصوص س .
 (١١) ثم : ساقطة من س ، ع . (١٢) وربما : فرجما ، س ، ع . (١٣) -- (١٤) عن
 الضمير . . . بالحقيقة : ساقطة من م . (١٥) -- (١٦) ليس . . . الجوهر : ساقطة من س .

ليس بطلان ما ليس بجوهر ؛ وإذا أضيف إليه : وما ليس بطلانه بطلان لا جوهر ، فهو جوهر ؛ فينتج : فأجزاء الجوهر جوهر .

وربما كان القياس يعود إلى إنتاج المطلوب بأدنى تعبير يلحق مقدمة من مقدماته ، إذ كانت المقدمة مأخوذة في القياس ، لا على النحو الذي ينتج المطلوب الواجب ، بل على نحو يلزمه مثل عكس ، أو عكس نقيض ، أو غير ذلك .

فإذا رد إلى الواجب يسهل تحليل القياس . فإن هذه المقدمة القائلة : وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر ، إذا قلبت حتى صار : وكل ما يبطل بطلانه الجوهر ، فهو جوهر ، أنتج على الاستقامة : أن أجزاء الجوهر ، جوهر . وكذلك لو أن قائلاً قال : إن كان الإنسان موجودا ، فالحيوان موجود ؛ وإن كان الحيوان موجودا ، فالجواهر موجود ؛ فينتج : أنه إن كان الإنسان موجودا ، فالجواهر موجود . قيل : وهذا يعسر تحليله . وقد قيل في كونه عسر التحليل ، وجوه من القول . من ذلك إن هذا التالف إنما يكون من شرطين ، ليس من حليين ؛ ومع ذلك فليس فيه استثناء ، فليس بقياس ، وإن أشبه القياس . ومن ذلك أن المراد منه هو أن ينتج من هذا : أن الإنسان جوهر ؛ ولا ينتج ذلك من هذا . ومن ذلك أن هاتين مهملتان . ومن يقول هذا فالعجب منه إذ يشئى الحق . ولم يعرف بعد الإهمال إلا في الحملات . وينبئ أن يكون ما يقال في مثل هذا تحفظ أشياء : أحدها ، أن يكون المطلوب حقا . والثاني ، أن يكون لازما عن ذلك القول . والثالث ، أن يكون القول ليس ينتج ذلك إما لأنه

(١) بطلان : + أجزاء من . (٤) في : من ع || لاعل النحو : ساقطة من س .

(٥) الواجب بل : المطلوب بقيمة الواجب ع || الواجب : ساقطة من س ، س ، عا

يلزمه : يلزم د ؛ ما يلزمه من . (٨) جوهر : ساقطة من س . (٩ — ١٠) فالحيوان . . .

موجودا : ساقطة من س . (١٥) إذ : أنه من ، س . (١٨) إما : ساقطة من س .

- غير قياس ، وإما لأنه قياس . وينتج غير ذلك . وهذه الأشياء لا يمكن أن تحفظ في تعقب هذا القياس . لأن هذا القياس قياس مؤلف من شرطين متصلين ، والمطلوب شرطى متصل لا ينتج إلا عنه ، فلا يوجد في هذا القياس مغمز إلا أن يقال : إن المقدمتين ليستا بمحسورتين لا الحصر الذى للعمل ، بل الذى للشرطى الذى قد علمت . فيحتاج أن يصلح ، فيجمل بدل : إن كان ، كلما ٥ كان ، لكن المعلم الأول إذ أورد هنا ، فقد أورد ، ولم يتقدم تعليمه للشرطيات ، فيشبه أن يكون معنى ذلك أن ههنا لوازم تلزم ، ولا تكون عن وجوه القياسات التى تعلمتموها . فلا يمكن حلها إلى تلك حتى تعلم : أنه ليس كلما يلزم عنه شيء يكون عن صورة القياس المتعلم كما هو ، بل ربما كان عن اقترانى آخر . وإذا أريد تحليله إلى الحملات التى علمت في هذا الكتاب ، لم يمكن أن تؤخذ بحالها ، ١٠ بل بأن يتصرف فيها نحو من التصرف ، فنقل مثلا الشرطيتان ههنا إلى حليتين . وأما أنه كيف ينقل ذلك إلى الحليتين فبان نقول : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جوهر ، فكل إنسان جوهر . ويلزمه : إن كان إنسانا فهو جوهر . فهذا التأليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ، ولا يخل إلى القياس المتعلم . وإذا احتيل حتى يحل إليه بما ذكرناه ، لزم عنه أيضا هذا اللازم ، ١٥ ولكن ليس على أنه نتيجة الأولية . فإذا أخذ على أن هذا نتيجة

(٢) قياس : ساقطة من سا . (٣) متصلتين : + منه سا ، ع ، ا . ه . (٤) بل : + الحصر من . (٥) الذى : ساقطة من . (٦) العلم : والمعلم || الأول : ساقطة من ه || تعليمه : بتعليمه د ، ن . (٧) ولا تكون : لا تكون د ، ن || القياسات : القياس سا . (٨) فلا يمكن : ولا يمكن من . (٩) اقترانى : اقتران س ، ع ، سا . (١١) التصرف : التصرفات د ، ن || الشرطيتان : الشرطيات ع ، ا . ه . (١٣) فكل إنسان جوهر : ساقطة من س || ويلزمه : ويلزم من . (١٤) ولا يخل : + هذا ه . (١٥) يحل : يحل سا . (١٦) ولكن : لكن : د ، ن .

لم يمكن تحليله مع النتيجة وإذا حل وحده كانت نتيجته شيئا آخر وكان هذا لازما عن نتيجته .

فعل هذا يمكنني أن أفسر هذا المثال . فهذا وأمثاله من قبيل ما يكون الموهوم في الشيء ، أنه قياس على شيء ، وليس بالحقيقة قياسا عليه ، هو كونه بحيث لا يشك في لزوم ذلك الشيء عنه . وقد يعرض أن يكون الموهوم شيئا فيه نفسه ، لا بالقياس إلى ما يظن أنه يلزم عنه . وذلك بمشابهة حدود الحدود القياس ، مع إخلال وقع فيه ، بشرط أو بشروط تلحق الحدود من الأسوار والروابط وغير ذلك . ويكون غير متنج ، ولا يلزم منه شيء ، فيظن قياسا . مثال ذلك : أن زيدا متوهم زيدا ، والمتوهم زيدا قد يمكن أن يكون أزليا . والذي قيل في هذا إن السبب في التغليب ، كون الكبرى غير كلية وإن الشرط أن الكبرى يجب أن تكون كلية حتى تنتج . وهذه ليست كلية ؛ بل مهمة . وإذا قلت : كلمة ، فقيل : وكل متوهم فيمكن أن يكون أزليا ، كان القول كاذبا ، قول من حقه أن ينظر فيه . ونقول ولقائل أن يقول : إن الكبرى ليست مهمة ، بل شخصية . وأن يقول : يشبه أن تكون القياسات المؤلفة من شخصيتين قد تنتج : وإن كانت الكبرى ليست كلية ، فإنه إذا قيل : إن زيدا هذا القاعد ، وهذا القاعد هو أبيض ، لم دائما أن يكون زيد أبيض . إنما كان الجزئي لا ينتج حيث تكون جزئيته محصورة أو في قوتها . فيجوز أن يقلب الأصغر عن الأوسط .

(٣) يمكنني : يمكنه سا . (٥) الموهوم : المتوهم ع . (١٠) التغليب : تغليبون . (١١) أن : وأن ب . (١٢) قليل : قليل سا || فيمكن : فيجب سا . (١٣) ولقائل : لقائل د ، س ، سا ، ن . (١٤) المؤلفة : المهمة سا . (١٥) كانت : كان ب ، د ، ن || هذا : هو س . (١٦) أبيض : الأبيض س || دائما أن يكون : ساقطة من سا . (١٧) حيث تكون : حيث كان ب ، د ، م ، ن || جزئيته : جزئية ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، ه || محصورة : ساقطة من ع || أو في : ساقطة من د ، ن .

وهنا فلا يقلب الأصغر عن الأوسط أبدا . فلو قلنا : إن زيدا متروم زيدا ،
كان متروم زيدا إن كان شخصيا ، ثم كرر ، وصدق أن المتروم زيدا يمكن أن
يكون أزليا ، وعنى به هذا المتروم زيدا ، كان القياس متجا . والقول يلزم
حده ما يلزم . وإن كان قولنا : وهذا المتروم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ،
كاذبا . فيكون القول لم ينتج حقا ، لأن كبراه كاذب ، لا لما قيل .

٥

على أن لقائل آخر أن يقول : إن قولنا المتروم زيدا ، يفهم منه معيان :
أحدهما ، الشيء الموجود خارجا ، المضاف إليه صورة في النفس ، وهيته تحكي
صورته ، كما يقال : محسوس ، للشيء الذى من خارج . وقد أخذ الحس
صورته . وقد يمكن أن يفهم منه نفس تلك الصورة التى فى الوهم ، فإنه هو
المتروم عن زيد . فالمعنى الأول إذا أضيف إليه ، أنه يمكن أن يكون أزليا ،
فيمكن أن يفهم منه معان . فإنه يمكن أن يفهم منه أن يكون دائم الوجود
فى نفسه . ويمكن أن يفهم منه أنه يكون دائم الوجود فى الوهم ، ويمكن أن يفهم
منه أنه يتوهم محكما عليه أنه دائم الوجود ، لا على معنى أنه كذلك فى الوجود
فى نفسه ، ولا على أنه يبقى فى الوهم دائما ، بل لو بقى فى الوهم ساعة قصيرة ، كان
قد توهم فى تلك الساعة أنه موجود دائما ، صدق القول والألفاظ التى تطابق
معنى معنى من هذا .

١٥

(٢) كان متروم : فإن متروم م ، فإن كان متروم ه . (٢-٤) كان متروم . . .
زيدا : ساقطة من سا . (٥) كاذب : + متروم سا . (٦) آخر : ساقطة من م .
(٧) خارجا : + البه ه || وهية : وهية عا . (٩) نفس : ساقطة من ن .
(١٢-١٣) أنه . . . منه : ساقطة من سا || ويمكن أن يفهم . . . الوجود :
ساقطة من د ، ن . (١٣) معنى : ساقطة من م ، سا ، ه . (١٦) هذا : هذه
سا ، عا ، ه .

أما الذى يطابق المعنى الأول فأن نقول : إن الشيء الحاصل صورته
 فى الوهم ، موجود فى الأعيان دائما . والذى يطابق المعنى الثانى هو أن نقول :
 إن الشيء الحاصل فى الوهم صورته ، تبقى صورته فى الوهم دائما ، بقى هو أو لم
 يبق . والذى يطابق المعنى الثالث أن الشيء الفلانى قد أحضر فى الوهم صورته ،
 وحكم على أنها دائمة الوجود فى الأعيان حكما فى الوهم ، حتى يكون الحكم
 فى الوهم ، ولكن مقبسا إلى خارج . ثم لنسلم أن قولنا المتوهم زيدا أزل ، أو
 يمكن أن يكون أزليا ، موضوعه معنى كلى . فإن عنى به المعنى الأول ، فالقضية
 كاذبة . وإن عنى به المعنى الثانى ، فالقضية أيضا كاذبة . وإن عنى به المعنى
 الثالث ، فهناك تقصير فى العبارة ، إذ معنى القول : إن المتوهم زيدا أزل
 فى حكم الوهم فيجب أن يؤخذ الأزل كذلك فى النتيجة . فلا تكون النتيجة
 كاذبة ، بل صادقة . ويكون السبب فى كذب النتيجة وجهها غير الوجه الذى
 ذهب إليه ، وهو أن الحدود فى القياس على نحو ، وفى النتيجة على نحو . إلا أن
 ترتيبها فى القياس ترتيب ردى . فيجب أن يحكم الآن فى ذلك فنقول : أما قوله :
 متوهم زيدا ، فهو معنى يجوز أن يفهم على وجه كليا . وذلك بأن يفهم منه أن
 هذا الشيء حصل صورته فى الوهم منسوبة إليه . وقد يمكن فى التوهم العام أن
 يتوهم غير زيد زيدا ، كان كاذبا أو صادقا . فإنه ليس يكون كونه متوهما
 شيئا ، وكونه صادقا ذلك التوهم ، شيئا واحدا . ثم ليس يبعد أن يتوهم عبد الله
 أنه زيد ، فيكون هذا التوهم ممكنا ، ويكون كاذبا . وهذا مثل قولك : زيد ،
 قيل إنه فلان ؛ ويجوز أن يكون عبد الله ، مقولا إنه فلان . فيكون المقول إنه

(٢ — ٣) أن نقول إن : ساقطة من د ، ن . (٤) الفلاق : الذى ن . (٧) موضوعه :
 ساقطة من د ، ن . (١١) ويكون : وكذلك يكون سا . (١١ — ١٢) وجهها . . .
 النتيجة : ساقطة من س . (١٢) إلا : لا د ، س || إلا أن : لأن سا . (١٦) كان :
 لكان سا || صادقا : ساقطة من د || متوهم م . (١٨) فيكون : ويكون س .

فلان زيد ، وغير زيد . وإن كان الصدق واحدا من ذلك . وفرق بين أن يكون الشيء قولاً ، وبين أن يكون صادقا . وكذلك بين أن يكون متوهماً ، وبين أن يكون صادقا . فإذاً الأوسط على هذا الاعتبار كلي .

- ثم ليساع أيضا في أمثال هذه الأمثلة ، فليؤخذ المتوهم مقولا على ذات زيد ، وعلى الصورة ، من حيث لكليهما نسبة إلى الوهم ؛ وليساع ، وليجعل أحدهما ممكنا أن يكون أزليا ، وهو الذى فى الوهم ، والآخر ليس كذلك ، وبحسب إمكان وجوده ، حتى يكون أيضا قولنا : يمكن أن يكون أزليا ، بحسب إمكان النحو من الوجود له ، فيكون صادقا : أن بعض ما هو متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا ، الإمكان الذى له ، ولكن الآخر ليس كذلك . فإذا قيل : وكل متوهم ، دخلا جميعا وكذب الحكم . وإذا أخذ مهملا صدق .
- ١٠ فيكون السبب ههنا ، والصورة هذه الصورة ، إنما ليس ينتج . لأنه على النحو الذى لا ينتج ما كان كبراه مهملا . وذلك النحو ، هو أن يخرج الأصغر من الحكم الذى للأكبر على الأوسط .

- فهذا هو غرض المعلم الأول . وإن كان طبعك أن تجعل الأوسط جزئيا ، لا عموم له ، وذلك باعتبار آخر . وهناك يتغير هذا الحكم الذى نحن
- ١٥ فى اعتباره . والمعلم الأول ليس يبالى فى الأمثلة ، أن لا تكون الحدود على كل ذلك التواطؤ . ثم إن احتيل أن يجعل الكبرى صادقة عند ردها إلى الكلية ،

(٢) وكذلك : فكذلك هـ . (٣) صادقا : صدقاس ، سا ، عا ، هـ || فإذاً : فإذاً .
 (٤) فليؤخذ : وليؤخذس ، سا . (٦) وهو : وهذا هـ . (٨) له : ساقطة من سا ، عا . (٩) ولكن : ولكن د ، وذلك ن . (٩-١٠) زيدا . . . متوهم : ساقطة من سا . (١٠) وكل : فكل ما || وكذب : فكذب ما || صدق : اتقد د ، ع ، ن و قق س ، سا و بين عا . (١١) والصورة : فى الصورة س . (١٥) له : إليه س || هذا : ساقطة من س . (١٦) كل : ساقطة من سا . (١٧) ثم : بل س .

حتى قيل : وكل متوهم زيدا ، يمكن أن يكون أزليا في حكم الوهم ، فلا تكون النتيجة كاذبة . وليس شغلنا بهذا ، بل الذى ليست نتيجته صادقة . وقد يتبع هذا المثال بمثال آخر ، فيقال : زيدا هو زيد المعنى ، وزيد المعنى لا يبقى غذا وإلا بقى الغناء ، فإن مجموع كل المعنيين وأحدهما لا يبقى ، لا يبقى . ويجب أن يفهم من هذا المثال ، أن زيدا المعنى ، أمر كللى أيضا . لأن زيدا لا يقال إلا على واحد ؛ وأما زيد المعنى ، من حيث هو زيد المعنى ، فيقال على كثيرين . وذلك لأن زيدا المعنى من حيث هو زيد المعنى ، هذا المعنى بهذا الغناء ، نجده بعد ساعة قد بقى زيدا ، ولكن لا يبقى مغنيا . فلا يكون زيدا المعنى ، ثم يصير زيدا المعنى . ونعنى ذلك الغناء لا بالعدد ، ولكن بالنوع . فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه ؛ وأما من حيث هو مجموع زيد ومعنى ، فلا يكون ذلك بالعدد . وإنما كان يكون ذلك بالعدد ، لو كان زيد ذلك بعينه ، والغناء ذلك بعينه بالعدد . وهذا كلبنة تتخذ من طين ، ثم تنقض ، ثم تُعاد . فلا تكون اللبنة تلك بعينها ، وإن كان طينها ذلك الطين بعينه ؛ بل يكون هذا شيئا مبتدئا غير ذلك . كذلك إذا كان هذا الغناء غير ذلك الغناء بالعدد ، فهذا المعنى من حيث هو هذا المعنى ، غير ذلك بالعدد . والشئ قد يغير ذاته في أحواله ، كما قد علمت . والمغايرة لا تصح مع وحدة بالعدد ؛ وذلك لا يوجب أن لا يكون الموضوع واحدا .

- (٢) يتبع : بتضع ن . (٣) المثال : ساقطة من د ، س ، عا || بمثال : ساقطة من سا .
 (٤) المعنيين : معنيين س ؛ ساقطة من سا || لا بين لا يبقى : لا يبقى سا . (٦) فيقال :
 ويقال د ، ن . (٧) هذا : بهذا د ، عا ، ن || هذا المعنى : ساقطة من س ، هـ || بهذا
 الغناء : ساقطة من د ، ن . (٨—٩) فلا يكون . . . المعنى : ساقطة من سا .
 (١١) وإنما : لوسا || كان : ساقطة من س . (١٢) والغناء ذلك بعينه : ساقطة من سا .
 (١٣) اللبنة : البنة س ، سا ، ع ، هـ || تلك : ساقطة من د ، ن || وإن : فإن ن ؛ وإذا هـ .
 (١٤) هذا : ساقطة من س . (١٦) قد : ساقطة من سا .

وإذا كان الحد الأوسط معنى ليس بشخصى فمن حق الكبرى أن يكون صادقا عند الحصر الكلى . فيكون قولنا : زيد المغنى يجوز أن يدخله كل ، فتكون كأنك قلت : إن كل شئ يوصف بأنه زيد المغنى . وقد علمت أن معنى هذا أن الأمور موضوعة لزيد المغنى ، إذ علمت أن قولنا : كل ج ب ، معناه كل ما يوصف بأنه ج بالفعل فهو ب ؛ ليس بشرط أن ذلك ما دام موصوفا بأنه ج ، أوفى وقت آخر . والأمور الموضوعة لزيد المغنى أحدها زيد مطلقا ، والثانى زيد المغنى من حيث هو مغنى ، وهما مختلفان ، ويحمل عليهما زيد المغنى . فمن الكاذب أن يقال : إن كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لمغنى زيد المغنى ، فإنه يبطل غذا ، بل بعض ذلك ، وهو الذى هو زيد المغنى ، من حيث هو زيد المغنى . وأما كل ما يوصف بأنه زيد المغنى ، ويوضع لزيد المغنى فلا . فإن زيدا مطلقا لا بشرط أنه زيد المغنى ، لست أقول بشرط أنه ليس زيد المغنى ، هو ما يوصف بأنه زيد المغنى ، مثل أن الإنسان باعتبار نفسه ، وإن لم يشترط باعتباره أبيض ، فإنه يوصف بأنه أبيض . فإنا إذ نقول : زيد أبيض ، فلم يأخذ الموضوع إلا زيدا فقط بلا زيادة . وكذلك يوصف أيضا مأخوذا مع الأبيض حين نقول : زيد الأبيض أبيض . لكنه إذا أخذ مع الأبيض كان الحمل ضروريا ، بالوجه الذى تعلم . وإذا أخذ مطلقا ، كان الحمل عليه مطلقا . وهذا الفن من العموم ، هو الذى همومه ليس بحسب الأشخاص ، بل بحسب الأحوال ، وقد فهمت

- (٢) الحصر : حصر من . (٤) موضوعة : الموضوعة من ، سا ، ه .
 (٦) آخر : ساقطة من د ، ن || أحدهما : أحدهما من ، سا . (٧) هو : ساقطة من د ، ن . (٩) لمغنى زيد : لزيد سا || فإنه : ساقطة من سا . (١٠) المغنى (الثانية) : ساقطة من د ، ن . (١٠-١١) وأما ... لا بشرط أنه زيد المغنى : ساقطة من من .
 (١١-١٢) فإن ... مما يوصف بأنه زيد لمغنى : ساقطة من سا . (١٥) بلا : بل من .
 (١٨) هو : وهما .

هذا مرارا . فإن أخذ زيد ، أنه زيد ، شيء ، وأخذ أنه زيد المعنى ، شيء ،
وقولنا : الموصوف بأنه زيد المعنى ، شيء . وقولنا : الموصوف بأنه زيد ،
المعنى ، هو كل واحد منهما . لأن زيدا يكون معتبرا أنه زيد ، ولا تعتبر
معه زيادة . ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة أنه معنى . وهذا لا يبطل
شخصية زيد ، لأنه شخص من حيث هو زيد فقط ، مشترطا فيه معنى فقط .

وإذ قد تبين هذا ، فإذا أخذت الكبرى مهمة أوهمت الصدق ، وإذا
جعلت كلية كاذبة . فهذان المثالان ، مثال ما تكون الحدود منه مرتبة
ترتيبها ، ولكن في تحصيل كيتها تخليط ، وربما كان التخليط في روابط
الحدود . وذلك لأنه ربما عبر عن القياس بأن ابتدأ من المحمولات ، فيحتاج
حينئذ إلى زيادة لفظ ليس داخل في الحدود ، وإنما هو رابطة أو شبه رابطة .
ثم يقع فيه اشتراك كمن يقول : إن الصحة ولا في شيء من المرض ، والمرض
في كل إنسان . قيل : وقد يظن أنه يمرض من هذا أن الصحة غير ممكنة أن
تكون في واحد من الناس . ولكن لقائل أن يقول : إنه أخذ النتيجة
ضرورية ، وهذا مما لا يلزم عن القياس عنده ، وإن كان قياسا . والذي يظن
أنه يلزم عنه ، هو أن الصحة ليست ولا في واحد من الناس . وهذا يكون
حقا على النحو الذي الصغرى به حق ، وهو أن المرض في كل إنسان . فإن
أخذت الصغرى ممكنة ، فهذا على ذلك النحو ممكن ، وقد حكمت أن هذا
القياس ينتج ممكنة . وإن أخذ الصغرى مطلقة ، وصح إطلاقها ، فهذه النتيجة

(٣) المعنى : + شيء ع ، ه || منها : ساقطة من د ، ن . (ه) مشترطا فيه
معنى فقط : ساقطة من د . (٨) وربما : ولكن ربما سا . (١١) ولا : لا ع .
(١٢) يمرض : قد يمرض سا . (١٣) أن يقول : ساقطة من ن || النتيجة : الصحة ن .
(١٤) مما لا يلزم : مما يلزم م ، سا ، م .

أيضا تصح مطلقة . والذي نقول في الجواب عن هذا : أن النتيجة مأخوذة ضرورية ، والكبرى مأخوذة ضرورية ، والصغرى مأخوذة ممكنة .

- وإذا قد استدل في التعليم الأول على صدق الصغرى من جهة القبول . والقبول لا يدل على الوجود ، بل على الإمكان . على أن كل إنسان يصدق عليه أنه مريض مطلقا ، إذ كل إنسان مائت ، وكل موت فيتقدمه مرض ، ولو زمانا يسيرا . فمن القياس أن يقال الصحة بالضرورة ، لا على شيء من المرض . والمرض ، إن شئت ، قلت : ممكن ، أو شئت قلت : موجود في كل إنسان . فإن أخذت الصغرى مطلقة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية اتفاقا . وإن أخذتها ممكنة ، وجب أن تكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار الحق ، وإن لم يكن عليه اتفاق . وعلى أن المعلم الأول يوصى إلى أنه يأخذها ممكنة ، فيتضمن ذلك أن رأيه هذا الرأي . لكنه يقول ما يقوله في الاختلاطات على سبيل الامتحان . وبعد هذا فإن النتيجة الضرورية كاذبة ، وسبب كذبها أن دلالة لفظة "في" في الكبرى هي ما يشبه الرابطة . ولذلك يصدق أن نقول : ولا شيء مما هو مرض بصحة . وفي الصغرى هي جزء من المحمول . ولذلك لا نقول هناك : إن كل إنسان مريض ، بل نقول : كل إنسان فيه مرض . فتكون لفظة "في" في الكبرى تدل على أن حمل لفظة "في" في الصغرى لا تدل

(١) تصح : ساقطة من س ، هـ . (٢) والكبرى مأخوذة ضرورية : ساقطة من ساء || والصغرى مأخوذة : + ضرورية هـ . (٦) يقال : تقول د ، ن . (٧) قلت يمكن : قلت إنه يمكن س || أو شئت قلت : أو قلت ساء . (١٠) وإن : فإن د ، ن || اتفاق : صدق د ، ن . (١١) فيضمن : فيضمن ساء . (١٢) هذا : هذا كله س || وسبب كذبها : ويكذبها ساء . (١٣) الرابطة : الربط د ، س ، ساء ، عا ، ن . (١٤) صحة : ساقطة من د || وفي : وفي في س . (١٥) بقول (الثانية) : ساقطة من س . (١٦) في في (الأول) : في ساء || إن حمل لفظة : الحمل ولفظه س || حمل : حمله ساء .

على أن الأوسط محمول على الأصغر ، بل موجود فيه . فإن أصلح حتى قبل مثلا :
كل إنسان فيه المرض ، أو هو مريض ، أو ذو مرض . ثم قيل : ولا شيء
مما هو مرض بصحة ، لم يكن قياس . فإن أصلح كرة أخرى فقييل :
ولا يمكن أن يكون شيء مما هو مريض بصحة أنتج حقا : وهو أنه
لا أحد من الناس يمكن أن يكون صحة . وإن سلك به إلى أن ينتج المحال ،
وهو أنه لا شيء من الناس يمكن أن يكون صحيحا ، يجب أن يقال التكبرى : ولا
شيء مما هو مريض يمكن أن يكون صحيحا . فتكون هذه القضية كاذبة . وهذا
نوع من الغلط يقع حيث تكون الحالات أخذت مكان قوابل الحالات ،
وأخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في القوة ، وإن لم
يكن بالفعل . فهذه أنحاء من الغلط تعرض بسبب الأمور الداخلة على الحدود
مثل : الحصر ، والإهمال ، والربط .

(١) حتى : ساقطة من سا . (٢) فإن : وإن من . (٣) شيء : ساقطة من
سا || هو مريض : فيه مرض من ، هو مرض سا . (٤-٧) يجب . . . صحيحا : ساقطة من
سا ، م . (٨) وأخذت الصحة : وأخذ الصحة من .

[الفصل الثامن]

(ح) فصل

في تعريف وجوه أخر من الاعتبارات المأخوذة من الحدود
ومن نفس الحكم ، لا بالقياس إلى النتيجة ، يسهل بها التحليل

- ولنورد الآن وجوها من الاعتبارات يجب أن تراعى حتى لا يتعذر التحليل .
وتلك الاعتبارات في نفس الحدود ، وفي نفس الحكم ، لا بالقياس إلى
النتيجة ، ولا أيضا من جهة الدواخل . فمن ذلك ما في نفس الحدود . وذلك
أن الحدود ربما لم تكن ألفاظا مفردة ؛ بل تكون ألفاظا مركبة ، مثلا لا يكون
الحد الأصغر: الإنسان، بل الحيوان الناطق المائت؛ فتشوش حينئذ عليك أفراد
الحدود ، لأنك لا تجدها ثلاثة ، بل أكثر ، ويصعب عليك تمييز بعضها من
بعض . فاجتهد حتى تجد لجملة جملة منها اسما مفردا ، فإن لم تجد فلا طيك أن
تضع لجملة جملة منها اسما مفردا . وربما كان الأولى أن تبدل اسما مكان
اسم ، وأن تصلح مثلا مقولا في العبارة .
- ومن الأمثلة الموردة لهذا ما يجب، أن يفهم لا على ما فسر عليه شيخ
النصارى ، ولا على ما فسر عليه فاضل المتأخرين . قال : إنك إذا أردت مثلا
أن تبرهن ، فتجعل الحد الأصغر متساوى الزوايا ، والأوسط المثلث ، والأكبر

(٢) فصل : الفصل الثامن ب ، د ، س ، سا ، ح ، م ، فصل ٨ ما ، هـ .
(٣) المأخوذة : مأخوذة س ، عا . (٤) يسهل : لسهل هـ . (٦) وتلك : تلك هـ .
(١٠) تمييز : تمييز س ، ن || من : عن هـ . (١١-١٢) فإن . . . مفردا : ساقطة
من سا . (١١) جملة : ساقطة من م . (١٤) عليه : ساقطة من س ، سا .
(١٥) إنك : ساقطة من د ، ن . (١٦) متساوى الزوايا : مساوى الزوايا س .

متساوى الزوايا لثامتين ، لأنك تحتاج أن تبرهن على المتساوى الزوايا بسبب المثلث ، لأن هذا للثلاث أولى ، أى ليس مقولا عليه بسبب القول على أعم منه ، وإن كان بينهما أوسط ؛ فيكون ما تبينه وتفهمه ، وهو الحد الأكبر ، كلاما وقولا لا لفظا مفردا . فكذلك ناعلم أنه ربما كان الأوسط لا لفظا مفردا ، لكن مركبا ، مثل هذا الأكبر . فإذا طلبت أن تجعل الحد الأوسط مفردا من جملة لم ينحل لك الإشكال . وأن تتأمل حال الألفاظ التى هى أدوات أو كالأدوات وهى التى حقها أن تكون جزءا من جملة المحمول أو الموضوع . فيعرض من الإخلال بتأملها ما عرض فيما سلف ذكره . مثل قولك : إن علما واحدا موجودا فى الأضداد ، وإن الخير موجود للحكمة . فإن ” فى “ فى الأول جزء من المحمول ، لأن معناه : الأضداد فيها علم واحد . وحرف ” آ “ فى الأخرى ليست جزءا من شئ ، بل هى حرف دال على الربط . فإذا وجدت شيئا فى الحدود من هذا الجنس ، فانظر هل هو جزء ، فاحتفظه جزءا وأضفه إلى ما هو قرينة ، واجعل منهما حدا واحدا ، واطرح الآخر ، واقلب القضية إلى عبارة لا تحتاجك إلى استعمال ذلك . فإنك إذا قلت : الخير موجود للحكمة ، احتجت إلى هذا اللام ، وإذا قلت الحكمة خير استغنيت عنها ، فعلمت أن اللام ليس جزءا من محمول البتة . فأما إذا قلت : علم واحد فى الأضداد ؛

(١) متساوى : مساوى ب ، س ، سا . (٢) القول : المقول من . (٣) أوسط : وسط س ، سا ، عا || تبينه وتفهمه : بينه سا || الأكبر : الأصغر كثير . (٤) فكذلك : وكذلك س ، سا ، عا || لا لفظا (الثانية) : ساقطة من عا . (٥ — ٤) لا لفظا مفردا لكن : لفظا د ، ن . (٥) لكن : ولكن س ، سا ، ع ، عا ، هـ || طلبت : طلب سا . (٦) لك : ساقطة من هـ ؛ + إلى ب ، د ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (٧) جملة : ساقطة من هـ || أو الموضوع : والموضوع ب ، م . (٨) فيعرض : فعرض م . (٩) وإن : ساقطة من سا || الحكمة : فى الحكمة من || فى فى : فى د . (٩ — ١٠) الخير : . . . الأضداد : ساقطة من سا . (١٢) فى الحدود : ساقطة من سا . (١٣) واجعل : فاجعل عا || حدا حدا : واحدا واحدا (١٥) اللام : اللام د ، ن . (١٦) اللام : اللام د ، ن || فأما : وأما عا .

ثم قلت : الأضداد فيها علم واحد ، لم تستغن عن لفظة في ، أو لفظة أخرى تقوم مقامها . وقد يتفق أن يكون مثل هذه اللفظة ، في الصغرى والكبرى جميعا ، دالة على الجزء ، كقولك : كل كيفية ففيها تصديق ، وكل ما فيه تصديق فله موضوع ، فكل كيفية لها موضوع . وربما اختلف الأمر في المقدمتين ، فكان الدال على الجزء في الكبرى والآخر في الصغرى ، كقولك : العلم موجود في كل كيفية ، والكيفية موجودة في كل بياض . وربما كان بالعكس ، كقولك : الخير موجود في العلم ، والعلم موجود في كل كيفية . وليس هذا في الإيجاب وحده ، بل وفي السلب أيضا ، كقولك : ليس في الكون كون ، وليس للحركة حركة . فإليك إن أخذت لفظة "لـ" ولفظة "في" داليتين على الحمل ، كذبت القضيتان ؛ وإن أخذتهما جزئين من المحمول صدقتا جميعا . ٥

فإليك إذا قلت : لا شيء من الكون موجودا للكون ، والكون موجود في كل لذة ، فأخذت اللام في الكبرى جزءا ، أتتج من هذا أن اللذة ليس لها كون . وهذا حق ، إذ كل لذة كون ، والكون ليس له كون . وإذا أخذت دالا على الحمل ، لم يصح قولك : إن الكون ليس موجودا للذة ، أو ليس محمولا عليها . وكذلك العلامة ليست موجودة للعلامة ، والعلامة موجودة للضحك . وكذلك الوقت موجود لله . وزمان يحتاج إليه ليس موجودا لله . وهذه الأشياء تخصك عنها قول المقدمات على الترتيب المستعمل . فإنه وإن كان وضع الحدود يحوجك

(١) أو لفظة : أو لفظة م . (٤) لها : له ب ، س ، سا ، ع ، ها ، م ، ه .
 (٧) الخير : الجزء م . (٩) إن : إذا د ، س ، ع ، ن . (١٠) المحمول :
 المحمولين سا . (١١) موجودا : موجود د ، ن . (١٢) اللام : اللازم د ، ن . (١٣) وإذا :
 فإذا عا . (١٤) أوليس : وليس د ، ن . (١٦) لله : سبحانه وتعالى ع ، ه .
 (١٧) عنها : عنه ب ، س ، ع ، ها ، م ، ه ؛ عندها || على : في ع .

أحيانا إلى أن تقول : إن الحيوان على الإنسان ، والإنسان على الكاتب . فإن استعمال المقدمات لا يحوجك إليه ، فإنا لا نقول في استعمال القياس هذا ، لا في الكتب ، ولا في المحادثات ، بل نقول : كل كاتب إنسان ، وكل إنسان كاتب ، وتكون قد تخلصت عن شبه الزائد على الحدود . وقد يعرض الغلط في الحدود من جهة شرائط هي بالحقيقة أجزاء من الحدود ، ولكنها لا يصرح بها ، أو يختلف التصريح فيها . فيجب أن يصرح بجميع ذلك ، ويحذف بالفعل ، ثم تحاول التحليل . مثال ذلك إن قولك : إن غير المتناهي لا يعلم ، ليس بالحقيقة صادقا ، فإنه إن كان عددا علم من جهة ما هو عدد ، وإنما يجهل من جهة أنه غير متناه ، وليس أنه غير متناه وأنه عدد معنى واحد ، فيجب أن تزيد فيه ، وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، وأما ما يكون كقولك : الإنسان حساس ، فلا يحتاج إلى ذلك فيه . واعلم أنه ربما صدق القول مرسلا ، فإن زيد شرط كذب . فإنه صادق أن الإنسان حساس ، وليس بصادق أن الإنسان حساس للنفس . وربما كذب مرسلا كقولك : إن الإنسان معذور . فإن قيل : معذور النظر ، صدق . وأما ما ليس كذلك ، فليس شيء يصدق بشرط هو داخل لا مدخول فيه ، إلا وهو صادق مرسلا . فإن الشيء إذا كان مملوكا لزيد ، فهو مملوك لا محالة . وما كان يمتنا لعمره فهو أيضا يمين . فإن الشيء ما لم يكن له المعنى الأهم ، لم يكن له المعنى الذي يخصه . وأما صدق الشيء بسيطا دون المركب ، ومركبا دون البسيط ، فهذا أمر قد عرفته وتحققت كفيته .

(٣) وكل : فكل د ، ن . (٤) إنسان : إنس ب ، م . (٥) ولكنها : لكنها ه .
 (٧) التحليل : ساقطة من م || إن غير : غير سا . (٨) عددا : ساد قام . (٩) فيجب : ساقطة من د ، ن . (١٠) ما هو : أنه ع || ما يكون : أن يكون س ، ه .
 (١٢—١٣) حساس . . . الإنسان (الثانية) : ساقطة من سا . (١٣) حساس : ساقطة من م . (١٥) هو : ما هو س . (١٨) فهذا : فهو س .

واعلم أنه قد يعرض لبعض الحدود أن يؤخذ مكررا، فيحسب أن تكراره إنما يكون حيث هو ، ولا يكون كذلك ، بل يكون مرة حدا أو في حد ومرة جزءا من حد آخر . فإذا كان المكرر هو الحد الأوسط عرض كثيرا أن يكون له ثلاثة مواضع : موضع في الأوسط، وموضع في الأكبر ، وموضع في النتيجة .

مثاله : العدل خير ، وكل خير فإنه يعلم أنه خير ، فالعدل يعلم أنه خير . فالخير ههنا يكون مرة حداً أوسط ، ومرة أخرى جزءا من الأكبر . وكذلك إذا قيل :

إن خط كذا غير متناه ، وكل غير متناه فلا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، فتكون النتيجة : أن خط كذا لا يعلم مطلقا ، ولكن من جهة ما هو غير متناه . فإن

قال قائل ، إن مفهوم قولك : لا يعلم ، أعم أيضا من مفهوم قولك : لا يعلم من جهة ما هو غير متناه ، فيصح أن ينتج ٥ : لا يعلم . فنقول ، وأيضا قولنا :

لا يعلم ، أعم من قولنا : لا يعلم ذاته ، أو لا يعلم خطأ . فإذا أنتج : أنه لا يعلم ، موقوفا ، غير مفصل أنه كيف لا يعلم ، لم يخل من وجهين : إما أن يكون هذا جاريا مجرى الكلم الوجودية ، التي لا تصدق إذا حلت ، ولا تكذب ، كقولنا :

لا يكون الذي يراد به الربط ، ليس كونه في نفسه الذي لا يتم بمفعول واحد ،

لكن الذي يتم بمفعول واحد ، حتى يكون أيضا قولنا : لا يعلم ، يقتضى أن لا يعلم أنه ماذا لا يعلم لا لا يعلم نفسه ، مثل ما يقال أيضا : لا يظن .

فيكون ما جعل نتيجة ليست نتيجة إذ ليس فيه صدق ولا خبر . وإما أن يكون

(١) فيحسب : فليحسب م . (٢) يكون حيث : يكون من حيث ه . (٧) إن : ساطعة من ع .

(٧-٨) فتكون النتيجة : فالنتيجة س . (٨) كذا : ساطعة من س || مطلقا : لامطلقا

د ، س ، ن . (١٠) هـ : منه س . (١١) أولا يعلم : + أنه ع . (١٣) مجرى :

مجرى س ، ط . (١٤) لا يكون : - نقطة من د . (١٥) لكن : ليس ع ، ه .

(١٦) لا يعلم (الثانية) : يعلم د ، س || لا لا يعلم : إلا لا يعلم د ، ن ، لا يعلم ع ، ط .

(١٧) خير ، كذبها .

محمولا مستقلا بنفسه . فإن كان محمولا مستقلا بنفسه فلا يتبر في صدقه صدق قولك : إنه لا يعلم خطأ ، أو كذبه ؛ بل معنى أم منه . كأنه يقول : لا يعلم من وجه ما . لكن القاييس ربما لا يكون ذهب إلى هذا ، بل نحنا نحو تمييزا ؛ أو يكون موضع الكلام يقتضيه . فإذا لم يوضع ذلك أشكل الأمر ، وإن كان له هذا التأويل . وذلك حين لا يكون هذا التأويل مناسباً .

واعلم أنه حيث ما قيل : من جهة كذا ، فهو في المحمول دون الموضوع . فإن قولك : ج كذا ، من جهة ما هو ج ؛ ليس ج الثانية جزأ من الموضوع ، بل من المحمول . ولذلك غلط من قال من المغالطين : إن الموجود من جهة ما هو موجود إما قائم بنفسه ، وإما غير قائم بنفسه . ولو كان الموجود من جهة ما هو موجود ، هو غير قائم بنفسه لوجب أن يكون كل موجود موصوفا بأنه غير قائم بنفسه . وكذلك إن كان من تلك الجهة قائما بنفسه ، وجب أن يكون كل موجود قائما بنفسه ، وهذا خلف . ولم يعلم أن القابل للوجبة منها هو أنه ليس ما أورد ، بل هو أنه ليس من جهة ما هو موجود قائما بنفسه . فیدخل السلب على القائم بنفسه ، مقرونا به من جهة ما هو موجود ؛ ويكون من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول ، إلا يلزم ، من ذلك الدال . بفتح . أمثال هذه يجب أن يؤخذ المكر منها في جملة المحمول . فإن كان في الأوسط في مثل الضرب المشار إليه وقع أيضا في الأكبر ، وإن لم يجز الأمر على هذه الجهة لم يكن للكلام معنى ، ولم ينحل إلى الضروب .

(١) فإن . . . بنفسه : ساقطة من د ، س ، ن . (٢) لا يعلم (الأولى) : يعلم م || أو كذبه : أم كذبه م . (٣) القاييس و القياس م || لا يكون : يكون س . (٤) وإن : فإن د ، ن . (٥) ولذلك : وكذلك م . (٦ — ٩) إما قائم . . . ما هو موجود : ساقطة من س . (١٠) هو : ساقطة من هـ . (١١) بأنه : أنه ب ، س : سا ، ع ، ما ، م ، هـ . (١٢) هو أنه (الأولى) : ساقطة من سا || ليس ما أورد بل هو أنه : ساقطة من د ، س ، ع . (١٣) من (الثانية) : ساقطة من ب ، س ، سا ، ع ، ما . (١٤) جملة : جهة سا . (١٥) أيضا : ساقطة من ع .

- ومن الأمثلة لهذا الباب : الإنسان محسوس ، وكل محسوس فإنه يعدم من جهة ما هو محسوس . فكلما أردت أن تنتج في أمثال هذه الأشياء بشرط ، فيجب عليك أن تأخذ الأكبر في الأوسط بالشرط ، ثم تحلل . وإن صح إنتاجك مرسلا ، فخذ ذلك مرسلا ، ثم حلل . مثال الأول إن أردت أن تنتج أن الخير معلوم ما ، فقل لأنه موجود ما . وإن أخذت : معلوم ، فخذ : موجود . ٥
- ومتى انطلق ، فبدل الألفاظ ما شئت . وربما كان حذف جزء من اللفظ المؤلف ، غير مؤثر في غرضك ، وإنما أدخل إدخالا غير ضروري ، بل لفرط بيان ، فتكون إن أسقطته لم يتغير المعنى ، فأسقطه ، ثم حلل . فإنه ربما أردت أن تنتج : أن كذا هو متوهم ، ويكون الوسط المظنون ؛ فنقول : المتوهم جنس للمظنون ، وكذا هو مظنون ، فيدخل الجلس بين الحدود . وإنما أدخلته لتدل على أن حمل المتوهم على المظنون صحيح . ثم إن أسقطت ذلك لم يضررك في الإنتاج ، فأسقطه لينحل القول إلى القياس . وربما كان الأمر بالضد ، فيكون حذف شيء يسير يوقع خلافا كثيرا ، كما أن إدخاله يوقع أيضا خلافا كثيرا . فإليك إذا قلت : إن اللذة هي خير ، كان له معنى . وإذا قلت : إن اللذة هي الخير ، كان له معنى . وبين المعنيين بون بعيد . وكيف والأول ١٥
- منهما صادق عند من سلم أن اللذة خير ، والآخر ليس بصادق ، إذ ذلك يوجب أن يكون الخير مساويا في الحمل للذة . وكذلك من أراد أن ينتج : أن اللذة هي خير ، فيجب أن يجعل الأكبر خيرا ، بغير الألف واللام . وإن أراد أن ينتج : أن اللذة هي الخير ، فيجب أن يأخذ الأكبر مع الألف واللام حدا أكبر . ولقائل

(١) فإنه : ساقطة من د ، ن . (٣) عليك : ساقطة من د ، سا ، م ، ن .
 (٥) وإن أخذت : فإن أردت أخذت ع ، هـ || فخذ : قتل سا (٦) من : في س .
 (٧) لفرط : لفظ د . (١٠) المظنون : المظنون ما || الجنس : ساقطة من سا . (١٢) القول إلى : ساقطة من س . (١٥) الخير : خيره . (١٨) وإن : فإن ما .

أن يقول : إن في هذا خلا، فلتكن بَ هو الحد الأوسط ، فيكون حينئذ اللذة
 هي بَ . فلا يخلو إما أن تقول : إن كل بَ هو الخير ، أو تقول : بعض بَ
 هو الخير، أو تقول البَ هو الخير . فإن قلت : كل بَ هو الخير، فكأنك قلت :
 كل واحد واحد مما هو بَ ، هو الخير كله ، وهذا كذب . وإن قلت :
 بعض، صارت الكبرى جزئية . وإن أخذت مهملته ، كانت الكبرى مهملته ،
 فلم ينتج . فنقول في جواب هذا : إن المهملته في المادة المنعكسة تنتج . وذلك
 لأن المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع دون الموضوع ، بل على كل
 الموضوع . كما أن الموضوع مقول على كله . فلا يقلب الأصغر ، بل الأصغر
 لا يكون أيضا إلا منعكسا ، ولا يمكن أن يوجد إلا على هذه الصفة . وفي هذه
 المادة قد يكون قياس من مهملتين، حيث يقال : إن اللذة هي البَ ، والبَ
 هي الخير، وتكون هذه مساويات بعضها لبعض . فتعكس فتكون كل لذة بَ ،
 وكل بَ لذة ، وكل بَ خير ، وكل خير بَ . ولكن قولنا : كل خير بَ ،
 لا يفيد ما يفيد قولنا : إن كل الخير هو البَ . فإن الأول يلتفت إلى موضوعات
 الخير، وهذا يلتفت إلى طبيعة الخير نفسه . وذلك لا يفيد المساواة ، وهذا
 يفيد المساواة . فيفيد أيضا أن بَ مقول على كل ما يقال له خير ، بعدما أفاد
 أن كل الخير مقول على كل ما يقال له بَ . وهذه الفائدة غير مستفادة من
 المقول على الكل ، بل المستفادة من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف

(١) الحد : الجزوع || فيكون : ويكون د ، ن . (٢) فلا يخلو : ولا يخلو د .
 (٣ — ٢) أو تقول بعض بَ هو الخير : ساقطة من د ، ن . (٤) واحد واحد : واحد
 ع ، ع || وهذا كذب : وهذا يكون كذبا ع ، ع . (٥) جزئية . . . الكبرى :
 ساقطة من د ، ن . (١٠) يقال : ساقطة من م (١٣) ما يفيد : ما يفيد د ||
 إن : ساقطة من م || الخير : ساقطة من ع . (١٥) المساواة : ساقطة من س . (١٧) المقول
 (الأول) : القول ب ، م .

- بالموضوع فقط . فإن هذا هو المعنى المستفاد من القول على الكل . ليس المقول على الكل هو أن بَ المحمول يقال على كل الأشياء التي يقال على كلها الموضوع ، حتى إن كان شيئا يقال عليها بَ ، ولا على كلها ، لم يقل عليها المحمول ، بل هو أعم من ذلك ؛ وكذلك ليس معنى المقول على الكل ، أن يكون مقولا على كل ما يوجد فيه بَ ، حتى إن كان بَ يوجد في بعض الشيء ، يكون آ مقولا على كله ، حتى يكون قولنا الحيوان ، على كل إنسان ، معناه الحيوان مقول على كل شيء ، يوجد فيه الإنسان ، فيكون مقولا على كل جسم . فإن هذا ربما كان أخص مما يوجد فيه الإنسان ، كما تحققت من هذا المثال . فإذا ليس معناه هذين ، فكيف يكون معناه أن الحيوان بكلية مقول على الإنسان ؟ حتى يكون قولنا :
- اللذة هي الخير ، وقولنا : كل لذة هي خير ، بمعنى واحد يوجهه المقول على الكل في أحدهما ؟ فإذا هذا يفيد بنفسه فائدة أخرى ، وصلاح أن يؤلف من مثله النحو من القياس المذكور ، ولا يلزم الشك المذكور .

(١) ليس : + له م . (١ - ٢) ليس المقول على الكل : ساقطه من د ، س . (٢) ب : ساقطة من م . (٦) مقول : مقولا م . (٨) تحققت : تحققت م . (٩) فكيف : وكيف س . (١١) وصلاح : وصلاح م ، س ، ع ، ه ، ه .

[الفصل التاسع]

(ط) فصل

وذكر أحوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب أشكال المقدمات ،
يجب أن تراعى في التحليل بسبب الشكل والاقتران وصورة المقدمات

فلنقل الآن في الأحوال التي تعوق عن التحليل بسبب شكل القياس وبسبب
شكل المقدمة ، أعني الذي ليس بسبب الحدود .

- ف نقول : إنه قد يتفق أن يكون القياس الموجود مركبا ، فيحتاج أن يحلل
أولا إلى قياسات . فإذا وجد قياس أوهم ذلك أن القياس الثاني هو من شكله ،
فيجب أن لا يلتفت إلى ذلك ، ونعلم أن القياسات قد تتركب ، وهى من
أشكال وضروب مختلفة ، بل يجب أن تعتبر حال التأليف في نفسه لا غير . وإذا
كانت القياسات مؤلفة لثبوت سلبا ، وكان المحمول مركبا ، فإنه قد يمكن أن يخفف
فيزال التركيب . وذلك لأنه إذا كان الدعوى أن الماء جسم بسيط مشروب ،
فهذا يمكن أن يبطل فيه جملة القول ، فيقال : ليس جسما بسيطا مشروبا .
ويمكن أن يبطل بأن يبطل أنه مشروب . فإنه إذا أبطل أنه مشروب ، لم يكن
جسما بسيطا مشروبا . ثم يكون إبطال أنه مشروب ، يكفى أن يورد الحد

(٢) فصل : الفصل التاسع ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٩ ، ط ، هـ . (٣) ذكر :
ساقطة من ط || من : من ع . (٤) يجب . . . المقدمات : ساقطة من س ، سا ، ط .
(٥) تعوق : تعرف د || بسبب شكل : بحسب شكل س . (٦) بسبب الحدود :
بحسب الحدود س . (٨) الثاني : التالى د . (١٠) تعتبر : لا تعتبره || حال :
ساقطة من د || نفسه : فسبب د ، سا ، ن (١٤ - ١٥) لم يكن . . . مشروب :
ساقطة من د ، ن .

- الأكبر في القياس وهو المشروب وحده ، فيكون التحليل أصهل . فنقول :
ماء البحر ماء ، ثم لا نقول : وماء البحر ليس بجسم بسيط مشروب ، بل نقول :
ليس بمشروب . فهذا وذلك يقوم لك في غرضك مقام المركب . فإن جامك
قياس استثنائي لخله إلى شكله ، لا تحمله إلى الأشكال الاقترانية . أما المنتجة
للاستثنائي ، فسيمكنك ذلك فيه . وكذلك المنتج للخلق في قياس الخلف ، إما
على الطريق المشهور عند الجمهور ، وإما الحقيقي المركب من الحمل والشرطي ،
على ما أوضحناه ، وكلاهما اقتراني . ويمكن أن يحلل إلى الأشكال . والفرق بين
الشرطية التي في القياس الاستثنائي الذي في الخلف ، والقياس الاستثنائي الذي
ليس في الخلف ، أن الشرطية التي في الخلف لا يلتفت فيها إلى تسليم المخاطب ،
إذ الحق لا يخرج من طرف النقيض ، وأما الأخرى فيحتاج أن يقرر المخاطب بها ،
ويسلم منه أنه إذا كان المقدم كذا ، لم كذا التالي . والخلفية في كل مادة يكون
التالي منها قبيض المقدم في الأكبر ، فلا يصرح بها استثناء . وفي غير الخلف
لا بد من التصريح به في أكثر الأمر . وربما لم يصرح بالمستثنى هذا . وربما
أشكل الأمر في الانحلال ، وكان القياس صالحا لأن يخل إلى أشكال ثلاثة
كالقياس المنتج للجزئ السالب ، أو إلى الأول والثاني ، كالقياس المنتج للكل
السالب ، أو إلى الأول والثالث ، كالمنتج للجزئ الموجب . وربما كان لا يخل
إلى شكل آخر إما لأنه لا ينتج مطلوبه إلا في شكل واحد كمنتج الكل الموجب ،
وإما لأنه إن أنتج مطلوبه غيره . فإنه لا يخل إلى ذلك الغير لأن حدوده

(١) وهو المشروب : ساقطة من د ، ع ، م ، ن || وهو : ساقطة من س ، ع ، م .
(٢) الاقترانية : المفردة س . (٣) فية : ساقطة من هـ . (٤) ويمكن : فيمكن س .
(٥) فيحتاج : + إلى س || مجرد : مجرد س . (٦) أنه : ساقطة من د ، ع ، م ، ن ||
كذا التالي : كذا كذب التالي س . (٧) للجزئ : للجزئ ب ، د ، ع ، م ، ن .
(٨-٩) للكل . . . والثالث : ساقطة من س . (١٠) للجزئ : للجزئ ب ، د ، ع ، م ، ن .

لا تطيع للعكس المراد إليه ، كرايع الثانى وخامس الثالث ، فإنه يجب أن تراعى الحدود وكيف حال الشركة فيها . فإن أشكل فلا تبال بعد أن ينحل .

ومما يتعذر معه أمر حل القياس إلى الأشكال ، اشتباه السالبة والمعدولة .

فإنه إذا كانت المقدمتان أو إحداهما معدولة ظنت سالبة فنلظ ذلك . وأكثر

ما يغلظ هذا إذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا عدول فيها ، وفى المقدمات

عدول . فظن سلبا مثلا أن تكون الصغرى معدولة من جهة المحمول ، والكبرى

معدولة من جهة الموضوع . مثل قولنا : كل ج ، هو لا ب . وما هو لا ب ،

فهو آ . فكل ج آ . فهذا ما يحير ويغلظ . ولكن يجب أن تراعى حال السلب

والعدول ، وأن تأخذ المعدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذى يقرن به

وخصوصا من المحمول . وقد علمت الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة والحال

فى تلازمها وتخالفها . وسيكفيك ما سلف لك من بيان ذلك ، ولا تحتاج إلى

الإطالة التى تورد فى هذا الموضع ، لتبين به الفرق بين أن يرد السلب بعد هو

وبعد الكلمة الوجودية ، وبين أن يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية ، بأن

يقال : لا فرق بين أن يرد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية ، وبين أن يرد بعد

معنى آخر . فإنه لو كان قولنا : موجود لا أبيض ، مناقضا لقولنا : موجود

أبيض ، لكان قولنا : يمكن أن يمشى ، مناقضا لقولنا : يمكن أن لا يمشى ،

بل يكون قولنا : عود أبيض ، مناقضا لقولنا : هود لا أبيض . فسيكون كل

شئ إما عود أبيض ، وإما هود لا أبيض . ويكون القمر عودا لا أبيض ،

(١) للعكس : العكس د ، ع ، هـ ، ن . (٥) بسيطة : لبسطة م . (٧) جهة :

ساقطة من ع (٨) ما : مما سا . (١٢) الموضع : + فيه نغ ، د ، سا ، ع ، عا ،

م ، ن ، هـ . (١٤) أن يرد (الاول) : ساقطة من د || يرد (الثانية) : + به

د ، عا . (١٧) فسيكون : بسبب كون نغ . (١٧-١٨) مناقضا . . . أبيض :

ساقطة من د . (١٨) وإما عود : أروعود ن .

- وسيكون كل شيء إما شيئا يساوي شيئا، وإما شيئا غير مساو على معنى متفاوت .
 مثلا: إذا عتينا بغير مساو متفاوت، أو عتينا شيئا أهم منه مختصا بالوجود، فستكون
 النقطة إما مساوية للنقط ، وإما متفاوتة . قالوا : إذا غلط وأخذ المعدول في قوة
 السلب عرض منه محال ، وغلطه عظيم . فليكن آ ، مكون ب ، ليس بمكون د ،
 هو غير مكون ج . أبيض د ليس بأبيض ب ، هو غير أبيض . حتى يكون
 ب ، الشيء الذي لا هو أبيض ، ولا هو أيضا ليس بأبيض . لأن المعدولة غير
 السالبة . ود الشيء الذي ليس بمكون ولا أيضا هو ليس بمكون . لأن المعدولة
 غير السالبة . وإذا كان آ مكونا ، فيكون محمولا على ج الأبيض حمل الأعم ،
 حتى يكون كل أبيض مكونا ، وليس كل مكون أبيض . ولكن ب تقيض
 آ وهو ليس بمكون ، ود تقيض ج وهو ليس أبيض ، فلأن آ أهم من ج ،
 فيكون د أهم من ب . وقد علمت هذا مما تكرر عليك . وما يزيدك في التنبه
 لذلك بيانا ، أن تعلم أنه لما كان ما يكذب عليه آ ، يكذب عليه ج ، فيصدق
 عليه د . وكان قد صدق ب ، وكلما صدق ب ، صدق د . لكن آ قد يصدق
 على ما ليس بج ، لأنه أهم منه ، فيصدق إذن على بعض ما هو د ، وحينئذ
 يكذب ب ، وكان كلما صدق ب ، صدق د . فاذن د أهم من ب . فكذاك
 إذا كان د أهم من ب ، فسيكون ج أخص من آ . وعلى قلب ذلك البيان فليكن
 د الغير المكون ، في قوة التقيض لآ المكون ، فإن كان هو في قوة التقيض ،

(١) شيئا : (الأولى) : ساقطة من ه || متفاوت : مغلوب د ، ن ؛ متفاوت من .
 (٣) وأخذ : فأخذها . (٤) وغلطه : وغلط ب ، د ، ن || وغلطه/عظم : ساقطة من س ، سا .
 (٦-٧) المدولة غير السالبة : المدولة غير السالبة سا . (٧) لأن : أن م || المدولة :
 المعدول سا . (٨) السالبة : السالبة ب || ج : د د . (٩) ولكن : ولكن
 س ، سا ، ه . (١٢) لذلك : لك د ، ن || يانا ، ساقطة من ه . (١٣) وكلما : فكلمتا
 || صدق د : صدق ج ن . (١٥) فكذاك : فكذاك د ، ن ؛ وكذلك سا ، ه . (١٦) د : ساقطة
 من س . (١٧) ج : زنج ، ب ع ، ها .

فسيكون على هذا الحكم المذكور في الانكاس . ولكن ب كذلك ج ، فإن كان د في قوة نقيض لآ ، كان أخص من ب ، وكان أيضا أخص من ب ، إذ كان ب في قوة د من حيث هو غير أبيض . وإذا كان كذلك لم يكن د ب ، وليس د أيضا بآ . فيصدق عليه أنه ليس آ ، وقد يصدق عليه أيضا أنه ليس ب . فهو إذن قد سلب عنه الطرفان . وما سلب عنه الطرفان فهو في حكم الواسطة . والواسطة ، ليس بأن يكون نقيضا لأحد الطرفين ، أولى منه بأن يكون نقيضا للطرف الآخر ، بل هو نقيض لكل طرف . فإذا كان من حيث د هي نقيض آ ، وب نقيض ج ، يكون ب أهم من د . ولأن د نقيض ب ، ود نقيض ج ، ونقيض ب ، أهم من ج ، فسيصير د أهم من ج ، وهو هو ، هذا خلف . ١٠

وأما أنا فاقول : إنني لست أفهم هذا الكلام حق الفهم . وسيكون غيري يفهمه فهما أبلغ من فهمي له لأنه إن كان إنما يكون واسطة لأن الطرفين يسلبان عنه . فيكون إذن شيء ليس هو آ . وأيضا ذلك الشيء ليس هو ب . فهذا يكفي أن أعلم أن آ د ليسا بمتناقضين . ولا أحتاج إلى هذه الهندسة كلها . ومع ذلك فإنه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة ، فإن الواسطة هو الذي يسلب عنه ١٥

(١) ولكن : وليس س ، ولكن ما || فإن : ولما س ، عا . (٢) كان : ساقطة من د ، ن || وكان : + آ م . (٣) غير : ساقطة من م . (٥) إذن : أيضا ن || سلب : يسلب د ، ساء ، ن ، هـ . (٦) منه : منها د ، ن . (٧) هو : هي د ، ن || بل هو نقيض لكل طرف : ساقطة من سا || حيث : + أن سا . (٨) يكون : ويكون سا || ب (الثانية) : ساقطة من س . (٩ — ٨) ود نقيض ج : وب نقيض د س . (٩) ونقيض : وكان س || ج : د س || د : ب س . (٩ — ١٠) نقيض ج . . . خلف : ساقطة من هـ . (١٢ — ١٤) لأنه . . . كلها : ساقطة من د ، ع ، عا ، م ، ن . (١٢) إن كان إنما يكون : إذا كان سا . (١٣) ب : د س ، سا ، هـ . (١٥) هذا : ساقطة من س || بالحقيقة : ساقطة من م .

- الطرفان جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث العموم والخصوص . والمعدولة ليست هي السالبة ، على الوجه الذى يقال : ليس الإنسان هو الحيوان ، أن معنى الحيوان أعم من الإنسان . فأما أن الحيوان ليس محمولا على الإنسان ، فكلًا . وههنا فإن الموجبة لا تحمل على المعدولة . وأما السالبة المقابلة لها فإنها تحمل على المعدولة . وإنما تفارقها بحسب العموم . والمتوسطة كالمباين ،
- فليس إنما تخالف الطرفين بأن أحد الطرفين أعم ، بل بأن الطرف لا يحمل عليها أصلا . فقد أخذ إذن المعدولة كالواسطة . وإنما المعدولة بالحقيقة ، نوع وأمر أخص من الطرف الآخر . ومثل هذه الواسطة ليس يجب أن تكون نسبتها إلى الطرفين نسبة واحدة ، بل تكون نسبتها إلى أحدهما نسبة الأمر الذى هو مبين ، ونسبته إلى الآخر نسبة الأمر الذى هو أخص . ثم إن الواسطة ،
- وإن كانت مسلوبا عنها الطرفان ، فليست تقوم ولا لشيء من الطرفين مقام النقيض ؛ فإنه ليس كلما ليس الشيء ، فهو نقيضه . وكل من له عقل وإنصاف يعقل أن هذه النسبة غير متشابهة . وليس يجب إذا فرض نقيضا من جانب ، أن يصير نقيضا من الجانب الآخر ؛ بل أن يصير متوسطا . ثم يشبه أن يكون عند غيرى
- بيان لهذا ليس حدى ؛ إلا أنه لم يرد فى التفاسير شيء يقنع به . وإنما خبطوا فيه خبط عشواء .

(١) والمعدولة والمعدولة عا . (٣) أن : ساقطة من د ، ن . (٤) فكلًا : فكلماس || الموجبة : + ثم عا || لها : ساقطة من د ، ن . (٥) المعدولة : المعدولة ع || كالباين : كالتقارب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، ه . (٦) بأن (الأول) : بل د ، ن || الطرف : الطرفين ب ، د ، س ، سا ، ط ، م ، ن ، ه || عليها : عليها ع ، ه . (١٢) يمثل : فإنه يستدعي ؛ فإنه يمثل س ، عا ، ه . (١٥) يقع : ينفع د ، عا ، ن || به : ساقطة من ه .

والمقدار الذي عرف من أمر المدول والسالب يعني عن تكلف هذه الهندسة ، فليقتصر على ذلك ، فإن في ذلك يانا وفرقانا . واعلم أن أخذ المدول مكان النقيض يكون بالقوة ، كنقل النقيض إلى المضادة . وقد علمت ما في هذا . فإن كانت المادة ضرورية لم يختلف ، وإن كانت ممكنة اختلف ولم يصلح .

[الفصل العاشر]

(ى) فصل

في استقراء النتائج التابعة للطلوب الأول بالقياس المؤلف

المقاييس التى تنتج الكلى فإنها تنتج ذلك الكلى والجزئى تحته ، وعكسهما
المستوى ، وعكس التقيض . ومعنى عكس التقيض هو أن تجعل مقابل
المحمول ، بالإيجاب والسلب موضوعا ، ومقابل الموضوع محولا . مثل أنه إذا
أنتج : كل آ ب ، أنتج : ما ليس ب ، ليس آ . ولكن ينتج الأول بالذات ،
وأولا ؛ وهذه بالعرض ، وثانيا ؛ على سبيل اللزوم . والجزئية الموجبة تجمع إلى
ما ينتج عكسه وعكس تقيضه . وأما السالبة الجزئية ، فليست تستتبع شيئا لأنها
لا تنمكس . وهنا وجوه أخر فى اللوازم المستنبطة من قياس واحد ، وهو أن
القياس الكلى فى الشكل الأول إذا قام بالفعل على الحد الأصغر ، قام بالقوة
على كل ما يشاركه تحت الأوسط ، أعنى على كل موضوع مثله للأوسط .
وأیضا على كل موضوع للأصغر . فإذا أحضرت هذه الموضوعات فى الذهن ،
انعددت قياسات أخر فى الحقيقة ، وكأنها ليست قياسات أخرى ، بل كأنها
القياس الأول لاتصالها فى الذهن به معا . فالوجه الأول نتيجة مع نتيجته .
والوجه الثانى نتيجة تحت نتيجته . وأما الشكل الثانى فإنما تستتبع النتيجة فيه

(١) فصل : الفصل العاشر ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ؛ فصل : اعا ، هـ ، (٣) استقراء :
استقراء ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، ف ، هـ . (٧) آ ب : ب آ سا ، عا . (٨) وهذه :
ساقطة من ع || وثانيا ؛ ثانيا س . (٩) ما ينتج عكسه : ما عكسه سا . (١٠) من : عن
س . (١٢) كل (الأول) : ساقطة من د ، ن . (١٤) وكأنها : + كلها ع || ليست :
+ ساقطة م . (١٥) لاتصالها : + معا هـ || به : ساقطة من ب ، د ، س ، سا ، ن ، هـ
|| نتيجة : ساقطة من هـ || نتيجته : د ، س ، سا ، م . (١٦) نتيجته : نتيجة د ، س ،
سا || وأما : وأما فى س ، سا ، عا ، هـ || الشكل : الوجه ع .

ما تحتها لا مامعها . فإن الأكبر بالفعل غير مقول على الأوسط ، بل عسى بالقوة . وأما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها بحكم ذلك القياس ، لأن ذلك إنما يمكن حيث تكون النتيجة كلية فيقوم في القياس الذي هو في الحقيقة منتج النتائج المستتبعة مقام الكبرى ، فيظن للاتصال الذي فيهما أنهما قد لزمنا من قياس واحد . وأما إذا كانت النتيجة جزئية ، فلا يمكن ذلك فيها . أعني استتباع ما تحتها . وأما استتباع التي معها فيمكن . وإذا لم تكن النتيجة الجزئية أن تستتبع ما تحتها في الأول ، فذلك في الآخرين أخرى . فإنه إذا كان لا يستتبع النتيجة الكلية مامعها في الآخرين لأن الحكم على الأوسط غير مبرهن ، أى غير موضوع بالفعل مينا ، ويحتاج إلى بيان ، فكم بالحرى أن لا تستتبع الجزئية جزئية معها . ولكن نظن أن النتيجة في الشكل الثالث قد تستتبع مامعها . وللصواب أن ذلك ليس مع النتيجة ، لأنه ليس الموضوع فيه بالفعل مرتبا تحت الأوسط مع موضوع النتيجة الثانية فيكون مامعها ، وإنما يكون معها إذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الأولى تحت الأوسط ، فيكون الحكم عليها كالواحد ، والقياس عليها في الظاهر كالواحد . وأما إذا كان يحتاج إلى عكس وبيان ، فلا . وبالجملة إنما يكون معها إذا كانت نسبتها إلى الكبرى واحدة . وإنما يكون تحتها إذا كانت النتيجة تصح أن تصير كبرى . فهذا وجه توقف به على أن القياس كيف يتفلك عن نتيجته إلى لازم آخر .

- (١) لا مامعها : لا مامعها د ، س ، سا . (٢) نتائجها : في باع ، ما . (٤) النتائج : النتيجة د ، س ، سا ، ع ، ما ، ن ، هـ || فيهما أنها : فيها أنه د ، س ، سا ، ن . (٥ — ٦) استتباع ما تحتها وأما : ساقطة من د . (٦) التي : التي . (٨) الآخرين : الأخرى ما . (٩) أى غير : أر غير د ، ن || ويحتاج : يحتاج ما . (١٠) جزئية : ساقطة من د ، ن . (١٢) موضوعها : موضوعا ع ، م . (١٥) نسبتها : نسبتها د ، ن . (١٦) النتيجة : ساقطة من سا || يتفلك : يتقلب د ، سا ، ن . (١٧) نتيجته : نتيجة د ، سا ، ن .

[الفصل الحادى عشر]

(ك) فصل

فى أن المقدمات الصادقة قد تلزمها النتيجة الصادقة ولا ينعكس

فتكون النتيجة الصادقة لازمة عن مقدمات صادقة

- اعلم أنه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة، إذ كان يلزم عنه النتيجة، والنتيجة كالنتالى، فيجب من وضع المقدم، وهو صدق القياس أى صدق مقدماته وصواب تأليفه، أن تكون النتيجة لا محالة صادقة. وليس يجب برفع المقدم، وهو كذب المقدمات أو فساد التأليف، كذب النتيجة لا محالة، بل قد يمكن أن تكون من مقدمات كاذبة، نتيجة صادقة، لا أن المقدمات أوجبتها، بل اتفق أن كانت صادقة لذاتها وعارضة لهذه المقدمات. فأما أنه قد يمكن أن تكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة، فنال ذلك أنك إذا قلت: كل جـب، ولا شئ من آـب، فأتيج: لا شئ من جـآ، ثم حررت فكذبت فيهما فقلت: لا شئ من جـب، وكل آـب، أتيج ذلك: أنه لا شئ من جـآ. وكذلك أيضا فى الموجب إذا اتفق أن كان شيخان متباينين فى الجنس، وأورد جنس أحدهما فقبل بالإيجاب على الآخر، وقيل ذلك بالإيجاب على المباين أتيج الصلح. مثال ذلك قولك: كل إنسان حجر،

(٢) فصل: الفصل الحادى عشر ب، د، س، ما، ع، م، فصل ١١ ط، هـ.
 (٤) فتكون... صادقة: ساقطة من س، سا، ط، هـ. (٥) اعلم: واعلم عا.
 (٧) يرفع: أن يرتفع د، أن يرفع ن. (٩) لأن: لأن د، م || أوجبتها: أوجبه ب، د، س، سا، ع، ط، م، ن. (١٠—١١) صادقة من مقدمات كاذبة: كاذبة من مقدمات صادقة ط. (١٢) فأتيج: وأتيج د، ن، فأتيجت س، سا، هـ || فيها: فيها د، ن.
 (١٥) ذلك (الأول):. + الآخر || الصدق: الكذب ع، ط.

وكل حجر حيوان ، فيلزم منه : أن كل إنسان حيوان. أو قيل: ولا شيء من الحجر بجناد ، فانتج : لا أحد من الناس بجناد. فأما إن هذا المقول الذى قيل قياس ، فلا أنه قول إذا وضع ما فيه ، أى سلم ، لزم عنه قول آخر ، اضطرابا لذاته لا بالعرض . وهذا القول الآخر هو هذه النتيجة الصادقة .

- ٥ فلنبدا أولا بالدلالة على أصناف هذا النحو من الإنتاج فى الشكل الأول .
فنتقول : إنه لا يخلو إما أن يكون الكذب فى المقدمتين جميعا أو فى إحداهما . فإن كان الكذب فى الكبرى ، وكان كذبا فى الكل ، أى ومع ذلك فى كل وقت ، حتى يكون كاذبا غاية ، وكان القياس على مطلوب كلى ، فيمتنع أن ينتج عنه الصدق البتة .
والسبب فيه أن ضد تلك المقدمة يكون صادقا . وإذا أضيف إلى الصغرى ، أنتج ضد النتيجة التى ينتجها كاذب الكبرى فى الكل ، ويكون ذلك الضد صادقا .
١٠ كيف يكون هذا صادقا . فأما إن كانت كاذبة بالجزء ، فإنه قد تكون النتيجة فصادقة . فإنه يمكن أن يكون الحد الأكبر فى كل الأصغر ، ومع ذلك ليس فى كل الأوسط ، بل فى بعضه ، وذلك حيث يكون الأوسط أعم من كليهما . فنصدق أن كل ج ب ، ويكون كاذبا ببعض أن كل ب آ ، ويصدق كل ج آ . مثاله :
كل ققنس أبيض ، وكل أبيض حى . ١٥

وأما السلب فإن تكون نسبة الأوسط هذه . لكن الأكبر قسم الأصغر تحت عام فهو غير موجود فى شيء من الأصغر . ولكن بدل الققنس الثلج . فأما إن كانت الصغرى كاذبة فى الكل ، فيمكن أن ينتج الصدق . مثل أن يكون الأكبر جنسا ، والأوسط والأصغر نوعين متفقين فى المرتبة تحت . كقولنا : كل

(١) منه : ساقطة من سا . (٢) فانتج لا أحد من الناس بجناد : ساقطة من سا || المقول : القول ع . (٩) وإذا : فإذا هـ . (١٢) فإنه يمكن : فإنه قد يمكن هـ . (١٦) السلب : السلب هـ . (١٧) ولكن : وليكن د ، س ، سا ، ن .

- إنسان فرس ، وكل فرس حى . وللساب بدل الحى جنس غريب عن كليهما .
 كما نجعل بدل الفرس والإنسان ، الموسيقى والطب . وترك الحى بحاله .
 وكذلك إن كانت الصغرى كاذبة فى الجزء ، حتى يكون الأوسط نوعا مثلا ،
 ويكون الأصغر فصلا ما أهم من النوع ، أو جنسا أقرب ، ويكون الأكبر جنسا
 للنوع ، أو جنسا أعلى من الأصغر ، كقولنا : كل مشاء إنسان ، وكل إنسان
 حيوان . وللساب جنس غريب لمثل ذلك كما نقول : إن كل فكرى عقل ،
 وهذا كاذب فى البعض ، ولا شئ مما هو عقل بحيوان . فإن كان القياس على
 جزئى فإن الكبرى الكاذبة فى الكل تنتج . مثاله : بعض الأبيض ثلج ، وكل
 ثلج حى ، فبعض الأبيض حى . ونسبة ما بين هذه الحدود هى أن الأصغر أء
 من الأوسط . ويقال على كله ، ولكنه يقال على بعض الأكبر . مثاله
 فى السلب : بعض الأبيض إنسان ، ولا شئ من الناس بحيوان . والأوسط
 كما كان ، لكنه يقال على بعض الأكبر . والأكبر يقال على كله . وكذلك إن
 كانت جزئية الكذب ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض من الأوسط ،
 والأصغر والأوسط فى بعض الأصغر ، فتوجب الكبرى كلية أو تسلب كلية .
 فاما القياسان المتجان للجزئى فقد ينتجانه ، والكبرى كاذبة بالكل ، أو بالجزء ،
 أو الصغرى ، أو كلاهما كاذبان . فإنه يجوز أن يكون الأكبر كالحى غير
 موجود فى شئ من الأوسط كالثلج ، والثلج موجود فى بعض الأبيض ،
 والأكبر موجود فى بعض الأصغر . فتوجد الكبرى موجبة . وللسلب ، الأكبر
 موجود فى كل الأوسط ، كالحى للإنسان ، وفى بعض الأصغر كالأبيض

(١) والسلب : والسلب . (٨) جزئى : الجزء د ، ن . (١٠-١٢) مثاله . . .

الأكبر : ساقطة من سا . (١٢-١١) والأكبر . . . الأكبر : ساقطة من د ، ن .

(١٣) من : ساقطة من ع . (١٨) والسلب : ولا سلب د ، ن .

دون بعض ، فتوجد الكبرى سالبة . وكذلك الحال إن أخذت الكبرى كاذبة
 فى الجزء ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى بعض الأوسط ، كالحى فى بعض
 الجسد ، والأوسط فى بعض الأصغر ، فتؤخذ الكبرى موجبة كلية أو سالبة كلية .
 فإن جعلت الصغرى هى الكاذبة فى الكل ، فإنه يجوز أن يكون الأكبر فى كل
 الأوسط ، كالحى فى كل فففس ، وفى بعض الأصغر ، كالحى فى بعض الأسود ،
 ويكون الأوسط ليس فى شئ من الأصغر ، ويوجد فى بعض . وللعلب الأكبر
 جنس غريب من الأوسط ، كالحى الذى هو غريب من العدد . ثم يكون
 الأوسط مسلوبا عن عرض يوجد فيه الأكبر ، كالأبيض ، فيكون لا شئ من
 الأبيض بعدد ، فيؤخذ كل أبيض عددا . وأما إن جعلت الصغرى كاذبة فى
 البعض ، فلا يجب أن يكون كذبا إذا أخذت جزئية . وأما إذا أخذت المقدمتان
 جميعا كاذبتين ، أما الكبرى فى البعض ، وأما الصغرى فى الكل ، فيجوز أن
 تكون النتيجة صدقا ، وذلك إذا كان الأكبر كالحى موجودا فى بعض الأوسط
 كالأبيض ، وفى بعض الأصغر كالأسود ، والأبيض لا شئ من الأسود .
 وأخذ بعض الأسود أبيض ، وكل أبيض حى ، أو ليس شئ من الأبيض حيا .
 فينتج الصدق . وقد يجوز أن تكون النتيجة صدقا والمقدمتان جميعا كاذبتين فى الكل ،
 بأن يكون الأكبر كالحى مسلوبا عن جميع الأوسط . وهو نوع غريب كالعدد
 وجود فى بعض الأصغر ، وهو كمروض لأنواعه كالأبيض . ثم يكون
 الأوسط مسلوبا عن كل الأبيض ، فيؤخذ بعض آجب ، وكل بآ . وللعلب
 يكون الأوسط نوعا تحت الجنس ، مثل الفففس تحت الحى . ويكون الأصغر
 شيئا من الأعراض التى يوجد فيها الأكبر كالأسود ، لكن الأوسط لا يوجد
 فيها البتة ، فيقال : بعض آجب ، ولا شئ من بآ .

١٠

١٥

٢٠

(٥) فففس : النفس طائر عظيم ينفاره أربعون نقبا بصوت بكل الأنعام والألحان الجبية المطربة
 (تاج المروس) . (٦) وللعلب : اللب د ، ن . (١٢) كالحى : كل ع . (١٣) كالأبيض :
 ساقطة من م . (١٨) وللعلب : واللعب . (٢١) بعض : ساقطة من ه || بآ : آب ن .

- وأما في الشكل الثاني فقد ينتج الصدق من الكذب على جميع الأقسام ،
 وفي الكليات والجزئيات . فإن حدود الضرب الأول إذا كانت صادقة
 وأتجت : لا شيء من آآ ، بفحات الموجبة سالبة ، والسالبة موجبة ، كانتا
 كاذبتين في الكل ، وأتجتا تلك النتيجة بعينها في الضرب الثاني منه . وكذلك
 حدود الضرب الثاني ينتج مثل ذلك من الضرب الأول منه . وكذلك إن كانت
 إحداهما كاذبة بأن يكون الأوسط موجودا في الطرفين ، وليس أحد الطرفين
 موجودا في الآخر ، بفعل موجودا في كل أحدهما ولا في شيء من الآخر ، فإن
 النتيجة تكون : أن لا شيء من الأكبر في الأصغر ، وسواء جعلت السالبة
 الكاذبة صفري أو كبرى . وكذلك إن كان الأوسط شيئا لا يوجد في شيء
 من الطرفين ، ولا يوجد أحدهما في شيء من الآخر ، فاخذ موجودا في أيهما
 كان ، فيكون الإيجاب كاذبا ، وتكون تارة صفري ، وتارة كبرى . وكذلك
 إن كانت الكاذبة كاذبة بالجزئيات ، يكون الأوسط في بعض طرف ، وفي كل
 الآخر ، وهما متباينان ، وأخذ لا في شيء من ذلك الطرف ، فكانت السالبة
 كاذبة ، لكون الأوسط في بعض طرف ، وقد أخذت لا في شيء من ذلك
 الطرف . وكذلك إن كان الأوسط موجودا في بعض كل من الأصغر والأكبر ،
 ولا واحد منهما في الآخر ، كالحار في الأسود والأبيض ، فاخذ في كل أيهما
 شئت ، وفي لا شيء من الآخر ، فتكون القضيتان كاذبتين في البعض ، والنتيجة
 صادقة ، إن كان القياس على جزئي . وكذلك فإنه يجوز أن يكون الأوسط

(٥) كانت : كان ن . (٦) إحداهما : أحدهما ن . (٧) الآخر (الأول) : الأصغر ن .

(١٠) أحدهما : ساطعة من د ، ن . (١٢) بالجزئيات : بالجزء ، س ؛ + بأن س ، هـ .

(١٣) وأخذ : فأخذ هـ . (١٣ - ١٥) فكانت السالبة . . . الطرف : ساطعة من ن .

(١٥) موجودا : ساطعة من س || كل : + واحد س ، س ، هـ ؛ ساطعة من هـ ، ن .

(١٦) فأخذ : وأخذد ، ن .

كالحيوان ، مما يوجد فى كل الأكبر وفى بعض الأصغر ؛ والأكبر ليس فى كل الأصغر ، كالفقنس فى المتحرك ؛ وإن أخذت معه الكبرى سالبة كلية أنتج الصدق . أو أن يكون الأوسط لا فى شىء من الأكبر ، ولا فى كل الأصغر ؛ والأكبر ولا فى كل الأصغر ؛ فتوجد الكبرى كاذبة موجبة . وكذلك إن كانت الكبرى وحدها صادقة ، بأن يكون الأوسط غير موجود فى شىء من الطرفين ، والأكبر ليس إلا فى بعض الأصغر ، فتوجد الصغرى جزئية موجبة أو تكون موجودة فى جميع كليهما ، وهما على ما قيل ، فتوجد الصغرى جزئية سالبة . وعلى هذا القياس فتأمل .

وأما فى الشكل الثالث فقد ينتج الصدق من الكذب كيف اتفق . أما من الكاذبتين فى الكل ، فإن يكون الأوسط مباينا للطرفين ، وأكبرهما فى بعض الأصغر ، فتوجد المقدمتان موجبتين . وذلك فى إنتاج الإيجاب . أو تكون المباينة مع الأصغر وحده ، فتوجد معه بإيجاب كاذب ، ومع الأكبر سلب كاذب ، وذلك فى إنتاج السلب . وأما الكاذبتان فى الجزء ، فإن يكون الطرفان كل واحد منهما ، يوجد فى بعض الأوسط وحده ، والأكبر فى بعض الأصغر فيوجد أن كليتين بالإيجاب ؛ أو تكون الكبرى سالبة كلية ، والصغرى كلية موجبة . وقد يجوز أن توجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة ؛ بأن يكون الأكبر موجودا فى بعض الأصغر ، وغير موجود فى شىء من الأوسط ؛ ولكن الأصغر

- (١) فى كل الأكبر : ساقطة من ن . (٢) أو أن : وإن س ، ه . (٣) ولا فى كل الأصغر : ولا فى شىء من الأصغر د ، ن || وكذلك : ساقطة من س || إن : وإن س . (٤) صادقة : صادقا س . (٥) وهما : ساقطة من ه . (٦) من : على س . (٧) أو تكون : إذ تكون ما ، أن تكون ه . (٨) المباينة : المتابعة ع . (٩) — (١٠) ومع ... كاذب : ساقطة من د ، ن . (١١) والأكبر : الأكبر د ، ن . (١٢) أو تكون أو توجد س ، ع . (١٣) كاذبة : كلية ه .

- موجود في بعض الأوسط، فيكذب، فيجعل الأكبر في كل الأوسط. وللسلم
أن يكون الأكبر في مثل ذلك موجوداً في كل الأوسط، فيوجد ولا في شيء.
منه. وقد تنتج والكبرى موجبة كاذبة في كل، كقولك: كل فففس حى،
وكل فففس أسود؛ ويعكس هذا الترتيب والصغرى كاذبة في الكل أيضاً،
كقولك: كل فففس حجر؛ ولا فففس بأسود. وكذلك والكبرى كاذبة كقولك
كل فففس حجر، ولا فففس بأبيض. وقد يمكن أن يكون الكذب في البعض،
أما للوجبة والكبرى كاذبة، فكقولك: كل إنسان ذو رجلين؛ وكل إنسان
فاضل. وللصغرى هذه الحدود نفسها، ويعكس الترتيب. فأما والكبرى سالبة
وكاذبة في البعض، فكقولك: كل إنسان ذو رجلين، ولا إنسان بفاضل.
١٠ فإن كانت الصغرى كاذبة، فكقولك: كل إنسان فاضل، ولا إنسان بفرس.
وأما الجزئيات فيجب أن توجد حدودها هذه الحدود، على أن يكون الجزئى
الكاذب كاذباً في الكل. فإنه لا يتصور جزئى غير كاذب في الجزء. فيعلم أن
صدق القياس الذى هو كالقدم، يوجب صدق النتيجة الذى هو التالى. وأما
كذب القياس الذى هو رفع المقدم، فلا ينتج كذب التالى الذى هو رفع التالى.
١٥ فأما كيفية هذا التقديم والتلو، فيجب أن تعلمه مما قد علمت؛ ولا أطيل عليك
القول فيه.

(١) بعض: + من س || والسلب: والسلب ه. (٣) منه: ساقطة من م || كل: الكل
م، ع، ط، هـ. (٤) أيضاً: وأيضاً، س. (٥) والكبرى: الكبرى م.
(٦) حجر: حى س، ع، ط || وقد: قد د، ن. (٩) البعض: كل البعض د، ن.
(١١) وأما الجزئيات: والجزئيات د || توجد: تأخذ، هـ. (١٥) فأما: وأما ع،
ن || التقديم: التقديم ه || تعلمه: تعلم د، م، ن. (١٥) قد: ساقطة من س.

[الفصل الثاني عشر]

(ل) فصل

في قياس الدور

- إنه قد يقع في القياس عارضان، من جهة حال نسبة المقدمات إلى النتيجة ،
 أحدهما بيان الدور ، والآخر عكس القياس ، على ما ستبينهما . فهما ، من
 جهة ما هما عارضان للقياس بما هو قياس ، فيجب أن ينظر فيهما في علم القياس .
 وأما الانتفاع بهما ، فلأنما يكون في الامتحان والمناظرة أو يكون لأجل التحرز .
 وقد يدخل من وجه ما في العلوم وفي الجدل . وكل واحد من بيان الدور ، ومن
 عكس القياس عارض للقياس ، وموضوعهما القياس . فإن الدائر والمعكوس
 قياس . وذلك لأن القياس لم يكن قياسا ، لأن مقدماته حقة أو مسلمة أو مشهورة
 أو غير ذلك ؛ بل إنما كان قياسا لأن مقدماته إذا وضعت وسلمت لزم عنها
 غيرها . فاما بيان الدور فإن يكون معنا قياس على مطلوب ، ثم يجعل المطلوب
 مع عكس إحدى المقدمتين قياسا على إنتاج المقدمة الأخرى ، فيكون المطلوب
 تارة مقدمة ، والمقدمة تارة مطلوبا . فتارة توجد تلك المقدمة في بيان المطلوب ،
 وتارة يؤخذ المطلوب في بيانها . وبالحقيقة المطلوب والمقدمة يكون واحدا .

(٢) فصل : الفصل الثاني عشر ، د ، س ، ع ، م ، فصل ١٢ ، ع ، هـ . (٥) أحدهما : أحدهما
 د ، ن ، وهما ع || ما ستبينهما : ما ستبينها د ، ن || فهما : فهوب ، س ، ع ، ع ، ع ، م ، هـ .
 (٦) ينظر : ينظر د ، ن . (٨) من : في ن || وجه : جهة د . (٨ — ٩) ومن عكس : وعكس
 س ، ع ، هـ . (٩) وموضوعهما : وموضوعها س . (١٠) حقة : حق د ، م ، ن .
 (١١) وسلمت لزم عنها : وسلمت لزم د ، س ، ع ، م ، ولزم سلمت ب ، م . (١٢) بيان : ساقطة
 من د ، ن || معنا : معناها د ، ن ، معنى س ، ع ، هـ || قياس : قياسا د ، ن || مطلوب : ساقطة من د .

وهذا قد يستعمل بأن يتلطف فيغير المطلوب في اللفظ عن صورته وهو مطلوب، ليوم شيء شيئا آخر وربما استعمل هذا في العلوم بأن يكون معنا مقدمتان فتتجان شيئا على سبيل برهان "إن" وبيان العلة من المعلول، وذلك على طريق "الإن" ثم يقلب فيبان المعلول من العلة على طريق "اللم" على ما ستعلمه في الفن الذي يلي هذا الفن . وأما عكس القياس ، فهو أن ينتج من مقابل النتيجة مع إحدى المقدمتين مقابل المقدمة الأخرى . وأكثر نفع هذا في إنكار إحدى المقدمتين من قياس يوجب شيئا ، فيتولى إبطاله بأن يحتال ويتلطف في تسليحه مقابل النتيجة من حيث لا يشعر به بتغيير لفظ أو حيلة من الحيل ، فيقرن بمقدمة وينتج صحة مقابل المقدمة الأخرى ، فيمنع بذلك القياس على المطلوب . وقد ينتفع به كما ستعلم في رد الخلف إلى المستقيم .

١٠

وأما في الجدل ، فإنه ربما كان مقابل المطلوب مشهورا في نفسه . إذ المتقابلان ، كما ستعلم ، كثيرا ما يكونان مشهورين . والجدلى من حق صناعته أن ينصر طرفي التقيض معاني وقتين ، وأن يستعمل طرفي التقيض المشهورين في وقتين مختلفين . وربما حاول أن يكون نصر أحدهما في وقت بقياس ، ثم يتلطف فيتسلم مقابلة المشهور ، فيمنع به مقدمة في قياس يؤلف على إبطاله ، على أن هذا يكون ضربا من المغالطة في الجدل . فإنه عندما ينصر أحد المقابلين ، ليس له أن يأخذ مقابله حقا على سبيل المشهور .

١٥

فلنبدا ببيان الدور ، فيبان الدور أن تؤخذ النتيجة وعكس إحدى المقدمتين ، فتنتج المقدمة الثانية . فإن أدخل حد غريب ، لم يكن بيان الدور،

(٢) شيء : ساقطة من د ، س ، سا ، ما ، ن ، هـ . (٣) إن وبيان : أو بيان ||
 وبيان : فيبان ما . (٥) على : ساقطة من د ، ن . (٧) تسليبه : تسلم ما .
 (٩) مقابل : + من د . (١١) ربما : فرما هـ . (١٦) فإنه : فإن ما || ينصر :
 يتغيرح . (١٨) قلبيدا : ساقطة من د ، ن . (١٩) فإن : فإذا ، سا .

وإن أنتج أيضا شيء غريب ، لم يكن بيان الدور ؛ بل بيان الدور أن يبين الشيء بما يبين به ، مثل قولك : كل ج ب ، وكل ب آ ، فيتج : وكل ج آ . فإن أخذت كل ج آ ، وكل آ ب ، اتجبت : كل ج ب . وإن أخذت كل ب ج وكل ج آ ، اتجبت كل ب آ . ويحتاج أن تكون المقدمة التي تضاف إلى النتيجة منكمكة على كيتها ، مثل : كل ج ب ، وكل ب ج . فهذا العكس في الموجبة ظاهر . وأما في السالبة ، فإن العكس المحتاج إليه في الدور ، إنما يكون حيث يكون المطلوب خاص السلب عن الموضوع ؛ فيكون موجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع . كما أن العكس في الإيجاب ، إنما يكون حيث يكون الإيجاب خاصا بالموضوع ؛ فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع . ومثل هذه السالبة ، سالبة ترجع إلى العدول الموجب ، فتعكس بالإيجاب . ومثال هذا السلب قولك : لا شيء من الجوهر بعرض ، فينعكس العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر ، أو لا شيء مما هو إليه بمتعلق الوجود بالغير ، فمكسه : ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو إليه .

وبالجملة هذا هو السالب الذي إذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول ، ثم عكس بأن يجعل جزءا من الموضوع ، صح الطرف الآخر على كل ذلك الموضوع . وقول : إذا كان لا شيء من ب آ ، وانعكس لا شيء من آ ب ، على أن كل ما ليس آ فهو ب ، فيلزم أن كل ما ليس ب فهو آ ؛ وإلا فليكن بعض ما ليس ب ليس آ ، وكل ما ليس آ فهو ب ، يلزم أن بعض ما ليس ب

(١) وإن ... الدور : ساقطة من د ، ن . (٢) وكل : كل س ، ما ، هـ .

(٥) وكل ب ج : ساقطة من د ، ن . (٦) فإن العكس : وفي العكس س .

(٦-٧) حيث يكون : ساقطة من س . (١١) ومثال : ومثل د ، ن || العكس : ساقطة من د .

(١٢) الموضع : الموضوع د ، ن || أو لا شيء : ولا شيء د ، س ، ن . (١٣) فكسه :

فينعكس ن || فهو : هو ما . (١٥) بأن : فإن ما . (١٧) فيلزم : يلزم س .

- فهو ب . هذا خلف . فإذا وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمه ، فهذا
تلزمه المقدمة أيضا . وأما الجزئية السالبة كقولنا ليس : بعض آ ، فإنما
يعكس العكس المطلوب هنا أن كل ما ليس بعضه آ ، فهو آ . فإن كانت
إحدى المقدمتين منعكسة دون الأخرى كانت هي التي تنضم الى النتيجة في إنتاج
الأخرى ، ولا يتكافأ . فالضرب الأول من الشكل الأول أية مقدمتين •
انعكست ، أنتجت مع النتيجة المقدمة الأخرى . وإن كانت المنعكسة الكبرى ،
بقيت كبرى في القياس الثاني . أو كانت الصغرى ، بقيت الصغرى في القياس
الثاني . وأى مقدمة أخذت مع عكس النتيجة ، أنتجت عكس الأخرى . وإن
عكستا جميعا ، أنتجتا عكس النتيجة . وإن كانت الكبرى سالبة كقولنا :
لا شيء من ب آ ، وكانت الكبرى تنعكس العكس الذي يخص السالب في هذا ١٠
الموضع ، وهو أن كل ما ليس آ فهو ب . فأخذ النتيجة محولة من السلب
الكلى إلى العدول ، فنقول : كل ما هو آ ، فليس آ ؛ وكل ما ليس آ فهو
ب ، ينتج كل : آ ب . وإن قوما من المفسرين يظنون أنه ينبغي أن يقال :
إن آ شيء لا يقال آ على شيء منه . وكل ما لا يقال آ على شيء منه فإن ب
يقال على كله . فينتجون : أن آ شيء يقال آ على كله . فيجعلون السور غير ١٥
السور ، بل جزءا من المحمول . ويجعلون النتيجة في ظاهر حالها مهمة .
ويجعلون النتيجة بالجملة ليست إحدى المقدمتين ، فيكونون قد غيروا النتيجة الأولى
والمقدمة المضافة والنتيجة الثانية عن الوجه الطبيعي . ليخالفوا نسق كلام من

(٢) تلزمه : يلزم د ، سا ، طا ، ن . (٤-١٧) منعكسة . . . المقدمتين : ساطعة من م .

(١٨) ليخالفوا : ويخالفوا ب ، م ، ع ، طا ، م ، ن ، هـ ، ليخالفوا ما .

يغمرون كلامه . وأما إنتاج الكبرى فسهل ، بأن تمكس الصغرى فيكون كل $\bar{b} \bar{a}$ ، ولا شيء من $\bar{a} \bar{b}$. وأما القياسات المنتجة للجزئى فيبين أن الكبرى لا يمكن أن تنتج من النتيجة وعكس الصغرى . وأما الصغرى فقد يمكن في الموجبتين هكذا : بعض $\bar{a} \bar{b}$ ، وكل $\bar{a} \bar{b}$ ، فبعض $\bar{a} \bar{b}$. هذا في النتيجة الموجبة .
وأما في السالبة فلا يمكن ، لأنها إذا حكمتا الكبرى صارت النتيجة صغرى سالبة ، فلم ينتج . وإن حكمتا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزئية ، فلم تنتج .

وأما في الشكل الثاني فلا يمكن أن تنتج الموجبة دورا بفو إنتاج السالبة . لأن الموجبة لا تنتج من موجبة وسالبة . وأما السالبة فيمكن أن تنتج من ذلك ، لأن النتيجة السالبة مع عكس الصغرى تنتج من الشكل الأول عكس الكبرى السالبة ، ثم يعكس . فإن كان من شرائط البيان الدورى أن تكون النتيجة تؤخذ وتعكس مقدمة فقط ، ولا عكس بعد ذلك ، لم يكن هذا بيان الدور .
فإن أخذت النتيجة السالبة مع عكس الموجبة الكبرى الكلية أنقجت الصغرى السالبة ، وصارت النتيجة صغرى سالبة . وقد تنج الصغرى السالبة من الشكل الثانى . وأما إذا أريد إنتاج الموجبة ، فيحتاج إلى العكس الذى يخص السالبة مثاله : كل $\bar{a} \bar{b}$ ، ولا شيء من $\bar{b} \bar{a}$ ، فلا شيء من $\bar{a} \bar{b}$. فنقول :

كل ما هو $\bar{a} \bar{b}$ ، فليس \bar{b} . وكل ما ليس \bar{b} ، فهو \bar{a} . فكل $\bar{a} \bar{b}$. فهكذا تبين بأخذ لازم النتيجة ولازم الكبرى من غير عكس . فإن لم يجعل هذا بيان الدور لأنه لم تنعكس فيها مقدمة ، فله ذلك . وإن جعل بيان الدور يتم بما يلزم

(٤) وكل : فكل د . (٥) في : ساقطة من ع . (٧) بفو : ساقطة من سا .
(١١) وتمكس : بعكس د ، ن . (١٢) فإن : وإن ن . (١٣) صغرى : الصغرى ه .
(١٥) من $\bar{b} \bar{a}$: $\bar{a} \bar{b}$ من $\bar{a} \bar{b}$ ، ن . (١٨) فله : فإنه م . (١٨) يلزم :
+ من د ، س ، سا ، ن ، ه .

المقدمات من العكس ، وما يجرى مجرى العكس من اللوازم التي حكمها حكم الملتزم ، كان هذا بيان الدور . وأما إن كانت الموجبة هي الكبرى ، مثاله :
لا شيء من ج ب ، وكل آ ب . فتحتمل أن تعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع ، وهو أنه كل ما هو آ ، ليس ج ؛ وكل ما ليس ج ، فهو ب ، فكل آ ب . فإما أن لا يكون هذا بيان الدور أو يكون على وجه آخر .

- يفارق هذا الشكل الشكل الأول من هذه الجهة ، وهو أنه يحتاج فيه في إنتاج الصلب إلى أحد أمرين ، إما أن يؤخذ لازما سالبين ، أو يؤخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة . ومن غير هذه الجهة لا يمكن . فإن كانت المقدمات هكذا أمكن بيان الدور . وأما إن كانت الصغرى جزئية ، فلا يمكن أن يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة . ولكن إن كانت سالبة أمكن من النتيجة وعكس الكبرى أن يبين من الشكل الثاني . وإن كانت موجبة لم يمكن على النحو البسيط لأنه لا قياس من سالبين . ولكن يبين على النحو الذي قلنا لا غيره .
- ١٠

وأما الشكل الثالث ، فلا يمكن أن تبين فيها كلية البتة ، لأن النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت ، لا تنتج إلا جزئية . وأما الجزئية ، فإن كانت كبرى ، والنتيجة موجبة ، وأضفنا عكس الصغرى إليها كايا ، أنتج الكبرى الجزئية . لأننا إذا عكسنا ، فقلنا : كل ج ب ، وجـ الأصغر ، وكان أنتج بعض :

- (٢) هذا : ساطعة من د || يان : بيان ، سا . (٣) جـ ب : د ب د || وكل : فكل د .
(٦) يفارق : يفارق م . (٧) لازما : لازم م . (٩) يان : ساطعة من ن || يبين : يبين م . (١٠) إن : إذا د ، ع ، ن . (١١) يبين : يبين د ، س ، س ، +
م ب ، د ، سا ، ع ، ع ، م ، ن ، هـ || النحو : الوجه د ، ن . (١٢) لاقياس : قياس د ، ن || لاخره : لاخر م ، ما . (١٣) فيا : فيه د || الجزئية : + فإن كانت م .
(١٦) الجزئية : جزئية د ، ن || وجـ الأصغر وكان أنتج بعض : وبعض م || أنتج : يخبر م .

جـ آ ، أنتج : بعض ب آ ، وهو الكبرى . وإن كانت صغرى لم يمكن إلا بعكس . لأننا إذا أخذنا أن بعض جـ آ ، وهو النتيجة ، وأضفنا إليها عكس الكبرى ، وهو كل آ ب ، أنتج لا المطلوب ، ولكن عكسه ، ولم يكن كلامنا فى ذلك . ولكن إذ جوزوا هذا فى الثانى ، فما بالهم لا يجوزونه فى الثالث ؟ وإن اخلط موجب وسالب ، والموجبة كلية ، أمكن إنتاج السالبة . لأنك نقول : ليس بعض جـ آ ، وهو النتيجة ، وتضيف إليها عكس الصغرى ، وهو كل جـ ب ، ينتج : ليس بعض ب آ . فإن كانت الكلية هى السالبة ، لم يمكن أن تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من سالبتين ، إلا أن تعكس السالبة على النحو المذكور . فنقول : بعض جـ ، هو ليس بآ . وكل ما ليس كله أو بعضه آ ، فهو ب . فنقول : بعض جـ ب ، ثم نعكس .

فقد بان أن البيان الدورى فى الشكل الأول للوجبات ، لا يخرج من الشكل الأول حقيقة ولا خيالا . وأما السؤال فقد يكون البيان من الشكل الأول ، ولكنه يخيل كأنه من الثالث . لأنك تقلب المقدمة "سالبة" ، فنقول : كل ما لا يؤخذ فيه آ ، يؤخذ فيه ب . فجعلت آ ، ب محولين معا . وأما الشكل الثانى فالبيان فيه إما بالشكل الأول عند التحصيل ، وإن كان فى الشكل الثانى ، وإما على الوجه الذى يحيل الشكل الثالث . وأما فى الشكل الثالث فإنه يمكن أن يكون البيان الحقيقى كله منه . وأما الخيل فكان فى غيره منه ، فكيف فيه ؟ وما كان من الشكلىين الآخرين إنما يبين دوره بالرجوع إلى الأول ، فيحتاج إلى عكس النتيجة . فيكون بيان الدور فيه إما ناقصا ، وإما معدوما ، إذا جعل بيان الدور ما يتم من نتيجة وعكس مقدمة .

- (١) ب آ : جـ آ أ لم يمكن : لا يمكن س . (٥) وإن : فإن هـ . (٨) الصغرى :
 + فى ع . (٩) ب آ : جـ آ د ، ن . (١٢) للسؤال : السؤال ب ، د ، س ،
 ع ، م ، ن . (١٤) غاليلان : غاليلان س . (١٥) الثانى : الثالث ب ، د ،
 م ، ن . (١٥ - ١٦) الشكل الثانى . . . وأما فى : ساقطة من د . (١٧) من (الثانية) :
 من د . (١٨) بين : يتبين ن .

[الفصل الثالث عشر]

(م) فصل

في عكس القياس

- قد علمت أن عكس القياس هو أن يؤخذ مقابل النتيجة، إما نقيضها، وإما
 ضدها، ويضاف إلى إحدى المقدمتين، وينتج مقابل المقدمة الأخرى. ومن
 الضرورة أن مقابل النتيجة إذا أخذ مع إحدى المقدمتين أبطل الأخرى؛
 وإلا فإن كانتا ثابتتين فالنتيجة لم تبطل، إلا أن أخذ المقابل بالتناقض
 والتضاد، مختلف. فليعتبر ذلك من الشكل الأول، ولنضع أن: كل جـ ب،
 وكل بـ آ، فكل جـ آ. فإن قلنا: لا شيء من جـ آ، وكان كل بـ آ، أنتج
 لا شيء من جـ ب. وكان كل جـ ب. فأخذ الضد، أنتج ضد الصغرى. وإن
 أخذنا النقيض، أنتج النقيض للصغرى. وكله من الشكل الثاني. وأما إن
 أضفنا إليه الصغرى فقلنا: لا شيء من جـ آ، وكل جـ ب، أنتج من الثالث:
 أنه ليس كل بـ آ. فكذلك لو قلنا: لا كل جـ آ. فإذا ن لا سبيل إلى إنتاج
 مضاد الكبرى، لأن الثالث لا ينتج عاما، ولا بد من أن يكون الشكل هو الثالث.
 ولنضع أن كل جـ ب، ولا شيء من بـ آ، فلا شيء من جـ آ. ونأخذ مضاده
 وهو أن كل جـ آ. وكان لا شيء من بـ آ. أنتج ضد الصغرى. ونأخذ ققيضه،

(٢) فصل: الفصل الثالث عشر ب، د، س، سا، ع، م، فصل ١٣، هـ.

(١٠) فأخذ: فأنتج د، ن. (١١) للصغرى: الصغرى سا || وكله: فكله د. (١٢) لا شيء:

ولا شيء، س، هـ || وكل: فكل د. (١٣) فكذلك: وكذلك س، سا، هـ || جـ آ:

جـ بـ س، سا، هـ. (١٤) أنتج: ينتج س.

فيتج نقيض الصغرى . وذلك من الثانى . فإن أخذنا مع النتيجة المعكوسة إلى التضاد أو التناقض ، الصغرى . أنتج نقيض الكبرى لا غير . وذلك من الشكل الثالث . ولنضع الصغرى جزئية ، حينئذ إن عكست النتيجة إلى التناقض بطلنا ، معا إلى التضاد لم يبطل شيء . فلنضع أن بعض جـ ب ، وكل بـ آ ، فبعض جـ آ . فتعكس النتيجة إلى السلب المناقض ، فنقول : ليس شيء من جـ آ ، وكل بـ آ ، ينتج نقيض الصغرى . أو نضيف إليها الصغرى ، فينتج : ليس كل بـ آ . فإن أخذنا بالمضادة ، وهو أن ليس بعض جـ آ ، وأضفنا إليها الكبرى ، وهو كل بـ آ ، أنتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل أن بعض جـ ب ، أو الصغرى فقلنا : ليس بعض جـ آ ، وبعض جـ ب كانتا جزئيتين ، فوالم ينتج التاليف من جزئيتين . ولنضع أيضا بعض جـ ب ، ولا شيء من بـ آ ، لا كل جـ آ . وناخذ نقيضه ، فنقول : كل جـ آ ، وبعض جـ ب ، فبعض بـ آ . وهو نقيض الكبرى . أو نضيف إليها الكبرى ، فيكون كل جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، ينتج نقيض الصغرى . فاما إن أخذنا الضد فلا ينتج ، لأننا إن لنا : فبعض جـ آ ، ولا شيء من بـ آ ، وينتج ليس بعض جـ ب ، وهذا لا يبطل قولنا : بعض جـ ب ، وإذا أضفنا إلى الصغرى لم ينتج أيضا .

وأما في الشكل الثانى ، فإنه لا يمكن أن يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ، فيبطل الكبرى بأن ينتج ضده ، بل بأن ينتج نقيضه . لأن القياس حينئذ ينعقد من الشكل الثالث ، وذلك لا ينتج الكلى . وأما مع الكبرى ، فإن عكست

(١) وذلك من الثانى : ساقطة من سا || فإن : وإن سا . (٢) أو التناقض : والتناقض د ، ن . (٣) شيء : ساقطة من ب ، د ، م ، ن || فلنضع : ولنضع هـ . (٧) أخذنا : أخذنا هـ . (٩) أو الصغرى : والصغرى ع . (١١) فلا : ولا هـ || فنقول : ساقطة من م . (١٣) فاما : وأما سا ، هـ . (١٤) فبعض : بعض م || وينتج : أنتج ع .

- النتيجة إلى المضادة ، أتجتب ضد الصغرى ، أو بالتناقض ، أتجتب نقيض الصغرى ، لأن القياس يكون في الشكل الأول ، ولا يمنع ذلك هناك . فلتكن الكبرى موجبة مثل أن لا شيء من جـ آ ، وكل ب آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، وقلنا : ولا شيء من جـ آ ، أتج في الحالين : أنه لا كل ب آ . فإن أخذنا كل جـ ب ، وكل ب آ ، أتج كل جـ آ . فإن أخذنا بعض جـ ب ، وكل ب آ ، أتج بعض جـ آ . ثم فلتكن الكبرى سالبة ، مثل أن نقول : كل جـ آ ، ولا شيء من ب آ ، ولناخذ إما كل جـ ب ، أو بعض جـ ب ، وقد قلنا : كل جـ آ ، أتج في الحالين : بعض ب آ ، وهو نقيض الكبرى ، لا ضدها . وإن أخذنا مع عكس النتيجة ، الكبرى ، فقلنا : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، أتج : لا شيء من جـ آ . أو قلنا : بعض جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، أتج بعض جـ ليس آ . فهذا هو تفصيل ذلك . فإن كانت الصغرى جزئية فلا يبطل أخذ ضد النتيجة شيئا ، فإنه يكون جزئيا موجبا ، ولا ينتج مع الصغرى ، وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية ، والجزئية لا تبطل الجزئية . وأما إن عكست النتيجة إلى التناقض أبطلت كليهما بالتناقض . فليوضع بعض جـ آ ، ولا شيء من ب آ ، فليس بعض جـ ب . فإن قلنا : بعض جـ ب ، لم ينتج مع الصغرى ، وأما مع الكبرى فينتج : ليس بعض جـ آ . ولا يبطل ذلك قولنا : بعض جـ آ ، فإن قلنا : كل جـ ب ، وقلنا : بعض جـ آ ، أتج بعض ب آ ، وهو نقيض الكبرى . أو قلنا : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، أتج : لا شيء من جـ ب ، وهو نقيض الصغرى . ولنضع : لا كل جـ آ ، وكل ب آ ، فإن أخذنا ضد النتيجة وهو بعض جـ ب ، لم ينتج مع

(١) بالتناقض : التناقض م . (١-٢) أو بالتناقض . . . الصغرى : سافطة من - .

(٩) لا ضدها : لا ضده ب ، س : سا ، ع ، ما ، م ، هـ || وإن أخذنا : وأخذنا د || عكس :

مقابل سا . (٢٠) ضد : هذه س .

الصغرى ، وأنتج مع الكبرى : بعض \bar{A} ، ولا يبطل بهذا قولنا : لا كل \bar{A} . وأما إن أخذنا النقيض ، فقلنا : كل $\bar{A}B$ ، وكل $B\bar{A}$ ، أبطل الصغرى بالنقيض . أو قلنا : كل $\bar{A}B$ ، ولا كل \bar{A} ، أبطل الكبرى بالنقيض .

وأما في الشكل الثالث إن أخذ ضد النتيجة ، لم تبطل البتة مقدمة ؛ لأن ضد النتيجة مع الصغرى ، يكون من الشكل الأول ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج ؛ ومع الكبرى ، يكون من الشكل الثاني ، وكبراه جزئية ، فلا ينتج . وأما أن أخذت بالتناقض ، كان قبيض النتيجة كلياً . فإن كانت الكبرى سالبة ، كان موجبا كلياً ، أو موجبة ، كان سالبا كلياً ، واتظم مع الصغرى ، على نظم الشكل الأول ، ومع الكبرى ، على نظم الشكل الثاني . فإن كانت المقدمتان كليتين ، أنتج ضد كل واحدة منهما ، لأن نتيجة الكليتين من الشكل الأول والثاني كئي . وإن كانت إحداهما ، ولكن الصغرى جزئية ، وتكون لا محالة موجبة ، أفتجت قبيض كل واحد منهما . لأن الجزئية إذا أخذت مع عكس النتيجة إلى النقيض ، أفتجت جزئيا يناقض الكلى منهما . وإن لم تؤخذ هي ، بل الكلية ، أفتجت كلية تناقض الجزئية منهما . وإن كانت الكبرى هي الجزئية الموجبة ، لم يأتلف منها ومن عكس النتيجة إلى النقيض ولا إلى التضاد ، ما ينتج قبيض الصغرى ، ولا ضدها ، لأنها تنتج عكس مقابل الصغرى واتلف من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها ، وكذلك إن كانت جزئية سالبة .

(٢) وأما إن : وأما إذا س || الصغرى : ساقطة من س . (٥) جزئية : جزئ س .

(٦) ومع : مع م . (٧) قبيض : عكس م ، س ، هـ || فإن : وإن س || كان : ساقطة

من ن . (١١) وإن : فإن ع || وتكون لا محالة : ولا يكون محالة م . (١٢) قبيض :

ساقطة من س . (١٥) ولا ضدها . . . الصغرى : ساقطة من س || واتلف : بل يأتلف

فقد اجتمع من هذا كله أن انعكاسات القياسات من الشكل الأول تكون إلى الثاني والثالث . لكن إن أريد إبطال الكبرى ، كان من الثالث ؛ أو الصغرى ، كان من الثاني . وفي الثاني تبطل صفراء بالأول ، وكبراء بالثالث . وفي الثالث تبطل صفراء بالثاني ، وكبراء بالأول .

[الفصل الرابع عشر]

(ن) فصل

في رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف

- فلنقل في رد قياس الخلف إلى المستقيم ، والمستقيم إلى الخلف . على أنا نعتبر
- المقدمة التي هي التالى من الشرطية ، ونعمل على أن الاقتران منها وحدها مع
- الجملية ؛ فإن ذلك لا يضرنا . إذ قد علمت صورة ذلك التأليف ، وإن الاعتبار
- فيه لإيقاع التالى مع المقدمة الداخلة موقع إحدى القرائن الجملية . فقياس الخلف
- أيضا يكون من وجه مشابها لعكس القياس ؛ لأنك تأخذ نقيض نتيجة ما ،
- وتضيف إليه مقدمة ، وتبطل مسلما ما . لكنه يخالف بأن عكس القياس إنما
- يكون دائما ، إذا كان قبله قياس مقرر الصغرى والكبرى ، ونتيجة حدثت منه
- بالفعل ، ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لإبطال شيء معلوم . وأما الخلف ،
- فقياس مبتدأ ، لا يلزم أن يتقدمه قياس ، وإن اتفق فلا ندرى بعد ما ينتجه
- إلى أن ينتج محالا . لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد . فليكن مع لنا أن
- كل ب آ ، بتوسط ج آ . ليس إن أخذنا مقابل النتيجة ، وأضفنا إلى الصغرى ،
- بطلت الكبرى ، أو أضفنا إلى الكبرى ، بطلت الصغرى ، وكان هذا عكس
- القياس . فلو أنا ابتدأنا فقلنا : إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ، فنقيضه

(١) فصل : الفصل الرابع عشر ب ، د ، س ، ما ، ع ، م ، فصل ١٤ ، ح ، هـ . (٢) في : ساطعة من سا
 || والمستقيم : ورد المستقيم سا ، م . (٦) وأن : + كان س . (٨) من وجه : ساطعة
 من سا || ما : ساطعة من د ، م ، ن . (١٠) حدثت : وحدثت د . (١١) فقد : يقصد
 || شيء : ساطعة من هـ . (١٢) يتقدمه : يتقدم سا || وإن : فإن ع . (١٤) أخذنا : أخذ سا .

- وهو قولنا . لا كل ب آ صادق ، وكان مسلما أن كل ب ج ينتج : أن لا كل ج آ ، وكان حقا أن كل ج آ ، هذا خلف . إذ لا يمكن أن يكون كل ج آ ، وليس كل ج آ . فإذن قولنا : ليس كل ج آ ، كذب ، ولزم من قياس . فأحدى مقدمتيه كاذبة ، ولكن ليست المسلمة ، وهى أن كل ب ج . فهى إذن المشكوك فيها ، وهو أنه ليس كل ب آ ، فإذن كل ب آ . والمطلوبات الأربع كلها ، إلا الكلى الموجب ، يمكن أن تبين من كل شكل بالخلف . وأما الكلى الموجب فبين من الشكلين الآخرين فقط . لأنك إذا أردت أن تبين صدق قولنا : كل ب آ ؛ بكذب نقيضه ، وهو قولنا ليس كل : ب آ ، قلت ، إن كان قولنا : كل ب آ كاذبا ؛ فنقيضه ، وهو قولنا : ليس كل ب آ صادق . وتحتاج أن تنتج من هذه المناقضة ، ومن مقدمة أخرى مسلمة نتيجة بينة الاستحالة . وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الأول . لأن هذه المناقضة لا يجوز أن تكون صغرى الأول ، لأنها سالبة ؛ ولا كبرى الأول ، لأنها جزئية . وأما أن أخذت الضد بدل النقيض ، يمكن أن تجعله كبرى ، ولكن إذا أنتج محالا ، لزم أنه كذب ، لم يلزم أن ضده صدق ، لأن الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما علم سافا ، فلم ينفع في إنتاج المطلوب .
- وأما السالبة الكلية فتبين في الشكل الأول ، بأن يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية ، ويضاف إليه كبرى ، فينتج محالا . ولا يمكن أن تضاف إليه الأخرى وهى الصغرى فتكون الكبرى جزئية . والسالبة الكلية تبين في الشكل الأول .

(١) ينتج : فينتج عا ، ن || لا كل (الثانية) : لا د ، ن . (٢) إن كل ج آ : إن ج آ د ، ن . (٣) تبين : تبين د ، ن . (٤) قولنا ليس : قوله ليس سا . (٥) بينة : ساقطة من د ، ن . (٦) يكذبان : يكوثان ع . (٧) نقيضا : نقيضه عا || وهو : وهما د ، ن . (٨) ولا يمكن : ويمكن ن || إليه : ساقطة من د ؛ إليها ن . (٩) والسالبة : سالبة سا || تبين : تبين د ، ن .

بإدخال مقدمة هي كبرى لا غير . وأما الموجبة الجزئية ، فإننا إذا أخذنا تقيضا وهي السالبة الكلية ، لم يمكن أن نضيف إليها في الشكل الأول مقدمة إلا الصغرى ، فينتج المحال . وأما السالبة الجزئية ، فإذا أخذنا تقيضا في الشكل الأول ، أمكن صغرى وكبرى معا ، لأنه كلى وموجب .

وأما في الشكل الثاني ، فإن الموجبة الكلية إذا أخذ تقيضا ، وهو ليس بمضرب آ ، لم يمكن ، إلا أن تضاف إليها كبرى كلية موجبة . وأما الكلية السالبة ، فإنه إذا أخذ تقيضا لم يمكن أن تضاف إليها إلا كبرى سالبة كلية . وإذا أخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ، لكن لم تثبت صحة ضده . وأما الجزئية الموجبة ، فإن تقيضا يمكن أن يضاف إليه في هذا الشكل كبرى وصغرى . وكذلك الجزئية السالبة ، فإن تقيضا يمكن أن يضاف إليه كبرى وصغرى ، لأن تقيض الجزئيتين كلية ، فتصلح كبرى وصغرى ، سالبة وموجبة . وإذا أخذنا الضد في هاتين فبطلت لم يجب بطلان الضد . ولكن لم تصلح إلا صغرى .

وفي الشكل الثالث . أما الموجبة الكلية فإنها إن أريد أن تثبت بالخلف ، وأخذ تقيضا لم تصلح إلا كبرى . وأما الكلية السالبة ، فتقيضا يصلح كبرى وصغرى ، لأنها موجبة جزئية ، وتكون سالبة في الطرفين أيهما كان . وأما الجزئية الموجبة ، فتقيضا إذا أخذ لم يصلح إلا كبرى . وأما الجزئية السالبة ، فتقيضا يصلح فيه كبرى وصغرى . فإذا ن الموجبة لا تبين إلا بالضرر

- (٢) الأول : ساقطة من ب ، د ، ع ، م ، ن . (٥) إذا : فإنه إذا سا .
 (٧) إلا كبرى : الكبرى د ، س ، ن . (٨) لكن : ولكن س ، سا ، عا .
 (٩) إليه : إليها ع ، هـ . (٩ — ١٠) إليه يضاف : ساقطة من عا .
 (١٠) إليه : إليها ب ، س ، سا ، ع ، عا ، م ، هـ . (١٢) أخذنا : أخذ هـ .
 (١٣) فإنها إن : فإنها إذا س ، سا . (١٥) كان : ساقطة من سا . (١٧) بالضرر : بالضرب عا .

التي كبرها ما سالبة ، هي نقيض النتيجة ، وأما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث . والحال في الضد ههنا أنه إذا بطل ، لم يجب بطلان ضده ، وهو كما في غيره .

والفرق بين المستقيم والخلف : أن المستقيم يقصد فيه القاييس في أول الأمر نحو الشيء الذي يريد أن يبينه ، فيقيس عليه من مقدمات مسلمة إما على الإطلاق • وإما عنده ، وبينه وبين خصمه . وأما الخلف فإنه يقصد فيه في أول الأمر أن ينتج شيئا غير المطلوب ، ذلك الشيء بين الكذب على الإطلاق ، أو عنده ، وبينه وبين خصمه . فإذا تبين كذبه ، عاد وأنتج كذب ما هو سببه ، فأتى بصدق نقيض ذلك . وأيضاً فإن المستقيم إنما توجد فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات . وأما في الخلف ، فأحدى المقدمتين من تلك الجملة ، والأخرى نقيض المطلوب ، وأيضاً فإن النتيجة في المستقيم غير بيّنة في أول الأمر ، حتى يتم فيلزم . وأما في الخلف فإن النتيجة توضع أولاً ، ويوضع نقيضها . وإذا كان الخلف مؤلف من نقيض المطلوب ومن صادقة ، ينتج محالاً . فذلك إن حكمت القياس فأخذت نقيض المحال وقررت بالصادقة ، أنتج لك نقيض الثانية المشكوك فيها ، وهو المطلوب ، أعني ذلك النقيض .

فلتبين السالب الكلي بالخلف من الشكل الأول ، ولتأمل كيف يستقيم ، وليكن المطلوب أن تبين أنه لا شيء من بـ آ . فإذا أخذنا نقيض هذا ، وهو أن بعض بـ آ ، فلا بد من أن تكون ذلك صغرى في الشكل الأول ، والتي

(١) السالبة : الثانية د (٤) أن المستقيم : ساطعة من س || في : من س || القاييس : القياس ما . (١٠) في الخلف : بالخلف ع ، (١٣) إن : إذا د ، س ، سا ، ما ، هـ . (١٤) فأخذت : وأخذت سا .

يضاف إليها حتى تنتج المحال ، هو إما قولنا : كل $\bar{A} \rightarrow B$ ، أو قولنا : ولا شيء من $\bar{A} \rightarrow B$. فإن أنتج موجبة ، فكان بعض $\bar{B} \rightarrow A$ ، وأخذنا نقيضها ليرد إلى الاستقامة ، كان نقيضها ، لا شيء من $\bar{B} \rightarrow A$ ، وأضفنا إليها كل $\bar{A} \rightarrow B$ ، كان الشكل الثانى . وإن كان أنتج سالبة ، فكان ليس كل $\bar{B} \rightarrow A$ ، وكان نقيضها كل $\bar{B} \rightarrow A$ ، وأضفنا إليها لا شيء من $\bar{A} \rightarrow B$ ، كان أيضا من الشكل الثانى .

وأما إن كان المطلوب سالبة جزئية ، وأخذنا نقيضها وهى الكلية الموجبة ، فإن أضفنا إليها كبرى موجبة ، أو كبرى سالبة ، كان بعينه كما قلنا . وإن أضفنا إليها صغرى موجبة جزئية أو كلية ، فإن النتيجة تكون موجبة ، ونقيضها إما كلية سالبة وإما جزئية سالبة . وجميع ذلك يبين باقتران نقيض النتيجة بالصغرى على تأليف الشكل الثالث . وأما الموجب الكلى ، مثل قولنا : كل $\bar{A} \rightarrow B$ ،

فلا يمكن أن يبين بالخلف فى الشكل الأول ؛ لأن نقيضه جزئية سالبة فلا يصلح صغرى ولا كبرى . فأما الجزئى فيبين فى الشكل الأول وذلك بأخذ نقيضه ، فلا يمكن أن يكون نقيضه إلا كبرى الأول ، لأنه سالب كلى فلا يمكن أن يبين بعكس القياس إلا من الصغرى ، ونقيض النتيجة ، وذلك فى الثالث . فالموجب فى هذا الباب لا يمكن رده إلى الشكل الثانى .

وأما الشكل الثانى فإذا عكس قياسه الخلفى إلى الاستقامة فإنه يرجع إلى الشكل الأول فى كل موضع . أما الكلى الموجب فلا أنه يكون قد أخذ

(١) أو قولنا : وقولنا د ، س ، ن || ولا شيء : فلا شيء . عا . (٢) ليرد : لرد سا . (٣) $\bar{B} \rightarrow A$: $\bar{B} \rightarrow A$: فكان ب ، د ، م ، ن . (٤) وإن : فإن م ، هـ . (٥) أيضا : نقيضها د ، ن . (٦-٧) فإن . . . سالبة : ساقطة من م . (٧) إليها : ساقطة من ن . (٩) سالبة (الثانية) : ساقطة من سا . (١١) فلا يمكن : ولا يمكن هـ || فلا يصلح : ساقطة من م . (١٢) فأما : وأما د ، س ، عا ، ن ، هـ || الجزئى : + الموجب سا . (١٢-١٣) وذلك . . . الأول : ساقطة من م . (١٣) فلا يمكن : ولا يمكن هـ . (١٦) فإذا : فإن د ، ن .

في الخلف نقيضه فصار صغرى ، فيحتاج إلى إبطال الصغرى ، وقد بان ذلك بالشكل الأول . وكذلك الكلى السالب ، لأن نقيضه أيضا لا يكون كبرى .
وأما الجزئى الموجب ، فإن نقيضه يصلح صغرى وكبرى ، فيصلح في الأول والثالث ؛ وكذلك الجزئى السالب . فإذن جميع قياساته يمكن أن تعكس إلى الأول . والخلفان المتجان للجزئى يمكن أيضا أن تعكس إلى الثالث .

وأما الشكل الثالث ، فإن موجبات ما بين فيه بالخلف قد تبين كلها في الأول بالمستقيم ، وسالباته تبين أيضا في الثانى . أما الموجبات فإن نقائضها تكون في قياس الخلف كبرى لا محالة ، فتبطل بالشكل الأول . وأما السالبات ، فإن نقائضها تكون صغرى وكبرى معا ، فيمكن أن تبطل في الثانى أيضا مع الأول . فقد بان وظهر أن القياس الخلفى مشارك للمستقيم ، يرجع أحدهما إلى الآخر ولا يخرج عن تلك القياسات .

(١) بان : + أن د ، س ، ن ، هـ . (٢) وكذلك : وكذلك سا . (٣) يصلح :
ويصلح سا || الأول : + والثانى د ، ن . (٤) قياساته : قياسه د ، ن .
(١٠) وظهر : ساقطة من ن .

[الفصل الخامس عشر]

(ص) فصل

في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة

وقد يؤلف قياس من مقدمات متقابلة ، بأن يؤلف قياس من موجبة
 وسالبة متضادتين أو متقابلتين احتيل حتى خفى ذلك ، إما بأن تبدل اسم حدا
 بما يرادفه ، وإما بأن توجد بدل الحد جزئية أو كلية فتحكم عليه بما يرفع
 الحكم من الحد . فله ما هو بالحقيقة قياس من متقابلتين ، ومنه ما ليس
 بالحقيقة كذلك ، ولكن بالظن . وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل
 على سبيل المبالغة في التبيكيت بأن يقسم قول ثم ينتج قضيضه من أصول أخرى
 ثم يؤخذ المتسلم والمنتج فينتج منه في الشيء أنه ليس هو . وكثيرا ما يغلط به
 من هو ضعيف التمييز .

والتقابلات في اللفظ أربعة : كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا بعض .
 وفي الحقيقة ثلاثة ، لأن البعض ، ولا بعض ، لا تقابل فيها . وهذا الضرب من القياس
 إنما يتألف في الشكل الأول بأن يجعل المحمول كشيئين فيوضع أحدهما للآخر ،
 وأما في الشكل الثاني فبأن يؤخذ الموضوع كشيئين ، ويؤخذ المحمول واحدا .

(٢) فصل : الفصل الخامس عشر ، د ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ١٥ ما ، هـ .
 (٤) وقد : قد سا ، م || يؤلف : يقدم س ، يوجد سا . (٥) أو متقابلتين : ومتقابلتين د ، أو
 متقابلين س ، سا || بأن : أن د ، ع ن . (٦) وإما بأن : أو بأن سا . (٧) متقابلتين :
 متقابلين د ، س ، سا ، ما ، هـ . (١٠) يؤخذ : وجد || فينتج : ساطعة من م ||
 أنه : أن د || به : فيه س . (١٢) والمتقابلات : المتقابلات سا . (١٣) البعض : بعض ما .
 (١٥) يؤخذ : يوضع سا .

- وأما في الثالث فإن يؤخذ المحمول كشئين ، ويوضع الموضوع واحدا .
 وفي الشكل الثاني إن أخذنا متضادين جاز وضع أيهما اتفق صغرى وكبرى .
 وإن أخذنا متناقضين لم يجز إلا أن تكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة
 أو سالبة . ولكن لا بد من أن يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل أو بالقوة ،
 مثل أن يكون أحدهما نوعا وجزئيا تحت الآخر ، فيكون قياسا على المتقابل . ٥
 وأما ما سوى ذلك فلا يكون إلا في الظن مثل القياس على متلازمين بسبب
 وإيجاب . وغير ذلك لأن المقدمتين لا تكونان بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين ،
 مثل قولنا : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الناطق بحيوان أو لا شيء
 من الضحالك بحيوان . أو كل علم ظن ، ولا شيء من الطب بظن . وأقول : يشبه أن
 يكون القياس على طرفين : أحدهما جنس ، والآخر نوع . مما يظن أنه قياس ١٠
 على المتقابلين . وليس في الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين ، بل إذا رد إلى ذلك
 بالتحقيق كان قياسين في قياس ، أحدهما مضمر ، والآخر مصرح . والمضمر
 هو الحقيقي على متقابلين ، ولكنه وإن لم يكن حقيقيا فهو أقرب إلى الحقيقة ،
 لأن الحكم على الكلى كالحكم على الجزئى الذى تحته ، ولا يحتاج إلى بيان .
 فكأنه حكم على الجزئى بمتقابلين . وذلك حكم القياس المضمر فيه . ١٥

وأما الشكل الثالث ، فإعسا يمكن ذلك في ضروبه المشتجة للسالب . فاما
 الضروب المشتجة للوجب فقد متاه موجبتان . فكيف يتأبلا ن ؟ وعلى كل حال

- (١) المحمول كشئين ويوضع : ساقطة من سا || ويوضع : ويوجد س ، ويؤخذ ع ، ما .
 (٥) وجزئيا : جزئيا س . (٦) وأما ما سوى : وأما سوى هـ . (٩) بظن : ساقطة من د ، م .
 (١١) متقابلين : متقابلين م . (١٢) قياسين : قياسان د ، سا || قياسين في قياس : قياسا
 على قياس س . (١٣) متقابلين : متقابلين م . (١٤) الكلى : الجزئى ب ، م .
 (١٦) السالب : السالبة د ، م ، ثم : السالبة سا || فاما : وأما ساقطة ع ، هـ .

فلا يجوز إلا أن يكون السالب كبرى . ومثاله : كل طب علم ، ولا طب يعلم ، فليس كل علم يعلم . وكذلك إن أخذنا على التناقض تلك . وينبغي أن نستقصي النظر ، هل يمكن هنا شيء أمكن في الشكل الثاني ؟ إذ كنا نقول هناك مثلا : إن كل علم فاضل ، ولا شيء من العلوم فاضل . فيكون قياسا من متقابلين . ثم نضع بدل العلم ، الطب . فيمكن أن يوضع فيه طرف أخص من طرف . ومع ذلك فيكون على ما علمته قياسا من متقابلين . فهل يمكن أن يكون ذلك هنا . وإذا استقصى وجب أنه لا يمكن ، لأنه لا يمكن في الشكل الثالث في القياس على المتقابلين أن يكون الطرف الأكبر أخص من الأصغر والمقدمتان متقابلتان ، وينتج غير الحق ، مثل قولنا : كل هندسة علم ، ولا شيء من الهندسة طب ، فليس كل علم طب ، فذلك حق . ومما تعين في هذا الاستقصاء أن نضع كل ، ولا كل كل ، ولا واحد بعض ، ولا شيء ، وهي ثلاثة ، فنجعلها أسوار مقدمات متقابلة مشتركة المحمول ، إلا أن لموضوعاتها اسمين مترادفين أخذا حدين ، أو مشتركة الموضوع ، إلا أن لمحمولها اسمين مترادفين وضعا طرفين ، أو أحدهما تحت الآخر ، والموضوع محفوظ الاسم ، فتكون ستة تاليفات من الشكل الثالث ، ليس غيرها . فنعلم أنها قياس ، وأنها غير قياس ، وذلك بالأصول المتقدمة ، وتنتج ، وأن يراعى الأصل الذي أعطيناك .

إلا أن الأكبر يجب أن يكون ليس أخص من الأصغر . ولا يجب أن يظن أننا جوزنا أن يكون قول صادق أنتج عن كاذب ، كذلك يجوز أن يكون

(١) إلا : ساقطة من س ، سا ، هـ || كبرى : إلا كبرى من س ، سا . (٢) إن : إذا د ، ن . (٣) فاضل (الثانية) : فاضل ن . (٤) أن يكون : ساقطة من سا . (٥) لأنه : فاته سا ، عا . (٦) الأصغر : الطرف الأصغر سا . (٧) كل كل : كل بعض د ، ن . (٨) فنعلم : فنعرف عا ، هـ . (٩) وتنتج : وأن : ويجب أن ع || وأن : أن من سا ، عا .

- أيضا عن متقابلتين نتيجة صادقة البتة . لأن هذا ينتج أن الشيء ليس هو .
وأما أنه كيف يمكن أن يمرض لأصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات
من متقابلين ، وهم لا يشعرون ؛ فذلك لأنه يمكن أن يكون عند إنسان ما
قياسات فاسدة ، أنتجت نتائج فاسدة ، فهو جامعها عند نفسه ، ويكون
عنده حق ما ، هو موضوع مسلم . وتكون تلك القياسات أو النتائج الفاسدة ،
يلزم عنها لفسادها شيء فاسد ، يمكن أن يساق إلى إلتجاج ضد ذلك الحق .
أو يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم أو الجزئي
تحتة . فإذا حقق كان بالقوة مقابلا له . فينتج منه بقياس ما ، مقابل هذا
الموضوع . مثاله إن كان الموضوع : أن بعض الأعداد فرد ؛ ويكون في تلك
القياسات الفاسدة ، إما مقدمة كاذبة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمساويين ،
وإما نتيجة فاسدة ، وهو أن كل عدد ينقسم بمساويين ، أمكن أن يكتسب
من تلك مقدمة مناقضة أو مضادة لهذا الموضوع ، أن لا شيء من الأعداد
بفرد . فينتج منها أن بعض ما هو عدد ، ليس بعدد ؛ أو بعض ما هو فرد ،
ليس بفرد . وكذلك إن وضع ، أن كل علم ظن ؛ ثم سلم أولزم من أصول
أخرى عنده ، أن الطب ليس بظن ، وربما كان الموضوع حقا ، والقياسات
الفاسدة أنتجت مقابله ؛ وربما كان الموضوع باطلا ، والقياسات أنتجت
مقابله ؛ كانت قياسات صادقة أو كاذبة ، وربما كانت قياسات صحيحة
عنده وقياسات فاسدة ؛ فاكنتسب من الصحيحة ، صحيحا ؛ ومن الفاسدة ،
فاسدا ؛ وكانا متقابلين . وأما إذا وقع ذلك ابتداء فلا يمكن أن يستعمل من

(١) متقابلتين : متقابلين د ، ن . (٥) موضوع : هو موضوع د ، ن . (٧) لجنس :
بجنس ما . (١١) وإما نتيجة . . . بمساويين : ساقطة من د ، ن . (١٢) مقدمة :
المقدمة د ، ن . (١٦) الفاسدة : ساقطة من ن . (١٩) فاسدا : فاسدة ما .

غير حيلة . فمن تلك الحيلة أن تتسلم برؤية متناقضة لكلمة ، كما تتسلم أن كل علم ظن ، ثم تتسلم ، وأن لا شيء من الطب ظن . ومن ذلك أن يؤم أن المركب ليس أحد الجزأين فيسلب أحد الجزأين عن المركب ، ويجعل المركب حداً أوسط ، فيقال : إن الحى الأبيض ليس بأبيض ، أى ليس بأبيض مجرداً وحده ، أو ليست حقيقته الأبيضية ، ولكن لا يشترط هذا الشرط . ثم نقول : إنسان ما ، أى كفلان ، هو حى أبيض . فيتج : أن ذلك الإنسان ليس بأبيض ، أى ذلك الإنسان بعينه . ثم نقول : ذلك الإنسان ليس بأبيض ، وهو بعينه أبيض ، فيتج : الأبيض ليس بأبيض . هكذا ينبغي أن يفهم هذا الوضع . ويمكن أن يؤخذ له مثال كلى ، كقولك : كل إنسان حيوان ناطق ، وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق . على أنه يعنى فيما بينه وبين نفسه : وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فقط ، فيتج : فليس أحد من الناس بناطق . ثم موضوع : إن كل إنسان ناطق . فإن قال قائل : إن هذا لا يكون متناقضاً في المطلق . وخصوصاً في الماهل . قيل : أما الماهل ، فقد عرفت الجواب عنه ، وأما المطلق فليؤخذ على الشرط الذى يتمتع أيضاً في المطلق اجتماعه . ولنقل : إن زيدا أبيض ، وهذا الإنسان ليس بأبيض ، فزيد ليس هو هذا الإنسان الذى هو زيد ، هذا خلف ليس في المطلق كذا .

(١) تلك : ذلك س ، سا . (٢) وأن لا : أن لا هـ . (٣) فيسلب أحد الجزأين : ساقطة من م || أحد (الأول والثانية) إحدى د ، ن . (٤) بأبيض مجرداً : أبيض مجرداً س ، سا . (٥) أوليت : ولدت د ، ن . (٦) الإنسان (الثانية) : ساقطة من ن . (٧-٨) بعينه أبيض : بأبيض سا . (٩) فهو : ساقطة من د ، ن || غلب : ليس ما . (١٠) بناطق : ناطق س . (١١) زيدا : فلانا سا . (١٢) خلف ليس : خلف وليس ع ، هـ || ليس في المطلق كذا : ساقطة من سا .

[الفصل السادس عشر]

(ع) فصل

في المصادرة على المطلوب الأول

- وقد بقي من الأمور المناسبة لما جرى ذكره ، أمران : المصادرة على المطلوب الأول ، ووضع ما ليس سببا للنتيجة على أنه سبب للنتيجة ؛ وذلك في الخلف . فأما المصادرة على المطلوب الأول ، فهي داخلة في جنس ما لم يبرهن مما قيل . ولكن ذلك الجنس أعم منه ، لأن ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب أن القول غير متبع بشكله أو بسبب مقدماته . وقد يكون بسبب أن المقدمات أخفى من المطلوب ، أو أن المقدمات مساوية له في الجهالة ، أو أن المقدمات إنما تبين بعد بيان المطلوب . وليس شيء من هذه مصادرة على المطلوب الأول . فإنه إنما تكون المصادرة على المطلوب الأول في قياس متبع الشكل ، وليس إذن بسبب الشكل . وليس يجب أن تكون بسبب أن المقدمة أخفى أو مساوية في الجهالة ، حتى إذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب ؛ وذلك لأن الخلفي والمساوي في الجهالة قد تكون غير المطلوب ، ولا تكون مصادرة على المطلوب الأول . وأما في المصادرة على المطلوب الأول ،

(٢) فصل : الفصل السادس عشر ، د ، س ، ع ، م ، فصل ١٦ ع ، هـ . (٥) الأول : ساقطة من هـ || النتيجة (الأول) : نتيجة س || النتيجة (الثانية) : ساقطة من س . (٦) فأما : وأما هـ . (٧) يبرهن (الأول والثانية) : يبرهن س || ولكن . . . مما قيل : ساقطة من د ، ن . (٩) مساوية : مساوية س . (١٠) تبين : تبين س ، س || وليس شيء : ولا شيء س . (١١) الأول (الثانية) : - فإنه إنما تكون د . (١٢) وليس (الأول) : فليس هـ || يجب : يجوز ع . (١٥) في : ساقطة من س .

فليس الخفى أو المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب ؛ بل إنما يكون القياس ،
 مصادرة على المطلوب الأول ؛ لأن المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه ،
 بأن يدل اسم أحد حديه الذى يراد أن يجعل حداً أوسط . والأشياء البينة
 بنفهما فلا تبين بوجه ولا بالحقيقة ولا بأن يقاس عليها من نفهما . فإن ذلك غير
 معناد ، لأنها مقبولة مسلمة ، وإن كان يمكن أن يصادر عليها ، بل إنما يستعمل
 هذا فيما من شأنه أن يتشكك فيه ، ويجهل . فهذا إذا استعمل في بيانه غيره
 مما هو أعرف منه ، فقد عمل الواجب . وإن استعمل نفسه في بيان نفسه ،
 فقد صودر على المطلوب الأول . وقد يعرض ذلك في قياس واحد ، وقبله
 يخفى هذا إلا على ضعفاء العقول . وقد يعرض في قياسات فوق واحدة ، بأن تكون
 نتيجة تبين بمقدمة غير بيّنة بنفهما ؛ وتلك المقدمة تبين بمقدمة أخرى ؛ وتلك
 المقدمة إنما تبين بصحة النتيجة ؛ فيكون هذا أيضاً مصادرة على المطلوب
 الأول بوسائل . مثل الشكل الذى فى كتاب أوقليدس ، أن الخطوط
 المتوازية إذا وقع عليها خط قاطع كانت الزوايا كذا وكذا . ومن مقدمات برهان
 ذلك المطلوب أن الخطين اللذين فى سطح واحد إذا وقع عليهما خط قصير
 الزاويتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا . فإن رام أحد أن يبين
 هذا ، بأن يقول : إنهما إن التقتا ، كان مثلثا من الخطين ، والخط الواقع ،

(١) غير المطلوب : + بل هو نفس المطلوب هـ . (٤) ولا بالحقيقة : لا بالحقيقة س ،
 س ، ع ، م ، هـ . (٦) استعمل : استعملت ط || يانه : يان د . (٧) وإن :
 فإن د . (٨) وثلاً : وقيل ما س . (١١) هذا : ساقطة من س . (١٢) الشكل :
 الوضع بـ ج ، س ، ع || الذى : الأول ن . (١٣ — ١٤) المتوازية . . . الخطين : ساقطة
 من س ، س ، ع ، ط . (١٤) اللذين : التى س ، س ، ع ، ط || فى : من س ، ع ، ط || قصير : قصير
 د ، ن . (١٥) الزاويتين : التين ع ، ط || من : فى د ، ن || يلتقيا : + وهذا موضوع
 فى مصادر كتاب أوقليدس س ، س ، ع ، ط ، هـ || فإن : وإن س . (١٦) إن :
 الخاضع .

- وكانت الزوايا الثلاث أعظم من قائمتين ، هذا خلف . فإذن لا يلتقيان . فقد صادر على المطلوب الأول من حيث لم يشعر ، لأن كون زوايا المثلث بهذه الحالة ، إنما يبرهن بمد صحة ذلك ، فيكون عرف حال الزوايا في الخططين بزوايا المثلث ، وحال زوايا المثلث إنما تبين بحال زوايا الخططين ، فيكون استعمال زوايا الخططين مع الخط الواقع عليها مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسائط ،
- ٥ . فهكذا تكون المصادرة على المطلوب . وبالجملة يجب أن يكون قد أخذ فيها أخذ حدى المطلوب مرتين ، إما بالحقيقة قياسين مرادفين يرجع أحدهما على الآخر حملا ومعنى ، وإما بحسب الظن ، فإن يأخذ أى شيئين كانا متعاكسين كالإنسان والضحاك ، فيظن أن شأنهما وحكمهما واحد ، ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين ؛ أو أخذ كلياً وجزئياً ، ويظن أن الحكم فيهما واحد ؛
- ١٠ . فيظن أنه مصادرة على المطلوب الأول .

- والمصادرة على المطلوب الأول بحسب الظن على أقسام مذكورة في طويقا . وأما في الحقيقة فهو أن يوضع لما يراد أن يجعل من الحدين حداً أوسط ، اسماً آخر مرادفاً ، كما يكون في تقابل القياس . فإن تقابل القياس والمصادرة على المطلوب الأول ، مشتركان في أن الحد الأوسط فيهما موجود
- ١٥ .

(١) وكانت : فكان سا . (٣) الحالة : + أعنى مساويتين لقائمتين ؛ + أى مساوية لقائمتين || ذلك : + الوضع ما ؛ + يدعى صحة قولنا إنه إذا وقع على الخطوط المتوازية خط قاطع كانت الزاويتين المتبادلتين متساوية والخارجة متساوية لتقابلها الداخلة ع .

(٥) استعمال : استعمال كون سا ، ه . (٦) المطلوب : + الأول ع ، ه .

(٧) مرادفين : مرادفين سا . (٨) فإن : بأن سا || أى : ساقطة من ب . (٩) فيظن : ويظن س ، سا ، ما || معناه ما . (١٠) فيهما : فيها د ، ن . (١٥) مشتركان : يشتركان سا .

في النتيجة . والقياسات الصحيحة ليست كذلك . وتكون المصادر على المطلوب الأول فيهما مقدمة صادقة جدا ، وهي التي يكون موضوعها وعمولها واحدا ، ومقدمة مشكوك فيها ، وهي التي هي المطلوب ، وقد صودر عليه . وقد يمكن المصادر على المطلوب الأول في الشكل الأول والثاني والثالث . لكن إن كان المطلوب موجبا كليا أمكن في الشكل الأول صغرى وكبرى . فإن كان صغرى ، كان للأكبر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الكبرى هي تلك المقدمة الصادقة جدا . وإن كان كبرى ، كان للأصغر والأوسط اسمان مترادفان ، وكانت الصغرى هي تلك الصادقة جدا . وإن كان جزئيا ، لم يمكن إلا أن تكون صغرى . وإن كان سالبا ، لم يمكن فيه إلا أن تكون الكبرى . وقول المعلم الأول : إن كل مطلوب موجب في الشكل الأول فيصلح أن يؤخذ في القياس صغرى وكبرى ، إنما عني به الكلى . وأما في الشكل الثاني ، فإن المطلوب لا يكون إلا سالبا . ففي ضرب لا يكون إلا صغرى ، وفي ضرب لا يكون إلا كبرى . هذا إن كان السالب كليا . فإن كان جزئيا لم يميز في الثاني إلا صغرى ، وفي الشكل الثالث إلا كبرى ، وفي الأول لا يصلح يأنه بوجه . لأنه لا يصلح صغرى ولا كبرى .

- (١ — ٢) المصادر على المطلوب الأول : ساقطة من د ، م ، ن . (٢) فيهما : فيباد ، س ، ن || مقدمة : ساقطة من هـ . (٦) للأكبر : الأكبرسا || مترادفان : مترادفان سا . (٧) المقدمة : ساقطة من د ، ن || للأصغر : الأصغرسا || والأوسط : والأكبرسا . (٧ — ٨) كبرى . . . الصادقة جدا وإن كان : ساقطة من د ، ن . (٨) مترادفان : مترادفان من || لم يمكن : لا يمكن من . (٩) وإن : إذا ب ، سا || فيه : ساقطة من س ، سا . (١١) في : ساقطة من م . (١٢) لا يكون إلا صغرى . . . ضرب : ساقطة من ن . (١٣) إن : إذا من . (١٤) الثاني : الشكل الثاني ع || وفي : في من . (١٥) صغرى : لا صغرى سا .

والمصادرة على المطلوب الأول قد تكون في المعلوم ، وذلك إذا كان صادر بالحقيقة على الوجه الذي قلنا . وقد تكون في الجدل ، وذلك إذا كان فعل ما هو مصادرة بحسب الظن المحمود ، وهو الذي يكون حد المقدمة الصادقة فيه كثنى واحد بحسب الظن المحمود .

-
- (١) هل : في م || المعلوم : العلوم ب ، : م ، سا ، ع ، ما ، ن ، ه || كان : ساقطة من سا || صادر : صادق . (٢) هل : وهل م ، سا || كان : ساقطة من م || فعل : ساقطة من ه . (٤) فيه : ساقطة من م ، سا || المحمود : الموجود ما .

[الفصل السابع عشر]

(ف) فصل

في وضع ما ليس سببا للنتيجة هل أنه سبب

وأما وضع ما ليس سببا للنتيجة هل أنه سبب للنتيجة ، فهو أن ينتج كذبا وينسبه إلى مقدمة ، حتى يكون من حقه أن يقال إن الكذب الذي أنتجته هو من قبل كذا ، وليس من هذه الجهة التي ظننت . وهذا يقع في قياس الخلف إذا أخذ أخذ قبيض الموضوع ، ثم قاس قياسات أنتج كذبا ، ثم رام أن ينتج أن قبيض الموضوع كذب ، لأنه أنتج كذبا . فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا لينح قياس الخلف . وإنما يمكن أن يقال له : ذلك إذا كان الكذب يلزم ، وإن رُفِعت تلك المقدمة ، ولم تُستعمل في القياس أصلا . ١٥

وهذا الاعتبار لا يكون في المستقيم ، لأن المستقيم لا يقصده فيه إنتاج كذب من وضع شيء مناقض للطلوب ؛ بل يساق إلى المطلوب . وإذا منع ، قيل : إن في القياس مقدمة كاذبة ، أو ليس تأليفه متجا . ولم يقل : إنه لم يعرض الكذب من قبل وضع كذا لأنه لم يبين هل أن هناك كذبا حارضا ، بل هذا في الخلف إذا كان قبيض الموضوع ، سواء وضع أو رفع لا يغير حكم اللازم ١٥

(٢) فصل : الفصل السابع عشر ، د ، س ، سا ، ع ، م ؛ فصل ١٧ ط ، هـ . (٤) هل أنه سبب للنتيجة : ساقطة من سا ، هـ . (٥) الكذب : الكبرى سا . (٧) إذا : وإذا س ، هـ || أخذ أخذ : أخذ د ، ن . (٩) قياس : القياس ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ || له : ساقطة من ع || ذلك : وذلك ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، ن . (١٢) الطلوب : ساقطة من د . (١٣) في : ساقطة من ما || يعرض : يعرض سا . (١٤) بين : بين سا || هل : ساقطة من هـ .

- من الكذب ولا يكون سببا لإنتاج المحال ، فلا يلزم أن يكون محالا . وهذا على وجه : إما أن تكون الحدود التي للمحال ولقياسه ، غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة ، وإما أن تكون مشاركة ، ولكن المحال لزم عن شيء آخر .
- مثال الأول : لو أن أحدا أراد أن يبين أن القطر غير مشارك للضلع ، فاستعمل فيه قياس "زين" في أن لا حركة ، ثم قال : وهذا محال ، ثم قال : فإذا القطر غير مشارك للضلع . وهذا القسم من أخذ ما ليس بسبب سببا ، هو أظهر ما في هذا الباب . وأما مثال الذي يأخذ في المحال أو قياسه حدودا تشارك وتصل بمحدود النقيض ، فمثل أن يقول : ليس كل ب آ ، وإلا فليكن كل ب آ ، وليكن كل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ . فإذا كل د ب . هذا خلف .
- فإذا لم يكن كل ب آ . فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا . لأن قولنا : ١٠ كل د ب ، يكون نتيجة عن مقدمته ، وإن لم يقل : كل ب آ . وأيضا من الجانب الآخر بأن يقول : كل ب آ ، وكل آ ج ، وكل ج د . فكل آ د . وهذا خلف . فإن هذا أيضا وضع ما ليس بسبب سببا . وذلك لأن قولنا : كل ب آ ، وإن رفع ، يبقى القياس المنتج للخلف ، بل يجب أن تكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ، وتكون مع ذلك بحيث إذا رفع ١٥ النقيض لم يلزم محال ، بل يكون المحال إنما يلزم لوضعه لا غير . فيكون القياس المركب متصل التركيب ، لا حشو فيه ، وليس قياسات مختلفة لا وصلة

(١) ولا : فلا ب ، س ، سا ، عا ، م || لإنتاج : للإنتاج م . (٢) إما : لها ع || التي : التي ما || لنقيض : للنقيض ما . (٣) زين : [يقصد زينون الإيل] . (٤) القطر : الضلع س ، سا ، ع || غير : ساقطة من د ، س ، ع || مشارك : المشارك د ، ن || الضلع : ساقطة من س ، ع || سببا : ساقطة من سا . (٥) د ب ب آ م . (٦) — (١١) وأيضا . . . ب آ : ساقطة من سا . (١٢) إنما يلزم : إذا لزم د ، ن ، إنما لزم س ، سا ، ع ، ما ، ع . (١٣) وليس : وليس ب ، د ، سا ، م ، ن || لا وصلة : ولا وصلة ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن .

بينها . فإن الكذب لا يمكن أن يجتمع عن قياسات كثيرة لا تتصل اتصالاً نصير به كقياس واحد ، فإنها إذا اجتمعت ولم تتصل إما أن يكون الكذب لازماً من واحد منها ، وإن رفع البواقي ، وإما أن لا يلزم عنها شيء بالشركة . وإن كذبت نتائجها كلها أيضاً ، لم ينتفع بجمعها في إبطال شيء أو إثباته ، مثل قياسات مختلفة ، على أن المتوازية تلتقي ، وأن المثلث زواياه أعظم من قائمتين ، وغير ذلك . فإن جميع أصناف نتائج كاذبة ، لا تتصل قياساتها ، لا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف .

(٢) واحد : ساقطة من س .

(٤) أو إثباته : وإثباته ، ن .

(١) بينها : ب ، د ، س ، م .

(٣) منها : منها ع || وإن : فإن ط .

[الفصل الثامن عشر]

(ص) فصل

في وصايا وتحذيرات ينتفع بها السائل والمحيب في تسليم المقدمات ،
والامتناع عن تسليمها ، وغير ذلك

- ٥ إن القياس قد يستعمل في العلوم ، وقد يستعمل في الجدل . والذي يستعمل
في العلوم فيستعمل على ما عليه الأمر في نفسه ، والذي يستعمل في الجدل
يستعمل على ما هو مشهور أو متسلم . وإن هو مر في المشهور لم ينتفع به في الجدل .
فعمدة المقدمة في المحاوراة الجدلية أن تكون على سبيل التسليم ، والتسليم يكون
بالمسألة ، والمسألة في الموضوع كأنها هي المقدمة . وإنما تباين هيئة تلحق
المسألة تحرف بها عن هيئة المقدمة . وقد يقال لها أيضا مسألة إذا كانت
١٠ متسامة من سؤال . ولما كان الجدل إنما يحاول الإلزام والتبكيك ، أعنى
القياس على تقيض ما ينصره المحيب ، وليس غرض الجدل من حيث هو جدلي ،
الحق ، فلا بأس أن يحاول السائل في تركيب القياس الجدلي حيلة يكون استعمالها
مقربا للسافة من الغرض ؛ وأن يعتمد المحيب ، الذي يورد للسائل القياس
على مقابل ما ينصره حيلة يتحرز بها عند احتياجه إلى الإجابة عن مسألة مسألة ،
١٥

(٢) فصل : الفصل الثامن عشر ، د ، س ، س ، ع ، م ، فصل ١٨ ط ، هـ . (٦) يستعمل : فيستعمل ،
س ، س ، ع ، ط ، م ، هـ . (٧) متسلم : تسلم ، س ، س ، هـ || به في الجدل : بالجدل .
(٨) الجدلية : والجدلية هـ || التسليم والتسليم : التسلم والتسلم س ، س ، هـ || يكون : قد يكون
سا . (٩) بالمسألة والمسألة : بالتسلم والتسلم ، د ، م ، ن || كأنها : كأنه ، د ، م ، ن || هي :
هوب ، د ، م ، ن || تباين : سافطة من س . (١٠) مسألة : سلة ، ع ، م .
(١١) متسامة : سلة من || ولما كان : وأما إذا كان من هـ . (١٤) السائل : السائل
ب ، س ، س ، ع ، ط ، م ، هـ . (١٥) مسألة مسألة : مسألة د .

من أن يلحقه نقض وتبكيث ؛ ويمتهد في منع القياس أصلا ، أو منع القياس على مقابل ما ينصره .

ولنعد ههنا أصولا يختص نفعها بمن يستعمل القياس ، أو يستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس . ولأن المسألة الجدلية على وجهين : فإنها إما أن تكون عن مقدمات قياس مع نتيجة ، كقولك : أليس إذا كان كل ب ج ، وكل ج د ، كان كل ب د . فهذا لا حيلة فيه إلا تسليم أو إنكار مقدمة أو ادعاء أن القياس غير منتج . وإما أن يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها آخر الأمر القياس وتنتج النتيجة . فيكون فيه التحفظ على وجهين : أحدهما عند تسليم مقدمة مقدمة . والآخر عند اجتماعها لئلا يؤلف قياسا .

١٠ فاما القسم الأول فيجب أن يمتهد فيه حتى لا نسلم حدا مكررا تسليما قياسيا . فإنه إذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي ، لم يمكن أن يؤلف قياس ، ولم يمكن السائل أن يبكيث . والتبكيث قياس على إثبات نقيض الوضع الذي يحفظه المحجب . وأما في آخر الأمر بعد التسليم فيجب أن يتأمل أن الواسطة التي سلمت كيف نسبتها إلى الطرفين ، حتى يعرف الشكل والضرب . فلن لم يكن الشكل متجا لذلك المطلوب كالثاني للوجب ، والثالث للكل ، منع إنتاجه ذلك ؛ أو كان غير منتج أصلا ، منع إنتاجه أصلا . وهذا إنما يتأتى له بعد حفظه أشكال القياسات وضروبها . فهذه وصية المحجب .

(٣) بمن : فن د ؛ ثم سا . (٤) ولأن : لأن هـ . (٥) كقولك : كقولك من
|| أليس : ليس د . (٦) غير : ساقطة من سا . (٧) مقدمة مقدمة : مقدمة ن ||
آخر الأمر : أمرد ، ن . (١٢) ولم : ظ ب ، س ، سا ، ع ، هـ ، م ، هـ || بكيث : ساقطة
من د . (١٥) منع : مع سا . (١٦) يتأتى : يتأدى من .

- وأما السائل فيجب أن يحتمل في التوصل اللطيف إلى ترويح ما أوصى بالتحرز منه ، فيجب أن يمتد بأخفى ما يكون من الحيلة ، فينظم ما هو ضرورى في الإنتاج من غير أن يتسلمه على نظم قياسي فيفطن لصنيعه . بل إن كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج أخر ، ولا يزال حتى يبلغ المطلوب ، سأل أولا عن أبعدا من إيهام المطلوب وتسلمه ، ثم لم يسأل عما يليه ، بل عما هو أقرب من المطلوب من مقدمات بينهما ، ثم عاد وسأل عما بين المسألتين . ولذلك وجوه من الترتيب . مثلا إن كان تبين أن كل ز آ ، وكان ينتج ذلك بأن كل ز آ ، وكل آ د ، وكل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ ، فكل ز آ . فيسأل إما عن مقدمات الأطراف ، أو الواسطة . فإن سأل عن مقدمات الأطراف فأولاهما الكبرى . لأن السائل ١٠ إذا سأل أولا عن الصغرى أليس كل ز آ ؟ حدس المجيب أنه عسى أن يكون كل آ د ، أو شيئا آخر مما على النظام . وأما إذا سأل عن الكبرى أنه أليس كل ب آ ؟ فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب . فكأن وقوع الحدس عن هذا الجانب أقل ، لأنه لو قيل : كل ب آ ، وكل ز ب مصرحا ، لم يكن على النظم القياسي بالفعل إذا لم يوضع المشترك في كل واحد منهما بمنح الآخرفلم يوهم ، فكيف إذا لم يصرح ؟ والأخرى أن يسأل عن الكبرى أولا ، فيقول : أليس ب كل آ ؟ ثم يتباعد عنه فلا يسأل عما هو يجنبه ، بل عن البعيد منه ، فيسأل

(٥) نتائج : ساقطة من م . (٦) بل : ساقطة من م . (٧) بينهما : ينيها ، ن ||
ولذلك : وكذلك د ، ن ؛ + من م || من : ساقطة من د ، ن . (٨) ز آ : ب آ ، د ، ع ،
م ، ن . (٩) د ج : آ ج ، هـ . (١٠) فأولاهما : وأولاهما د ، م ، سا ، ما ، ن ، هـ .
(١١) حدس : حدث م || أن : ساقطة من م ، ما . (١٤) وكل ز ب : وكل ب ز آ ؛
ساقطة من م . (١٤ - ١٦) مصرحا . . إذا : ساقطة من سا . (١٥) القياسي : + فلم يوهم ع
|| واحد : ساقطة من ن || فلم يوهم : ساقطة من ع . (١٦) والأخرى : فالأخرى م ،
سا ، ما ، هـ . (١٧) ب آ : ز ب ، م .

هل كل هـ د ؟ ثم يعود فيسأل هما بينهما أنه هل كل ج ب ؟ وكذلك يجتهد أن يوقع اختلافا في الترتيب . وإن سأل عن بعض المقدمات المتوسطة أولا ، ثم الطرفية على خلاف ما هو نهج الترتيب في الأوساط ، ثم عاد إلى الطرفية الأخرى ، لم يكن به بأس بعد أن لا يجعل المسائل مرتبة .

• وأما إذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجب أن يسأل أولا عن الواسطة يجعل أول سؤاله عن الكبرى ، فيكون أول ما يلفظ به لفظ الواسطة ، مثلا نقول : هل كل ب آ ؟ فيكون أول ما يدخل في لفظ الواسطة ؛ ويكون إنما طلب أولا النسبة التي للحد الأكبر إلى الواسطة ، ثم سأل عن الصغرى فيكون فعل ما يمكنه من تغيير اتصال المقدمات . فإذا فعل هذا حدث قياس على قبض الموضوع ، وهو التبيكيت . فالتبيكيت قياس ما ، وعلى شرائطه في الأشكال والضروب ، إلا أنه باعتباره ما ، وذلك الاعتبار أن تكون نتيجته قبض وضع ما يحفظه المحييب .

وقد ظن بعضهم أن قول المعلم الأول : إنه يجب أن يبدأ أولا بالواسطة ، أن معناه أنه يجب أن يبدأ بالأصغر . وليس كذلك . فإنه إذا سأل عن الصغرى ، لم يكن بد من أن يتلوه بالسؤال عن الكبرى ، فيكون قد سأل على ترتيب قياسى متظلم . وقد حذر أيضا عن الابتداء للصغرى لما فيه من التنبيه على مأخذ الاحتجاج . فإن كان السؤال عن الكبرى مما لا بد للعجيب فيه من جواب

(١) هـ د : ب آ م || ج ب : هـ د م || أن : في د ، ن . (٢) اختلافا : خلافا س || سأل : يسأل س . (٣) الطرفية (الأولى) : الطرفين س || عل : وعلى ما || ما هو نهج : ما يروم س ، سا || الأوساط : الأوسط د ، ن || الطرفية (الثانية) : طرفية س ، سا . (٤) الأخرى : الآخرين س ، سا || به بأس : بقباس ما . (٥) ب آ : ج ب م || ويكون : ليس د ، ن . (٦) التبيكيت : + فإن هـ . (٧) الأول : ساقطة من س .

يلائم غرض السائل ، يكون حكمه حكمه لو ابتدأ بالصغرى سائلا ، وإن كان اللجيب أن يجيب بشيء آخر ، فهو الآن أفطن لوجوب ذلك عليه ، إذا أحس بالصغرى وأحس بانتظام القياس . فإذا كان له سبيل إلى أن يعاسر في تسليم الكبرى ، فقد افترض عليه سلوكها من هذا الوقت . وأما إذا سأل عنها أولا ، ثم تلاها بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الأول لم يلح له وجه التأليف والنسق ، فلم يلح له وجوب المعاصرة . فإن كان التسايم أشبه بالواجب والمستحسن رجي أن لا يعدل عنه عدوله لو بينه للتأليف القياسي . ولو أن إنسانا يتازعنا في أن العالم محدث ، فأردنا أن ننهي عليه أن العالم محدث ، فقلنا له : أليس العالم كذا ؟ تنبه أن كونه كذا يجعله محدثا . فعاسر في ذلك في أول الأمر وأما إذا سألناه ، وقلنا : أليس كذا محدثا ؟ أمكن أن يذهب توهمه إلى أنه شيء لا يضره حدثه ولا قدره [قدمه] .

و يجب أن تعلم أن هذا الاختلاف في الترتيب ينتفع به في المقاييس التي تؤلف على نظم الشكل الأول . ومع الذين لم يحتسبوا في الجدل ، بل هم مبتدئون وعاميون . وأما المحتكون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم ، بل إنما يغلطون في القياسات المركبة .

١٥

(١) حكمه حكمه : حكمه حكم من . (٢) فإذا : فإن من ، ه . (٣) عنها : عنه من : سا ، ع ، ط ، ه || أولا : أو كان د . (٤) الشكل : ساقطة من م . (٥) رجي : فإن رجي سا . (٦) محدث ... أن العالم : ساقطة من ط . (٧) قلنا ... يجعله محدثا : ساقطة من سا . (٨) قلنا : قلنا من ، سا ، ع ، ط ، ه . (٩) على : من ع || الذين : الذي د . (١٠) المحتكون : المحتكون من || هذا القدر : ساقطة من ه .

[الفصل التاسع عشر]

(ق) فصل

في أنه كيف يمكن أن يعلم الشيء ويجهل معا ، وأنه كيف يعلم
ويظن به مقابل ما يعلم

• إنه كما أن المحيى قد يسلم مقدمات يلزم منها تبكيته ولا يشعر ، لأنها تسلمت
منه لا على الترتيب المتج ، بل مغلطة محرفة . كذلك الإنسان فيما بينه وبين
نفسه قد يكون عنده المقدمات التي يجب أن يعلم مع العلم بها شيء آخر ، فيجهل
ذلك الشيء ، لأن المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في علمه بالفعل
بالترتيب الموجب لذلك العلم . فلنقل كيف يمكن أن يجهل الشيء ويعلم معا ، وأن
يعلم ويظن به مقابل ما يعلم . فنقول : إن السبب في أن يكون بالشيء علم وظن
متقابلان بقياسين أو أحدهما بقياس والآخر ليس بقياس ، هو على جهتين . ١٠

إحدهما ، يستحيل أن يكون في إنسان واحد في وقت واحد ، بل قد يقع
لإنسانين ، وذلك أنه إذا كان مثلا كل دَبَّ وَّجَ بلا واسطة ، ثم كان كل بَبَّ آ ،
وكل جَ أيضا آ ، فإن اعتقد إنسان واحد أن كل بَبَّ آ ، وهو الحق ، واعتقد الآخر
أن لا شيء من جَ آ ، وهو باطل ، وقرن كل بما تراه الصغرى ، هذا ١٥

(٢) فصل : الفصل التاسع عشر ، د ، س ، ع ، م ، فصل ١٩ ، ع ، هـ . (٣) وأنه : ساقطة من ن .
(٣ - ٤) ما . . . ما يعلم : ساقطة من د || كيف : وكيف ن . (٦) مغلطة : مختلفة من مغلطة
سا ، ع || الإنسان فيما : ساقطة من سا . (٨) بالفعل : بالظرف . (١٠) به :
ساقطة من م . (١٣) دَبَّ : جَبَّ د ، ن . (١٤) واعتقد : فاعتقد هـ .

أن كل د ب ، وذلك أن كل د ج ، اعتقد اعتقادين متقابلين . وأما إنسان واحد فلا يمكن أن يعتقد عنده القياسان مما بالفعل فيرى شيئا وضده من جهة إنتاجهما إياهما معا ، بل إن وقع له مثل هذا تشكك ولم يعتقد شيئا .

والجهة الثانية ، هو الذى يمكن فى إنسان واحد ، وهو أن يكون يعتقد أن

- لا شيء من ج آ ، ومع ذلك يعتقد فى نفسه مقدمات قياس على هذه الصفة :
 أن كل د ج ، وكل ج ب ، وكل ب آ . فإنه ربما التفت ، فلم من هذا بالفعل أن كل د آ ، وعلم أن كل ب آ ، ولم يعلم أن كل ج آ بالفعل إذ لم يصرف تأمله إلى ذلك ، وكان يجب أن يعلم ذلك ، لو صرف إليه تأمله . إذ العلم بأن كل ج ب ، وكل ب آ ، يكون علما بالقوة أن كل ج آ . قوة تصير

- ١٠ بالفعل إذا أورد المعنيين ببالة ، وأخطرها على ترتيبهما ، وقصد أن يعلم مع ذلك حال ما بين الطرفين قصدا ، ولكنه لم يفعل . لكنه يظن الآن أن لا شيء من ج آ . فالذى يعلمه ليس يعلمه إلا من جهة العلم بالكلى الذى يلزم عنه أن يعلم ، وهو أن كل ب آ . وأما من الجهة انصوصة به فليس يعلمه مثلاً . كما أن إنسانا يعتقد أن الأجرام السماوية لا تشارك النار والاستقصات فى طبيعتها ، ثم يحسب أن الكواكب نارية لأنها نيرة . فهذا ظنه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بها كلى ، توجد هى فيه بالقوة لا بالفعل ، لأنه علم بالجملة أن كل جسم سماوى لا يشارك النار . وأما أن الكواكب غير نارية فهو جزئى

(١) أن (الأول) + كان د ن || اعتقادين : اعتقد ب ج ، ج د ، م ، م ، هـ ،
 ساطعة من د ن . (٢) القياسان : قياسان س . (٣) إنتاجهما : إنتاجها
 د ، س ، ن || يعتقد : يعتقد د ن ، يعتقد س . (٤) وكل ج ب : ساطعة
 من د ن . (٥) إذ : ساطعة من م . (٦) يكون : ساطعة من د ن || تصير :
 ساطعة من م . (٧) يظن : ساطعة من س . (٨) توجد : بوجه ما .

تحت هذا الحكم الكلى . فليس من جهة واحدة علم وظن ، بل علم الشيء من جهة لا تخصه ، وظن به ظنا مقابلا لعلمه من جهة تخصه .

وقد نهجنا لك سبيلا إلى أن تعلم أنه كيف يمكن أن تعلم في المثال الأول أن كل جـ ب ، وتعلم أيضا أن كل ب آ ، ومع ذلك يظن أن لا شيء من جـ آ . أو تعلم ههنا أن كل كوكب فهو من جوهر الجسم السماوى ، وتعلم أن كل ما هو من جوهر الجسم السماوى فهو غير نارى ، ثم تظن أن الكواكب نارية . فإنه يسهل عليك بما أعطيناك آنفا أن تحل هذه الشبهة . لأنك تعلم من ذلك أنه لا فرق بين أن تعلم الكبرى ، ولم تضع الأصغر تحت الأوسط بالفعل في أنه لا يجب أن تعلم النتيجة بالفعل ، وبين أن تعلم الكبرى والصغرى معا ولم تؤلف بينهما تأليفا تلزم عنه النتيجة بالفعل ، لأن وجود هاتين المقدمتين في النفس كيف اتفق ، لا يوجبان في النفس العلم بالنتيجة ، إلا أن يكون فيما بينهما تأليف ما مخصوص ، وأن تكون النفس مراعية لذلك التأليف ، معتبرة إياه قايمة بينه وبين المطلوب . كل ذلك بالفعل وإلا وقع ذهول . مثلا أن من يعلم أن هذه بظلة ، ويعلم أن كل بظلة عاقر . فإذا لم يجمعهما معا في الذهن خاطرين بالبال ، أمكن أن يظن مع ذلك أن في بطن هذه البظلة جيتنا . وذلك لأن هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة إلا بالقوة . وإنما تصيران سبب النتيجة بالفعل إذا أخطرا معا بالبال على الترتيب الذى من شأنه أن ينتج قاعدة نحو النتيجة .

- (٢) وظن : ظننّا || به : ساقطة من ع . (٥) أو تعلم : وتعلم من س ، سا ، هـ .
 (٥—٦) وتعلم . . . السماوى : ساقطة من د ، سا . (١٠) النتيجة : ساقطة من س .
 (١٤) ويعلم : وكل يعلم هـ || ويعلم أن كل بظلة : ساقطة من سا || بالبال : في البال د ، ن .
 (١٧) معا : ساقطة من د ، ن || قاعدة : قاعدة د ، م ، ن ، هـ .

وأما إذا كانا معلومين بالتفاريق ، ولم يحضرا معا في العلم بالفعل على الترتيب المذكور ، ونحو الغرض المقصود ، فإن النتيجة تلزمهما بالقوة . كما أن الكبرى وحدها إذا علمت ، لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال أن الأصغر موضوع تحت الأوسط وتحت حكمه . فإذا انخدعة الواقعة مع العلم بمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى الكلية متشابهة ، أحدهما ، الجهل فيه يجزئ ، وهو ٥ بالقوة تحت كل معلوم ، والثاني ، الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم ، لا من حيث هو ملزوم بالفعل ، بل من حيث ذاته . فعلى هذا ينبغي أن يفهم قول المعلم الأول .

- فإذا ليست من جهة واحدة جهل الشيء وعلم . فقد زال تشكك رجل يقال له مائن على فيلسوف يقال له سقراط . إذ قال له : هل المطلوب عندك بالقياس ١٠ معلوم ، أو مجهول ؟ فإن كان معلوما فالطلب محال ، وإن كان مجهولا فكيف تعرفه إذا وجدته ؟ وهل يمكن أن يظفر بالآبق من لم يعلم عينه ؟ ولم يتعرض سقراط لفصح مقدمات قياسية ، بل عرفه بشكل هندسي أن المجهول كيف يضاد بالمعلوم . وأما تلميذه الذي يقال له إفلأطن فلما تعرض لذلك قال : إن التعلم تذكر . وكيف يستقيم هذا الذي اعتمده هذا الفيلسوف الآثر متخلصا به ١٥ من الشك والعالم بأن كل مثلث زواياه الثلاث مساوية لثلاثين عالم بالقوة . بالمثلثات الجزئية ، وإن كان جاهلا بها بالفعل . فكما يحس بثلاث جزئى ،

(١) وأما : فاما ن || كانا : كانتا د ، ن || معلومين : معلومتين د ، ن || يحضرا : يخطرا د ، ن ، هـ .
 (٢) ونحو : محروس || تلزمها : تلزمها ب ، د ، ع ، ط ، م ، ن . (٣) وحدها : وحده ب ، د ، هـ ، ط ، م ، ن || طلت : طلت ب ، د ، هـ ، ط ، م ، ن . (٤) بمقدمتين : بمقدمتين س . (٥) الكبرى : الأخرى سا . (٦) بل من : يلزم د .
 (٩) علم : وعلمه س || فقد : ولده س ، سا ، ط ، هـ || وجل : ساقطة من د || له : ساقطة من د . (١٢) وهل : هل ب . (١٥) هذا : ساقطة من سا . (١٧) بالمثلثات الجزئية : في المثلثات الجزئية س . || جزئى : + بالفعل د ، ن .

ويعلم أن هذا الشيء مثلث ، ويخطر بالبال ما كان علمه أولا ، تيقن أن هذا الشيء زواياه الثلاث مساوية لقائمتين . ولا يجوز أن يكون قد تذكر شيئا علمه قبل ، فإن هذا المثلث الجزئى إنما حدث الآن ، فكيف يكون علم من قبل أن زواياه الثلاث مساوية لقائمتين ؟ بل إنما كان علم أولا علما كليا ، ثم دلم ثانيا وقوع هذا الجزئى تحت ذلك الأول العلم الكلى ، فعلم ثالثا أصرا لم يعلمه قط بالفعل بل بالقوة . فإذا قد كان يعلم المطلوب لا من الوجه الذى يحمله ، ويعمله لا من الوجه الذى يعلمه . فليس المطلوب إذن يجهل كل الجاهل حتى إذا وجدناه لم نعلمه بوجه لا يخصه ، ولا أيضا نعلمه كل العلم حتى نستغنى عن طلبه لأننا نجعله من الوجه الذى يخصه . وهذا كمن كان يعرف آبقا أبقى منه بعلامة ، فعرف مثلا أن كل من به تلك العلامة فهو آبقه ، ولا يعرف أين آبقه الذى يطلبه ، فكما يحس به يحس بالعلامة ، وهو الحد الأوسط ، فيحكم أنه الآبق المطلوب .

وبالجملة فإن المعرفة إما عامة ، وإما خاصة . وأيضا فإن المعرفة إما معرفة بالقوة ، وإما معرفة بالفعل . ولهذا السبب يمكن أن نكون عارفين بالكلى ونجهل الجزئى ، لا الجاهل الذى هو عدم العلم فقط ، بل الجاهل المضاد للعلم . مثلا بأن يكون علمنا أن كل خس مرطب ، ثم رأينا خسا فحسبناه مجففا فظننا أنه جرجير أو غير خس ، فنكون قد أخطأنا فى الصغرى ، لا جهلناه فقط . وربما ظننا أن خيرا ما ليس بخير ، كالشجاعة ، أنها شر ؛ وكنا علمنا أن كل

(٢) قد تذكر : ساقطة من ع . (٢-٤) لقائمتين . . . مساوية : ساقطة من د ، ن .
 (٥) قط : فقط ما . (٨) وجدناه : + حق ع . (٩) لأننا نجعله : لانهله من .
 (١٣) وإما خاصة : أو خاصة ن . (١٥) الجزئى : بالجزئى من || قط : ساقطة من ع .
 (١٦) ظننا : لظننا ب ، د ، سا ، ع ، م ، ن ، هـ ، هـ لظننا ما . (١٨) أن : ساقطة من ما ||
 ليس بخير : ساقطة من م ، سا || أنها : أنه ب ، م ، سا ، ع ، ما ، م ، ن || شر : شر ما
 م ، سا ، ع ، هـ .

شر ما فليس بخير ، فيكون ظننا أن خيرا ما ليس بخير . وسواء عقد في خير مثلا أنه شر ما ، أو أنه وذلك الشر واحد . وكذلك سواء عقد في ذلك الشر وشر آخر أنه واحد ، وعقد أن ذلك الشر ، ذلك الشر الثالث ، بل هذا أشهر تأكيد لأنه يدل على المساواة . لكن مذهب الغلط واحد . وربما ينتج لنا صواب عن مثل هذا الخطأ بأن يظن بخير ما أنه شر ، ويظن بذلك الشر أنه خير ، فنكون قد اتجنا أن خيرا ما خير ، فنكون اتخذنا في المقدمة دون النتيجة . وقد يعرض للإنسان من جهة أخرى علم وظن بشيء واحد متقابلين معا من جهة ، وليس معا من جهة . مثل أن يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس أن ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء . ثم إنه إذا أعرض عن ذلك القياس ونظر في الأمر نفسه ، جاءت القوة الوهمية فوسمت وجوب أن يكون هناك خلاء أو ملاء ، فتبعها النفس فتظن أن هناك خلاء أو ملاء على سبيل خفلة ، كما علمت . ثم إذا تذكرت القياس انقلعت عن طاعة الوهم . فيكون هناك من جهة علم وظن معا ، ومن جهة ليس . أما الجهة التي ليس بها العلم والظن معا أنه يستحيل أن تخطر جميعا بالبال ، أعني صحة أن ليس هناك خلا أو ملاء من القياس اليقيني الموجب له ، ثم تكون النفس ظانة أن هناك خلاء أو ملاء ؛ وإن كانت القوة الوهمية مصممة على ذلك إذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا . وأما الجهة التي يكون بها هذا العلم والظن معا ، فلا أن هذا العلم قد اكتسب وحصل ، وليس يحتاج أن يستأنف طلبه ؛ كالمشكوك فيه بقياس

(٢) واحد : حدد . (٣) وعقد : أو عقد من . (٥) الخطأ : الغلط من .
 (٦) قد : ساقطة من ما || اتجنا : اتجها د . (٧) وظن : ظن عا . (٨) قد : وقدس .
 (٩) أن : أنه ما || إنه : ساقطة من من . (١١) فتبعها . . . ملا : ساقطة من ما .
 (١٢) انقلعت : انقلعت د ، ن ؛ انقلعت ع . (١٥) أن هناك : أن ليس هناك .
 (١٧) هذا (الأول) : ساقطة من من .

يستفاد والظن طراً على هذا العلم ، وهو مكتسب ، ولكنه معرض عنه . و الفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين المجهول المطلق . فإن جميع ما يعلمه الإنسان لا يكون نصب عنه . ومن هذه الجهة ما يعرض للإنسان من الاختلاط عند الظنون الفاسدة فيكون الإنسان متيقناً من جهة العقل أنه لا ضار له في الموضع المظلم ، ويظن من جهة الخيالات والظنون الفاسدة أن فيه ضاراً له فيجب عن خوضه . كأن الوهم يخيل شيئاً ، وكأن النفس تنقاد لذلك المتخيل فيظنه ظناً أو يعتقد عقداً . ولو كان لا يظنه ولا يعتقد لما كان نفس التخيل بوحشة ، فإن الإنسان قد يتخيل أموراً هائلة ، فإذا لم يكن معها ظن ما لم يتفعل عنها شيئاً ، فيكون العقل قد حصل عنده استحالة ذلك الأمر الهائل ، إلا أن النفس وبخاصة الحيوانية تكون كأنها تؤثر الإعراض عن المعقول .

(١) وهو مكتسب : والظن مكتسب هـ . (٥) والظنون : الظنون ب ، د ، سا ، ع ، ط ، م ، ن ، هـ || أن : ساقطة من د ، ن || فيه : فيها من || أو يظن له : ساقطة من ط . (٦) يخيل : يخيل سا . (٧) أو يعتقد : أو يعتقد من ، و يعتقد سا . (٧) ولو كان : فلو كان من ، سا هـ || ولا يعتقد : ولا يعتقد ب ، د ، م ، ن . (٨) بوحشة : بوحشة د ، ن || هائلة : ساقطة من سا ، م . (٩) شيئاً : ساقطة من د ، ع ، ن . (١٠) تؤثر :

[الفصل العشرون]

(ر) فصل

في عكس النتائج

- وهنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب أحوال في الحدود .
- فقول : إنا إذا أتبنا أن كل جـ آ ، من قولنا : كل جـ ب وكل ب آ . ثم انعكس
- كل جـ آ . فصح أن كل آ جـ . فيلزم أن تنعكس الصغرى . وذلك لأنك
- تقول : كل ب آ ، وكل آ جـ ، فكل ب جـ . ويلزم أن تنعكس الكبرى
- لأنك تقول : كل آ جـ ، وكل جـ ب ، فكل آ ب . فإن كانت الكبرى سالبة ،
- قلت : كل جـ ب ، ولا شيء من ب آ ، فيلزم أنه لا شيء من جـ آ ، كانت
- الكبرى مما ينعكس لا محالة . فكذا تنعكس الكبرى ، فذلك تنعكس
- النتيجة لانعكاس الكبرى لا على سبيل وجوب عن تأليف ؛ وإن كانت الكلية
- السالبة تنعكس لنفسها دائماً . وأما كيف تنعكس بسبب انعكاس الكبرى ،
- فلا أن الكبرى إذا انعكست صارت إلى الشكل الثاني ، وصاحت أن تكون
- صغرى ، فأنعكست النتيجة . وأيضاً إن انعكست الصغرى وعكست
- النتيجة السالبة ، انعكست الكبرى السالبة . لأنه إذا كان كل ب جـ ، وقلت :

(٢) فصل : الفصل العشرون ب ، د ، س ، سا ، ع ، م ، فصل ٢٠ عا ، هـ . (٤) تعرض :
ساقطة من د ، ن . (٦) كل (الأول والثانية) : ساقطة من د ، ن || أن (الأول) : ساقطة
من س ، سا ، هـ . (٧) فكل ب جـ : ساقطة من هـ . (٩) فيلزم : فزم عا ، + منه
س ، سا ، ع ، ما ، هـ || أنه : أن ع || جـ آ د آ د ، ن . (١١) وجوب : وجود ع .
(١٢) نفسها : كفسها د ، ن ، بنفسها س ، هـ . (١٣) الثاني : التالي د .
(١٥) السالبة (الأول) : ساقطة من عا || الكبرى السالبة : + لا محالة س .

ولا شئ من آج ، وهو عكس النتيجة ، أنتج : لا شئ من آب . فإن لم تنعكس النتيجة ، أنتج الكبرى بحالها . فهذا ما كان بسبب انعكاس النتيجة أو المقدمة .

- وأما انعكاس المتلازمات والمتقابلات ، فإنه إذا كن كل واحد من آب وب ينعكس على الآخر في الحمل ، وكان كذلك ج ود . وكان د آ و ج موضوع
- إما الشئ المطلق وإما شئ أخص ، لا يخلو إما أن يكون ج وإما أن يكون آ ، فكذلك هو لب ود . لأنه إذا كان إذا وجد في الموضوع آ . وجد فيه ب .
- وحينئذ لا يوجد فيه ج ، فيجب أيضا أن لا يوجد فيه د ، وإلا فقد وجد فيه ج ، لأن كل د ج . فإذا ن عند ما يوجد فيه ب ، لا يوجد فيه د . وكذلك
- ١٠ عند ما يوجد فيه د يجب أن يوجد ج ، فلا يوجد آ . فيجب أن لا يوجد ب ، وإلا فقد وجد آ . وأقول أيهما لم يوجد فالآخر يوجد ، لأنه إذا لم يكن فيه د ، فأقول يكون فيه ب ، لأنه إذا لم يكن فيه د ، لم يكن فيه ج ، وإلا لكان ج ليس ب د . وإذا لم يكن فيه ج كان فيه آ ، وكل آب ، فكان فيه ب . وكذلك بالعكس . ومثال هذا أنا نضع المكون والفاسد ، ينعكس أحدهما على الآخر . فغير المكون وغير الفاسد ينعكس أحدهما على الآخر . وكل شئ إما مكنون ، وإما غير مكنون . فكل شئ إما فاسد ، وإما غير فاسد .
- ١٥

(١) ولا شئ : لا شئ . د . (١ - ٢) لا شئ . . . أنتج : ساقطة من د ، م . (٣) أو المقدمة : ساقطة من م . (٥) كذلك : + كل ه . (٦) إما الشئ : وإما الشئ . ه . (٧) فكذلك : وكذلك سا || ود : وجا || إذا وجد : فإذا وجد ما . (٨) (٨) وإلا : فلا حا . (٩ - ٨) فيه ج . . . لا يوجد : ساقطة من م ، ن . (١١) وأقول : ويقول م . (١٢) فأقول . . . د : ساقطة من د ، ن || لكان : كان د ، س ، سا ، عا ، ه . (١٣) وإذا : فإذا ه || فكان : وكان سا . (١٤) أنا : تماس . (١٥) وغير الفاسد : والفاسد م .

وهذان قياسان مركبان : أحدهما يبين أن الشيء دائما يكون موصوفا بأحد هذين . والثاني أنهما لا يجتمعان فيه معا . فنتبين منهما المطلوب .

فأما أولها فهو أن كل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن . وكل مكوّن فاسد ، وكل غير مكوّن غير فاسد . ينتج : كل شيء لا يخلو عن كونه فاسدا أو غير فاسد . ولكن معنى لا يخلو ههنا هو ، ليس أنهما لا يجتمعان فيه ، ولا يزولان عنه ، بل معناه أنه لا يوجد مفارقا للعنيين جميعا ، وإن جاز اجتماعهما فيه . وهذا في نفسه قياس مركب من قياسين : أحدهما أن كل شيء إما مكوّن ، وإما غير مكوّن ، وكل مكوّن فاسد ينتج كما تعلمت فيما سلف . وحيث علمتاك الاقترانيات الشرطية أن كل شيء لا يخلو على الوجه الذي قلنا من الصغين المذكورين ، أعني من أن يكون فاسدا ، أو غير مكوّن . وإذا جعل هذا مقدمة ، وأضيف إليها : وكل غير مكوّن غير فاسد ، ينتج : أن كل شيء لا يخلو من أن يكون فاسدا ، أو غير فاسد .

ولكن ليس على معنى أنه لا يجوز اجتماعهما فيه كما علمت ، بل يحتاج في إتمام ذلك إلى بيان آخر . وذلك في القياس الثاني ، وهو أيضا مركب من قياسات ، وهو أنه لا شيء مما هو مكوّن بغير مكوّن ، وكل غير فاسد غير مكوّن ، فلا شيء .

(١) دائما : ساقطة من ع . (٢) معا : ساقطة من د ، ن . (٣) فأما : أما سا || شيء : + فهو س ، سا . (٤) ولكن : لكن سا || ليس أنهما : أنه ليس أنه سا ؛ ليس أنه س ، ه . (٥) تعلمت : علمت سا . (٦) وحيث : حيث س ، سا ، ه || الاقترانيات : الاقترانيات ب ، سا ، ع ، م || عل : عن س . (٧) فاسدا : ساقطة من ما . (٨) ليس : ساقطة من س . (٩) فلا شيء : ولا شيء ، د ، ن .

مما هو مكون غير فاسد . ثم نقول : كل فاسد هو مكون ، ولا شيء مما هو
مكون غير فاسد ، ينتج أنه لا شيء مما هو فاسد بنير فاسد . ثم يقال : كل شيء
لا يخلو من فاسد وغير فاسد ، والفاسد وغير الفاسد لا يجتمعان ، فكل شيء لا يخلو
مما لا يجتمعان ، وكل شيء لا يخلو مما لا يجتمعان فهو إما هذا وإما ذاك .
فكل شيء إذن إما هذا الذي هو الفاسد ، وإما ذاك .

فأحد القياسين المركبين يبين أن كل شيء لا يخلو منهما جميعا . والثاني تبين
أن لا شيء من الأشياء يوجد فيه كلاهما . فعلى هذا الوجه يمكن أن يبان
ما يؤوله المعلم الأول من أن ذلك يبين بقياسين مركبين .

وأما من لم يعلم الاقترانيات التي من شرطيات ، فيهيئ في بيان هذا هيئانا غير
منتظم . هذا وأيضا وإن كان كل الموضوع إما أن يوجد فيه آ ، وإما ب .
وأيضا إما أن يوجد فيه ج وإما د . ثم كان كل آ ج ، وكل ج آ ، فكل
ب د ، وكل د ب . وإلا فليكن بعض د ليس ب ، فيكون آ ، لأنه لا يخلو
الموضوع من آ وب . وإذا كان بعض د آ ، وكل آ ج ، فبعض د ج . وكان
د ، ج لا يجتمعان معا . هذا خلف . وأما إن كانت آ موجودة في كل ب
وفي كل ج فقط ولا توجد في غيرهما . ثم كان كل ج ب . فيكون كل آ ب ،
لأن ب تقال على جميع ما تقال عليه آ لأن آ تقال على ب وج فقط ، ثم ب تقال

(٢) شيء . (الثانية) ساقطة من س . (٢-٤) مما هو فاسد . . . لا يجتمعان
وكل شيء . : ساقطة من د . (٣-٤) فكل . . . لا يجتمعان (الأول) :
ساقطة من س ، س ، ع ، هـ . (٤) لا يجتمعان فهو : لا يجتمعان وكل شيء فهو س ||
وإما ذاك : وإما غير ذاك م . (٧) يوجد : وجد س ، هـ . (٩) بيان : ساقطة
من س . (١٠) وإن : إن س ، هـ . (١١) وأيضا : + وإن كان الموضوع ع .
(١٢) د : ج عا . (١٣) د : ج آ س || وكان : فكان عا . (١٣-١٤) وكان د : ج :
ساقطة من س . (١٤) معا : ساقطة من س || إن : إذاع ، عا ، هـ || كانت : كان س .

عل بّ وعل جّ فبّ يقال على جميع ما يقال عليه آ . فكل بّ آ . فإن انعكس
بّ جّ انعكس أيضا آ بّ . وهذا ظاهر . وأيضا إذا كان كل جّ آ ، وكل جّ بّ ،
وكان كل بّ جّ ، فكل بّ آ . لأن كل بّ جّ وكل جّ آ . ونقول : إنه ليكن آ و د
مطلوبين . و جّ ، بّ مهروباً منهما . وآ و بّ متقابلان . و جّ ، د متقابلان .

- فنعول : إذا كان آ ، جّ كلاهما مجموعين ، أفضل من بّ و د مجموعين ؛ فإن آ
أفضل من د ؛ وذلك لأن آ مطلوب ، كما أن بّ مهروب عنه لأنهما متقابلان ،
وكذلك جّ مطلوب مثل ما أن د مهروب عنه لأنهما يتقابلان . فإن لم يكن آ
أفضل من د ، فإما أن يكون مساوياً لدّ ، أو يكون د أفضل . لكنه إن
كان آ مساوياً لدّ في أنه مطلوب ، فيجب أن تكون أضدادها متساويتين
في أنهما مهروب عنهما ، أعني آ بّ جّ ، وآ بّ فإذا جمع إلى آ ، جّ ، اجتمع
مطلوب ومهروب منه ، وإذا جمع إلى بّ ، د اجتمع مطلوب ومهروب منه .
وكان جملة ذينك في الطلب والحرب ، بجملة هذين . فلم يكن مجموع آ جّ أفضل
من مجموع بّ د ، وكان أفضل . هذا خلف . وإما إن قلنا : إن د ، أفضل
من آ في باب أنه مؤثر مطلوب ، فضعف الدال الذي هو في غاية الخلاف له ،
أكثر في باب الحرب . لأن الأقل بإزاء الأقل ، والأكثر بإزاء الأكثر . فإذا
جّ أكثر في وجوب اجتنابه والحرب منه من بّ . فتكون بّ أثر من جّ ،
فتكون بّ و د معاً . أثر من آ ، جّ . ولم يكن هكذا .

(١) فبّ : وبّ سا . (٢-١) انعكس بّ جّ : ساقطة من سا . (٢) بّ جّ : جّ آ د : بّ د ن .
(٣) فكل : وكل سا || إنه : ساقطة من عا || آ ، د : جّ د ، ن . (٤) و جّ : د متقابلان :
ساقطة من د ، سا ، ع ، ن . (٥) فنقول : ساقطة من عا . (٥-٦) مجموع فإن آ أفضل
من د : ساقطة من سا . (٦) كما : ساقطة من ن . (٧) جّ : د هـ . || أن د : أن جّ هـ ||
يتقابلان : متقابلان د ، س ، سا . (٨) من د : من جّ د . (٩) آ : ساقطة من هـ .
(١٠) آ ، جّ : جّ ، آ د : د ، آ ن . (١١) وإذا . . . منه : ساقطة من د ، ن .
(١٢) آ جّ : جّ آ م . (١٣) إن : إذا سا . (١٤) فإذا : فيكون إذن من ،
سا ، ما ؛ فيكون هـ . (١٦) جّ : (الاية) : د سا

ثم مثل لهذا مثالا من كتاب إفلاطون . فليكن بدل آ من المواد اختيار مساعدة الحبيب محبة على بنيته . فتكون ب أن لا يختار مساعدة الحبيب محبة على بنيته . ولكن ج هو أن لا يساعده على بنيته . فتكون د هو أن يساعده على بنيته . ثم كلا آ و ج ، أعني أن يهوى مساعدته ولا يساعده ، أفضل من كلا ب ، د أعني أن لا يهوى مساعدته ويساعده . فإذن آ وحده وهو أن يهوى أن يساعده ، أفضل من د وهو أن يواتيه ويساعده . ومعنى هذه الموازنة والمساعدة المشتركة في الجماع . فإذن أفعال المحبة بلا جماع آثر في المحبة من الجماع . والأفضل هو الكمال في كل شيء . والجماع إما أن لا يكون له مدخل في باب المحبة ، وإما أن يكون شينا من أجل المحبة لإرادة شدة الالتقاء وطلب النسل المودى إلى تأكيد المقارنة والمخالطة . فلا يكون من المحبة ولكن من شهوة مقارنة للمحبة ، فالشهوة تطلب اللذة ، والمحبة تطلب المخالطة والتخير الواصل إلى المحبوب . فتكون إذن هذه الشهوة إذا قدرت وعدلت يصدر عنها طلب الجماع لأجل المحبة . فالجماع يدخل في المحبة من هذه الجهة ، لا على أن نفس المحبة تقتضيه ، بل على أن الشهوة المقدرة المعدلة بالمحبة تقتضيه لأجل المحبة .

(٢) ب : ساقطة من س || مساعدة الحبيب محبة : مساعدته س ، سا ، عا . (٩) وطلب :
أو طلب س ، سا ، هـ . (١٣) فالجماع : إجماع عا || نفس : ساقطة من س .

[الفصل الحادى والعشرون]

(ش) فصل

في القياسات الفقهية والتعلية

- ليس الراجع في التحليل إلى الأشكال الاقتنائية هي المقاييس البرهانية والجدلية ، بل والنال والاستقراء والضمائر الخطئية والفقهية والحسية والتعلية • والوساطية . وما كان من الضمائر يسمى دلائل وعلامات ، مما سذكروه .

- واعلم أن المجمع الخطئية إما ضمائر حذفت فيها الكبريات ، فإذا ردت طادت إلى شكل من الأشكال ، وإما منالات مظنونة الصدق غير معتدية ، أو مظنونة الإنساج في التأليف غير معتدية ، سواء كانت صادقة أو كاذبة ، ولكنها مدة نحو إلزام خصم منازع ، أو إقناع جماعة سامعين وحاضرين أو مكاتبين ، وأكثرها في الأمور الجزئية . والقياسات الفقهية أيضا فإنها قياسات منالية ، وهي التي تحكم فيها على شبيه بحكم موجود في شبيهه المأخوذ عن صاحب الشريعة أو خلفاء الله المهديين أو عن الأئمة العالمين أو المتفق عليه مما يرجع إلى المأخوذ عنه . ويسمى الشبيه أصلا ، وما يتشابهان به معنى وعلّة ، وما ينقل عن الشبيه إلى شبيهه حكما . وقول صاحب الشريعة إما جزئى أقيم مقام كلى ،

(٢) فصل : الفصل الحادى والعشرون ب ، د ، س ، سا ، م ، الفصل الحادى عشرين ع ، فصل ٢١ ط ، هـ .
(٤) الأشكال : القياسات ع . (٥) بل : ساقطة من م || الخطئية : والخطئية هـ ||
والتعلية : التعلية ب ، م . (٦) سذكروه : سذكرو ، م ، ن . (٧) ردت : أدوت
د ، س ، ن . (١٠) وانكتا : وانكتد ، ن . (١٢) موجود : موجودة س ||
شبيه : شبيه س ، سا . (١٣) الشريعة : صلوات الله عليه ع . (١٥) أنيم : وأنيم
س || مقام : بدل س ، هـ ، + بدل ع .

كما يخاطب فى كتاب الله النبى عليه السلام ، ويراد به الناس كلهم ؛ وإما كلى
أقيم بدل جزئى ، كالعام فى كتاب الله تعالى الذى يراد به الخاص . وإما جزئى
أريد جزئيا ، أو كلى أريد كليا . وهذان هما النص .

وأما القياسات العقلية ، فهى قياسات تؤلف على إنتاج ما ينبغى أن يفعل
وتخالف المشورية بما تخالف به الخطبية . فإن الخطبية جماع الأمر فيها أن
تكون على سبيل المخاطبة ، فلا يقال لمن فكر فى نفسه فى إثارة ما يجب أن يفعل
ولا يفعل أنه يخاطب . وكذلك تشبه أن المشورية تكون على الغير . ولذلك
صارت القياسات العقلية مأخوذة من مقدمات صادقة أو أكثرية فى الحقيقة .
وأما الخطبية والمشورية فليس الشرط فيها ذلك ، بل أن تكون مقبولة عند
السامع مضمونة تلزمها النتيجة . وإنما صار ذلك كذلك بسبب أن الإنسان
ليس غرضه مع نفسه أن يلزمها ، بل أن يهديها سبيل الحق ؛ وغرضه مع غيره
قد يكون الهداية ، وقد يكون الإلزام . والعقلية أعم من السياسية ، فإن
السياسة إنما تكون فيما ينتج ما ينبغى أن يفعل ، وترك من الأمور المتعلقة
بالمشاركة العائد نفعها إلى تدبير المدنية من حيث هو تدبير مدنية . والعقلية
تكون فى ذلك ، وفيما هو أخص من ذلك .

- (١) عليه السلام : صلى الله عليه وسلم س ، ه ، ساقطة من د ، ع ، ه ، ن .
(٢) المخاطبة : المخاطلة س || فى نفسه : مع نفسه نج ، س ، س ، ع ، ه ، ه || إثارة :
إثبات س || ما يجب : يجب م . (٣) المشورية : المشورة ه || ولذلك : + قد س .
(٤) مأخوذة : ساقطة من د ، ن || أكثرية : أكثر د ، ن . (٥) وأما : + فى س .
(٦) كذلك : ساقطة من م . (٧) المتعلقة : المتعلقة ه ، ساقطة من ن .
(٨) العائد : العائدة د ، س ، س || إلى : على س ، ه ، ه || والتعقلية : والتعقلية س .
(٩) فى : من د ، ن || وفيما : وما ب ، د ، ن || هو ساقطة من م .

وأما القياسات الحسية ، فهي قياسات مأخوذة من مقدمات فقهية وسياسية مخلوطة . فتؤخذ عامياتها من المقدمات الفقهية وخاصياتها من المقدمات السياسية . والوساطية قياسات مقدماتها مأخوذة مختلطة من الفقهية ، والآراء المحموده التي ليست تختص بملة ملة ، التي تسمى سنة غير مكتوبة . فتكون في أكثر الأمور عامتها من المقدمات الفقهية ، ثم تخصص بمقدمات محموده .

وأما الاستقراء ، فهو أن يبين أن شيئا كليا موجب على شيء كلى آخر ، أو مسلوب عن شيء كلى آخر ، لوجود ذلك الكلى الأول فيما تحت الكلى الثانى ، أعنى في جزئياته . ولما كان المبين به موضوعات المبين له الحكم ، فالكلى المحمول أو المسلوب كالطرف الأكبر . وتلك الموضوعات حقها أن تكون كالطرف الأصغر . والكلى المحكوم عليه حقه أن يكون كالحق الأوسط . فيكون قد تبين بأحد الطرفين وجود الطرف الآخر للواسطة ، ويكون ما حقه أن يكون حدا أصغر قد صار واسطة ، وما حقه أن يكون حدا أوسط صار حدا أصغر . فليكن مثلا الحد الأصغر وهو ج إنسانا وفرسا وبغلا ، وليكن الحد الأوسط وهو ب قليل المرارة ، والحد الأكبر وهو آ طويل العمر . لتبين أن كل قليل المرارة طويل العمر . فإذا أردنا أن نستعمل هذا على سبيل الاستقراء ، قلبنا الأوسط أصغر ، والأصغر أوسط ، وحفظنا الأكبر بحاله . فقلنا : كل حيوان قليل المرارة فهو إما إنسان أو فرس أو بغل . أو قلنا : كل حيوان ويل العمر ، فهو كالفرس والإنسان والبغل . ثم قلنا : وكل فرس أو بغل

(١) من : عن س . (٢) سياسية : وقياسية س . (٣) نفس : ساقطة من س . (٤) تخصص : تختص س ، تختص س . (٥) الأول : الآخر . (٦) أن يكون : ساقطة من ما . (٧) تبين : بين س ، س || الآخر : الثانى س ، ما ، هـ . (٨) سار (الأول) : صارت ما . (٩) آ : ب س . (١٠) قلنا : قلنا م || قلنا : ثم قلنا ع .

أو إنسان فهو قليل المראה. فأتقينا: أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المראה. فقد وجع حسنا إذن إلى القياس الاقترانى إلا أن الوسائط فيه أشياء كثيرة وموضوعات الحد الأكبر. وأما أن الأكبر كلى للأوسط، والأوسط موجب على الأصغر، والأوسط ناقل للحكم فيه من الكبرى إلى الصغرى، وجامع بين الأكبر والأصغر، فهو كما فى القياس. ويجب أن يعلم أن الاستقراء ليس استقراء إلا لأنه يان حكم على كلى لكونه فى جزئياته مدعى أنه فى جميعها لفظا، وإن لم يكن كذلك ولم تكن قد صدّت بكاملها، متناهية كانت أو غير متناهية. فإن المستقرئ يقول كل حيوان طويل العمر فهو كفلان وفلان. فيكون هذا ظاهر دعواه. فإنه لو اعترف أن شيئا شاذا من جملة ما يستقرئه فكأنه اعترف بأنه صى أن يكون دعواه الكلى غير صحيح، وربما صد منها شيئا، ثم قال: كذا وكذا، وما يجرى مجراه. فإذا فعل كذلك، جعل الأوسط فى دعواه مساويا لجزئياته. فإنه يقول: إن كلها كذلك. لكنه ربما كذب فيها يومه. وليس قانون الاستقراء مبليا على أن يكون حقا، بل على أن يكون على الصفة المذكورة. فإن استقرأ الجميع، فقد أتى باستقراء برهانى. وإن لم يستقرئ الجميع فإنه يومه أنه يستقرئه حتى يكون كأنه يقول: كل حيوان هو أحد ما صد فقط. وليس لقائل أن يقول: إنه يجب أن يعد الجميع، وإلا لم يلزم. لأن الاستقراء كما قلنا ليس للإلزام الحقيقى، بل للإلزام المشهور، وربما يظن

- (١) فهو: ساقطة من د. (٢) فيه: فيها ه. (٣) وموضوعات: وهى موضوعات ع، ما
|| والأوسط: ساقطة من م. (٦) إلا لأنه: إلا أنه ما، أنه م.
(٧) عددت: عددت د. (١٠) الكلى: الكل ما || منها: مناسا. (١١) الأوسط:
الحد الأوسط ما. (١٢) ربما: كذا ما. (١٤) وإن لم: ولم د، ن.
(١٥) أنه: أن ما. (١٦) يجب أن: ساقطة من م || أن: ساقطة من د.
(١٧) ربما: بما د، م، ما، وربما ع، ما ه.

غالبا . فالاستقراء استقراء لهذا . وقد غلط من ظن أن الاستقراء المذكور في كتاب القياس شيء على حدة ، وأن فيه نوعا من الاستقراء غير الذي في طويقا ، محتجا بأنه قد ذكر فيه أن الاستقراء يكون لجميع الجزئيات . فإن ذلك ليس على أنه يكون كذلك بالحقيقة ، بل على أنه يدعى أنه كذلك .

- فوالاستقراء أعم من الاستقراء المستوفى الذي هو بالحقيقة قياس مقسم ، ومن جملة ما عددناه فيما سلف ومن الاستقراء المقصود فيه المدعى فيه الاستيفاء فإن انعكس ج على ب حتى يكون كل ب ، فهو أحد تلك المعدودة لا غير ولا يخلو منها ، فكانت الباءات هي الجليات ، والجليات هي الباءات ، حمل الألف على كل الباء لا محالة . إذ كل اثنين يقالان على موضوع ، ثم انعكس الموضوع على أحدهما ، فواجب أن يقال الثاني على الذي انعكس عليه الأول . ٥
- قد بينا هذا ، والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه ب على ج وتكون الجزئيات عدت بالتام . والاستقراء إنما يضطر إليه في إنتاج المقدمات التي ليس يوجد بين محمولها وموضوعها واسطة ، وإنما يبين بموضوعات الموضوع . فإنه إذا كانت هناك واسطة ، كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة ، لا الاستقراء . ١٥

فقد بان من هذا أن الاستقراء يخالف القياس ، من جهة أن الشيء الذي يجب أن يكون حدا أصغرا أو كان القول قياسا يصير في الاستقراء واسطة ،

(١) غلط : يحاطد . (٢) وأن : فإن د ، ن . (٣) أن : بأن د || فإن :

فإن س . (٤) أنه (الأول) : أن س ، س . (٥) فالاستقراء : والاستقراء ب ، د ، ع ، م ، ن .

(٦) الاستيفاء : الاستقصاء ، للاستيفاء س . (٧) ب (الأول) : ب د . (٨) الباء :

ب س . (٩) في إنتاج : لإنتاج س ، د . (١٠) كان : + هذا س .

فبين به ما يجب أن يكون حداً أكبر للواسطة ، أو كان القول قياساً .
 وفى القياس لا يكون هكذا . وأيضاً القياس أقدم وأبين بالطبع عند العقل .
 وأما الاستقراء فأقدم وأبين عندنا بالحس . فكأنما إنما يكتسب كثيراً من
 المقدمات الأولى بالاستقراء الحسى . وأما كيف ذلك ، فسيبين فى موضعه .

فبين : فبين د ، س ، سا || أو كان : لو كان س ، سا . (٢) هكذا : هذا د .
 (٣) فأقدم وأبين : فأزرب وأقدم د . (٤) موضعه : + ويرجع إلى القياسات
 المذكورة تحت المقالة التاسعة وتم تجاهها الفن الرابع سا .

[الفصل الثاني والعشرون]

(ت) فصل

في الاستقراء

- نعود فنقول : قد علمت أن الاستقراء استقراء ، لأنه إثبات حكم على كل
 لأنه موجود في جزئياته على إيهام أنها استوفيت ، ومنع أن يكون لها مخالف .
 فنه تام ومنه غير تام . فكونه استقراء أمر أعم من ذلك . وأيضا فاعلم أن
 الاستقراء كونه استقراء ليس بسبب تصحيح كبرى أو صغرى ، فإنه استقراء
 لأنه يثبت به المطلوب كلى . ثم يعرض له أن يصير مرة أخرى مقدمة كبرى
 أو صغرى . فلا يكون الاستقراء إنما هو هو لإثبات الكبرى أو الصغرى ،
 أو لإثبات شيء لينفع في شيء آخر ، أو لإثبات شيء هو مطلوب في نفسه ، بل
 الاستقراء استقراء لأنه يثبت به أمر ما من الأمور واحد معين النوع المعلوم
 من الإثبات . هـ يكون ذلك الأمر تارة مطلوبا لنفسه وتارة مطلوبا لغيره .
 وذلك اختلاف بعد كونه مبنيا بالاستقراء ، واختلاف ما بعد ذلك لا يعمله
 مختلفا في أنه استقراء ، بل هذا كله يعد أنه استقراء . والاستقراء قد يستعمل
 لبيان الكبرى في قياس ما ، وقد يستعمل في بيان الصغرى وتؤخذ الكبرى
 أخذًا . وحيث ما كان فيجب أن يكون ما بين بالاستقراء أظهر من المطلوب

(٢) فصل : الفصل الثاني والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ، فصل ٢٢ عا ، هـ ، [من ابتداء
 هذا الفصل حتى نهاية الكتاب ساقطة من نسخة سا] . (٥) أنها : + قدع . (٨) أن
 يصير : ساقطة من س ، هـ ، || أخرى : + أن يكون هـ . (٩) فلا يكون : ولا يكون هـ ||
 هو هو : هـ س ، عا ، هـ . (١٠) لينفع : لينفع س || في نفسه : بنفسه س ، عا ، هـ .
 (١٣) مبنيا : بينا ن . (١٥) الصغرى : + ذلك هـ .

الآخر أو ليس أخفى منه . أما كيف يكون أظهر من ذلك المطلوب ، فإن يكون ذلك المطلوب مثلا مجهولا وجود محوله لموضوعه أو سلبه عنه ، ويكون المحمول في المصحح بالاستقراء معلوما وجوده للموضوع أو سلبه عنه مطلقا ، لكن كينته مجهولة فتصحح بالاستقراء كينته ، أو يكون كلاهما ظاهرين بحسب الشهرة ، لكن هذا أظهر . وأما كيف يكون ليس بأخفى منه ، بل مساويا له ، فإنما يمكن ذلك إذا كان لوجود المحمول في المطلوب سبيل يان غير هذه السبيل لا يحتاج فيه إلى هذه السبيل . فيكون كل واحد منهما له وجه يان ليس متلقا بالآخر . فلا يكون أحدهما مبدأ يان للآخر ، فيكون أظهر منه ، بل يتساويان . ولكنه من حيث هو الآن مبين بهذا ، فلا يمكن إلا أن يكون البيان أولا للقعدة ، ثم للنتيجة . فيكون الوسط للقعدة أقل منه للنتيجة . وإذا كان الوسط أقل فهو أين . فإن جميع ما نورد في الاستقراء من وسط ، فإنه مشترك للقعدة والنتيجة . وللنتيجة زيادة وسط آخر . فإن كان الأصغر مينا ، والأكبر مشكوكا فيه ، وأريد إثباته بالاستقراء التام ، أمكن من وجه ولم يمكن من وجه .

أما الوجه الذي يمكن أن يقسم قسمة تكون الجزئيات فيه بحيث لا يخرج عنها الأصغر مثل أن الحيوان تارة يقسم إلى الناطق ، وإلى غير الناطق ، وتارة إلى المائت وغير المائت . والمائت وغير المائت لا ينفلت عنهما الناطق ولا غير الناطق . فإذا أريد مثلا أن يبين أن كل ناطق ألف ، وجعل الحيوان فيه وسطا ،

- (١) أو ليس : وليس د ، ن . || أخفى : إخفاء د || أما : وأما ن . (٥) بأخفى : بإخفاء د . (٦) فإنما : وإثبات ن || ذلك : ساقطة من ع ، ط || يان : كان د . (٨) مبدأ : مبدأ د . (١٠) البيان : ساقطة من ن . (١١) وسط : الوسط د . (١٢) زيادة : زيادته د . (١٣) فيه : ساقطة من ع ، ط . (١٥) فيه : فيها د . (١٧) والمائت : ساقطة من ط || لا ينفلت : فلا ينفلت د ، فلا ينقلب ن || عنهما : عنها د .

أو أريد أن تبين الكبرى بالاستقراء ، قبل فيه : كل حيوان مائت وغير مائت ، وكل مائت وغير مائت فهو آ ، فكل ناطق آ .

- وأما الوجه الذى لا يمكن ، فإن يستعمل الاستقراء فى الكبرى مأخوذا من جزئيات القسمة الأخرى . فنقول : كل ناطق حيوان ، وكل حيوان إما ناطق وإما كذا ، وإما كذا ، وكل ناطق وكل كذا وكذا آ ، فإنه يأخذ أن كل ناطق آ فى بيان أن كل ناطق آ . وكذلك الحال حيث لا تكون القسمة إلا قسمة واحدة إن كان شئ هكذا . وغلط من جعل هذه القسمة مثل قسمة اللون إلى جزئياته مرة إلى أنواع اللون ، ومرة إلى أنها جسم وياض ، فجعل الجسم والياض قسمين فى الترتيب تحت اللون ، ولم يحضره أنه يمكن أن يقسم إلى موضوعات للعمل قسمة لا يذكر فيها ما يدخل فى قسمة أخرى .
- ١٠

فبالجمله الوجه الممكن هو أن يكون إذا قدم القسمة المذكورة ادعى أن كل واحد مما فى القسمة الغير المصرحة بالأصفر ولا المخرجة إياه هو بصفة ، فجعل تلك الصفة للكل الذى هو الأوسط ، ثم أدخل الأصفر تحت ذلك الحكم .

- وأما الوجه الذى لا يمكن فيه ذلك ، فإن تكون القسمة مخرجة فى الأجزاء
- ١٥
- للأصفر صريحا ، فيحتاج أن يصرح أن الصفة موجودة للأصفر ، وذلك هو المطلوب الأول ، وذلك محال . فإن ذلك إن كان بينا لما الحاجة إلى البيان . وكذلك إن كانت الصغرى هى الخفية .

(١) أو أريد : وأريد د ، س . (٢) وغير مائت : سافطة من س .
 (٥) وإما كذا (الثانية) وكذا د . || وكل (الثالثة) : وكان ع . (٧) جعل : جعله د . || هذه : هذا ه . (١١) فبالجمله : فبالجمله س . (١٣) الأصفر : الأوسط س .
 (١٦) أن الصفة : بأن الصفة س ، ه .

على أن المستقراً إذا لم يكن استقراؤه تاماً اقتصر من الأقسام التي ينقسم إليها الذي هو في حكم الأوسط على ما هو خارج عن الأصغر، وترك الأصغر. فإذا أنتج الحكم الكلي طاد فادخل الصغرى تحت ذلك الحكم. واعلم أن المستقراً عند ما يستقراً ما يمكن أن يجعل صغرى أو كبرى، فإمّا ينظر فيه لنفسه، ولا يلتفت حينئذ إلى النتيجة، بل إمّا يطلب أن يستقر له الحكم الكلي فإذا استعمله في القياس استعمله على أنه أمر قد تبين قبل. فهو بحسب استعماله أين من النتيجة. ويكون في نفسه إما أين، وإما مثل النتيجة في الخفاء. فإن الاستقراء من حيث هو استقراء إمّا يبين به ما هو بالحقيقة أمر جزئى، إلا أن ينقلب الاستقراء قياساً مقسماً. وذلك الذى بان هو مثل ما نريد أن نبين من أمر النتيجة المسوق إليها الكلام. فإن تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المنبئ على الاستقراء لا تبين أيضاً بالحقيقة من حيث الدعوى الكلية، كما لم تكن المقدمة أيضاً بآنت، نخفاؤها واحداً. ولا يمنع أن يكونا من حيث الجزئية قد كانا معلومين بالسواء. وربما كان للنتيجة طريق آخر تبين به بلا توسط هذا المتوسط، وبلا توسط الصغرى أو الكبرى المجهولين، ويكون أيضاً لتلك طريق آخر تبين به. فيكون البيان الحقيقى لهما منفرداً لكل على حiale غير مبين بالآخر، فلا يكون أحدهما أظهر من الآخر. فعمل هذه الحجة يذنب أن تفهم هذه المواضع، لا على الجهات التي قبلت.

- (١) التي : الذى ب، م. (٢) الصغرى : الأصغر ه. (٥) حيزفد : ساقطة من ما || يستقر : يستقرى س، ه. || له : ساقطة من ه. (٨) بين : تبين س. (٩) قياساً : ساقطة من د، ن. (١٠) إليها : إليه د، ن. || الكلام : النتيجة س. (١١) لا تبين : لا تبين س. (١٢) نخفاؤها : نخفاؤها د، س. (١٣) للنتيجة : النتيجة د، ن. (١٤) وبلا توسط : ساقطة من د، ولا بتوسط ن (١٥) تبين : تبين س. (١٦) منفرداً : مفرداً م. || لكل : كل س. || مبين : تبين س. (١٨) قبلت : للت د.

- واعلم أن الاستقراء ناقص مغالطة في البرهان ، وليس مغالطة في الجدل .
وقد يؤخذ في الجدل أخذا غير حق ، ويستعمل على ذلك من غير استئثار
في الجدل . والاستقراء التام المتناول عنه الحكم إلى شيء تحت المستقرئ له
إنما ينفع في البراهين ، إذا بان بها المقدمات من جهة قسمة ما . ثم هناك
قسمة أخرى تصير لها الجزئيات الأخر فيطلب الأكبر على جزئ ما منها ،
مثلا إذا بان أن كل ناطق وكل غير ناطق بصفة ، فصار كل حيوان بتلك
الصفة ، ثم أخذ الماشي ثقيل : والماشي حيوان ، وكل حيوان فقد بان
باستقراء جزئياته أنه بصفة كذا ، فالماشي بصفة كذا . أو يكون قد بان
الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق ، فبان على كل حيوان ، ثم جعل الحد
الأصغر جزئ الناطق . فلا يمتنع أن يكون الحكم على الناطق أبين منه على
جزئ الناطق . ثم ليس لقائل أن يقول : فهلا بين الجزئ الذي للناطق من
جهة الناطق ؟ وإنما ليس ذلك له ، لأنه لا يمتنع أن يكون نظره الأول
في الناطق ، ليس لأجل جزئ الناطق ، بل لأجل الاستقراء ، ثم صح له من
الاستقراء أن كل حيوان بصفة ، ثم لما أورد ذلك الجزئ خطر بالبال وقومه
تحت الحيوان ، ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين ، فانتف قياس صحيح .
فإن كان يانه من جهة الناطق يانا أفضل ومما هو أولى ، على ما ستعلم في كتاب
البرهان ، فعل هذا يجب أن يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الأول .

واعلم أنه كلما كانت الأوساط من حيث هي جزئيات المستقرئ له أقل ، ومن
حيث هي مودة في الاستقراء أكثر ، كان الشك أزول ، لأن الباقي مما لم يعد

(١) أن : بان ، م ، هـ . (٤) إنما : فلانما ، د ، ن . (٥) الأخر : أنرب ، د ، سا ، ع ، عا ،
م ، ن ، هـ . (٩) ناطق وكل على كل : ساقطة من م . (١٢) نظره : نظرد .
(١٣) صح : يصح ، د ، ن . (١٦) فإن : وإن هـ || وما : وما هـ . (١٧) يجب : فيجب ب ،
د ، ع ، م ، ن . (١٩) الشكل أزول : أدله ، د ، ن .

يكون أقل . فاعلم أن الاستقراء في تصحيح المقدمات الكلية يستعمل على الوجهين المذكورين ، وقد يستعمل للتنبيه على الأوائل ، ولا يحتاج فيها إلى الاستيفاء . وقد يستعمل بوجه ما للتجربة ويحصل معه ضرب من اليقين وإن كانت من غير استيفاء ، كما ستكلم فيه في كتاب البرهان . واعلم أنه قد استعمل في التعليم الأول لإبادة الاستقراء المتبع للصغرى مثالان ، أحدهما ما قيل من أن كل عدل علم ، وكل علم متعلم ، فكل عدل متعلم . ثم وجد كون العدل علما أمرا غيريين ، فكان هذا الذي يحتاج إلى بيان استعمل بعضهم فيه القياس ، ونسى أنه ينبغي أن يستعمل الاستقراء ، إذ المثال للاستقراء . وكان ذلك القياس مثل قولهم : إن كل عدل ملكة تكتسب بالفكرة ، وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم . وهذا هو نفس القياس . وقد عمل بعضهم شيئا آخر ، وهو أن قال : إنه يجب أن يكون مكان العدل فضيلة ، ويكون العدل جزءا من جزئيات الاستقراء ، إذ هو جزئى للفضيلة . فلما صح أن العدل لم بالقياس المنقول ، قيل : وكذلك كل فضيلة لم . وأما نحن فلا يعجزنا أن نأخذ العدل حدا أصغر نفسه ، ويكون يانه أن عدالة فلان المشهود . وفلان المشهود كانت قوية اكتسبت بالبحث والفكرة . فنقول حينئذ : كل عدالة مكتسبة بالبحث والفكرة . فتكون هذه الصغرى إنما بأت بالاستقراء هكذا .

- (١) فاعلم : واعلم د ، س ، ط ، ن ، هـ || يستعمل : استعمل د ، ساقطة من س ، ط ، عا .
 (٣) معه : ساقطة من د ، ن . (٦) علما : ساقطة من د ، م ، ن . (٧) فكان : وكان م .
 (٩) عدل : علم د ، ع ، ط ، ن . || ملكة (الأولى) : + به د ، ن . (١٠) عمل : علم د ، س ، ن .
 (١١) جزءا : أجزاء د ، جزئيا س || إذ : أى د . (١٢) المنقول : المقول د ، س ، ن || كل : ساقطة من س . (١٣) أصغر نفسه : الصغرى بنفسه ع . (١٤) وفلان المشهود . ساقطة من س . (١٥) إنما : إما هـ .

وأما المثال الثانى فإنه يشبه ما يستعمل فيه الاستقراء وليس مستعملا فيه الاستقراء . وذلك المثال هو أن قيل مثلا : إن الدائرة تساوى أشكالا مستقيمة الخطوط ، وكل ما يساوى أشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التريع ، فالدائرة معروفة التريع . لكنه بين الصغرى ، بأن قسمت الدائرة إلى أشكال هلالية ، وكان كل واحد منها يساوى مربعا ، فالدائرة تساوى المربع . فهنا •
 شيء لا يمنع الاستقراء ، وشيء يمنع الاستقراء .

أما الشيء الذى لا يمنع الاستقراء فهو أنه إن كانت الدائرة لا تتحمل إلى أشكال هلالية بتمامها ، بل يبقى شيء غير هلالى ، فإن الاستقراء يتم بالأكثر، وإن أغفل الأقل . ومع ذلك فبدعى المستقرئ أنه أخذ فيه الجميع .

وأما الشيء الذى يمنع الاستقراء فهو أن الهلاليات ليست جزئيات الدائرة ، بل هى أجزاء الدائرة . وكذلك فإن الدائرة الواحدة بالعدد تتألف من الهلاليات الكثيرة على قول مستعمل هذا القياس . وليس كذلك حال الجزئى والكلى . ولذلك فإن الهلاليات لا تقال عليها الدائرة ، وليس كذلك حال الجزئى عند الكل . لكن هذا مثال سوح فيه ووضعت الأجزاء بدل الجزئيات ، إذ الأمثلة قد لا يناقش فيها .

١٥

(٢) الاستقراء : ساقطة من س || وذلك : + لأن س . (٣) وكل ... الخطوط : ساقطة من م (٤) فالدائرة : والدائرة ه . || بأن : فإن د ، س ، ع ، ن ، هـ ، (هـ) وكان فكان هـ . || منها : منها م . (٧) الشيء : ساقطة من ع || إن : وإن س . (٨) بتمامها : ساقطة من د ، ن . (١١) وكذلك : ولذلك د ، س ، ن ، هـ . (١٢) مستعمل ، يستعمل هـ . (١٢-١٣) حال ... كذلك : ساقطة من د . (١٣) ولذلك : وكذلك ع ، ط ، ن .

[الفصل الثالث والعشرون]

(ث) فصل

في التمثيل

وأما التمثيل، فإنه إذا حقق يكون من أربعة حدود: أكبر كل، وأوسط كل . وهذا الأوسط محمول على الأصفر، وعلى شبه الأصفر . فيكون الأصفر وشبيهه حدين وأما الأكبر فإنه يحمل على الأوسط لأنه محمول على شبه الأصفر . فليكن الأكبر آ ومعناه المذموم، والأوسط ب ومعناه قتال المتأخمين، والأصفر ج ومعناه قتال أهل بلد كاثنية لأهل نينيا، والشبه بالأصفر تحت الأوسط د ومعناه قتال أهل نينيا بليرانهم أهل قونيا . وههنا فالمشكل شيطان : أحدهما الكبرى، هل ب أي هل قتال المتأخمين مذموم . والثاني النتيجة وهو أنه هل قتال أهل أنينية لأهل نينيا مذموم . ويجب أن يكون شيطان أعرف من هذين، أحدهما هل قتال أهل أنينية لأهل نينيا قتال المتأخمين، وهو وجود الأوسط في الأصفر، والثاني هل قتال أهل نينيا لأهل قونيا مذموم، وهو وجود الأكبر في شبه الأصفر . وأما التشبيه مثل أن حال قتال أهل أنينية لأهل نينيا، حال

(٢) فـمل : الفصل الثالث والعشرون ب ، د ، س ، ع ، م ، ي : فصل ٢٣ عا ٤ هـ .
 (٤) يكون : بقول س . (٨) لأهل : + بلد هـ . (٩) أهل (الأول) : ساقطة من ط || بليرانهم : بغيرانهم س . (١٠) والثاني : والثالث س . (١١—١٢) لأهل نينيا . . . أهل أنينية : ساقطة من د ، ن . (١٢) هل : ساقطة من هـ || نينيا : قونيا د ، ن . (١٣) هل : ساقطة من د ، ن || أهل : ساقطة من ب || أهل نينيا : ساقطة من م || لأهل : أهل م . (١٤) الأصفر : الأوسط د ، س ، ط ، ن || التشبيه : التشبه س ، ع ، عا || حال (الأول) : ساقطة من ب ، د ، س ، ط ، م ، هـ .

قتال أهل نيبا لأهل قونيا ، فلبنى أن يكون بين الشبه . فإذا ربت هذه فتقول هكذا : إن قتال أهل أئينة لأهل نيبا قتال المتانحين ، وقال المتانحين مذموم ، فقتال أهل أئينة لأهل نيبا مذموم بعد أن تصحح الكبرى بالشبه . فتقول : قال المتانحين هو كقتال أهل نيبا لأهل قونيا ، وقال أهل نيبا لأهل قونيا مذموم : فقتال المتانحين مذموم . فقد رجع التمثيل إلى قوة القياسات ، وصار التمثيل يصح بقياسين . وسواء كان المثال الذى هو الشبه واحدا أو كثيرا ، فيرجع حاصل الأمر فى المثال إلى أنه يوجب حكما على جزئى لوجوده فى جزئى آخر أو جزئيات آخر .

- وأما الاستقراء فكان يصح الحكم فيه على كل لوجوده فى جزئياته . والاستقراء يدعى فيه أنه من جميع الجزئيات ، حتى يبين وجود الأكبر فى الواسطة التى تريد أن تكون حدا أصغر . وأما فى المثال فيكتفى فيه بجزئى واحد أو بجزئيات فوق واحد غير مدعى معها أنها قد استوفيت تحت الكل لنحكم على الكل بذلك الحكم دعوى بالفعل ، بل ذلك بالقوة والإيham . وإنما الذى بالفعل ، فهو أن حكم هذا حكم أماله المعدودة غير مدعى فيها أنها قد استوفيت . فإن الحاجة إلى دعوى استيفائها إنما هو لإثبات الكل الذى ينقسم فيها .

(١) الشبه : الشبه ع ؛ الشبه سا || فإذا : وإذا طا . (٢) و قتال : و قتل س .
 (٣) تصحح : تصحح س . (٤) قتال : ساقطة من د . (٥) أهل . . . قتال : ساقطة من م .
 (٦) أو كثيرا : وكثيرا د ، ن || فيرجع : فرجع ب ، س ، سا ، عا ، هـ ، (٨) فى جزئى :
 فى جزئيات هـ || أو جزئيات : و جزئيات هـ . (٩) يصح الحكم : يصح لنحكم س .
 (١٠) من : فى ع ؛ بين م . (١١) تكون : نصير س ، ع ، طا ، هـ . (١٢) معها :
 ساقطة من هـ || قد : ساقطة من د ، ن . (١٣) الكل : الكل س .
 (١٤) حكم : الحكم س || أنها : ساقطة من س . (١٥) الذى : ساقطة من س ؛
 التى طا ، هـ .

وقياس المقاومة أيضا إنما يرجع إلى الأشكال . وقياس المقاومة قياس مؤلف مُعدّ نحو إنتاج مقابل مقدمة في قياس ابطال فيمنع القياس بمنع المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس وهي التي تؤخذ كبرى . فالمقاومة يقصد بها قصد المقاومة الكلية في القياس . فإنها أُس القياس ، وتكون على وجهين : إما نادا ، وإما منقضة . والعناد أن تجعل المقدمة الكبرى في القياس الذي تقابل به المقدمة الكلية أشد هموما من تلك المقدمة ومخالفة لها في الكيفية . فيكون الحكم في المقدمة الأولى هو على شيء عام كالأضداد مثلا . ويكون الحكم عليها أن العلم بها واحد فيجئ المقاوم ويأخذ ما هو أهم من الأضداد ويحكم عليه بضد الحكم ، وهو أن يسلب عنه الحكم سلبيًا كليًا . فنقول : ولا شيء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا ، ونضيف إليه فنقول : إن المتضادات متقابلات . وإذا كان القياس الأول على موجب ، وكان القصد في كبرى القياس الثانى مقابلة الحكم بالضد الأهم ، لم يمكن أن يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثانى ، لأن الشكل الثانى يحوّج إلى عكس هذا الحكم . ويان هذا أنك إذا أوردت كبرى المقاومة ، فقلت : ولا شيء من المتقابلات يكون العلم به واحدا فلا تتصل به والأضداد متقابلات إلا أن تهكس ، ولا تنعكس كلية : بل جزئية . وأما إذا كان المقاوم سالبا لتكون المقاومة موجبة ، فلا يكون قياس المقاومة ينتج الموجبة الكلية إلا في الشكل الأول . ثم إن هذا القياس إذا أنتج مقابل كبرى القياس الأول فأضيف إليه الصغرى من القياس الأول بمجالها ،

(١) أيضا . . . المقاومة : ساقطة من د || إنما : ساقطة من س ، ع ، هـ || قياس : ساقطة من س . (٥) به : بها س ، ح ، ط ، هـ . (٦) ومخالفة : ومخالفة ب ، س . (٧) الأول : ساقطة من ن . (٨) العلم : العلم س || عليه : عليها هـ (٩) عنه : عنها د . (١١) وإذا : وإذا عا . (١٢) الثانى : ساقطة من ن . (١٣) فإن : لأن ط ، هـ || لأن الشكل الثانى : ساقطة من م . (١٤) المتقابلات : المتقابلات س .

أنتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس المذموم . فيكون قد قيل : إن ب آ ، لأن ب ج ، وكل ج آ . فموضوع أن ب ليس آ ، لأن ب ج ، ولا شيء من ج آ فيكون من حيث أخذ الصغرى بما لها من حقه أن يسمى قلبا .

- وأما المناقضة فإن تكون الدعوى كليا فتورد جزئيا من الموضوع ليس فيه الحكم . ويكون ذلك الجزئي ملحوظا إليه أول ما نلاحظه لاقضة ، على أنه موضوع لطرفي المناقضة . وهذه الهيئة ليست هيئة الشكل الأول ولا الشكل الثاني . فإذا كل مقاومة موجبة ، إما في الشكل الأول ، وإما في الشكل الثالث . وأما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومة موجبة . وأما السالبة فلا تبين به إلا بأن يُنير الكلام في المقدمة الكبرى عن وجه المقاومة ، وهو أن يكون موضوعه هو بعينه موضوع المقاومة . مثلا نقول : إن الأضداد متقابلة ، ولا شيء مما به العلم واحد بمقابل . فنغير الدلالة على البيان بنفسه إلى إباته بالعكس ، فإن البين بنفسه إذا كان أنه لا شيء من المتقابلات العلم به واحد ، فأخذت بدل هذا عكسه ، لم يدع له الذهن إذعانه لهذا ، بل احتج أن يذكر أن السالبة الكلية تنعكس فتحتاج أن تزيد في الكلام ما عنه غنى . ونحن وإن قلنا : إن السالبة الكلية تنعكس مثل نفسها ، فلم يُضمن أن عكسها مثلها في البيان .
- ويجب أن تأمل في المقاومة ما يوجب الرأي المحمود فتؤخذ المقاومة مقدمة محمودة إن لم تكن أولية ، ويستعان فيها أيضا بالقياس الاستثنائي . مثلا أنه

(٥) أول ما : وإما د ، ن . (٧) موجبة : ساقطة من عا || إما في الشكل الأول :

فأما في الشكل الأول ه . (٩) تبين : تبين د ، س ، عا ، ن ، هـ

|| عن : من س ، هـ ، ن . (١١) واحد : بواحد || بمقابل : بمقابل ع ، مقابل عا .

(١٢) المتقابلات : المتقابلات س (١٣) فأخذت : وأخذت س ، هـ .

(١٤) ما عنه : ما فيه س . (١٧) إن : ساقطة من د ، ن .

لو كان العلم بالأضداد واحدا ، لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد .
وكذلك بالنظر في الأضداد ، والنظر في الأشياء ، كقولهم : لو كان العلم
بالمضافين واحدا ، لكان بالعدم والملكة واحدا .

وهنا أشياء أخر من هذا الباب تبين في الفن المشتمل على الجدل .

(١) المعلوم واحد : سافطة من ما . (٤) أخر : أخرى ما || تبين : تبين

[الفصل الرابع والعشرون]

فصل (خ)

في الدليل والعلامة والقراءة

- وقد جرت العادة في هذا الموضع أن يسمى بالدليل ما يكون مؤلفاً من مقدمتين ، كبراهما مقدمة محمودة ، يراها الجمهور ويقول بها ، وتأخذ حجة ودليلاً لا على سبيل أن جزءاً منه دليل على جزء آخر مثل الدخان على النار ، بل على أن نفس القول الحاصل من الجزئين معترف به فهو دليل . وربما كان على أمر مستقبل ، وربما كان على أمر حاضر ، وربما كان عاماً ، وربما كان على الأكثر ، مثل قولهم : إن الحساد ممقوتون ، والمنعمون مودودون . فإن هاتين المقدمتين دليلان أو منهما يتخذ الدليل . وليس الغرض أن نفس المقت أو الود ١٠ علامة ودليل ، أو نفس الإنعام والحسد ؛ بل على أن هذا القول نفسه دليل أى متبع مقبول محمود مرجوع إليه ، فإن الدليل في هذا الموضع يراد به هذا . فيكون الدليل إما على أن أصراً كائناً ، أو غير كائن في المستقبل ، فيكون من الأكثريات في أكثر الأمر لأنها ممكنة ؛ وإما على أن الأمر قد دخل في الموجود أو لم يدخل . هكذا يجب أن يفهم هذا الموضع . ١٥

وهذه المقدمات تأخذ في القياسات مقدمات كبرى ، إما بالقوة ، وإما بالفعل . وصنفاً لها شخصيات كقولنا : إن فلاناً حاسود ، وإن فلاناً محب .

(٢) فصل : الفصل الرابع والعشرون ، د ، ر ، ع ، م ، فصل ٢٤ ، هـ . (٤) وقد : قدس ، هـ .
 (٥) الجمهور ، المشهور || بها : به عا . (٦) لا على : على د ، ن || أن : ساقطة من س || دليل على جزء آخر : ساقطة من هـ . (١٢) محمود : محدود م || الموضع : الموضوع د .
 (١٣) فيكون (الأولى) : ويكون هـ .

وحمل هذه المقدمات بحسب الظن الغالب . والقياس الكائن منها يسمى
 اينوميا . وقياس العلامة أيضا يرجع إلى الأشكال . وقياس العلامة ضمير يثبت
 فيه الأكبر للأصغر بعلامة . وتلك العلامة إما ضرورية ، وإما محودة مظنونة .
 والحد الأوسط في القياس الكائن من العلامة يقع على جهات ثلاثة : إما أن
 يصلح أن يكون حداً أوسطاً محولاً على الأصغر دون الأكبر ، مثل اللبن إذا
 جمته علامة للولادة ، فيقال المرأة لها لبن ، فقد ولدت ، وهذا يخص كثيراً
 باسم الدليل . وإما أن يصلح أن يجعل أوسط موضوعاً لهما جميعاً ، كقول القائل :
 الحكماء ذوو فضائل ، لأن فلاناً ذو فضل وفلاناً حكيم . وإما أن يصلح أن يجعل
 أوسط محولاً عليهما جميعاً ولو بالإيجاب في الشكل الثاني ، لأن مثل هذا
 في الخطايايات مقبول لأنه قياس مظنون ، مثل قولهم : هذه المرأة صفراء ،
 فقد ولدت . ولا يمكن أن يقال كل صفراء ولدت ، بل كل والدة
 صفراء . فهذا يقبل في الظن . وكذلك هذه المرأة تنفى فهي حبل . وإنما يكون
 علامة ودليلاً إذا أضمر الكبرى ، وإلا كان قياساً . والذي في الشكل الأول
 يستمر ولا ينتقض ، وهو صحيح ، وأما الذي في الشكل الثالث فينتقض . فإنه
 ليس إذا كان حكيم ما فاضلاً ، فكل حكيم فاضل . وكذلك التي في الثاني ،
 لأن القياس الكائن من موجبتين ولا تنعكس كبراه سهل المناقضة ، بأن يقال :
 ليس يجب أن تكون كل صفراء والدة . فيكون طعناً في التأليف ، وتنبهاً على
 أنه غير واجب بما هو أيضاً محود مقبول .

(٣) مظنونة : + فهو ع ، م ، د ، ن . (٥) أن يكون ساطعة من د ، ن . (٦) للولادة :
 الولادة ع || وهذا : هذا م . (٨) ذو فضل : ذو فضيلة ه . (٩) عليهما :
 عليا ع ، م ، ن || مثل : + قولهم ب ، د ، م ، ن . (١٠) مثل قولهم : كقولهم م ،
 ع ، م ، د . (١٣) الأول : ساطعة من د . (١٤) وأما فاضلاً || فإنه : بأنه م .
 (١٥) في : + القياس ه . (١٦) لأن : فإن م ، د ، ن . (١٧) فيكون :
 ساطعة من د ، ن .

- وأما المؤاخذة بما هو تنبيه برهاني وليس مشهورا مستعملا في العرف العامي، فليس عدلا في الخطابة . فذلك صابر الذي في الشكل الأول أفضل العلامات ويسمى طعموريدن . وليس يسجني ما يظن من أن العلامة تدل على الوجود فقط ، حتى تكون مقدمات القياسات العلامية في الأشكال الثلاثة موجبة ، ومقدمات ما يسمى دليلا تكون موجبة وسالبة . فإنه قد تكون على العدم علامة • كما على الوجود علامة . وعلامة العدم كثيرا ما تكون عدم علامة الوجود . وأيضا هذا الذي يسمى دليلا ، الأول أن يكون له اسم آخر ليتوقع منه إنتاج خاص بالأول . فكان - ذا وقع بحسب المترجمين . والأشبه أن يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل الأول ، فيوجب الحكم . وأن المخصوص باسم العلامة هو ما في الشكل الأول فيوجب الحكم . وأن المخصوص باسم العلامة هو ما في الشكلين الآخرين . فإنهما كعلامة ، غير دليل . فكان الدليل أقوى من العلامة ، وكان العلامة دليل ضعيف . وكل يتوقع منه تخيل من ليحباب وسلب . وقد استعمل ذلك على هذا الوجه في موضع آخر .

- وإن قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغائب ، يطلبون القياسات كلها من العلامة، ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الأكبر . ١٥
فمرة يصححون ذلك بالاستقراء المستوي ، ومرة بالاستقراء المعكوس ، وهو الذي يكون على عكس التقيض للطلوب . وذلك الأول يسمونه طردا ، وهذا

(٤) القياسات العلامية : القياس العلامة م . (٦) علامة وعلامة : علامة م . (٧) منه :
فيما ب ، س ، ع ، م ، منها ع ، هـ . (٨) فكان : وكان د ، س ، ع ، هـ . (١٠) باسم
..... المخصوص : ساقطة من ع ، ع ، هـ . (١١) هو : وهو د ، ن || فكان : وكان
د ، س ، ع ، هـ . (١٢) وكان : وكانت ع || ضيف : وكل : + كل د ||
م : هـ ع . (١٣) وسلب : أو سلب ع . (١٤) الشاهد : الشاهد ع .
(١٥) مقدمة : + أخرى ع . (١٦) وهو : وهذا د . (١٧) وذلك : وكذلك د .

الثاني يسمونه عكسا ، ويسمون السلامة علة . وإذا أرادوا أن ينفقوا في تصحيحها عدوا أوصاف الشيء الذي هو كالمثال ، ثم يبتلون أن تكون العلامة والعللة واحدا واحدا منها ، أو يبتلون أن يكون واحدا واحدا منها علامة . فيبقى لهم أن العلامة هي الباقي أو أن الباقي علامة ، ويحسبون أنهم برهنوا .

• فأول ذلك : أنه ليس يجب أن يكون الحكم للمثال لأجل حكم آخر فيه ، بل ربما كان لذاته لا بحكم آخر سابق له . وأنه لو كان كل حكم يكون للشيء يكون بحكم آخر لتسلسل إلى غير النهاية . فإن كان حكم يلقى للذات بلا واسطة ، فليكن حكما كذلك فما فوقهما .

والثاني : أنه ليس يسهل عد الأوصاف للشيء ، بل ربما ترك منها شيء . وليس أن يتفكر فلا يجد وصفا دليلا على أنه لا وصف . ١٠

والثالث : أنه لا يجب أن تكون الأقسام بحد الأوصاف المفردة ، بل ربما كان الاجتماع علة أو اجتماع الذات مع واحد منها أو عدة منها . فإن كانت الذات آ ، والأوصاف ب و ج ود ، والحكمة هـ ، فربما كان الحكم لأنه آ ، أو لأنه آ ، ب ؛ أو لأنه آ ، ج ؛ أو لأنه آ ، د ؛ أو لأنه آ ، ب و د ؛ أو لأنه ب و ج ؛ أو لأنه ب و د ؛ وكذلك إلى سائر الأقسام أو لاجتماعها كلها . ١٥

(١) ويسمون : ويسمونه د ، ن . (٢) أوصاف : أصناف د ، هـ واحد هـ .
(٣) واحدا واحدا : واحد هـ ، هـ . (٤) أو أن : وأن د ، س ، ن . (٥) حكم يكون : حكم يكون د ؛ حكم كون ن . (٦ — ٧) للشيء يكون : ساقطة من س ، هـ . (٧) يكون بحكم : حكم س || بحكم : حكم د || تسلسل : تسلسل د . (٩) عد الأوصاف للشيء : عدل لأوصاف الشيء د || للشيء : ساقطة من ع ، هـ || بل : مثل م . (١٠) فلا : ولا ط . (١٢) الاجتماع : اجتماع هـ || علة : عدة نج ، س ، ط ، هـ || عدة : عدة ن . (١٤) آ ، د ؛ آ ، هـ ؛ هـ ، ط ؛ ب ، د ؛ ب ، ج ، هـ ، هـ . (١٥) لاجتماعها : لاجتماع ب ، د ، م ، ن ؛ لاجتماعها ط .

وبعد ذلك، فإن ذلك الباقي الذي يبقى ربما كان عاما ، فينقسم إلى نوعين
 "وصنفين"، فيكون مثلا الباقي جـ. لكن جـ منه ز ومنه ط، فتكون العلة ليس جـ
 كيف اتفق ، بل ط من جـ ، أو ز من جـ . ودون ما سوى جـ ليس بعلة ،
 إنما يبقى أن العلة في حيز جـ د ، ولا يوجب أن يكون كل ما هو جـ علة . فإنه
 حين يكون ط من جـ هو العلة يكون ليست العلة بـ ولا د ، ولا شيء من
 أقسام أخرى غير جـ إن كانت بـ و د . ومع ذلك فلا يكون لازم أن كل جـ
 علة . إذ العلة ط فقط . ثم كيف يتوصل إلى أن يبلغ بقسمة الأوصاف إلى
 حد لا ينقسم إلى خواص تحتها نوعية أو صنفية ، حتى يكون الباقي الذي يبقى
 لا ينقسم إلى علة وإلى غير علة .

- ١٠ على أنهم لا يميزون بين قولهم : فالعلة كذا ؛ وبين قولهم : فكذا علة ؛
 وبين قولهم : فالعلة هي كذا ؛ وبين قولهم : فالعلة هي الكذا . فيأخذون أي
 هذه اتفق مكان الآخر . وتحليل قياسهم يوجب أن تكون العلة هي الموضوع
 وأن يكون المحمول ليس الكذا ، بل كذا . فإنهم لا يمكنهم إلا أن يقسموا
 فيقولوا : كذا كذا إما لذاته ، أو لعلته . لكنه ليس لذاته ، فبقى أن يكون
 كذا كذا لعلته . ويحتاج أن يقولوا : والعلة صفة ، لا أن يقولوا : والصفة
 ١٥ صفة ، أو تكون جـ صفة ، كذبوا ؛ فإن كل ذلك صفة . ومع ذلك لا يستمر

(١) ربما : وربما || عاما : عاميا د . (٢) جـ وكون : ساقطة من عا .
 (٤) جـ د : جـ س ، هـ . || ولا يوجب : ولا يجب س . (٥) د : جـ س .
 (٧) كيف : يكون هـ . (٩) وإلى غير : وغير س . (١١) هي كذا . وبين قولهم :
 فالعلة : ساقطة من م . (١٤) كذا كذا : كذا وكذا د ، ن . || أولعلة : أولعلة هـ .
 || فبقى : فبقى س || يكون : ساقطة من ن . (١٥) كذا كذا : كذا وكذا د . || والعلة : العلة هـ .
 (١٧) أو تكون جـ : أو جـ س .

قياسهم ، لأنه لا ينتج ، بل يجب أن يقولوا : وكل صفة له إمامة ، وإمامة ، وإمامة . فحينئذ تكون النتيجة : فالعلة إمامة ، وإمامة ، وإمامة . ثم يبقى آخر الأمر فالعلة د ، لا أن د علة . وأيضاً إن قالوا قبل الإنتاج : وما هو الصفة إما التبو إما آية ، وإمامة الد ، كذبوا . فليس يجب في القسمة أن يكون الأمر على هذه السبيل حتى يكون كل قسم على حكم منحرفة ، وأنت تعلم هذا قريباً .

بل يجب أن يقولوا : والصفة إمامة ، وإمامة ، وإمامة ، فتكون النتيجة : أن العلة إمامة ، وإمامة ، وإمامة . فحينئذ إذا أبطال ب وآية ويبقى د ، تكون النتيجة : أن العلة د . ليس أن كل د علة ، حتى حيث وجد د يكون علة ، بل تكون العلة التي توجب الحكم د ، حتى إذا وجدت العلة وجد د .

ويحوز أن يكون ما هو د مما يحتاج أن يقسم ويخصص ، إن أمكن ، حتى يبلغ إلى العلة . كما أنك إن قلت : وليس الجسم بقديم ، فانتجت : فالجسم محدث . لم يجب أن تكون أنتجت : والمحدث جسم ، أو أن كل محدث جسم . فإن طمعوا في أول الأمر أن يكون قولهم : إن العلة إمامة كيف كانت ، وإمامة كيف كانت ، وإمامة كيف كانت ، فهذا غير مسلم . فإنه ليس إذا كان للحكم علة ، وكان لا يخلو عن أحد الأوصاف المذكورة أنه يجب أن يكون الموضوع الذي لا يخلو عنه ، إنما لا يخلو عنه على أنه ذلك الحكم لنفسه لا لمعنى أخص منه يكون علة . نعم إن كانت القسمة الأولى جاءت بالأوصاف التي لا تنقسم بقسمة ثانية ، فسيمكن ذلك . ومن لهم بذلك ؟

(١) وكل : وكل ب ، م . (٢) فالعلة : والعلة د . (٣) لا أن : لأن م || وأيضاً : أيضاً د . (٤) إمامة وإمامة : إمامة د ، ن (٥-٨) إمامة العلة : ساقطة من م . (٩) إن : إذا م . (١٠) والمحدث : المحدث د . (١١) كانت (الثانية) : كان ب ، د ، ع ، ط ، م ، هـ || فهذا : هذا د ، ن || الحكم : الحكم ع ، ط . (١٢) أنه : ساقطة من ط ، هـ || يجب : لا يجب م . (١٣) إمامة : وإمامة م || لمعنى : معنى م .

هذا وإن قياس الفراسة من جملة القياسات التمثيلية الملامية . فإنه إذا سلم أن الانفعالات والمزاجات الواقعة في ابتداء الجلبة والطبيعة ، تتبعها أخلاق النفس ، كما تتبعها هيئات البدن ، سلمت الفراسة . أو رؤى أن الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والأخلاق ، يتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه ، كما يتبعها في النفس ؛ سلمت الفراسة . وإنما قلنا الانفعالات الطبيعية لأن هنا انفعالات تؤثر في النفس من غير أن تتعرض للبدن مثل تعلم اللحن . إنما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرهما . فإذا علم أى انفعالات النفس يصحب أى انفعالات البدن ، وبالعكس ؛ أمكن أن نجعل الانفعالات البدنية والهيئات البدنية دلائل على الانفعالات النفسية والملكات النفسية . فإذا عرف من شيء من الحيوان انفعال أو هيئة نفسانية كالشجاعة من الأسد طلب ما يقترب بتلك الحالة النفسانية من أحوال البدن ويختص بها ، فجعلت الهيئة البدنية علامة للهيئة النفسية . فتكون العلامة البدنية في الأسد مثلا عظم الأطراف العالية . ويكون هذا للأسد خاصة لا بالقياس إلى كل حيوان ، بل بالقياس إلى كل حيوان غير شجاع ؛ بل تؤخذ هذه الهيئة البدنية لكل حيوان شجاع ، فيجعل عظم الأطراف علامة للشجاع إذا كانت تنعكس عليه . فإذا وجد إنسان عظيم الأطراف العالية ، قيل إنه شجاع . وإن كان هناك خلقان أو انفعالان نفسانيان مثل ما للأسد ، فإنه مع أنه شجاع فقد ينسب إليه جود وكرم .

(١) الفراسة : + هو هـ || الملامية : ساقطة من ط || فإنه إذا : فإذا د . (٢) والمزاجات : والمزاج هـ . (٣) أى : أن د ، ن . (٤) والملكات : أو الملكات ع ، ط . (٥) بتلك : ساقطة من م || ويختص : ويخص د . (٦) العلامة : الهيئة ع . (٧) هذا : هذه د ، ن . (٨) بل بالقياس إلى كل حيوان : ساقطة من ع || كل : ساقطة من س . (٩) إذا : إذس ع ، هـ . (١٠) وإن : فإنس ع ، ط ، هـ . (١١) كان : ساقطة من د ، ن . (١٢) فقد : قد د ، ن ، هـ .

فيجب أن يتأمل أولاً أى السلامتين يقع أى المعنيين ، ويعرف ذلك على وجهين : فإنه إن كانت العلامة فى النوع كله وليس أحد المعنيين فى كله ، فإن العلامة تدل على فـرسة الموجود فى النوع كله . وإن كانت العلامة فى نوع آخر يشاركه فى إحدى الخليقتين دون الأخرى ، فالعلامة لما يشاركه فيه . مثل أن التمر لا يشاركه فى الكرم ويشاركه فى عظم الأطراف العالية ، ومع ذلك فيشاركه فى الشجاعة . فيكون عظم الأطراف العالية دليلاً على الشجاعة وعلامة عليها دون الكرم .

فإذن يجب أن تكون الوسطة فى الفـرسة أعم من الأصغر لا محالة ، ومساوية للأكبر ، وترجع إلى القياسات المذكورة .

(٢) أحد : بأحد د ، ن . (٥) لا يشاركه : لا يشارك الأسد بنج ، س ، ع ، ع ، ما ، هـ .
(٦) دليلاً على الشجاعة وعلامة عليها : دليلاً وعلامة للشجاعة س ، ما . (٩) المذكورة :
+ آخر كتاب القياس من كتاب الشفاء الحمد لله على إتمامه ب هـ + تمت المقالة التاسعة وتم
بتمامها الفن الرابع من الجملة الأولى ولواهب العقل الحمد بلا نهاية د + تم الجزء الأول من كتاب
الشفاء وهو القياس فى العشر الأوسط من ذى الحجة سنة ثمانين وسبعمائة للهلال وكتب أخرج
عباد الله عز وجل إلى رحمة وغفرانه محمد بن على بن جعفر المالكي البغدادي عفا الله عن عظيم سيئاته
وغفرله ولئن سألت الله تعالى له ذلك أنه هو النفور الرحيم والحمد لله رب العالمين وصل الله على سيدة
محمد النبي وعلى آله الطاهرين وسلم وغرف ع هـ + تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على
نبيه محمد وآله الطاهرين وسلالة وهو حسبنا وحده ونعم المعين والوكيل ، وقع الفراغ فى نفسه يوم
البيت العشرين من شعبان المبارك فى سنة ٦٧٤ هـ جـ عا هـ + تم الفن الرابع من الجملة الأولى
والحمد لله رب العالمين ن هـ + تم الجزء الثانى من كتاب الشفاء وهو القياس والحمد لله رب العالمين
وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين هـ .

فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات^(٥)

٤٠٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣ ، ٤٠١
٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٠ ، ٤٠٨ ، ٤٠٧
٤٢٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤١٩
٤٧٠ ، ٤٦٢ ، ٤٤٥ ، ٤٢٨

استثنائي ١٠٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١
٤٣٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٤ ، ٤١٥ ، ٤٠١
٤٤٥ ، ٤٥١ ، ٤٥٦ ، ٤٩١

استثنائية ٣٩٧ ، ٤٦٢

استحالة ٣٥٣

استدلال ٦ ، ٨ ، ١٧

استشهاد ٤٣٤

استقامة ٥٢٢

استقراء ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٣٤٩
٤٣٣ ، ٥٣٤ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٩٧
٥٥٥ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠
٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٦
٥٦٧ ، ٥٦٩

(١)

آلة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٥٠٨

إبطال ٥٣٦

اتفاق ٤٨ ، ٢٦٨ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢

إثبات ٣٩٦ ، ٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٥٧ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٩

إحصاء ٢٧٨ ، ٣٦٢ ، ٤٨٠ ، ٥١٩

أداة ٤٨٢

إدراك ١٥ ، ٤٥٣

إرادة ٤١ ، ١٧٥ ، ٥٥٤

أزلى ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦

استثناء ٦٦ ، ٦٩ ، ٢٦٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

(٥) روى في إعداد هذا الفهرس الاقتصار على المصطلحات المنطقية ، وبخاصة تلك التي تتصل اتصالاً وثيقاً بعلم القياس .

ونعذر عما يكون قد فاتنا من ذكر بعض أرقام الصفحات التي وردت فيها المصطلحات .

[المحقق]

اضطرابی ۱۹۹ ، ۱۶۰ ، ۱۵۱ ، ۶۶

إضمار ۴۲۱ ، ۲۴۸ ، ۲۴۳

إطلاق ۴۶ ، ۴۲ ، ۴۱ ، ۲۶ ، ۲۵

۴۷ ، ۸۳ ، ۸۲ ، ۷۵ ، ۵۵ ، ۵۰ ، ۴۷

۹۰ ، ۹۱ ، ۱۰۶ ، ۱۱۳ ، ۱۱۵ ، ۱۲۵

۱۲۷ ، ۱۲۸ ، ۱۲۹ ، ۱۳۰ ، ۱۳۱

۱۳۲ ، ۱۳۸ ، ۱۵۱ ، ۱۵۴ ، ۱۵۵

۱۵۶ ، ۱۵۷ ، ۱۵۸ ، ۱۵۹ ، ۱۶۳

۱۶۵ ، ۱۷۳ ، ۱۹۰ ، ۱۹۶ ، ۲۰۱

۲۱۴ ، ۲۱۹ ، ۲۲۴ ، ۲۲۵ ، ۲۳۷

۲۷۹ ، ۲۸۰ ، ۴۴۶ ، ۴۴۸ ، ۴۷۸

۵۲۱

اعتقاد ۵۴۳ ، ۱۵۵ ، ۵۸

أعيان ۴۷۴ ، ۴۳۹ ، ۲۱

اقتراض ۱۹۰ ، ۱۵۹ ، ۱۵۷ ، ۱۱۹

۲۱۳ ، ۲۱۵ ، ۲۲۳ ، ۲۲۵ ، ۲۲۷

۳۰۰ ، ۳۰۱ ، ۳۰۳ ، ۳۵۳

اقتران ۱۳۰ ، ۱۲۱ ، ۱۰۸ ، ۱۰۶

۱۴۸ ، ۱۵۴ ، ۱۵۷ ، ۲۲۲ ، ۲۲۵

۲۴۹ ، ۳۲۰ ، ۳۲۱ ، ۳۳۱ ، ۳۵۲

۳۵۴ ، ۳۵۷ ، ۴۰۸ ، ۴۹۰ ، ۵۱۸

۵۲۲

اقترائی ۴۰۲ ، ۳۹۷ ، ۳۸۹ ، ۱۰۶

۴۰۸ ، ۴۱۵ ، ۴۱۶ ، ۴۱۸ ، ۴۲۳

۴۲۴ ، ۴۲۵ ، ۴۳۲ ، ۴۳۳ ، ۴۴۵

۴۵۶ ، ۴۶۲ ، ۴۷۱ ، ۴۹۱ ، ۵۵۱

۵۵۲ ، ۵۵۵

استقراء برهانی ۵۵۸

استقراء تام ۵۶۵

استقراء حسی ۵۶۰

استقراء مستو ۵۷۵

استقراء معکوس ۵۷۵

استقراء ناقص ۵۶۵

استقصاء ۵۲۶

إسقاط ۴۳۵

اسم ۱۰۵ ، ۱۰۴ ، ۶۲ ، ۵۶ ، ۵۵

۱۳۱ ، ۱۶۷ ، ۱۷۰ ، ۲۴۲ ، ۲۴۵

۲۵۷ ، ۴۱۱ ، ۴۸۱ ، ۵۲۴ ، ۵۲۶

۵۳۰ ، ۵۳۱ ، ۵۳۲ ، ۵۷۵

إشکال ۴۸۴ ، ۲۸۵

أصغر ۴۷۲ ، ۴۳۴ ، ۳۲۵ ، ۱۰۹ ، ۹

۴۷۳ ، ۴۷۵ ، ۴۸۰ ، ۴۸۱ ، ۴۸۴

۴۹۷ ، ۵۰۰ ، ۵۰۳ ، ۵۰۴ ، ۵۱۱

۵۲۶ ، ۵۴۰ ، ۵۴۴ ، ۵۴۵ ، ۵۵۸

۵۶۳ ، ۵۶۴ ، ۵۶۸

أصول ۱۲ ، ۱۳

إضافة ۲۳۷

اضطراب ۱۴۱ ، ۱۴۰ ، ۹۷ ، ۹۶ ، ۶۷

۱۴۴ ، ۱۵۶ ، ۱۵۷ ، ۱۵۸ ، ۲۱۷

۴۵۲

اقتراية ٤١٠

إقناع ٥٥٥

أكبر ٩ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٣٩٩ ، ٣٣٥ ،
٤٣٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١ ،
٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ،
٥٢٦ ، ٥٦٨

اكتساب ٤٤٦ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ،
٤٥٦

الترام ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩

إلزام ٧٠ ، ٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ،
٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٦ ، ٥٣٧ ،
٥٥٦

إلزام حقيق ٥٥٨

إلزام مشهور ٥٥٨

ألفاظ مفردة ٣

امتناع ٢٨ ، ٣٦١ ، ٥٣٧

إمكان ٢١ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ،
٣٥ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ،
٩٨ ، ١٠٠ ، ١٢١ ، ١٣٨ ، ١٥٤ ،
١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ،
١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ،
١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ،
٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،

٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،
٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ،
٢٧٦ ، ٣٦١ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ،
٤٥٢ ، ٤٦١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٩

إمكان تام ٤٦

إنتاج ١٠٨ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ،
١١٦ ، ١٢٩ ، ١٤٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٧ ،
٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،
٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٩٩ ،
٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٩ ، ٤٤٥ ، ٤٥٥ ،
٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٠ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ،
٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،
٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٣٤ ،
٥٣٥ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٥٥ ،
٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٨

إنسان ١١ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ،
٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ،
٣٩ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ،
٨٢ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ،
٩٤ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ،
١٠٤ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٣٦ ،
١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ،
١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ،
١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ،
١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ،
١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٣ ،
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٩ ،
٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ،

إممال ٤٨٠ ، ٣٥٦ ، ٣٩١

أوسط ٣٩٩ ، ١١١ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ٩

٤٨٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، ٣٠٢

٤٩٨ ، ٤٩٧ ، ٤٨٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨١

٥٠٠ ، ٥٠٤ ، ٥٠٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٠

٥٦٨ ، ٥٦٤ ، ٥٥٨ ، ٥٤٥ ، ٥٤٤

أولى ٤٥٠ ، ٣٣٧ ، ١٦١ ، ٤٥ ، ٤

٥٧١ ، ٤٧١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣

أولية ٥١

إشارة ٥٥٦

إيجاب ٤٤٤ ، ٤٢٣ ، ٣٧ ، ٢٦ ، ٢٤ ، ١٩

٦٩٩ ، ٥١٥ ، ٥٠٠ ، ٤٩ ، ٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦

١١٠ ، ١٠٩ ، ١٠٨ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٨٩

١٤٠ ، ١٣٥ ، ١٣٣ ، ١٣٠ ، ١١١

١٥٥ ، ١٥٠ ، ١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٤

١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٦٥

٢٠٨ ، ٢٠٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٤ ، ١٩٨

٢٣٣ ، ٢٣٢ ، ٢٢٦ ، ٢١٥ ، ٢١١

٢٧٦ ، ٢٦٠ ، ٢٥٨ ، ٢٤٨ ، ٢٤٥

٢٨٨ ، ٢٨٦ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٠

٣٣٠ ، ٣٠٦ ، ٢٩٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩١

٣٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣٣٤ ، ٣٣٣ ، ٣٣١

٣٧٩ ، ٣٥٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤١ ، ٣٣٩

٤٢٦ ، ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٩٣ ، ٣٨٦

٤٩٧ ، ٤٨٣ ، ٤٥٩ ، ٤٥١ ، ٤٤٨

٥٢٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٤٩٩

٥٧٥ ، ٥٧٤

إيهام ٥٦٩

٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤

٢٦٠ ، ٢٥٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٥٠

٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦١

٢٧٥ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٧٠ ، ٢٦٨

٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٧٦

٣٠٠ ، ٢٩٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨١

٣٧٧ ، ٣٥١ ، ٣١٤ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧

٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠

٤٢٢ ، ٤٠٤ ، ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٧

٤٥٧ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٣ ، ٤٤٧

٤٧٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٠ ، ٤٥٨

٤٨٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨

٥٢٥ ، ٥٠٥ ، ٥٠٠ ، ٤٩٩ ، ٤٩٥ ، ٤٨٧

٥٤٢ ، ٥٤١ ، ٥٣١ ، ٥٢٨ ، ٥٢٧

٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤٣

٥٧٩ ، ٥٥٨

إنسان كلي ٢٠

إنسانية ٢٣٤ ، ٢٠٦ ، ١٧٤ ، ٩٩

انعكاس ٩٥ ، ٩٣ ، ٩٠ ، ٦٤ ، ٥٣

٢١١ ، ٢٠٨ ، ١٧٥ ، ١٤١ ، ١٠٥

٥٤٩ ، ٤٩٤ ، ٤٥١ ، ٣٨١ ، ٣٧٨

٥٥٠

انفعال ٥٧٩ ، ٥

إنكار ٥٣٨ ، ٥٠٧

أنولو طيقا ٤٢٥ ، ٤١٥ ، ٤٠٨

١٧٥٠ ١٥٧٠ ١٣٠٠ ١٢٢٠ ١٢١٠
 ٢٧٥٠ ٢٤٠٠ ٢٢٤٠ ٢٢٣٠ ٢١٧٠
 ٢٢٦٠ ٢٩١٠ ٢٩٠٠ ٢٨٧٠ ٢٨٥٠ ٢٧٦٠
 ٢٣٢٠ ٢٣١٠ ٢٣٠٠ ٢٢٩٠ ٢٢٨٠
 ٢٣٨٠ ٢٣٦٠ ٢٣٥٠ ٢٣٤٠ ٢٣٣٠
 ٢٤٥٠ ٢٤٤٠ ٢٤٣٠ ٢٤٢٠ ٢٤١٠ ٢٣٩٠
 ٢٦٣٠ ٢٦٢٠ ٢٥٢٠ ٢٤٧٠ ٢٤٦٠
 ٢٧١٠ ٢٧٠٠ ٢٦٩٠ ٢٦٦٠ ٢٦٥٠ ٢٦٤٠
 ٢٧٩٠ ٢٧٦٠ ٢٧٥٠ ٢٧٤٠ ٢٧٣٠
 ٤٢٩٠ ٤٠٥٠ ٣٨٤٠ ٣٨٢٠ ٣٨١٠
 ٤٦٥٠ ٤٦٤٠ ٤٦٣٠ ٤٨٩٠ ٤٥٦٠
 ٥٠٠٠ ٤٨٥٠ ٤٦٨٠ ٤٦٧٠ ٤٦٦٠
 ٥٠٠٥ ٥٠٠٤ ٥٠٠٣ ٥٠٠٢ ٥٠٠١
 ٥٢٦٠ ٥٢٤٠ ٥٢٢٠ ٥٢١٠

بدیهه ٢٨٧٠ ٢٨٦٠ ٢٣٤٠

بین ٣٢٥٠

(ت)

تالیف ٦٠٥٠ ٦٤٠٠ ٦٢٠٠ ١١٠٠ ٧٠٠٠
 ١٤١٠ ١٣٢٠ ١٢٠٠ ١١٦٠ ١١٥٠
 ١٥٤٠ ١٤٨٠ ١٤٥٠ ١٤٤٠ ١٤٣٠
 ٢٠٥٠ ١٨٩٠ ١٨٦٠ ١٨٣٠ ١٥٧٠
 ٢٥٣٠ ٢٥٢٠ ٢٣٢٠ ٢٢٢٠ ٢١٥٠
 ٣٠٩٠ ٣٠٨٠ ٣٠٧٠ ٣٠٦٠ ٣٠٥٠
 ٣١٥٠ ٣١٤٠ ٣١٣٠ ٣١١٠ ٣١٠٠
 ٣٢٣٠ ٣٢٢٠ ٣٢٠٠ ٣١٧٠ ٣١٦٠
 ٣٣٧٠ ٣٣٤٠ ٣٣٣٠ ٣٢٩٠ ٣٢٥٠
 ٣٤٩٠ ٣٤٧٠ ٣٤٦٠ ٣٤٤٠ ٣٤٠٠
 ٤٠٩٠ ٤٠٣٠ ٣٥٧٠ ٣٥٣٠ ٣٥٢٠

(ب)

باری آرمیناس ١٩

باطل ٢٧٢٠ ٢٧١٠ ٢٦٩٠ ٢٤٠٠ ٢٦٧٠
 ٢٤٣٠ ٢٦٢٠ ٢٩٧٠ ٢٧٥٠ ٢٧٣٠
 ٥٤٢٠ ٥٢٧٠ ٤٠٣٠

بحث ٥٦٦

برهان ١٩٥٠ ١٨٨٠ ٩٧٠ ٣٨٠ ١٣٤٠
 ٣٢٨٠ ٣٢٧٠ ٣١٠٠ ٣٠٩٠ ٣٠٢٠
 ٣٦٧٠ ٣٦٦٠ ٣٤٦٠ ٣٤٢٠ ٣٤٠٠
 ٥٠٧٠ ٤٥٥٠ ٤٥٤٠ ٤٥٣٠ ٣٨٢٠
 ٥٦٥٠ ٥٣٠٠

برهانی ٤٥٥٤ ٤٥٣٠ ٤٤٦٠ ٥٥٠ ٥١٠٠
 ٤٦٠٠

برهانیة ٥٣٠٠ ٥٢٠٠

برهانیات ٤٠٠٠

بسیط ٣٦٣٠ ٢٥٣٠ ٢٤٦٠ ٢٢٣٠ ٥٨٠٠
 ٤٦٢٠ ٤٦٠٠ ٤٤٦٠ ٤٣٥٠ ٣٥٧٠
 ٥١١٠ ٤٩٣٠ ٤٩١٠ ٤٩٠٠ ٤٨٤٠
 ٥٤٠٠

بطلان ٥٢١٠ ٥٢٠٠

بعض ٤٦٠٠ ٤٠٠٠ ٣٧٠٠ ٢٨٠٠ ٢٢٠٠ ١٩٠٠
 ٨١٠٠ ٨٠٠٠ ٧٩٠٠ ٥٠٠٠ ٤٨٠٠ ٤٧٠٠
 ٩٧٠٠ ٩٣٠٠ ٩١٠٠ ٨٩٠٠ ٨٨٠٠ ٨٤٠٠
 ١١١٠٠ ١١٠٠٠ ١٠٩٠٠ ٩٩٠٠ ٩٨٠٠
 ١١٩٠٠ ١١٧٠٠ ١١٦٠٠ ١١٢٠٠

تاریخ: ۵۴۲
۵۴۲

تجربة ٨ ٤٥٣ ٠٦٦

تجريد ۱۴۶۸۰ ۱۴۷۶ ۱۴۸۶ ۴۶۰

تمحور ۵۳۹۶۵۰۶

تحصيل ۲۶۰ ۳۷۸ ۴۴۶ ۴۷۸
۵۱۲

تحليل ٢٣٩ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠
٤٦٠ ٤٦٤ ٤٦٧ ٤٦٩
٤٧٠ ٤٧٢ ٤٨١ ٤٨٤ ٤٩٠
٤٩١ ٥٥٥ ٥٧٧

تحلیل بالعکس ۹

تخالف ۴۹۲

تخصیص ۲۸۹۶۲۶

تخیل ۵ ۵۷ ۵۸

تداخل ۳۶۲

ترکیب ۹، ۵۳، ۴۲، ۲۶، ۴۳۰
 ۴۳۴، ۴۳۶، ۴۳۸، ۴۳۹، ۴۴۳
 ۴۶۰، ۴۶۱، ۴۶۲، ۴۶۷، ۵۳۵

تسليم ٤٠٧٠٦٨٠٧١٠٥٣٧
٥٣٨٠٥٤١

تشیب ۴۳۴

تسبیہ ۵۶۸

6. 20V 6 230 6 231 6 239 6 21.
 6 2V1 6 2V. 6 279 6 27.
 6 023 6 01A 6 01E 6 299 6 29.
 6 029 6 02E 6 021 6 03E 6 037
 0V2 6 000

تالیف خبری ۳

جملہ ۲۴۶، ۲۰۲، ۲۲۹، ۲۵۳
۲۸۲، ۵۴۰

تاریخ ۸۶۶ ۲۰۱ ۲۰۸ ۶۸۶ ۴۰

٦
 ٢٣٥ ٢٣٤ ٢٣٣ ٦٦ ٥٤
 ٢٤٥ ٢٤٠ ٢٣٩ ٢٣٨ ٢٣٧
 ٢٥٩ ٢٥٦ ٢٥٥ ٢٥٤ ٢٥٣ ٢٤٦
 ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٦١ ٢٦٠
 ٢٧٠ ٢٦٩ ٢٦٨ ٢٦٧ ٢٦٥
 ٢٧٦ ٢٧٤ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٧١
 ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨١ ٢٨٠ ٢٧٩
 ٢٩٩ ٢٩٥ ٢٩٢ ٢٩١ ٢٩٠
 ٣١٦ ٣١٠ ٣٠٧ ٣٠٥ ٣٠٣
 ٣٢٨ ٣٢٧ ٣٢٦ ٣٢٥ ٣٢٠
 ٣٣٥ ٣٣٣ ٣٣١ ٣٣٠ ٣٢٩
 ٣٦٣ ٣٦١ ٣٥٧ ٣٥٤ ٣٤٦
 ٣٦٧ ٣٦٦ ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٣
 ٣٧٦ ٣٧١ ٣٧٠ ٣٦٩ ٣٦٨
 ٣٨٤ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٧٩ ٣٧٧
 ٣٩٢ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٨٦ ٣٨٥
 ٣٩٧ ٣٩٦ ٣٩٥ ٣٩٤ ٣٩٣
 ٤١٠ ٤٠٩ ٤٠٨ ٤٠٦ ٣٩٨
 ٤٢٣ ٤٢١ ٤١٨ ٤١٧ ٤١٦
 ٤٩١ ٤٦٩ ٤٦٢ ٤٢٥ ٤٢٤
 ٥١٨ ٥٠٥ ٤٩٩

جدلیات ۴۶۳

[illegible]

جزئية ٣٦ ٣٧ ٤٨ ٥٠ ٦٢
٦٣ ٨٨ ٨٩ ٩١ ٩٦
١٠٤ ١١١ ١١٢ ١١٦ ١١٧
١١٨ ١١٩ ١٢٩ ١٣٠ ١٥٣
١٨٧ ١٨٨ ١٩٨ ٢٠٠ ٢٠٦
٢٠٨ ٢١٥ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥
٤٦٥ ٤٨٨ ٥٧٠

٢٠ جزئیات شخصی

جزئیات نوعیة ۲۰

جسٹ ۵۰۲

۲۸۰ جمع

ج ٧ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦

جزء ۲۳۷۶۵۴

جزئی

۶۹۷۶۹۳۶۹۲۶۷۹۶۳۴۶۴
۶۲۰۷۶۱۲۶۶۱۱۲۶۱۰۹۶۱۰۸
۶۲۷۵۶۲۶۳۶۳۶۲۶۳۷۶۲۲۶۲۱۱
۶۲۸۸۶۲۸۳۶۲۸۰۶۲۷۸۶۲۷۷۶۲۷۶
۶۲۹۹۶۲۹۶۶۲۹۵۶۲۹۴۶۲۹۰۶۲۸۹
۶۳۰۶۶۳۰۵۶۳۰۴۶۳۰۳۶۳۰۱
۶۳۱۵۶۳۱۲۶۳۱۱۶۳۱۰۶۳۰۸
۶۳۲۷۶۳۲۶۶۳۲۴۶۳۲۰۶۳۱۹۶۳۱۸
۶۳۲۳۶۳۲۲۶۳۲۱۶۳۲۰۶۳۱۸

١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٦٧
 ١٦٧ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٠٥ ، ٢٢٢
 ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٩٩ ، ٣٠٨
 ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٧
 ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٥ ، ٣٩٢ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧
 ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٥٧
 ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٤
 ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٨
 ٤٧٨ ، ٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ ، ٤٨٠ ، ٤٨٠
 ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٨٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٥
 ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠١
 ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٢٦ ، ٥٣٣
 ٥٣٣ ، ٥٣١ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٣٥ ، ٥٣٨
 ٥٤٠ ، ٥٤٩ ، ٥٦٨

حد أصغر ١٠٧ ، ١١٠ ، ١٨٥ ، ٢٩٧
 ٤٤٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦٥

حد أكبر ٤٤٣ ، ٤٨٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠
 ٥٧٥

حد أوسط ١٠٧ ، ١١٠ ، ٢٩٥ ، ٤٥٠
 ٤٧٧ ، ٤٧٤

حدس ٤٣٤ ، ٥٣٩

حركة ٤٨٣

حساس ٢٣٨ ، ٤٨٤

حصر ١١٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٧٣ ، ١٨٩
 ٢١٩ ، ٢٦٤ ، ٢٩١ ، ٤٧١ ، ٤٧٧

ج.ج ٥٥٩ ، ٥٦٩

جنس ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨
 ١٧٠ ، ٢٢٤ ، ٣٦٢ ، ٣٩٠ ، ٤٢٤
 ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، ٤٥٨ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧
 ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧
 ٥٢٩

جنسي ٢٠ ، ٢٤٩

جهة ٣٠ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٤
 ٧٠ ، ٨٦ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣
 ١٠٨ ، ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٥٢ ، ١٥٧
 ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٤
 ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩ ، ٢٧٧
 ٢٩١ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٦١ ، ٣٩٨
 ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥
 ٥٧٤

جوهر ١٩ ، ٦١ ، ١٠٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥٣
 ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩
 ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤

(ح)

حاصل ٤٦٣ ، ٤٦٦

حجة ٦٤ ، ١١٥ ، ١٤٠ ، ٢٨٦ ، ٤١٧ ، ٤١٩
 ٤٢٣ ، ٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٧٣

حد — حدود ١١ ، ١٢ ، ٤١ ، ٥١ ، ٥٣
 ٥٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٧١
 ٧٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦
 ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٤٤ ، ١٥١

٦ ٣١٦ ٦ ٣١٤ ٦ ٣١٣ ٦ ٣١٩ ٦ ٣٠٩
٦ ٤٠١ ٦ ٤٠٠ ٦ ٣٧٦ ٦ ٣٤٩ ٦ ٣٣٣
٤٩١ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٠٧ ٦ ٤٠٦ ٦ ٤٠٥

٦ ٤٩٦ ٣٧ ٦ ٣٤ ٦ ٣١ ٦ ٣٦ ٦ ٣٠ حكم

٦ ١٠٥ ٦ ١٠٤ ٦ ٨٥ ٦ ٨٤ ٦ ٨٣ ٦ ٨٢
٦ ١٣٠ ٦ ١٣٦ ٦ ١٣٥ ٦ ١٣١ ٦ ١٠٩
٦ ١٦٣ ٦ ١٥٥ ٦ ١٥١ ٦ ١٣٤ ٦ ١٣٣
٦ ١٨٢ ٦ ١٧٤ ٦ ١٧٢ ٦ ١٦٨ ٦ ١٦٦
٦ ٢٣٢ ٦ ٢٢٠ ٦ ١٩٠ ٦ ١٨٥ ٦ ١٨٤
٦ ٢٧١ ٦ ٢٦٢ ٦ ٢٥١ ٦ ٢٤٩ ٦ ٢٣٤
٦ ٣٠٧ ٦ ٣٠١ ٦ ٢٩٠ ٦ ٢٧٦ ٦ ٢٧٥
٦ ٣٥٢ ٦ ٣٥٣ ٦ ٣٢٣ ٦ ٣٢٠ ٦ ٣١٣ ٦ ٣٠٩
٦ ٣٩٦ ٦ ٣٩٤ ٦ ٣٩٢ ٦ ٣٨٤ ٦ ٣٨١ ٦ ٣٥٧
٦ ٤٢٧ ٦ ٤٢٦ ٦ ٤٠٦ ٦ ٤٠٥ ٦ ٣٩٧
٦ ٤٧٤ ٦ ٤٧٤ ٦ ٤٦٤ ٦ ٤٣٤ ٦ ٤٣٢ ٦ ٤٢٩
٦ ٥٢٤ ٦ ٥١١ ٦ ٤٩٨ ٦ ٤٨١ ٦ ٤٧٦ ٦ ٤٧٥
٦ ٥٤٥ ٦ ٥٤٤ ٦ ٥٤١ ٦ ٥٣٤ ٦ ٥٣١ ٦ ٥٢٥
٦ ٥٦٣ ٦ ٥٦١ ٦ ٥٥٨ ٦ ٥٥٧ ٦ ٥٥٥
٦ ٥٧١ ٦ ٥٧٠ ٦ ٥٦٩ ٦ ٥٦٥ ٦ ٥٦٤
٥٧٦ ٦ ٥٧٥

٤٨٢ ٦ ١٠ حكمة

٦ ٣١ ٦ ٣٠ ٢٨ ٦ ٣٧ ٦ ٢٥ ٦ ٢٤ حل
٦ ١٤٢ ٦ ٩٩ ٦ ٩٠ ٦ ٨٩ ٦ ٣٩ ٦ ٣٧
٦ ١٦٢ ٦ ١٥٤ ٦ ١٥٣ ٦ ١٥٠ ٦ ١٤٩
٦ ٢٦٠ ٦ ٢٤٤ ٦ ٢١٣ ٦ ٢١٠ ٦ ١٦٤
٦ ٤٢٧ ٦ ٣٤٩ ٦ ٢٩١ ٦ ٢٧٥ ٦ ٢٦٤
٦ ٤٧٧ ٦ ٤٥٢ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٣٠ ٦ ٤٢٨
٥٦٣ ٦ ٥٥٠ ٦ ٥٣١ ٦ ٤٨٣

٦ ٦٩ ٦ ٦٧ ٦ ٥٥ ٦ ٥١ ٦ ٤٧ حق

٦ ١٢٧ ٦ ١٢١ ٦ ٩٨ ٦ ٩٧ ٦ ٧٨
٦ ٢٠٤ ٦ ١٩٥ ٦ ١٩٤ ٦ ١٥٦ ٦ ١٣٨
٦ ٢١١ ٦ ٢١٠ ٦ ٢٠٩ ٦ ٢٠٧ ٦ ٢٠٦
٦ ٢٤٠ ٦ ٢٣٩ ٦ ٢٣٥ ٦ ٢٣٣ ٦ ٢٢٠
٦ ٢٦٥ ٦ ٢٦٠ ٦ ٢٤٩ ٦ ٢٤٧ ٦ ٢٤٦
٦ ٢٧٢ ٦ ٢٧١ ٦ ٢٦٩ ٦ ٢٦٨ ٦ ٢٦٦
٦ ٢٧٩ ٦ ٢٧٧ ٦ ٢٧٦ ٦ ٢٧٥ ٦ ٢٧٣
٦ ٢٩٨ ٦ ٢٩٧ ٦ ٢٩٠ ٦ ٢٨٤ ٦ ٢٨١
٦ ٣٤٠ ٦ ٣٣٣ ٦ ٣٢٨ ٦ ٣٢٧ ٦ ٢٩٩
٦ ٣٦٧ ٦ ٣٥٢ ٦ ٣٤٣ ٦ ٣٤٢ ٦ ٣٤١
٦ ٤٠٣ ٦ ٤٠٢ ٦ ٣٩٥ ٦ ٣٩٠ ٦ ٣٨٦
٦ ٤٦١ ٦ ٤٥٤ ٦ ٤١٠ ٦ ٤٠٩ ٦ ٤٠٨
٦ ٤٧٩ ٦ ٤٧٨ ٦ ٤٧٣ ٦ ٤٧٠ ٦ ٤٦٩
٦ ٥١٩ ٦ ٥٠٧ ٦ ٥٠٦ ٦ ٤٩١ ٦ ٤٨٣
٦ ٤٥٦ ٦ ٥٤٢ ٦ ٥٣٧ ٦ ٥٢٧ ٦ ٥٢٦
٥٦٥ ٦ ٥٥٨ ٦ ٥٥٧

٦ ٢٣٩ ٦ ٢١٦ ٦ ٨٩ ٦ ١٧ حقيقة

٦ ٣٢٠ ٦ ٣١١ ٦ ٢٧٦ ٦ ٢٥١ ٦ ٢٤٤
٦ ٤٠٣ ٦ ٤٠٢ ٦ ٣٩٧ ٦ ٣٩٦ ٦ ٣٩٤
٦ ٤٩٨ ٦ ٤٩٤ ٦ ٤٥١ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٠٨
٦ ٥٣٠ ٦ ٥٢٥ ٦ ٥٢٥ ٦ ٥٢٤ ٦ ٥٠٦
٥٥٩ ٦ ٥٥٦ ٦ ٥٣٣ ٦ ٥٣١

٤٨٤ بالحقيقة

٦ ١٧٠ ٦ ١٦٢ ٦ ١٢٦ ٦ ٨٨ حقيق

٦ ٢٢٣ ٦ ٢١٧ ٦ ١٩٥ ٦ ١٨٩ ٦ ١٧١
٦ ٢٥١ ٦ ٢٥٠ ٦ ٢٤٩ ٦ ٢٤٤ ٦ ٢٣٧
٦ ٣٠٨ ٦ ٢٨٦ ٦ ٢٨٤ ٦ ٢٨٣ ٦ ٢٧٩

٦ ٣١٤ ٦ ٣٠٧ ٦ ٣٠٠ ٦ ٢٨٤ ٦ ٢٨٢
٦ ٢٨٩ ٦ ٢٨٣ ٦ ٢٨١ ٦ ٢٨٠ ٦ ٢٥١
٦ ٤٥٥ ٦ ٤٤٧ ٦ ٤٢٢ ٦ ٣٩٨ ٦ ٣٩٧
٦ ٤٧١ ٦ ٤٧٠ ٦ ٤٥٨ ٦ ٤٥٧ ٦ ٤٥٦
٦ ٥٠٠ ٦ ٤٩٥ ٦ ٤٨٩ ٦ ٤٨٤ ٦ ٤٨١
٦ ٥٥٧ ٦ ٥٢٨ ٦ ٥٢٥ ٦ ٥٠٤ ٦ ٥٠١
٥٧٩ ٦ ٥٦٥ ٦ ٥٦٣ ٦ ٥٦٢ ٦ ٥٥٨

حيوانى ٥٤٨

حيوانية ١٧٤ ٦ ١٠١

(خ)

خاص ٥٥٦

خاصة ٤٥٨

خاصية ١٠٩ ٦ ١١١ ٦ ١١٢ ٦ ١١٦
٤٤٨ ٦ ٤٢٨ ٦ ٣٣٧ ٦ ٢٤٨ ٦ ١٩٥

خصوصى ٤٩٥

خطا ٥٤٧ ٦ ٧٨

خطابى ٥٧٤ ٦ ٤٥٤ ٦ ٥٥

خطابة ٤ ٦ ١٣ ٦ ٥٥ ٦ ١٧٧ ٦ ٤٣٥
٥٧٥

خطايات ٤ ٦ ٥ ٦ ٦٦

خلا ٢٨٣ ٦ ٢٨٤ ٦ ٣١١ ٦ ٣١٢
٦ ٣٢٦ ٦ ٣٢٢ ٦ ٣١٦ ٦ ٣١٥ ٦ ٣١٤
٥٤٧ ٦ ٣٨٥ ٦ ٣٨٣ ٦ ٣٨٠

خلف ٥٣ ٦ ٥٥ ٦ ٧٦ ٦ ٧٧ ٦ ٨٨
٦ ١١٥ ٦ ١١٤ ٦ ٩٧ ٦ ٩٦ ٦ ٩٠ ٦ ٨٩

حلى ٥٣ ٦ ٥٨ ٦ ٦٤ ٦ ١٠٦ ٦ ٢٣٣
٦ ٢٥٤ ٦ ٢٥٣ ٦ ٢٥٢ ٦ ٢٤٥ ٦ ٢٣٧
٦ ٢٦٠ ٦ ٢٥٨ ٦ ٢٥٧ ٦ ٢٥٦ ٦ ٢٥٥
٦ ٢٩٦ ٦ ٢٩٥ ٦ ٢٩١ ٦ ٢٧٥ ٦ ٢٧٢
٦ ٣٢٦ ٦ ٣٢٥ ٦ ٣٠٤ ٦ ٣٠٢ ٦ ٣٠٠
٦ ٣٣٤ ٦ ٣٣٣ ٦ ٣٣١ ٦ ٣٣٠ ٦ ٣٢٧
٦ ٣٤٧ ٦ ٣٤٤ ٦ ٣٤٠ ٦ ٣٣٧ ٦ ٣٣٥
٦ ٣٥٤ ٦ ٣٥٣ ٦ ٣٥٢ ٦ ٣٥١ ٦ ٣٥٠
٦ ٣٦٣ ٦ ٣٦٢ ٦ ٣٦١ ٦ ٣٥٥ ٦ ٣٥٤
٦ ٤٠٢ ٦ ٣٩٧ ٦ ٣٩٢ ٦ ٣٨٩ ٦ ٣٦٤
٦ ٤٢٥ ٦ ٤١٦ ٦ ٤١٥ ٦ ٤٠٩ ٦ ٤٠٨
٦ ٤٩١ ٦ ٤٧١ ٦ ٤٧٠ ٦ ٤٣٩ ٦ ٤٢٨
٥١٨

حلية ٢٣٢ ٦ ٢٣١

حيز ٥٧٧

حيلة ٤٣٣ ٦ ٤٣٥ ٦ ٤٥٣ ٦ ٥٠٧
٥٣٨ ٦ ٥٣٧ ٦ ٥٢٨

حيوان ١١ ٦ ٢٢ ٦ ٢٨ ٦ ٣٠ ٦ ٣١
٦ ٧٧ ٦ ٥٧ ٦ ٥٢ ٦ ٤٥ ٦ ٤١ ٦ ٣٢
٦ ١٠٠ ٦ ٩٨ ٦ ٩٣ ٦ ٩١ ٦ ٨٨ ٦ ٧٩
٦ ١١١ ٦ ١٠٦ ٦ ١٠٤ ٦ ١٠٣ ٦ ١٠١
٦ ١٤١ ٦ ١٣٨ ٦ ١٣٧ ٦ ١٣٦ ٦ ١٢٠
٦ ١٤٩ ٦ ١٤٧ ٦ ١٤٦ ٦ ١٤٥ ٦ ١٤٤ ٦ ١٤٢
٦ ١٧٠ ٦ ١٥٥ ٦ ١٥٣ ٦ ١٥٢ ٦ ١٥١ ٦ ١٥٠
٦ ٢٠٩ ٦ ٢٠٥ ٦ ١٨٩ ٦ ١٨٨ ٦ ١٧٣
٦ ٢٣٢ ٦ ٢٣١ ٦ ٢١٩ ٦ ٢١٨ ٦ ٢١٠
٦ ٢٤٤ ٦ ٢٤٣ ٦ ٢٤١ ٦ ٢٣٨ ٦ ٢٣٣
٦ ٢٧٦ ٦ ٢٧٥ ٦ ٢٧٣ ٦ ٢٦٦ ٦ ٢٦٤ ٦ ٢٦٠

٢٢٢ ٢٢٢ ٢٢٠ ٢٢٨ ٢٢٧
 ٢٤١ ٢٢٨ ٢٢٧ ٢٢٥ ٢٢٤
 ٢٤٨ ٢٤٧ ٢٤٦ ٢٤٤ ٢٤٣
 ٢٥٦ ٢٥٥ ٢٥٤ ٢٥٣ ٢٥١
 ٢٦٦ ٢٦٥ ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢
 ٢٧٤ ٢٧١ ٢٧٠ ٢٦٩ ٢٦٧
 ٢٨٢ ٢٨١ ٢٧٩ ٢٧٨ ٢٧٥
 ٤٠٦ ٤٠٤ ٢٨٦ ٢٨٤ ٢٨٣
 ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠ ٤٣٩ ٤٣٢
 ٤٦٣ ٤٦٢ ٤٤٥ ٤٤٤ ٤٤٣
 ٤٩٥ ٤٩٣ ٤٩٢ ٤٦٧ ٤٦٦
 ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٢ ٤٩٧ ٤٩٦
 ٥١١ ٥١٠ ٥٠٩ ٥٠٨ ٥٠٥
 ٥٢٠ ٥١٩ ٥١٦ ٥١٥ ٥١٢
 ٥٢٥ ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢٢ ٥٢١
 ٥٢٢ ٥٢٦

سالبة ٤٨ ٤٦ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٦
 ٨٦ ٨١ ٧٧ ٧٥ ٦٤ ٦٢
 ١١١ ١٠٤ ٩٣ ٨٩ ٨٨ ٨٧
 ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣
 ١٣٢ ١٣١ ١٢٩ ١١٩ ١١٨
 ١٥٩ ١٥٨ ١٥٧ ١٤٠ ١٣٦
 ٢٠٠ ١٩٩ ١٨٨ ١٨٧ ١٨٦
 ٢١٧ ٢١٦ ٢١٥ ٢٠٥ ٢٠٤
 ٢٢٧ ٢٢٦ ٢٢٤ ٢٢٢ ٢٢١
 ٥٧٥ ٥٧١ ٤٦٥ ٤٤٩

سبب ٥٣ ٥٢ ٤٤ ١٧ ٨ ٦
 ١٩٣ ١٨٩ ١١٥ ١٠٧ ٩٢
 ٢٥١ ٢٣٩ ٢٢٥ ١٩٩ ١٩٦
 ٢٨٤ ٢٨٢ ٢٧٣ ٢٦٢ ٢٦٠

(ر)

رأى ٤٥٢ ١٣٨ ٥٨

رابطه ٤٧٩ ٤٧٨ ٤٧٢ ٨٦ ٥٤

ربط ٤٨٠

رسم ١٧١ ١٦٨ ١٦٧

رفع ٥٠٠ ٤٦٩ ٤٢٦ ٣٩٦ ٣٧٧
٥٣٤

رياضيات ٢٣١

(ز)

زاوية ٥٤٦ ٥٣٦ ٥٣١ ٥٣٠

زمان ٨١ ٤٤٤ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٢٩

٨٤ ١٧٢ ١٦٣ ١٣٧ ١١٣ ٨٥

١٩٣ ١٩٤ ٢١٩ ٤٢١

(س)

سالب ٩٠ ٨٥ ٨٢ ٤٢ ٣٧

١٠٨ ١٣٥ ١٢٠ ١١٥ ١١٢

١٤٤ ٢٠٢ ١٩٨ ١٧٤ ١٦٥

٢٠٨ ٢١٤ ٢١٣ ٢١٢ ٢١١

٢٢٣ ٢٥٨ ٢٥٥ ٢٤٩ ٢٢٥

٢٦٠ ٢٨٣ ٢٨٢ ٢٨١ ٢٧٩

٢٨٦ ٢٩٩ ٢٩٨ ٢٩٦ ٢٩٥

٣٠٠ ٣٠٦ ٣٠٤ ٣٠٢ ٣٠١

٣٠٧ ٣١٢ ٣١١ ٣٠٩ ٣٠٨

٣١٣ ٣١٧ ٣١٦ ٣١٥ ٣١٤

٣١٨ ٣٢٦ ٣٢٣ ٣٢٢ ٣٢١

سوفسطائي ٤٥٤ ، ٥٦ ، ٥٥

سوفسطائية ١٧٧ ، ٥٧ ، ٥٥

سوفسطائيات ٤

سيامي (قياس) ٥٥٦

(ش)

شبهه — شبه ٥٦٩ ، ٥٤٨ ، ٢٧٨

شبهه ٥٧٢ ، ٥٦٩ ، ٥٥٥

شخص ٢١٩ ، ٤٩ ، ٤٧ ، ٤٤ ، ٣٤
٢٦٤

شخصية (قضية) ٥٧٣ ، ٤٧٢ ، ٢٦٢ ، ١٩

شرح ٢٦٢

شرط ٦٥ ، ٥٤ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٢٦ ، ٢٥

١٠٣ ، ١٠٢ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٣ ، ٦٨

١٤٧ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٢٧ ، ١١٣

١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣ ، ١٥٨

١٩٢ ، ١٧٤ ، ١٧١ ، ١٦٩ ، ١٦٨

٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٢٠ ، ٢١٠ ، ١٩٥

٢٥٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧

٢٧٥ ، ٢٧٤ ، ٢٦٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٣

٢٩٨ ، ٢٩٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨١

٣٣١ ، ٣٣٠ ، ٣٢٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٥

٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٥١ ، ٣٣٧ ، ٣٣٣

٤٠٢ ، ٣٩٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٢ ، ٣٨٣

٤٧٢ ، ٤٥٢ ، ٤٢٩ ، ٤١٩ ، ٤١٦

٥٥٦ ، ٥٢٨ ، ٥١٠ ، ٤٨٧ ، ٤٧٧

٥٤٠

٣٩٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٢ ، ٣٥٣ ، ٢٩٧

٤٦٠ ، ٤٥٠ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤

٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢

٥٢٩ ، ٥٠٤ ، ٥٠٠ ، ٤٩٠ ، ٤٨٢

٥٢٦ ، ٥٤٤ ، ٥٤٢ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤

٥٦١ ، ٥٥٠ ، ٥٤٩

سابق ٣٧٦ ، ٣٦٦ ، ٢٦ ، ٢٥ ، ١٩ ، ١٢

٤٨ ، ٤٧ ، ٤٦ ، ٤٤ ، ٤٢ ، ٣٩

٨٣ ، ٨٢ ، ٨١ ، ٧٦ ، ٦٩ ، ٥١

١٠٥ ، ١٠٤ ، ٩٣ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٥

١٣٣ ، ١٣٠ ، ١١٢ ، ١١٠ ، ١٠٩

١٤١ ، ١٤٠ ، ١٣٦ ، ١٣٥ ، ١٣٤

١٤٩ ، ١٤٨ ، ١٤٦ ، ١٤٥ ، ١٤٤

١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٦ ، ١٥٣ ، ١٥٠

٢٠٦ ، ٢٠٤ ، ١٨٩ ، ١٨٧ ، ١٧٥

٢٥٨ ، ٢٣٣ ، ٢٢٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٨

٢٨١ ، ٢٨٠ ، ٢٧٩ ، ٢٦٠ ، ٢٥٩

٢٩٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٢

٣٢١ ، ٣١١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩

٣٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣٥٦ ، ٣٤٢ ، ٣٣٨

٤٤٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٠٠ ، ٣٩٦

٤٩٠ ، ٤٨٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٠

٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٩٧ ، ٤٩٣ ، ٤٩٢

٥١١ ، ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٥ ، ٥٠٢

٥٧٥ ، ٥٦٢ ، ٥٢٥ ، ٥١٤

سور ٨٥٦ ، ٧٩ ، ٥٣ ، ٤٤ ، ٣١ ، ٣٠

١٤١ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٢٠ ، ١٠١

١٥٥ ، ١٥٣ ، ١٥٢ ، ١٥١ ، ١٤٢

١٨٩ ، ١٧٥ ، ١٧٣ ، ١٥٨ ، ١٥٦

٢٠٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٢ ، ١٩٣

٥٢٦ ، ٥٠٩ ، ٤٧٢ ، ٢٦٥ ، ٢١٨

٢٢٥ ، ٢٢٠ ، ٣٠٢ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥
٤١٥ ، ٣٩٣ ، ٣٥٧ ، ٣٤٩ ، ٣٣٧
٤٦٨ ، ٤٦٢ ، ٤٤٤ ، ٤٣٩ ، ٤٣٢
٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٥٣٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٠
٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٥٥ ، ٥٤٠

٥٧٤

شكل أول ١١٩ ، ١١٤ ، ١١٠ ، ١٠٨
١٤٨ ، ١٤٠ ، ١٣٣ ، ١٣٢ ، ١٢٥
٢٠٥ ، ٢٠٢ ، ١٩٩ ، ١٩٠ ، ١٨١
٢٢٢ ، ٢٢١ ، ٢٢٠ ، ٢١٥ ، ٢١٤
٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٥ ، ٢٢٤
٣٤٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣١ ، ٣٢٥ ، ٣٠٢
٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤٩
٤٣٩ ، ٤٣٢ ، ٤١٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٢
٤٩٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠
٥١٢ ، ٥١١ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٠
٥١٩ ، ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٥ ، ٥١٣
٥٢٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، ٥٤١ ، ٥٣٢

٥٧٥

شكل ثالث ١٨٢ ، ١٢٢ ، ١٢١ ، ١١٦
٢٩٥ ، ٢٢٣ ، ٢١٢ ، ١٩٢ ، ١٨٤
٣٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣٢٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٢
٣٥٤ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٤
٤٩٨ ، ٤٤٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٣٩٢
٥١٤ ، ٥١٣ ، ٥١١ ، ٥٠٤ ، ٤٩٩
٥٢٥ ، ٥٢٢ ، ٥٢١ ، ٥٢٠ ، ٥١٦
٥٧٤ ، ٥٧١ ، ٥٣٢ ، ٥٢٦

شكل ثان ١١٢ ، ١١١ ، ١١٠ ، ١٠٧
١٨٥ ، ١٨١ ، ١٣٠ ، ١٢١ ، ١٢٠

(٤٠)

شرطية ٢٣٣ ، ٢٣١ ، ١٠٦ ، ٦٤ ، ٥٨
٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤
٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٥١ ، ٢٤٩ ، ٢٤٢
٢٦٤ ، ٢٦٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦١ ، ٢٥٧
٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٥
٢٩١ ، ٢٨٣ ، ٢٧٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٣
٣٥٢ ، ٣٣٧ ، ٣٢٥ ، ٢٩٩ ، ٢٩٥
٣٧٣ ، ٣٦١ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٤
٣٩٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٨٤
٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٠
٤٢٣ ، ٤٢١ ، ٤١٩ ، ٤١٨ ، ٤١٦
٤٥١ ، ٤٢٨ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٤
٤٩١ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٨ ، ٤٦١
٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥١٨

شرطية ٢٣٢

شرطية متصلة ٢٣١

شرطية منفصلة ٢٣١

شعر ٥٧ ، ٥٥ ، ١٢ ، ٥ ، ٤

شعري ٤٥٤ ، ٥٧ ، ٥٥

شعريات ٥ ، ٤

شعرية ١٧٧

شك ٦٩ ، ٦٨ ، ٦٧ ، ٦٦ ، ٤٤ ، ٣٩
٢٨٩ ، ٢٣٧ ، ٢٣٦ ، ١١٠ ، ٩٢
٤١٦ ، ٣٨٤ ، ٣٥٠ ، ٣٣٨ ، ٢٩٦
٥٦٥ ، ٤٨٩ ، ٤٣٢

شكل ١١٤ ، ١١٣ ، ١٠٨ ، ١٠٦

٢٥٩ ٢٥٨ ٢٤٩ ٢٤٨ ٢٤٧
 ٢٧٤ ٢٦٩ ٢٦٧ ٢٦٤ ٢٦٠
 ٢٨٢ ٢٨١ ٢٧٨ ٢٧٧ ٢٧٦
 ٢٩٧ ٢٩١ ٢٨٧ ٢٨٦ ٢٨٥
 ٣٢٥ ٣١٤ ٣٠٦ ٢٩٩ ٢٩٨
 ٣٣٠ ٣٢٩ ٣٢٨ ٣٢٧ ٣٢٦
 ٣٣٩ ٣٣٨ ٣٣٣ ٣٣٢ ٣٣١
 ٣٤٤ ٣٤٣ ٣٤٢ ٣٤١ ٣٤٠
 ٣٥٠ ٣٤٨ ٣٤٧ ٣٤٦ ٣٤٥
 ٣٥٧ ٣٥٦ ٣٥٣ ٣٥٢ ٣٥١
 ٣٧٠ ٣٦٩ ٣٦٥ ٣٦٤ ٣٦٣
 ٣٧٨ ٣٧٥ ٣٧٤ ٣٧٣ ٣٧١
 ٣٩٣ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨١ ٣٧٩
 ٣٩٩ ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٥ ٣٩٤
 ٤١٧ ٤١٦ ٤٠٤ ٤٠٣ ٤٠٠
 ٤٣٨ ٤٣٧ ٤٣٦ ٤٣٤ ٤١٨
 ٤٤٠ ٤٣٧ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٣٩
 ٤٥١ ٤٤٧ ٤٤٦ ٤٤٤ ٤٤١
 ٤٦٠ ٤٥٨ ٤٥٦ ٤٥٥ ٤٥٢
 ٤٦٨ ٤٦٧ ٤٦٥ ٤٦٤ ٤٦٣
 ٤٧٤ ٤٧٣ ٤٧٢ ٤٧١ ٤٧٠
 ٤٨٢ ٤٨٠ ٤٧٩ ٤٧٨ ٤٧٦
 ٤٩٥ ٤٩٤ ٤٩٣ ٤٨٩ ٤٨٧
 ٥٠٥ ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٢ ٥٠٠
 ٥١٨ ٥١٥ ٥١١ ٥٠٨ ٥٠٧
 ٥٢٦ ٥٢٥ ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢١
 ٥٣٣ ٥٣١ ٥٣٠ ٥٢٨ ٥٢٧
 ٥٤٢ ٥٤١ ٥٣٦ ٥٣٥ ٥٣٤
 ٥٤٧ ٥٤٦ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣
 ٥٥٧ ٥٥٢ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩
 ٥٦٥ ٥٦٣ ٥٦١ ٥٥٩ ٥٥٨
 ٥٧٩ ٥٧١ ٥٦٨ ٥٦٧ ٥٦٦

٢١٦ ٢١٣ ٢١١ ٢٠٥ ٢٠٢
 ٢٤٠ ٢٣٣ ٢٠٠ ٢٩٩ ٢٩٥
 ٢٥٤ ٢٥٣ ٢٥٠ ٢٤٩ ٢٤٧
 ٤٣٩ ٣٩٤ ٣٩٣ ٣٥٦ ٣٥٥
 ٤٩٧ ٤٤٩ ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠
 ٥١٣ ٥١٢ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٣
 ٥٢٤ ٥٢٣ ٥٢٠ ٥١٦ ٥١٤
 ٥٧٠ ٥٤٩ ٥٣٢ ٥٢٦ ٥٢٥
 ٥٧٤ ٥٧١

شهره ٨٤٤

شهره ٥٧٩ ٥٥٤

شى ٢٠٠ ١٩٦ ١٦ ١٣ ١٢ ١١
 ٤٧ ٤٦ ٤٣ ٣١ ٢٤ ٢١
 ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥١ ٥٠ ٤٩
 ٦٣ ٦١ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦
 ٧٧ ٧٦ ٧٠ ٦٨ ٦٦ ٦٣
 ٩٣ ٨٥ ٨٣ ٨١ ٨٠ ٧٩
 ١٠١ ١٠٠ ٩٨ ٩٦ ٩٥ ٩٤
 ١١٣ ١١١ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٣
 ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٣
 ١٣١ ١٣٠ ١٢٦ ١٢٠ ١١٩
 ١٣٨ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢
 ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٤ ١٤٠
 ١٦٧ ١٦١ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٢
 ١٨٣ ١٧٤ ١٧١ ١٧٠ ١٦٨
 ٢٠٣ ١٩٧ ١٩٥ ١٨٦ ١٨٥
 ٢١١ ٢١٠ ٢٠٨ ٢٠٧ ٢٠٥
 ٢٢١ ٢١٨ ٢١٦ ٢١٤ ٢١٣
 ٢٣٧ ٢٣٥ ٢٣٤ ٢٣٦ ٢٣٤
 ٢٤٦ ٢٤٥ ٢٤٤ ٢٤٣ ٢٣٨

صواب ٨ ، ٣١ ، ١٦٦ ، ٢٠٨ ، ٢٦٢ ، ٤٩٨

صورة ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٧١ ، ١٠٤ ، ١٤٢ ، ١٥٤ ، ١٩٣ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٠ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٣٨

صورة القياس ٧

صيورة ٢٠٣ ، ٢٤٩

(ض)

ضد ٤٥٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٧ ، ٥٠٠ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٤٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧١

ضرب — ضروب ٤٠ ، ١١٠ ، ١١٤ ، ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٣ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٦٨ ، ٤٦٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٠ ، ٥٠٧ ، ٥٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٣٢ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٦٦

ضرب أول ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٥ ، ١٣١ ، ١٥٦ ، ١٨١ ، ١٩٠ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٣٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٩

ضرب تاسع ٣٤٢

ضرب ثالث ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٩ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩

٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٩١ ، ٣٩٢

ضرب ثالث عشر ٣٤٣

ضرب ثامن ١٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٥ ، ٣٩٧

ضرب ثان ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٥ ، ٣٩١ ، ٤٠١ ، ٤٠٣

ضرب ثاني عشر ٣٤٣

ضرب حادي عشر ٣٤٣

ضرب خامس ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٥١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٦

ضروری ٢١ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٥ ،

٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٦ ،

٩٠ ، ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٣٣ ،

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ،

١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ،

١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،

١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ،

١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ،

١٧٤ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،

١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ،

١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ،

٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ،

٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ،

٢٧٧ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ،

٤٣٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٨ ، ٤٨٧ ،

٥٣٩

ضروری ٢١ ، ٣١ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ،

٨٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٣١ ،

١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣١ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ،

١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،

٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ،

٢٢٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٩٦ ، ٥٧٤

(ط)

طب ٥٠١ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٢٢٨

طبع ١١١ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ٢٣٤ ، ٢٤٦

٢٨٧ ، ٤٤٧ ، ٥٦٠

طبعة ٤٨ ، ٢٢٤ ، ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٤٩٥

٥٧٩

ضرب رابع ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٩ ،

١٨٧ ، ٢٩٦ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٢٨ ،

٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٥ ،

٣٣٨ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٩٥

ضرب سابع ١٥١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٦

ضرب سادس ١١٩ ، ١٥١ ، ٣٠٤ ،

٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،

٣٩٦

ضرب عاشر ٣٤٣

ضروری ٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ،

٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٤٢ ، ٤٣ ،

٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٦ ،

٨٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٥ ،

٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ،

١٠٦ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ،

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٣٠ ،

١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،

١٣٨ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ،

١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ،

١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ،

٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ،

٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ،

٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ،

٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ،

٢٩١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ،

٤٧٩ ، ٥١٣

(ع)

ارض ١٤٦ ، ٥٣٤

الم ٥٤١

طام ٥٥٦

عبارة ٢٤٢

عدد ٢٥٤ ، ٢٥٣ ، ٢٥٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٣

٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، ٢٥٥

٣١١ ، ٣٠٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٦ ، ٢٨٩

٣٥٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣١٥ ، ٣١٤

٤٣٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠١ ، ٣٦٣ ، ٣٥٧

٥٦٧ ، ٥٢٧ ، ٥٠٢ ، ٤٨٤ ، ٤٤٣

مدل ٥٧٥ ، ٥٦٦

علم ١٦٦ ، ١٦٣ ، ٤٩ ، ٤٦ ، ٣٤

٥٧٥ ، ٥٧٢ ، ٤٥٠ ، ١٧٠ ، ١٦٩

مدول ٤٨٥ ، ٤٧٦ ، ٤٣٤ ، ٢٦٠ ، ٧٠

٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٤٩٢

عرض ٤٤٨ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٢٧٣ ، ٥٤

٥٠٢ ، ٤٥٨

عرض طام ٢٨٧

بالعرض ٤٥٤ ، ٤٤٧ ، ٦١ ، ٦٠

٥٠٠ ، ٤٩٧

عرضي ٤٥٨ ، ٤٤٧ ، ٢٨

عقل ٢٣٣ ، ٧٨ ، ٢٩ ، ٢١ ، ١٨ ، ٨

٣٣٤ ، ٢٧٦ ، ٢٣٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٣٠

٥٦٠ ، ٥٤٨

ما بعد الطبيعة ٢٣١

طبيعي ١١٩ ، ١١١ ، ١٠٧ ، ٩٠ ، ٨٠

١٢٠ ، ١٧٥ ، ٤٠٨ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨

٤٦٠

طبيعيات ٢٣١

طرد ٥٧٥

طرف ١٦٣ ، ١٦٢ ، ١٣٠ ، ١٠٨ ، ١٠٧

٢٢٢ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦ ، ٤٢٧

٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٦

٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٧ ، ٤٩١ ، ٤٩٤

٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨

٥٢٠ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩

٥٤٣ ، ٥٧١

طرف أصغر ٥٥٧

طرف أكبر ٥٥٧

طافية ٥٤٠

طمن ٢٨٩

(ظ)

ظاهر ٢٨٣ ، ٢٦٥ ، ٢٣٨ ، ٢٠١

٢٩٨ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٥٥٣ ، ٥٦٢

ظن ١٢٠ ، ٦٦ ، ٣٠ ، ١٩ ، ٨ ، ٧

٣٧١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨

٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤

٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٧٤

بالمعكس ١٨٧

ملاقة ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١

ملاحة ٢٣٦ ، ٤٨٣ ، ٥٥٥ ، ٥٧٣

٥٨٠ ، ٥٧٦ ، ٥٧٥

حلة ٤٤ ، ١٠٧ ، ٢٣٣ ، ٢٣٧ ، ٢٣٤

٢٥٤ ، ٢٨٥ ، ٤٤٦ ، ٥٠٧ ، ٥٧٦

٥٧٧

علم — علوم ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٧ ، ١١ ، ١١٠

١٣ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٧٦ ، ١٨٦

١٨٨ ، ٢٧٣ ، ٢٨٦ ، ٤٠٦ ، ٤١٩

٤٨٣ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦

٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣

٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨

٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢

علم التحليل ٨

علم طبيعي ١٣

علم مطلق ١١

علوم برهانية ٣ ، ٤

علوم حكيمية ١٠

عموم ٤٧٧ ، ٤٩٥

عداد ٥٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣

٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥٠

٢٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣

٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٢٠ ، ٢٧٧ ، ٢٩٥

٤٠٧ ، ٤٢٦ ، ٥٧٠

علم ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤٣٥

عقيم ٣٢٥ ، ٧

عكس ٥٣ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣

٨٥ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥

٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٧

١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٨

١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٤

١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٥٩

١٦٠ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩٨

٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩

٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥

٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٤٠ ، ٢٦٩ ، ٣٠٠

٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٩ ، ٣١٠

٣١٢ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠

٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥

٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤

٣٥٧ ، ٣٧٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣

٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ ، ٤٢٥

٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦

٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧

٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢

٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٢ ، ٥٤٩

٥٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦

عكس استقامة ٣٨٣

عكس المستوى ٤٩٧

عكس تقيض ٤٩٧ ، ٣٨٥

بالفعل ٤ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٧ ، ٢٩

٣٣ ، ٤١ ، ٦٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣

٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٦ ، ١٣٧ ، ١٤٣

١٤٤ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٥ ، ١٩٧

٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٧١

٢٠٩ ، ٢٢٠ ، ٢٨٤ ، ٢٩٥ ، ٢٨٩

٤٠٧ ، ٤١٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤

٤٣٦ ، ٤٤٤ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤

٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥١٨ ، ٥٢٥ ، ٥٣٩

٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦

٥٦٩ ، ٥٧٣

فقهي ٥٥٥

فكر ٥٠١

فكرة ٥٦٦

فلسفة ١٠ ، ١٤

فلسفة أولى ١٣

فلك ١٣٣ ، ١٤٤ ، ٢٤٨ ، ٣٩٥

فن ٣ ، ٣٨ ، ٥٣ ، ٧٣ ، ٧٥ ، ٧٦

١٢٣ ، ١٢٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ٢٢٩

٢٣١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١

٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤١٣ ، ٤١٥

٤٥٤ ، ٤٧٧ ، ٥٠٧ ، ٥٧٢

فهم ٢٦١ ، ٤٩٤

فيلسوف ١٦١

عنصر ٣٦١

عيار ١٤

عين ٦٦ ، ٢٤٩ ، ٢٧٦ ، ٣٧٧

٣٧٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧

٤٠٠ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤١٠

٤١٦

(غ)

غاية ٤٠٧

غرض ٤٢١ ، ٤٢٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩١

غلط ٨ ، ١٦ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٢٦١

٤٥٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧

غير ٥٠٨

غيرية ٤٥٠

(ف)

فاسد ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢

فاعل ٢٨٩

فراة ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠

فرض ٣٠ ، ١٤١ ، ١٦٦ ، ٢٠٠ ، ٢٣٨

٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣

٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠

٢٩٩ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦

فصل ٦٢ ، ٤٤٨ ، ٤٥٨

فعل ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨

٤٤٧ ، ٥٣٣

(ق)

قاعة (زاوية) ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦

قاعدة ٥٤٤

قانون — قوانين ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٨٣ ، ٢٢٤ ، ٣٦٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٥

قديم ٥٧٨

قرينة ٦٥ ، ١٣٨ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ ، ٣٣١ ، ٣٥٤ ، ٤٦٨ ، ٥١٨

قصة ٣٤٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٥٦٣ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨

قضية ٥ ، ٧ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١

٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ١١٣ ، ١٢٠

١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٦٨

١٧٣ ، ١٩٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧

٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧

٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩١

٣٠٢ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤

٣٨٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٥ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٥ ، ٤٧٤ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣

٥٠٣

قطر ٥٣٥

قلب (القضية) ١٨٨

قوة ١٨٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٥١

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٨٣ ، ٤٠٤ ، ٤٢٦

٤٢٨ ، ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٧٢ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٤٧ ، ٥٦٩

بالقوة ٤ ، ١٦ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢٥٥ ، ٢٨٩ ، ٣٩٦ ، ٤٣١

٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤

٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٦٩ ، ٥٧٣

قياس ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩ ، ٣٦ ، ٥١ ، ٥٢

٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٦

٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢١

١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٥٤ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٥

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣

٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٨

٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥

٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥

٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥

٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥

٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥

٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥

٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥

٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥

٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥

| | |
|---------------------------------|-----------------------------|
| قياس استثنائي ٥٧١ | ٣١٩ ، ٣١٣ ، ٣٠٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٠ |
| قياس اقتراضي ٥٥٨ | ٣٢٦ ، ٣٢٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ |
| قياس الخلف ٨٠ ، ٥٢٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ | ٣٤٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣١ |
| قياس العلامة ٥٧٤ | ٣٧١ ، ٣٦٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥١ |
| قياس القراسة ٥٧٩ | ٣٩٣ ، ٣٩١ ، ٣٩٠ ، ٣٨٩ ، ٣٧٧ |
| قياس المقاومة ٥٧٠ | ٤٠١ ، ٤٠٠ ، ٣٩٧ ، ٣٩٥ ، ٣٩٤ |
| قياس تمثيل ملاهي ٥٧٩ | ٤٠٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٥ ، ٤٠٤ ، ٤٠٣ |
| قياس جدلي ٦٧ ، ٥٣٧ | ٤١٧ ، ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤١١ ، ٤١٠ |
| قياس شرطي ٦٦ | ٤٢٤ ، ٤٢٣ ، ٤٢٠ ، ٤١٩ ، ٤١٨ |
| قياس مركب ٥٤١ | ٤٣١ ، ٤٢٩ ، ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، ٤٢٥ |
| قياس مغالطي ٤٥٤ | ٤٣٦ ، ٤٣٥ ، ٤٣٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٢ |
| قياس ناقص ٤٦٩ | ٤٤١ ، ٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٣٣٨ ، ٤٣٧ |
| قياسات ١٢٥ | ٤٤٦ ، ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، ٤٤٢ |
| قياسات برهانية ٣ | ٤٥١ ، ٤٥٠ ، ٤٤٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٧ |
| قياسي ٤٢٣ | ٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ، ٤٥٣ ، ٤٥٢ |
| (ك) | ٤٦٢ ، ٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ |
| كاذب ٨٩ ، ١١٥ ، ١٢٧ ، ١٣٧ | ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٧ ، ٤٦٣ |
| ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٦ | ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ |
| ٢٦٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٤ | ٤٩٠ ، ٤٨٩ ، ٤٨٧ ، ٤٨٤ ، ٤٨١ |
| ٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٢٧٣ ، ٢٧٢ ، ٢٦٨ | ٤٩٩ ، ٤٩٨ ، ٤٩٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩١ |
| ٢٩٨ ، ٢٩٧ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٣ | ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ |
| ٣٠٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، ٣٢٠ ، ٣١٩ | ٥١٣ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠٧ ، ٥٠٦ |
| ٤٩٩ ، ٤٨٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٣ | ٥١٩ ، ٥١٨ ، ٥١٧ ، ٥١٥ ، ٥١٤ |
| ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٢ ، ٥٠١ | ٥٣٠ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ |
| ٥٥٥ ، ٥٣٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥١٩ | ٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٢ ، ٥٣١ |
| | ٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، ٥٣٨ ، ٥٣٧ |
| | ٥٤٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٥ ، ٥٤٣ ، ٥٤٢ |
| | ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٢ ، ٥٥١ |
| | ٥٦٤ ، ٥٦١ ، ٥٦٠ ، ٥٥٩ ، ٥٥٨ |
| | ٥٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٦٩ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ |
| | ٥٨٠ ، ٥٧٨ ، ٥٧٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٤ |

كامل (قياس) ١٩

غير الكامل (القياس) ١٩

كبرى ٩ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ ،
 ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
 ١٣١ ، ١٥٩ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ،
 ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ،
 ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ،
 ٣٠٤ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ،
 ٣٣١ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٥ ، ٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٣٥ ،
 ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ،
 ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ،
 ٤٨٨ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،
 ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ،
 ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ،
 ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ،
 ٥٢٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ،
 ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ،
 ٥٦٤ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧٤

كذب ٦ ، ٥٧ ، ٥٠ ، ٦٧ ، ٦٨ ،

٨٩ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ١٥٠ ، ١٧٥ ،
 ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ،
 ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣ ،
 ٢٩١ ، ٢٦٨ ، ٣٧١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ،
 ٤٢٨ ، ٤٣٥ ، ٤٧٤ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ،
 ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ،
 ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٢١ ، ٥٣٤ ،
 ٥٣٥ ، ٥٣٦

كسب ١٧

كل ٤ ، ٥ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٥١ ، ٨٨ ،
 ٩٤ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٧ ،
 ١٣٨ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٢٤ ،
 ٢٣٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،
 ٢٨٩ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ،
 ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ،
 ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،
 ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،
 ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ،
 ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
 ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٥ ، ٤١٠ ، ٤٣٠ ، ٤٥٢ ، ٤٦٢ ،
 ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ،
 ٤٦٨ ، ٤٧٧ ، ٤٨٣ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
 ٥٠٥ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦

كلمة وجودية ٤٩٢

كلى ٤ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ،
 ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ،
 ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
 ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ،
 ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ٢٢٢ ، ٢٣٧ ،
 ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ،
 ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ،
 ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٨ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ،
 ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦

كبة ١٠٨ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
٣٩٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٧٨ ، ٥٠٨ ،
٥٦٢

ون ٤٥٠ ، ٤٨٣

كيف ٤٩ ، ١٦٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢٨ ،
٣٤٠ ، ٣٥٠ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٦

كيفية ٧٥ ، ١٠٨ ، ١٨٧ ، ٣٢٣ ،
٣٣٣ ، ٣٤٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ،
٣٨٥ ، ٣٩٢ ، ٤٢٨ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ،
٤٣٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ،
٥٠٠ ، ٥٧٠

(ج)

لازم ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ،
٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٩٨ ، ٩٦ ، ١٠٦ ،
١١٠ ، ١٢١ ، ١٥٥ ، ٢٠٠ ، ٢٣٧ ،
٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ،
٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
٢٧٩ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،
٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣١٠ ،
٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦ ،
٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ،
٣٧٢ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣ ،
٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ،
٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ ،
٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ،
٤٩٩ ، ٥٠٩ ، ٥١١ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ،
٥٤٥

٣٠٧ ، ٣١١ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ،
٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ،
٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ،
٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٤ ،
٣٥٦ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ،
٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ،
٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ،
٣٨٤ ، ٣٩٢ ، ٤٢٦ ، ٤٣١ ، ٤٣٣ ،
٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ،
٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،
٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ،
٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٩١ ، ٤٩٧ ،
٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ،
٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ،
٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ،
٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،
٥٥٨ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ،
٥٦٨

كبة ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ،
٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٤ ، ٧٥ ،
٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ،
٩٣ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
١٦٤ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٨ ،
٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢٠٤ ، ٤٤٢ ،
٥٧٠

ك ١٤ ، ١٦٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤

١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٥ ، ١٩٨ ،
٢١٠ ، ٢٢٢ ، ٢٥٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨١ ،
٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ،
٢٨٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ،
٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٢٨٨ ، ٤٥٢ ،
٤٩١ ، ٤٩٦

مادة القياس ٧

ماهية ٣٠ ، ٤٤٦

مباحث منطقية ١٤

مباين ٧٩ ، ٨٠ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٥ ،
٣٤٩ ، ٤٩٩ ، ٥٠٤

مبدأ — مبادئ ٨ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٤٠٢

متداخل ٣٨٤

مترادف ٥٢٦ ، ٥٣٢

متسلم ٥٣٧

متصل ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ،

٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ،
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ،
٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ،
٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ،
٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٢ ،
٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ،
٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ،

لزوم ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧١ ، ١٩٠ ،
٢٠٠ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٣٩ ،
٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،
٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ،
٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ،
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ،
٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ،
٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ،
٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ،
٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ،
٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٧ ،
٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ،
٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،
٤٢٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٧

لفظ ١٢ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٥ ،
٥٤ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،
١١٣ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ١٩٤ ، ١٩٧ ،
٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٩٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٦ ،
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٤ ،
٤٧٣ ، ٤٧٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ ،
٥٠٧ ، ٥٢٤ ، ٥٤٠ ، ٥٥٨

لفظة ١٤ ، ٦٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٢٣٥ ،
٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ،
٢٤٧ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٩ ،
٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٢٦٦ ، ٤٠٧ ،
٤٢٥ ، ٤٧٩ ، ٤٨٣

(م)

مادة ٤ ، ٥ ، ٦ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ،
٣٥ ، ٥٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٨٠ ، ١٢٥ ،
١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ،

حال ٩٥ ، ٩٦ ، ١٠١ ، ١٠٥ ، ١١٤ ،
 ١١٥ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ،
 ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٧ ، ١٩١ ،
 ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،
 ٢١٠ ، ٢٢٨ ، ٢٤٠ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
 ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٢ ،
 ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٣٧ ، ٣٥٣ ، ٣٨٠ ،
 ٣٨٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٦ ،
 ٤٣٤ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ،
 ٤٩٣ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ،
 ٥٢٢ ، ٥٣٥ ، ٥٤٥ ، ٥٦٣ ،
 محاورة جدلية ٥٣٧
 محسوس ٤٧٣ ، ٤٨٧ ،
 محصل ٣٧ ، ٦٢ ، ١٠٥ ، ٣٦١ ، ٤٤٦ ،
 محصورة (القضية) ١٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
 ٤٣٠ ، ٤٤٧ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ،
 محصورات ٣٨ ، ٣٦٢ ،
 محمول ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ،
 ٣٣ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٣ ،
 ٦٣ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٨ ،
 ٨٩ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،
 ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،
 ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
 ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ،
 ١٣٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ،
 ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٧٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ،
 ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٤٥ ،

٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ،
 ٣٣٤ ، ٣٣٦ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ،
 ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤ ،
 ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ،
 ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
 ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ،
 ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ،
 ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٠٨ ، ٤١٦ ، ٤٢٢ ،
 ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٥٣٥ ،

متضاد ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ،

متقابل ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ،
 ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥٣ ،
 ٥٧٠ ، ٥٧١ ،

متكافؤ ٢٨٣ ،

متلازم ٣٦٨ ، ٥٥٠ ،

متناقض ٣٩ ، ٣٦٨ ،

متناه ٣٠٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٥٨ ،

فیرمتناه ٥٥٨ ،

مثال ٥٣ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٥٥٥ ،

مثلث ٥٣١ ، ٥٣٦ ، ٥٤٦ ،

مجادل ٢٧٣ ،

مجادلة ٢٧٣ ،

مجردة ١١٩ ،

مستقيم ٥٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٨ ، ٥٢١ ،

٥٢٣ ، ٥٣٤ ، ٥٦٧

مسلمات ٦٧

مسلم ٦٤ ، ٦٨ ، ٧٩ ، ٥٠٦ ، ٥١٨ ،

٥١٩ ، ٥٢٧

مسلمة ٣٩ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٢١ ، ٥٣٠ ،

مشاركة ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٥٣٥ ،

مشكل ٢٧٧

مشهور ٤ ، ٥١ ، ٥٢ ، ١١٣ ، ٣٩١ ،

٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،

٤٥٤ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٢٧

مشهورة (خطابات) ٥

مشهورات ٢٨٦

مشورية ٥٥٦

مصادفة ٤٦١

مصادرة على المطلوب الأول ٥٢٩ ، ٥٣٠ ،

٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣

مصدقات أولى ٧

مصدقات بالكسب ٨

مضاد ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٢٧

مضاف ١٦٧ ، ٤٥٠ ، ٤٧٣ ، ٥٧٢

مضايغ ٢٣٤

مطلب — مطالب ١٢ ، ٢٣١

٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ ،

٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ،

٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ،

٤٦٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ،

٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،

٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ،

٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ،

٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٦٢ ،

٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧

مزاج ٥٧٩

مخاطبات ١١٣

مختلط ١٢٥ ، ١٦٠ ، ٢٢٣

مدلول ٣٦٢

مذهب ٣١ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١١١ ، ١٢٦ ،

١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٦٧ ، ٢٠٧ ،

٢٢٥ ، ٣٢٠ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧

مركب ٥٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥٣ ، ٤٠٨ ،

٤٢٦ ، ٤٣٣ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٣ ،

٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٦٠ ، ٤٨٢ ،

٤٨٤ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٥٢٨ ، ٥٣٥ ،

٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢

مساواة ٦٤ ، ٢٨٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ،

٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥٤٧

مساو ٥٨٠ ، ٥٤٦

مستنق ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ ، ٤١٦ ، ٤١٨

مظنون ٤٨٧

مظنونة ٥

مطابق ٦٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ٢٦٥

٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٥٣ ، ٤٦١

مطابقة ٢٣١ ، ٢٣٢

مطلق ٣ ، ٤ ، ٢١ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨

٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٣٧ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧

٤٨ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤

٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٤

١٠٠ ، ١١٤ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٨

١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٠

١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦

١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤

١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢١٣

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩

٢٧٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٤ ، ٣٠٨ ، ٣٢٥ ، ٣٦١

٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ، ٣٨٤

٤٣٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٧٧

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٨ ، ٥٥٠

٥٦٢

مطلقة ٢١ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٣

٤٤ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ١١٢ ، ١١٣

١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٩٩

٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٤

مطلقات ٤١ ، ٧٦ ، ١٥٤

مطلوب ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٦ ، ٥٨

٦٣ ، ٦٤ ، ٧٠ ، ٩٥ ، ١٠٧ ، ١٠٨

١١٠ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٣

١٨٧ ، ٢٨٩ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩

٤١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨

٤٢٩ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤

٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤١

٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥١

٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١

٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦

٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٧

٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، ٥١٢

٥١٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤

٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦

٥٥١ ، ٥٥٣ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٧٥

مطلوب أول ٥٣١ ، ٥٦٣

معاند ٢٤٢ ، ٣٨٠ ، ٤٠٧ ، ٤٢٦

معاندة ٢٣٢ ، ٢٤٢

معقول ٣٧ ، ٣٦١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣

٤٩٥ ، ٤٩٦

معنولية ٤٩٥

معنوم ٣١٢ ، ٥١٢

معرفه ١٠ ، ١١ ، ١٤٠ ، ١١٣

معقول ٢١ ، ٤٣ ، ٥٤ ، ٢٢٤ ، ٢٤٨

٤٢٧ ، ٥٤٨

معقول ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٥٠٧

مفرد ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٨٢

مفصول ٤٣٦ ، ٤٦٠

مفهوم ٣٤ ، ٤٤ ، ٧٦ ، ٨٥ ، ١٤٥

٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ، ٣٩١

٣٩٣ ، ٤٨٥

مقابل ٢٦٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٢٣ ، ٣٩٠

٤٢٥ ، ٤٤٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٧ ، ٥٠٧

٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٢٧ ، ٥٣٨

٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧١

مقارنة ٥٥٤

مقاييس برهانية ٥٥٥

مقدار ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٩

مقدم ٥٤ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٥

٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦

٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤

٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧١

٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦

٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣

٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥

٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٩

٣١٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧

٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤

٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤

٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩

٣٧٠ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩

(٤١)

معنى ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٧

٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦

٤٧ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٧٨

٧٩ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠

١٠٠ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١

١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٦ ، ١٤٧

١٥٢ ، ١٥٥ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠

١٧٢ ، ١٨٤ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٣

١٩٥ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤

٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٨ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥

٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٧

٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٩

٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧

٢٨٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣١١ ، ٣٢٠

٣٢١ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٤ ، ٣٤٣

٣٤٦ ، ٣٥٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦

٣٧٨ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧

٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨

٣٩٩ ، ٤٠١ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨

معنى مشكك ١٦٨

معيار ١١ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥

مغايرة ٤٧٦

مغالطة ٢٠٩ ، ٢٣٥ ، ٢٥٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧

٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٦٥

مفارق ٢٣٤ ، ٣٥١

مناوت ٤٩٣

٤٥٤ ٤٥٢ ٤٥١ ٤٤٦ ٤٤٣
 ٤٦٤ ٤٦٣ ٤٦١ ٤٦٠ ٤٥٥
 ٤٧١ ٤٧٠ ٤٦٩ ٤٦٧ ٤٦٥
 ٤٩٩ ٤٩٣ ٤٩٠ ٤٨٤ ٤٨٣
 ٥٠٧ ٥٠٦ ٥٠٤ ٥٠٣ ٥٠٠
 ٥١٣ ٥١١ ٥١٠ ٥٠٩ ٥٠٨
 ٥٢٠ ٥١٩ ٥١٨ ٥١٦ ٥١٣
 ٥٢٩ ٥٢٧ ٥٢٦ ٥٢٤ ٥٢١
 ٥٣٤ ٥٣٣ ٥٣٢ ٥٣١ ٥٣٠
 ٥٤٠ ٥٣٩ ٥٣٨ ٥٣٧ ٥٣٥
 ٥٤٧ ٥٤٥ ٥٤٤ ٥٤٣ ٥٤٢
 ٥٥٧ ٥٥٦ ٥٥١ ٥٥٠ ٥٤٩
 ٥٦٥ ٥٦٣ ٥٦١ ٥٦٠ ٥٥٩
 ٥٧٤ ٥٧٣ ٥٧١ ٥٧٠ ٥٦٦
 ٥٧٥

مقول ٦٦ ١٠٤

مقولة ١٦٨ ٣٢٠

مقوم ١٠

مكتسب ٥٤٨ ٥٦٦

مكون ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢

ملاء ٥٤٧

ملازم ٣٦٦ ٣٨٤

ملازمة ٣٦٦

ملزم ٤٢٩

ملزوم ٢٣٣ ٢٤٨ ٢٤٨ ٥١١ ٥٤٥

ملكة ١٨ ١٧ ٤٥٠ ٥٦٦ ٥٧٢

٥٧٩

٣٨٥ ٣٨٤ ٣٨٣ ٣٨٢ ٣٨٠
 ٣٩٣ ٣٩٢ ٣٩١ ٣٩٠ ٣٨٦
 ٣٩٨ ٣٩٧ ٣٩٦ ٣٩٥ ٣٩٤
 ٤١٨ ٤١٧ ٤١٦ ٤٠٩ ٣٩٩
 ٤٢٥ ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢٢ ٤١٩
 ٤٩١ ٤٦٩ ٤٦٢ ٤٥٧ ٤٣٧
 ٥٠٥ ٤٩٩

مقدمة ٤ ١٣ ١٤ ١٩ ٣١

٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٤٦ ٣٨
 ٦٥ ٦٣ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٧ ٥٦
 ٩٨ ٨٦ ٧٥ ٦٨ ٦٧ ٦٦
 ١١٠ ١٠٨ ١٠٦ ١٠٤ ١٠٣
 ١٢١ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١١
 ١٤٥ ١٣٦ ١٣٢ ١٢٨ ١٢٥
 ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٤٩
 ١٧٥ ١٦٦ ١٦١ ١٦٠ ١٥٧
 ٢١٢ ٢١١ ٢٠٨ ١٩٣ ١٨٧
 ٢١٨ ٢١٧ ٢١٦ ٢١٤ ٢١٣
 ٢٢٤ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١ ٢٢٠
 ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٣٩ ٢٣١
 ٢٩٧ ٢٨٨ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٦٧
 ٣٢٣ ٣٢٢ ٣٢١ ٣١٩ ٣٩٩
 ٣٦٢ ٣٦١ ٣٥٤ ٣٥٣ ٣٢٥
 ٣٩٠ ٣٨٥ ٣٨٤ ٣٧٩ ٣٦٣
 ٤٠٢ ٣٩٩ ٣٩٧ ٣٩٥ ٣٩٣ ٣٩٢
 ٤١٧ ٤١٠ ٤٠٩ ٤٠٨ ٤٠٦
 ٤٢٤ ٤٢٣ ٤٢١ ٤٢٠ ٤١٩
 ٤٣٢ ٤٣١ ٤٣٠ ٤٢٩ ٤٢٨
 ٤٣٧ ٤٣٦ ٤٣٥ ٤٣٤ ٤٣٣
 ٤٤٢ ٤٤١ ٤٤٠ ٤٣٩ ٤٣٨

ملء ٥٥٧

ممنوع ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٧ ، ١٩١

ممکن ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦

٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٦٦

٦٧ ، ٨٤ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٣

١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٨

١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩

١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤

١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣

١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠

١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ١٩٩

٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨

٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣

٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩

٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨

٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٦٢

٣٩٨ ، ٤٣٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٧٥

٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٩٦ ، ٥٧٣

ممکنه ٤ ، ٢١ ، ٣٣ ، ١٩٥ ، ٢١٨

٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧

منافض ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٩

٩٠ ، ١١٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦

٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٤٩٢

٥١٤ ، ٥١٩ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤

مناقضه ١٤ ، ٤٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٢

٣٧١ ، ٣٨٢ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٤

مناقضات ٣٨

ممنوع ٧ ، ١١ ، ١٢ ، ٢١٨ ، ٣٣٢

٣٣٥ ، ٣٥٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥

٤٣٥ ، ٤٥٠ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٩١

٤٩٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥

٥٣٨ ، ٥٤٢ ، ٥٦٦

منطق ٣ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣

١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٥

١٦٦ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٢٩ ، ٢٣١

٢٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٨٧

٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥

منعكس ٧٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٩٢

٤٨٨

منعكسه ٧٧

منفصل ٦٩ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤

٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٣

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠

٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣

٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨

٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٤

٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣

٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٦١ ، ٣٧٣

٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٠ ، ٤٠٠

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦

٤١٥ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٣

مهل ٤٧٥ ، ٥٢٨

٢٢٦ ٢٢٥ ٢٢٣ ٢٢٢ ٢٢١
 ٢٤٧ ٢٤٠ ٢٣٧ ٢٣٣ ٢٢٩
 ٢٥٥ ٢٥٤ ٢٥٢ ٢٥٠ ٢٤٨
 ٢٦٥ ٢٦٤ ٢٦٣ ٢٦٢ ٢٥٦
 ٢٧٠ ٢٦٩ ٢٦٨ ٢٦٧ ٢٦٦
 ٢٧٧ ٢٧٦ ٢٧٤ ٢٧٣ ٢٧١
 ٢٨٩ ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨٢ ٢٧٨
 ٢٩٩ ٢٩٢ ٢٩١ ٢٩٣ ٢٩٢
 ٢٩٤ ٢٩٣ ٢٩٢ ٢٩١ ٢٩٠
 ٢٩٧ ٢٩٦ ٢٩٢ ٢٩٩ ٢٩٥
 ٢٩٩ ٢٩٧ ٢٩٥ ٢٩٢ ٢٩١
 ٣٠٠ ٣٠٨ ٣٠٥ ٣٠٤ ٣٠٣
 ٣٢٢ ٣٢٠ ٣١٩ ٣١٢ ٣١١
 ٣٣٨ ٣٣٢ ٣٣٥ ٣٣٤ ٣٣٣
 ٣٥٨ ٣٥٧

موجبة
 ٢٣ ٣١ ٢٩ ٢٨ ٢١
 ٦٤ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٤
 ١١٤ ١١٣ ٩٦ ٨٩ ٨٨ ٧٧
 ١٢٥ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦
 ١٨٦ ١٥٧ ١٥٢ ١٣١ ١٢٩
 ٢٢١ ٢١٧ ٢٠٦ ١٩٩ ١٨٧
 ٥٧٤ ٥٧١ ٤٦٥ ٣٨١ ٢٢٦
 ٥٧٥

موجود
 ١٧٢ ١٦٨ ١٦٦ ١٤٦ ١٠٠
 ٢٢٤ ٢٢١ ٢٢٠ ٢١٦ ١٨٤
 ٢٥٧ ٢٥٣ ٢٣٩ ٢٣٤ ٢٣٢
 ٢٧٠ ٢٦٦ ٢٦٥ ٢٦٤ ٢٥٩
 ٢٧٧ ٢٧٥ ٢٧٣ ٢٧٢ ٢٧١
 ٢٨٤ ٢٨٣ ٢٨١ ٢٨٠ ٢٧٩
 ٢٢٦ ٢٩٨ ٢٩٧ ٢٩١ ٢٩٠

مهلة
 ٢٦٣ ٢٦٢ ١٠٩ ٧٩ ١٩
 ٥٠٩ ٤٨٨ ٤٧٨ ٤٧٢

منفصلة ٢٥١ ٢٥٠

مناج
 ٣١٥ ٣١٤ ٣١٢ ٣١١
 ٣٤٠ ٣٣٧ ٣٣٤ ٣٣٣ ٣١٧
 ٣٥٠ ٣٤٩ ٣٤٧ ٣٤٦ ٣٤٤
 ٣٥٦ ٣٥٥

منوع ٣٦١

مواناة ٥٥٤

مواد قياسية A

موافق ٢٧٦ ٢٦٥

موافقة
 ٢٧٠ ٢٦٨ ٢٦٧ ٢٦٦
 ٢٨٠ ٢٧٩ ٢٧٧ ٢٧٢ ٢٧١
 ٢٩٩ ٢٩٨ ٢٩٢ ٢٩١ ٢٨١
 ٥٢١ ٣٩٥ ٣٩٠ ٣٨٦ ٣٠٠

موجب
 ٩٠ ٤٨ ٤١ ٣٦ ٢٥
 ١١٢ ١٠٨ ٩٨ ٩٧ ٩٣ ٩٢
 ١٣٨ ١٣٥ ١٣٣ ١٢٠ ١١٥
 ٢٠٨ ٢٠٧ ١٩٨ ١٧٤ ١٤٤
 ٢٤٥ ٢١٤ ٢١٣ ٢١٢ ٢١١
 ٢٦٠ ٢٥٨ ٢٥٥ ٢٥١ ٢٤٩
 ٢٨١ ٢٧٦ ٢٦٥ ٢٦٤ ٢٦١
 ٢٨٧ ٢٨٦ ٢٨٥ ٢٨٣ ٢٨٢
 ٣٠٠ ٢٩٩ ٢٩٨ ٢٩٦ ٢٨٩
 ٣٠٥ ٣٠٤ ٣٠٣ ٣٠٢ ٣٠١
 ٣١٢ ٣١١ ٣٠٩ ٣٠٧ ٣٠٦
 ٣٢٠ ٣١٩ ٣١٧ ٣١٥ ٣١٤

(ن)

ناطق ٥٦٥

نباتية ٢٨٢

نبي ٥٥٦

٣٨٩ ، ٣٨٦ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٠
٤٦٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٣ ، ٤٦٢ ، ٤٦١
٤٨٣ ، ٤٨٢ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٧٠
٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٤٩٠ ، ٤٨٦
٥٠٥

موسيقى ٥٠١

موصول ٤٦٠ ، ٤٣٦

موصولات ٤٤٤

موضوع ١٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦
٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤
٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٣
٦٣ ، ٦٩ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥
٨٧ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢
١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٩ ، ١٢٠
١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦
١٣٨ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠
١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٤ ، ٢٠٦
٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٣١
٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٢
٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩
٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٩ ، ٤١٨
٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨
٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥
٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣
٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧
٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٨ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥
٥٢٦ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٤٠
٥٤٥ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩
٥٦٢ ، ٥٧١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٦٣

نتيجة ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٤ ، ٦٦
٦٧ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ١٠٧ ، ١٠٨
١١٠ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٦
٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٠
١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢
١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٨٨
١٨٩ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٧
١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٢
٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦
٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨
٢٨٨ ، ٢٩٧ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١
٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩
٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥
٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤
٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٤
٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣
٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦
٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤
٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤١٠ ، ٤١٧
٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٤
٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦
٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤
٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩

ق٢٤٥

قائض ١٢١

قصان ٤٦٤ ، ٤٣٥

قص ٧٨ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٥٣٨

ققيض ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦

٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٩

٧٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٣ ، ١٠٦ ، ١٣٧

١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٣٢

٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٨٤

٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٠ ، ٣٠١

٣٠٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ، ٣٧٦

٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١

٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٥

٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠

٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥

٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١

٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٨

٤٥١ ، ٤٦٢ ، ٤٧٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٣

٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٠٧ ، ٥١٣ ، ٥١٤

٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١

٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٧

٥٣٨ ، ٥٤٠ ، ٥٧٥

تقيضة ٣٦٨

نقط ٣٤٨

نهاية ٢٨٢

نجم ٥٤٠

نوع ٥٩ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٩

٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦

٤٤٣ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٥ ، ٥٨٠

٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨

٤٧٩ ، ٤٨١ ، ٤٨٥ ، ٤٩٢ ، ٥٩٧

٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٣

٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩

٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤

٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢١

٥٢٢ ، ٥٢٧ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٢

٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩

٥٤٠ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٤٧ ، ٥٤٩

٥٥٠ ، ٥٥٦ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨

٥٧١ ، ٥٧٨

نحو ١٧

نسبة ٢٤ ، ٢٦ ، ٥٤ ، ٦٨ ، ١٠٨

٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٨

٢٣١ ، ٢٣١ ، ٢٥١ ، ٢٨٤ ، ٢٩٥

٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠

٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٦٠ ، ٢٧٥ ، ٢٩٥

٥٠٠ ، ٥٠٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠

نسبة ١٥٤

نظام ٤٤٤

نظر ٦ ، ٩ ، ١٤ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ١٠٥

١٠٧ ، ١٤٠ ، ١٤٧ ، ١٦١ ، ١٧١

٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٤١٨

٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٦٥ ، ٥٧٢

نفس ٥ ، ١١ ، ١٢ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٥٨

١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ ، ٣٥١

٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨

٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧

٥٤٨

(أ)

هندسة ١٦ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥٢٦

هيئة ٤ ، ١٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٩٥ ، ٣٢٥

٣٢٩ ، ٤٢٨ ، ٤٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٩

(و)

واجب ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٥٨ ، ١٦٩ ،

١٧٥ ، ١٧٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٠ ، ٣٩٨ ،

٤٢٢ ، ٤٤٧ ، ٥٣٠

واجب الوجود ١٦٦ ، ٢٨٠

واسطة ٤٩٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤٢ ،

٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٧٦ ، ٥٨٠

وجود ٢١ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ،

٣٤ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٦٠ ،

١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،

١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ،

١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ،

١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ،

٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٣٣ ،

٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤١ ، ٢٥١ ، ٢٥٦ ،

٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،

٢٨٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ،

٣١١ ، ٣٤١ ، ٣٦٨ ، ٣٨٦ ، ٣٩٠ ،

٤٢٧ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ،

٤٧٥ ، ٤٧٩ ، ٤٩٣ ، ٥٠٨ ، ٥٤٤ ،

٥٤٥ ، ٥٧٥

لا وجود ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٩٥

وجودى ٨٣ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٨ ،

١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٩٢ ،

١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٥ ، ٢٩١

وجودية ٨٢ ، ٤٨٥

وجوب ٣٦١

وساطى ٥٥٥

وساطية ٥٥٧

وسط ٥٤٠ ، ٥٦٢

وضع ٦٨ ، ١٥٠ ، ١٦٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٤

٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ،

٢٥٠ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ،

٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ،

٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ،

٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٨ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ،

٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٤١٨ ،

٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ،

٤٣٠ ، ٤٩٩ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤

وضعى ٤٢٣

وضعية ١٣

وفاقى ٢٩٩

ولا ٤٥٠

وهم ٢٦١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ،

٥٤٧ ، ٥٤٨

(ى)

يقين ٧ ، ٥٦٦

يقينى ٥٤٧

تم طبع هذا الكتاب في يوم الاثنين غرة جمادى الأولى سنة ١٣٨٤

(الموافق ٧ سبتمبر سنة ١٩٦٤)

محمد الفاتح عمر
مجلس الإدارة المنتخب

